





PRINCETON UNIVERSITY LIBRARIES



32101 018013449

Princeton University Library

This book is due on the latest date stamped below. Please return or renew by this date.

---

--	--



مذاکبات :

# بہجۃ الاماکن فی سیرۃ زید المکنا

للعلامة الرجالی لفضیہ آية الله الكبرى الحاج ملا علی العطار التبریزی

المؤلف سنة ۱۳۲۷ ق

احدائی

بنیاد فرهنگ اسلامی حاج محمد حسین  
خیرقابل فروش

مع رساله

# غناء الاماکن فی ترجمۃ صبا بہجۃ الاماکن

للعلامة الفضیہ الرجالی آية الله العظمی السيد شهاب الدین المحسنی النجفی

دام ظلہ و متع العلم والدين ببقائه

الناسخ

بنیاد فرهنگ اسلامی حاج محمد حسین کوشان پور

2269

2194

368

1975

١٧٢١

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الجهل من جهة غيبة الآمال، وشكره من جهة مبلغ الرجال، والصلوة والتلام  
على الراف من جهة مراعاة الكمال، والمنعالي في مدارج الجلال والجمال، سبتنا وسبتنا  
وشفيح زنوننا إلى الفاسم محمد وعلى له البهايل الكرام، مفاخر الانام، سبتنا  
ابن عمه ووارث علمه، والمتمكن على عرشه خلافة، والمسفر على منصفه نبائه  
سبتنا المظلومين وامام المظهدين، مولينا امير المؤمنين علي بن ابي طالب  
صلوات الله وسلامه عليهم ما ذكر شارح ورفق بارق **ومجد**  
بقول العبد الكئيب المسكين خادم علوم اهل بيت الوحي والتفارة الإلهية  
ابو المعالي شهاب الدين الحسيني المرعشي النجفي أذانه الله حلاوة مناجاته  
واجب قلبه بذكره .

ان من أهم العلوم الإسلامية هو العلم بالأحداث الماثورة عن النبي  
الأكرم وآله البررة وهو منوطة على امور: كالصدور وجهته والظهور

( ج ) شرح المؤلف

والإعراض عنه وعدم المعارض وغيرها مما هو في باب التعادل والترجيح من  
الاصول وفي علم الدراية .

والأهم من بينها هو الاقل منها ، فلا بد من إرازه وجداناً وتبعداً  
والمستكمل لهذا الشأن ونقيضه هو علم الرجال الذي يبحث فيه عن حال  
الرواة المذكورين في الأسانيد ، جرحاً وتعديلاً ، مدحاً وذمماً ، إذ بالوقوف  
عليها يعرف مكان الرجل ، وانه ممن يجوز الإسناد إليه والتفعل عنه ام لا  
ومن ثم قال السلف : لولا الرجال وعلم الاسناد لفضل كل ما قيل  
ولفال كل احد ما قال .

ومن أجل هذا توجهت إلى التأليف والتصنيف وإجالة الافلام حول  
هذا الفن الجليل في الفرون الماضية والأيام الحالية هم الأكارم من  
اهل الفضل وذوى التبل بالتعليم والتعلم والتصنيف ، فشكر الله  
مساعدى سلفنا الصالحين ، العلماء الراشدين من اصحابنا حيث لم بألوا  
الجهود في هذا الشأن بنشر الكتب والرسائل منأ وحاشية .

ومؤمن وقفه الله في هذا المضمار بالتصنيف والتنبؤ هو  
العلامة في جل الفنون الإسلامية وغيرها ، آية الله الكبرى الحاج المولى  
على العليارى الشيرازى قدس الله لطفه واجزل ترفيقه ، فانه قد من  
على المستفيدين بكتابه الثمين « بهجة الآمال في شرح زبدة المعاني

في علم الرجال ، ولعمري أنه من احسن ألف في الباب شكر الله سعيه  
وجزاه عن مجهوده خير الجزاء .

ولكن الاسف ان نخنه لم نطبع ولم نشتر الى هذا العصر ، وكانت في  
مكتبة خفيده العلامة آية الله الحاج مهذا على العلياري من علماء بلد « بزن »  
وكنت ولعاً بإذاعته وانتشاره الى أن قام اعضاء « بنبادفرهك اسلامي »  
فشروا الذهل في طبعه على حسن منظر وخرسبك واجود اسلوب ، فجزاه الله  
عن هذا العمل احسن الجزاء وانالهم الاجر شقفاً ووثراً آمين آمين .

ثم اقم طلبوا متى رساله وجزءه في ترجمة المؤلف ، وحيث لم اجد تبدأ  
من اسعاف مطلوبه وانجاز مموله ، فخررت هذه الوجيزه في سوبعات ،  
وسميتها بغايه الآمال في ترجمة صاحب « بهجته الآمال »  
والرجاء من ارباب هذه الفنون الغض عما وفقوا عليه من زلة الظلم ،  
فان التهو والتسبان كالطبيعة الثاقوبه للإنسان ، اقال الله يوم الحشر  
من اقال عشره أخيه المؤمن ، فاستمد من الله التوفيق وافول مفهراً :

## اسم المؤلف

هو العلامة المبحر في جل العلوم الإسلاميه وغيرها ، آية الله  
الحاج ملا علي بن عبد الله بن محمد بن محبت الله بن محمد جعفر الفراجة داعي



الذماری العبادی لاصل والتبریزی المسکن اعلى الله مقامه ورفع في  
المجلد اعلامه .

## میلادہ

ولد في قرية سردود ، من قري بلدة « تبريز » يوم الخميس خامس  
شهر رمضان المبارك سنة ١٢٣١ وأرخه نفسه بقوله كان في الرحمانه ج ١٢٣  
نافلا عن منسهي الآمال للمؤلف :

انا على ابن عبد الله في « ولوغ » خامس شهر الله  
كان بعون ربي العزيز في ست اقبال من التبريز  
ميلادي في سعد التعود ومسطى قرية « سردود »

## مشايخه ورايه ورواياه

- ١ - العلامة اسناذ المناخرين شيخنا المرحوم الانصاري قدس سره
- ٢ - العلامة الفقيه الشيخ راضي التجفي صاحب المسجد المعروف  
في تلك البلدة الشريفة .
- ٣ - العلامة الفقيه الشيخ مهدي آل كاشف الغطاء التجفي صاحب  
المدرسة المشهورة في مقابل المسجد الطوسي ، وهما يرويان عن العلامة

الشیخ حسن صاحب انوارالفاظ هذه عن اخيه العلامة الشيخ موسى، عن  
والده العلامة الشيخ جعفر النجفي عن مشايخه المعروفين .

۴- العلامة الآبه المحدث الزعيم الحاج السيد حسين الكوهكري  
القمي، وكان اكثر استفادته منه فده .

۵- العلامة المحدث الآبه الزعيم الحاج ميرزا محمد حسن الشيرازي  
وغيرهم من اساطين الفقه واعضاد اصوله .

❖ نلاميد والمستفيدك الجاودر والراون عن

استفاد من قدسي انفاسه بم غفر وجمع كثير، منهم :

۱- نجله العلامة الآبه الحاج ميرزا حسن من شيوخ علماء بلدة تبريز  
ومن مشايخنا في الرواية قدس الله سره العزيز .

۲- العلامة الشيخ محمد حسن بن محمد حسين بن عبد المطلب التردودي  
صاحب رساله في ترجمه شيخه واسناده .

۳- العلامة الآبه المنفق والدي المبرور السيد شمس الدين محمود  
الحسيني المرعشي الموفى سنة ۱۳۲۸ .

۴- العلامة الحجّة الآبه الحاج ميرزا جعفر القمّي التبريزي التوجه دي  
صاحب كتاب كبير في الدعاء .

- ٥- العلامة المحجة الآبه الحاج السيد محمد الشهر بمولانا الموسوي  
التبريزي من مشايخنا في الرواية .
- ٦- العلامة الآبه الحاج ميرزا جعفر التبريزي الشهر بصرف ، من اعظم  
تلاميذ العلامة المحقق الشيخ محمد هادي الطهراني صاحب كتاب المحجة  
٧- العلامة المحجة الآبه الحاج ميرزا فرج الله بن الحاج محمد  
الشهر بجاجي زاده التبريزي نزيل النجف الاشرف ، ومن مشايخنا في الرواية  
وغيرهم .

## النوابغ في ذر و اعقابها

- ١- خلف العلامة المؤلف المصنف المكثرا ليعا في ضروب العلم ،  
حجة الاسلام والمسلمين آبه الله الميرزا محمد حسن العلياري  
كان من بركات العصر ، وعالم اربابنا ، زاهدا معرضا عن الدنيا ، مستاننا  
بالمطالعة والتحري في خزانه كسبه التقييه .
- ولد في قرية «عليار» من قري تبريز في ٢٢ جماد الآخرة ١٢٤٤  
اخذ العلم عن والده العلامة ، وعن الآيات صاحب العروة والكفائة  
والفاضل الشراييني ، والشيخ محمد حسن المامقاني ، والحاج ملا احمد التبريزي  
والحاج ميرزا ابوالقاسم اطباطائ الحائري حفيد صاحب الترابض ،

والمولى لطف الله اللادريجاني النجفي، والميرزا محمد علي الجيلاني الجهاردهي،  
والميرزا محمد علي الحكيم الاطفي المندي الشهير بالبكاء وغيرهم، بروى عنهم  
بطرفهم وعن عدة، وروى عنه بالاجازة ونقلت اجازته لمع بعض  
اجازات المشايخ له في كتاب السلسلات .

له تأليف ونصايف، منها :

- ١- اللآلئ المخزونة في تفسير سورة الكوثر .
- ٢- بدائع الإسلام في شرح الشرايع .
- ٣- دلائل الشهادة، في احكام الشهادات في ثلاث مجلدات .
- ٤- مشكوة الافوار في اصول الدين، ثلاث مجلدات .
- ٥- عفاة الايمان في شرح دعاء العديلة .
- ٦- نظم البرهان في تفسير القرآن .
- ٧- صراط النجاة .
- ٨- المواهب التنبيه في المواعظ، مجلدان .
- ٩- المحجة البيضاء في المواعظ .
- ١٠- مجمع المعارف في تعيين المواقف في يوم الحشر، مجلدان .
- ١١- شرح الاربعين حديثا .
- ١٢- الشمس المضيفة في المواعظ .

- ١٣- الحبل المتين في المواعظ .
- ١٤- جامع السعادة في المواعظ ، ثلاث مجلدات .
- ١٥- منتخب المراثي .
- ١٦- التعليق على فرائد الاصول .
- ١٧- التعليق على المناجر ، كلاما لشيخنا العلامة الانصاري
- ١٨- التعليق على المجلد الثاني من الفوائين .
- ١٩- كنز الفرائب على نمط الكشكول .
- ٢٠- مصائب الابرار ، ثلاث مجلدات .
- ٢١- احقان الحق .
- ٢٢- رسالة مختصرة في دفن الميت .
- ٢٣- زلال المقال في المواعظ ، ثلاث مجلدات .
- ٢٤- مصائب الابرار في المفضل .
- توفي ليلة الثلاثاء ١٩ ربيع الاول سنة ١٣٥٨ هـ ، ونقل جسده الى  
الغري الشريف ، ودفن بمقبرة وادي السلام .  
و يروي عنه جماعة ، منهم العبد شهاب الدين مؤلف هذه الرسالة  
وهذه صورة اجازته :

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله الذي انعم على العباد بالعلوم الكافية في التداد والمحتاج البهائم  
 الرشاد ، ونصب التفراء الاجاد المرشدين الى معرفة المبدأ والمعاد ، ثم  
 افام مفاهيم افواقا الذين بهم التناد وبهم ائلفت الفرفة بين الامة ، ورض  
 الشفان والعداد ، وبيتوا احكام الشرح بالمؤثر والآحاد ثم بعد غروب  
 الشمس من سماء الرسالة ، واخفاء بدور بروج الولاية ، عتب العلماء  
 للإرشاد ، وجعل مودتهم والنظر الى وجوههم ومنابتهم وسبلة النجاة يوم  
 التناد ، بمقاد الآيات المؤثرة والابخار المنقضة المنكثرة على الخصوص  
 بتخصيص مقبولة عمر بن خطلة وغيرها ، والصلوة والسلام على خانم  
 التفرة الكرام ، فاصم الكفرة واللداد ، المؤمى اليه بكتاب هولكل فومر  
 هاد ، الهادي الى سبيل الانقياد . وآله الأكلين الافضلين الاطبيين  
 الاطهرين الاجاد **اقاب عجد** وقد كان ديدنهم اخذ الخلف من  
 التالف ما اسند عوام من علوم اهل بيت العقه والشرف حفظا لها عن  
 الضباع والتلف ، فكم من مغرب عن وطنه لطلب العلى ونازح عن  
 سكنه ومسكنه لنهل المنى ، ورحلة فدجاب البلاد ، وتلقى من افواه  
 الشيوخ ما بلغهم من مشايخهم عن سادات العباد ، فله درهم ، اذ عرفوا

من قدر العلم ما عرفوا ، وصرفوا من وجوههم ما صرفوا .  
 ومن جلهم : هذا الاحقر الجاني ، ثواب اتمام العلماء الاعلام ،  
 المحتاج الى رحمة ربه الباري ، محمد حسن بن علي بن عبد الله بن محمد بن  
 محبت الله بن محمد جعفر العلباري الاصل ، ثم اني بعد ما قضيت من بعض  
 العلوم النقلية والعقلية والرياضية وغيرها من الطوح اللازمة عند  
 الحضرة المنطاب والدي العلامة قدس الله تربته وطري ، واجلت الى  
 اثناء ذخاير البوائف نظري ، فشددت الرحال واخذت بالخط والرحال ،  
 الى ان وصلت الى دار الجنان النجف الاشرف على مشرفة آلاف الثناء والتحف  
 فأدركت سبعا من المشايخ العظام والاسانيد الفخام كلهم حازوا  
 نصب التبوي في مضامير التعادات ، وفاضوا بكارم الاخلاق محاسن الصفات  
**فمنهم** : عمدة الافاضل الاعلام ، وصفوة الجهابذة الكرام ،  
 عماد المسلمين والاسلام ، حجة الله على الانام ، وارث الائمة عليهم السلام  
 مجمع بحري الفروع والاصول ، ومشرق شمسي المعقول والمنقول ، مهتم فواعد  
 الاحكام ، عماد الملّة والدين ، الفاضل الابروان طاب ثراه .

**ومنهم** : نظام الفضلاء ، محجاج النبلاء ، صاحب المحلال  
 الماثورة ، والنخصال الحميدة الموفورة ، حاوي الفضائل الحميدة ، صاحب  
 المنائب التنبيهية ، ناطورة الانام ، حجة الاسلام والمسلمين ، آية الله في

العالمین ، العالم الربانی والفاضل الصمدانی الفاضل الثریبانی طاب رصه  
**ومنهم** : امام الانام ، ونظام الإسلام ، افضل العلماء الاعلام  
 وحید عصره وفريد دهره ، كاشف معضلات الدفابن ، بذهنه الثاقب  
 ورائع مفصلات الحفابن بفهمه الثاقب ، جہل الاخلاق والشتم ، ناصر  
 المذهب الجعفری ، العالم الامعی ، والمجرب اللوزعی ، ذوالورع الجلی ، الآفا  
 مہرزا محمد علی الرشیدی طاب مضجعه .

**ومنهم** : مركز الكمالات وفتبالتعدادات ، شیخ العصر مفید  
 الذہر ، مرآة التلف ، وشکوۃ الخلف ، ناصر العزفۃ التراکبہ ، باب لاحکام  
 علم الاعلام ، البدل الصفی ، زین الحاج المولہ احمد الشبیری قدس الله ترابہ  
**ومنهم** : کثر التراجین ، وکھف المحتاجین ، طغری منشور فقا<sup>صت</sup>  
 ورباست و سرلوح کتاب کاست و سپاست ، مجمع البحرین سبادت و سعادت  
 و مشرف الثمین افاض و افادت ، باب لاحکام ، و علم الاعلام ، خلیفۃ الامام  
 الحاج المہرزا ابوالفاسم حجۃ الإسلام الحارثی ، نجل آبه الله فی العالمین ، و  
 علوم الانبیاء والمرسلین ، سید الفقہاء المحققین ، ذخر الحکماء والمنکلبین  
 غوث الملئ و رکن الشیعہ ، التبد الحسب التییل الامعی ، الآفا التبد  
 علی الحارثی صاحب ترباض قدس الله ترابہ .

**ومنهم** : حاوی الفروع والاصول ، جامع المنقول والمعقول



افضل المحققين ، وزبدة العلماء الراسخين ، الورع التقى والمهذب الضفي  
 اللوزعي الامي ، الآفايرز الطف الله المازنداني قدس سره .

ومنهم ذوات طبع التفاد ، والفكر الوقاد ، والخبير العليم ، محل  
 الشرح الضويم ، مبحث بدع حكماء الفلاسفة بذهنه المستقيم ، الآفايرزا  
 محمد علي الحكيم المرندي الشهير بالبكاء طاب ثراه في العلوم العقلية ، فلما  
 فضيت وطري حب ما اعطاني الله جلّت عظمته في حضرة وليّ ذي الجلال  
 روي وروح العالمين فذاه ، وادرت الرجوع الى مسكني بلدة التبريز ،  
 صانها الله العزيز عن الافاك والتهريز .

استخرجت عن بعض هؤلاء الاعلام فاجازوا لي قدس الله ارواحهم  
 هذه الاجازات الانية المنقولة بعين عباراتهم اللطيفة

فمنهم امام الانام ونظام الاسلام ، افضل الفضلاء ، واعلم  
 العلماء وصدور الصدور ، وبدور البدور وهادي الدعاة ، وداعي الهدى  
 وفارس هجاء المشكلات ، ومقوم اعوجاج المعضلات ، وجيد عصره  
 وفريد دهره ، المؤيد بنائب الملك الصمداني العالم الرباني ، الفاضل  
 الشرايبي طاب ثراه بمحمد وآله بهذه الاجازة :

الحمد لله الذي رفع درجات العلماء ، واورى نار الذكاء فصاروا  
 مشكوة الضياء وورثة الانبياء ، وفضل مدادهم على دماء الشهداء

وجعل فر وشهم اجنحه ملائكة السماء ، والصلاة والسلام على صادق  
 الشريعة القراء ، ومؤسس الملة البيضاء ، شمس فلك الاصطفاء ،  
 محمد المصطفى خاتم الانبياء ، وآله الطيبين الطاهرين النجباء وبعد  
 فان اعظم نعم الله سبحانه بعد التبيين والاصفاء المرضيين  
 صلوات الله عليهم اجمعين ، ما دارت السموات على الارضين ، وجود  
 العلماء الامجاد الذين بهم منار الضياء والهدى في البلاد ، واعلام الاضداد  
 للعباد ، اذ بهم بعث صلاح المعاش والمعاد ، وبوضح طريق الصواب التدا  
 فطوبى لمن من الله عليه بهذه النعمة العظمى ، واعطاء تلك الرتبة الجليلة  
 البجيلة .

ومؤمن من الله عليه بهذه النعمة العظمى والموصية الكبرى ، جناب  
 الاجل الاكرم الامجد الفاضل الكامل الارشد ، العالم العامل الاوحد  
 والكهف الاظلم الاسعد ، ذي المفاخر الوافرة ، والقضائل الفاخرة ،  
 نور عيون اساطين العلماء ، ونور فنون بسانين الفقهاء ، مولد ظهرت  
 في الكمال آياته ، وانتشرت بالفضل والجلال رايانه ، وثبتت في المجد  
 شواخ اعلامه ، وفاهت بالتحفيق السنة افلامه ، اشارته هدايته  
 وعبادته درايته ، ذوالفهم التفاد ، والذهن الوقاد ، علم العلم القادر  
 وعلم الفضل الزاخر الجبر المؤمن ، قره عيني ، وثمره فؤادي ، جناب

الميرزا حسن الفراجة داعي التبريزي سلمه الله ثم وابقاءه من كل الشدائد وفاء ، فانه قد صرف في تحصيل العلوم عزيز عمره ، وفي اكتساب الفضائل تمام دهره ، فجا بهجاء الله ثم من العلماء العاطلين ، وفان الاقران في تنضج مبانى الدين المبين ، وسلك مسالك مدارك الاحكام بالتحريروالبيان ، و كشف غطاء دروس شرايع الإسلام بفضيحات ونبیان ، وانثى فرايدجوا المعالم الزلغى والدين بنهذيت استبصار ، وجمع مفاصد فواعدا لشرع المبين بوسيلة وسائل جوامع الاخبار ، وقد كان مددة من الزمان وبرهه من الأدب ملجأ بالمشهد الغروي والحى المرضو صلوات الله وسلامه عليه ، فنشرت بخدمته في ذلك الزمان عند حضوره عندنا مع جملة من الاعيان ، فوجد بجهد الله الملك المتان ، انه قد بلغ من العلم ما كان قد اراد بل هو فوق المراد وذلك فضل الله يؤتيه من يشاء ، فليهد الله ثم على ما وقفه له من الوصول الى هذه المرتبة السنية ، والموهبة التماوية ، لازال مسددا مؤيدا بفصل الخطاب ، وهو مع تحليته بحلل الفضائل بنلك المتابعة ،

استنجاز متى تبركا للإنتظام في سلك الرواة الاعلام ، وحماء الإسلام ، ودعاة الاحكام ، فأجبت مأموله ، واجبت مسئوله ، واجزت له ختم الله له الحسنى كما بدء بالحظ الاصفى ، ان بروى عني كل ما صح له رواه عن مشايخي الاساطين العظام ، واسائيد الفحول الكرام ، كما م الله

حل الرضوان ، وامطر عليهم سحاب الغفران .

ومنهم : العالمان الكاملان بحري الحفايق وكثرى الدفايق

اولهما : الحاوي في الفروع والاصول ، والمدقق في المعقول و

المنقول ، وحيد عصره وزمانه ويزيد اوانه ، علامة العلماء الاعلاء

ونجبة الفقهاء الكرام ، المبكر في الاصول ، والمخترع في الفروع ، شمس

فلك الفقاهة والاجتهاد ، ومركز دائرة السداد والرشاد ، الذي عجز عن

ادراك مطالبه الفحول ، جمال الملة والدين ، آية الله في الارضين ،

حجة الإسلام والمسلمين ، تاج الحاج والعمار ، شيخنا العلامة المرتضى

الانصاري الشيرازي رفع في الخلد اعلامه ، بطريقه المتصل الى جمال الملة

والدين الحاج مولد احد الفاضل الزا في اعلى الله مقامه كما بان في الذيل

وثانيتها : منبع الفيوضات ، ونبوع الافاضات ، معدن المنقول

والمفهوم ، ومخزن المنثور والمنظوم ، سيد العلماء المنجربين ، بلج الفقه

الراشدين ، زين الحاج والعمار ، ثقل الاسلام والمسلمين : الحاج السيد

حين اعلى الله مقامه بسند المتصل باسناذه السابق الذكر .

ثم اتت اتمام مجده السامي من باب التبيين والاختصاص بما جمع الاجتهاد

ودفايقه ، استعرضت في نقل الروايات المودعة في الكتب الاربعة المعروفة

وبغيرها ، والصحيفة التجارمة ، والنص لما يرجع الى الاحكام ، وبمضي

عن انظار نواب جناب الامام عليه وعلى آبائه الكرام افضل الصلوة والسلام  
 فاذن له في ذلك ايضاً مشروطاً عليه مراعاة ما هو من لوازم الحكومات  
 الشرعية من خفايا الدقة ، وارضينه ايده الله ثم بملازمة الورع والنقوص  
 ومخالفة النفس الهوى ، وبسلوك جادة الاحتياط ليفوز بالنجاة على الصراط  
 وان لا ينساني من دعاء الخبير في جميع الحالات ، لاستقامات الخلائك  
 وسائر مظان الاجابات ، كانه لاناء انشاء الله ثم كذلك .  
 حرره العبد الاحقر الجاني محمد الشراييني

ومنهم : التخرير المحقق ، والفهامة المدقق ، قلب جسد  
 الفضل وقواده ، وبياض عين العطل وسواده ، الحجر العالم الرتياني :  
 الحاج مولد احمد الشبيري طاب ثراه بهذه الاجازة :

الحمد لله رفع قدرا للعلماء وجعلهم ورثة الانبياء ونواب الاوصياء  
 وفضل مدادهم على دماء الشهداء ، والصلوة والسلام على محمد وآله سادات  
 الانام ، واصحابه الغرة المحجلين على صمير الدهور والايام ، فلما كان  
 من فضل الله على لعباده ، ان سهل لهم سبيل الرشاد ، وابان لهم طريق  
 التداد ، فجعل لحفظ الدين علماء مستحفظين بشريعة واحكامه ،  
 صار يلقى الخلف عن التسلف ما استودعوا من علوم اهل بيت العصمة

واشرقت حفظاً عن الصباغ والثلث ، وتحفظاً عن صورة الانقطاع ، و  
 محافظه على الاسانيد فيما طرفه الاحاد ، وتهيئنا بالدخول في سلسلة  
 العلماء الاعلام ، ونبركا برؤساء شريفة سيد الانام صلى الله عليه وآله  
 فله درهم إذ فدعوا من العلم ما فدعوا ، وصرخوا اليه من وجوه  
 افكارهم ما صرخوا ، وكان ممن سلك مسلكهم واخذ امثالهم ، جامع المقبول  
 والمنقول ، حاوي الفروع والاصول ، فطب فلك الفهاض والاجتهاد ،  
 ومركز دائرة الصلاح والارشاد ، ذوالملكة القدسية ، والقوة الاستنباطية<sup>طية</sup>  
 الممكن من استخراج الاحكام الشرعية الفرعية عن ادلتها التفصيلية ،  
 الخارج عن رتبة التقليد ، الذي يعتبر عنه بالمجهد المطلق ، الثقة  
 المؤمن : جناب آقا ميرزا حسن الفراجة داغي التبريزي ، وفاه الله من هواد  
 الزمن ، وهو دام ظلّه العالي مع فطانه وذكائه وقد استأذن عني ،  
 والحال انه حرم بان يستأذن منه فضلاً عن ان يستأذن ، ولقد  
 اذنت له من باب الاحتياط ، اخذاً بمنفنه واوثقه في النصدي على جميع  
 الامور الحسبية المنوطة بنظر الحاكم الشرعي من قبيل اخذ سهم الامام عليه  
 والاموال القتب والصغار وغيرها من وجوه البر ، والموفوفات ، ومجهول  
 المالك ، وفي الحفيضة قولهم فولي ، وامرهم امرى ، واشترطت عليه دام ظلّه  
 من الاخذ بجامع الاحتياط الذي لا ريب فيه ، وقد اجرته بكل ما يجوز

به الرواية ، وثلقبته عن اشباخي ضاعف الله اجورهم رواية ورواية ،  
 وبما له من ناليف وتصنيف سائلاً من الله ثم ان يوفقني ويختم لي وله بمصنفا  
 الأعمال وبلوغ الآمال بمته وكره آمين بامعين ، وان لا ينسان في جوارتي  
 وبما له من صالح الدعوات ، لاسيما في مظان اجابته .  
 حرره خادم الشريعة المطهرة ، المصنف الراجح ربه الجلي احد الثبيري

فمنهم : التحرير المحقق والفهامة المدقق ، قلب جسد الفضل وقوة  
 ونفس بدن الكمال ، ورأس شخص لافضال ، جنس نوع التحقيق وفصله  
 وفتح شجر التدقيق واصله ، محل السنة التنبيه ، ومرجع الشريعة  
 القويمة : الحاج المبرز ابو الفاسم حجة الاسلام طاب ثراه بهذه الوجوه

المحمد لله رفع قدر العلماء ، وفضل مدادهم على دماء الشهداء ، والصلوة  
 على اشرف الانام محمد ، الذي اجهد الاحكام ، والسلام على اله  
 الاطياب واصحابه الاتجاف اما رجس فلا يخفى على من تدب  
 بدب الإسلام ، وتمسك بعروة الوثقى الايمان التي ليس لها انفصام  
 ان من عنابه الله ثم احداث العلماء العدول ، وابداد الفقهاء الفحول

في كل عصر من الاعصار ، صوتاً لشريعة النبي المختار ، وتمن نال ملكة  
 الاجتهاد ، وحاز القوة والاسعداد ، بدرج الكمال ، ورج بدر الجلال  
 لؤلؤ صدق التحفيظ ، صدف لئالي التدقيق ، مشكوة مصباح الدراية  
 ومصباح مشكوة الهداية ، افداح راح الفضل ، راح افداح العفل ،  
 شهاب فبر الذكاء ، فبر شهاب النفاوة ، حديفة ازهار الدفايق  
 زهرة دفايق الحدائق ، المهدب الكامل ، والمجاهد العادل ، ذوالفكر  
 الصائب ، والتظر الثائب ، ذوالطول الشايع ، والفضل الباذخ ، جامع  
 شمل العلوم ، وناسق نظامها ، والذاعي لكلمة الحق ، والتام في اعظامها  
 مروج الشرع ، ومبين الاصل والفرع ، جامع المعقول والمنقول ، والمخائر  
 ملكة ردا الفروع على الاصول ، كاشف الحفايق والدفايق ، العالم المعتمد  
 والعادل المجتهد ، الجامع لفنون الكمال : جناب آقا ميرزا حسن التبريزي  
 اعانه الله ببلوغ الآمال ، وابتدء بجنود الاقبال ، واسعد في جميع الاحوال  
 فان الله ثم فدمت عليه بملكه الاجتهاد ، ورزقه القوة والاسعداد  
 وبجرم عليه التظلم في المسائل والاحكام ، ويجوز ان يقدوه العوام ،  
 وقد استجاز مني مارويته عن الائمة عليهم السلام ،  
 فاجزته ان يروي عني كل ما صححت له روايته ، او تحققت  
 لدي روايته ، من معقول ومنقول ، من فروع واصل ، عن مشايخنا <sup>نفس</sup>



ولسنا الصالحين ، ووصفته بالوفوف عند الشبهات ، فانه خبر من  
الإفحام في الهلكات ، ورجاء منه ان لا ينسأ من صالح الدعوات في  
اوقات الصلوة ومظان الاجابات ، وكان ذلك في خمسة عشر من جمادى الاولى  
من شهر ربيعنا الهجرى .

### ابوالقاسم الطباطبائي

يقول العاصم الحفري رحمه الله العلي :

وهو طاب ثراه بروى باسانبه المتصلة الى السيد الجليل المحقق  
المدقق السيد محمد المجاهد فقه وهو بروى عن ابيه الآبه الكبرى والزعماء  
الغضبي ، حامى حوزة المسلمين ، وماحى آثار المبدعين ، حامل لواء  
الشيعه ومخلفها ، فطب رحي الشريعه وموئلتها ، فقيه بيت  
العصمه ، محل مراسم اجداده الكرام ، والمتمنح بما منح به آباءه عليهم السلام  
الحبر اللوزعي الآفا السيد على صاحب الرياض فقه ،

وهو بروى عن الشيخ الاطام ، والعلامة الفهام ، مالك ازمنة  
التحرير والتأسيس ، ومربي اكا براهل التصنيف والتدريس ، مليك سما  
التدقيق ، والمسئوم فوق عرش التحقيق ، مستخرج الفوائد الطريفة  
والكنوز المنقبة من خبايا زوايا الكتاب المجيد ، ومستنبط الفوائد اللطيفة

والفواعد المكونة الالهية من البر المعطلة والفصر المشيد فخر بيت  
 الشرف والعلم والمعرفة تحت معارف بيت العصمة والطهارة المبطل لمخترعات  
 الصوفية ، والمزيت لا غاليط اوهام الحكماء الاوليته ، المبين للطريقة  
 الحققة لسيد المرسلين صلوات الله وسلامه عليه وعلى آله الطاهرين  
 مجدد راس المائة الثانية عشر الملقب بالوحيد البهيماني بترالله  
 مضجعه ، وجعل الجنة مثواه . وهو طاب ثراه كان صهرا للوحيد الفريد  
 المذكور طاب ثراها .

جملة معترضه ايضا :

وقال الوالد العلامة فقه في المجلد الثالث من كتاب بهجة الآمال  
 في علم الرجال عند شرح منظومة السيد السند والحبر المعتمد ، المبرء من  
 كل شين : الآفا السيد حسين البروجردى طاب ثراه ،  
 والبهيماني معلم البشر مجدد المذهب في الثانية عشر  
 ازاح كل شبهة ورب فبان للسيلاد كنه الغيب

بناء على ما روى الفاضل النيسابوري عند آية : وَلَقَدْ آتَيْنَا

مُوسَى الْكِتَابَ وَفَضَّلْنَا مِنْ بَعْدِهِ الرَّسُلَ وَإِتَيْنَا عِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ الْبَيِّنَاتِ

وَآتَيْنَاهُ بُرُوحَ الْفُضْلِ أَنْ كَلَّمَآ جَاءَكُمْ بِمَا لَا تَهْوَى أَنْفُسُكُمْ فَرَفِقًا كَذِبًا

وَرَفِيقًا تَقُولُونَ مِنْ أَنْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ عَلَمَاءُ أُمَّتِي كَانِيَاءَ بَنِي إِسْرَائِيلَ

ان الله بعث لهذه الامة على رأس كل مائة من يحد لها .  
 ومنها وذكر صاحب رياض السالكين في ذيل شرحه للذمعة الرابع  
 من الصحيفة الكاملة عند مروره على قول الامام عليه : في كل دهر  
 وزمان ارسلت فيه وافئد لاهله دليلا من لدن آدم الى محمد .  
 وفي الخصال التي سئل ابو ذر عنها النبي ، قلت يا رسول الله  
 كم النبيون ؟ قال مائة الف واربعه وعشرون الف نبى ، قلت :  
 يا رسول الله كم المرسلون ؟ قال ثلثمائة وثلاثة عشر ، جم الغفر ، قلت  
 من اول الانبياء ؟ قال آدم ، قلت من الانبياء مرسل ، قال خلفه  
 الله بيده ونفخ فيه من روحه .  
 ثم قال يا ابا ذر ، اربعة من الانبياء سر بانبيون : آدم وشيث  
 وادريس وهو اول من خط بالفلم . ونوح . واربعه من العرب ،  
 هود وصالح وشعب بنيتك محمد ، واول الانبياء آدم واخرهم محمد  
 واول نبى من انبياء بنى اسرائيل موسى ، واخرهم عيسى ، وبنيتهما الف نبى  
 قال بعض العلماء : ان الله تم في كل الف سنة نبيا بمعجزات غريبة  
 وبيئات عجيبة بوضوح دينه القويم وظهور صراطه المستقيم ،  
 وليس قول على رأس كل الف سنة بل نقول في كل الف سنة  
 فجايزان يكون بين النبيين اكثر من الف سنة او اقل .

فكان في الالف الاول آدم ، وفي الثاني شيخ المرسلين ، وفي الثالث  
 ابراهيم الخليل ، وفي الرابع موسى كلم الله ، وفي الخامس سليمان بن داود  
 وفي السادس عيسى روح الله ، وفي السابع محمد حبيب الله ، ثم ختمت  
 به النبوة ، وانتهت الالف الدنيا ، لما روى سعيد بن جبيرة عن ابن عباس  
 الدنيا جعة من جعات الآخرة ، سبعة آلاف سنة ، وقد مضت ستة  
 آلاف ومائة ، ولبائن عليها ماؤن ، ولذا قال ابن اثير الجزري في جامع  
 الاصول ، والطب في شرح مصابيح البغوي ، وغيرهما من اعظم علماء <sup>الذين</sup> الخاء  
 الاعراف بان محمد بن يعقوب الكليني كان من المجددين لهذه الشريعة على  
 رأس المائة الثالثة .

فعلى هذا مجد المائة الاولى هو جعفر بن محمد الصادق عليه السلام  
 والمجد في المائة الثانية سيدنا وامانا ابو الحسن علي بن موسى الرضا  
 ولذا قال في اللؤلؤة ايضا انه سلام الله عليه وعلى آبائه الطاهرين  
 مجد على رأس المائتين ، وسيدنا المرضي علم الهدى هو المجدد على رأس المائتين  
 الرابعة ، وعلى رأس المائة السابعة الحواجة نصير الدين الطوسي قدس  
 وعلى رأس المائة الحادية عشر هو العلامة المجلسي الثاني قدس ، وعلى رأس  
 المائة الثانية عشر هو الفريد البهبهاني قدس .

وقال صاحب منتهى المقال في حقه وكان من تلاميذ حضرته

محمد بن محمد كل المدعو بيا فراسنادنا العالم العلامة، وشيخنا الفاضل  
 الفهامة دام علاه، ومد بقاءه، علامة الزمان، نادرة الدوران، عالم  
 عرب، وفاضل غطريف، ثقة ائمة ثقة، وكن الطائفة وعمادها، و  
 اروع نساكها وعبادها، مؤسس ملة سيد البشر في رأس المائة الثانية عشر  
 باقر العلم .

أقول في بعض كتب اصحابنا اننا والله براهينهم بهذا المنوال ان المجدد  
 في رأس المائة الثانية هو جعفر بن محمد الصادق عليه . وفي رأس المائة  
 الثالثة على الرضا عليه . وفي رأس المائة الرابعة محمد بن يعقوب الكليني  
 وفي رأس المائة الخامسة محمد بن محمد بن نعمان المفيد . وفي رأس المائة  
 السادسة محمد بن علي بن شهر اشوب المازندراني . وفي رأس المائة  
 السابعة محمد بن ادريس . وفي رأس المائة الثامنة آية الله في العالمين  
 حسن بن يوسف بن علي بن المطهر الحلبي اعلى الله مقامه . وفي رأس المائة  
 التاسعة الشهيد الاول محمد بن مكي . وفي رأس المائة العاشرة  
 علي بن عبد العالي الكركي . واسناد البشر والعقل الحاد بشر نصير الملة  
 والد بن سلطان المحققين الطوسي . وفي رأس المائة الحادية عشر محمد  
 باقر بن محمد نقي العلامة المجلسي . وفي رأس المائة الثانية عشر محمد بن  
 محمد اكل الفريدي البهبلي في طاب ثراه، كما اشار اليه الناظم في منظومه

مجدد المذہب فی الثانی عشر ۴ .

اقول علی زعمی ، وفرأس المائة الثالثة عشر هو المحقق المدفون  
العالم النبیل ، والفاضل الاصل اسنادی التخریر : الآ فآ محقق <sup>علی</sup> حسن  
الشیرازی طاب ثراه حیث انه فده رفع علم الإسلام فی مسألة الدخانیة  
الرجس الرجیع النجس .

ولا یخفی لاحد حقہ فی الشریعة وکسر یدن الکفر والصلالة  
ولله در مؤلفه :

هذا هو المجدد الاساس في ثالث عشر وحيلا لناس  
اناد فيهم شتم فدوني في بلده مقلوبة الهاماس  
انتهى كلام الوالد الماجد طاب ثراه .  
ارادة

يقول العاصمي اثير محمد حسن العليار رويده في هذا المطلب ، اناد عماد الملة والدين فخر الفقهاء المدققين الحاج ميرزا  
ابو الفضل الطهراني في مقدمته كتابه المستفي بشفا الصدور في شرح زياره العاشور في مدح ذرآ حجة الاسلام وآية الله  
في العالمين كثر الرآجين آلى قوله شمس المعالي سيدنا الطاهر المعظم وستانه البارح المقدم الحاج ميرزا  
محمد حسين الحسيني غرة وسجاذا . الشيرازي مولدا ودار العسكرى هجرة وجرآا المدعوة لسان انماض والعالم  
حجة الاسلام مجدد مذهب سيد البشر على راس المائة الثالثة عشر . منارة

اقول :

**فمنهم :** معارج الهدى ، ومصابيح الدجى ، ومعالج النفى ،  
 وموانين الهدى ، الثقة المعتمد ، والمجرب السند شارح رموز الآثار ، و  
 كاشف لثام الأخبار ، البدل الالمعى : الآفاهير زاحم على الرشنى سابق الذكر  
 طاب ثراه بهذه الإجازة المسطورة :

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله الذى بعث العلماء بين الانام ، ليرفعوا عواسى الاوهام والظلام ، و  
 ليكونوا انوار الهداية فى اللبلة والاياام ، وليظهروا اشعة انوارهم لافئاس العوام  
 والصلوة والتلام على رسوله المبعوث على كافة الناس ، وعلى غيره المنزقة  
 من الربب الانطاس **وبمحمد** فمن جملة من بلغ العلى ورفى المرفى  
 وفاز ما فاز ، وبلغ ما بلغ ، وسلك مسلك سادات البرية ، ونحلى مجل  
 العلم فى العلوم الدينية ، ونحلى من الاوصاف الدينية ، فخر العلماء ونجدة  
 الفقهاء ، الورع العادل ، الصالح المعتمد ، ومولى الانام ، ظهر الاسلام  
 بنبيجة المجتهد بن الفحام : آفاهير زاحم المجتهد العلبارى ادام الله فضله  
 ومنع الله ببقائه الدين واهله ، فانه زهد عمره **فداستجاز** منى  
 نفل الروايات المودعة فى الكتب الاربعة المعروفة من مؤلفها فاجزته **مر ويا**  
 عن شيخى واسنادى : الحاج ملاعلى بن الحاج بهر زاخليل الطهرانى قداه

عن الشيخ الاجل الشيخ عبد العلى الرشى ، عن السيد بحر العلوم ، وعن ملا  
 محمد باقر هزارجربى ، وصاحب الجواهر ، عن السيد جواد صاحب مفتاح  
 الكرامة ، عن بحر العلوم ، عن مولانا البهبهاني فده ، عن والده ملا محمد اكل عن  
 جماعة ، ومنهم ميرزا محمد شيرازي عن محمد بن محمد زمان ، عن محمد حسين بن محمد  
 صالح ، ومحمد طاهر بن مفصود على ، عن المجلسي عن والده ، عن الشيخ بهائي  
 عن والده ، عن الشهيد الثاني ، الاخر الطرف المذكورة في محله .

ثم انه زيد فضله ، فلما سئذ من ان بنو مابنوي ، نائب  
 الحجية عليه ، ولعمري ان له صفة الازنية ، وحرى ان بنو من دون  
 الا ان المأمور معذور ، فاذننه ان يباشر وبنو مابنوي نواب الشرع ،  
 فالواجب على اخواننا المؤمنين ان يساعده في استحكام الامور الشرعية  
 ثم انه زيد شرفه فدا من ان انصحه ، ابن الشري بالثبأ ، و  
 الحباء بالشمس ، والكون بالكرمان ، لكن دفعا لما اسكره مخالفته ،  
 فانصح مانصحه الشهيد الاول محمد بن مكي فده لبعض اخوانه ، نقل من خط  
 الشهيد الثاني فده :

عليك بنفوى الله في السر والعلانية ، واخبا والخبر لكل مخلوق  
 ولو اساء عليك ، واحمال الاذى ممن كان من خلق ، ولو شئت وأهنت  
 لا تقابل الشاتم بكلمة ، واذا غضبت واطاك والكلام ، ولكن تحول من

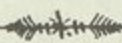


مكانك ، وتشاغل بغيره ، يزول غضبك ، وعليك بالفكرة في آخرتك ودينك  
 وآباك ان تخلو عن التوكل على الله في جميع امورك ، وآباك والضحك فانه  
 يثبت القلب ، وآباك وتأخير الصلوة عن اول اوقاتها ولو كان لك اى شغل  
 كان ، ولا تترك قضاء صلواتك ، فصل التوافل ، وعليك بالملازمة في طلب العلم  
 منذ كان ، ولا تلوه على كل احد ، بل مستفيل كل احد ، وآباك ومنازعة من  
 نقرؤه عليه . بل خلفا يتلقى بالقبول . وآباك ان تترك النظر في الذي نقرؤه ليله  
 واحدة ، واجعل لك وردا من القران ، وان تمكنت من حفظه فافعل بل احفظ  
 ما استطعت ، واجهد ان يكون يوم لك خيرا من الامس الماضي عليك ولو بغير  
 وآباك ان تسمع نميمة احد من خلق الله ثم ، فاتها نعمة لا تعد ولا تحصى . ولا ترفع  
 من الزيارات ، وآباك ان تحدث احدا في غير العلم ، وآباك وكثرة الكلام . وآباك  
 ان تنقل كلام الغير ، واذا ردت او دعوت اذكرنا سراً ، وادع لنا بخاتمة الخير وحسن  
 التوفيق ، وان تمكنت عقيب كل صلوة فافعل ، وعليك بالمواطبة لكل يوم الخمسة  
 وعشرين مرة ، اللهم اغفر للمؤمنين والمؤمنات والمسلمين والمسلمات ، فان فيها  
 ثوابا جزيلاً ، ولا تترك الاستغفار عقيب العصر سبعا وسبعين مرة واكثر من فرائده  
 انا انزلناه في ليلة القدر ، وقل هو الله احد ، انتهى .

ولله درك باخى وعليك بصلوة الليل ، وعليك بقضاء الحوائج ،  
 وعليك باعانة الذرية من العلويين والعلوية ، وآباك ثم آباك مجالسة اهل العصبة

وأباك ثم أباك عن الطمع بما في أيدي الناس ، وأباك ثم أباك بالكبر والحسد البخل  
والغيبه ، وأباك ثم أباك من فعل المعاصي وترك الواجبات ، والمرجو من الاخ  
الماجدان لابن سائ في العاجل والآجل .

الأحقر محمد علي الرشتي الغروي طاب ثراه



ومن جُله مشايخ اجازائي من اخبرني به فراءه وسماعا واجازا

الشيخ العظم ، والحبر الاعظم ، مراكز الكمالان ، وفتب التعاذات ، جامع

المعقول والمنقول ، حاوي الفروع والاصول ، نادرة الدهر الختوان ، ووجه الدورات

ثقة الإسلام والمسلمين زين الملة والدين ، الملقب بسلطان المحققين والدين

الماجد طيب الله ربه ، وجعل الجنة مأواه ومثواه .

وهو بروي بلا واسطة على طريقين كما ضبطه طاب ثراه في المجلد الثاني من

كتاب هجته الآمال في علم الرجال من مصنفاته .

احداهما عن الشيخين الاجلبيين الاعلمين الافضلين ، علمي الهدى ، و

طودي النهي : الشيخ الراض ، والشيخ مهدي قدس الله ربهما ، وهما برويان

عن سلمان زمانه وابه ذر دورانه : الجناب الشيخ حسن قده ، عن الشيخ موسى قده

عن والده وشيخه علامة الدهر وفريد العصر : الشيخ جعفر بن الشيخ خضر

الجنابي التجفي قده عن شيخه واسناده ، علامة اوانه وفريد زمانه : الجناب

السيد محمد مهدي الطباطبائي بحر العلوم طاب ثراه عن شيخه واسناده صاحب  
الفضل واسناد الكل في الكل ، النجم الزاهر والبحر الزاخر ، ومرجع الأوائل والأواخر  
الآفا بافر البهائم طاب ضبعه ، عن ابيه مولانا محمد اكل الى آخر اسناده ،  
كما ضبطه روحى له الفداء في بهجة الآمال .

وثانينهما من العلماء الأعلام الأورعين المذكورين اسنادهما  
اعني سيد العلماء والمجاهدين : الحاج السيد حسين اعلى الله مقامه ، و  
شمس فلك الفاضلة والاجتهاد ، ومركز دائرة السداد والرشاد ، زين الحاج  
الآفا مهدي محمد حسن رفع في الخلد اعلامه .

وهما رويان عن عماد الملّة والدين . آية الله في العالمين ، خانم المجتهدين  
الحاج شيخنا المرضي العلامة الانصاري ، اعلى الله مقامه ورفع في الخلد اعلامه  
باسناده المتصل الى الحجج الطاهرين والائمة المعصومين صلوات الله عليهم جميعين  
عن اسناده العلامة قبله الانام ، وعماد الاحكام ، عمدة المجتهدين . وافضل  
المناخرين ، الانام الهام ، والبحر الففام ، ذوالفهم التقى ، والمهذب الصفي ،  
الثقة المعتمد ، الحاج مولانا احمد بن محمد مهدي بن ابذر الترافي رفع في الخلد اعلامه  
بهذه الاجازة المسطورة في الذيل :

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله الذي نور قلوبنا بانوار المعرفة ، ووضح لنا سبيل الرشاد والهداية ، والصلوة

والتسام على سيدنا ونبينا محمد منذ الأمانة عن الضلالة والغواية صلوة لاغياً<sup>١</sup>  
 لها ولا فاية ، وعلى الله المعصومين الذين بهم حكمت دائرة الولاية وبفأثمهم  
 فامت القيامة **وبعد** فقول المفاخر العفوريته الباري : احمد بن محمد  
 مهدي ابن ابي ذر الزراف بصرة الله بعبوب نفسه ، وجعل غده من يومه ، وبوخره  
 من امسه ، ان من من الله سبحانه على العباد ان سهل لهم سبل الرشاد ،  
 وابعان لهم طريق السداد ، فجعل لحفظ دينه واحكامه ، علماء مستحفظين لشرابه  
 واحكامه ، صار يلقف الخلف عن السلف ما استودعوا من علوم اهل البيت ،  
 العقدة والشرف ، حفظها عن الصباغ والتلف ، فكم من مغرب عن وطنه لطلب<sup>لعط</sup>  
 ونازح عن مسكنه وسكنه لنيل المنى ، ورحلة فذباب البلاد ، وتلقى من  
 افواه الشيوخ ما بلغهم من مشايخهم عن سادات العباد ، فله درهم اذ عرفوا  
 وصرخوا اليه من وجوههم ما عرفوا ، وكان ممن جد في الطلب وبذل الجهد في  
 هذا المطلب ، وفاز بالحظ الاوفر الاسنى ، وحظى بالنصيب المتكاثر الاهنى ،  
 مع ذم ثاقب ، وفهم صائب ندبوق ونخيق ، ودرء غائر رشيق ، والورع  
 والتقوى ، والنسك بملك العروة الوثقى ، العالم التبييل ، والمهدب الاصيل  
 الفاضل الكامل ، والعالم العامل ، خاوي المكارم والمنائب ، والفائز باسنى  
 المواهب ، الالهي المؤبد ، والتالك من طرف الكمال للأسد ، ذوالفضل والتقى  
 والعلم والحجى الشيخ **المرضى** بن الشيخ محمد ابن الانصارى الشيرى

أبده الله بنأبديته ، وجعله من كل عبيده ، وزاد الله في عمله ونفاه ، وجابه بما  
برضيه وپرضاه .

بعد ما ترد إلى وفرة على وتبينت فضيلته لدى ، ولما كان أبده الله  
سبحانه لذلك اهلا ، وانجاح مسئوله فرضا لافلا ، فاجرت له اسعد الله  
جده ، وضاعت كده وجده ، ان بروى عني كتاب نهج البلاغة في خطب امير المؤمنين  
والصحيحة التجارية في اربعة سبدا لتاجدين عليهما السلام وافضل صلوة الصلوات  
والكتب لأربعة التي عليها المدار في تلك الاعصار : الكافي ، والفقيه ، والتهذيب  
والإسنصار ، والكتب الثلاثة الجامعة لمنقراة الاخبار : الوافي ، والوسايل  
وبجار الانوار ، وسائر كتب الحديث ، والتفسير ، والفقه ، والاسند لال ، واللغة  
والنحو ، والاصول ، والرجال ، من مصنفات الفرقة ، ومؤلفات علماء العترة ،  
اعلى الله مراتبهم في فردوس الجنة ، وكذا مصنفات والدي الفهمام رفع الله  
درجته في دار السلام ، وما برز مني ، وجرى به فلي في التصنيف ، وانزع عني في  
قالب الثالث ، فلي وعني جميع ذلك كيف شاء ، واجت ، ولمن اراد وطلب  
بطر في المنصلة الالهية العصمة وعلماء الفرقة .

فنها ما فخر به فرائه وسماعا واجازة : الشيخ الاعظم والاسناد  
الافخم الامام الهمام ، والبحر الفهمام ، مكل المعارف والعلوم ، ومن اذعنت  
الخصوم ، البتم المنلاطم ، الامواج الذي ملا ذكر مفاخره جميع الفجاج ، العالم

العابد، والعارف الزاهد، عمده المجتهد بن المناخر بن بل المتفد من :

والدي واسنادي مولانا محمد مهدي بن ابي ذر الزراف مولداً، الكاشان راسه

وسكان والتجفي النجاء ومدننا، صاحب المؤلفات الوافره، والمصنفات الفاخره

من مشايخه الكرام، واسانيد العظام السبعه الذينهم في البلاد بمنزله

الكواكب السبعه في السبع الشداد :

وهو الشيخ المحدث الفاضل، والحبر العادل الشيخ يوسف البحراني .

والشيخ المجتهد المطلق المحقق، والاسناد المعتمد المدقق، جم الفضائل

والمفاخر : آقا محمد باقر البهبهاني نده .

والشيخ الفقيه الكامل، والمهذب النبيه الفاضل الشيخ محمد مهدي

الفنونه العاطل التجفي .

والمولاي نفى مولانا محمد جعفر الكاشان .

والمولاي الرباني . مولانا : محمد اسمعيل المازندراني الاصفهاني .

والتحرير المؤيد، الأملعي . مولانا محمد مهدي الهوندي الاصفهاني .

والفقيه الجامع المدقق، علامه الزمان : الحاج شيخ محمد بن محمد زمان

الكاشان، افاض الله عليهم شأيب الرحمة والغفران، واسكنهم في فرديس الجنان

بطرفهم المصله الى المولاي الامين، رئيس المحدثين، وشيخ الإسلام

والمسلمين : مولانا محمد باقر بن محمد نفى المجلسي نده او الى ممهد قواعد الدين،

ومقدم المجتهدين ، الشيخ زين الدين الشهير بالشهد الثاني قد ، اواله الشيخ الامام  
 الهام العلامة : الشيخ علي بن عبدالعال الكركي الشهير بالمحقق الثاني ، اواله الامام  
 المعظم والخير الاعظم الاجل الشيخ شمس الدين محمد بن مكي الشهير بالشهد الاول  
 طاب ثراه ، وجعل الجنة مثواهم .

**ومنها** ما خبرني به فرأه وسماعا واجازة ، اسنادي الاعظم ، و

شيعتي المعظم ، البحر المنلاطم ، الامواج الذي ملك ذكره مفاخره جميع الفجاج  
 ذوات النور الزاهر ، والفضل الباهر ، والنسب الطاهر ، والمحَب الطاهر ، و

المقام الرفيع ، والشأن المنيع ، العالم العابد ، الزاهد الاوحد ، شيخنا وانا

السيد محمد محمد بن سيد مرضي طباطبائي النجفي قدس الله نفسه الزكية

عن مشايخه العظام ، الفضلاء الاجلاء : آفا محمد باقر البهبهاني ، والشيخ

يوسف البحريني ، والشيخ محمد مهدي الفنون المنقذ ذكرهم ، والفاضل الكائن

السيد حسين الفرويي ، والمولى عبد النبي البرقي ، عن المحدث المجلسي طاب ثراه

**ومنها** ما خبرني به اجازة ، شيعتي العالم ، العلم العلامة ، والمجتهد

الكامل الفهامة ، فده المجتهدين ، وشمس فلك العالي والفضه والدين

الالمعي اللوزعي ، السيد السند : السيد علي بن محمد علي الطباطبائي الحائري

قدس الله ثريته ورفع في جنان الخلد وثريته ، عن خاله العلامة : آفا محمد

المنقذ بالفاهه الشريفه .

ومنها ما اخبرني به اجازةً ، الشيخ الفقيه ، والعالم النبيه ، السيد  
الجميل والمهذب التيبيل ، ذوالاخلاق الرضية ، والاصناف المرضية ،  
كهف الانام ، وعلما الخاص والعام : الميرزا محمد مهدي بن ابي القاسم الشهرستاني  
نور الله مرند عن مشايخه الكرام : الآقا محمد باقر ، والشيخ محمد مهدي الصوفي  
المتقدم ذكره .

ومنها ما اخبرني به اجازةً ، شيخ مشايخ عصره ، وافقه ففهاً ودره  
الشيخ الاعظم ، والحجبر المعظم ، الاجل الاكمل ، الشيخ محمد جعفر النجفي قدّه  
عن شيخه الكاظمين ، الآقا محمد باقر ، والسيد محمد مهدي الطباطبائي ،  
المتقدم ذكرهما ، بطرفهم المشار اليها المتصلة بالحدث المجلسي قدّه .  
او الشهيد الثاني ، او الشيخ علي الكركي ، او الشهيد الاول ، المتصلة طرف  
اولهم الاحد لفضلاء الثلاثة المنعقب ذكرهم ، او الى الشيخ الاجل الاعظم  
جمال الملّة والدين ، وآبه الله في العالمين ، ابي منصور : الحسن بن يوسف بن  
المطهر الحلّي الشهير بالعلامة قدس الله ربه الشريفه ، والمتصلة طرف ثابهم  
الى احد الشيخين الكاظمين المنعقب له ، والمتصلة طرف ثالثهم الى الرابع ،  
او الى العلامة الحلّي والمنعقب ذكره له ، والمتصلة طرف الرابع الى العلامة قدّه  
ايضاً ، او الى احد المشايخ العظام ، الشيخ الاجل الاعظم شيخ الطائفة قدّه  
ورثيهم الى جعفر الطوسي قدّه ، والشيخ المعظم المفعم ، الامام الهمام المكرّم ،



رئيس الشيعة واسنادهم ومرجعهم وسنادهم : محمد بن محمد بن النخاس  
 الشيخ المفيد قدس الله ثوبه ، والشيخ العالم العامل الكامل ، الصدوق ،  
 الشيخ ابراهيم بن محمد بن علي بن حسين بن بابويه القمي رحمته ، والمتصلة طرف القلاء  
 الى احد المشايخ العظام المتأخر ذكرهم ، المتصلة طرفهم بالائمة الاخبار والعصوة  
 الاطهار عليهم صلوات الملك الغفار ، واعلى ما روي عن الوالد العلم العلامة ،  
 عن الشيخ يوسف المتقدم ذكره ، عن المولى الفاضل ، مولانا : محمد بن فرج الشهر  
 بلاء رفعا الجلاله ، عن المولى المحدث المجلسي طاب ثراه ، عن والده التقى التقى ، عن  
 الشيخ المعتمد الهدي ، الشيخ ابي البركات الواعظ الاصفهاني ، عن المحقق الكركي ،  
 عن محمد بن داود ، عن الشيخ ضياء الدين ، عن والده الشهيد الاول ، عن الشيخ جلال  
 الدين حسن ، عن الشيخ نجم الدين ابي الفاسم الشهير بالمحقق ، عن السيد فخار عن  
 الشيخ ابي الفضل : شاذان بن جبرئيل ، عن الشيخ ابي عبد الله الدوربي ، عن شيخنا  
 المفيد ، عن الصدوق ، واعلى طرف الصدوق الى الامام الهمام جعفر بن محمد الصادق  
 عليه السلام ، ما رواه عن ابيه عن عبد الله بن جعفر الحميري عن مروان بن مسلم ، عن سعد  
 بن زياد عن الامام بالحق ابي عبد الله عليه السلام ،

وقد اجرت له بصله الله من المفتر بين الابرار ، وحشره الله مع

الائمة الاطهار ، بروايه جميع ما ذكر عن مشايخي الكرام العظام ، الذين هم آباء  
 الروحانيون ، جزاهم عنى وعن العلم واهله احسن الجزاء ، واشترط عليه ايدى الله

بنايبد انه ما شرط على مشايخي العظام من التثبث في القول والعمل لبطيئ من  
الوقوف في مهالك العثرة والزلل ، وسلوكه سبيل الإحباط المنجي عند المرور على  
الضراط ، وان لا ينال من الدعاء عند الخلوات ، وشراف الاوقات ، وفي  
مظان الاستجابات ، وحرر ذلك بهمناء الدائرة ، اوله بها كتابه في الآخرة ؛  
احد بن محمد مهدي ابن ابي ذر التري في اصلاً ، الكاشفة مسكناً ، في شهر شوال التكري  
من شهور سنة ، اربع واربعين بعد المائتين والالف من الهجرة على هاجرها  
السلام والتحية .

عبد احمد بن محمد مهدي

### بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

شم انه فدا سنجاز مني مرآة السلف ، مشكوة الخلف ، عذبة الفرفة التاجية  
ناصر العزة الزاكية ، مولينا الاجل ، وكهفنا الاظلم ، شمس المعالي ، سيدنا  
الظاهر المعظم ، والحبر المنعم : شهاب الدين الآفان النجفي دام الله نايبد انه  
ابن المرجوم نسبة العزة الامجاد ، حجة الاسلام شمس الدين : السيد محمود  
الحكيم بن المرجوم شرف الدين علي الشهر بسيد الاطباء المرعشي بن محمد بن  
ابراهيم الحسيني المرعشي ، امه بنت العلامة السيد عبد الفتاح بن ضياء الدين  
ابن محمد بن محمد الصادق بن محمد طاهر بن علي بن علاء الدين بن السيد حسين الحسيني

الموسو طاب الله مضجهم بحق محمد وآله ، هم خير البرية ، ونسب من جانب  
الأم ينتهي الى العلامة السلطان السيد فوام الدين المرعشي الشهير بميرزا  
صاحب المزار في بلدة آمل .

وان كنت لست بلبق بهم فيما جمعوه من العلوم وحازوه ، فان الفطون  
لا يلبق شاؤ الجواد ، والبهرج لا يروج عند النقاد ، والنجم مع الشمس تخفى انواره  
والروض لا ينجنى مع الغمام ازهاره ، ومثلي مع وجود اهل الخبرة لا يسل  
بل انا معترف بفضيلة المعاصر ، وبه اكاثروا فاخر ، فانما العزة للكاشر ، و  
القبض الالهى لا يقطع امداده ، والنور المحمدي صلوات الله وسلامه عليه آله  
متصل اسناده ، والدور الفلكي قياسه غير مستقيم ، وبأثر الزمن بما لم يكن في  
حساب الفهيم ، وفي الزوايا خبايا ، وفي الرجال البقايا ، والمنح الالهية لبث  
مختصة بقوم دون قوم ، ولا مفاضلة في يوم دون يوم ، بل ذلك فضل الله  
يؤتيه من يشاء والله ذو الفضل العظيم .

شم اني لما لم اجد بدا من اسعافه ولا سبيل الى خلافه اسعفه بطلق  
وبادرت بانقاذ مرغوبه ، فقد وحيث الإجابة عند السؤال والمبادرة بالفعل  
لفتح علايق الاشغال بالآمان والآمال ، والتشبه بفحول الرجال في كرم الحاصل  
فاقول : فد اجرته مد ظله العالی بكل ما تجوز له به الرواية ، وما  
الفيه من اشياخي ضاعت الله اجورهم رواية ورواية .

واعلى ما رويه هو عن الوالد الماجد بطرفه المفصلة في السابق وبها  
 في من تأليف وتصنيف على التفصيل الذي طبع في آخر كتاب ابضاح الغوامض ،  
 لوالدي العلامة ، سائلاً من الله ثم ان يوفقني وآياه ويغنم لي وله بصالح الأعمال  
 وبلوغ الآمال بمته وكرمه بامعين .

والنفس منه دام ظلّه العالی ان لا ينسانه جبا ومبتنا ، ولوالدي العلام  
 وولدي المبرور : الميرزا محسن طاب ثراها ، من صالح الدعوات في مظان  
 الإستجابة في المشاهد المشرفة والخلاوات في البكور والمسآات ، جعله الله  
 تعالى من العلماء العالمين بحق سيد رسله محمد وآله الطيبين الطاهرين  
 صلوات الله وسلامه عليه وعليهم ما دارت السموات على الارضين اليوم الدين  
 كتبه بيده الخاطئة الجانية المضائق الى رحمة الله الباري : محمد حسن  
 ابن علي بن عبد الله بن محمد بن محبت الله بن محمد . بعض الفراجة داعي الذمارة  
 العلباري الاصل والتبريزي المسكن والشهد الغروي المدفن انشاء الله تعالى  
 بلطف ساكنها عليه وعلي بن عمه وزوجته واولاده وعمرته المعصومين  
 الآف الشاء والنحف والتحبة في سابع ذي الحجة الحرام المنسلك في  
 سلك ١٣٤١ ، احد واربعين بعد ثلثمائة والفت من

الهجرة النبوية

وكان له من الذكور العلامة، حجة الإسلام والمسلمين الميرزا  
 محسن من اجله علماء بلده تبريز، نابغه في الاصول والفقه، ومع  
 الأسف انه ادرکه الاجل المحنوم في ربيعان الشباب سنة ١٣٢٣ في جنوه والده  
 وله تاليف ونصايف، منها :

- ١- رساله في حقيقه الكعب في آيه الوضوء .
- ٢- رساله في الملازمه بين الحكم العقلي والتشريع .
- ٣- رساله في المحسن والفتح العقليتين .
- ٤- رساله في اصل البرائثه .
- ٥- ونظريات الاصول التي استفادها من بحث اسناذه المحقق  
 الخراساني صاحب كفاية الاصول .

وكانت وفاته في اياه من الغري الشريف في قرية «بلان» من قرية  
 تبريز، ونقل الى ذلك المكان المقدس، ودفن بجانب جد العلامة المؤلف  
 وخلف ولده العلامة الحجية، آبه الله، الحاج ميرزا علي آقا  
 العلياري الغروي، المعاصر، من اجله علماء تبريز وبركانها .  
 اخذ العلم عن فطاحل المتأخرين والآيات الظاهرة، كالتبديلي  
 الإصفهاني، والشيخ ضياء الدين العراقي، واخص بالتأني كثيرا، وهو من  
 برة العلماء وانقباهم، ومنعزل عن الناس مسانس بربه، مشغل

بالبحث والكتابة ، ادام الله آيامه .

وولده الفاضل البارع ، حجة الاسلام والمسلمين الشيخ محمد الجواد  
 القروي العلياري ، نزيل طهران ، من افاضل المحوزة العلمية ببلده «قم»  
 المقدسة ، وهو اليوم مشغول بترويج الدين ونبليغ العقائد الحقة ، و  
 الاحكام الشرعية في تلك البلده ، ادام الله آيامه وزاد امثاله .

## اسفاره ورحلاته

انقل من تبريز الى التجف لأشرف ، وبقي بها سنين مكثاً على الإفادة و  
 الاستفادة من الاعلام .

وحج البيت سنة ١٢٣١ ورجع الى ابران سنة ١٢٣٤ فزار مشهد الإمام علي الرضا  
 فأب الى مفره تبريز ، وبقي بها مكثاً على التأليف والتصنيف والإفادة والتدريس  
 وتربية الافاضل ونشر آثار الأئمة ، والفتون الإسلامية ، الى ان قضى نحبه  
 في تلك البلده هيداً سعيداً .

## آثاره العلمية

سمحت وجادت براعته الجواله بعدة كتب ورسائل ، منها :

١- كتاب بحجة الآمال في شرح زبدة المقال ما هو بين يديك .

- ٢- منهاج الملة في تعيين الوقت والقبلة .
- ٣- رياض المقاصد في شرح فصيحة الشيخ حسن بن راشد في مدح صاحب الزمان عجل الله تعالى فرجه الشريف .
- ٤- مشكوة الوصول الى العلم الاصول ، في مجلدات .
- ٥- مناهج الأحكام ، في اصول الفقه ، في شرح معالم الاصول .
- ٦- منهي الآمال في علم الرجال .
- ٧- الوافية في شرح لغز لفظ الكافية في النحو لشيخنا العلامة البهائي .
- ٨- ايضاح الغوامض في تقسيم الفرائض ، طبع في طيبة ، بتبريز .
- ٩- التعليقة على الرياض المعرف بالشرح الكبير .
- ١٠- التعليقة على شرح الأفلاك .
- ١١- التعليقة على الفوائين .
- ١٢- التعليقة على مبحث الصوم من الروضة البهية .
- ١٣- كتاب لا اهل الاحكام في شرح شرائع الإسلام ، في مجلدات .
- ١٤- المطرزة في شرح اقسام اللغز .
- ١٥- هداية الطالبين لعلم المقلدين .
- ١٦- شرح دعاء التمام .
- ١٧- هجج الكرام في تعيين اول شهر رمضان .

- ١٨- التعليفة على الرعاية في علم الدراية .
- ١٩- غاية البادية في شرح مبادئ الوصول في علم الاصول .
- ٢٠- التعليفة على الفصول .
- ٢١- شرح الباب الحادي عشر .
- ٢٢- شرح زبدة الاصول .
- ٢٣- شرح الجهنبي في النجوم .
- ٢٤- شرح الاشارات .
- ٢٥- شرح المطالع .
- ٢٦- شرح الهداية للسبدي .
- ٢٧- شرح المطول .
- ٢٨- شرح انوار الملوك في شرح البافون للتونجني .
- ٢٩- شرح صحيفة الاسطرلاب .
- ٣٠- فجع المرشد بن .
- ٣١- شرح مرجي على المعالم .
- ٣٢- التعليفة على شوارب الالهام .
- ٣٣- التعليفة على الاسفار الاربعة لصدرا المناهين الشيرازي .
- ٣٤- التعليفة على فانون ابن سينا .



٣٥ - رسالة في الجفر .

٣٤ - رسالة في الرمل .

## شعره ونظمه

كان ممن وهبت له فرجة الشعر والنظم ، وله فصائد رائفة ، و منظومات فائقة في مدح الأئمة ومراسمهم وغيرها من الموضوعات ، فمن نظمه ما قاله في الشكاية عن بلدة تبريز .

فسكت في أفصاه حتى لا أرى أحداً ولا احدلنا بلفاني

ضائف على الأرض بعد رحبها فعدت كم الإبرة اوطاني

فراجع الریحانة ج ٤ ص ١٩٤ .

## وفاته ومدفنه

توفي في رحمة الله يوم الخميس لاربع مضين من شهر رجب سنة ١٣٢٧ ببلدة « تبريز » فقامت المآثم والمجالس في تأبينه واظهار الحزن بفقد هذا العالم الجليل ، ونقل جسده الى الغري الشريفة ، ودفن بواد السلام وأرخ وفاته نجله العلامة الآية : الحاج ميرزا حسن العلباري من مشايخنا في الرواية بقوله في قصيدة مختمها :

الأنباء في بيت السرور بما مضى العشر من الغفور

## كَلِمَةٌ جَوْلَ هَذَا الْكِتَابِ الشَّرْحُ

هذا السفر الجليل في خمس مجلدات ، ثلاثة منها : شرح مزجي لزيد

المقال ، للعلامة : السيد حسين بن رضا البروجردي ، واثنان منها ، في شرح منتهى الآمال ، وهي منظومة للشارح ، نتم بها منظومة البروجردي ، حيث إنه لم يذكر المأخرين ولا المجاهيل من الرواة ، فانتمها واكملها الشارح بهذين المجلدين .

وفرغ من المجلد الخامس سنة ١٣١٨ بنبريز .

ولعمري أنه سفر جليل يليق ان يستفيد منه المحققون في هذا

الثان ، والعلماء الباحثون في الأسانيد .

## مُصَادِرُ مُحَقِّقِينَ هَذِهِ الرَّسَائِلُ

١- كتاب هجة الآمال ، ماهويين بديك .

٢- رسالة تلميذ الشيخ محمد حسن بن محمد حسين بن عبد المطلب

السرودي «مخطوطة» .

٣- ربحانة الادب ، للعلامة الميرزا محمد علي المدرس لتبريزي النجف آبادي

٤ - علماء معاصرين ، للعلامة الحاج ملا علي بن عبد العظيم النجفاني

النيريزي ، صاحب كتاب وفابح الآبام .

٥ - رسالة العلامة الحاج مهزاحسن العلباري في ترجمة والده

المؤلف ، وقد رأيتها عندنا في مكتبته .

٦ - رسالة العلامة الآب الحاج مهزاحسن العلباري ، نزيل

شهر في ترجمة جده ، وهي عندنا بخطه ادام الله بركته .

## طريقنا في رواية الكتاب عن مؤلفه

اقول : اني اروي جميع ما صدر من براعه ، وسمح به مكتبته

الجوال من كتب ورسائل وتعاليم عن ولده العلامة ، الآب الحاج مهزاحسن

العلباري ، عن والده المبرور المؤلف .

وابيضاً ارويها عن والدي العلامة الآب السيد شمس الدين

محمود الحسيني المرعشي المنوفي <sup>١٣٢٨</sup> ، عن المؤلف وغيرهم من رجالان

العلم ونوابغ الفضل قدس الله أسرارهم .

هذا ما وسعه المجال وانفضته الحال من تأليف هذه الرسالة

الكريمة والجميلة الشريفة حول جنوة رجل من اعلام الشيعة فدخل

ذكره مع مابه من الفضائل .

والمرجو من الله الكريم ان يوفقنا لاجراء آثارنا وسلطاننا الصالحين ،  
 مروجي شرع سيد المرسلين وآله الهداة المباهين .  
 وفي الختام ارجو من فضله تعالى ان يغفر لي ولاخواني ، وان يحشرنا  
 في زمرة من اناخ مطبته بابواب ال الرسول ﷺ ولم يعرف سواهم .  
 آمين آمين لا ارضى بواحد حتى يضاني بها القاهين ورحم الله عبداً قال آميناً

حرره العبد المسكين المسكين اللهم لا سيف بوالعالي شهاب الدين الحسيني المرعشي القجفي

كان الله له في كل حال وزمان ومكان في ضحوة يوم الاثنين

ل عشر مضين من ثابئة الجادين ببلدة <sup>٣٩٤</sup> فتم المشقة

حرم الامة الاطهار وعمار محمد



حامداً مصلباً

مستغفراً

احمدانی

بنیاد فرنیٹ اسلامی جامعہ محمد حسین کوشان پور  
خیر قابل فروش

## بسم الله الرحمن الرحيم

وبه نستعين

الحمد لله الفياض المتعالي ، المتحلي بصفات الجلال ، المزين بسمات الجمال الذي أحكم دعائم العلم بتوضيح المقال ، وقوم قوائمه بتنقيح الرجال ، وهو المحمود في جميع الفعال ، وأشهد أن لا اله الا الله وحده لا شريك له ، شهادة تكون عدة معدة في الحال والمآل ، وجنة واقية عن النقمة والنكال ، والصلوة والسلام على من اصطفاه من بريته ، واختاره من خيرته ، أعني الرسول المختار في الاعقاب والانسال ، وعلى أوصيائه المخصوصين بما خصهم الله من الصفايا والانفال .

أما بعد فيقول تراب نعال المشتغلين والمتعلمين ، وخدام أبواب العلماء والمجتهدين ، المحتاج الى رحمة ربه الباري ، وعفوه الساري (علي بن عبد الله العلي ياري) ، أفاض الله تعالى عليه من رواشح جوده السبحاني ، ونفايح كرمه الرباني وأصلح الله امر داريه وأذاقه حلاوة نشأته وأعطى كتابه يميناه وبلغ أقصى ماتمناه وجعل عقباه خيراً من دنياه انه لما كان علم الحديث والاثار من اشرف العلوم الاسلامية قدراً وأحسنها وأعظم الرسوم الدينية اجراً وأمتنها والحكم بصحة الاحاديث وضعفها موقوفاً على العلم بأحوال الرجال وكذا الاطلاع بعلم الدراية في معرفة ما يتعلق بسند الرواية ومتنها من مهمات العلوم الدينية وأهمها ، وضروريات المعارف الفقهية وأعمها ، ان لا يكاد ينتظم حكم من الاحكام ، وكذا الاصول الشرعية الا بالمراجعة الى النقل من الكتاب والسنة والعلماء ، شكر الله سبحانه مساعيهم مع بذل جهدهم واستفراغ وسعهم اتوا بما تأتي منهم شططا فذكروا في كل باب نمطا ونبطوا عن الاستقصاء فيها ثبطا فان ما افادوه خلاصة ما يليق بالمقام من منهج المقال وما اجادوه فهو نقد مما اتقدوه في نقد الرجال وما بسطوه ونشطوه فهو فهرست هذه التفاصيل من منتهى المقال الا ان كتاب زبدة المقال في معرفة الرجال

مما لفته ونظمه العالم العامل العلامة والفاضل الكامل الفهامة السيد السند ، والحبر المعتمد السيد حسين بن السيد رضا الحسيني البروجردي كتاب شاف صغير الحجم عزيز الفحوى وقليل اللفظ كثير المعنى مرغوباً للعلماء ومحبوباً للفضلاء ولم يكن له شرح يليق قاصده ويلقى اليه مقاصده ، اردت ان اشرحه شرحاً يذلل صعابه ويكشف عن وجود خرايد معانيه نقابه ، فالمرجو من الله المنعم ان يعينني على الاتمام ، ويجعله قايدي الى دارالسلام فانه المعين والمستعان وعليه التكلان وهو الهادي الى السبيل فهو حسبي ونعم الوكيل ، ثم اني سميت هذا الشرح بيهجة الامال في شرح زبدة المقال ورتبته على مقدمة وثمانين وعشرين باباً وخاتمة .

أما المقدمة فقال صاحب كشف الظنون وهو الفاضل الحاج المعروف بالكتاب الجلبلي الاستنبولي المتوفي سنة سبع وستين والفر ومن الغريب الواقع ان علماء الملة الاسلامية في العلوم الشرعية والعقلية اكثرهم من العجم وقليلهم من العرب والسبب في ذلك ان الملة في اولها لم يكن فيها علم صناعة لفصاحتهم وعدم احتياجهم الى ذلك وتمنتهم في احوال البداوة وانما الاحكام الشرعية كان الرجال يحفظونها في صدورهم وقد عرفوا مأخذها من الكتاب والسنة بما تلقوه من صاحب الشرع عليه الصلوة والسلام واصحابه والقوم يومئذ عرب لم يعرفوا امر التدوين ولادعتهم اليه حاجة الى عصر التابعين فكانوا مختصين بحمل ذلك ونقله عنهم القراء والرواة واحتيج الى التدوين فدون في دولة الرشيد كثير من ذلك ولما وقع لحن في قراءة الايات والاحبار فاحتيج الى وضع القوانين النحوية وصارت العلوم الشرعية كلها ملكات في الاستنباط والنظر والقياس واحتاجت الى علوم اخرى تكون وسيلة لها كقوانين العربية وقوانين الذب عن العقائد بالادلة القاطعة فصارت هذه الادلة كلها علوماً محتاجة الى التعليم فاندرجت في جملة الصناعات والعرب ابعد الناس عنها فعلى هذا صار بعد دولة الفرس صاحب صناعة النحو سيويه والفارسي والزجاج والحال ان كلهم عجم في اسابهم اكتسبوا لسان العرب بمخالطتهم العرب ، وحرروا قوانين بعدهم وكذلك المحدثون والحفاظ اكثرهم عجم ومستعجمون باللغة وكذلك علماء اصول

الفقه كلهم عجم واكثر المفسرين من العجم ولم يقم احد بحفظ العلم وتدوينه مثل اعاجم  
فهم سباق حلية العلوم وفرسان ميدان المنطوق والمفهوم تعاطوا من دنان الحكم  
اصفى الحميا وتناولوا من غوامض العلوم ما كان بالثريا ولكن الله بعث من الاميين  
رسولا عربيا ، نسخ جميع الكتب والاديان وجاء باليمن والايمان واخذ بنواصي  
كافة الامم والزم طاعته على رقاب العرب والعجم فلما بدا في وضع ماورد في التفسير  
القرآني والاحاديث النبوية خوف الضياع واحتيج بعد ذلك الى معرفة الاسانيد  
وتعديل الرواة فهما قادنا الى علم الرجال ولا بد لنا قبل الشروع بما يهمنا في  
المقدمة من ذكر فصول .

## الفصل الاول

في بيان تعريف علم الرجال وموضوعه ووجه الحاجة اليه .

اما تعريفه فقد ذكر له تعاريف منها انه ما وضع لتشخيص رواية الحديث ذاتاً ووصفاً مدحاً وقدحاً ومعنى الوضع ، وكذا التشخيص ظاهر والمراد بالرواية من يروى الحديث عن المعصوم (ع) سواء كان بلا واسطة او معها وسواء كان الواسطة معصوماً راوياً عن مثله او غيره فيشمل رواية معصوم (ع) عن آبائه ويؤيده اطلاق المحدث المراد به الراوي في كثير من الاخبار والحديث هو الخبر الذي عبارة عن حكاية قول المعصوم عليه السلام او فعله او تقريره كما ان السنة عبارة عن قول المعصوم (ع) او فعله او تقريره وعن الشهيد الثاني في درايته اطلاق الحديث على نفس قول المعصوم (ع) او فعله او تقريره وعليه لا يتمشي التعميم المذكور في الرواية في وجه والمراد بتشخيص الذاتي هو معرفة ذات الشخص وكونه فلان بن فلان وبالوصفي هو معرفة أوصافه من الوثيقة ونحوها وقوله مدحاً وقدحاً بيان لوجوه الوصف وتميز له في ذلك هذا بيان المراد من القيود .

ومنها انه العلم بأحوال رواية الخبر الواحد ذاتاً ووصفاً مدحاً وقدحاً وما في حكمها وذكر الاحوال لعله اشارة الى ان المعتبر في الفن من ذكر الرواية انما هو لاجل التصدي عن أحوالهم من الوثيقة والضعف لا البحث عنهم انفسهم .

وانت خبير بعدم الملائمة في ذكر الذات بعدها المقضى لجعله منها وتقيد الخبر بالواحد لعله لاخراج الخبر المتواتر نظراً الى انه لا حاجة الى ملاحظة رجال الخبر بعد تواتره ورد بان البحث عن رواية الخبر المتواتر داخل في الفن قطعاً وقد كانت الحاجة اليه موجودة قبل تواتر الخبر لاجل العمل به والاعتماد عليه وانما زالت الحاجة بعد تواتره وهو لا يوجب اخراجه عن الفن مع انه ربما يحتاج اليه لغرض آخر وذكر قيد الاخير انما هو لاجل شمول التعريف للمهمل



والمجهول نظر إلى ان شيئاً منهما ليس قدحا لكنهما في حكمه حيث يعدونهما في الضعفاء وانه خبير بانه غير محتاج اليه كالأحوال اذ بقية القيود كافية في اداء المقصود ان لم تقتصر في فهم معاني الالفاظ على الجمود .

ومنها انه ما وضع لمعرفة الحديث المعبر عن غيره وهذا التعريف وان كان أسلم مما سبق الا انه يتوجه عليه من ذكر الغاية القريبة في التعاريف اولى من ذكر البعيدة والغاية القريبة هي معرفة احوال الرواة ومعرفة الحديث المعبر عن غيره مرتبة عليها وربما ترتب على غيرها ايضاً ولذا يوجب نحو خفاء في المعرف مع ان المقصود من التعريف الكشف عنه وكذا كلما بعدت الغاية ازداد الخفاء كما لو عرف بانه ما وضع لتحصيل السعادة الابدية نظراً إلى ان المقصود من معرفة الحديث المعبر عن غيره العمل بمقتضاه والمقصود من العمل الفوز بالسعادة فانه لو عرفت بذلك لخفي جداً ودخل فيه كثير من العلوم انتهى .

وظني ان التعريف بالغاية مما لا يضير فيه بل هو فيما بينهم مشهور وتعاريف العلوم بها في الكتب مسطور على جعله من الغاية البعيدة ، لا يح عن قصورهم نعم يرد عليه انه غير مانع لدخول علم الدراية ونحوه في التعريف المذكور .

ومنها انه ما يبحث فيه عن الراوي من حيث اتصافه بشرائط قبول الخبر وعدمه وقد قيل انه من أحسن التعاريف لكونه مانعاً وجامعاً لجميع مسائل هذا العلم مما كان له تعلق بذات الخبر اولا وبالذات وبالخبر ثانياً وبالعرض كقولهم بأن فلان عدل أو فاسق أو بالعكس كقولهم اجمعت العصابة على تصحيح ما يصح عن فلان لافادة ذلك المدح اتفاقاً لمن قال في حقه .

ورد بأن كثيراً من الرجال لم يذكر فيه الا انه ابن فلان أو مولى فلان أو أنه كوفي أو نحو ذلك مما لا يدل على اتصافه بشرائط القبول ولا على عدم اتصافه ومن الظاهر ان هذه الاحوال من مسائل هذا العلم ولا يشملها التعريف بظاهره . ومنها ما ذكره بعض وجعله من أحسن التعاريف انه ما يبحث فيه عن أحوال الرواة التي لها مدخلة في تشخيص ذواتهم أو في حال رواياتهم .

أقول: ان هذا التعريف أحسن التعريفات وأسلمها من جهة ورود المحذورات  
الا أنه مناف للاختصار المطلوب في التعاريف .

فالتعريف الذي لا غبار فيه على ما سنح به ضميري هو ان يقال انه ما وضع لبيان  
ماله مدخلية في أخذ الحديث ورده مدحاً وقدحاً ولا ريب ان عموم الموصول شامل  
لجميع ما كان اللازم تناول الحد له فقد عبر عنه بوجهين آخرين .

الاول : انه العلم بأحوال رواة الخبر الواحد ذاتاً ووصفاً مدحاً ، وقدحاً ، وما  
في حكمهما الثاني ما وضع لتشخيص رواة الحديث ذاتاً ووصفاً مدحاً وقدحاً قيل قيد  
الوضع في الثاني لاجراح ما كان من علم الحديث والتاريخ وغيرهما مشتملاً على بيان  
جملة من الرواة على الوجه المذكور فان شيئاً من ذلك لم يوضع لتشخيص الراوي  
وان كان قد تبين منه حاله فان قولك روى في الصحيح عن جميل بن دراج انه قال  
سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول بشر المختبين بالجنة يريد بن معوية العجلي الخ .  
مسئلة من مسائل علم الحديث التي وضعت ومهدت ليعرف بها ما صدر عن المعصوم  
عليه السلام لا ليعرف أحوال أفعال المكلفين أو أحوال الكلمة والكلام وان كان  
ما صدر عنه عايه السلام يستفاد منه مسئلة رجالية أو فقهية أو نحوية السى غير ذلك  
وقول أهل التاريخ ان زيداً كان كذا وفعل كذا ومات في سنة كذا وان كان بحثهم  
عنه من حيث انه من السلاطين أو من الشعراء مثلاً الا انه ان كان من الرواة ايضاً  
فقد تبين حاله من ذلك قدحاً أو مدحاً ، ولكنه لم يوضع لذلك وانما وضع لبيان  
أحواله من حيث كونه سلطاناً غير البحث عنها من حيث كونه راوياً فلو بحث في  
أحد العلمين عن أحواله التي لا يلىق بذلك العلم ان يبحث عنها فيه كان ذلك من  
باب الاستطراد .

وأما البحث عما يلىق بكليهما كالبحث عن مدة عمره وتاريخ وفاته مثلاً فهو  
مسئلة من كلا العلمين ولا محذور في كون شيء مسئلة لعلم من حيثية ولعلم  
آخر من حيثية اخرى .

والقيد الثاني لاجراح علم الدراية الباحث عن سند الحديث ومتمنه وكيفيته

تحمله وآداب نقله فإن البحث فيه عن سند الحديث ليس بحيث يوجب تشخيص الراوي بل إنما يبين فيه أن الصحيح هو ما اتصل بسنده إلى المعصوم بنقل العدل الإمامي عن مثله في جميع الطبقات وأن اعتراه شذوذ وقد يطلق الصحيح على سليم الطريق من الطعن مما ينافي الأمرين وأن اعتراه مع ذلك إرسال أو قطع .

والحسن هو ما اتصل بسنده إلى المعصوم بإمامي ممدوح من غير نص على عدالته في جميع مراتب رواة طريقه أو في بعضها مع كون الباقي من الطريق من رجال الصحيح وقد يطلق الحسن أيضاً على ما يشمل الأمرين مع اتصال رواية بالوصفين كذلك .

والموثق ويقال له القوي أيضاً وهو ما دخل في طريقه من نص الأصحاب على توثيقه مع فساد عقيدته ولم يشمل باقيه على ضعف وقد يطلق الموثق على مروى الإمامي غير الممدوح ولا المذموم كنوح بن دراج .

والضعيف هو الطريق ما لا يجتمع فيه أحد شروط الثلاثة المتقدمة بأن يشتمل طريقه على مجروح بالفسق أو مجهول الحال أو ما دون ذلك كالوضع ودرجاته في الضعف متفاوتة بحسب بعده من شروط الصحة كما يتفاوت درجات الصحيح والحسن والموثق بحيث يمكنه من أوصافها وكثيراً ما يطلق الضعيف في كلام الفقهاء على رواية المجروح خاصة إذا علمت ذلك فأقول ما يظهر منه من انحصار الخارج بالقيد الثاني في علم الدراية غير مستقيم بل يخرج منه كل ما وضع لغير تشخيص أحوال الرواة من سائر العلوم التي منها علم الحديث والتاريخ وإخراجهما بقيد الوضع كما سمعت .

أولاً : غير متجه فإن الظاهر من وضع المسائل هو تمهيدها وتعيينها بحيث يكون لها اسم خاص ويعد علماً من العلوم وهذا المعنى متحقق في جميع العلوم فلا يخرج بما وضع شيء من العلوم بل هو بتمامه بمنزلة الجنس وما أخرج به إنما يخرج بما بعده ولو بملاحظة قيد الحيثية أي من حيث أنهم رواة هذا .  
والظاهر أن إضافة الرواة هنا للمعهد الخارجي بالإشارة إلى المذكورين في

أسانيد الاخبار نظراً الى أن البحث في هذا الفن عن الجزئيات الخاصة كاللغة دون المعاني الكلية ككثر العلوم وحملها على الجنس وان كان باعتبار تشخصه في ضمن الخصوصيات ليناسب غالب المعلوم غير بعيد ايضاً .

والمراد بالحديث نفس قول المعصوم وفعله وتقريره أو ما يعم الثلاثة وحكايتها وأياً ما كان والمراد به «رواية» ما يعم الراوي بلا واسطة ومعها الراوي عن الراوي كما أن المراد به ما يعم الرجل والمرثة تغليباً أو خصوص الاول الحاقاً للثاني بالعدم لقلته أو بجعل البحث عنه استطراداً ومثله الحال في التسمية بعلم الرجال وفي حكم المرثة الصبي ان وجد في الرواة من كان صبياً حال الاداء وشمول الرواة للائمة عليهم السلام باعتبار روايتهم عن آبائهم عليهم السلام محتمل وان كان الاظهر عدمه والقيود الاخيرة للتعميم والاشارة الى أنواع البحث فيه اذ من الرواة من يتشخص بهذا العلم ذاته خاصة ومنهم من يتشخص به ذاته مع مدح أو قرح وهذا هو الغالب اذ قل من لم يذكر له مدح ما أو قرح ما ووصفه بكونه مهملًا أو مجهولاً نوع قرح ولو بحسب الثمرة حيث ان خبره يكون (ح) بحكم الضعيف وبه يجب عما قد يورد من لزوم خروجهما عن مسائل الفن نظراً الى ان الوصف بهما ليس قدحاً ولا مدحاً اذ القرح ولو بحسب الثمرة كاف في المقام ولكن لا يخفى تكلفه .

وقد يجب بأنهما لندرتهما أو قلة الاعتناء بشأنهما كالمعدوم وبأن الوضع لغرض لا يستلزم حصوله في جميع المصاديق وبهذا يدفع ما يورد ايضاً من ان كثيراً ما لا يتشخص الراوي بهذا العلم كما اذا كان مشتركاً بين جماعة ولم يفد شيء من المميزات تشخيصه وأما القول بأن علم تميز المشتركات مغاير لعلم الرجال ، وأنه خارج عنه باضافة الاحوال الى الرواة كما في التعريف الاخر اذ التميز ليس من أحوالهم فهو مردود بأن تميز المشتركات معدود عندهم من أهم المطالب الرجالية وما صنف في التمييز ، كتمييز المشتركات للكاظمي وغيره معدود من أهم الكتب الرجالية ، وأسباب التمييز كلا أو جلا مذكور في كتب الرجال ، وقد تعرضوا فيها لتمييز جمع من الرواة المختلف فيهم ، كمحمد بن اسمعيل ، وأبي بصير

وغيرهم وما ذكره من خروج التمييز باضافة الاحوال الى الرواة مدفوع بان كون الراوي متميزاً ككونه مشتركاً من أحواله كما ان الامور المميزة من أحواله فلاوجه لنفي ذلك الا اذا أريد بالتمييز المعنى المصدرى ، الذي هو فعل الناظر في أحوال الرواة المميزة لهم وظاهر ان الكلام ليس فيه . هذا هو الكلام في التعريف الثاني الناظر الى ارادة المسائل من أسماء العلوم .

وأما التعريف الاول فهو ناظر الى ارادة التصديق منها مع احتمال ان يكون ناظراً الى الملكة ايضاً بأن يراد بلفظ العلم الملكة المتعلقة بأحوال الرواة ، فان أسماء العلوم كالصرف والنحو والفقه وغيرها تطلق على ما صرح به السيد الشريف وغيره على أمور ثلاثة نفس المسائل والتصديق بها والملكة الحاصلة من ممارستها . وكيف كان فالكلام فيه في الجملة يظهر مما مر وتقييد الخبر فيه بالواحد لاجراج المتواتر نظراً الى أنه لاجابة الى ملاحظة رجال الخبر بعد تواتره .

وفيه ان البحث عن رواة الخبر داخل في الفن قطعاً ، وقد كانت الحاجة اليه موجودة قبل تواتر الخبر لاجل العمل به والاعتماد عليه وانما زالت الحاجة بعد تواتره وهو لا يوجب اخراجه عن الفن مع انه ربما يحتاج اليه لغرض آخر . وقوله ذاتاً الخ لتعميم أنواع البحث كما مر ، الا ان في جعل الذات هنا من الاحوال حزااة كما لا يخفى وزيادة ما في حكمهما لئلا يخرج المهمل والمجهول حيث ان شيئاً منهما ليس قدحاً وانما هو بحكم القدح في الثمرة كما مر . والمراد بما في حكم المدح قيل ماكان تعلقه اولاً وبالذات بالخبر وثانياً وبالعرض بالمخبر كما في قولهم اجمعت العصابة على تصحيح ما يصح عنه الاتفاق على افادة المدح بالنسبة الى من يقال في حقه ذلك هذا . وقيل الاولى تعريف علم الرجال بأنه ما وضع لمعرفة الحديث المعبر عن عن غيره .

وفيه ان ذكر الغاية القريبة في التعاريف اولى من ذكر البعيدة ، والغاية هي معرفة أحوال الرواة ومعرفة الحديث المعبر عن غيره مترتبة عليها وربما تترتب على

غيرها ايضاً ، ولذا يوجب نحو خفاء في المعرف مع ان المقصود من التعريف الكشف عنده وكذا كلما بعدت الغاية ازداد الخفاء كما لو عرف بأنه ما وضع لتحصيل السعادة الابدية نظراً الى ان المقصود من معرفة الحديث المغتبر عن غيره العمل بمقتضاه والمقصود من العمل الفوز بالسعادة فانه لو عرف بذلك لخفي جداً ودخل فيه كثير من العلوم. وقيل الاحسن انه ما يبحث فيه عن أحوال الراوي من حيث اتصافه بشرايط قبول الخبر وعدمه وهذا الحد مانع وجامع لجميع مسائل هذا العلم انتهى. وفيه ان كثيراً من الرجال لم يذكر فيه الا انه ابن فلان أو مولى فلان أو انه كوفي أو ذلك مما لا يدل على اتصافه بشرايط القبول ولا على عدم اتصافه .

ومن الظاهر ان هذه الاحوال من مسائل هذا العلم ولا يشملها التعريف بظاهره وأقول : لعل الاحسن انه ما يبحث فيه عن أحوال الرواة التي لها مدخلية في تشخيص ذواتهم وفي حال رواياتهم فان كلمة أو التي لمنع الخلوتشمل ما تقدمها وما تأخرها كل ماله مدخلية في تقوية الرواية أو تضعيفها .

ومنها الوصف بالاهمال أو الجهالة فانه داخل ح بلا تكلف .

ومنها بيان مدة حياة الراوي وتاريخ وفاته وانه لاقى فلاناً أو لم يلاقه فان لها مدخلا في ارسال الرواية وعدمه فلو وجد فيما يذكر في أحوال الرجال ما هو خارج عما ذكرناه من الاحوال لم يبعد التزامه من وجه عن أصل الفن وكونه مذكوراً من باب الاستطراد أو غيره .

هذا هو الكلام في تعريف علم الرجال حسب ما اقتضاه المجال .

وأما موضوعه فهو رواة الحديث بإرادة الجنس الذي هو جهة وحدة جامعة للامور المتكثرة ، فان كل علم عبارة عن كثرة تجمعها وحدة ، فهذا الجنس كالكمة التي هي موضوع الصرف مثلا ، فكما انها تقسم الى أنواعها الثلاثة ، بل كل نوع ايضاً الى أنواع ، ثم يبحث عن عوارض كل منها ، فكذا هنا قد يقسم الرواة باعتبار الاعتماد على روايتهم وعدمه الى قسمين ، ويبحث عن أفراد كل منهما في باب عليحدة كما فعله العلامة أعلى الله مقامه في الخلاصة ، وقد يقسم الى من روى عن المعصوم

عليه السلام بلا واسطة ، والى من لم يرو كذلك ، والاول الى من كان من أصحاب الرسول (ص) ، أو من أصحاب أحد الأئمة (ع) ، ويبحث عن أشخاص كل في باب كما فعله الشيخ رحمه الله في رجاله فان البحث في هذا الفن عن مصاديق الموضوع وجزئياته الشخصية بخلاف غالب العلوم الاخر .

ثم البحث عن الجزئيات هنا اما بحث عن الامور المميزة لها بعضها عن بعض أو عن الامور التي لها مدخلية في حال الرواية كما عرفت في التعريف ، وكما أن هذه الامور من عوارض الموضوع ، فكذا الامور المميزة فلا يتوهم أن البحث عن الذات ليس بحثاً عن عوارض الموضوع ، فان المراد بالبحث عن الذات وبشخيص الراوي بحسب الذات هو البحث عن هذه الامور التي هي عوارض للذات ومميزة لها عن غيرها .

ثم لا يخفى أن العوارض المبحوث هنا بكلا قسميها ليس كلها أو جلها من العوارض الذاتية للرواة بالمعنى المعروف عند القوم للعرض الذاتي ، بل من الاعراض الغريبة مع انهم قد صرحوا بأن موضوع العلم ما يبحث فيه عن عوارضه الذاتية ، وهذا الاشكال وارد عليهم في ساير العلوم أيضاً . ولا مفر لهم عنه الا بتكلفات غير نافعة ، وقد فضلنا الكلام فيما ذكره في بيان العرض الذاتي والغريب وأقسامهما وأمثلة الاقسام وغير ذلك مما لهم وعليهم في كتابنا المسمى (بالحديقة النجفية في مفتتح الروضة البهية) من أراد الاطلاع فليراجع اليه ، ولجل ما في كلامهم من الاشكال والاختلال أعرض صاحب الفصول عما ذكره ، وأدرج كثيراً مما عدوه من الاعراض الغريبة في الذاتي حيث فسره بما يعرض الشيء لذاته أي بلا واسطة في العروض والغريب بما يعرضه بواسطة في العروض كالسرعة والشدة للاحتقين للجسم بواسطة الحركة والبياض ، وعليه فجل أحوال الرواة بل كلها يكون من عوارضهم الذاتية فان عروضها لهم من قبيل عروض الحركة والبياض للجسم لامن قبيل عروض السرعة والشدة .

وأما وجه الحاجة اليه فهو امور منها ان من أدلة أحكامنا بل عمدتها أخبار

الأحاد التي ثبت في محلها حجيتها ، ومن الظاهر انها ليست حجة بجميع أفرادها كما هو المحكي عن الحشوية كيف وفيها ما استفاض بأن فيها اخباراً مجعولة منكورة .

منها ما روى عن الصادق (ع) ان لكل رجل منا رجلاً يكذب عليه .

ومنهما ان المغيرة بن سعيد دس في كتب أصحاب أبي أحاديث لم يحدث بها أبي فاتقوا الله ولا تقبلوا علينا ما خالف قول ربنا وسنة نبينا ، وفي بعضها ان ما خالف القرآن اني ما قلته وفي آخر الامر بضربه على الجدار الى غير ذلك (ح) فيجب تمييز المعبر منها عن غيره وهو لا يكون في الغالب الا بمعرفة الرواة .

ومنهما ان آية النبأ قد دلت على ان قبول الخبر مشروط بأحد الامرين : العدالة والتثبت عن حال الراوي ، وقد دلت جملة من الاخبار ايضاً على اعتبار الوثاقة فيمن يؤخذ بقوله ، وبناء العلماء بل العقلاء ايضاً على ذلك ، فان أحداً منهم لا يأخذ كالحشوية بكل خبر ، سيما في امر دينه ، وعدم العبرة بخبر الفاسق عند خلوه عن قرينة صدق توجب الوثوق والاطمينان مما نقل الاجماع عليه حتى من الاخباريين ايضاً نظراً الى انهم يدعون عدم الخلو عن ذلك فيعلم موافقتهم مع الخلو عنها ، ولا ريب ان معرفة عدالة الراوي أو الوثوق بقوله انما يحصل غالباً من هذا الفن .

ومنهما ان الاخبار كثيراً ما يتعارض بعضها مع بعض والمشهور المنصور الذي دلت عليه الاخبار العلاجية ايضاً ان الاخذ بالارجح منها واجب وان من الرجحان ما كان باعتبار السند من الاعدية والاثنية والافقية والاورعية ، ومعرفة هذا العلم غالباً .

ومنهما اصالة حرمة العمل بخبر الواحد الا بعد مراجعة الى سنده ومعرفة حاله وحصول الوثوق به فان الأدلة الاربعة قائمة على حرمة العمل بالظن ولم يخرج منها بالأدلة الخاصة أو بدليل الانسداد الا خبر الواحد الذي روعي فيه ما ذكر وغيره باق تحت الاصل .

ومنهما ما ترى من سيرة الرواة والمحدثين من تعرضهم للرواة حيث انهم



يذكرون الحديث مع سنده ويراعون عدم سقوط شيء منه ولو اسقطوه اشاروا اليه في مقام آخر كما ترى في الفقيه والتهذيبين حيث انهما لما اسقطا من اول السند ذكرا في آخر الكتب المذكورة طريقهما الى كل رجل رجل ممن روى عنه وكذا ترى سيرة العلماء قديماً وحديثاً من الاعتناء بهذا الفن ، وتصنيفهم فيه ورجوعهم الى كتبه وتعرضهم لاحوال الرواة في كتبهم الفقهية غالباً وبيان حال ما يتمسكون به من الخبر انه صحيح او موثق او غير ذلك ، ومعارضة بعضهم لبعض في التوفيق والتصحيح وغيرهما ، واعتراض بعضهم على بعض بارسال الرواية وضعفها ، وان في سندها فلاناً وفلاناً الى غير ذلك .

وهذا كله شاهد صدق على ان ذلك أمر مهم محتاج اليه .

هذا بناءً على ما هو الصواب من حجية اخبار الاحاد في الجملة واما من انقاد لكل خبر كما عن الاخبارية والشيخية والحشوية فلاحاجة عنده الى معرفة الرجال لان كل خبر عنده معتبر نعم ربما يحتاج اليه عند تعارض الاخبار ان كان مذهبه بالترجيح بالاعدلية والافقهية مثلاً لا التخيير او الطرح او الترجيح بغير ما ذكر وكذا من انكر حجية الاخبار الاحاد بدعوى قطعية الاحكام بالكتاب والاجماع والاعتماد المتواترة او المحفوفة بالقرائن العلمية كما عن السيد المرتضى وأخبرنا به فانه ايضا لاحاجة عنده الى علم الرجال ولكن الكلام مع الفرقتين في اصل المبني ومحلله الاصول .

وهنا جماعة اخرى انكروا الحاجة الى علم الرجال ايضا مطلقا ، اما بدعوى ان كتب الاخبار المتداولة بين اصحابنا وخصوص الكتب الاربعة قطعية الصدور عن المعصوم عليه السلام كما عن اكثر الاخباريين او بدعوى ان خصوص الكتب الاربعة قطعية الاعتبار وان لم يكن قطعية الصدور كما عن جمع آخر منهم وعن بعض الاولين بعد التنزل أو بدعوى كفاية تصحيح الغير مطلقا وقد حصل ذلك من اكثر العلماء في كتبهم .

وعن جماعة اخرى التفصيل بين صورة التعارض وغيرها بنفي الحاجة الى

الرجال في الثاني دون الاول وقد ينقل في المقام قول آخر مستفاد من عمل بعض وهو التفصيل بين وجود شهرة معتبرة على وفق بعض الاخبار وعدم الحاجة الى الرجال في الثاني دون الاول، وتفصيل الكلام في هذا المرام وان كان مذكوراً في الكتب الاصولية الا ان محله لما كان هذا الفن كان الانسب الاشارة الى بعض ما لهذه الاقوال وعليها هنا ايضا فنقول اما المدعون لقطعية الصدور فلهم وجوه احدها ان احاديثنا محفوفة بقرائن قطعية .

منها اعتضاد بعضها ببعض .

ومنها كون الراوي ثقة غير راض بالافتراء ولا متسامح في الدين بان يأخذ بأي رواية .

ومنها كون الراوي ممن اجمعت العصابة على تصحيح ما يصح عنهم ومنها وجود الرواية في احد الكتب الاربعة وذلك ان من المعلوم ان داب القدماء في مدة يزيد على ثلاثمائة سنة كان ضبط الاحاديث وتدوينها وكانت همهم على تأليف ما يعمل به الطائفة المحقة وعرضه على الائمة عليهم السلام وكتب الاربعة المنقولة من تلك الاصول المعتمدة بشهادة اربابها ، والمعلوم من وثاقتهم وجلالتهم مع تمكنهم من تمييز المعتبر من غيره غاية التمكن وتمكنهم من العلم والتبين انهم لم يقصروا في ذلك ولو فرض اخذهم من غير الكتب المعتبرة كيف يدلسون بل يشهدون بصحة جميع ما نقلوه وكونه حجة بينهم وبين ربهم .

والجواب: اجمالاً مع ان دعوى قطعية الصدور ممنوعة جداً مخالفة للعيان منافية للوجدان ان القرائن التي ذكرها لانفيد ذلك ولو سلم حصول القطع في بعض المواضع لم يكن حاجة الى الرجال في خصوص ذلك الموضع وهو لا ينفي الحاجة في غيره .

وتفصيلاً ان التعاضد الموجب للقطع لو وجد فهو نادر جداً او عدم الحاجة ح لا ينفي الحاجة مطلقاً كما سمعت والعلم بكون الراوي ثقة النخ لو حصل فهو انما يحصل غالباً

من هذا العلم مع ان ما ذكر من الاوصاف لا ينافي الاشتباه والسهو ولا يوجد غالباً في جميع رجال السند وكون الراوي من اهل الاجماع ايضا يعلم بهذا العلم .  
مع ان هذا الكلام منقول بخبر الواحد ولا علم به والظاهر من الاجماع فيه هو مجرد الاتفاق لا ما يكشف عن قول المعصوم عليه السلام حتى يعلم صحة مورده والاشخاص المنقول فيهم ذلك قليلون، مع انه لا يكاد يوجد خبر كان جميع رجاله منهم ، مع ان الاختلاف واقع في جملة من اشخاصهم، وكذا في المراد من الصحة مع ان تصحيحهم لا يستلزم علمهم بالصدور ولوسلم فعلهم بذلك حصول العلم لنا .  
وأما ما ذكره من وجود الرواية في احد الكتب الاربعة الخ ففيه ان ما ذكره اربابها لا يدل على قطعهم بصدور تلك الاخبار بل ولا على توثيق الراوي ايضا وانما يدل على صحتها عندهم واعتبارها . وعن صريح الشيخ ان الرواية كانت محفوفة بامارات الوثوق جاز التعويل عليها وان لم يبلغ درجة القطع . ويظهر من الصدوق انه في تصحيح الروايات وتضعيفها يعتمد على قول شيخه ابن الوليد حتى قال كلما صححه شيخي فهو عندي صحيح. وقال بعد أن نقل عنه استضعافه لرواية محمد بن موسى الهمداني كلما لم يصححه ذلك الشيخ ولم يحكم بصحته من الاخبار فهو عندي متروك ومن كان هذا شأنه في تصحيح الاخبار كيف يكون قاطعاً بالصدور مع ظهور ان تصحيح شيخه ايضاً انما هو باجتهاد منه، فدعوى تمكنهم من العلم ممنوع جداً وكذا دعوى تمكنهم من تمييز المعبر عن غيره ان اراد التمييز القطعي مع ان القطع بالاعتبار لا يستلزم القطع بالصدور وكيف يحصل القطع به مع ان جملة من الاصول المنقول منها هذه الكتب قد نقل انها مختلفة في انفسها وبسبب اختلاف رواياتها ، وعن النجاشي في محمد بن عذافر له كتاب تختلف الرواة عنهم ان اصحاب الاصول ليسوا معصومين واحتمال السهو والغفلة وغلط النسخة ودس المعاندين فيها قائم وفي جملة من الاخبار ان الامام عليه السلام كان يردع الراوي بقوله ليس كما تذهب أوليس كما ظننت ، وفي بعضها بعد ذكر أبي الخطاب ولعنه

بقوله لعن الله أبا الخطاب قد دس أخبارنا انه لم يكن يحفظ شيئاً حدثته الخ ،  
والعرض على الائمة عليهم السلام انما هو في قليل من تلك الاصول مع انه منقول  
بخبر الواحد .

وبالجملة التمييز الممكن في حقهم انما هو بالظن والترجيح في الجدل ان  
لم نقل في الكل مع ان القطع لهم لو فرض لا يوجب القطع لنا هذا .

ثم ان المحكي عن بعض الاخباريين شبهات اخر ناظرة الى عدم العبرة  
بعلم الرجال فانه لا فائدة فيه بل مضر وان لم يكن فيها تعرض لقطعية الاخبار .  
منها انه علم منكر يجب التحرز عنه لان فيه التجسس عن معائب الناس .  
ومنها ان بعض أهل هذا العلم الذي يكون مرجعاً في الجرح والتعديل  
يكون فاسد العقيدة ، فان ابن عقدة كان زيدياً جارودياً مات عليه بنص النجاشي  
والشيخ وعلي بن حسن بن علي بن فضال كان فطحيّاً بتصريحهما ايضاً .

ومنها وقوع الخلاف في معنى العدالة والفسق ، وكذا في قبول الشهادة على  
أحدهما من غير ذكر السبب فلا يعلم من اطلاقهم موافقتهم لنا حتى نعلم على قولهم .  
ومنها ان أكثر الاسامي مشتركة ، وأسباب التمييز لا تفيد الا اقل مراتب  
الظن الذي قد دل العقل والنقل على المنع منه .

ومنها ان كثيراً من الجرح والتعديل مبني على اجتهادهم ولا يجوز للمجتهد  
البناء على اجتهاد غيره وما ليس من ذلك فهو شهادة كتبية ومما أجمع أصحابنا  
عليه انه لا عبرة بالكتاب وأيضا اكثرها من شهادة الفرع التي لا عبرة بها اصلا مع  
ان المعتبر في الشاهد التعدد .

ولا يخفى ما في هذه الشبهات وأمثالها .

ففي الاولى : ان دليل المنع عن التجسس غير منصرف الى أمثال المقام ، بل  
سيرة العلماء الاخبار جارية فيها على خلافه وقد ورد الجرح في كثير من الاخبار  
بالنسبة الى كثير من الرواة وثبت جواز جرح الشهود في المرافعات وجواز الغيبة

في المواضع المستثنيات .

وفي الثانية : ان الرجوع الى من ذكر ، لانه من أهل الخبرة وأفادة قوله المظنة التي ستعرف أنها كافية ، وفي الثالثة أنه لا اشكال في صورة علم الناظر بموافقة رأي المعدل والجرح له أو كان المعدل أو المجروح عنده عادلاً أو مجروحاً عند الناظر ايضاً ، وفي غير ما ذكر يحصل الظن من قوله غالباً نظراً الى ان الكتاب الذي وضعه لانتفاع الناس به لا يكتفى فيه في الجرح والتعديل بما يوافق مجرد مذهبه الذي ينتفع به بعض دون بعض ، مع انه بالنسبة الى من لا يعرف مذهبه نوع تدليس واضلال حيث انه يريد المعنى الخفي الذي عنده ، والناظر يفهم منه ما هو خلافه ، بل ظاهره ارادة معنى ينفع الكل والجل الا اذا بين ان جرحه وتعديله مبنى على مذهبه فيهما ، ولذا ترى العلماء لا يتاملون في الجرح والتعديل من هذه الجهة مع تعرضهم لسائر جهات التأمل غالباً ، ثم لو فرض عدم حصول الظن من جرح أو تعديل في مقام لم يكن معتبراً .

وفي الرابعة ان عدم حصول الظن القوي من أسباب التميز ممنوع وأما حجية هذا الظن فشايع ذابح .

وفي الخامسة بوجوهها ما اشرنا من ان الرجوع الى الجرح والمعدل ليس لاجل انه يشهد بذلك حتى يستشكل بما ذكره ، بل لاجل حصول الظن من قوله وكفاية الظن في المقام هذا .

ومما نقلناه لقطعية صدور الاخبار استدلالاً وابطالاً يظهر استدلال القائل بقطعية الاعتبار وجوابه ، فان ما استدل به لقطعية الصدور هي التي يجعل كلها أو بعضها ابتداء أو بعد التنزل دليلاً على كون الاخبار قطعية العمل والاعتبار وجوابه: أولاً منع كون كل الاخبار قطعي الاعتبار اذ كثيراً ما يكون مقصود الشخص جمع ما انتشر من الروايات وان لم يكن كلها معتبرة عنده .

وقد قالوا في أحمد بن محمد بن محمد بن خالد البرقي انه ثقة في نفسه ولكنه أكثر الرواية عن الضعفاء وأعتمد المراسيل ، وان أحمد بن محمد بن عيسى ابعد عن قم .

وقال الصدوق في اول كتابه ولم اقصد فيه قصد المصنفين في ايراد ردوده ، بل قصدت ايراد ما افتى به واحكم بصحته الخ ، فانه ظاهر بل صريح في ان المصنفين ليس قصدهم الاقتصار على الاخبار المعبرة ، غاية الامر ان المحمدين الثلاثة واضرابهم اتعبوا انفسهم في تدوين الاخبار المعبرة ، وبذلوا وسعهم في تمييز ما هو الحجة عندهم او غيرها ، وقطعوا بأن ما جمعه هو الحجة ، لانه غاية وسعهم ، وليس تكليفهم ازيد من ذلك ، فصار ما دونه من الاخبار عندهم قطعي الاعتبار ، ولكنه لا يقتضي قطعنا ايضا باعتبارها ، وتركنا بذل الوسع فيها ، بل كل احد مكلف بأن يبذل جهده كما بذل الاخر ، لا ان يكتفي باجتهاد غيره والا لاكتفي كل مجتهد باجتهاد غيره ، لان جميع ما افتى به الغير مما يحكم بأنها حكم الله ، وانه حجة بينه وبين الله ، وكل من يعمل بدليل ظني لا بد ان يقطع باعتباره عنده ولو بدليل الانسداد او نحوه .

وبالجملة فكون الاخبار قطعي الاعتبار عند جامعها لا يغنينا عن الفحص فيها والبحث عن رجالها .

واما القائل بكفاية تصحيح الغير فله ان تصحيح بعض العلماء للحديث، مثل تعديل اهل الرجال ، فكما يكتفي بالثاني في التعديل الصريح فليكتف بالاول في التعديل المستفاد من التصحيح ، او يقال ان الرجوع الى قول اهل الرجال انما هو لان يعرف بواسطتهم الحديث المعتبر عن غيره ، فاذا اخبر عالم بصحة الحديث واعتباره فلا حاجة الى النظر في رجاله ، والتقريب الاول ناظر الى اصطلاح المتأخرين في الصحة ، والثاني الى اصطلاح القدماء .

والجواب منع كون التصحيح مثل التعديل فان التصحيح مبني على الاجتهاد واجتهاد احد لا يكفي للاخر وان حصل الظن ايضا ، لانه ظن بدوي لا دليل على اعتباره بل يجب عليه الفحص والاجتهاد ايضا حتى يستقر ظنه ويحصل له الاطمينان .  
واما الرجوع الى التعديل فهو ان كان من جهة افادة الظن فظاهر ان الظن

الحاصل من قول المعدل وان كان تعديله على اجتهاده اقوى من الظن الحاصل من التصحيح ، وفي التصحيح لا بد من اعمال الظن في مقامين :

أحدهما تعيين الراوي ، وثانيهما تعديله ، وفي التعديل يكون اعمال الظن في مقامين ، احدهما تعيين الراوي ، وثانيهما تعديله ، وفي التعديل يكون اعمال الظن من جهة واحدة فيكون ابعد عن الخطاء ، هذا مع انا لانكتفي فيه ايضاً بمجرد قول المعدل بل نوجب الفحص عن معارضه مع التمكن منه وان كان من جهة كونه شهادة فالفرق بينه وبين التصحيح حينئذ ظاهر ، وقبول الشهادة لا يستلزم قبول التصحيح المبني على الاجتهاد ، فان قيل التصحيح باصطلاح المتأخرين تعديل الرواة ، وان كان التعديل من باب الشهادة رجع التصحيح ايضاً على الشهادة بعداتهم ، قلنا : انه شهادة على مجهول العين وهو غير مسموعة ، ولو فرض كون رواة ذلك الخبر معلومين بأشخاصهم عنده ، أو امكنه العلم بهم الرجوع الى كتب الحديث ، حيث ان السند مضبوط فيها فنقول: كثيراً ما يكون في السند من هو مشترك بين جماعة مختلفين ، فيحتاج في تميزه الى مراجعة هذا الفن ، ولم ينتف الاحتياج الى هذا العلم مطلقاً ، على أن كون التعديل الصريح من باب الشهادة لا يستلزم كون التعديل المستفاد من التصحيح ايضاً كذلك ، فلا مانع بل ولا بعد في أن يكون مراد القائل هذا الخبر صحيح ان رواته عدول في ظني وبحسب اجتهادي وان كان مراده بقوله زيد عدل مثلاً اني شاهد بعدالته وقاطع بها .

وان كان من جهة كون روايته فكذلك فان الفرق بين التعديل حينئذ وبين التصحيح ظاهر ايضاً ، فان التصحيح اخبار عن اجتهاده ، وقد مر ان اجتهاد أحد لا يكون حجة لمجتهد آخر ، وأما التعديل فهو في الرواية التي تكون حجة ، وهي ما كان خبراً عن أمر محسوس بنفسه أو بآثاره لا ما كان خبراً عما فهمه باجتهاده .  
وأما القائل بالتفصيل بين صورتى التعارض وعدمه فله على الاحتياج في الاولى ما مر للمشهور وعلى عدمه في الثانية بعض شبهات النافين ، وهذا القول ثقله في

الفصول عن بعض متأخري الاخبارية حيث قال: وزعم بعض متأخريهم ان أخبار الكتب الاربعة مأخوذة من كتب معتمدة ، كما يقتضيه شهادة مصنفيها بذلك فلا حاجة الى ملاحظة رجال السند في غير مواضع التعارض، نعم يحتاج فيها الى العلم المذكور للاخذ بقول الاوثق والاعدل كما في أخبار العلاج انتهى ، وجوابه ما مرفى جواب الشبهات. وأما التفصيل بين وجود الشهرة على وفق بعض الاخبار وعدمه فوجهه ان الشهرة من أقوى المرجحات التي دل النص على الترجيح بها ، معللاً بأن المجمع عليه لا ريب فيه ، وشهد به الاعتبار أيضاً حيث ان فتوى الواحد بشيء يفيد الظن غالباً ولو ضعيفاً ، واذا انضم اليها فتوى الاخر بذلك تقوى الظن ، وهكذا يتقوى الظن ويتراكم بتوافق الآراء الى أن يبلغ أعلى المراتب بل وربما ينتهي الى العلم . وبالجملة اذا وافق الخبر شهرة قوية لم يحتج الى ملاحظة سنده ، نظراً الى افادتها الظن القوي بصدقه وصحته وان فرض ضعف رواته بخلاف ما اذا لم يكن كذلك فانه لا بد حينئذ من مراجعة الرجال ليعرف الحال .

وأقول : ان قلنا بكون الشهرة جابرة لضعف الخبر وموجبة لتقديمه على ما يخالفه ولو كان صحيحاً كما هو الاظهر ، نظراً الى أن الخبر كلما كان أكثر عدداً وأصح سنداً ازداد وهناً باعراض المشهور عنه ، وذهابهم الى ما يخالفه ، لان اعراضهم عنه مع اطلاعهم عليه وعدالتهم وجلالتهم ، وكونهم الوسائط بيننا في اتصال تلك الاخبار يكشف عن اطلاعهم على مفسدة فيها حتى صارت عندهم مطروحة أو مأولة واجتماعهم على الخبر الضعيف مع اطلاعهم بضعف سنده يكشف عن انهم علموا بصدقه واعتباره ولو بالقرائن التي كانوا متمكنين منها بقرب عهدهم اتجه ما ذكره من عدم الحاجة الى الرجال حينئذ ، ولكن بشرط أن يعلم ان مستند المشهور هو ذلك الخبر ، ان لو كان مستندهم شيئاً آخر كان هو الحجة دون هذا ، حيث لا ظن بصدورها وان كان مضمونه مظنون المطابقة للواقع لموافقته للمشهور .

وأما ان قلنا : بأن مجرد الشهرة لا يكفي بالترجيح ، بل لا بد من ملاحظة



المرجحات الاخر التي منها عدالة الراوي وأفقهيته ، فلو وجد شيء منها في الخبر المقابل للمشهور وجب حينئذ الاخذ بما يكون الظن معه أقوى ، وهو قد يكون في جانب الشهرة ، وقد يكون في الجانب الاخر لزم ملاحظة السند حينئذ على كل حال ليعلم ان قوة الظن في الترجيح به أو بغيره ، ولكن على ما ذكرناه لا يكون الظن الا في جانب الشهرة مطلقاً ، فلاحاجة الى ملاحظة السند حينئذ أصلاً الا ان عدم الاحتياج في الفرض لا ينافي اطلاق القول بالاحتياج ولا يقتضى نفيه ، كما ان عدم الاحتياج في بعض الموارد الاخر كما لو كانت الرواية قطعية أو المسئلة اجماعية كذلك أيضاً ، هذا ولنكتف في بيان الحاجة الى هذا الفن بهذا المقدار من التفصيل وان كان فيه اجمال وتقليل اذ فيما زاد عليه مخافة التطويل والله الهادي الى سواء السبيل .

## الفصل الثاني

في وجه اعتبار قول أهل الرجال

يعنى في ان الرجوع الى قول أهل الرجال هل هو من باب الظن وعند افادة خبرهم ذلك وان لم يكن المخبر عدلاً ولا متعدداً أو من باب الرواية فيعتبر فيه العدالة دون التعدد أو من باب الشهادة فيعتبر فيه التعدد أيضاً أقوال :

المختار الاول ، وذلك لما بيناه في محله من ان الحججة من اخبار الاحاد هي ما كان مظنون الصدور موثقاً به ولا يعتبر فيها ازيد من ذلك، ولا ريب ان الظن بعدالة الراوي بل بتحريزه عن الكذب يوجب الوثوق بخبره كما لا ريب ان هذا الظن يحصل كثيراً من قول واحد من أهل الرجال وان لم يكن عادلاً وحصول العلم من قولهم وان تعدد ولو كانوا عدولاً ثقات في غاية الندرة ، مع ان العلم بعدالة الراوي لا يوجب العلم بصدق خبره لمكان السهو والاشتباه وغير ذلك مما يمنع من حصول القطع ، فلا ثمره في العلم بحالده ، بل يكفى الظن بوثاقته الحاصل من قولهم مع أن التميز بين المشتركات لا يتيسر غالباً الا باعمال الظنون والامارات، وكذا من ذهب الى ان التزكية من باب الشهادة واعتبر التعدد فيها كصاحب المنتقى قد عول في تميز المشتركات على امارات ضعيفة كما نقل عنه ، وبالجمله كفاية الظن بالصدور في أصل الخبر يقتضى كفاية الظن بوثاقه الراوي في روايته من أي وجه حصل ولا وجه لاعتبار العدالة والتعدد في مزكى الراوي كما لا وجه لاعتبار حصول العلم من قوله لعدم دليل على ذلك . وأما ما احتج به معتبر التعدد كصاحب المعالم

نقلا له عن المحقق أيضاً من أن التزكية شهادة ومن شأنها اعتبار العدد فيها ومن أن مقتضى اشتراط العدالة اعتبار حصول العلم فيها والبيئة تقوم مقامه شرعاً فتغني عنه وما سوى ذلك يتوقف الاكتفاء به على الدليل فأجيب عن أوله أولاً بمنع كون التعديل من باب الشهادة بل الظاهر انه من اجتهادهم أو من باب الرواية .

وثانياً : بمنع كلية الكبرى والسند ثبوت ربع ميراث المستهل وربع الوصية وثبوت هلال رمضان برجل واحد عند بعض علمائنا .

وأقول : تحقيق الجواب عن ذلك وتوضيحه يستدعي الفرق بين الشهادة والرواية وبيان ان الاصل في المقام ماذا ؟

فنقول : ان كلماتهم في بيان الاولين غير منقحة وعن الشهيد في قواعده ان الشهادة والرواية تشتركان في الجزم وتنفردان في ان المخبر عنه ان كان أمراً عاماً لا يختص بمعين فهو الرواية كقوله عليه السلام : لا شفعة فيما لا يقسم فانه شامل لجميع الخلق الى يوم القيمة، وان كان لمعين فهو الشهادة كقوله عند الحاكم أشهد بكذا لفلان وقد يقع ليس بينهما في صور الى آخر ما ذكره .

ولا يخفى مافيه من وجوه النظر .

وقد اورد على فرقه هذا ببقية ما ذكره في هذا المقام في جملة من كتب الاصول والقوانين والفصول بما يؤدي ذكره هنا الى التطويل وفي القوانين ان الشهادة في اللغة اخبار عن اليقين وعلى ما عرفه الفقهاء اخبار جازم بحق لازم للغير من غير الحاكم فحكم الله ورسوله وخلفائه والحاكم ليس بشهادة ، ولا يخفى ان هذا ايضاً لا يساعده باطلاقه عرف المتشعبة ولذا قد يعتبر في الشهادة كون الاخبار فيها لترتيب حكم شرعي ويقال ان الاخبار بان هذا ماء أو تراب وان هذه صلوة أو زكوة وان هذا الشخص يأكل كذا ويشرب كذا وان هذا الشيء طاهر أو نجس الى غير ذلك مما هو اخبار عن جزئي حقيقي بموضوع من الموضوعات العرفية أو الشرعية أو بحكم من الاحكام العرفية أو الشرعية أو اخبار عن جزئي أضافي كذلك كالأخبار

بأن الصدف حيوان وان حج هذه الطائفة حج تمتع ، وأنهم يشربون الخمر  
وان المعجون الفلاني نجس، لان من أجزائه الخمر مثلا ان كان في مقام ترتيب أمر  
شرعي يكون شهادة والا فهو من البناء بالمعنى الاخص المقابل للفتوى والشهادة .  
وأقول هذا هو الاظهر ومآله الى العرف ، وبه صرح شيخنا في الجواهر في  
غير موضع ، منها ما في كتاب القضاء من ان المدار في تميز أفراد الشهادة والرواية  
المقابلة لها العرف فما كان من الاول أعتبر فيه التعدد لما دل على اعتبار ذلك فيها من  
قوله تعالى: (واشهدوا ذوى عدل منكم) بناء على استفادة ذلك منه وغيره وما كان من  
الثاني اكتفى فيه بالواحد .

وأما ما اختاره الفصول من ان الشهادة والرواية بعد اشتراكهما في انهما من  
نوع الخبر والبناء يفترقان في ان الشهادة يتوقف قبولها على تعدد المخبر وما في  
حكمه، بخلاف الرواية فهذا مبنى على مجرد الاصطلاح فلا يرتب عليه ثمرة ولا يتطرق  
اليه المشاحة ، فكون الخبر رواية أو شهادة متفرع على ثبوت الاكتفاء بالواحد فيه  
وعدمه ، لا ان الاكتفاء بالواحد وعدمه متفرع على كونه رواية أو شهادة كما يظهر  
من غير واحد في هذا المقام ، اذ لا نص على أن كل رواية يكتفى فيها بالواحد ،  
وكل شهادة يعتبر فيها التعدد ، وحينئذ فالمتبع في موارد الحكم هو الدليل ، فما  
دل الدليل على قبول قول الواحد فيه يلحق بالاول ، وما دل على اعتبار التعدد فيه  
يلحق بالثاني ، فموضع النظر فيه غير خفى بعد ما بيناه .

اذا عرفت ما ذكرناه فنقول : مقتضى الاصل جواز الاخذ بقول الغير ، وان لم  
يكن عدلا مالم يكن فيه اشارة مفسدة كما في ساير الافعال، وأما وجوب الاخذ بقوله  
وكونه حجة فالاصل عدمه فاذا ثبت في الجملة ولم يعلم انه مقيد بعدالة عدالة مخبر  
أم لا فالاصل تقيده أي عدم حجيته الا في صورة العدالة ، وكذا اذ شك في أنه هل  
يعتبر التعدد ام لا فالاصل اعتباره وحينئذ فمقتضى الاصل عدم حجية أقوال أهل الرجال  
الا في صورة التعدد والعدالة الا ان ما بيناه من اعتبار الظن وكفايته مطلقاً في المقام

أسقط اعتبار التعدد والعدالة جميعاً ، كما في آية النبأ بناء على شمولها للمقام أسقط الاول فقط ، وبما يبيانه اندفع ما ذكر من الدليل الاول في اعتبار التعدد واتضح جوابه .

ونقول زيادة للايضاح: ان أراد بالشهادة التي جعل التزكية من أفرادها ما يعتبر فيها التعدد فهو أول الكلام ، مع انه لا يبقى حينئذ فرق بين الصغرى والكبرى ، بل تتحدان وان أراد بها أنها أخبار عن شيء خاص بطريق الجزم أو ما يسمى شهادة عرفاً . فيه أولاً ان تزكية أهل الرجال في الغالب مبتنية على إمارات ظنية وأكثرها بل قيل جميعها مأخوذة من ابن فضال وابن عقدة وهما على خلاف المذهب ، نعم اخبارهم عن حال المعاصرين ومن يقرب منهم لا يبعد أن يكون بطريق الجزم وكذا من اتفقت الالسنه على عدالته مثلاً بحيث يوجب القطع .

وبالجمله اخبارهم عن حال الرواة ليس في الغالب الا بطريق الظن. وليس من الشهادة المعتبرة فيها الجزم .

وثانياً ان صدق الشهادة على ما هو بطريق الكتب دون اللفظ ممنوع أيضاً كما سبق هذا مع ما في كلية الكبرى أيضاً ما عرفت ، مع ان ما ثبت فيه التعدد يسمى شهادة على مختار صاحب الفصول لا ان ما سمي شهادة يعتبر فيه التعدد .

وأما الدليل الثاني فيه أو لامنح اشتراط العدالة في قبول الخبر أيضاً بل الشرط فيه هو الظن بالصدور كما بين في محله . وثانياً ان الظن بالعدالة أو اخبار العدل بها قائم مقام العلم أيضاً بدليل الانسداد ولاية النبأ .

وأما منع اعتبار العلم بالعدالة لان جميع ما جعل طريقاً لمعرفة لا يفيد الا الظن كما في القوانين فغير جيد بعد تسليم اشتراط العدالة كما لا يخفى .

وأما ما استدل به من جواز الاكتفاء بالعدل الواحد في التزكية من آية النبأ حيث تدل بمفهومها على قبول خبر العادل مطلقاً وهو صادق على تزكيته ومن أن التعديل شرط في قبول الرواية وقول الواحد مقبول فيها فيجب قبوله فيه ، والا لزم

زيادة الشرط على مشروطه .

ففي أوله ان دلالة الآية على عدم اعتبار التعدد مسلم ولا يضرنا بل ينفعنا ، وانما يضر القائل بالتعدد كصاحب المعالم رحمه الله فيحتاج الى تكلف الجواب عنه .  
وأما دلالتها على اعتبار العدالة فممنوعة بل انما يدل على اعتبار أحد الأمرين من العدالة والتبين ونحن لا نقبل خبر الفاسق بدون التبين أيضاً الا اننا نكتفي بالتبين الظني ونحتاج لذلك الى دليل الانسداد ان خص التبين في الآية بالتبين القطعي والافهي أيضاً لنا لا علينا .

وفي ثانيه ما مر من عدم كون العدالة شرطاً في قبول الرواية ، بل الشرط هو الوثوق والظن بالصدور وبقيّة الاستدلال لا تضر بمختارنا مع انها مخدوشة اذ لا دليل على عدم جواز زيادة الشرط على المشروط ، بل أمثال الزيادة اللازمة في المقام في الشرع كثيرة فان اخبار العادل عن فتوى المقتي وعن قيامه بالعمل المستأجر عليه ان كان أجيراً وعن تفريقه الصدقات ان كان وكيلاً في ذلك يقبل مع وحدته مع أنه لا يحكم بعدالته بتعديل واحد . وكذا أخباره عن هلال شهر رمضان عند من يكتفي بالعدل الواحد فيه الى غير ذلك من الموارد، هذا وقد تحقق مما أوضحناه ما هو الصواب في مسائل اخر متعلقة بالمقام .

أحدبها انه لافرق في المعدل والجرح بين ان يكون امامياً أو غير امامي فان غير الامامي أيضاً يقبل قوله اذا افاد الظن سواء كان في التعديل أو الجرح .

وأما ما عن شيخنا البهائي رحمه الله من قبول قوله في الاول دون الثاني ضعيف الا أن يمنع حصول الظن من جزمه وهو على اطلاقه محل منع ظاهر . وأما ما عن العلامة من انه لم يقبل رواية ابان بن عثمان لقوله تعالى: ان جائكم فاسق ولا فسق أعظم من عدم الايمان مشيراً بذلك الى ما رواه الكشي عن علي بن حسن بن فضال من ان أبانا كان ناووسياً فيشكل عليه بأن كون الرجل غير امامي ان كان جرحاً فالجرح أيضاً مجروح فكيف يعتمد على جرحه والا فلاوجه لكون أبان مجروحاً الا أن يكون مبنياً على الاعتماد على مطلق الظن في الرجال خاصة ، أو يكون مستنده في جرح

ابان شيئاً آخر غير ما عن ابن فضال .

وثانيتها انه لا يعتبر في قبول التعديل والجرح ذكر سببهما بل يقبلان مطلقاً وان لم يذكر المعدل والجرح سبب تعديله وجرحه وقيل: لا يقبلان عند تجردهما عن ذكر السبب لوقوع الاختلاف في أسبابهما فربما يستند في ذلك الى ما لا يصلح للسببية عندنا فلا بد من ذكر السبب حتى يعلم الموافقة وعدمها، وفيه بعد ما عرفت من اناطة الامر بالظن انه لا شك في حصوله من قول كل من المعدل والجرح وان لم يذكر السبب وذلك لان المعروف بين أصحابنا كما صرح به أنهم لا يكتفون في العدالة بأقل من حسن الظاهر ومن اكتفى منهم بمجرد ظهور الاسلام مع عدم ظهور الفسق ظاهره كما مرت الاشارة اليه انه لا يكتفى في تعديله ولا سيما في الكتاب الذي ألفه لاتفاق الناس ولان يكون مما يتداوله ويعتنى به العلماء مع اختلاف آرائهم بهذا المقدار ولا يعدل كل من هو مهمل أو مجهول عند غيره بمجرد اسلامه هذا مع ان التعديل غالباً بلفظ ثقة، ولا وثوق بمجرد الاسلام، بل ولا بمجرد حسن الظاهر ايضاً، فاذن الظاهر من المعدل انه لا يريد عند الاطلاق الا الملكة أو حسن الظاهر: وكل منهما كاف لمن يجعل الثاني نفس العدالة او طريقاً كاشفاً عنها اذ الظن بطريق العدالة الحاصل من التعديل يوجب الظن بنفس العدالة ولو فرض عدم حصول الظن في مقام، كما لو لم يجعل حسن الظاهر طريقاً واحتمل قوياً ان المعدل أراد هذا او ما دونه لم يكن التعديل حينئذ معتبراً بالنسبة اليه ولا ضير فيه مع ندرته هذا هو الكلام في التعديل .

وأما الجرح فمن الظاهر انه ايضاً كثيراً ما يوجب الظن وان احتملنا، بل وان علمنا مخالفة الجرح لنا في أسباب الجرح كما انه مع العلم بالموافقة ربما لا يحصل الظن من جرحه كما اذا علمنا انه يتسارع الى الجرح بمجرد أن يرى الشخص مرتكباً لما هو كبيرة مثلاً عند الجرح من غير التفات الى أن المرتكب لها ربما يكون معذوراً اما لعدم اعتقاده كونها كبيرة أو لصدورها عنه لشبهة أو تقية أو نحو ذلك بخلاف ما لو كان الجرح محتاطاً متجنباً عن القدر مهما يجد سبيلاً الى محمل صحيح مطلعاً بأحوال الراوي اطلاعاً تاماً فان جرح مثل هذا الشخص

يفيد الظن غالباً ولو مع العلم بمخالفته لنا في أسباب الجرح .  
وهنا أقوال آخر : أحدها ان الجرح يقبل بدون ذكر السبب والتعديل لا يقبل لان مطلق الجرح يبطل الوثوق برواية المجروح ومطلق التعديل لا يوجب الوثوق لتسارع الناس الى الحمل على الصحة مع انه كثيراً ما يقع اللبس في العدالة لكثرة التصنع فيها .

ثانيها : عكس ذلك لوقوع الاختلاف في أسباب الجرح دون التعديل .

ثالثها . ما عن العلامة من أن كليهما يقبلان من دون ذكر السبب ان كان المزكى والجرح عارفين بالاسباب والا فلا .

رابعها : ما اختاره في المعالم حاكياً له عن والده الشهيد الثاني أيضاً وهو الاكتفاء بالاطلاق فيهما حيث يعلم عدم المخالفة فيما به يتحقق العدالة والجرح ، ومع انتفاء ذلك يكون القبول موقوفاً على ذكر السبب وما في الكل يظهر مما بيناه فلاحاجة الى التطويل .

وثالثتها : ان الجرح والتعديل اذا تعارضا فقبل يقدم الاول مطلقاً ، لان فيه جمعاً بينهما اذ غاية قول المعدل انه اطلع على الملكة أو حسن الظاهر ولم يعلم فسقاً والجرح يدعي العلم بالفسق ومن الظاهر ان قول من يدعي العلم مقدم على قول من يعترف بعدمه ولا يلزم من تقديمه تكذيب أحدهما فان حصول الملكة التي هي غاية دعوى المعدل لا يستلزم العصمة ولا ينافي صدور المعصية احياناً مع ان دعوى العلم بالملكة قد يوهن ببعد الاطلاع على السراير فيكون قول الجرح أبعد عن الخطأ وقبل يقدم الثاني مطلقاً ، وربما يعلى بكثرة التسارع الى الجرح فيكون موهوناً وقيل يقدم الجرح ان أمكن الجمع به بينهما والا كمالو قال الجرح رأيت في وقت كذا يشرب الخمر وقال المعدل رأيت في ذلك الوقت نائماً أو مصلياً أو غير ذلك مما يكذب الجرح فلا بد من الرجوع الى المرجحات كالاكثرية والاعدلية . وأقول : اطلاق القول الاول يظهر ضعفه من هذا التفصيل وتعليل قول الثاني أيضاً عليل ، وأما هذا التفصيل فهو حسن أن أريد به بيان مظان المظنة ،



وأما حصول المظنة التي قد عرفت انه المناط في معرفة أحوال الرواة فهو ربما يكون في جانب المعدل باعتبار كونه أعرف أو أثبت أو أصبغ وحينئذ فيقدم تعديله على جرح من ليس كذلك وان امكن الجمع بينهما بتقديم الجرح كما مر، بل وان تعدد الجراح أيضاً ، ولذا ترى ان كثيراً ما يقدمون تعديل النجاشي على جرح الشيخ وتعديلهما على جرح ابن الغضائري وابن داود حيث يكون الظن في جانب التعديل أقوى .

وأيضاً ربما يجرح الراوي بما لا تعويل لنا على نظر الجراح فيه وذلك كما في جابر الجعفي فان المحكي عن المفيد وان كان توثيقه الا ان المحكي عن جماعة تضعيفه ورميه بالغلو، والظاهر ان منشأه كما قال في الفصول هو تصديه لنقل الاخبار التي لم يساعد عليها أفهام الاكثرين لاسيما أوائل المتقدمين على ما يظهر بالتتابع في أحوالهم فانهم كانوا كثيراً ما يرمون الرجل بالغلو ويتهمونه به بأدنى مقالة كانت تصدر عنه في حق النبي ﷺ والائمة عليهم السلام حتى غلى بعضهم في ذلك فعد منه نفي السهو والنسيان عنهم عليهم السلام ، مع انه قد كاد أن يكون من ضروريات المذهب قال : وربما كان الجراح ممن عداهم معولاً في جرحه على مجرد اشتهاه بينهم انتهى .

وبالجملة بعد كون المناط في المقام هو الظن بعد بذل الجهد لا بد من ملاحظة جميع ما يتيسر من الجهات الموجبة للظن والاخذ بما هو الاقوى منها ، سواء كان في جانب الجرح أو التعديل والله الهادي الى سواء السبيل .

## الفصل الثالث

في كيفية وضع كتب الرجال وترتيبها

اعلم ان وضع كتب الرجال كوضع كتب اللغة وترتيبها كترتيبها غالباً يذكرفيها الاسامي على ترتيب أول حروفها فيقدم ما أوله الهمزة كآدم وأيوب على ما أوله الباء كبائس وبيان وهو يقدم على ما أوله التاء كتقي وتميم، وهكذا، وما اشتركت منها في الحرف الأول روعي الترتيب فيه بالنسبة الى الحرف الثالث وهكذا فيقدم آدم على أبان وهو على أحمد وهكذا وما اشتركت في الثاني أيضاً فبالنسبة الى الثالث وهكذا فيقدم أبان على ابراهيم وأبو جعفر وأبو جميله يقدمان على أبي حامد وكذا يقدم أحمد على ادريس .

ويقدم أيضاً ما تجرد عن زيادة حركة على ما اشتمل عليها كعمرو بالفتح، فالسكون على عمر بالضم فالفتح، وكذا يقدم ما تجرد عن زيادة حرف في آخره على ما اشتمل عليها كحارث على حارثة وعبيد على عبيدة .

وأما ان كان الحرف الزايد في غير الاخر فلا يقدم الناقص على الزايد وان كان الناقص أصلاً بالنسبة اليه ، وتقديم الاصل ذكراً ليوافق تقدمه ذاتاً أولى ، بل يراعي الترتيب في الحروف فيقدم زياد على زيد وعامر على عمرو .

وأما تقديم المكبر على المصغر كالحسن على الحسين وعمرو على عمير ففيه مع مطابقة الاصل رعاية الترتيب أيضاً ان الياء مؤخر عن كل حرف ، فكل مصغر مؤخر في ترتيب الحروف عن مكبره الا اذا كان بعد حرف التصغير ياء أيضاً كما في جدي بالضم مصغر جدي وفي حيي مصغر حي ، فان تقديم المكبر في أمثال ذلك

لو وجد فانما هولرعاية الاصل فقط ولكن هذا اذا كانت الياء التي بعد حرف التصغير آخر الكلمة كما مثلنا .

وأما اذا لم يكن كذلك كشريف وحيان مثلا اذا صغرا ففي تقديم مكبرهما اجتماع الامرين أيضاً كما في الحسن والحسين فان الحرف الرابع في مكبرهما الفاء والالف ، وهما مقدمتان على الحرف الرابع في مصغرهما وهو الياء ، ثم اذا اشترك اسمان أو أكثر في جميع الحروف كما هو الغالب بل تحقق اسم لم يكن مشتركا نادر جداً روعي ماسمعت من الترتيب في أسماء آبائهم فيقدم آدم بن اسحق على آدم بن الباقر وهو على آدم بن عبد الله وهو على آدم بن المتوكل، ويقدم يونس بن بهمن على يونس بن خالد وهو على يونس بن ظبيان .

وإذا اشتركت أسماء الاباء أيضاً روعي ذلك في أسماء أجدادهم ثم في آباء الاجداد ، وهكذا فيقدم أحمد بن الحسن بن اسحق على أحمد بن الحسن بن سعيد وهو على أحمد بن الحسن بن علي .

وإذا كان الاشتراك في الجميع أو لم يذكر الاجداد مثلا روعي ذلك بين ما يذكر لاحدهما من كنية أو لقب ، وبينما يذكر في مقابله لآخر كنية كان أو لقباً أو اسماً فيقدم أحمد بن محمد أبو عبد الله الاملي الطبري على أحمد بن محمد أبو الغريب وعلى أحمد بن محمد الاردبيلي وعلى أحمد بن محمد بن أحمد ، ويقدم عبد الله بن محمد البلوي على عبد الله بن محمد الجعفي وعلى عبد الله بن محمد بن حصين، وأما المشتركان اللذان قدم أحدهما بحسب اللقب على الآخر بحسب الكنية فماظفرت عليه فيما عندي من كتب هذا الفن، نعم لو أسقط الكنية من أحمد بن محمد الذي ذكرناه هنا أولاً واكتفى بلقبه فيقال: أحمد بن محمد الاملي كان مثالا لذلك لتقدم الامل على أبي الغريب إذ ثاني الاول أول الحروف وثاني الثاني ثانيهما كأدم وابراهيم ولا يذهب عليك انه لا فرق فيما ذكرناه من ملاحظة الترتيب في الكني والالقب

بعضها مع بعض بين أن يكون الكنية أو اللقب للشخص نفسه أو لايه أو جده فان الكنية واللقب في الاحمد الاول له والكنية وهو أبو الغريب في الاحمد الثاني لايه لكونه مكتوباً في كتب الرجال بالياء مضافاً الى التصريح بالكنية بعد ذلك هكذا أحمد بن محمد أبي الغريب الصيني يكنى أبا الحسن، وفي بعض كتب الرجال بزيادة ابن قبل الكنية، هكذا أحمد بن محمد بن أبي الغريب، وعليه أيضاً يقدم الاحمد الاول عليه اذ لا عبرة بلفظ الابن وانما المقابلة بين ما أضيف اليه وهو الذي يعد هنا كلمة ثالثة، وبين الكلمة الثالثة المذكورة في ترجمة الاول وهي أبو عبد الله وهي مقدمة على أبي الغريب كما عرفت لتقدم المهملة على المعجمة، ويحتمل ان يكون لتقدم أبو بالواو على أبي بالياء، مع قطع النظر عما أضيفا اليه .

وبالجملة بعد الاشتراك في الاسم الاول يلاحظ الترتيب بين الكلمة الثانية ومقابلتها وهي الثانية من الاسم الاخر ثم الثالثة مع الثالثة وهكذا سواء كان المتقابلان اسمين كما مر أولاً، أو كنيتين، أو لقبين، أو مختلفين مع اسقاط الابن من البين، بل الاب أيضاً ومجموع المشار اليها تسعة، لان ما ذكر في ترجمة احد الاسمين من الكلمة الثانية او الثالثة مثلاً اما اسم او كنية او لقب وعلى كل من الثلاثة فما يقابل تلك الكلمة من الاسم الاخر أيضاً احد الثلاثة فمضروب الثلاثة في الثلاثة تسعة وقد مر مثال الاسم مع الاسم اولا وأمثلة تقدم كل من الكنية واللقب على كل من الثلاثة قد سبق أيضاً عند قولنا فيقدم احمد بن محمد بن ابو عبد الله الاملي الخ، بقيت صورتان اخريان هما ما قدم فيه الاسم على الكنية وما قدم على اللقب ومثال الاولى احمد بن محمد بن ابراهيم واحمد بن محمد بن ابوبشر واحمد بن محمد بن ابو نصر حيث قدم الاول على الاخيرين، ومثال الثانية تقديم الاول على احمد بن محمد الاردبيلي هذا هو حال الكنى والالقب المذكورة في ترجمة شخص بالنسبة الى ما ذكر في ترجمة غيره .

واما الترتيب بين انفسها اذا اجتمعت في ترجمة شخص واحد فغير ملحوظ عندهم فقد تقدم الكنية على اللقب فيقال: احمد بن الحسين بن عبد الملك ابو جعفر

الازدي. وقد تؤخر عنه فيقال احمد بن الحسين بن سعيد بن عثمان القرشي ابو عبد الله وقد تتوسط بين لقبين او اكثر فيقال احمد بن الحسن الاسفرائني أبو العباس المفسر الضريير .

ثم اعلم ان ما ذكرناه من الترتيب بين الاسماء واسماء الاباء وهكذا انما هو بالنسبة الى كثير من الكتب بل اكثرها وفي بعضها لم يراع الترتيب المذكور ، بل في الايضاح لم يراع الترتيب الا في الحرف الاول فقدم ما أوله الالف على ما أوله الباء وما أوله الباء على ما أوله التاء وهكذا من غير رعاية للحرف الثاني فضلاً عن غيره فتراه قدم فيه أيوب على ادريس ، ثم ذكر امية ثم اسباط ثم ادريس ايضاً ثم ابراهيم ، وكذا من غير ترتيب الى آخر الكتاب ، وهكذا في الخلاصة وروضات الجنات .

واعلم ايضاً ان كثيراً من الكتب يجعل فيه بعد الفراغ من الاسماء أبواب اخر يذكر في أولها الكنى المصدرة بالاب ، ثم المصدرة بالابن على الترتيب المتقدم وفي ثانیها الالقب التي ربما يعبر عن الاشخاص بهامجردة عن التصريح بالاسم وفي ثالثها النساء التي لهن رواية بأسمائهن او كناهن المصدرة بالام او الاخت على ما مر من الترتيب ايضاً وربما يفرد كل من المصدرة بالام والاخت او الاخير فقط بباب عليحدة .

واما المصدرة بالاخ فربما لها باب عليحدة ايضاً بعد باب ما صدر بالابن كما في المنتهى وربما يذكرونها في باب الالقب كما في النقد . ووجه الترتيب بين الابواب على الوجه المذكور ظاهر بأدنى تأمل .

وبالجملة فالانظار مختلفة والناظر في كتب الرجال ينبغي له ان يتأمل أولاً في وضع الكتاب الذي يريد المراجعة اليه ويعرف أبوابه وفصوله وترتيبه ثم يطلب الراوي الذي يريد ان يعرف حاله في باب الاسماء ان كان مذكوراً في السند باسم وان

كان مذكوراً بكنية أو لقب فليراجع الى باب الكنى أو الالقاب ليعرف حاله منه، أو يعرف اسمه منه فيرجع الى باب الاسماء لمعرفة حاله .

وهذه فائدة وضع باب مستقل للكنى والالقب مع ان كثيراً منها يذكر مع الاسماء ، فان الراوي كثيراً ما لا يذكر باسمه بل بكنيته أو بلقبه ، كابن ابي عمير ، وابن بكير . وأبي بصير ، والبرزطي ، والسكوني ، والنوفلي ، وحينئذ يصعب للناظر ان يجده في باب الاسماء حيث لا يعرف الاسم ، بل كثيراً ما يحتاج الى تفحص الاسماء كلاً أو جلاً حتى يجد فيها اسماً له تلك الكنية أو ذلك اللقب بخلاف ما لو جعل للكنى وكذا الالقب باباً عليحدة فانه يسهل الامر (ح) جداً سيما اذا ذكر فيهما جميع الكنى والالقب المحصلة ان تذكره في السند مجرداً عن الاسم .

وربما يذكر بعض الالقب في باب الاسماء في عدادها كالعمر كي وكردين والكلبي وغيرهم كما قد يفعل ذلك ببعض النساء أيضاً ولم أعرف له وجه حسن مع لزوم التكرار فيما ذكره منها في بابها أيضاً .

قال في منتهى المقال في باب الالقب اعلم ان الميرزا وكذا الاستاد العلامة دام علاه أدرجا كثيراً من الالقب في الاسماء وكذا بعض النساء وذكر بعض ذلك في آخر الكتاب وأنا اذكر كلا في موضعه اللايق به انتهى .

وأقول : هو رحمه الله أيضاً وان ذكر كلا في موضعه اللايق به الا انه تبع الميرزا في بعضها حيث كرر جملة من الالقب كالتى ذكرناها فذكرها مرة في الاسماء واخرى في الالقب ، نعم لم يتبعه في ذكر أسماء النساء التي وقفت عليهن فانه (ره) ذكر حباة الوالبية وحبيبي أخت ميسر وسعيدة ومنه أختا محمد بن أبي عمير في باب النساء فقط وأما الميرزا (ره) فقد ذكر كلهن عند ذكر أسماء الرجال وذكر الاولى والاخيرتين في باب النساء أيضاً ولم يذكر الثانية والثالثة في بابهن كما لم يذكر كلثوم بنت سليم في بابهن، بل ذكرها في باب الرجال فقط وصاحب النقد ذكر هذه الاخيرة في الباين معاً وصاحب المنتهى لم يذكرها أصلاً وفي الكل

ما ترى وكل أعلم بما صنع .

وبالجمل فالانظار مختلفة وأسباب الغفلة والاشتباه متكاثرة وصرف العمر في وجوه الكلام والتعمق في خصوصيات ما صدر ولو من الاعلام انها هل هي ناشية عن شبهة وغفلة أو مبنية على نكتة وعلّة مما ليس بهمهم .

بل ربما يكون مرجوحاً حيث يوجب الحرمان عما هو اهم وانما المهم بعد معرفة وضع الكتاب وترتيبه بذل الوسع في معرفة حال الراوي وطلبه من مظانه التي اقويها عند ترجمته باسمه ثم عند ذكر كنيته ولقبه وقد يذكر بعض احوال الشخص في ترجمة غيره كايه وابنه واخيه فليراجع تلك المواضع ايضاً ولا يقتصر على موضع واحد بل ولا على كتاب واحد اذ كثيراً ما يفهم من غيره ما لا يفهم منه . وربما يقع من يقتصر على كتاب واحد وان كان معتبراً مبسوطاً في الشبهة والغلط .

الا ترى ان صاحب منتهى المقال مع انه بذل الوسع في ضبط الرجال وجمع الاقوال ترك ذكر المجاهيل معللاً بعدم تعقل فائدة في ذكرهم كما صرح به في اوله وغفل عن انه يوجب نقصاً في الكتاب وزللاً في الراجعين اليه المقتصرين عليه فان الراجع اليه كثيراً ما يظن ان الراوي هو الذي ذكر فيه ان كان من ذكر بذلك الاسم فيه واحداً او واحد منهم ان كان متعدداً ، مع انه ربما يكون من المجهولين الساقطين .

## الفصل الرابع

في الاشارة الى احوال جمع من علماء هذا الفن الذين تداول ذكرهم بين الاصحاب ويرجع الى أقوالهم في جرح الرواة وتعديلها وسائر احوالها فان الرجوع في معرفة احوال الرواة الى من لا يعرف حال نفسه لا يفيد ثمرة يعتد بها فينبغي اولاً ان يعرف حال المعرفين من المعدلين والجرحين وامثالهم من حيث خبرتهم بأحوال الرجال وبعدهم عن الخطاء في الاقوال وضبطهم وفظاتهم وتثبتهم وغير ذلك مما يوجب الوثوق بهم أو خلاف ذلك مما يرفع الوثوق أو يضعفه ، ثم يرجع الى أقوالهم فنقول : ان الذين يرجع الى أقوالهم لما كان يعبر عن جماعة منهم في الغالب بالكنى أو النسب دون الاسم كان الانسب أن نذكرهم في العنوان على ما اشتهروا به مراعيًا للترتيب بينهم على ما هو المعروف في الكتب المتأخرة من هذا الفن ، ولنقتصر منهم وكذا من غيرهم ممن سنشير اليهم ولو من غير ترتيب على جماعة يكون ذكرهم في كتب الرجال أكثر لا كل من كتب في هذا الفن شيئاً أو قال فيه قولاً ، ومن أراد ذلك فليرجع الى مظانه وها هي تلك الجماعة : فمنهم الشيخ ابو علي صاحب كتاب منتهي المقال الذي لم يكتب بعده كتاب مبسوط مثله في علم الرجال وهو كتاب جيد جامع شاهد على فضل مؤلفه وسعة باعه وكثرة اطلاعه على هذا الفن ولكنه (ره) اسقط المجاهيل بزعم انه لا حاجة اليهم مع انه ليس كذلك .

ومنهم الغضائري وهو احمد بن الحسين بن عبيد الله الغضائري كما عن صريح جماعة من المحققين وظاهر آخرين وما عن الشهيد الثاني من الحكم بأنه والده



الحسين لعلهم عن بعض المبالغة في رده والجزم بأنه هو احمد ثم انه عن المجمع شيخ الشيخ والنجاشي وعالم عارف جليل كبير في الطائفة وفي التعليقة هو من المشايخ الاجلة وكما الثقات الذين لا يحتاجون الى التنصيص بالوثاقة ويذكر المشايخ قوله في الرجال ويأتون به في مقابلة اقوال اعظم علماء الرجال ويعبرون عنه بالشيخ ويذكرونه مترحماً عليه وهو المراد بابن الغضائري على الاطلاق .

ومنهم النجاشي وهو احمد بن علي بن احمد بن العباس المشتهر كما عن صريح جمع منهم صاحب التعليقة في الالقاب بأحمد بن العباس من باب نسبة الشخص الى جده لا أن يكون النجاشي هو الجد ، كما نسبه في النقد الى توهم بعض الفضلاء .

وبالجملة حاله أشهر من أن يذكر ، له كتاب الرجال المتداول الا أن المسمى بالنجاشي ، وفي الخلاصة كان أحمد يكنى أبا العباس ثقة معتمد عليه عندي له كتاب الرجال نقلنا عنه في كتابنا هذا وفي غيره أشياء كثيرة ، وتوفي أبو العباس احمد (ره) بمطير آباد في جمادي الاولى سنة خمسين وأربعمائة وكان مولده في صفر سنة اثنين وسبعين وثلاثمائة انتهى .

وفي رسالة السيد السند الماهر السيد محمد باقر الرشتي انه الثقة الضابط كما يأتي في شهاب بن عبد ربه ومن يرجع الى أقوالهم في هذا الفن جماعة من علمائنا المعروفين المشتهرين الذين لهم تصانيف معروفة في الفقه والاصول وغيرها ولنكتف عن ذكر مديحهم وبيان جلالتهم حيث انها غنية عن البيان ومذكورة فيما كتب في هذا الشأن بذكر كتبهم في هذا الفن .

فمنهم الشيخ الطوسي والعلامة والشهيد الثاني والمجلسيان والسيد الداماد والشيخ يوسف البحراني صاحب الحدايق والاقا البهبهاني وقد ذكر للاول في هذا الفن كتب ثلاثة الفهرست وكتاب الرجال واختيار الرجال المعروف في هذه الازمنة برجال الكشي ورمزه في الكتب (كش) كما ان رمز الاول (ست) ورمز الثاني (جنج) وللثاني أيضاً ثلاثة كتب: الخلاصة وايضاح الاشتباه وكشف المقال وللثالث حواشيه

على الخلاصة، وللمجلسي الاول حواشيه على نقد الرجال وشرحه على مشيخة الفقيه ولائحه المجلسي الثاني الوجيزة وللسيدالدامادالرواشح السماوية وحواش على الاختيار وللشيخ الحر كتاب امل الامل ولصاحب الحدائق اللؤلؤة وللأقا الحواشي التي علقها على منهج المقال ومنهم ابن عقدة وهو أحمد بن محمد بن سعيد المعروف بابن عقدة أمره في الثقة والجلالة وعظم الحفظ اشهر من أن يذكر وعلى ما في ست وجش كان زدياً جارودياً وعلى ذلك مات ، وإنما ذكرناه في جملة أصحابنا لكثرة رواياته عنهم وخلطته بهم وتصنيفه لهم وله كتب كثيرة ومن جملة كتبه كتاب أسماء الرجال الذين رواوا عن الصادق عليه السلام أربعة آلاف رجل وأخرج فيه لكل رجل الحديث الذي رواه ومات بالكوفة سنة ثلاث وثلثين وثلاثمائة .

ومنهم ابن طاوس : وهو أحمد بن موسى بن جعفر بن محمد بن أحمد بن محمد بن طاوس العلوي الحسيني المشتهر بابن الطاوس وهو سيدنا الطاهر الامام المعظم فقيه أهل البيت جمال الدين أبو الفضائل مات سنة ثلاث وسبعين وستمائة كذا عن ابن داود ، ثم قال بعد ذكر جملة من أحواله وكتبه وله غير ذلك تمام اثنين وثلاثين مجلداً من أحسن التصانيف وكان في أعلى رتبة الوثاقة والزهادة وحقق الرجال والرواية تحقيقاً لا مزيد عليه وفي منتهى المقال ان اسم كتابه في الرجال حل الاشكال في معرفة الرجال ، وفي منتهى المقال أيضاً من جملة كتبه حل الاشكال في معرفة الرجال ، وهو الذي حرره المحقق الشيخ حسن صاحب المعالم ، ولد الشهيد الثاني وسماه التحرير الطاوسي وقد يطلق ابن طاوس على ولده عبد الكريم بن أحمد بن موسى الذي قال فيه ابن داود انه لا تحصى فضائله ، وان له كتباً منها كتاب الشمل المنظوم في مصنفي العلوم كما سيأتي .

ومنهم ابن داود وهو الحسن بن علي بن داود المشتهر الان بابن داود من أصحابنا المجتهدين شيخ جليل من تلامذة المحقق وابن طاوس وهو على ما استفاد من اجازة الشهيد الثاني صاحب التصانيف الكثيرة وقد عد له أزيد من ثلاثين كتاباً من جملتها كتابه المعروف في الرجال حسن الترتيب الا ان فيه اغلاطاً كثيرة على

زعم صاحب نقد الرجال ، وان شئت زيادة البصيرة في حاله كغيره ممن سذكروه  
فعليك بكتاب منتهى المقال .

ومنهم ابن فضال وهو الحسن بن علي بن فضال وفي (ست) و(صه) كان جليل القدر  
عظيم المنزلة زاهداً ورعاً ثقة في رواياته كثير العلم واسع الاخبار جيد التصانيف  
غير معاند، وكان قريب الامر الى أصحابنا الامامية القائلين بالائمة الاثني عشر وعن  
التعليقة كثيراً ما يعتمدون على قوله في الرجال ويستندون اليه في معرفة حالهم  
من الجرح والتعديل ، بل غير خفي انه اعرف بهم من غيره بل من جميع علماء  
الرجال اتهمى. وعن (كش) انه كان فطحياً كوفياً فرجع، وفي (د) عن جسر له كتاب الرجال  
ثم انه قد يطلق ابن فضال على أخويه أحمد ومحمد وعلى أبيه الحسن ، ومن بين  
الثلاثة في الاخير اشهر كما في نقد الرجال .

ومنهم العلامة وهو الحسن بن يوسف بن علي بن مطهر الحلبي المشتهر بأقل  
اوصافه العلامة على الاطلاق له كتب ثلاثة ايضاح الاشتباه وكشف المقال والخلاصة  
ومنهم الشهيد الثاني : وهو زين الدين بن علي بن أحمد الشامي العاملي  
المشتهر بالشهيد الثاني وهو لوضوح حاله ووفور فضله وكماله ومزيد زهده واجلاله  
غير محتاج الى التفصيل ومن جملة كتبه في الرجال حواشيه على الخلاصة .

ومنهم المحقق البحراني وهو الشيخ سليمان بن عبدالله الماهوزي المعروف بالمحقق  
البحراني وهو المحقق الفقيه والمدقق النبيه نادر العصر والزمان وقد ذكر في المنتهى  
له فضائل جلية وعد من كتبه كتاب المعراج في شرح فهرست الشيخ الا انه لم يتم  
وانما خرج منه باب الهمزة وباب الباء والتاء المثناة ، ورسالة البلغة على حذو  
رسالة الوجيزة .

ومنهم عبد الله بن جبلة بن حيان بن ابحر السكتاني عن النجاشي انه كان  
واقفياً وكان فقيهاً ثقة مشهوراً له كتب منها كتاب الرجال ومنهم عبد الكريم بن  
أحمد بن موسى العلوي الحسيني أبوه المشتهر بابن طاوس كما مر وقد يطلق على

ابنه أيضاً لا تحصى فضائله وله كتب كما في (د) له كتب منها كتاب الشمل المنظوم في مصنف العلوم .

ومنهم الشيخ عبد النبي الجزائري صاحب كتاب حاوي الأقوال في معرفة الرجال وفي منتهى المقال قسم كتابه هذا الى أربعة أقسام الثقات والموثقين والحسان والضعاف ولم يذكر المجاهيل وهو كتاب جليل يشتمل على فوايد جملة الا انه أدرج كثيراً من الحسان في قسم الضعاف كذا في المنتهى .

ومنهم العقيقي وهو علي بن أحمد العلوي، وفي منتهى المقال انه من أجلة العلماء الامامية وأعظم فقهاء الاثنى عشرية صاحب كتب ومصنفات ، وقد اكثر العلامة في الخلاصة من النقل عن كتابه الرجال وعد قوله في جملة أقوال العلماء الابدال ، وكثيراً ما يدرج الرجال في المقبولين بمجرد مدحه وقبوله انتهى ، وعن ست أنه عد من كتبه كتاب الرجال، وأما ما قيل انه مخلط وان في أحاديثه مناكير فليس مما يقدر فيه كما بينه في المنتهى أيضاً .

ومنهم ابن فضال وهو علي بن الحسن بن علي بن فضال وقد يطلق على اخويه أحمد ومحمد وعلي أبيه الحسن ومن بين الثلاثة في الاخير أشهر كما في النقد وهو كما عن (ست) فطحي المذهب كوفي ثقة كثير العلم واسع الاخبار جيد التصانيف غير معاند ، وكان قريب الامر الى أصحابنا الامامية القائلين بالاثني عشر وعن (تع) كثيراً ما يعتمدون على قوله في الرجال ويستندون اليه في معرفة حالهم من الجرح والتعديل بل غير خفي انه اعرف بهم من غيره بل من جميع علماء الرجال انتهى وأما أبوه الحسن الذي سمعت ان لفظه ابن فضال بعد ابنه علي اشهر فيه بين الثلاثة فيأتي بيان حاله انشاء الله تعالى .

ومنهم علي بن عبيد الله بن بابويه بينه وبين بابويه ثمانية وعن امل الامل كان فاضلاً عالماً ثقة صدوقاً محدثاً حافظاً راوية علامة له كتاب الفهرست ، ذكر فيه المشايخ المعاصرين للشيخ الطوسي والمتأخرين الى زمانه .

ومنهم المولى غناية الله و كتابه مجمع الرجال من اقوى الشواهد على عروجه

أقصى مدارج الفضل والكمال وزيادة غوره وتعمقه في علم الرجال، وله حواش على نقد الرجال أيضاً .

ومنهم الشيخ الجليل فضل بن شاذان بن الخليل النيسابوري ، كان أبوه من أصحاب يونس وروى عن أبي جعفر الثاني وقيل عن الرضا عليه السلام ، وكان ثقة جليلاً فقيهاً متكماً له عظم الشأن في هذه الطائفة قيل: صنف مائة وثمانين كتاباً وترحم عليه أبو محمد عليه السلام مرتين وروى ثلاثاً ولاءً ونقل (كش) عن الائمة عليهم السلام مدحه ثم ذكر ما ينافيه وقد أجبنا عنه في كتابنا الكبير وهذا الشيخ أجل من أن يغمز عليه فانه رئيس طائفتنا رضي الله عنه كذا عن الخلاصة .

ومنهم الشيخ محمد الذي ينقل عنه في التعليقة والمنتهى رامزين عنها بميم دال ويظهر من نقلهما عنه قوة تبحره وشدة خبرته في هذا الفن ، وانه ممن يعتمد عليه وهذا هو ابن الشيخ حسن بن الشيخ زين الدين يعني انه ابن صاحب المعالم وسبط الشهيد الثاني وله شرح على الاستبصار وكثير مما نقله في التعق والمنتهى عن (م) (د) موجود في هذا الشرح بعين عبارته، وفي اللؤلؤة انه كان فاضلاً محققاً مدققاً ورعاً فقيهاً متبحراً ، وقد ذكر له مصنفات اخر أيضاً ، منها : حاشيته على شرح اللمعة ، ومنها حاشيته على أصول معالم الدين .

ومنهم محمد بن اسحاق بن أبي يعقوب النديم ، يكنى أبا الفرج ، وفي التعليقة مضى في بندار بن محمد وغيره من التراجم معرفيته ونباهة شأنه ، وانه صاحب فهرست .

ومنهم : الشيخ محمد بن اسماعيل أبو علي صاحب كتاب منتهى المقال الذي لم يكتب بعده كتاب مبسوط في هذا الفن مثله ، وهو كتاب جيد جامع شاهد على فضل مؤلفه ووسعة باعه وكثرة اطلاعه خصوصاً على هذا الفن ولكنه أسقط المجاهيل بزعم انه لا حاجة اليهم مع انه ليس كذلك .

ومنهم : المولى محمد أمين الكاظمي صاحب المشتركات المشهورة كما ستمتع

بعض أحواله ان شاء الله تعالى .

ومنهم شيخنا ومولانا مروج مذهب الرسول المختار (ص) صاحب كتاب بحار الانوار محمد المدعو بياقر الشهير بالمجلسي الثاني قدس الله روحه القدوسي وله في الرجال وجيزة ومنهم سيدنا ومولانا رئيس حكماء الاسلام وتاج العلماء الاعلام محمد المدعو بياقر المشهور بالمير الداماد وله في الرجال الرواشح السماوية وحواش على الاختيار. ومنهم من هو للاسلام سناد وللإيمان عماد ، العالم الرباني والوحيد الصمداني محمد ، المدعو بياقر ، الشهير بالاغا البهبهاني ، وله في الرجال التعليقة المشهورة علقها على منهج المقال .

ومنهم اكمل الرؤساء الاكابر والاصغر الذي لم يسمع الزمان بمثله في الاوائل والاواخر السيد محمد باقر الرشتي صاحب مطالع الانوار الذي لم يوجد مثله في الاعصار الفقه في الفقه وله أعلى الله مقامه رسائل عديدة في هذا الفن مستقلة مطالبها مهمة سديدة ومنهم اوج فلك الرفعة والاجلال وقطب دائرة الفضل والكمال محمد المدعو بالتقي المجلسي المعبر عنه بأول المجلسيين وهو جد صاحب التعليقة ، له الحواشي على نقد الرجال ، والشرح على مشيخة الفقيه اعلى الله مقامهما .

ومنهم شيخ الاسلام وملاذ الانام محمد بن الحسن الطوسي الشهير بالشيخ ، له في الرجال : الفهرست ، وكتاب الرجال ، وكتاب اختيار الرجال المعروف في هذه الازمنة برجال الكشي .

ومنهم محمد بن الحسن الحر العاملی صاحب الوسائل له في الرجال كتاب أمل الامل ، كان من علماء الاخباريين .

ومنهم محمد بن خالد بن عبد الرحمن بن محمد بن علي البرقي عن جش انه كان اديباً ، حسن المعرفة بالأخبار وعلوم العرب ، وله كتب عنه احمد بن ابي عبد الله ابنه ، وفي (صه) انه من اصحاب الرضا عليه السلام ثقة ، وقد يطلق البرقي على ابنه ايضاً في بيان عدة الكليني ، وفي منتهى المقال رمز في أول كتابه عنه بلفظ (قي) .

ومنهم محمد بن علي بن شهر آشوب المازندراني الشهير بابن شهر آشوب

من معاصري ابن ادريس وهو الشيخ الطائفة لا يطعن في فضله بل بجله وعظمه في  
منهج المقال وصرح بوثاقته في الراشح وله كتاب معالم العلماء في الرجال .  
ومنهم محمد بن علي بن ابراهيم الاسترآبادي المعروف بميرزا محمد صاحب  
كتاب الرجال الكبير والوسيط والصغير وأولها المسمى بمنهج المقال معروف جداً  
والاوسط موجود عندي والآخر وهو الصغير مما لم اعثر عليه ، وقد صرح صاحب  
اللؤلؤة بعدم وقوفه عليه وقال صاحب اللؤلؤة انه كان عالماً فاضلاً محققاً مدققاً عابداً  
ورعاً عارفاً بالحديث والرجال .

ومنهم محمد بن عمر بن عبد العزيز الكشي المشهور في الخلاصة انه بصير  
بالاخبار والرجال حسن الاعتقاد ، وكان ثقة عيناً يروى عن الضعفاء وصحب العياشي  
وأخذ عنه وتخرج عليه له كتاب الرجال كثير العلم ، الا ان فيه اغلاطاً كثيرة كذا  
في الخلاصة ، وهو معاصر الكليني كما صرح به بعض وفي المنتهى ذكر جملة من  
مشايخنا ان كتابه الرجال المذكور كان جامعاً لرواة العامة والخاصة خالطاً بعضهم  
بعض فعمد اليه الشيخ فلخصه وأسقط عنه الزوائد وسماه باختيار الرجال والموجود  
في هذه الازمان وزمان العلامة وما قاربه اختيار الشيخ لا الكشي الاصل انتهى .

ومنهم محمد بن محمد بن النعمان المفيد من اجل مشايخ الشيعة واستادهم  
ورئيسهم وكل من تأخر عنه استفاد منه وهو اشهر من ان يوصف وأهل الرجال  
كثيراً ما ينقلون عن ارشاده .

ومنهم محمد بن مسعود بن عياش السمرقندي المشهور بالعياشي صاحب التفسير  
المعروف بذلك جليل القدر واسع الاخبار بصير بالرواية مضطلع بها ثقة صدوق من  
عيون هذه الطائفة وكبيرها وهو الذي رمز له في مقال بمعد وهو ينقل عن علي بن  
فضال كثيراً وله كتب كثيرة تزيد على مأتي مصنف كذا في (ست) و (صه) .

ومنهم : سيد السادات ومنبع السعادات السيد مصطفى التفريشي صاحب نقد  
الرجال ولعمري انه الناقد البصير والمعيار بالانظير و كتابه شاهد صدق على المدعى

شكر الله مساعيه وبذل بالחסنات مساويه .

ومنهم : نصر بن الصباح ، يكنى أبا القاسم من أهل بلخ ، وعن جش غالي المذهب ، روى عنه العياشي ، له كتب منها : معرفة الناقلين ، وفي التعليقة من تتبع الرجال يظهر عليه ان المشايخ قد أكثر من النقل عنه على وجه الاعتماد ، وقد بلغ الي حد لا مزيد عليه .

وأما من كان من علماء الرجال ومشايخهم ولم يصل الينا كتاب له في الرجال ، فمنهم : أحمد بن محمد بن عمران بن موسى استاد النجاشي ، وفي التعليقة ان جش ينقل عنه كثيراً معتمداً عليه .

ومنهم علي بن محمد بن قتيبة النيسابوري ، عليه اعتمد أبو عمر والكشي في كتاب الرجال ، وهو تلميذ فضل بن شاذان .

ومنهم فضل بن دكين عن مختصر الذهبي انه أعلم بالشيوخ وأنسابهم وبالرجال ومنهم : محمد بن أحمد بن نعيم الشاذاني أكثر مشايخ الرجال من الرواية عنه على سبيل الاعتماد حتى على ما وجد بخطه .

ومنهم الشيخ العميد والفقير السيد محمد بن الحسن بن أحمد بن الوليد فعن (جش) (صه) انه ثقة ثقة عين مسكون اليه ، جليل القدر ، عظيم المنزلة ، عارف بالرجال ، موثوق به .

ومنهم محمد بن علي بن الحسين بابويه القمي المشتهر لغاية ورعه وصدقه بالصدوق وعن (صه) لم ير في الغيبة مثله في حفظه وكثرة علمه له نحو من ثلاث مائة مصنف انتهى رحمهم الله تعالى .



## الفصل الخامس

### في كيفية الرجوع الى كتب الرجال

والتقاط الرواة وأخذ أسانيد الاخبار منها وتعيين المراد ممن كان منهم مشتركاً لفظاً أو خطأً والاشارة الى جمع من الرواة الذين ربما يشبه حالهم عند الاطلاق .

اعلم ان كتبنا الاربعة المشتهرة بين كتب الاخبار وهي الكافي والقيهو التهذيب والاستبصار ليس من دأب مصنفها وهم المحمدون الثلاثة الاخبار ان يذكرها عند ذكر كل حديث جميع الرواة الذين بينهم وبين المعصوم عليه السلام الذي روى عنه ذلك الحديث من غير حذف لبعض الرواة أو اجمال فيه كقولهم اخبرني جماعة أو عدة بل بعضهم كالشيخ الطوسي رحمه الله ذكر أحاديث كثيرة في كتابي التهذيب والاستبصار عن رجال لم يلق زمانهم وانما روى عنهم بوسائط حذفها في الكتابين ولكنه رحمه الله ذكر في آخرهما طريقه الى كل رجل رجل منهم فالناظر في الكتابين اذا رأى مثلاً انه قدس سره يقول الحسين بن سعيد عن فلان فلا بد له من ان ينظر في آخر الكتاب ويعرف طريق الشيخ رحمه الله الى الحسين بن سعيد ، وبعد أن عرف الطريق عرف أيضاً الوسائط الذين هم بين الشيخ وبين حسين بن سعيد فقد احاط بجميع الرواة الذين هم الوسائط بين الشيخ وبين المعصوم عليه السلام الذي روى عنه ذلك الحديث فيرجع (ح) الى كتب الرجال ويعرف حال كل واحد واحد منهم منها على ما ستعرف انشاء الله تعالى ولما كانت الكتب الاربعة كجملة اخر من كتب أخبارنا متواترة عن مؤلفيها بالنسبة اليها لم يكن بنا حاجة الى معرفة الوسائط بيننا وبين أصحاب

الكتب فهو لمجرد التيمن واتصال السند لاجل حاجة منهم الى ذلك .  
ثم ان الصدوق رحمه الله وان ذكر في أوائل الفقيه تمام السند الا أنه رحمه الله  
أيضاً فعل بعد ذلك مثل ما فعل الشيخ فترك أوائل السند وابتداء بأشخاص لم يلق  
زمانهم ثم بين في آخر الكتاب طريقه الى كل واحد واحد منهم .  
وأما الكليني طاب ثراه فهو وان ذكر جميع السند ولم يحذف شيئاً بحيث  
يحتاج الى ذكر طريق له الا أنه ربما يضمن في صدر السند فيقول بعد ان ذكر  
حديثاً بسنده عنه عن فلان .

وقد يقول وعنه بالواو ومراده رحمه الله بالضير في المقامين هو المذكور  
في صدر السند السابق ويختلج بيالي انه قد يكون الضير راجعاً الى غير من ذكر  
في أول السند ، بل الى من بعده حسب ما دلت القرينة عليه ولكن لم يحضرني  
مورده الان ، والظاهر ان قوله وعنه بالواو أو بدونه متعلق بمقدر هو أروى بصيغة  
المتكلم لا روى بلفظ المجهول ونحوه ليصير الحديث مرسل وربما يقول وبهذه الاسناد  
مشيراً به في بعض الموارد الى شخص واحد فقط وهو أول من ذكر في السنة السابق  
وفي بعضها الى متعدد ، فراجع الكافي حتى تطلع على ذلك وربما يأتي في السند  
بلفظ مجمل مفتقر الى البيان فيقول عدة من أصحابنا أو جماعة وقد سلك رحمه الله  
بهذا الاجمال في مواضع ولم يبين المراد بالعدة والجماعة، نعم بين العدة التي بينه  
رحمه الله وبين ثلاثة أشخاص من الرواة حيث تكرر منه النقل عن هؤلاء الثلاثة  
بواسطة العدة فقال طاب ثراه على ما حكى العلامة عنه أعلى الله مقامه في الخلاصة كلما  
أقول في كتابي الكافي عدة من أصحابنا عن أحمد بن محمد بن عيسى فالمراد بهم  
محمد بن يحيى العطار وعلي بن موسى الكمنداني وداود بن كوره وأحمد بن ادريس  
وعلي بن ابراهيم بن هاشم وكلما قلت في كتابي المشار اليه عدة من أصحابنا عن  
أحمد بن محمد بن خالد فهم علي بن ابراهيم بن هاشم وعلي بن محمد بن عبدالله  
بن اذينة وأحمد بن عبد الله بن امية وعلي بن الحسن .

وكلما ذكرت في كتابي عدة من أصحابنا عن سهل بن زياد فهم علي بن محمد بن علان ومحمد بن أبي عبد الله ومحمد بن الحسن ومحمد بن عقيل الكليني انتهى. وقد روى رحمه الله بواسطة العدة عن غير الثلاثة أيضاً ، كما صرح به السيد حجة الاسلام في الرسالة قال : ومنه في باب النهي عن الاسم من أصوله ، حيث قال عدة من أصحابنا عن جعفر بن محمد عن ابن فضال ، وفي الباب الذي بعده وهو باب الغيبة عدة من أصحابنا عن سعد بن عبد الله في موضعين .

وفي باب انه ليس بشيء من الحق في أيدي الناس الا ما خرج من عند الأئمة عليهم السلام عدة من أصحابنا عن الحسين بن الحسن بن يزيد .

وفي باب البطيخ من كتاب الصيد والذبائح والاطعمة على ما في ثلاث نسخ من الكافي عدة من أصحابنا عن علي بن ابراهيم ، وليس في بعض النسخ ذلك ، بل روى عن علي بن ابراهيم بلا واسطة كما في مواضع اخر انتهى ملخصاً .

وأقول : في باب فيمن دان الله عز وجل بغير امام من الله هكذا عدة من أصحابنا عن أحمد بن محمد بن أبي نصر ، ولكن في بعض النسخ عن أحمد بن محمد عن ابن أبي نصر .

وفي باب مولد صاحب عليه السلام عن عدة من أصحابنا عن أحمد بن الحسن قيل وفي باب الطواف أيضاً هكذا عدة من أصحابنا ، عن أحمد بن محمد بن أبي عبد الله ، ومثله في باب الهدهد والصد ، وكذا في باب احرام الحايض ، وفي أواسط روضة الكافي هكذا عدة من أصحابنا عن صالح بن أبي حماد ، وفي باب من اضطر الى الخمر للدواء من كتاب الاشربة ذكر العدة في أواسط السند هكذا : علي بن محمد بن بندار ، عن أحمد بن أبي عبد الله عن عدة من أصحابنا ، ولعل المتتبع يطلع على غير ذلك أيضاً .

ثم ان المنقول عن الكليني انه قد عبر بلفظ جماعة أيضاً في أول السند ، وأكثر من ذلك في كتاب الصلوة عن أحمد بن محمد مطلقاً أو مقيداً بابن عيسى

بل قيل : انه أكثر من أن يحصى ، والظاهر ان هذه الجماعة هم عدة أحد الاحمدين بقرينة روايتهم عنه ، وعدم تعرض الكليني لبيانهم ، مع اكثاره عنهم ، والتعبير بالجماعة دون العدة لعله للتفنن .

وأما ما مر من العدة الراوين من غير الثلاثة فلم يظهر انهم عدة الثلاثة ، ولكنه لا يوجب سقوط الخبر عن الاعتبار لبعده كون العدة كلهم غير ممدوحين ، بل غير موثقين مضافاً الى ظهور اعتماد الكليني عليهم مع ما ذكر في أول كتابه من انه يجمع فيه ما هو الحجة بينه وبين ربه .

هذا وقد نقل عن الشيخ رحمه الله أيضاً انه في باب سؤر ما لا يؤكل لحمه من الاستبصار روى عن الحسين بن عبيد الله عن عدة من أصحابنا عن محمد بن يعقوب والظاهر كما في رسالة السيد اعلى الله مقامه ان هذه العدة هم الوسائط بين الحسين ابن عبيد الله وبين الكليني الذين ذكرهم في فهرسته حيث قال على ما نقل عنه في جملة طرفه الى الكليني رحمه الله أخبرنا الحسين بن عبيد الله قرأته عليه أكثر كتاب الكافي عن جماعة منهم أبو غالب أحمد بن محمد الزراري وأبو القاسم جعفر بن محمد ابن قولويه وأبو عبد الله أحمد بن ابراهيم الصيمري المعروف بابن أبي رافع وأبو محمد هرون بن موسى التلعكبري وأبو الفضل محمد بن عبد الله بن المطلب الشيباني كلهم عن محمد بن يعقوب كذا في الرسالة المزبورة .

ثم بين أعلى الله مقامه حال هؤلاء الجماعة بأن جلاله الاولين ووثاقتهما واضحة ودفع ما يترأى من التنافي في كلام (جش) حيث قال في ترجمة الثاني انه رحمه الله قال ما سمعت من سعد الا أربعة أحاديث وقال في ترجمة سعد قال الحسين بن عبيد الله رحمه الله بالمنتخبات الى ابى القاسم بن قولويه أقرئها عليه فقلت حدثك سعد فقال لابل حدثني أبي وأخى عنه وانا لم اسمع من سعد الا حديثين انتهى بأن مراده بالحصص في اثنين حصص ما سمعه من المنتخبات فلا ينافي ما ذكر أولاً من الحصر في أربعة ثم قال رحمه الله .

وأما الصيمري بفتح الصاد المهملة واسكان المثناة من تحت وضم الميم على ما في الايضاح فثقة وثقه جماعة .

وأما التلعكبري فجلالته ووثاقته غير خفية .

وأما الشيباني ففي (ست) انه كثير الرواة حسن الحفظ غير انه ضعفه جماعة من أصحابنا لكنه غير مضر فيما بين فيه .

ثم قال رحمه الله وقد يروى الشيخ عن العدة في صدر السند أيضاً ومنه ما في (ست) قال في ترجمة ابراهيم بن ابي محمود له مسائل اخبرنا به عدة من أصحابنا عن محمد بن علي بن الحسين بن بابويه والمراد منهم علي ما يظهر منه في ترجمة الصدوق هو الشيخ المفيد والحسين بن عبيدالله وابوالحسين جعفر بن الحسن بن حسكة القمي وأبو زكريا محمد بن سليمان الحمزاني قال (ره) أيضاً .

وأما ما رواه الشيخ رحمه الله في باب صلوة الكسوف من زيادة التهذيب حيث قال عن محمد بن علي بن محبوب عن عدة من أصحابنا عن محمد بن عبد الحميد فلم يظهر لي الى الان ان هذه العدة من هم .

أقول وعليه فهذا السند يلحق الخبر بالمراسيل ويسقطه عن الاعتبار الا ان يقال باستبعاد عدم اشتمال هذه العدة أيضاً على ثقة أو حسن سيما مع جلاله الراوي فعن (جش) و(صه) ان محمد بن علي بن محبوب الاشعري القمي أبو جعفر شيخ القميين في زمانه ثقة عين فقيه صحيح المذهب .

وأما السند السابق الذي روى فيه الشيخ بواسطة العدة عن محمد بن يعقوب اعنى الكليني فقد سمعت ان الظاهر انهم الوسائط بين الكليني رحمه الله وبين الحسين ابن عبيد الله ويكفي وثاقه واحد منهم فكيف بأزيد ومثله ما ذكر بعده وهو عدة الشيخ عن ابن بابويه من العدة .

وبالجملة بعد تحقق وجود لفظ مجمل في السند كالعدة والجماعة وبعض أصحابنا ونحو ذلك لا بد من تشخيصه بتعيين من الخبر نفسه كما سمعت في عدة

الكليني عن الاحمدين وعن سهل بن زياد وكمصطلحات الوافي حيث انه يعبر عن جماعة معهودين عنده بالثلاثة أو الاربعة أو غيرهما ويكتفى عن ذكر الاسم بكلمة النسبة كالشعري والبرقي أو بالوصف كالاصم والبقاق الى غير ذلك مما أجمله لاجل الاختصار ولكنه بن مراده في مقدمات كتابه وان لم يوجد بيان من المخبر الذي اجمل السند يرجع الى غيره مما يوجب تشخيصه ولو ظناً وبعد التشخيص يستعلم حاله من مظانه من كتب الرجال ويحكم في الخبر بما يقتضيه من الاعتبار أو عدمه وان لم يتمكن من التشخيص كان الخبر ملحقاً بالمراسيل .

تتميم في بيان أسامي رجال يحصل فيهم الاشتباه عند الاطلاق.

قال مولينا عناية الله كل رواية يرويه ابن مسكان عن محمد الحلبي فالظاهر انه عبد الله كما يظهر من ترجمته في (جش) وكلما يرويه محمد بن الحسين عن محمد بن يحيى فالاول ابن أبي الخطاب والثاني الخزاز كما يفهم من ترجمة غياث ابن ابراهيم عن (ست) .

واذا روى ابان بن عثمان عن أبي بصير فالظاهر انه ليث بن البخترى المرادي وصرح به في طريق سعد بن مالك الخزرجي أبي سعيد الخدري عن (كش) وكذا اذا روى عن ابن أبي يعفور أو بكير بن اعين أو الحسين بن مختار أو حماد الناب أو سليمان بن خالد أو شعيب بن يعقوب العرقوفي على القلة أو عبد الله بن مسكان كما في الاخبار. أقول في النقد الظاهر ان أبا بصير الذي روى عنه عبد الله ابن مسكان هو ليث المرادي لا يحيى بن القاسم انتهى . وبخط الاستاد العلامة عند صاحب المدارك ان رواية ابن مسكان عن أبي بصير تعين كونه المرادي وصاحب المعالم وابنه ادعى الاطلاع على روايته عن أبي بصير يحيى بن القاسم انتهى فتأمل وقال الفاضل عناية الله المذكور عاطفاً الى الكلام المزبور أو الفضل بن البقاق أو فضيل الرسان أو المثنى الحنيط أو المفضل بن صالح كما ذكروا في ترجمته أو عبد الكريم بن عمرو كما في طريق عبد الكريم بن عتبة ومن مشيخة

الفيقيه وعمر بن طرخان يعني ان رواية هؤلاء عن أبي بصير تعين كونه المرادي .  
ثم قال واذا روى شعيب بن يعقوب العقرقوفي على الكثرة أو شهاب بن عبد  
ربه أو عبد الله بن وضاح أو علي بن أبي حمزة أو محمد بن عمران أو يعقوب بن  
شعيب العقرقوفي عن أبي بصير فالظاهر انه يحيى بن القاسم لما يظهر من ترجمته  
وترجمتهم ثم قال ناقلا عن مولينا عبد الله التستري طيب الله ثراه .

اذا ورد عليك موسى بن القاسم عن علي عنهما ، فالظاهر ان علياً هو علي بن  
الحسن الطاطري الجرمي والمراد من ضمير عنهما محمد بن أبي حمزة ودرست ، وربما  
ذكر عوض علي الجرمي وصرح بما يفهم منه هذا ما ذكره الشيخ رحمه الله في عدة  
أخبار في مسألة كفارات الصيد من (يب) .

أقول وكذا قال في النقد أيضاً في ترجمة علي بن الحسن الطاطري ونقله أيضاً  
الاستاد العلامة عن جده اعلى الله مقامه .

وقال الفاضل المذكور ناقلا عن استاده المزبور في بعض الاخبار أحمد بن محمد  
عن العباس بن موسى الوراق وبعضها عنه عن العباس بن معروف فالمطلق مشترك واذا  
روى محمد بن علي بن محبوب عن العباس ، وكذا أحمد بن محمد بن يحيى فهو  
عباس بن معروف صرح به في بعض الاخبار .

واذا روى فضالة عن أبان فهو أبان بن عثمان صرح به الشيخ في زيادات الجزء  
الاول من (يب) .

واذا روى عن ابن سنان فهو عبد الله وهو مصرح به في بعض الاحاديث .  
واذا روى عن الحسين فهو حسين بن عثمان ، صرح به في بعض الاخبار انتهى ما  
نقله الفاضل المزبور عن استاده المذكور .

وقال العلامة في فوائد الخلاصة وذكر الشيخ وغيره في كثير من الاخبار سعد بن  
عبد الله عن أبي جعفر والمراد بأبي جعفر هذا هو أحمد بن محمد بن عيسى قال أقول وقال  
نحو ذلك (د) في خاتمة كتابه واستشكل علي ذلك المحقق الداماد ، لان في الكافي في باب

مولد الصادق عليه السلام سعد بن عبد الله عن أبي جعفر محمد بن عمرو بن سعيد وقال في دفع الاشكال ولا يخفى ان المراد يكون أبي جعفر أحمد سند الاطلاق لامطلقاً والرواية أيضاً تشهد بذلك ويفهم من كلام الفاضل عبد النبي تسليم ذلك في كلام الشيخ دون الكافي استناداً الى الرواية المذكورة فتأمل .

وقال الفاضل عبد النبي أيضاً اذا وردت رواية عن ابن سنان فان كان المروري عنه الصادق عليه السلام فالمراد عبد الله لا محمد وان كانا أخوين علي ما في (جخ) لما يشهد به التبع لاسانيد الاحاديث ان كل موضع صرح فيه بمحمد فهو انما يروى عن الصادق عليه السلام بواسطة وذكر الشيخ في الرجال جماعة لم يرووا عن الصادق عليه السلام الا بواسطة وعد منهم محمد بن سنان .

ويؤيد هذا ان محمداً مات سنة مائتين وعشرين على ما ذكره (جش) وكانت وفاة الصادق عليه السلام على ما ذكره الشيخ سنة ثمان وأربعين ومائة ومن المعلوم انه لا بد من زمان قبل وفات الامام عليه السلام يسع نقل هذه الاحاديث المتفرقة وان يكون صالحاً للتحمل كالبلوغ وما قاربه و (ح) يكون من المعمرين في السن ، وقد نقلوا مدة عمر أقل سنأ .

ويشكل الحال فيما اذا وقع في اثناء السند لاشتراكه بينهما ولا يبعد ترجيح كونه عبد الله اذا كان الراوي عنه فضالة بن أيوب أو النضر بن سويد وكونه محمداً اذا كان الراوي عنه الحسين بن سعيد أو أحمد بن محمد بن عيسى ولذا صنف المحقق (ره) سنداً فيه الحسين بن سعيد عن ابن سنان معللاً بأنه محمد واحتمال الشهيد كونه عبد الله بعيد .

وربما كان منشأ ما يوجد في كتاب الصلوة في رواية الشيخ عن الحسين بن سعيد عن عبد الله بن سنان والتبع والاعتبار يحكمان بانه من الاغلاط التي وقعت في كتابي الشيخ .

نعم يقع الاشكال في الرجال الذين رووا عنهما كيونس بن عبد الرحمن انتهى ملخصاً .



قال أقول ما ذكره (ره) لا غبار فيه مضافاً الى انه يلزم من درك محمد الصادق عليه السلام دركه الاربعة من الائمة عليهم السلام فانه أدرك الجواد عليه السلام كما يأتي وقد نبهوا على من أدرك ثلاثة منهم كابن أبي عمير فمن أدرك أربعة كان اولي بالتنبيه عليه بل يظهر من خبر الكافي في باب مولد الجواد عليه السلام دركه الهادي عليه السلام أيضاً فيكون (ح) قد أدرك خمسة منهم عليهم السلام فتدبر. الا ان ما مر من كون عبد الله ومحمد أخوين لم أعثر عليه في غير هذا الموضوع وربما يوهمه كلام بعض أجلاء العصر أيضاً ولا أعرف له وجهاً أصلاً سوى تسمية أبويهما بسنان وهو مع انه لا يقتضيه سيأتي في محمد انشاء الله ان اسم أبيه الحسن وسنان جده مات أبوه فكفله جده فنسب اليه وربما يوهمه قول الشيخ رحمه الله في (جنح) محمد بن سنان بن ظريف الهاشمي وأخوه عبد الله، ولا يخفى ان هذا الرجل مجهول لا ذكر له أصلاً ولا يعرف مطلقاً، نعم هو أخو عبد الله وليس بمحمد بن سنان المشهور وذلك ليس من أصحاب الصادق عليه السلام ولم يرو عنه الا بواسطة كما اعترف (ره) ولذا جعل الميرزا ومولينا عناية الله (ره) لمحمد بن سنان بن ظريف عنواناً عليحدة، وذكره اسماً برأسه ولم يزيدا في ترجمته على ما ذكره الشيخ (ره) في (جنح) وأيضاً عبد الله مولى بني هاشم كما يأتي ومحمد مولى عمرو بن الحمق الخزاعي وبين النسبتين بون فتأمل .

وقال الفاضل المذكور اذا وردت رواية سعد بن عبد الله عن جميل أو عن حماد بن عيسى فالظاهر الارسال لان المعهود رواية سعد عن حماد بواسطة وقد يتعدد وجميل من طبقة حماد .

وإذا روى عن سعد بن عبد الله عن العباس عن الصادق عليه السلام فالظاهر ان المراد به ابن معروف كما يظهر من الاخبار .

وكذا اذا روى محمد بن علي بن محبوب عن العباس .

وإذا روى العلاء عن محمد فالاول ابن رزين والثاني ابن مسلم .

وإذا وردت رواية عن ابن مسكان فالمراد به عبد الله بلاشك ان لم يوجد ذكره

بغيره في طرق الاحاديث و كلام ابن ادريس وهم .

أقول : صرح بذلك أيضاً الاستاذ العلامة في بعض فوائده وقبله شيخنا الشيخ سليمان الماحوزي .

وأما كلام ابن ادريس فهو ما ذكره في آخر السرائر من ان اسم ابن مسكان حسن وهو ابن أخي جابر الجعفي غريق في ولايته لاهل البيت عليهم السلام انتهى . وما ذكره غريب وحسن بن مسكان غير معروف ولا مذكور .

نعم حسين بن مسكان موجود ولكن لا بهذا الوصف والثناء و كيف كان فلا ينبغي الارتياب في انصراف الاطلاق الى عبد الله مطلقاً .

وقال الفاضل المذكور : اذا وردت رواية عن محمد بن قيس فهو مشترك بين أربعة ثقتين وممدوح وضعيف .

وقال الشهيد الثاني : الامر في الاحتجاج بالخبر حيث يطلق فيه هذا الاسم مشكل والمشهور بين أصحابنا رد روايته حيث يطلق مطلقاً نظراً الى احتمال كونه الضعيف .

والتحقيق في ذلك ان الرواية ان كانت عن الباقر عليه السلام فهي مردودة لاشتراكه (ح) بين الثلاثة الذين أحدهم الضعيف واحتمال كونه الرابع حيث لم يذكر واطبقته وان كانت الرواية عن الصادق عليه السلام فالضعف منتف هنا لان الضعيف لم يرو عنه لكن يحتمل كونها من الصحيح ومن الحسن فتنبه لذلك فانه مما غفل عنه الجميع هذا حاصل كلامه وهو غير واضح بل الذي ينبغي تحقيقه ، انه ان روى عن الباقر عليه السلام فالظاهر انه الثقة ان كان الراوي عنه عاصم بن حميد أو يوسف بن عقيل أو عبيد ابنة لان (جش) ذكر ان هؤلاء يروون عنه كتاباً بل لا يبعد كونه الثقة اذا روى عن الباقر عليه السلام عن علي عليه السلام لان كلامه من البجلي والاسدي صنف كتاب القضايا لامير المؤمنين عليه السلام كما ذكره (جش) ومع اتقاء هذه القرائن فاذا روى عن الباقر عليه السلام فهو مردود لما ذكره .

وأما المروى عن الصادق عليه السلام فيحتمل كونه من الصحيح ومن الحسن انتهى أقول: ما ذكره رحمه الله لا يخلو عن قوة الا ان كون المروى عن الصادق عليه السلام محتملا للصحيح والحسن فقط لعله غير حسن لان فيما روى عنه من الموصوفين بهذا الوصف من هو مجهول فتأمل .

وقال الفاضل المذكور اذا وردت رواية عن أحمد بن محمد فان كان في كلام الشيخ في أول السند أو ما قاربه فهو ابن الوليد وان كان في آخره عن الرضا عليه السلام فهو البزنطي وان كان في الوسط فيحتمل كونه ابن محمد بن عيسى وغيره يعرف بالممارسة في أحوال الطبقات .

واذا وردت عن محمد بن يحيى فان كان في كلام الكليني بغير واسطة فهو العطار وان روى عن الصادق عليه السلام فيحتمل كونه محمد بن يحيى الخزاز الثقة والخشعي وهو أيضاً ثقة الا ان الشيخ قال انه عامي .

واذا روى أبو بصير عن الصادق عليه السلام أو الباقر عليه السلام أو غيرهما أو في وسط السند فان كان الراوي عنه علي بن حمزة أو شعيب العرقسفي فهو الأعمى الضعيف والا فمشارك بينه وبين ليث المرادي واحتمال غيرهما بعيد لعدم وروده في الاخبار انتهى .

وقال ابن داود في آخر رجاله : اذا وردت رواية عن محمد بن يعقوب عن محمد بن اسمعيل بلا واسطة ففي صحتها قولان لان في لقائه له اشكالا فتقف الرواية بجهالة الوسطة بينهما وان كانا مرضيين معظمين ، وكذا ما يأتي عن الحسن بن محبوب عن أبي حمزة .

أقول أما توقفه في صحة الرواية التي يرويها محمد بن يعقوب عن محمد بن اسمعيل فلزعمه ان محمد بن اسمعيل هذا هو ابن بزيع وتبعه في ذلك غير واحد ممن تأخر عنه وهو فاسد بل هو بندفر .

وأما في رواية حسن بن محبوب عن أبي حمزة فالاصل فيه نصر بن الصباح .  
وأما أحمد بن محمد بن عيسى فهو وان كان قد سبقه في ذلك الا انه تاب ورجع

عنه وكيف كان فالظاهر ان منشأ التوقف عدم درك الحسن علياً كما يظهر من تاريخ ولادة الاول ووفات الثاني لكن بعد الاقرار بوثاقه الرجل وعده من الاركان الاربعة في زمانه لا ينبغي الاسراع الى اتهامه بل ينبغي ان يحمل ذلك على أحسن محمل وهو أخذ الحسن الرواية من كتاب علي ومثله غير عزيز بل هو أكثر بكثير ولا ينبغي الحمل على الارسال اذ لا يخلوا من نوع تدليس وتغريب وقد حققه الاستاد العلامة طاب ثراه في غير موضع وتأتي الاشارة في ترجمته انتهى ما في منتهى المقال . وذكر الشهيد الثاني (ره) في الدراية في القسم المسمى بالمتفق والمفترق من أقسام الحديث جملة ممن اشترك في الاسم ففي أحمد بن محمد ما مر في كلام الفاضل عبد النبي الا انه قال وان كان في الوسط فالاغلب ان يزيد أحمد بن محمد بن عيسى وقد زاد غيره ويحتاج في ذلك الى فضل قوة وتمييز واطلاع على الرجال ومراتبهم ولكنه مع الجهل لا يضر لان جميعهم ثقات وذكر في محمد بن يحيى نحو ما مر عن الفاضل المذكور وفي محمد بن قيس ما حكاه عنه فيها قبل التحقيق لكن الشيخ أبا جعفر الطوسي كثيراً ما يعمل بالرواية من غير الثقات الى ذلك وهو سهل على ما علم من حاله وقد يوافق على بعض الروايات بعض الاصحاب بزعم الشهرة . قلت واختلاف آخر هو انه جعل الاحتمالين الاخيرين وهو كونها من الصحيح ظاهراً ، والاحتمال الاخر بعيداً وذكر من ذلك زائداً على ما مر محمد بن سليمان بن الحسن بن الجهم الثقة ومحمد بن سليمان الاصفهاني وهو ثقة أيضاً ، ومحمد بن سليمان الديلمي وهو ضعيف جداً لكن الاول متأخر عن عهد الائمة عليهم السلام والثاني روى عن الصادق عليه السلام فيتميزان بذلك ، والثالث لم أقف على تقرير طبقته فترد الرواية عند الاطلاق لذلك ، انتهى كلامه رفع مقامه .

## الفصل السادس

في بيان ما يوجب تعيين المراد من الاسماء المشتركة ويميز المقصود منها عن غيره

اعلم انك بعد ان طلبت الراوي من مظانه في كتب الرجال ووجدته فيها فان كان واحداً فلا اشكال ولكنه قليل جداً وان كان متعدداً بان اشترك بين اثنين أو أكثر لزمك ان تميزه أولاً وتعرف انه أي واحد من هؤلاء الاشخاص فان حصل التميز حكم بمقتضاه من اعتبار السند وعدمه والا حكم بعدم اعتباره .

ولكن هذا اذا كان الاشتراك بين من يعتبر حديثه ومن لا يعتبر ولو لجهالة أو اهمال وان تساوي الكل في الاعتبار أو عدمه لم تكن حاجة الى التميز الا في مقام التعارض والترجيح ان اختلفوا في درجات الاعتبار أو في درجات الضعف في مقام يعمل بالضعيف كالسنن والمكروهات وقد يتفاوت مراتب الضعف في الانجبار أيضاً فرب ضعيف ينجبر بأدنى جابر وآخر يحتاج الى جابر قوي فيحتاج الى التمييز لذلك أيضاً كما قد يحتاج اليه لمعرفة سلامة السند عن الارسال وعدم سلامته فان أحد المشتركين قد لا توافق طبقته طبقة راويه أو طبقة من يروي عنه فلو كان في السند من هو كذلك لزم الارسال فيحتاج الى تحقيق الحال ، وبالجملة بعد كون الاسم الواقع في سند الحديث مشتركاً لا بد للناظر ان يبذل جهده في تميزه وهو من أهم مقاصد هذا الفن وأصعب مطالبه. وأسباب التميز لا تنحصر في امور معدودة بل هي كثيرة جداً مختلفة في القوة والضعف .

فمنها وهو الأقوى التميز بالاباء فان اشتركوا فيها فبالاجداد وهكذا .

ومنها التميز باللقب والكنية والنسب والصنعة والحرفة ومطلق الصفة والقبيلة والمكان والزمان بأن يختص أحد المشتركين في الاسماء وأسماء الاء أيضاً بلقب دون الاخر أو كنية كذلك وهكذا وقد يكون اللقب صنعة أيضاً كالحداد والخياط أو حرفة كالعطار والحناط أو صفة كالأحول والضرب أو قبيلة كالكاهلي والنخعي أو دالاً على المكان كالبرقي والحلبى (ح) فان كان لآخر تلك الصنعة أو الحرفة مثلاً أيضاً ولم يكن مشتهراً بهذا اللقب فلم يعرف بالحداد والحناط مثلاً بل قيل فى حقه انه كان يعمل الحديد أو يبيع الحنطة حصل بينه وبين مشاركة فى الاسم المعروف بالحداد والحناط نحو تشارك وتناسب آخر أيضاً من حيث العمل وان تمايزا من حيث الاشتهار بذلك اللقب وعدمه وربما ينفع ذلك فى مقام التمييز كما سنشير اليه. وبالجملة المناط فى التميز ان يكون لاحد المشتركين اختصاص قطعاً أو ظناً بأمر لا يكون فى غيره ممن أريد امتيازته منه .

ثم اذا عرفت ما ذكرناه فنقول ان كان من فى السند مذكوراً بشيء من المميزات بحيث تميز عن جميع مشاركيه المقصود تميزه منهم فلاشكال وان لم يذكر لهم مميّزاً وذكر ما لم يتميز به عن الجميع احتيج فى التمييز حينئذ الى ملاحظة امور اخر :

أحدها نفس اللفظ المشترك الواقع فى السند بأن يلاحظ انه هل يكون مشتهراً فى أحد الاشخاص بحيث ينصرف اطلاقه اليه أم لا فان كان كذلك حمل عليه سواء كان اللفظ المذكور اسماً أو كنية أو لقباً كما قالوا ان أحمد بن محمد ينصرف الى الأشعري القمي دون ابن خالد البرقي وغيره . وان أبابصير ينصرف الى ليث البخاري دون يحيى بن قاسم الاسدي وغيره .

والبزطي الى أحمد بن محمد بن أبي نصر دون القاسم بن الحسين . والصفار الى محمد بن الحسن بن فروخ دون غيره . ثم ان كان الاشتهار بين اثنين أو أكثر فان تفاوتوا فى الشهرة كالحلبى الذي يطلق على جماعة منهم محمد بن علي بن أبي

شعبة وأخوه عبید الله بناء على ما في النقد من انه في الاول ثم في الثاني أشهر وان تأمل فيه في التعليقة حمل على اشهرها الا اذا قامت قرينة على عدم ارادته فيحمل على الاخر وان تساويا في الشهرة احتيج بعد تقدمهما على غيرهما الى مميز بينهما ان اختلفا في المدح والقدح على ما مر آنفا .

وثانيها من ذكر في السند قبل المشترك أو بعده أي الراوي عنه والذي يروى هو عنه فيلاحظان ويعرف من حالهما أو من حال أحدهما ان هذا الواقع بينهما أي واحد من المشتركين وذلك بأن ينظر ان أي واحد منهما أنسب وأليق بأن يكون هو الراوي عن المروي عنه المذكور بعده أو بان يكون هو الذي يروى عنه الراوي المذكور قبله . وجهات المناسبة كثيرة كان يكون أحدهم دون الاخرين بعد موافقة طبقته للمروي عنه مثلا واجتماعه معه في عصر ، من خواصه أو تلامذته أو أصحابه واتباعه أو كونهما تلميذين لواحد ، أو من أهل فن واحد كالكلام والفقه أو نوع من أنواع الاخبار كاخبار الفضائل أو اخبار الجنة والنار أو أحدهما من أهل فن أو نوع من الاخبار والاخر من فن أو نوع مقارب منه مناسب له لا مباين معه أو كونهما من قبيلة واحدة أو قبيلتين متناسبتين أو من أهل بلد واحد أو بلدين متقاربين أو متباعدين ولكن مع شدة الحاجة من أهل كل منهما أو من أحدهما الى الاخر وكثرة المرادة بينهما الجلب ما كول أو ملبوس ونحو ذلك أو كونهما من أهل طريقة واحدة أو طريقتين متقاربتين ككونهما فطحيين أو واقفيين أو كونهما من أهل صنعة واحدة أو شغل واحد أو صنعتين وشغلين متعاقبين متناسبين سواء اشتق لكل منهما اسم ولقب من ذلك الشغل كالحداد والسراد والجمال والملاح أو اشتق لاحدهما ولم يشتق للاخر أو لم يشتق شيء لاحد أصلا كان يقال في حق كل منهما انه من أهل جباية الصدقات والزكوات فان كلا من ذلك يفيد الظن بتعيين المشترك ويقوى الظن فيما اذا كانت الرواية ، فيما يتعلق بذلك الشغل أيضاً من أحكامه وآدابه وكونه أحد المشتركين ما يلا الى المروي عنه أو ما يلا اليه الراوي معتقداً بعلمه وورعه دون آخرين أو كون الاخرين

معتقدين بفسقه أو فساد عقيدته دون ذلك ، أو كون أحدهم ممن يكون بينه وبين الراوي أو المروي عنه مراسلة ومكاتبه من بعد في حوائجه ومطالبه ويكون ممن ينزل عليه إذا قدم من بلده إلى بلده. وأسهل من كثير من هذه الوجوه بل أقوىها أن يكون أحد المشتركين ممن قيل في حقه انه يروي عن فلان أو يروي عنه فلان وكان فلان ، وهو الذي ذكر في السند بعد هذا المشترك أو قبله قبل .

وقد صنف الامين الكاظمي كتاباً في هذا الباب مسمى بهداية المحدثين إلى طريقة المحدثين وهو كتاب جيد لم يصنف مثله في هذا المعنى ولم يدع فيه مشتركاً الا بين الراوي عنه ومن هو راو عنه. وهو الذي عبر عنه في المنتهى بالمشتركات ورمز عنه بمشكا وثالثها: متن الرواية بأن ينظر اليه وإلى أحوال الرواة المشتركين في الاسم الواقع في السند ويعرف من ذلك ان الراوي أي واحد منهم .

وذلك كان يكون أحد المشتركين ممن قيل في حقه انه يروي خطب أمير المؤمنين عليه السلام وقضاياه وكانت الرواية فيها أو قيل فيه أنه مضطرب الرواية وكانت الرواية مضطربة أو قيل فيه انه يختص بروايته كتاب كذا أو يكثر من رواياته وكانت الرواية منقولة من ذلك الكتاب أو يكون من أهل علم أو عمل وتكون الرواية أيضاً في ذلك العلم أو العمل أو يكون ممن يكثر معرفته بحق الأئمة عليهم السلام ويتحمل أسرارهم وصعاب أخبارهم بخلاف غيره من المشاركين له في الاسم .

وكانت الرواية ممن لا يتحملها الا هو ومن يحذو حذوه الى غير ذلك من أسباب التميز التي يتفطن بها الناظر في أحوال الرجال. والمناطق في الجميع حصول الظن بالتمييز لظهور انسداد باب العلم في أمثال هذه الامور فيتحرى في ذلك الظن ويلاحظ الجهات الموجبة له فان اتفقت على أمر فنعم الوفاق وان اختلفت أخذ بالمظنون فان لم يحصل ظن يتوقف ومن يعمل بالظن النوعي أي بما من شأنه افادة الظن وان لم يفده لمانع يأخذ بما هو الاقوى من أسباب حصول الظن، فان تكافأت توقف (ح) ثم بعد التوقف في صورتين يحكم بضعف السند في الظاهر، حيث يشتركا بين الممدوح والمقدوح ، هذا وينبغي للناظر الطالب للصواب بذل الوسع ونهاية



الجد والاهتمام في تقوية الظن وعدم المبادرة الى الرد والقبول بمجرد ما يترجح في بادي النظر بل بعد تصحيح الخبر أو تضعيفه أيضاً ينبغي رعاية الاحتياط في مقام العمل بالاذن بما هو الاقرب الى طاعة الله رب العالمين والافق بارادة أمنائه الهادين. ثم اعلم ان الاشتراك بين الاسماء كما يقع في اللفظ فكذا قد يقع في الخط عند خلوه عن العجمة والاعراب كبريد بضم الموحدة وفتح المهملة ويزيد بفتح المثناة وكسر الزاء المعجمة فمن يرى في السند اسماً كذلك لا بد له ان يميزه او لا انه أيهما اما بالرجوع الى نسخة صحيحة مضبوطة أو بقريته من وقع في السند قبله أو بعده أو بغير ذلك مما يعينه ولو ظناً .

ثم ينظر الى حاله . نعم ان اتفق الشخصان في الاعتبار وعدمه لم يكن حاجة الى التمييز الا في بعض الصور على التفصيل الذي مر في آخر الباب المتقدم . قال الشهيد الثاني في الدراية فيما اذا اتفقت الاسماء خطأ واختلفت نطقاً وهو النوع الذي يقال له المؤلف والمختلف ما هذا كلامه ومعرفة من مهمات هذا الفن حتى ان أشد التصحيف ما يقع في الاسماء لانه شيء لا يدخله القياس ولا قبله شيء يدل عليه ولا بعده بخلاف التصحيف الواقع في المتن وهذا النوع منتشر جداً لا يضبط تفصيلاً الا بالحفظ مثاله جرير وحرير الاول بالجيم والراء ، والثاني بالحاء والزاي .

فالاول جرير بن عبد الله البجلي صحابي ، والثاني حرير بن عبد الله السجستاني يروي عن الصادق عليه السلام فاسم أيهما واحد واسمهما مؤتلف المايز بينهما الطبقة كما ذكرناه . ومثله بريد ويزيد: الاول بالباء الموحدة والراء المهملة والثاني بالياء المثناة من تحت والزاي وكل منهما يطلق على جماعة والمايز قد يكون من جهة الالباء فان البريد بالباء الموحدة ابن معوية العجلي وهو يروي عن الباقر والصادق عليهما السلام وأكثر الاطلاقات محمول عليه وبريداً أيضاً بالباء الاسلمي صحابي فيميز عن الاول بالطبقة وأما يزيد بالمثناة من تحت فمنه يزيد بن اسحق شعر. وما رأته

مطلقاً فالاب واللقب مميّزان ويزيد أبو خالد القمط يتميز بالكنية .  
وان شارك الاول في الرواية عن الصادق عليه السلام وهؤلاء كلهم ثقاة وليس لنا  
بريد في الموحدة في باب الضعفا ولنا فيه يزيد متعدد ولكن يتميز بالطبقة والاب  
وغيرهما مثل يزيد بن خليفه ويزيد بن سليط وكلاهما من أصحاب الكاظم عليه السلام  
ومثل بنان . وبيان الاول بالنون بعد الباء والثاني بالياء المثناة بعدها .  
فالاول غير منسوب ولكنه بضم الباء ضعيف لعنه الصادق عليه السلام ، والثاني بفتحها  
الجزري كان خيراً فاضلاً ، فمع الاشتباه بينهما توقف الرواية . ومثل حنان ،  
وحيان الاول بالنون والثاني بالياء ، فالاول حنان بن سدير من أصحاب الكاظم  
عليه السلام واقفي والثاني حيان السراج الكيساني غير منسوب الى أب وحيان العنزى  
روى عن أبي عبد الله عليه السلام ثقة ومثل بشار ويسار ، الاول بالياء الموحدة والشين  
المعجمة المشددة .

والثاني بالياء المثناة من تحت ، والشين المهملة المخففة الاول بشار بن يسار  
الضبيعي أخو سعيد بن يسار ، والثاني أبوهما ، ومثل خثيم وخيثم كلاهما بالخاء  
المعجمة الا ان أحدهما بضم الخاء وتقديم التاء المثناة ثم الياء المثناة من تحت  
الساكنة ، والاخر بفتحها ثم الياء المثناة من تحت ثم التاء المثناة .

فالاول أبو الربيع بن خثيم أحد الزهاد الثمانية ، والثاني أبو سعيد بن خثيم  
الهاللي التابعي وهو ضعيف . ومثل أحمد بن ميثم بالياء المثناة التحتانية ثم التاء  
المثناة ، وأحمد بن مقيم بالتاء المثناة ثم الياء الاول ابن الفضل بن دكين ، والثاني  
مطلق ذكره العلامة (ره) في الايضاح ، وأمثال ذلك كثيرة .

وقد يحصل الايتلاف والاختلاف في النسبة والصنعة وغيرهما كالهمداني والهمداني ،  
الاول بسكون الميم والبدال المهملة نسبة الى الهمدان قبيلة ، والثاني بفتح الميم  
والذال المعجمة اسم بلد ، فمن الاول محمد بن الحسين بن أبي الخطاب ومحمد بن  
الاصبغ وسندي بن عيسى ومحفوظ بن نصر وخلق كثير ، بل هم أكثر المنسوين

من الرواة الى هذا الاسم ، لانها قبيلة سالحة مختصة بنا من عهد أمير المؤمنين عليه السلام ومنها الحارث الهمداني صاحبه عليه السلام ، ومن الثاني محمد بن علي الهمداني ومحمد بن موسى ، ومحمد بن علي بن ابراهيم وكيل الناحية وابنه القاسم وأبوه علي وجده ابراهيم ، وابراهيم بن محمد وعلي بن مسيب وعلي بن الحسين الهمداني ، كلهم بالذال المعجمة .

ومثل الخراز والخراز الاول براء مهملة بعد الخاء ، والثاني بزائين معجمتين فالاول لجماعة منهم ابراهيم بن عيسى أبوأيوب وابراهيم بن زياد علي ما ذكره ابن داود ومن الثاني محمد بن يحيى ومحمد بن الوليد ، وعلي بن الفضل وابراهيم بن سليمان وأحمد بن النضر وعمرو بن عثمان وعبد الكريم بن هلال الجعفي .

ومثل الحنط والخياط الاول بالحاء المهملة والنون المشددة والثاني بالخاء المعجمة فالياء المثناة من تحت والاول يطلق على جماعة منهم أبوولاد الثقة الجليل ومحمد بن مروان والحسن بن عطية وعمرو بن خالد . ومن الثاني علي بن أبي صالح بزرج بالباء الموحدة المضمومة والزاي المضمومة والراء الساكنة والجيم على ما ذكره بعضهم والاصح انه بالحاء والنون كالاول انتهى كلامه رحمه الله . وانما نقلناه بطوله لاشتماله على الفوايد المقصودة في المقام ولذا اكتفينا به عن زيادة الكلام في هذا المرام . ولكن بعض كلامه رحمه الله يحتاج الى زيادة ايضاح وبعضها لا يخلو عن غفلة أو اشتباه فلا بأس بأن نشير الى ذلك فنقول قوله رحمه الله : لانه شيء لا يدخله القياس ، يعني به ان اسم الشخص اذا دار بين ان يكون بريداً أو يزيداً مثلاً لم يكن هنا قياس أي ميزان .

وقانون يعرف به انه ايهما بل معرفته انما هي بتوقيف من الواضع ولا يعرف بملاحظة سابق ولا حق له ولعل مراده رحمه الله بذلك مع ما صرح به من حصول التمييز بالطبقة : ان نفس الاسم لا يعرف بذلك كما أشرنا اليه ، لا ان تميز أحد الشخصين لا يحصل به . وتوضيح ذلك انه رحمه الله يريد ان الشخص المعين كابن

زيد مثلاً لا يمكن تعيين اسمه بسابق ولا حق يدل عليه ان لو فرض تفرد من غير ان يكون قبله أو بعده شيء فالامر واضح فلو فرض شيء قبله أو بعده كما لو وقع في سند رواية مثلاً لم يعرف من ذلك الشيء أيضاً اسم هذا الشخص ، ولا يدل ذلك على انه يريد أو يزيد مثلاً اذا ما وضع الواضع له لا يعرف بهذا الامور فيبقى اسم الشخص مردداً بين اللفظين وذلك بخلاف ما اذا كان هناك شخصان اسم أحدهما أحد الاسمين واسم الاخر الاسم الاخر اذ (ح) يمكن ان يعرف ان الواقع في السند ايها بسبب من ذكر قبله أو بعده وهو التمييز بالطبقة الذي ذكره مكرراً .

والحاصل ان الشخصين الذين يكون اسم أحدهما مؤتلفاً مع اسم الاخر يمكن تمييزهما وتعيين ان الواقع في السند أيهما بملاحظة من وقع قبله أو بعده كما ان متن الحديث لو وقع فيه لفظ كذلك امكن تعيينه بملاحظة ما قبله أو ما بعده .  
وأما اسم الشخص اذا تردد بين لفظين فلا يتعين بأمثال ذلك بل يحتاج الى توقيف عن الواضع ونحوه . والسرف في ذلك ان اوضاع الالفاظ الموضوعه لمعانيها معلومة مضبوطة فرضاً فاذا تردد الامر في موضع بين معنيين للتردد في اللفظ امكن تعيين المعنى بالقرائن و (ح) يتعين اللفظ أيضاً .

وذلك بخلاف الاعلام فانها تتجدد بتجدد الاشخاص ولا يعرف العلم الموضوع لشخص بمعرفة ذلك الشخص بل باعلام واضعه .

وقول رحمه الله وليس لنا يريد بالموحدة في باب الضعفاء . فيه ان المنقول عن جنح رجال آخرون بهذا الاسم لم يذكر فيهم مدح ولا قدح وهم لجهالتهم في حكم الضعفاء وان لم يكونوا ضعفاء في الواقع .

ولكن الظاهر انه رحمه الله يريد بالضعيف من صرح بضعفه لا من كان في حكم الضعيف لجهالته كما سنشير اليه واحتمال ان يكون معتقداً لعدم ضعفهم لوجه لم يقف عليه غيره من أهل الرجال بعيد جداً ولو كان كذلك لاشار اليه وبين الوجه الذي لم يظفر به غيره كما هو الدأب في أمثال المقام .

وأما الصيمري بفتح الصاد المهملة واسكان المثناة من تحت وضم الميم على ما في الايضاح فثقة وثقة جماعة .

وأما التلعكبري فجلالته ووثاقته غير خفية .

وأما الشيباني ففي (ست) انه كثير الرواة حسن الحفظ غير انه ضعفه جماعة من أصحابنا لكنه غير مضر فيما بين فيه .

ثم قال رحمه الله وقد يروى الشيخ عن العدة في صدر السند أيضاً ومنه ما في (ست) قال في ترجمة ابراهيم بن ابي محمود له مسائل اخبرنا به عدة من أصحابنا عن محمد بن علي بن الحسين بن بابويه والمراد منهم علي ما يظهر منه في ترجمة الصدوق هو الشيخ المفيد والحسين بن عبيدالله وابوالحسين جعفر بن الحسن بن حسكة القمي وأبو زكريا محمد بن سليمان الحمزاني قال (ره) أيضاً .

وأما ما رواه الشيخ رحمه الله في باب صلوة الكسوف من زيادة التهذيب حيث قال عن محمد بن علي بن محبوب عن عدة من أصحابنا عن محمد بن عبد الحميد فلم يظهر لي الى الان ان هذه العدة من هم .

أقول وعليه فهذا السند يلحق الخبر بالمراسيل ويسقطه عن الاعتبار الا ان يقال باستبعاد عدم اشتمال هذه العدة أيضاً على ثقة أو حسن سيما مع جلاله الراوي فعن (جش) و(صه) ان محمد بن علي بن محبوب الاشعري القمي أبو جعفر شيخ القميين في زمانه ثقة عين فقيه صحيح المذهب .

وأما السند السابق الذي روى فيه الشيخ بواسطة العدة عن محمد بن يعقوب اعنى الكليني فقد سمعت ان الظاهر انهم الوسائط بين الكليني رحمه الله وبين الحسين ابن عبيد الله ويكفي وثاقة واحد منهم فكيف بأزيد ومثله ما ذكر بعده وهو عدة - الشيخ عن ابن بابويه من العدة .

وبالجملة بعد تحقق وجود لفظ مجمل في السند كالعدة والجماعة وبعض أصحابنا ونحو ذلك لا بد من تشخيصه بتعيين من الخبر نفسه كما سمعت في عدة

الكليني عن الاحمد بن وعن سهل بن زياد وكمصطلحات الوافي حيث انه يعبر عن جماعة معهودين عنده بالثلاثة أو الاربعة أو غيرهما ويكتفى عن ذكر الاسم بكلمة النسبة كالاشعري والبرقي أو بالوصف كالاصم والبقباقي الى غير ذلك مما أجمله لاجل الاختصار ولكنه بن مراده في مقدمات كتابه وان لم يوجد بيان من المخبر الذي اجمل السند يرجع الى غيره مما يوجب تشخيصه ولو ظناً وبعد التشخيص يستعلم حاله من مظانه من كتب الرجال ويحكم في الخبر بما يقتضيه من الاعتبار أو عدمه وان لم يتمكن من التشخيص كان الخبر ملحقاً بالمراسيل .

تميم في بيان أسامي رجال يحصل فيهم الاشتباه عند الاطلاق.

قال مولينا عناية الله كل رواية يرويها ابن مسكان عن محمد الحلبي فالظاهر انه عبد الله كما يظهر من ترجمته في (جش) وكلما يرويّه محمد بن الحسين عن محمد بن يحيى فالاول ابن أبي الخطاب والثاني الخزاز كما يفهم من ترجمة غياث ابن ابراهيم عن (ست) .

واذا روى ابان بن عثمان عن أبي بصير فالظاهر انه ليث بن البخترى المرادي وصرح به في طريق سعد بن مالك الخزرجي أبي سعيد الخدري عن (كش) وكذا اذا روى عن ابن أبي يعفور أو بكير بن اعين أو الحسين بن مختار أو حماد الناب أو سليمان بن خالد أو شعيب بن يعقوب العرقوفي على القلة أو عبد الله بن مسكان كما في الاخبار. أقول في النقد الظاهر ان أبا بصير الذي روى عنه عبد الله ابن مسكان هو ليث المرادي لا يحيى بن القاسم انتهى . وبخط الاستاد العلامة عند صاحب المدارك ان رواية ابن مسكان عن أبي بصير تعين كونه المرادي وصاحب المعالم وابنه ادعى الاطلاع على روايته عن أبي بصير يحيى بن القاسم انتهى فتأمل وقال الفاضل عناية الله المذكور عاطفاً الى الكلام المزبور أو الفضل بن البقباقي أو فضيل الرسان أو المثني الحنات أو المفضل بن صالح كما ذكروا في ترجمته أو عبد الكريم بن عمرو كما في طريق عبد الكريم بن عتبة ومن مشيخة

الفيقيه وعمر بن طرخان يعني ان رواية هؤلاء عن أبي بصير تعين كونه المرادي .  
ثم قال واذا روى شعيب بن يعقوب العرقوفي على الكثرة أو شهاب بن عبد  
ربه أو عبد الله بن وضاح أو علي بن أبي حمزة أو محمد بن عمران أو يعقوب بن  
شعيب العرقوفي عن أبي بصير فالظاهر انه يحيى بن القاسم لما يظهر من ترجمته  
وترجمتهم ثم قال ناقلا عن مولينا عبد الله التستري طيب الله تراه .

اذا ورد عليك موسى بن القاسم عن علي عنهما ، فالظاهر ان علياً هو علي بن  
الحسن الطاطري الجرمي والمراد من ضمير عنهما محمد بن أبي حمزة ودرست ، وربما  
ذكر عوض علي الجرمي وصرح بما يفهم منه هذا ما ذكره الشيخ رحمه الله في عدة  
أخبار في مسألة كفارات الصيد من (ب) .

أقول وكذا قال في النقد أيضاً في ترجمة علي بن الحسن الطاطري ونقله أيضاً  
الاستاد العلامة عن جده اعلى الله مقامه .

وقال الفاضل المذكور ناقلا عن استاده المزبور في بعض الاخبار أحمد بن محمد  
عن العباس بن موسى الوراق وبعضها عنه عن العباس بن معروف فالمطلق مشترك واذا  
روى محمد بن علي بن محبوب عن العباس ، وكذا أحمد بن محمد بن يحيى فهو  
عباس بن معروف صرح به في بعض الاخبار .

واذا روى فضالة عن أبان فهو أبان بن عثمان صرح به الشيخ في زيادات الجزء  
الاول من (ب) .

واذا روى عن ابن سنان فهو عبد الله وهو مصرح به في بعض الاحاديث .  
واذا روى عن الحسين فهو حسين بن عثمان ، صرح به في بعض الاخبار انتهى ما  
نقله الفاضل المزبور عن استاده المذكور .

وقال العلامة في فوائد الخلاصة وذكر الشيخ وغيره في كثير من الاخبار سعد بن  
عبد الله عن أبي جعفر والمراد بأبي جعفر هذا هو أحمد بن محمد بن عيسى قال أقول وقال  
نحو ذلك (د) في خاتمة كتابه واستشكل علي ذلك المحقق الداماد ، لان في الكافي في باب

مولد الصادق عليه السلام سعد بن عبد الله عن أبي جعفر محمد بن عمرو بن سعيد وقال في دفع الاشكال ولا يخفى ان المراد بكون أبي جعفر أحمد سند الاطلاق لامطلقاً والرواية أيضاً تشهد بذلك ويفهم من كلام الفاضل عبد النبي تسليم ذلك في كلام الشيخ دون الكافي استناداً الى الرواية المذكورة فتأمل .

وقال الفاضل عبد النبي أيضاً اذا وردت رواية عن ابن سنان فان كان المروي عنه الصادق عليه السلام فالمراد عبد الله لا محمد وان كانا أخوين على ما في (جخ) لما يشهد به التتبع لاسانيد الاحاديث ان كل موضع صرح فيه بمحمد فهو انما يروى عن الصادق عليه السلام بواسطة وذكر الشيخ في الرجال جماعة لم يرووا عن الصادق عليه السلام الا بواسطة وعد منهم محمد بن سنان .

ويؤيد هذا ان محمداً مات سنة مائتين وعشرين على ما ذكره (جش) وكانت وفاة الصادق عليه السلام على ما ذكره الشيخ سنة ثمان وأربعين ومائة ومن المعلوم انه لا بد من زمان قبل وفات الامام عليه السلام يسع نقل هذه الاحاديث المتفرقة وان يكون صالحاً للتحمل كالبلوغ وما قاربه و (ح) يكون من المعمرين في السن ، وقد نقلوا مدة عمر أقل سنأ .

ويشكل الحال فيما اذا وقع في اثناء السند لاشتراكه بينهما ولا يبعد ترجيح كونه عبد الله اذا كان الراوي عنه فضالة بن أيوب أو النضر بن سويد و كونه محمداً اذا كان الراوي عنه الحسين بن سعيد أو أحمد بن محمد بن عيسى ولذا صنف المحقق (ره) سنداً فيه الحسين بن سعيد عن ابن سنان معللاً بأنه محمد واحتمال الشهيد كونه عبد الله بعيد .

وربما كان منشأ ما يوجد في كتاب الصلوة في رواية الشيخ عن الحسين بن سعيد عن عبد الله بن سنان والتتبع والاعتبار بحكممان بانه من الاغلاط التي وقعت في كتابي الشيخ .

نعم يقع الاشكال في الرجال الذين رووا عنهما كيونس بن عبد الرحمن انتهى ملخصاً .



قال أقول ما ذكره (ره) لا غبار فيه مضافاً إلى أنه يلزم من درك محمد الصادق عليه السلام دركه الأربعة من الأئمة عليهم السلام فإنه أدرك الجواد عليه السلام كما يأتي وقد نبهوا على من أدرك ثلاثة منهم كابن أبي عمير فمن أدرك أربعة كان أولى بالتنبيه عليه بل يظهر من خبر الكافي في باب مولد الجواد عليه السلام دركه الهادي عليه السلام أيضاً فيكون (ح) قد أدرك خمسة منهم عليهم السلام فتدبر. إلا أن ما مر من كون عبد الله ومحمد أخوين لم أعثر عليه في غير هذا الموضوع وربما يوهمه كلام بعض أجلاء العصر أيضاً ولا أعرف له وجهاً أصلاً سوى تسمية أبويهما بسنان وهو مع أنه لا يقتضيه سيأتي في محمد انشاء الله أن اسم أبيه الحسن وسنان جده مات أبوه فكفله جده فسب إليه وربما يوهمه قول الشيخ رحمه الله في (جنح) محمد بن سنان بن ظريف الهاشمي وأخوه عبد الله، ولا يخفى أن هذا الرجل مجهول لا ذكر له أصلاً ولا يعرف مطلقاً، نعم هو أخو عبد الله وليس بمحمد بن سنان المشهور وذلك ليس من أصحاب الصادق عليه السلام ولم يرو عنه إلا بواسطة كما اعترف (ره) ولذا جعل الميرزا ومولينا عناية الله (ره) لمحمد بن سنان بن ظريف عنواناً عليحدة، وذكره اسماً برأسه ولم يزيد في ترجمته على ما ذكره الشيخ (ره) في (جنح) وأيضاً عبد الله مولى بني هاشم كما يأتي ومحمد مولى عمرو بن الحرق الخزاعي وبين النسبتين بون فتأمل .

وقال الفاضل المذكور إذا وردت رواية سعد بن عبد الله عن جميل أو عن حماد بن عيسى فالظاهر الإرسال لأن المعهود رواية سعد عن حماد بواسطة وقد يتعدد وجميل من طبقة حماد .

وإذا روى عن سعد بن عبد الله عن العباس عن الصادق عليه السلام فالظاهر أن المراد به ابن معروف كما يظهر من الأخبار .

وكذا إذا روى محمد بن علي بن محبوب عن العباس .

وإذا روى العلاء عن محمد فالاول ابن رزين والثاني ابن مسلم .

وإذا وردت رواية عن ابن مسكان فالمراد به عبد الله بلاشك إذ لم يوجد ذكره

بغيره في طرق الاحاديث و كلام ابن ادريس وهم .

أقول : صرح بذلك أيضاً الاستاذ العلامة في بعض فوائده وقبله شيخنا الشيخ سليمان الماحوزي .

وأما كلام ابن ادريس فهو ما ذكره في آخر السرائر من ان اسم ابن مسكان حسن وهو ابن أخي جابر الجعفي غريق في ولايته لاهل البيت عليهم السلام انتهى . وما ذكره غريب وحسن بن مسكان غير معروف ولا مذكور .

نعم حسين بن مسكان موجود ولكن لا بهذا الوصف والثناء و كيف كان فلا ينبغي الارتياب في انصراف الاطلاق الى عبد الله مطلقاً .

وقال الفاضل المذكور : اذا وردت رواية عن محمد بن قيس فهو مشترك بين أربعة ثقتين وممدوح وضعيف .

وقال الشهيد الثاني : الامر في الاحتجاج بالخبر حيث يطلق فيه هذا الاسم مشكل والمشهور بين أصحابنا رد روايته حيث يطلق مطلقاً نظراً الى احتمال كونه الضعيف .

والتحقيق في ذلك ان الرواية ان كانت عن الباقر عليه السلام فهي مردودة لاشترائه (ح) بين الثلاثة الذين أحدهم الضعيف واحتمال كونه الرابع حيث لم يذكر واطبقته وان كانت الرواية عن الصادق عليه السلام فالضعف منتف هنا لان الضعيف لم يرو عنه لكن يحتمل كونها من الصحيح ومن الحسن فتنبه لذلك فانه مما غفل عنه الجميع هذا حاصل كلامه وهو غير واضح بل الذي ينبغي تحقيقه ، انه ان روى عن الباقر عليه السلام فالظاهر انه الثقة ان كان الراوي عنده عاصم بن حميد أو يوسف بن عقيل أو عبيد ابنه لان (جش) ذكر ان هؤلاء يروون عنه كتاباً بل لا يبعد كونه الثقة اذا روى عن الباقر عليه السلام عن علي عليه السلام لان كلاما من البجلي والاسدي صنف كتاب القضايا لامير المؤمنين عليه السلام كما ذكره (جش) ومع اتقاء هذه القرائن فاذا روى عن الباقر عليه السلام فهو مردود لما ذكره .

وأما المروى عن الصادق عليه السلام فيحتمل كونه من الصحيح ومن الحسن انتهى  
أقول: ما ذكره رحمه الله لا يخلو عن قوة الا ان كون المروى عن الصادق  
عليه السلام محتملا للصحيح والحسن فقط لعله غير حسن لان فيما روى عنه من  
الموصوفين بهذا الوصف من هو مجهول فتأمل .

وقال الفاضل المذكور اذا وردت رواية عن أحمد بن محمد فان كان في كلام  
الشيخ في أول السند أو ما قاربه فهو ابن الوليد وان كان في آخره عن الرضا عليه السلام  
فهو البزنطي وان كان في الوسط فيحتمل كونه ابن محمد بن عيسى وغيره يعرف  
بالممارسة في أحوال الطبقات .

واذا وردت عن محمد بن يحيى فان كان في كلام الكليني بغير واسطة فهو  
العطاروان روى عن الصادق عليه السلام فيحتمل كونه محمد بن يحيى الخزاز الثقة والضعفي  
وهو أيضاً ثقة الا ان الشيخ قال انه عامي .

واذا روى أبو بصير عن الصادق عليه السلام أو الباقر عليه السلام أو غيرهما أو في وسط  
السند فان كان الراوي عنه علي بن حمزة أو شعيب العرقوفي فهو الاعمى الضعيف  
والا فمشارك بينه وبين ليث المرادي واحتمال غيرهما بعيد لعدم وروده في الاخبار انتهى .  
وقال ابن داود في آخر رجاله : اذا وردت رواية عن محمد بن يعقوب عن  
محمد بن اسمعيل بلا واسطة ففي صحتها قولان لان في لقائه له اشكالا فتقف الرواية  
بجهالة الواسطة بينهما وان كانا مرضيين معظمين ، وكذا ما يأتي عن الحسن بن  
محبوب عن أبي حمزة .

أقول أما توقفه في صحة الرواية التي يرويهها محمد بن يعقوب عن محمد بن  
اسمعيل فلزعمه ان محمد بن اسمعيل هذا هو ابن بزيع وتبعه في ذلك غير واحد ممن  
تأخر عنه وهو فاسد بل هو بندفر .

وأما في رواية حسن بن محبوب عن أبي حمزة فالاصل فيه نصر بن الصباح .  
وأما أحمد بن محمد بن عيسى فهو وان كان قد سبقه في ذلك الا انه تاب ورجع

عنه وكيف كان فالظاهر ان منشأ التوقف عدم درك الحسن علياً كما يظهر من تاريخ ولادة الاول ووفات الثاني لكن بعد الاقرار بوثاقة الرجل وعده من الاركان الاربعة في زمانه لا ينبغي الاسراع الى اتهامه بل ينبغي ان يحمل ذلك على أحسن محمل وهو أخذ الحسن الرواية من كتاب علي ومثله غير عزيز بل هو أكثر بكثير ولا ينبغي الحمل على الارسال اذ لا يخلوا من نوع تدليس وتغريب وقد حققه الاستاد العلامة طاب ثراه في غير موضع وتأتي الاشارة في ترجمته انتهى ما في منتهى المقال . وذكر الشهيد الثاني (ره) في الدراية في القسم المسمى بالمتفق والمفترق من أقسام الحديث جملة ممن اشترك في الاسم ففي أحمد بن محمد بن محمد ما مر في كلام الفاضل عبد النبي الا انه قال وان كان في الوسط فالاغلب ان يزيد أحمد بن محمد بن عيسى وقد زاد غيره ويحتاج في ذلك الى فضل قوة وتمييز واطلاع على الرجال ومراتبهم ولكنه مع الجهل لا يضر لان جميعهم ثقات وذكر في محمد بن يحيى نحو ما مر عن الفاضل المذكور وفي محمد بن قيس ما حكاه عنه فيها قبل التحقيق لكن الشيخ أبا جعفر الطوسي كثيراً ما يعمل بالرواية من غير التفات الى ذلك وهو سهل على ما علم من حاله وقد يوافق على بعض الروايات بعض الاصحاب بزعم الشهرة . قلت واختلاف آخر هو انه جعل الاحتمالين الاخيرين وهو كونها من الصحيح ظاهراً ، والاحتمال الاخر بعيداً وذكر من ذلك زائداً على ما مر محمد بن سليمان بن الحسن بن الجهم الثقة ومحمد بن سليمان الاصفهانى وهو ثقة أيضاً ، ومحمد بن سليمان الديلمى وهو ضعيف جداً لكن الاول متأخر عن عهد الائمة عليهم السلام والثاني روى عن الصادق عليه السلام فيتميزان بذلك ، والثالث لم أقف على تقرير طبقته فترد الرواية عند الاطلاق لذلك ، انتهى كلامه رفع مقامه .

## الفصل السادس

في بيان ما يوجب تعيين المراد من الاسماء المشتركة ويميز المقصود منها عن غيره

اعلم انك بعد ان طلبت الراوي من مظانه في كتب الرجال ووجدته فيها فان كان واحداً فلاشكال ولكنه قليل جداً وان كان متعدداً بان اشترك بين اثنين أو أكثر لزمك ان تميزه أولاً وتعرف انه أي واحد من هؤلاء الاشخاص فان حصل التميز حكم بمقتضاه من اعتبار السند وعدمه والا حكم بعدم اعتباره .

ولكن هذا اذا كان الاشتراك بين من يعتبر حديثه ومن لا يعتبر ولو لجهالة أو اهمال وان تساوي الكل في الاعتبار أو عدمه لم تكن حاجة الى التميز الا في مقام التعارض والترجيح ان اختلفوا في درجات الاعتبار أو في درجات الضعف في مقام يعمل بالضعيف كالسنن والمكروهات وقد يتفاوت مراتب الضعف في الانجبار أيضاً فرب ضعيف ينجز بأدنى جابر وآخر يحتاج الى جابر قوي فيحتاج الى التمييز لذلك أيضاً كما قد يحتاج اليه لمعرفة سلامة السند عن الارسال وعدم سلامته فان أحد المشتركين قد لا توافق طبقته طبقة راويه أو طبقة من يروي عنه فلو كان في السند من هو كذلك لزم الارسال فيحتاج الى تحقيق الحال ، وبالجملة بعد كون الاسم الواقع في سند الحديث مشتركاً لا بد للناظر ان يبذل جهده في تميزه وهو من أهم مقاصد هذا الفن وأصعب مطالبه. وأسباب التميز لا تنحصر في امور معدودة بل هي كثيرة جداً مختلفة في القوة والضعف .

فمنها وهو الأقوى التميز بالاباء فان اشتر كوا فيها فبالاجداد وهكذا .

ومنها التميز باللقب والكنية والنسب والصنعة والحرفة ومطلق الصفة والقبيلة والمكان والزمان بأن يختص أحد المشتركين في الأسماء وأسماء الآباء أيضاً بلقب دون الآخر أو كنية كذلك وهكذا وقد يكون اللقب صنعة أيضاً كالحداد والخياط أو حرفة كالعطار والحناط أو صفة كالأحول والضيرير أو قبيلة كالكاهلي والنخعي أو دالاً على المكان كالبرقي والحلبي و(ح) فإن كان لآخر تلك الصنعة أو الحرفة مثلاً أيضاً ولم يكن مشتهراً بهذا اللقب فلم يعرف بالحداد والحناط مثلاً بل قيل في حقه أنه كان يعمل الحديد أو يبيع الحنطة حصل بينه وبين مشاركة في الاسم المعروف بالحداد والحناط نحو تشارك وتناسب آخر أيضاً من حيث العمل وإن تمايزا من حيث الأشتهار بذلك اللقب وعدمه وربما ينفع ذلك في مقام التمييز كما سنشير إليه. وبالجملة المناط في التميز إن يكون لأحد المشتركين اختصاص قطعاً أو ظناً بأمر لا يكون في غيره ممن أريد امتيازته منه .

ثم إذا عرفت ما ذكرناه فنقول إن كان من في السند مذكوراً بشيء من المميزات بحيث تميز عن جميع مشاركيه المقصود تمييزه منهم فلاشكال وإن لم يذكر لهم مميلاً وذكر ما لم يتميز به عن الجميع احتيج في التمييز حينئذ إلى ملاحظة أمور آخر :

أحدها نفس اللفظ المشترك الواقع في السند بأن يلاحظ أنه هل يكون مشتهراً في أحد الأشخاص بحيث ينصرف إطلاقه إليه أم لا فإن كان كذلك حمل عليه سواء كان اللفظ المذكور اسماً أو كنية أو لقباً كما قالوا إن أحمد بن محمد ينصرف إلى الأشعري القمي دون ابن خالد البرقي وغيره . وإن أبابير ينصرف إلى ليث البخاري دون يحيى بن قاسم الأسدي وغيره .

والبزنطي إلى أحمد بن محمد بن أبي نصر دون القاسم بن الحسين . والصفار إلى محمد بن الحسن بن فروخ دون غيره . ثم إن كان الأشتهار بين اثنين أو أكثر فإن تفاوتاً في الشهرة كالحلبي الذي يطلق على جماعة منهم محمد بن علي بن أبي

شعبة وأخوه عبيد الله بناء على ما في النقد من انه في الاول ثم في الثاني أشهر وان تأمل فيه في التعليقة حمل على اشهرها الا اذا قامت قرينة على عدم ارادته فيحمل على الاخر وان تساويا في الشهرة احتيج بعد تقدمهما على غيرهما الى مميز بينهما ان اختلفا في المدح والقدح على ما مر آنفا .

وثانيها من ذكر في السند قبل المشترك أو بعده أي الراوي عنه والذي يروى هو عنه فيلاحظان ويعرف من حالهما أو من حال أحدهما ان هذا الواقع بينهما أي واحد من المشتركين وذلك بأن ينظران أي واحد منهما أنسب وأليق بأن يكون هو الراوي عن المروي عنه المذكور بعده أو بان يكون هو الذي يروى عنه الراوي المذكور قبله . وجهات المناسبة كثيرة كان يكون أحدهم دون الاخرين بعد موافقة طبقته للمروي عنه مثلاً واجتماعه معه في عصر ، من خواصه أو تلامذته أو أصحابه واتباعه أو كونهما تلميذين لواحد ، أو من أهل فن واحد كالكلام والفقه أو نوع من أنواع الاخبار كاخبار الفضائل أو اخبار الجنة والنار أو أحدهما من أهل فن أو نوع من الاخبار والاخر من فن أو نوع مقارب منه مناسب له لا مباين معه أو كونهما من قبيلة واحدة أو قبيلتين متناسبتين أو من أهل بلد واحد أو بلدين متقاربين أو متباعدين ولكن مع شدة الحاجة من أهل كل منهما أو من أحدهما الى الاخر وكثرة المرادة بينهما الجلب ما كول أو ملبوس ونحو ذلك أو كونهما من أهل طريقة واحدة أو طريقتين متقاربتين ككونهما فطحيين أو واقفيين أو كونهما من أهل صنعة واحدة أو شغل واحد أو صنعتين وشغلين متعانقين متناسبين سواء اشتق لكل منهما اسم ولقب من ذلك الشغل كالحداد والسراد والجمال والملاح أو اشتق لاحدهما ولم يشتق للاخر أو لم يشتق شيء للاحد أصلاً كان يقال في حق كل منهما انه من أهل جباية الصدقات والزكوات فان كلا من ذلك يفيد الظن بتعيين المشترك ويقوى الظن فيما اذا كانت الرواية ، فيما يتعلق بذلك الشغل أيضاً من أحكامه وآدابه وكونه أحد المشتركين ما يلا الى المروي عنه أو ما يلا اليه الراوي معتقداً بعلمه وورعه دون آخرين أو كون الاخرين

معتقدين بفسقه أو فساد عقيدته دون ذلك ، أو كون أحدهم ممن يكون بينه وبين الراوي أو المروري عنه مراسلة ومكاتبة من بعد في حوائجه ومطالبه ويكون ممن ينزل عليه إذا قدم من بلده الى بلده. وأسهل من كثير من هذه الوجوه بل أقوىها أن يكون أحد المشتركين ممن قيل في حقه انه يروي عن فلان أو يروي عنه فلان وكان فلان ، وهو الذي ذكر في السند بعد هذا المشترك أو قبله قبل .

وقد صنف الامين الكاظمي كتاباً في هذا الباب مسمى بهداية المحدثين الى طريقة المحمدين وهو كتاب جيد لم يصنف مثله في هذا المعنى ولم يدع فيه مشتركا الا بين الراوي عنه ومن هو راو عنه. وهو الذي عبر عنه في المنتهى بالمشاركات ورمز عنه بمشكا وثالثها: متن الرواية بأن ينظر اليه والى أحوال الرواة المشتركين في الاسم الواقع في السند ويعرف من ذلك ان الراوي أي واحد منهم .

وذلك كان يكون أحد المشتركين ممن قيل في حقه انه يروي خطب أمير المؤمنين عليه السلام وقضاياه وكانت الرواية فيها أو قيل فيه أنه مضطرب الرواية وكانت الرواية مضطربة أو قيل فيه انه يختص برواية وكتاب كذا أو أكثر من رواياته وكانت الرواية منقولة من ذلك الكتاب أو يكون من أهل علم أو عمل وتكون الرواية أيضاً في ذلك العلم أو العمل أو يكون ممن يكثر معرفته بحق الأئمة عليهم السلام ويتحمل أسرارهم وصعاب أخبارهم بخلاف غيره من المشاركين له في الاسم .

وكانت الرواية ممن لا يتحملها الا هو ومن يحذو حذوه الى غير ذلك من أسباب التميز التي يتفطن بها الناظر في أحوال الرجال. والمناطق في الجميع حصول الظن بالتمييز لظهور انسداد باب العلم في أمثال هذه الامور فيتحرى في ذلك الظن ويلاحظ الجهات الموجبة له فان اتفقت على أمر فنعم الوفاق وان اختلفت أخذ بالمظنون فان لم يحصل ظن يتوقف ومن يعمل بالظن النوعي أي بما من شأنه افادة الظن وان لم يفده لمانع يأخذ بما هو الاقوى من أسباب حصول الظن، فان تكافأت توقف (ح) ثم بعد التوقف في الصورتين يحكم بضعف السند في الظاهر، حيث يشتركا بين الممدوح والمقدوح، هذا وينبغي للناظر الطالب للصواب بذل الوسع ونهاية



الجد والاهتمام في تقوية الظن وعدم المبادرة الى الرد والقبول بمجرد ما يترجح في بادي النظر بل بعد تصحيح الخبر أو تضعيفه أيضاً ينبغي رعاية الاحتياط في مقام العمل بالاختصاص هو الاقرب الى طاعة الله رب العالمين والادوق بارادة أمنائه الهادين. ثم اعلم ان الاشتراك بين الاسماء كما يقع في اللفظ فكذا قد يقع في الخط عند خلوه عن العجمة والاعراب كبريد بضم الموحدة وفتح المهملة ويزيد بفتح المثناة وكسر الزاء المعجمة فمن يرى في السند اسماً كذلك لا بد له ان يميزه اولاً انه أيهما اما بالرجوع الى نسخة صحيحة مضبوطة أو بقرينة من وقع في السند قبله أو بعده أو بغير ذلك مما يعينه ولو ظناً .

ثم ينظر الى حاله . نعم ان اتفق الشخصان في الاعتبار وعدمه لم يكن حاجة الى التمييز الا في بعض الصور على التفصيل الذي مر في آخر الباب المتقدم . قال الشهيد الثاني في الدراية فيما اذا اتفقت الاسماء خطأ واختلفت نطقاً وهو النوع الذي يقال له المؤلف والمختلف ما هذا كلامه ومعرفته من مهمات هذا الفن حتى ان أشد التصحيف ما يقع في الاسماء لانه شيء لا يدخله القياس ولا قبله شيء يدل عليه ولا بعده بخلاف التصحيف الواقع في المتن وهذا النوع منتشر جداً لا يضبط تفصيلاً الا بالحفظ مثاله جرير وحرير الاول بالجيم والراء، والثاني بالحاء والزاي .

فالاول جرير بن عبد الله البجلي صحابي ، والثاني حرير بن عبد الله السجستاني يروي عن الصادق عليه السلام فاسم أبيهما واحد واسمهما مؤلف المايز بينهما الطبقة كما ذكرناه . ومثلي بريد ويزيد: الاول بالباء الموحدة والراء المهملة والثاني بالياء المثناة من تحت والزاي وكل منهما يطلق على جماعة والمايز قد يكون من جهة الابهاء فان البريد بالباء الموحدة ابن معوية العجلي وهو يروي عن الباقر والصادق عليهما السلام وأكثر الاطلاقات محمول عليه وبريداً أيضاً بالباء الاسلمي صحابي فيميز عن الاول بالطبقة وأما يزيد بالمثناة من تحت فمنه يزيد بن اسحق شعر . وما رأيت

مطلقاً فالاب واللقب مميزان ويزيد أبو خالد القماط يتميز بالكنية .

وان شارك الاول في الرواية عن الصادق عليه السلام وهؤلاء كلهم ثقات وليس لنا بريد في الموحدة في باب الضعفا ولنا فيه يزيد متعدد ولكن يتميز بالطبقة والاب وغيرهما مثل يزيد بن خليفه ويزيد بن سليط وكلاهما من أصحاب الكاظم عليه السلام ومثل بنان . وبيان الاول بالنون بعد الباء والثاني بالياء المثناة بعدها .

فالاول غير منسوب ولكنه بضم الباء ضعيف لعنه الصادق عليه السلام ، والثاني بفتحها الجزري كان خيراً فاضلاً ، فمع الاشتباه بينهما توقف الرواية . ومثل حنان ، وحيان الاول بالنون والثاني بالياء ، فالاول حنان بن سدير من أصحاب الكاظم عليه السلام واقفي والثاني حيان السراج الكيساني غير منسوب الى أب وحيان العنزى روى عن أبي عبد الله عليه السلام ثقة ومثل بشار ويسار ، الاول بالياء الموحدة والشين المعجمة المشددة .

والثاني بالياء المثناة من تحت ، والسين المهملة المخففة الاول بشار بن يسار الضبيعي أخو سعيد بن يسار ، والثاني أبوهما ، ومثل خثيم وخيثم كلاهما بالخاء المعجمة الا ان أحدهما بضم الخاء وتقديم التاء المثلثة ثم الياء المثناة من تحت الساكنة ، والآخر بفتحها ثم الياء المثناة من تحت ثم التاء المثلثة .

فالاول أبو الربيع بن خثيم أحد الزهاد الثمانية ، والثاني أبو سعيد بن خيثم الهلالي التابعي وهو ضعيف . ومثل أحمد بن ميثم بالياء المثناة التحتانية ثم التاء المثلثة ، وأحمد بن ميثم بالتاء المثناة ثم الياء الاول ابن الفضل بن دكين ، والثاني مطلق ذكره العلامة (ره) في الايضاح ، وأمثال ذلك كثيرة .

وقد يحصل الائتلاف والاختلاف في النسبة والصنعة وغيرهما كالهمداني والهمداني ، الاول بسكون الميم والبدال المهملة نسبة الى الهمدان قبيلة ، والثاني بفتح الميم والذال المعجمة اسم بلد ، فمن الاول محمد بن الحسين بن أبي الخطاب ومحمد بن الاصبع وسندي بن عيسى ومحفوظ بن نصر وخلق كثير ، بل هم أكثر المنسوين

من الرواة الى هذا الاسم ، لانها قبيلة سالحة مختصة بنا من عهد أمير المؤمنين عليه السلام ومنها الحارث الهمداني صاحبه عليه السلام ، ومن الثاني محمد بن علي الهمداني ومحمد بن موسى ، ومحمد بن علي بن ابراهيم وكيل الناحية وابنه القاسم وأبوه علي وجده ابراهيم ، وابراهيم بن محمد وعلي بن مسيب وعلي بن الحسين الهمداني ، كلهم بالذال المعجمة .

ومثل الخراز والخزاز الاول براء مهملة بعد الخاء ، والثاني بزائين معجمتين فالاول لجماعة منهم ابراهيم بن عيسى أبو أيوب وابراهيم بن زياد علي ما ذكره ابن داود ومن الثاني محمد بن يحيى ومحمد بن الوليد ، وعلي بن الفضل وابراهيم بن سليمان وأحمد بن النضر وعمر بن عثمان وعبد الكريم بن هلال الجعفي .

ومثل الحناط والخياط الاول بالحاء المهملة والنون المشددة والثاني بالخاء المعجمة فالياء المثناة من تحت والاول يطلق على جماعة منهم أبو ولاد الثقة الجليل ومحمد بن مروان والحسن بن عطية وعمر بن خالد . ومن الثاني علي بن أبي صالح بزرج بالباء الموحدة المضمومة والزاي المضمومة والراء الساكنة والجيم على ما ذكره بعضهم والاصح انه بالحاء والنون كالاول انتهى كلامه رحمه الله . وانما نقلناه بطوله لاشتماله على الفوايد المقصودة في المقام ولذا اكتفينا به عن زيادة الكلام في هذا المرام . ولكن بعض كلامه رحمه الله يحتاج الى زيادة ايضاح وبعضها لا يخلو عن غفلة أو اشتباه فلا بأس بأن نشير الى ذلك فنقول قوله رحمه الله : لانه شيء لا يدخله القياس ، يعني به ان اسم الشخص اذا دار بين ان يكون بريداً أو يزيداً مثلاً لم يكن هنا قياس أي ميزان .

وقانون يعرف به انه ايهما بل معرفته انما هي بتوقيف من الواضع ولا يعرف بملاحظة سابق ولا حق له ولعل مراده رحمه الله بذلك مع ما صرح به من حصول التمييز بالطبقة : ان نفس الاسم لا يعرف بذلك كما أشرنا اليه ، لا ان تمييز أحد الشخصين لا يحصل به . وتوضيح ذلك انه رحمه الله يريد ان الشخص المعين كابن

زيد مثلاً لا يمكن تعيين اسمه سابق ولا حق يدل عليه اذ لو فرض تفرد من غير ان يكون قبله أو بعده شيء فالامر واضح فلو فرض شيء قبله أو بعده كما لو وقع في سند رواية مثلاً لم يعرف من ذلك الشيء أيضاً اسم هذا الشخص ، ولا يدل ذلك على انه يريد أو يزيد مثلاً اذا ما وضع الواضع له لا يعرف بهذا الامر فيبقى اسم الشخص مردداً بين اللفظين وذلك بخلاف ما اذا كان هناك شخصان اسم أحدهما أحد الاسمين واسم الاخر الاسم الاخر اذ (ح) يمكن ان يعرف ان الواقع في السند ايهما بسبب من ذكر قبله أو بعده وهو التميز بالطبقة الذي ذكره مكرراً .

والحاصل ان الشخصين الذين يكون اسم أحدهما مؤتلفاً مع اسم الاخر يمكن تمييزهما وتعيين ان الواقع في السند أيهما بملاحظة من وقع قبله أو بعده كما ان متن الحديث لو وقع فيه لفظ كذلك امكن تعيينه بملاحظة ما قبله أو ما بعده . وأما اسم الشخص اذا تردد بين لفظين فلا يتعين بأمثال ذلك بل يحتاج الى توقيف من الواضع ونحوه . والسرف في ذلك ان اوضاع الالفاظ الموضوعه لمعانيها معلومة مضبوطة فرضاً فاذا تردد الامر في موضع بين معنيين للتردد في اللفظ امكن تعيين المعنى بالقرائن و (ح) يتعين اللفظ أيضاً .

وذلك بخلاف الاعلام فانها تتجدد بتجدد الاشخاص ولا يعرف العلم الموضوع لشخص بمعرفة ذلك الشخص بل باعلام واضعه .

وقول رحمه الله وليس لنا بريد بالموحدة في باب الضعفاء . فيه ان المنقول عن جنح رجال آخرون بهذا الاسم لم يذكر فيهم مدح ولا قدح وهم لجهالتهم في حكم الضعفاء وان لم يكونوا ضعفاء في الواقع .

ولكن الظاهر انه رحمه الله يريد بالضعيف من صرح بضعفه لا من كان في حكم الضعيف لجهالته كما سنشير اليه واحتمال ان يكون معتقداً لعدم ضعفهم لوجه لم يقف عليه غيره من أهل الرجال بعيد جداً ولو كان كذلك لاشار اليه وبين الوجه الذي لم يظفر به غيره كما هو الدأب في أمثال المقام .

يجب علينا امتثال أمره وأسامته قد برز من المدينة ، وقال الاعرابيان : قد مرض النبي (ص) فلا تسع قلوبنا مفارقتة . وكانا كاذبين في هذا القول . وانما الذي دعاهما الى التخلف عن جيش اسامة هو ارادة الوثوب على الخلافة التي تعاقدا عليه زمن حيوة النبي (ص) وقد فهما ان غرضه (ص) من تأمير اسامة عليهما واخراجهما من المدينة في ذلك الوقت ان تخلو المدينة منهما حتى لا ينازع أحد علياً (ع) في أمر الخلافة ، فلما فهما هذا رجعا من خارج المدينة ودخلاها ، واتفق أنهما لما دخلاها كان النبي (ص) قد غشى عليه فلما أفاق قال كلاماً معناه أنه طرقت المدينة طارق في هذه الساعة عليه لعنة الله وسيكون هلاك امتي على يديه .

فمن جملة ما أهلك الامة بعد نبينا وعمت بلية الخاص والعام فيه وهو مشهور وفي الكتب مسطور ظهور الخوارج في زمان علي عليه السلام مثل الاشعث ابن قيس ومسعود بن نذك التميمي وزيد الحصين الطائي وغيرهم .

وكذلك ظهور الغلاة في حقه في زمانه مثل عبيد بن سبا وجماعة معه ، ومن الفريقين ابتدئت البدعة والضلالة وصدق فيه قول النبي (ص) لعلي (ع) يهلك فيك اثنان : محب غال ومبغض قال ، وانقسمت الاختلافات بعده الى قسمين أحدهما الاختلاف في الامامة والثاني الاختلاف في الاصول ، والاختلاف في الامامة كما تقدم على وجهين : أحدهما القول : بأن الامامة ثبتت بالنص والتعيين . والثاني بأن الامامة ثبتت بالاتفاق والاختيار ، فمن قال : ان الامامة ثبتت بالاتفاق قال بامامة كل من اتفقت عليه الامة أو جماعة معتبرة من الامة اما مطلقاً أو بشرط ان يكون قرشياً على مذهب قوم أو بشرط أن يكون هاشمياً على مذهب قوم الى شرايط اخر كما سيأتي . ومن قال بالاول قال بامامة معاوية وأولاده ، ومن قال : ان الامامة ثبتت بالنص اختلفوا بعد علي عليه السلام .

فمنهم من قال انه انما نص على ابنه محمد بن الحنفية وهؤلاءهم الكيسانية ثم

اختلفوا بعده .

- فمنهم : من قال انه لم يمت فيرجع فيملاء الارض عدلا .  
ومنهم من قال انه مات وانتقلت بعده الى ابنه أبي هاشم واقترق هؤلاء .  
فمنهم : من قال الامامة بقيت في عقبه وصية بعد وصية .  
ومنهم : من قال انتقلت الى غيره واختلفوا في ذلك الغير .  
فمنهم : من قال هو بنان بن سمعان ومنهم من قال هو علي بن عبد الله بن عباس .  
ومنهم : من قال هو عبد الله بن حرب الكندي .  
ومنهم : من قال هو عبد الله بن معاوية بن عبد الله بن جعفر بن أبي طالب  
وهؤلاء كلهم يقولون : ان الدين طاعة رجل .  
وأما من لم يقل بالنص على محمد بن الحنفية قال بالنص على الحسن والحسين  
وقال لا امامة في الاخوان الا الحسن والحسين (ع) ثم هؤلاء اختلفوا .  
فمنهم : من اجري الامامة في اولاد الحسن عليه السلام .  
وقال بعده بامامة ابنه الحسن ثم ابنه عبد الله ثم ابنه محمد ثم اخيه ابراهيم  
الامامين وقد خرجا ايام المنصور لعنه الله فقتلا من هؤلاء من يقول برجة  
محمد الامام  
ومنهم : من اجري الوصية في اولاد الحسين عليه السلام وقال بعده بامامة ابنه  
زين العابدين عليه السلام . ثم اختلفوا بعده فقال الزيدية بامامة ابنه زيد ومذهبهم  
ان كل فاطمي خرج وهو عالم زاهد شجاع سخي كان اماماً واجب الاتباع وجوزوا  
رجوع الامامة الى اولاد الحسن عليه السلام .  
ثم منهم من وقف وقال بالرجعة ومنهم من ساق وقال بامامة من هذا حاله في  
كل زمان .  
وأما الامامية فقالوا بامامة الامام محمد بن علي الباقر عليه السلام تصاً عليه .  
ثم بامامة جعفر بن محمد الصادق عليهما السلام ثم اختلفوا بعده في اولاده من  
المنصوص عليه وهم خمسة محمد واسماعيل وعبد الله وعلي والامام موسى الكاظم (ع).

فمنهم : من قال بامامة محمد وهم العمارية .

ومنهم : من قال بامامة اسمعيل وانكروا موته وهم المباركية ومن هؤلاء من وقف عليه وقال برجعتة .

ومنهم : من ساق الامامة في اولاده نصاً بعد نص الى هذا اليوم وهم الاسماعيلية

ومنهم من قال بامامة عبد الله الاطمح وقال برجعتة بعد موته لانه مات

ولم يعقب .

ومنهم من قال بامامة موسى عليه السلام نصاً عليه ان قال والده فيه ونص عليه . ثم

هؤلاء اختلفوا فمنهم من اقتصر عليه وقال برجعتة ان قال لم يمته هو .

ومنهم من توقف في موته وهم الممطورية ومن قطع بموته وساق الامامة الى

ابنه علي الرضا عليه السلام وهم القطعية ثم هؤلاء اختلفوا في كل ولد بعده ، فالاثني عشرية

ساقوا الامامة من علي الرضا الى ابنه محمد ثم الى ابنه علي ثم الى ابنه الحسن ثم الى

ابنه المهدي ، وغيرهم ساقوا الامامة الى الحسن العسكري قالوا بامامة أخيه جعفر

الكذاب هذا حاصل الاختلاف في الامامة .

وأما الاختلافات في الاصول فحدثت في آخر أيام الصحابة مقالة معبد الجهني

وغيلان الدمشقي ويونس الاسواري في القول بالقدر وانكار اضافة الخير والشر الى

المقدر ونسج على منوالهم واصل بن عطا الغزال وكان تلميذه الحسن البصري وتلمذ

له عمر بن عبيد وزاد عليه في مسائل القدر والوعيدية من الخوارج والمرجئة من

الجبرية والقدرية ابتداء بدعهم في زمان الحسن واعتزل واصل عنهم . وعن استاده

بالقول في المنزلة بين المنزلتين فسمى هو وأصحابه معتزلة وقد تلمذ عنده زيد بن

علي كما قيل واخذ الاصول منه ولذلك صارت الزيدية كلهم معتزلة .

ثم طالع بعد ذلك شيوخ المعتزلة كتب الفلاسفة أيام المأمون عليه اللعنة

فخلطت مناهجها بمناهج الكلام وأفردتها فنأمن فنون العلم وسمتها باسم الكلام .

اما لان اظهر مسألة تكلموا فيها وتقابلوا عليها هي مسألة الكلام فسمى

النوع باسمها .

واما لمقابلتهم الفلاسفة في تسميتهم فناً من فنون العلم بالمنطق والمنطق والكلام مترادفان اذا عرفت هذا كله فلنشرع الان في بيان الفرق فنقول اعلم ان كبار الفرق الاسلامية ثمانية المعتزلة والشيعة والخوارج والمرجئة والنجارية والجبرية والمشبهة والناجية .

الفرقة الاولى المعتزلة : ويسمون أهل العدل والتوحيد وهم أصحاب واصل ابن عطا الغزال اعتزل عن مجلس الحسن البصري وذلك انه دخل على الحسن رجل فقال يا امام الدين ظهر في زماننا جماعة يكفرون صاحب الكبيرة يعني وعيدية الخوارج وجماعة أخرى يرجئون الكبائر ويقولون لا تضر مع الايمان معصية كما لا تنفع مع الكفر طاعة فكيف تحكم لنا ان نعتقد في ذلك فتفكر الحسن وقبل ان يجيب قال واصل أنا لا أقول ان صاحب الكبيرة لا مؤمن مطلق ولا كافر مطلق .

ثم قام الى اسطوانة من اسطوانات المسجد وأخذ يقرر على جماعة من أصحاب الحسن ما أجاب به من ان مرتكب الكبيرة ليس بمؤمن ولا كافر ويثبت له المنزلة بين المنزلتين قائلاً : ان المؤمن اسم مدح والفاسق اسم لا يستحق المدح فلا يكون مؤمناً وليس بكافر أيضاً لاقراءه بالشهادتين ولوجود ساير اعمال الخير فيه فاذا مات بلا توبة خلد في النار اذ ليس في الاخرة الا فريقان فريق في الجنة وفريق في السعير لكن يخفف عليه ويكون دركته فوق دركات الكفار فقال الحسن قداعتزل عنا واصل فلذلك سمي هو وأصحابه معتزلة ويلقبون بالقدرية لاسنادهم أفعال العباد الى قدرتهم وانكارهم القدر فيها ، وانهم قالوا : ان من يقول بالقدر خيره وشره من الله اولي باسم القدرية منا وذلك لان مثبت القدر أحق بأن ينسب اليه من نافية فنقول كما يصح نسبة مثبتيه اليه يصح نسبة نافية أيضاً اذا بالغ في نفيه لانه ملتبس به ، ولا يمكن حمل القدرية على المثبتين له لانه يردده قوله (ص) القدرية مجوس هذه الامة فانه يقتضي مشاركتهم للمجوس فيما اشتهروا به من اثبات خالقين لا في قولهم بأن الله خلق



شيئاً ، ثم أنكره والنافون له هم المشار كون لهم في تلك الصفة المشهورة حيث يجعلون العبد خالقاً لأفعاله وينسبون القبائح والشرور اليه دون الله سبحانه .

وأما في أخبار أهل البيت عليهم السلام فيطلق هذا الاسم تارة على المعتزلة وأخرى على الأشاعرة ووجه المناسبة ظاهرة ولكن قوله (ص) القدرية مجوس هذه الأمة اشد انطباقاً على المعتزلة لاثباتهم خالقين كالمجوس ويرده أيضاً قوله (صلعم) في حق القدرية هم خصماء الله في القدر ولا خصومة للقائل بتفويض الأمور كلها اليه تعالى إنما الخصومة لمن يعتقد انه يقدر على ما يريد الله بل يكرهه والمعتزلة لقبوا أنفسهم بأصحاب العدل والتوحيد وذلك لقولهم بوجوب الإصلاح ونفي الصفات القديمة يعني انهم قالوا يجب على الله ما هو الإصلاح لعباده ويجب عليه أيضاً ثواب المطيع والتائب وعقاب صاحب الكبيرة فهو لا يخل بما هو واجب عليه أصلاً وجعلوا هذا عدلاً وقالوا أيضاً بنفي الصفات الحقيقية القديمة القائمة بذاته تعالى احترازاً عن اثبات قدماء متعددة وجعلوا هذا توحيداً وقالوا جميعاً بان القدم اخص وصف الله لا يشار كه فيه ذات ولا صفة وبنفي الصفات الزائدة على الذات وبان كلامه تعالى مخلوق محدث مركب من الحروف والاصوات وبأنه غير مرئي في الآخرة بالابصار وبان الحسن والقبح عقليان ويجب عليه تعالى رعاية الحكمة والمصلحة في أفعاله ثم انهم بعد اتفاقهم على هذه الأمور المذكورة اختلفوا عشرين فرقة يكفر بعضهم بعضاً وهم اسكافية واسوارية وبشرية وبهشمية وثمامية وجاحظية وجبائية وجعفرية وحابظية وحديبية وخياطية وصالحية وعمرية وكعبية ومزدارية ومعمرية ونظامية وهذيلية وهشامية وواصلية .

الاسكافية : أصحاب أبي جعفر الاسكاف قالوا الله لا يقدر على ظلم العقلاء بخلاف ظلم الصبيان والمجانين فانه يقدر عليه .

الاسوارية : أصحاب الاسواري وافقوا النظامية فيما ذهبوا اليه وزادوا عليه ان الله تعالى لا يقدر على ما أخبر بعدمه أو علم عدمه والانسان قادر عليه ،

لان قدرة العبد سالحة للضدين على سواء فاذا قدر على أحدهما قدر على الاخر فتعلق العلم أو الاخبار عن الله تعالى بأحد الطرفين لا يمنع مقدورية الاخر للعبد . البشرية : هو بشر بن المعمران من أفضل علماء المعتزلة وهو الذي أحدث القول بالتوليد قالوا الاعراض من الالوان والطعوم والروايح وغيرها كالادراكات من السمع والرؤية تقع أي يجوزان تحصل متولدة في الجسم من فعل الغير كما اذا كان أسبابها من فعله وقالوا القدرة والاستطاعة سلامة البنية والجوارح عن الافات وقالوا الله تعالى قادر على تعذيب الطفل ولو عذبه لكان ظالماً لكنه لا يستحسن ان يقال في حقه ذلك بل يجب ان يقال ولو عذبه لكان الطفل بالغاً عاقلاً عاصياً مستحقاً للعقاب وفيه تناقض كما قيل ان حاصله ان الله تعالى يقدر ان يظلم ولو ظلم لكان عادلاً . البهشية: انفرد أبو هاشم عن أبيه بإمكان استحقاق الذم والعقاب بلامعصية مع كونه مخالفاً للاجماع والحكمة وبأنه لا توبة عن كبيرة مع الاصرار على غيرها عالماً بقبحه ويلزمه ان لا يصح اسلام الكافر مع ادنى ذنب اصر عليه ولا توبة مع عدم القدرة فلا تصح توبة الكاذب عن كذبه بعدما صار أخرس ولا توبة الزاني عن زناه بعد ما احبب ولا يتعلق علم واحد بمعلومين على التفصيل والله أحوال لا معلومة ولا مجهولة ولا قديمة ولا حادثة قال الامدي هذا تناقض ان لا معنى لكون الشيء حادثاً الا انه ليس قديماً ولا معنى لكونه مجهولاً الا انه ليس معلوماً على ان اثبات حالة غير معلومة مما لا سبيل اليه .

الثمامية: هو ثمامة بن اشرس النميري كان جامعاً بين سخافة الدين وخلاعة النفس قالوا الافعال المتولدة لا فاعل لها ان لا يمكن اسنادها الى فاعل السبب لاستلزامه اسناد الفعل الى الميت فيما اذا رمى سهماً الى شخص ومات قبل وصوله اليه ولا الى الله سبحانه وتعالى لاستلزامه صدور القبيح عنه تعالى والمعرفة متولدة من النظر وانها واجبة قبل الشرع وقالوا واليهود والنصارى والمجوس والزنادقة يصيرون في الاخرة تراباً لا يدخلون جنة ولا ناراً وكذا البهايم والاطفال وقالوا من

لا يعلم خالقه من الكفار معذور والمعارف كلها ضرورية ولا فعل الانسان غير الارادة وما عداها حادث بلا محدث وكان يقول ان العالم فعل الله بطبعه كأنهم أرادوا به ما يقوله الفلاسفة من الايجاب ويلزمه قدم العالم وكان ثمامة في زمان المأمون وله عنده منزلة .

والجاحظية: هو عمرو بن بحر الجاحظ كان من الفضلاء البلغاء في أيام المعتصم والمتوكل وقد طالع كتب الفلاسفة وروج كثيراً من مقالاتهم بعبارة البليغة اللطيفة قالوا المعارف كلها ضرورية وقالوا ان الاجسام ذات طبائع مختلفة لها آثار مخصوصة كما ذهب اليه الفلاسفة الطبيعيون ويمتنع انعدام الجواهر انما تتبدل الاعراض والجواهر باقية على حالها كما قيل في الهيولي والنار تجذب اليها أهلها لا ان الله يدخلهم فيها وقالوا ان الخير والشر من فعل العبد والقرآن جسد ينقلب تارة رجلاً وأخرى امرئ .

الجبائية : هم أصحاب أبي علي محمد بن عبد الوهاب الجبائي من معتزلة البصرة قالوا ارادة الرب حادثة لا في محل والله تعالى مرید بتلك الارادة موصوف بها والعالم يقنى بفناء لا في محل عند ارادة الله تعالى فناء العالم والله متكلم بكلام مركب من حروف وأصوات يخلقه الله في جسم ولا يرى الله في الآخرة والعبد خالق لفعله ومركب الكبيرة لامؤمن ولا كافر واذا مات بلا توبة يخلد في النار ولاكرامات للاولياء ويجب على الله رعاية ما هو الاصلح والانباء (ع) معصومون وشارك أبو علي في هذا كله أبا هاشم ثم انفرد عنه بأن الله تعالى عالم بذاته بلا ايجاب صفة هي علم ولا حالة توجب العالمية وكونه تعالى سميعاً بصيراً معناه انه حي لا آفة به ويجوز الايلام للمعوض .

الجعفرية : أصحاب جعفر بن مبشر بن حرب واقفوا الاسكافية وزادوا عليهم متابعة المبشر ان في فساق الامة من هو شر من الزنادقة والمجوس والاجماع من الامة على حد الشرب خطأ ، لان المعتبر في الحد هو النص وسارق الحبة فاسق منخلع

الإيمان .

الحائطية : هو أحمد بن حائط نسب اتباعه الى أبيه وهو من أصحاب النظام قالوا للعالم الهان قديم هو الله تعالى ومحدث هو المسيح عليه السلام والمسيح هو الذي يحاسب الناس في الآخرة وهو المراد بقوله تعالى : « وجاء ربك والملك صفاً صفاً » وهو الذي في ظلل من الغمام وهو المعنى بقوله : (ص) ان الله خلق على صورته وبقوله يضع الجبار قدمه في النار وانما سمي المسيح لانه زرع الاجسام واحداثها قال الامدي : وهؤلاء كفار مشركون لعنهم الله .

الحديبية : وهم أصحاب فضل الحديبي ، ومذهبهم مذهب الحائطية ، الا أنهم زادوا التناسخ وان كل حيوان مكلف وذلك انهم قالوا ان الله سبحانه أبدع الحيوانات عقلاء بالغين في دار سوى هذه الدار ، وخلق فيهم معرفته والعلم به ، وأسبغ عليهم نعمه ، ثم ابتلاهم وكلفهم بشكر نعمته ، فأطاعه بعضهم فأقرهم في دار النعيم التي ابتدئهم فيها ، وعصاه بعض في الجميع فأخرجهم من تلك الدار الى دار العذاب وهي النار ، وأطاعه بعض في البعض دون البعض فأخرجهم الى دار الدنيا وكساهم هذه الاجساد الكثيفة على صورة مختلفة: كصورة الانسان وسائر الحيوانات، وابتلاهم بالبأساء والضراء والالام واللذات على مقادير ذنوبهم ، فمن كان معاصيه أقل وطاعته أكثر كانت صورته أحسن وآلامه أقل ، ومن كان بالعكس فبالعكس ، ولا يزال يكون الحيوان في الدنيا في صورة بعد صورة ما دامت معه ذنوبه ، وهذا عين القول بالتناسخ .

الخياطية : أصحاب أبي الحسن بن أبي عمرو الخياط ، قالوا : باسناد الافعال الى العباد وتسمية المعدوم شيئاً ، أي ثابتاً متقراً في حال العدم ، وجوهراً وعرضاً أي الذوات المعدومة الثابتة متصفة بصفات الاجناس حالة العدم وان ارادة الله كونه قادراً غير مكره ولا كاره ، وهي أي ارادته تعالى في أفعال نفسه الخلق أي كونه خالقاً لها وفي أفعال عباده الامر بها وكونه سميعاً بصيراً معناه أنه عالم بمتعلقهما وكونه

يرى ذاته أو غيره معناه انه يعلمه .

الصالحية : أصحاب الصالح ، ومن مذهبهم انهم جوزوا قيام العلم والقدرة والارادة والسمع والبصر بالميت ، ويلزمهم جواز أن يكون الناس مع اتصافهم بهذه الصفات أمواتاً ، وان لا يكون الباري تعالى حياً ، وجوزوا خلو الجوهر عن الاعراض كلها .

العمرية : وهم منسوبون الى عمر بن عبيد ، وكان من رواة الحديث معروفاً بالزهد وهم مثل الواصلية لان عمر المذكور كان تابعاً لواصل بن عطا في القواعد الا انهم فسقوا الفريقين في قضية عثمان وعلي فزاد عليه تعميم التفسيق .

الكعبية : هو أبو القاسم بن محمد الكعبي كان من معتزلة بغداد وتلميذ الخياط قالوا فعل الرب واقع بغير ارادته فاذا قيل انه تعالى مرید لافعاله أريد انه خالق لها واذا قيل انه مرید لافعال غيره اريد أنه أمر بها ولا يرى نفسه ولا غيره الا بمعنى انه يعلمه كما ذهب اليه الخياطية . المزدارية هو أبو موسى عيسى بن مريم بن صبيح المزدار هذا لقبه وهو من باب الافتعال من الزيادة وهو تلميذ بشر أخذ العلم عنه وتزهد حتى سمي راهب المعتزلة قال : الله تعالى قادر على ان يكذب ويظلم ولو فعل كان الهاً ظالماً كاذباً تعالى الله عما يقول الظالمون علواً كبيراً وقال يجوز ان يقع فعل من فاعلين تولدأ لا مباشرة وقال ان الناس قادرون على مثل القرآن واحسن منه نظماً وبلاغة كما قال النظام وهو الذي بالغ في حدوث القرآن وكفر القائل بقدمه وقال من لابس السلطان كافر لا يوارث أي لا يرث ولا يورث وكذا من قال بخلق الاعمال وبالرؤية كافر أيضاً .

المعمرية : هم أصحاب معمر بن عباد السلمي قالوا ان الله لم يخلق شيئاً غير الاجسام وأما الاعراض فتخترعها الاجسام اما طبعاً كالنار للاحراق والشمس للحرارة واما اختياراً كالحيوان للالوان قيل ومن العجب ان حدوث الاجسام وفنائها عند معمر من الاعراض فكيف يقول انها من فعل الاجسام وقالوا لا يوصف الله بالقدم لانه يدل على التقدّم الزمني والله سبحانه ليس بزمني ولا يعلم الله نفسه والا اتحد العالم والمعلوم وهو ممتنع والانسان لافعل له غير الارادة مباشرة كانت أو توليداً بناء على

ما ذهبوا اليه من مذهب الفلاسفة في حقيقة الانسان .

النظامية : أصحاب ابراهيم بن سيار النظام وهو من شياطين القدرية طالع كتب الفلاسفة وخالط كلامهم بكلام المعتزلة وقد انفرد بثلاثة عشر مسألة .

منها قوله لا يقدر الله ان يفعل بعباده في الدنيا ما لاصلاح لهم فيه ولا يقدر ان يزيد في الآخرة أو ينقص من ثواب وعقاب لاهل الجنة والنار وتوهموا ان غاية تنزيهه تعالى عن الشرور والقبايح لا يكون الا بسلب قدرته عليها فهم في ذلك كمن هرب من المطر الى الميزاب .

ومنها : قولهم في الارادة ان الباري تعالى ليس موصوفاً بها على الحقيقة فاذا وصف بذلك شرعاً في أفعاله فالمراد بذلك انه خالقها ومنشأها على حسب ما علم فمعنى كونه تعالى مريداً لفعله انه خالقه على وفق علمه واذا وصف بكونه مريداً لافعال العبد كان معناه انه أمر بها وأخذ عنه الكعبي مذهبه في الارادة .

ومنها : قولهم ان الانسان هو الروح والبدن آلتها وقد أخذته النظام من الفلاسفة الا انه مال الى الطبيعيين منهم فقال الروح جسم لطيف سارفي البدن سر يان ماء في الورد والدهن في اللبن والسوسم .

ومنها : قولهم ان الاعراض كالالوان والطعوم والروايح وغيرها أجسام كما هو مذهب هشام بن الحكم فهم يحكمون تارة بأن الاعراض أجسام ، وأخرى بأن الاجسام اعراض .

ومنها : قولهم ان الجوهر مؤلف من الاعراض المجتمعة والعلم مثل الجهل المركب والايان مثل الكفر في تمام الماهية وأخذوا هذه المقالة من الفلاسفة حيث حكموا بان حقيقتهم حصول الصورة في القوة العاقلة والامتيان بينهما بأمر خارجي هو مطابقة تلك الصورة لمتعلقها وعدم مطابقتها له .

ومنها : قولهم ان الله تعالى خلق المخلوقات دفعة واحدة على ما هي عليه الان معادن ونباتاً وحيواناً وانساناً وغيرها فلم يكن خلق آدم عليه السلام متقدماً على خلق اولاده

الا انه تعالى كمن بعض المخلوقات في بعض والتقدم والتأخر في الكمون والظهور وهذه المقالة مأخوذة من كلام الفلاسفة القائلين بالخليط والكمون والبروز .

ومنها : قولهم نظم القرآن ليس بمعجزانما المعجز اخباره بالغيب من الامور السالفة والآتية وصرف الله العرب عن الاهتمام بمعارضته حتى لو خلاهم لامكنهم الاتيان بمثله بل بأفصح منه .

ومنها : قولهم المتواتر الذي لا يحصى عدده يحتمل الكذب والاجماع والقياس ليس شيء منها بحجة .

ومنها : قولهم بالطفرة وذلك لما وافق الفلاسفة في نفي الجزء الذي لا يتجزى لما الزم مشي نملة على صخرة من طرف الى طرف انها قطعت ما لا يتناهي وكيف يقطع ما لا يتناهي ، قال : يقطع بعضها بالمشي وبعضها بالطفرة .

ومنها : انهم مالوا الى وجوب النص على الامام وثبوت النص من النبي (ص) على علي عليه السلام لكن كتمه عمر وهم محقون في هذا .

ومنها : قولهم ان من خان بالسرقة فيما دون نصاب الزكوة كماة وتسعة وتسعين درهماً وأربعة من الابل مثلاً أو ظلم به على غيره بالغضب والتعدي لا يفسق .

الهديلية : أصحاب أبي الهذيل بن حمدان العلاف شيخ المعتزلة ومقرر طريقتهم أخذ الاعتزال والعلم عن عثمان بن خالد الطويل عن واصل وقد انفرد عن أصحابه بعشر قواعد :

الاولى : قالوا بفناء مقدورات الله سبحانه وتعالى وهذا قريب من مذهب جهنم حيث ذهب الى ان الجنة والنار يفتيان. وقالوا ان حركات أهل الجنة والنار ضرورية مخلوقة لله تعالى اذ لو كانت مخلوقة لهم لكانوا مكلفين ولا تكليف لهم في الآخرة .

الثانية : ان أهل الخلد ينقطع حر كاتهم ويصيرون الى سكون دائم ويجتمع في ذلك السكون للذات لاهل الجنة والالام لاهل النار وانما ارتكب أبو الهذيل هذا القول لانه التزم في مسألة حدوث العالم انه لافرق بين حوادث لا أول لها وبين

حوادث لا آخر لها فقال لا أقول أيضاً بحركات لا آخر لها بل تصير الى سكون وتوهم ان ما لزمه في الحركة لا يلزمه في السكون ولذلك سمي المعتزلة أبا الهذيل جهمي الآخرة وقيل انه قدرى الاولى جهمي الآخرة .

الثالثة : قوله ان الباري تعالى عالم بعلمه وعلمه ذاته وقادر بقدرته وقدرته ذاته وحي بحيوته وحيوته ذاته . قال الشهرستاني وقد اقتبس هذا الرأي من الفلاسفة الذين اعتقدوا ان ذاته واحدة من جميع الجهات لاتعدد فيها أصلاً بل جميع صفاته راجعة الى السلوب والاضافات .

الرابعة : انه يريد بارادة حادثة لا في محل ، وأول من أحدث هذه المقالة هو العلاف .

الخامسة : قوله ان بعض كلامه تعالى لا في محل في مثل قوله كن لانها التي كون بها الاشياء ، وبعضه في محل كالامر والنهي والخبر والاستخبار ، وذلك لان تكوين الاشياء بكلمة كن فلا يتصور لها محل .

السادسة : ان ارادته تعالى غير المراد وذلك لان ارادته عبارة عن خلقه لشيء وخلق له للشيء مغاير لذلك الشيء بل الخلق عندهم قول لا في محل أعني كلمة كن .

السابعة : قوله ان الحججة بالتواتر فيما غاب لاتقوم الا بخبر عشرين واحد من أهل الجنة أو أكثر وقالوا لاتخلو الارض عن أولياء الله تعالى فهم معصومون لا يكذبون ولا يرتكبون شيئاً من المعاصي فالحججة قولهم لا التواتر الذي هو كاشف عنه .

الثامنة : قوله في الاجال والارزاق ، ان الرجل اذا لم يقتل مات في ذلك الوقت ولا يجوز أن يزداد في العمر وينقص منه ، وأما الارزاق فقال : ان ما اكل منها فهو رزقه وما جرى عليه فليس رزقاً له ، أي ليس مأموراً بتناوله .

التاسعة : قوله في الفكر قبل ورود السمع يجب عليه أن يعرف الله تعالى بالدليل من غير خاطر وان قصر في المعرفة استوجب العقوبة أبداً .

وقال أيضاً : بطاعات الله لا يقصد بها التقرب الى الله سبحانه كالتقصد الى النظر الاول ، فانه لم يعرف الله بعدد الفعل عبادة .



العاشرة: في الاستطاعة انها عرض من الاعراض غير السلامة والصحة، والفرق بين أفعال القلوب وأفعال الجوارح، فقال: لا يصح وجود أفعال القلوب منه مع عدم القدرة والاستطاعة معها في حال الفعل، وجوز ذلك في أفعال الجوارح وقال: بتقدمها فيفعل بها في الحال الاول وان لم يوجد الفعل الا في الحالة الثانية قال: فحال يفعل غير حال فعل، وقال في الادراك: والعلم الحادئين في غيره عند اسماعه وتعليمه ان الله يبدعها فيه وليس من أفعال العباد، وتوفي العلاف سنة خمس وثلاثين ومائة، ومن أصحاب أبو يعقوب الشحام.

الهشامية: أصحاب هشام بن عمرو الغوطي، الذي كان مبالغاً في القدر أكثر من مبالغة سائر المعتزلة، قالوا: لا يطلق اسم الوكيل على الله تعالى مع وروده في القرآن لاستدعائه موكلًا، ولم يعلموا أن الوكيل في أسمائه بمعنى الحفيظ، كما في قوله تعالى: «وما أنت عليهم بوكيل»، ولا يقال: أَلْفَ اللَّهِ بين القلوب مع أنه مخالف لقوله تعالى: «ما أَلْفَ بين قلوبهم ولكن الله أَلْفَ بينهم». وقالوا: ان الاعراض لا تدل على الله ولا على رسوله، أي هي لا تدل على كونه تعالى خالقاً لها، ولا تصلح دلالة على صدق مدعى الرسالة، انما الدال هو الاجسام، ويلزمهم على ذلك ان فلق البحر وقلب العصا حيّة، واحياء الموتى لا يكون دليلاً على صدق من ظهر على يده.

وقالوا: لا دلالة في القرآن على حلال وحرام، والامامة لا تنعقد مع الاختلاف، بل لا بد من اتفاق الكل. قال شارح المواقف: قيل ومقصودهم الطعن في امامة أبي بكر، ان كانت يبعته بلا اتفاق من جميع الصحابة، لانه بقى في كل طرف طائفة على خلافه. وقالوا أيضاً: الجنة والنار لم تخلقا بعد ان لا فائدة في وجودهما الان. وقالوا: لم يحاصر عثمان ولم يقتل مع كونه متواتراً. وقالوا: ان من أفسد صلوة في آخرها وقد افتتحها أولاً بشرطها فأول صلوته معصيته منهي عنها مع كونه مخالفاً للاجماع.

الواصلية : أصحاب أبي حذيفة واصل بن عطا ، واعتزلهم يدور على أربع مسائل : أولها نفي الصفات ، قال الشهرستاني : شرعت أصحابه في هذه المسئلة بعد ما طالعوا كتب الفلاسفة ، وانتهى نظرهم الى أن ردوا جميع الصفات الى كونه عالماً قادراً ، ثم حكموا بأنهما صفتان ذاتيتان اعتباريتان للذات القديمة كما قاله الجبائي ، أو حالان كما قاله أبو هاشم .

وثانيها : قولهم بالقدر أي بأن أفعال العباد مستندة الى قدرتهم وامتناع اضافة الشر الى الله تعالى :

وثالثها : قولهم بالمنزلة بين المنزلتين على ما مر تفصيله .

ورابعها : ذهبوا الى الحكم بتخطئة أحد الفريقين من عثمان وقاتليه وجوزوا ان يكون عثمان لا مؤمناً ولا كافراً وان يخلد في النار، وكذا علي عليه السلام ومتابعوه وحكموا بأن علياً عليه السلام وطلحة والزبير بعد واقعة الجمل لو شهدوا علي باقة بقله لم تقبل شهادتهم على هذه الامور كشهادة المتلاعنين أي الزوج والزوجة فان أحدهما فاسق لا بعينه .

### الفرقة الثمانية من كبار الفرق الاسلامية : الشيعة

وهم الذين شايعوا علياً عليه السلام وقالوا : انه الامام بعد رسول الله (ص) بالنص اما جلياً واما خفياً واعتقدوا ان الامامة لا تخرج عنه وعن أولاده فان خرجت فاما بظلم يكون من غيرهم ، واما بتقية منه أو من أولاده ، وهم اثنتان وعشرون فرقة ، أصولهم ثلاث فرق : زيدية وغلاة وامامية .

أما الزيدية : وهم المنسوبون الى زيد بن علي بن الحسين زين العابدين (ع)

ثلاث فرق : بتيرية وجارودية وسليمانية:

البتيرية : هو بتير النوى ، وافقوا السليمانية الا أنهم توقفوا في عثمان هذه فرق الزيدية ، وأكثرهم مقلدون ويرجعون في الاصول الى الاعتزال وفي الفروع الى مذهب أبي حنيفة الا في مسائل قليلة .

الجارودية : أصحاب أبي الجارود ، وهو الذي سمّاه الباقر عَلَيْهِ السَّلَامُ سرحوبا ، وفسّره بأنه شيطان يسكن البحر قالوا : بالنص من النبي (ص) في الامامة عليّ عليه السلام وصفاً لا تسمية ، والصحابة كفروا بمخالفته وتركهم الاقتداء بعليّ (ع) بعد النبي (ص) والامامة بعد الحسن والحسين (ع) شوري في أولادهما ، فمن خرج منهم بالسيف وهو عالم شجاع فهو امام .

اختلفوا في الامام المنتظر ، فقال بعضهم : هو محمد بن عبد الله بن الحسين ابن علي ، قتل بالمدينة في أيام المنصور عليه اللعنة ، وزعموا أنه لم يقتل ، وذهب آخرون الى أنه محمد بن القاسم بن علي بن الحسين بن علي صاحب طالقان الذي اسر في أيام المعتصم فحمل اليه وحبسوه في داره حتى مات ، فذهب طائفة اخرى اليه وأنكروا موته .

وذهب طائفة الى أنه يحيى بن عمير صاحب الكوفة من أحفاد زيد بن علي ، دعا الناس الى نفسه واجتمع عليه خلق كثير ، وقتل في أيام المستعين بالله . فذهب اليه طائفة ثالثة وأنكروا قتله .

السليمانية : هو سليمان بن جرير ، قالوا : الامامة شوري فيما بين الخلق وانما تنعقد برجلين من خيار المسلمين ، وتصح امامة المفضول مع وجود الافضل ، وأبو بكر وعمر امامان وان أخطأ الامة في البيعة لهما مع وجود عليّ عَلَيْهِ السَّلَامُ لكنه خطأ لم ينته الى درجة الفسق ، وكفروا عثمان وطلحة والزبير وعائشة .

وأما الغلاة : فثمانية عشر فرقة ، وهم : اسماعيلية وبدائية وبيانية وجناحية وخطائية وزمعية ورزامية وزرارية وسبائية وشيطانية وغرايبية وكاملية ومغيرية ومفوضة

ومنصورية ونصيرية وهشامية ويونسية .

الاسماعيلية : لقبوا بسبعة ألقاب بالباطنية ، لقولهم : يباطن الكتاب دون ظاهره فانهم قالوا : للقرآن ظاهر وباطن ، والمراد منه باطنه لا ظاهره المعلوم من اللغة ونسبة الباطن الى الظاهر كنسبة اللب الى القشر ، والمتمسك بظاهره معذب بالمشقة في الاكتساب ، وباطنه مؤد الى ترك العمل بظاهره ، وتمسكوا في ذلك بقوله تعالى « فضرب بينهم بسور له باب باطنه فيه الرحمة وظاهره من قبله العذاب » ، وهذا القول أخذوه من المنصورية والجناحية ، ولقبوا أيضاً بالقرامطة ، لان أولهم الذي دعا الناس الى مذهبهم رجل يقال له حمدان قرهط وهي احدى قرى واسط . ولقبوا أيضاً بالحرمية لباحثهم المحرمات والمحارم . ولقبوا أيضاً بالسبعية لانهم زعموا ان الذين نطقوا بالشرائع سبعة : آدم ونوح و ابراهيم وموسى وعيسى ومحمد ومحمد المهدي سابع النطقاء وبين كل اثنين من النطقاء سبعة من الائمة يتممون شريعته ولا بد في كل عصر من سبعة بهم يقتدون وبهم يؤمنون وبهم بهتدون في الدين وهم متفاوتون في الرتب امام يؤدي عن الله تعالى وهو غاية الادلة الى دين الله وحجة يؤدي عن الامام ويحتمل علمه ويحتج به له وذو مصة يمص العلم من الحجة أي يأخذه منه فهذه ثلاثة وأبواب وهم الدعاة فداع اكبر هو رابعهم يرفع درجات المؤمنين وداع مأذون يأخذ اليهود على الطالبين من أهل الظاهر فيدخلهم في ذمة الامام ويفتح لهم باب العلم والمعرفة وهو خامسهم .

ومكلب قد ارتفعت درجته في الدين ولكن لم يؤذن له في الدعوة بل في الاحتجاج على الناس فهو يحتج ويرغب الى الداعي ككلب الصائد حتى اذا احتج على أحد من أهل الظاهر وكسر عليه مذهبه بحيث رغب عنه وطلب الحق اداه المكلب الى الداعي المأذون ليأخذ عليه اليهود . قال الامدي : وانما سموا مثل هذا مكلباً لان مثله مثل الجارح يجس الصيد على كلب الصائد : على ما قال تعالى : « وما علمتم من الجوارح مكليين » وهو سادسهم .

ومؤمن : يتبع الداعي وهو الذي أخذ عليه العهد وآمن وايقن بالعهد ودخل في ذمة الامام وحزبه وهو سابعهم. قالوا ذلك الذي ذكرناه كالسموات ، والارضين، والبحار ، وأيام الاسبوع ، والكواكب السيارة ، وهي المديرات أمراً كل منها سبعة كما هو المشهور ، ولقبوا بالبابكية : اذ طائفة منهم تبعت بابك الخرمي في الخروج بأذربيجان . ولقبوا بالمحمرة : للبسهم الحمرة في أيام بابك أو تسميتهم المخالفين لهم من المسلمين حميراً . ويلقبون بالاسماعيلية : لاثباتهم لاسماعيل بن جعفر الصادق وهو أكبر ابناؤه . وقيل لانتساب زعيمهم الى محمد بن اسمعيل .

وأصل دعوتهم : على ابطال الشرايع لان الغبارية . وهم طائفة من المجوس راموا عند شوكة الاسلام تأويل الشرايع على وجوه تعود الى قواعد أسلافهم ، وذلك انهم اجتمعوا فتذاكروا ما كان عليه أسلافهم من الملك ، وقالوا : لاسبيل لنا الى دفع المسلمين بالصيف لغلبتهم على الممالك ، لكننا نحتال بتأويل شرايعهم الى ما يعود الى قواعدها ، ونستدرج به الضعفاء منهم ، فان ذلك يوجب اختلافهم واضطراب كلمتهم ، ورأسهم في ذلك : ( حمدان قرمط ) وقيل : ( عبد الله بن ميمون القداح ) .

ولهم في الدعوة مراتب : الذوق : وهو تفرس حال المدعو هل هو قابل للدعوة أم لا ؟ ولذلك منعوا القاء البذر في السبخة أي دعوة من ليس قابلاً لها ، ومنعوا التكلم في بيت فيه سراج ، أي في موضع فيه فقيه أو متكلم ، ثم التأسيس : باستمالة كل أحد من المدعويين بما يميل اليه من زهد أو خلاعة ، فان كان يميل الى الزهد زينته في عينه وقبح نقيضه ، وان كان يميل الى الخلاعة زينتها وقبح نقيضها ، حتى يحصل له الانس به . ثم التشكيك في أركان الشريعة بمقطعات السور بأن يقول : مامعنى الحروف المقطعة في اوائل السور : وقضاء صوم الحايض دون قضاء صلواتها ؟ ووجوب الغسل من المنى دون البول ؟ واعدد الر كعات أي لم كان بعضها أربعاً وبعضها ثلاثاً وبعضها ثنتين الى غير ذلك من الامور التعبدية ليتعلق قلبهم بمراجعتهم فيها . ثم التدليس وهو دعوى موافقة أكابر الدين والدنيا لهم حتى يزداد ميله الى

ما دعاه اليه .

ثم التأسيس : وهو تمهيد مقدمات يقبلها ويسلمها المدعو . ثم الخلع : وهو الطمانية الى اسقاط الاعمال البدنية . ثم السلخ عن الاعتقادات الدينية .

ثم أخذوا في تأويل الشرايع . كقولهم الوضوء عبارة عن موالة الامام . والتيمم : هو الاخذ من الماذون عند غيبة الامام الذي هو الحجة . والصلوة : هي عبارة عن الناطق الذي هو الرسول بدليل قوله تعالى : «ان الصلوة تنهى عن الفحشاء والمنكر» والاحتلام عبارة عن افشاء السر من أسرارهم الى من ليس من أهله بغير قصد منه . والغسل : تجديد العهد . والزكوة : تزكية النفس بمعرفة ما هم عليه من الدين . والكعبة : النبي . والباب : علي . والصفاء : هو النبي . والمروة : هو علي . والميقات والتلبية اجابة الدعوة . والطواف بالبيت سبباً : موالات الائمة السبعة . والجنة : راحة الابدان عن التكليف والنار مشقتها بمزاولة التكليف . الى غير ذلك من مزخرفاتهم .

ومن مذهبهم ان الله لا موجود ولا معدوم ، ولا عالم ولا جاهل ، ولا قادر ولا عاجز وكذلك في جميع الصفات . وذلك لان الاثبات الحقيقي يقتضى المشاركة بينه وبين الموجودات وهو تشبيهه ، والنفي المطلق يقتضى مشاركته للمعدومات وهو تعطيل بل هو واهب هذه الصفات ورب المتضادات . وربما خلطوا كلامهم بكلام الفلاسفة : أنه تعالى أبداع بالامر العقل التام ، وبتوسطه أبداع النفس التي ليست تامة فاشتقت النفس الى العقل التام مستفيضة منه ، فاحتاجت الى الحركة من النقصان الى الكمال ولن تتم الحركة الا بألتها فحدثت الاجرام الفلكية ، وتحركت حركة دورية ، بتدبير النفس فحدثت بتوسطه الطبائع البسيطة العنصرية وبتوسط البسائط حدثت المركبات من المعادن والنباتات وأنواع الحيوانات وأفضلها الانسان لاستعداده لفيض الانوار القدسية عليه واتصاله بالعالم العلوي ، وحيث كان العالم العلوي مشتملا على عقل كامل كلي ونفس ناقصة كلية تكون مصدراً للكينات وجب ان يكون في العالم السفلي عقل كامل يكون وسيلة الى النجاة ، وهو الرسول ناطق ونفس ناطقة تكون نسبتها الى الناطق في تعريف طرق

النجاة نسبة النفس الاولى الى العقل الاول فيما يرجع الى ايجاد الكائنات ، وهي الامام الذي هو وصي الناطق . وكما ان تحرك الافلاك بتحريك العقل . فالنفس كذلك تحرك النفس الى النجاة بتحريك الناطق والوصي ، وعلى هذا في كل عصر وزمان . قال الامدي هذا ما كان عليه قدمائهم وحين أظهر الحسن بن محمد الصباح جدد الدعوة على انه الحجة الذي يؤدي عن الامام الذي لا يجوز خلو الزمان عنه ثم انه منع العوام عن الخواص في العلوم ، والخواص عن النظر في الكتب المتقدمة كي لا يطلعوا على فضائحه ، ثم انهم تفلسفوا فلم يزالوا مستهزئين بالنواميس الدينية والامور الشرعية وقد تحصنوا بالحصون وكثرت شوكتهم ، وخافت الملوك السوء منهم ، فاطهروا اسقاط التكاليف واباحة المحرمات ، وصاروا كالحيوانات العجماء بلاضابط ديني ولا وازع شرعي . نعوذ بالله من الشيطان وأتباعه .

البدائية : جوزوا البداء على الله تعالى وهو أن يريد الله شيئاً ثم يبدوا له أي يظهر عليه ما لم يكن ظاهراً له ويلزمه ان لا يكون الرب تعالى عالماً بعواقب الامور ، هذا قول الشهرستاني .

والاصح : هو القول بالبداء كما قال أصحابنا رضوان الله عليهم . وفي أخبارنا عن الائمة عليهم السلام انه ما عبد الله بشيء مثل البداء . وان الله تعالى لم يرسل نبياً حتى أقر بالبداء .

ولكن ليس معنى البداء ما ذكره بل معناه : ظهور شيء للخلائق لم يكن ظاهراً لهم قبل ذلك ، والا فهو ظاهر عنده سبحانه وتعالى ، والنسخ فرد من أفراد البداء وقوله تعالى : «يمحو الله ما يشاء ويثبت وعنده أم الكتاب» محقق له ودال عليه .

البيانية : قال بيان بن سمعان التميمي النهدي اليميني الله على صورة انسان ويهلك كل الاوجه وروح الله حلت في علي ثم في ابنه محمد بن الحنفية ثم في ابنه أبي هاشم ثم في بيان .

الجناحية : قال عبد الله بن معاوية بن عبد الله بن جعفر ذي الجناحين : الارواح تتناسخ . وكان روح الله في آدم ثم في شيث ، ثم الانبياء والائمة ، حتى انتهت الى

على وأولاده الثلاثة ، ثم الى عبد الله هذا ، وقالت الجناحية : عبد الله حي مقيم بجبل باصبهان وسيخرج ، وانكروا القيمة واستحلوا المحرمات من الخمر والميتة والزنا وغيرها . كذا نقل عنهم الشهرستاني .

الخطابية : هو أبو الخطاب الاسدي ، عزى نفسه الى أبي عبد الله جعفر بن محمد الصادق عليه السلام فلما علم منه غلوه في حقه تبرء منه ، فلما اعتزل عنه ادعى الامر لنفسه وقالوا بأن الائمة الانبياء وأبي الخطاب نبي ففرضوا طاعته أي زعموا ان الانبياء فرضوا على الناس طاعة أبي الخطاب : بل زادوا على ذلك وقالوا : الائمة آلهة ، والحسنان أبناء الله ، وجعفر الصادق اله ، لكن أبو الخطاب أفضل منه ومن علي : وهؤلاء يستحلون شهادة الزور لموافقهم على مخالفيهم . والامام بعد قتل أبي الخطاب : معمر ، فذهب الى ذلك جماعة منهم فعبدوا معمرًا كما كانوا يعبدون أبا الخطاب ، وقالوا : الجنة نعيم الدنيا والنار آلامها ، والدنيا لا تفنى ، واستباحوا المحرمات وتركوا الفرائض وقيل الامام بعد قتله بزيع . وقالوا : ان كل مؤمن يوحى اليه متمسكين بقوله تعالى «وما كان لنفس أن تموت الا باذن الله» أي بوحى من الله اليه وفي أصحاب بزيع من هو خير من جبرئيل وميكائيل ، وهم لا يموتون أبداً بل اذا بلغوا النهاية يرفعون الى الملكوت : وقيل الامام بعد أبي الخطاب عمرو بن بنان العجلي الا انهم يموتون .

الذمية : لقبوا بذلك لانهم ذموا محمداً لان علياً هو الاله : وهو بعثه ليدعو الناس اليه فدعاهم الى نفسه ، وقال طائفة منهم بالهية محمد وعلي ولهم في التقديم والتأخير خلاف فبعضهم يقدم علياً عليه السلام في الاحكام الالهية وبعضهم يقدم محمداً . وقال طائفة منهم بالهية أهل العباء الخمسة : محمد وعلي وفاطمة والحسن والحسين . وهؤلاء زعموا : ان هذه الخمسة شيء واحد ، وان الروح حال فيهم بالسوية لامزية لواحد منهم على الآخر ولا يقولون فاطمة تحاشياً عن وصمة لعنهم الله أجمعين .

الرزامية : اتباع رزام . قالوا : الامامة بعد علي لمحمد بن الحنفية ، ثم ابنه عبد الله ، ثم علي بن عبد الله بن عباس ثم اولاده الى المنصور ، ثم حل الاله في



أبي مسلم وانه لم يقتل . واستحلوا المحارم وتركوا الفرائض . ومنهم من ادعى الالهية في المقنع .

الزرارية : هو زرارة بن أعين قالوا بحدوث الصفات لله تعالى وقبل حدوثها له لا حياة فلا يكون حينئذ حياً ولا عالماً ولا قادراً ولا سمياً ولا بصيراً .

السبائية : قال عبد الله بن سبأ لعلي عليه السلام أنت الاله حقاً . فنفاه علي عليه السلام الى المدائن وقيل انه كان يهودياً فاسلم وكان في اليهودية يقول في يوشع بن نون انه وصي موسى (ع) مثل ما قال في علي عليه السلام ، وقيل انه أول من أظهر القول بوجوب امامة علي عليه السلام ومنه تشعبت أصناف الغلاة . قال ابن سبأ : وانه لم يمت علي (ع) ولم يقتل وانما قتل ابن ملجم شيطاناً تصور بصورة علي وعلي عليه السلام في السحاب والرعد صوته والبرق ضوئه، وانه ينزل بعد هذا الى الارض ويملاءها عدلاً : وهؤلاء يقولون عند سماع الرعد عليك السلام يا أمير المؤمنين .

الشيطنانية : هو محمد بن النعمان الملقب بشيطان الطاق قال انه تعالى نور غير جسماني ، ومع ذلك هو صورة انسان ، وانما يعلم الاشياء بعد كونها . وهذا النقل أيضاً افتراء ومحمد بن النعمان هذا هو الملقب عند الشيعة بمؤمن الطاق ، وقد مدحه الائمة عليهم السلام وأثنوا عليه ، وكان الشهرستاني أراد تكميل الفرق فأخذ في هذه الباطيل .

الغرابية : قالوا محمد بعلي أشبه سن الغراب بالغراب والذباب بالذباب ، فبعث الله جبرئيل الى علي عليه السلام فغلط جبرئيل في تبليغ الرسالة من علي الى محمد قال شاعرهم : (غلط الامين فجازها عن حيدرة) ! فيلعنون صاحب الريش يعنون به جبرئيل .

الكاملية : قال أبو كامل بكفر الصحابة بترك بيعة علي عليه السلام وبكفر علي عليه السلام بترك طلب الحق وقال بالتناسخ في الارواح عند الموت وان الامامة نور يتناسخ أي ينتقل من شخص الى آخر ! وقد نصير من شخص نبوة بعد ما كانت في شخص

آخر امامة .

المغيرية : قال مغيرة بن سعيد العجلي الله جسم على صورة انسان ! بل رجل من نور على رأسه تاج من نور وقلبه منبع الحكمة . ولما أراد أن يخلق الخلق تكلم بالاسم الاعظم فطار فوقع تاجاً على رأسه وذلك قوله تعالى «سبح اسم ربك الاعلى الذي خلق فسوى» ثم انه كتب على كفه أعمال العباد فغضب من المعاصي فغرق فحصل من عرقه بحران أحدهما ملح مظلم ، والاخر حلو نير . ثم اطلع في البحر النير فابصر فيه ظله فاتزع بعضاً من ظله فخلق منه الشمس والقمر ، وأفنى الباقي من الظل نفياً للشريك ، وقال لا ينبغي ان يكون معي اله آخر ثم خلق الخلق من البحرين ، فالكفار من المظلم ، والمؤمنون من النير ثم أرسل محمداً والناس في ضلال ، وعرض الامانة وهي منع علي عليه السلام عن الامامة على السموات والارض والجبال فابين ان يحملنها واشفقن منها وحملها الانسان ، وهو أبو بكر ! حملها بأمر عمر حين ضمن أن يعينه على ذلك ، بشرط ان يجعل أبو بكر الخلافة بعده له وقوله تعالى : « كمثل الشيطان » الاية نزلت في حق أبي بكر وعمر . وهؤلاء يقولون : الامام المنتظر هو ( زكريا ابن محمد بن علي بن الحسين بن علي ) وهو حي مقيم في جبل حاجر الى أن يؤمر بالخروج . وقيل المغيرة ، فانه لما قتل اختلف أصحابه فقال بعضهم بانتظاره وقال آخرون بانتظار زكريا كما كان هو قائلاً به ،

المفوضة : قالوا ان الله فوض خلق الخلايق الى محمد ، يعني : خلق الله محمداً وفوض اليه خلق الدنيا والخلايق ، فهو الخلاق لها بما فيها ! وقيل : فوض ذلك الى علي وحكي انه وقع بين شيعة وسني مجادلة في أن الافضل هو أبو بكر أم علي عليه السلام ؟ فتراضيا علي ان يتحاكما الى أول طالع عليهما فطلع عليهما رجل فتحاكما اليه ، فقال الشيعي : أنا أقول علي أفضل ، وقال السني : أنا أقول : أبو بكر أفضل ، فقال ذلك الرجل : ان علياً لو لم يخلق ابا بكر وعمر لما قيل فيه مثل هذا ! فاتفق ان ذلك الرجل كان من المفوضة والغلاة .

المنصورية : هو أبو منصور العجلي عزى نفسه الى أبي جعفر محمد الباقر

عليه السلام فلما تبرء منه وطرده ادعى الامامة لنفسه . قالوا الامامة لمحمد بن علي بن الحسين عليهم السلام ، ثم انتقلت عنه الى أبي منصور . وزعموا : ان أبا منصور عرج الى السماء ومسح الله رأسه بيده وقال يا بني اذهب فابلغ عني ! ثم انزله الى الارض وهو الكسف المذكور في قوله تعالى : « وان يروا كسفاً من السماء ساقطاً يقولوا سحب مر كوم » ! وكان قبل ادعائه الامامة لنفسه يقول الكسف علي بن أبي طالب عليه السلام ! وقالوا : الرسل لاتنقطع أبداً والجنة رجل أمرنا بموالاته وهو الامام ، والنار بالضد أي رجل أمرنا بيبغضه ، وهو ضد الامام وخصمه كابي بكر وعمر ، وكذا الفرياض والمحرمات فان الفرياض أسماء رجال أمرنا بموالاتهم والمحرمات أسماء رجال أمرنا بمعاداتهم ، ومقصودهم بذلك ان من ظفر برجل منهم فقد ارتفع عنه التكليف والخطاب ، لوصوله الى الجنة .

النصيرية والاسحاقية : قالوا حل الله في علي عليه السلام ، فان ظهور الروحاني في الجسد الجسماني مما لا ينكر اما في جانب الخير : فكظهور جبرئيل بصورة البشر ، واما في جانب الشر فكظهور الشيطان لعنه الله في صورة الانسان . قالوا : ولما كان علي عليه السلام وأولاده أفضل من غيرهم وكانوا مؤيدين بتأييدات متعلقة بباطن الاسرار قلنا : ظهر الحق تعالى بصورتهم ونطق بلسانهم وأخذ بأيديهم ، ومن ههنا اطلقنا الالهة على الائمة عليهم السلام ! الا ترى أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قاتل المشركين وعلياً عليه السلام قاتل المنافقين ، فان النبي صلى الله عليه وآله وسلم يحكم بالظاهر ، والله تعالى يتولى السرائر .  
الهشامية : أصحاب الهشامين ابن الحكم وابن سالم الجواليقي اتفقوا على أن الله جسد ، ثم اختلفوا : فقال ابن الحكم : هو طويل عريض عميق متساو طوله وعرضه وعمقه ، وهو السبيكة البيضاء الصافية يتلألأ من كل جانب ! وله لون وطعم ورائحة ومجسة ! بفتح الميم هو الموضع الذي يجسه الطيب كانهم يريدون بها النبض ! قالوا : وليست هذه الصفات المذكورة غير ذاته تعالى ، ويقوم الله ويقعد ويتحرك ويسكن ، وله مشابهة بالاجسام لولاها لم تدل عليه ، ويعلم ماتحت الثرى بشعاع ينفصل عنه اليه ،

وهو سبعة اشبار باشبار نفسه ، مما س للعرش بلا تفاوت بينهما ، أي على وجه لا يفضل أحدهما على الآخر ، و ارادته تعالى حركة هي لا عينه ولا غيره ، وانما يعلم الأشياء بعد كونها لا قبله بعلم لا قديم ولا حادث ، لانه صفة والصفة لا توصف ، وكلامه صفة له لا مخلوق ولا غيره . والاعراض لا تدل على الباري انما الدال عليه هو الاجسام من مشابهته اياها . والائمة : معصومون دون الانبياء ! لان النبي يوحى اليه فيتقرب به الى الله تعالى ، بخلاف الامام فانه لا يوحى اليه فوجب ان يكون معصوماً . وقال ابن سالم هو على صورة انسان لديد ورجل وحواس خمس وأنف واذن وعين وفم ، وله وفرة سوداء بصفة : الاعلى مجوف ، والاسفل مصمت ، الا أنه ليس لحماً ودماً .

اليونسية : هو يونس بن عبد الرحمن القمي ، قال : الله تعالى على العرش تحمله الملائكة وهو أقوى من الملائكة مع كونه محمولاً لهم ، كالكركي يحمله رجلاه وهو أقوى منهما .

وأما الامامية : فقالوا بالنص الجلي على امامة علي عليه السلام وكفروا الصحابة وساقوا الامامة الى جعفر الصادق عليه السلام وبعده الى اولاده المعصومين بمعنى ان الامام بعده ابنه موسى الكاظم وبعده علي بن موسى الرضا وبعده محمد بن علي التقي وبعده علي بن محمد النقي وبعده الحسن بن علي الزكي وبعده محمد بن الحسن وهو الامام المنتظر عجل الله فرجه وسهل مخرجه ومؤلف هذا الكتاب من هذه الفرقة الناجية انشاء الله تعالى .

وقد تتبعنا كتب الفرق الاسلامية ورأينا ان الحق مع الامامية بالبراهين العقلية والنقلية وسيأتي الكلام في ذكرهم انشاء الله تعالى .

### الفرقة الثالثة من كبار الفرق الاسلامية الخوارج

وهم سبع فرق : أباضية ، وازارقة ، واصفربة ، وبهيسية ، وعجاردة ، ومحكمة ، ونجدات :

الاباضية : هو عبدالله بن أباض قالوا مخالفونا من أهل القبلة كفار غير مشركين يجوز منا كحتهم ، وغنيمة أموالهم من سلاحهم وكراعهم حلال عند الحرب دون غيره ، ودارهم دار الاسلام الامعسكر سلطانهم . وقالوا : تقبل شهادة مخالفينهم عليهم ، ومرتكب الكبيرة موحد غير مؤمن ، بناء على ان الاعمال داخله في الايمان ، والاستطاعة قبل الفعل ، وفعل العبد مخلوق لله تعالى ، ويفنى العالم كله بفناء أصل التكليف ومرتكب الكبيرة كافر كفر نعمة لا كفر ملة ، وتوقفوا في النفاق أهو شرك أم لا ؟ وكفروا علياً وأكثر الصحابة . وافترقوا فرقاً أربع الاولى : الحارثية : أصحاب أبي الحارث الاباضي : خالفوا الاباضية في القدر ، أي كون أفعال العباد مخلوقة لله تعالى ، وفي كون الاستطاعة قبل الفعل . الثانية : الحفصية : هو أبو حفص بن أبي المقدام : زادوا على الاباضية أن بين الايمان والشرك معرفة الله تعالى ، فانها خصلة متوسطة بينهما ، فمن عرف الله وكفر بما سواه من رسول أو جنة أو نار ، أو بارتكاب كبيرة فكافر لامشرك . الثالثة : اليزيدية : أصحاب يزيد بن أنيسة : زادوا على الاباضية : أن قالوا سيبعث نبي من العجم بكتاب يكتب في السماء وينزل عليه جملة واحدة ، ويترك شريعة محمد الى ملة الصائبة المذكورة في القرآن . وقالوا أصحاب الحدود مشركون ، وكل ذنب شرك كبيرة كانت أو صغيرة . الرابعة . القائلون بطاعة لا يراد بها الله ، يعني زعموا أن العبد اذا أتى بما أمر به ولم يقصد الله كان ذلك طاعة . وهؤلاءهم العبادرة كما سيأتي .

الازارقة : هو نافع بن الازرق : قالوا : كفر على بالتحكيم ، وهو الذي أنزل في شأنه «ومن الناس من يعجبك قوله في الحياة الدنيا ويشهد الله على ما في قلبه وهو الد الخصام» وابن ملجم محق في قتله وهو الذي أنزل فيه «ومن الناس من يشري نفسه ابتغاء مرضاة الله» وفيه قال مفتي الخوارج عمران بن حطان :

يا ضربة من تقى ما أراد بها      الا ليلبغ من ذى العرش رضوانا  
اني لا ذكره يوماً فاحسبه      أو في البرية عند الله ميزانا

وكذب ، عليه الف لعنة من الله والملائكة والناس أجمعين . وقالوا أيضاً :  
 بكفر عثمان وطلحة والزبير وعائشة وعبد الله بن عباس وسائر المسلمين معهم ، وقضوا  
 بتخليدهم في النار ، وكفروا الذين قعدوا عن القتال وان كانوا موافقين لهم في الدين  
 وقالوا بتحريم التقية في القول والعمل ، ويجوز قتل اولاد المخالفين ونسائهم ، ولا  
 رجم على الزاني المحصن اذ هو غير مذكور في القرآن ، ولا حد للقذف على النساء ،  
 يعني ان كان القاذف امرئاً لم تحد لان المذكور في القرآن هو صيغة (الذين) وهو  
 للمذكورين . قال الامدي : واسقطوا حد قذف المحصنين من الرجال دون النساء ،  
 أي المقذوف المحسن ان كان رجلاً لا يحد قاذفه وان كان امرئاً تحد قاذفها ، وهذا  
 أظهر وأطفال المشركين في النار مع آبائهم وجوزوا ان يكون النبي كافراً وان  
 كان بعد النبوة . وقالوا : ان مرتكب الكبيرة كافر .

الاصفريّة : أصحاب زياد بن الاصفري ، يخالفون الازارقة في تكفير القعدة عن  
 القتال اذا كانوا موافقين لهم في الدين ، وفي اسقاط الرجم فانهم لم يسقطوه ولم يكفروا  
 أطفال الكفار ، ولم يقولوا بتخليدهم في النار وجوزوا التقية في القول دون العمل .  
 وقالوا : المعصية الموجبة للحد لا يسمى صاحبها الا بها فيقال مثلاً سارق اوزان  
 او قاذف ، ولا يقال كافر ، وما لا حد فيه لعظمه كترك الصلوة والصوم كفر ، فيقال  
 لصاحبه كافر ، وقيل : تزوج المؤمنة أي المعتقدة لما هودينهم من الكافر المخالف  
 لهم في دار التقية دون دار العلانية .

البهسية : هو بهيس بن الهيصم بن جابر ، وافقوا القدرية باسناد أفعال العباد  
 اليهم وقالوا : الايمان هو الاقرار والعلم بالله وبما جاء به الرسول فمن وقع فيما  
 لا يعرف أحلال هو أم حرام فهو كافر ! لوجوب الفحص عليه حتى يعلم الحق ، وقيل  
 لا يكفر حتى يرفع أمره الى الامام فيحده . وقيل لاحرام الا ما في قوله تعالى «قل  
 لا أجد فيما اوحى الي محرماً» الآية . وقيل اذا كفر الامام كفرت الرعية حاضراً  
 أو غائباً . وقالوا الاطفال كابائهم ايماناً وكفراً . وقال بعضهم : السكر من شراب حلال

لا يؤاخذ صاحبه بما قال وفعل ، بخلاف السكر من شراب حرام ، وقيل : السكر مع الكبيرة كفر ووافقوا القدرية في اسناد أفعال العباد اليهم وهذه الاقوال لطوائف من الحكماء .

العجاردة : وهم أصحاب عبد الرحمن بن عجرد ، القائلون : بطاعة لا يراد بها الله ، يعني زعموا ان العبد اذا أتى بما أمر به ولم يقصد الله كان ذلك طاعة كما امر وزادوا على (النجيدات) بعد أن وافقوهم في مذهبهم وجوب البرائة عن الطفل ، يعني يجب أن يتبرء عنه حتى يدعى الاسلام بعد البلوغ ، ويجب دعائه الى الاسلام اذا بلغ ، وأطفال المشركين في النار وهم عشر فرق الاولى الميمونية : هو ميمون ابن عمران قالوا ، بالقدر أي اسناد الافعال الى قدر العباد ، ويكون الاستطاعة قبل الفعل، وأن الله يريد الخير دون الشر ، ولا يريد المعاصي، كما هو مذهب المعتزلة . قالوا : وأطفال الكفار في الجنة . ويروى عنهم تجويز نكاح البنات للبنين وللبنات ولاولاد الاخوة والاخوات ، يعني جوزوا نكاح بنات البنين وبنات البنات وبنات اولاد الاخوة والاخوات ، وانكار سورة يوسف ، فانهم زعموا انها قصة من القصص ولا يجوز أن تكون قصة الفسق قرآنا .

الثانية من فرق العجاردة الحمزية : هو حمزة بن أدرك ، وافقوا الميمونية فيما ذهبوا اليه من البدع ، الا أنهم قالوا أطفال المشركين الكفار في النار .  
الثالثة منهم الشيعية : هو شعيب بن محمد ، وهم كالميمونية في بدعهم ، الا في القدر .

الرابعة الحازمية : هو حازم بن عاصم ، وافقوا الشيعية ، ويحكي عنهم أنهم يتوقفون في أمر علي ؟ ولا يصرحون بالبرائة عنه كما يصرحون بالبرائة عن غيره .  
الخامسة منهم : الخلفية ، أصحاب خلف الخارجي ، وهم خوارج كرمان ومكران ، أضافوا القدر خيره وشره الى الله ، وحكموا بأن أطفال المشركين في النار بلا عمل ولا شرك .

السادسة منهم الاطرافية : هم على مذهب حمزة ، ورئيسهم رجل من سجستان يقال له غالب ، الا انهم عذروا أهل الاطراف فيما لم يعرفوه من الشريعة اذا أتوا بما يعرف لزومه من جهة العقل ، ووافقوا أهل السنة في أصولهم ، وفي نفي القدر أي اسناد الافعال الى قدرة العبد ، وفي بعض النسخ وفي نفي القدرة ، أي نفي القدرة المؤثرة عن العباد .

السابعة منهم المعلوماتية : هم كالحازمية ، الا ان المؤمن عندهم من عرف الله بجميع أسمائه وصفاته ، ومن لم يعرفه كذلك فهو جاهل لا مؤمن ، وفعل العبد مخلوق لله تعالى .

الثامنة منهم المجهولية : مذهبهم كمذهب الحازمية أيضاً الا انهم قالوا يكفي معرفته تعالى ببعض أسمائه ، فمن علمه كذلك فهو عارف به مؤمن ، وفعل العبد مخلوق له .

التاسعة منهم الصلتية : هو عثمان بن أبي الصلت ، وقيل الصلت بن الصامت هم كالعجاردة لكن قالوا من أسلم واستجار بنا توليناه وبرئنا من أطفاله حتى يبلغوا فيدعوا الى الاسلام فيقبلوا . وروى عن بعضهم ان الاطفال سواء كانوا للمسلمين أو المشركين لا ولاية لهم ولا عداوة حتى يبلغوا فيدعوا الى الاسلام فيقبلوا أو ينكروا .

العاشرة من فرق العجاردة الثعالبة : هو ثعلب بن عامر ، قالوا بولاية الاطفال صغاراً كانوا أو كباراً حتى يظهر منهم انكار الحق بعد البلوغ ، وقد نقل عنهم أيضاً أن الاطفال لا حكم لهم من ولاية ولا عداوة الى أن يدرکوا ويرون أخذ الزكوة من العبيد اذا استغنوا ، واعطائها لهم اذا افتقروا .

وتفرق الثعالبة أربع فرق الاولى الاخنسية ، وهم أصحاب أخنس بن قيس ، هم كالثعالبة ، الا أنهم امتازوا عنهم بأن توقفوا فيمن هو في دار التقية من أهل القبلة فلم يحكموا عليه بايمان ولا كفر الا من علم حاله من ايمانه أو كفره ، وحرموا الاغتيال بالقتل لمخالفهم والسرقه من أموالهم . ونقل عنهم أنه يجوز تزويج



المسلمات من مشركي قومهم .

الثانية المعبدية : هو معبد بن عبدالرحمن ، هم خالفوا الاخسية في التزويج يعني في تزويج المسلمين من المشركين ، وخالفوا الثعالبية في زكوة العبيد ، أي أخذها منهم ودفعها اليهم .

الثالثة الشيبانية : هو شيبان بن سلمة ، قالوا بالجبر ونفي القدرة الحادثة .  
الرابعة المكرمية : هو مكرم العجلي ، قالوا تارك الصلوة كافر ، لا تترك الصلاة بل لجهله بالله ، فان من علم انه مطلع على سره وعلنه ، ومجازيه على طاعته ومعصيته ، لا يتصور منه الاقدام على ترك الصلاة ، وكذا كل كبيرة ، فان مرتكبها كافر لجهله بالله ، وموالاته الله ومعاداته لعباده باعتبار العاقبة ، وما هم صائرون اليه عند موافاة الموت لا باعتبار أعمالهم التي هم فيها ، اذ هي غير موثوق بدوامها ، فكذا نحن ، فمن وصل الى حالة الموت فان كان مؤمناً في تلك الحالة واليناه ، وان كان كافراً عاديناه .

فان : فرق الخوارج عشرون ، لان العجاردة عشر فرق ، نضمها الى الستة منهم فتصير ست عشرة وتتشعب من الثعالبية أو الاباضية أربع فرق اخرى فالمجموع عشرون . قال في شرح المواقف ، وفيه بحث لان المقسم لا يعد مع أقسامه ، فلا تعتبر الثعالبية عشرة أقسام العجاردة مع فرقها الاربع ، بل يكتفي عنها بهذه الاربع ، فتكون الفرق حينئذ تسع عشرة . وأيضاً اذا اعتبر فرق الاباضية وفرق الثعالبية معاً ، كانت الفرق كلها اثنتين وعشرين ، واعتبار احدى الاربعين دون الاخرى تحكم محض .

المحكمة : وهي السادسة من فرق العجاردة ، وهم الذين خرجوا على علي عليه السلام عند التحكيم وما جرى بين الحكيمين ، وكفروه ، وهم اثنا عشر ألف رجل كانوا أهل صلوة وصيام . وفيهم قال النبي ﷺ : ( يحقر أحدكم صلوته في جنب صلوتهم . ووصومه في جنب صومهم . ولكن لا يجاوز ايمانهم تراقيهم ) قالوا من نصب من قريش وغيرهم وعدل فيما بين الناس فهو امام ، وان غير السيرة وجارٍ وجب ان

يعزل أو يقتل ولم يوجبوا نصب الامام بل جوزوا ان لا يكون في العالم امام ؛ وكفروا عثمان وأكثر الصحابة ومرتكب الكبيرة .

النجدة : وهذه هي الفرقة السابعة من العجاردة ، وهم المنسوبون الى نجدة ابن عامر النخعي ، منهم : العاذرية: الذين عذروا الناس بالجهالات في الفروع ، وذلك ان نجدة وجه ابنه مع جيش الى أهل القطيف فقتلوهم وأسروا نساءهم ونكحوهن قبل القسمة وأكلوا من الغنيمة قبلها أيضاً فلما رجعوا الى نجدة أخبروه بما فعلوا فقال لم يسعكم ما فعلتم ، فقالوا لم تعلم انه لا يسعنا ، فعذرهم بجهالتهم ، فاختلف أصحابه بعد ذلك ، فمنهم من تابعه ، وقالوا : الدين أمران أحدهما : معرفة الله ورسوله ، وتحريم دماء المسلمين أي الموافقين لهم ، والاقرار بما جاء به الرسول جملة . فهذا لا يعذر فيه الجاهل به . والثاني : ماسوى ذلك ، والجاهل به معذور . فهؤلاء منهم سموا عاذرية . وقال النجدة كلهم لا حاجة للناس الى الامام ، بل الواجب عليهم رعاية النصفة فيما بينهم ، ويجوز لهم نصبه اذا رأوا أن تلك الرعاية لا تتم الا بامام يحملهم عليها . وخالفوا الازارقة في غير التكفير ، يعنى وافقوهم في التكفير وخالفوهم في الاحكام الباقية .

### الفرقة الرابعة من كبار الفرق الاسلامية : المرجئة

لقبوا به لانهم يرجئون العمل عن النية ، يعنى يؤخرونه في الرتبة عنها وعن الاعتقاد ، من أرجأه اذا أخره ومنه : « ارجه وأخاه » أي أمهله وأخره . أو لانهم يقولون لا يضر مع الايمان معصية كما لا ينفع مع الكفر طاعة ، فهم يعطون الرجاء وعلى هذا ينبغي أن لا يهمز لفظ المرجئة (١) . وفرقهم خمس : ثوبانية وثومية

(١) أو لاعتقادهم أن الله تعالى أرجأ تعذيبهم على المعاصي ، أي أخره عنهم يقال : أرجأت الامر ارجئية اذا أخرته ، ومن شبهاتهم التي تمسكوا بها في ترويح زعمهم الفاسد انه اذا كان الكفر لا ينفع معه شيء من الطاعات كان مقتضى العدل أن لا ينفع مع الايمان شيء من المعاصي والا لكان الكفر أعظم مرتبة من الايمان. ←

وعبيدية ، وغسانية ، ويونسية .

→ والجواب : أن قبح معصية الله تعالى وضررها أمر ثابت في الكفر والايمن وفي جميع الاحوال : بل المعصية مع الايمان ومعرفة الله تعالى أقبح وأفحش منها مع الكفر والجحود به ، ولا توجد حالة لا يقبح معها المعصية الا حالة تخرج معها المعصية عن كونها معصية ، كحالة الغفلة والاكراه ونظائرها مما ورد في الشريعة ، والكفر حالة خبيثة توجب عدم الانتفاع معها من الحسنات باستحقاق الاجر والثواب الاخروي ، وان استحقق بها نوع تخفيف في العذاب الموعود ، أو منفعة وتمتع في الشهود ، بل تنفك مع الكفر الحسنة عن حسناتها الموجب للاجر والثواب الاخروي والايمن بخلافه يحسن الطاعات ويوجب الانتفاع بها والاجر عليها في الآخرة ولا يلزم من ذلك خلاف عدل أو زيادة مرتبة للكفر ، لا يقال : ان الكفر لكونه ظلماً عظيماً يوجب الحرمان من الثواب ، والخلود في النيران والعذاب ، فلا بد من أن يكون ضده وهو كون الايمان خيراً محضاً موجباً للبعد عن العقاب ولدوام الجنة والثواب ، لانا نقول : أصل الايمان خير محض موجب للتخلص من النيران والخلود في الجنان ، واما يجب أن يكون سبباً لرفع قبح المعصية الطارئة ، أو لسقوط جزائها ، فمما لا دليل عليه ولا يلزم مما ذكره ، ان لا يلزم من كون الكفر موجباً لحط مرتبة الحسنة أو نقص حسناتها أن يكون الايمان الذي هو ضد له سبباً لحط مرتبة المعصية وتقليل قبحها ، وليس ذلك من مقتضيات التضاد أصلاً ، بل الاثبات بالمعصية مع الايمان أقبح وأفحش ، كما يحكم العقل السليم به ويظهر من الشرع القويم ، فان قلت : ما تقول في الخبر من أن «حب علي حسنة لا يضر معها سيئة» قلت : يمكن تنزيل الضرر المنفي على الضرر الحقيقي الكامل الذي هو الخلود في النار أعادنا الله تعالى منها بفضلته الكامل ولطفه الشامل ، فان حب علي عَلَيْهِ السَّلَامُ كمال الايمان وتمام الدين ، قال عز من قائل : «اليوم أكملت لكم دينكم وأتممت عليكم ←

الثوبانية : أصحاب ثوبان المرجى ، قالوا : الايمان هو المعرفة والاقرار بالله وبرسله وبكل ما لا يجوز في العقل أن يفعله ، وأما ما جاز في العقل ان يفعله ، فليس الاعتقاد به من الايمان ، وأخروا العمل كله عن الايمان . ووافقهم على ذلك مروان بن غيلان وقيل أبو مروان غيلان الدمشقي وأبو شمر ويونس بن عمران والفضل الرقاشي وهؤلاء كلهم اتفقوا على انه تعالى لو عفا في القيمة عن عاص لعفا عن كل من هو مثله وكذا لو أخرج واحداً من النار لاخرج كل من هو مثله ، ولم يجزموا بخروج المؤمنين عن النار . واختص ابن غيلان أو غيلان من بينهم بالقدر اذ قد جمع بين الارزاء والقول بالقدر ، أي اسناد الافعال الى العباد ، والخروج ، من حيث انه قال يجوز ان لا يكون الامام قرشياً .

الثومنية : أصحاب أبي معاذ الثومني ، قالوا : الايمان هو المعرفة والتصديق والمحبة والاخلاص والاقرار بما جاء به الرسول ، وترك كله أو بعضه كفر ، وليس بعضه ايماناً ولا بعض ايمان ، وكل معصية لم يجمع على انه كفر فصاحبه يقال فيه انه فسق وعصى ، ولا يقال انه فاسق ، ومن ترك الصلوة مستحلاً كفر لتكذيبه بما جاء به النبي ، ومن تركها بنية القضاء لم يكفر ومن قتل نبياً أو لطمه كفر لا لاجل القتل أو اللطم بل لانه دليل لتكذيبه وبغضه .

وبه قال ابن الراوندي وبشر المريسي وقالوا : السجود للصنم ليس كفراً بل هو علامة الكفر ، فهذه هي المرجئة الخالصة . ومنهم من جمع الى الارزاء القدر ، كالصالحين وأبي شمر ، ومحمد بن شبيب ، وغيلان .

→ نعمتي « ومع كمال الايمان وتمامه بشرط الموافاة عليه لا يكون الخلود في النار فان عذاب صاحب الكييرة منقطع ، وكذلك بغضه وعداوته عليه السلام كفر موجب للخلود في العذاب ودوام العقاب ، فلا تنفع معه حسنة نفع النجاة والتخلص من النار ، ويحتمل أيضاً أن يكون خلوص حبه سبباً لان يغفر الله بفضله بعض الذنوب ولان يعصم ويحفظ عن الايتان بالبعض . وأيضاً يمكن أن يكون حبه باعثاً على شفاعته عَلَيْهِ السَّلَام التي لا يرد . هذا ما أفاده آقا رضي «ره» في مشارق الشمس . (منه)

العبيدية : أصحاب العبيد المكذب ، زادوا على اليونسية . أن علم الله لم ينزل شيئاً غير ذاته ، وكذا باقي صفاته ، وأنه تعالى على صورة الانسان لما ورد في الحديث من ان الله خلق آدم على صورة الرحمن .

الغسانية : أصحاب الغسان الكوفي ، قالوا : الايمان هو المعرفة بالله ورسوله ، وبما جاء من عندهما اجمالاً لا تفصيلاً ، والايمان يزيد ولا ينقص ، وذلك الاجمال مثل ان يقول قد فرض الله الحج ولا أدري أين الكعبة ولعلها بغير مكة ، وبعث محمداً ولا أدري أهو الذي بالمدينة أم غيره ، وحرّم الخنزير ولا أدري أهو هذه الشاة أم غيرها ! فان القائل بهذه المقالات مؤمن ، ومقصودهم بما ذكروه ان هذه الامور ليست داخلية في حقيقة الايمان والا فلاشبهة في أن عاقلاً لايشك فيها . وغسان كان يحكى القول بمآذبه اليه عن أبي حنيفة وبعده من المرجئة ، وهو افتراء عليه قصد به غسان ترويح مذهبه بموافقة رجل كبير مشهور . قال الامدي ومع هذا فأصحاب المقالات قد عدوا أباحنيفة وأصحابه من مرجئة أهل السنة ، ولعل ذلك لان المعتزلة في الصدر الاول كانوا يلقبون من خالفهم في القدر مرجئاً ، أو لانه لما قال الايمان هو التصديق ولا يزيد ولا ينقص ظن به الارحاء بتأخير العمل عن الايمان ، وليس كذلك ، اذ عرف منه المبالغة في العمل والاجتهاد فيه .

اليونسية : هو يونس النميري ، قالوا : الايمان هو المعرفة بالله ، والخضوع له ، والمحبة بالقلب . فمن اجتمعت فيه هذه الصفات فهو مؤمن ، ولا يضر معها ترك الطاعات وارتكاب المعاصي ، ولا يعاقب عليها ، وابليس كان عارفاً بالله وانما كفر باستكباره وترك الخضوع لله ، كما دل عليه قوله ، «أبي واستكبر وكان من الكافرين» .

### الفرقة الخامسة من كبار الفرق الاسلامية : النجارية

أصحاب محمد بن الحسين النجاري وهم موافقون لاهل السنة في خلق الافعال ، وان الاستطاعة مع الفعل ، وان العبد يكتسب فعله ، وموافقون للمعتزلة في نفي الصفات الوجودية ، وحدوث الكلام ، ونفي الرؤية بالابصار . ووافقهم على ذلك ضرار

ابن عمرو ، وحفص الفرد . وفرقهم ثلاث : برغوثية وزعفرانية ومستدركة .  
البرغوثية قالوا : كلام الله اذا قرىء عرض واذا كتب بأي شىء كان فهو جسم .  
الزعفرانية قالوا : كلام الله غيره ، وكل ما هو غيره مخلوق ، ومن قال كلام  
الله غير مخلوق فهو كافر .

المستدركة : استدركوا على الزعفرانية وقالوا ان كلام الله مخلوق مطلقا ، لكننا  
واقفنا السنة الواردة بأن كلام غير مخلوق ، والاجماع المنعقد عليه في نفيه ، وأولناه  
بما هذه الصورة حكايته ، أي حملنا قولهم غير مخلوق على انه غير مخلوق على هذا الترتيب  
والنظم من هذه الحروف والاصوات بل هو مخلوق على غير هذه الحروف ، وهذه حكاية  
عنها : وقالوا أقوال مخالفينا كلها كذب حتى قولهم لا اله الا الله فانه كذب أيضاً .

#### الفرقة السادسة من تلك الفرق الكبار : الجبرية

والجبر اسناد فعل العبد الى الله تعالى ، والجبرية : متوسطة ، أي غير خالصة  
في القول بالجبر المحض ، بل هي متوسطة بين الجبر والتفويض ، تثبت للعبد كسباً  
في الفعل بلا تأثير فيه كالاشعرية والنجارية ، وخالصة لا تثبت ، كالجهمية ، وهم  
أصحاب جهم بن صفوان الترمذي ، قالوا : لا قدرة للعبد أصلاً لا مؤثرة ولا كسبة  
بل هو بمنزلة الجمادات فيما يوجد منها ، وقالوا ان الله لا يعلم الشىء قبل وقوعه  
وعمله حادث لا محل ، ولا يتصف الله بما يتصف به غيره كالعلم والحياة ، لانه يلزم  
منه التشبيه ، والجنة والنار يقنيان بعد دخول أهلها فيهما حتى لا يبقى موجود  
سوى الله تعالى ، ووافقوا المعتزلة في نفي الرؤية وخلق الكلام وايجاب المعرفة  
بالعقل قبل ورود الشرع .

#### الفرقة السابعة عن كبار الفرق الاسلامية : المشبهة

وهم شبهوا الله تعالى بالمخلوقات ومثلوه بالحادثات ، ولاجل ذلك جعلوا فرقة  
واحدة قائمة بالتشبيه ، وان اختلفوا في طرقه ، فمنهم : مشبهة غلاة الشيعة كالسبائية

والبيانية والمغيرية وغيرهم، كما تقدم من مذاهبهم القائلة بالتجسيم والحر كة والانتقال والحلول في الاجسام الى غير ذلك .

ومنهم : مشبهة الحشوية كمضر وكهمس والهجيمي ، قالوا : هو جسم لا كلاجسام ، ومر كب من لحم ودم لا كاللحوم والدماء ، وله الاعضاء والجوارح ، ويجوز الملامسة والمصافحة والمعانقة للمخلصين الذين يزورونه في الدنيا ويزورهم حتى انه قال بعضهم اعفوني عن اللحية والفرج وسلوني عما ورائه ، ومنهم المشبهة الكرامية ، أصحاب أبي عبد الله محمد بن كرام ، قيل هو بكسر الكاف وتخفيف الراء . وأقوالهم في التشبيه متعددة مختلفة ، غير انها لا تنتهي الى من يعاب به ويوالي بقوله ، فاقصرنا : على ما قاله زعيمهم وهو ان الله تعالى على العرش من جهة العلو مما س له من الصفحة العليا ، ويجوز عليه الحركة والنزول . واختلفوا في انه هل يملأ العرش أم لا بل هو على بعضه ؟ ! وقال بعضهم : ليس هو على العرش ، بل هو محاذ للعرش واختلفوا أيعدمتناه أو غيره ومنهم من اطلق عليه لفظ الجسم ثم اختلفوا هل متناه من الجهات كلها ؟ أو متناه من جهة التحت فقط ؟ أولا ؟ أي ليس متناهياً بل هو غير متناه من جميع الجهات ؟ وقالوا : تحل الحوادث في ذاته ، وزعموا انه يقدر على الحوادث الحالة فيه دون الخارجية عن ذاته ، ويجب على الله ان يكون أول خلقه حياً يصح منه الاستدلال وجوزوا امامين في عصر واحد كعلي ومعوية ، الا ان امامة علي وفق السنة بخلاف امامة معوية لكن يجب طاعة رعيته له . وقالوا : ان الايمان قول الذر في الازل بلي ، أي الايمان هو الاقرار الذي وجد من الذر حين قال تعالى : «ألسن بربكم» ؟ ! وهو باق في الكل على السوية الا المرتدين ، وايمان المنافق مع كفره كايमान الانبياء ، لاستواء الجميع في ذلك الايمان ، والكلمتان ليستا بايمان الا بعد الردة وقالوا : النبوة والرسالة صفتان قائمتان بذات الرسول سوى الوحي وسوى أمر الله بالتبليغ وسوى المعجزة والعصمة وصاحب تلك الصفة رسول بسبب اتصافه بها من غير ارسال ويجب على الله ارساله ولا يجوز ارسال غير

الرسول وهو حين أرسل فهو مرسل وكل مرسل رسول بلاعكس كلي ويجوز عزل المرسل عن كونه مرسلًا دون الرسول فإنه لا يتصور عزله عن كونه رسولاً وليس من الحكمة رسول واحد أي لا يجوز الاقتصار على ارسال رسول واحد ، بل لا بد من تعدده .

إذا علمت ذلك فاعلم : أن هذا ترتيب الفرق الاسلامية على نحو ما ذكره العضدي والشريف وغيرهما . وقالوا . بعد تعداد هذه الفرق :

وأما الفرقة الناجية المستنناة الذين قال فيهم النبي ﷺ : (هم الذين على ما أنا عليه وأصحابي) فهم الاشاعرة والسلف من المحدثين وأهل السنة والجماعة . وفي شرح المواقف : ان مذهبهم خال عن بدع هؤلاء وقد اجمعوا على حدوث العالم خلافاً لبعض الغلاة القائلين بقدمه ووجود الباري تعالى خلافاً للقدرية وانه قديم خلافاً للمعمرية القائلين بأنه لا يوصف في القدم متصف بالعلم والقدرية وسائر صفات الجلال خلافاً لنفاة الصفات لا شبيه له خلافاً للمشبهة ولا ضد ولا ند خلافاً للحابطية حيث اثبتوا الهين ولا يحل في شيء خلافاً لبعض الغلاة ولا يقوم بذاته حادث خلافاً للكرامية ليس في حيز ولا في جهة ولا يصح عليه الحركة والاتقال ولا الجهل ولا الكذب ولا شيء من صفات النقص خلافاً لمن جوزها عليه مرئي للمؤمنين في الآخرة بلا انطباع ولا شعاع ماشاء الله كان وما لم يشأ لم يكن غني لا يحتاج في شيء الى شيء ولا يجب عليه شيء ان اثناب بفضله وان عاقب فبعده لا غرض لفعله ولا حاكم سواء لا يوصف فيما يفعل أو يحكم بجور ولا ظلم وهو غير متبعض ولا له حد ولا نهاية وله الزيادة والنقصان في مخلوقاته والمعاد الجسماني حق وكذا المجازاة والمحاسبة والصراط والميزان وخلق الجنة والنار وخلود أهل الجنة فيها وخلود الكفار في النار ، ويجوز العفو عن المذنبين ، والشفاعاة حق ، وبعثة الرسل بالمعجزات حق من آدم الى محمد صلى الله عليه وآله .

أقول ومع ذلك كله يرد على هذا النقل أمور : الاول : انهم اهملوا كثيراً من



فرق الشيعة من الفرق العظيمة ، وذكروا فرقاً شاذة لا يعبأ بمن قال بها .

فمن الفرق التي اهلوا ذكرها من فرق الشيعة من الفرق العظيمة أصحاب رجل يقال له (ناورس) وقيل أهل قرية سميت ناووساً قالوا : ان الصادق عليه السلام حي بعد ولم يموت حتى يظهر ويظهر أمره ، وهو القائم المهدي . وحكى أبو حامد الزوزني ان الناووسية زعمت : ان علياً عليه السلام مات وستنشق الارض عنه يوم القيمة هنا وهي القيمة الصغرى ، وهي زمن رجعة النبي صلى الله عليه وآله ، ورجعة أهل بيته عليهم السلام في وقت ظهور المهدي عليه السلام ، كما ذكر في موضعه مفصلاً .

ومنها الافطحية : قالوا بانتقال الامامة من الصادق عليه السلام الى ابنه عبد الله الافطح وهو أخو اسمعيل من أبيه وأمه ، وكان اسن اولاد الصادق عليه السلام ، ونقلوا عنه : ان الامامة لا يكون الا في الولد الاكبر ، لكنهم لن ينقلوا آخر الحديث وهو قوله : الا ان يكون به عاهة ، وكان عبد الله افطح القدمين ، والامام يجب أن يكون أكمل الناس خلقاً وخلقا . وأما حكاية عمي شعيب ويعقوب عليهما السلام وكسر ثنية النبي صلى الله عليه وآله يوم أحد ، فلا يخل باستواء الخلقة الاصلية ، ان هذه الامور قد عرضت لما طغوا في السن ، وكذا ما روى من سقوط بعض أسنان الائمة عليهم السلام .

ومنها الواقفية : وهم الذين وقفوا على موسى بن جعفر عليهما السلام وأنكروا موته وقالوا انه حي وهؤلاء هم خواص شيعته عليه السلام وذلك انهم كانوا وكلائه عليه السلام على جميع أموال الصدقات والاحماس من شيعته ، وكان بعضهم في قم وبعضهم في بغداد الى غير ذلك من البلدان فلما اتصل بهم خبر فوت الكاظم عليه السلام طمعوا في الاموال وأنكروا موته وقالوا انه حي ولم يدفعوا الاموال الى الرضا عليه السلام وأنكروا امامته ولكن من قال من الشيعة بامامة الرضا عليه السلام قال بامامة باقي الائمة عليهم السلام ، ومن هذا جاء الحديث انه لا يزور الرضا عليه السلام الا الخالص من الشيعة وقد رأيت في الكتب المعتمدة ان من الواقفية من وقف على الباقر عليه السلام ، ومنهم من وقف على الصادق عليه السلام ، وفي بعض الاخبار دلالة عليه . الامر الثاني : انه جعل الاشاعة وهم المنسوبون الى علي

ابن اسمعيل الاشعري المنتسب الى أبي موسى الاشعري فرقة واحدة ، وجعلهم هم الفرقة الناجية ، مع انهم فرق أربع ، وهم : الحنفية ، والشافعية ، والمالكية ، والحنبلية . وكل فرقة من هذه الاربعة تخالف الفرقة الاخرى في كثير من مسائل الاصول والفروع ، فكيف صارت هذه الفرق الاربعة على اختلاف أقاويلها فرقة واحدة ، وقد عد سابقاً الحمزية والشعبية فرقتين مع انهما لم يختلفا الا في مسألة واحدة ، نعم وجه الجامع بين هذه الفرق الاربعة هو الاتفاق بينهم على تأخير أمير المؤمنين علي عليه السلام عن درجته ووضع غيره فيها فصاروا فرقة واحدة لقوله عليه السلام : الكفر كان ملة واحدة .

الامر الثالث : جزمه بأن الفرقة الناجية هم الاشاعرة ، ما نعلم من أين أخذه أمن قولهم : ان الخير والشر من الله ، وان العبد ليس له اختيار في أفعاله وأقواله ، وانه مجبور على كل ما يصدر منه ؟ أم من قولهم بتعدد القدماء وهي صفاته الزائدة على ذاته ، وقد نهى سبحانه النصارى عن القول بالتثليث وهي الاقانيم الثلاثة ، قال الشهرستاني : ويعنون بالاقانيم : الصفات كالوجود والحيوة والعلم ، أو الابن والابن وروح القدس ، وقال في موضع آخر : ان المراد بروح القدس اقنوم الحيوة . وقال شيخنا البهائي طاب ثراه في الكشكول : النصارى مجمعون على أن الله تعالى واحد بالذات ، ويريدون بالاقانيم الصفات مع الذات ، ويعبرون عن الاقانيم بالاب والابن وروح القدس ، يريدون بالاب الذات مع الوجود ، وبالابن الذات مع الابن ، ويطلقون عليه اسم الكلمة ، ويريدون بروح القدس الذات مع الحيوة . وأجمعوا على أن المسيح ولد من مريم و صلب ، والانجيل الذي بأيديهم انما هو سيرة المسيح جمعه أربعة من أصحابه وهم متى ، ولوقا ، ومارقوس ، ويوحنا . ولفظة (الانجيل) معناه : البشارة ولهم كتب تعرف بالقوانين ، وضعها أكابرهم ، يرجئون اليها في الاحكام والعبادات . والمشهور من فرقهم ثلاثة : الاولى : الملكانية : يقولون قد حل جزء من اللاهوت في الناسوت واتحد بجسد المسيح وتدرع به ، ولا يسمون

العلم قبل تدريعه ، ابناً ، وهؤلاء قد صرحوا بالتثليث ، واليهم الاشارة بقوله سبحانه : « لقد كفر الذين قالوا ان الله ثالث ثلاثة » ، وهؤلاء قالوا : ان القتل والصلب وقع على الناسوت .  
 الثانية : اليعقوبية : قالوا ان الكلمة انقلبت لِحماً ودماً فصار المسيح ، وهو الاله ، واليهم الاشارة بقوله تعالى : « لقد كفر الذين قالوا ان الله هو المسيح بن مريم »  
 الثالثة : النسطورية : قالوا : ان اللاهوت أشرق على الناسوت كاشراق الشمس على البلور ، والقتل انما وقع على المسيح من جهة ناسوته . لا من جهة لاهوته ، والمراد بالناسوت الجسد وباللاهوت الروح ، وقال عز وجل « ولاتتخذوا الهين اثنين » اذا علمت ذلك فاعلم : أن بعد موت النبي ﷺ قد عمت البلية على كافة المسلمين وذلك انه قد تعددت آراؤهم بحسب تعدد أهوائهم وصارت الى ثلث وسبعين فرقة اصولها كما مر والافهي أكثر من مأتي فرقة ، كلها ضالة في النار الا واحدة كما قال ﷺ « كلها في النار الا واحدة وهي ما أنا عليه وأصحابي » وما هذه الواحدة الا الفرقة الامامية ، أيدهم الله خالق البرية بحق خير البرية .

### وهذه هي الفرقة الثامنة الناجية من كبار الفرق الاسلامية

اذ تواتر اجماع الامة يوم وفات نبي الرحمة على انحصار الامامة في الاشخاص الثلاثة أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام ، والعباس عبد المطلب ، وأبي بكر بن أبي قحافة .

فذهبت الراوندية الى ان الامام حينئذ هو العباس ، لزعيمهم ان الامامة بالميراث ومال جماعة الى أبي بكر لمبايعة عمر ثاني الاربعة .

وقالت الشيعة : ان الامام هو أمير المؤمنين عليه السلام ، لفضله على ساير الانام ، لما اجتمع له من الفضائل والكمالات الجليلة والخصال الجميلة وللنص على ولايته من ذي العزة والجلال . وهم حينئذ بنو هاشم كافة وسلمان وعمار وأبوزر والمقداد

وخزيمة بن ثابت ذوالشهادتين وأبو أيوب الانصاري وأبو سعيد الخدري وأمثالهم من أجلة المهاجرين والانصار . ومن البين ان الحرى بالامامة والخلافة هو علي بن أبي طالب عليه السلام واولاده الكرام كما هو معتقد الشيعة المسماة بالامامية حيث قالوا : ان الخلفاء بعد الرسول اثني عشر كلهم من قريش وكل من قال بذلك كان على الحق فهذه الفرقة على الحق :

أما الصغرى : فظاهرة لان الامامية هم الاثناعشرية القائلون بان الامام الحق بعد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بلافضل أمير المؤمنين علي بن أبي طالب ثم ابنه الحسن والحسين سيدا شباب أهل الجنة ثم علي بن الحسين زين العابدين ثم ابنه محمد الباقر ثم ابنه جعفر الصادق ثم ابنه موسى الكاظم ثم ابنه علي الرضا ثم ابنه محمد الجواد ثم ابنه علي الهادي ثم ابنه الحسن العسكري ثم ابنه الخلف الحجة القائم المنتظر المهدي صلوات الله عليهم أجمعين .

واما الكبرى : فلان القائل بان الخلفاء بعد النبي صلى الله عليه وآله وسلم اثنا عشر عدداً مصدق لقول النبي صلى الله عليه وآله وسلم وكل من كان مصدقاً للنبي كان علي الحق فالكبرى ظاهرة .

وأما الصغرى : فلما رواه العامة عن مسروق : انه قال : بينا نحن عند عبدالله ابن مسعود وهو يقرأ القرآن اذ قال له رجل : يا أبا عبد الرحمن هل عهد اليكم نبياكم كم يكون بعده خليفة ؟ فقال : انك لحديث السن وهذا شيء ما سئلتني أحد عنه ، نعم عهد الينا نبينا : ان يكون بعده اثنا عشر خليفة عدد نبي اسرائيل . ولما ذكر في (مصاييح أهل السنة) في باب (مناقب قريش) من الصحاح عن جابر بن سمرة قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (يقول لا يزال الاسلام عزيزاً الى اثني عشر خليفة كلهم من قريش) والى ههنا بمعنى مع كما لا يخفى . وقال صلى الله عليه وآله وسلم للحسين (هذا ولدي امام بن امام أخو امام أبو ائمة تسعة ، تسعهم قائمهم) ، والتعيين انما حصل منهم أيضاً : كل من يقول بأن الائمة اثني عشر يقول بالائمة المذكورين دون غيرهم فان العامة يقولون بالخلفاء الاربعة ويعتقدون انه يصير بعد ذلك ملكا

عضواً والزيدية لا يحصرون في عدد الى غير ذلك من طوائف الاسلام فانك لا تجد فيهم من يقول بالعدد المروي عن النبي ﷺ سوى طائفة الامامية المحقين .

وبالجملة : الذي يدل على ان مذهب الامامية رضوان الله عليهم هو الحق : وجوه : منها : انه اخلصها من شوائب الباطل وأعظمها تنزيهاً لله تعالى وأنبيائه وحججه وأحسنها في مسائل الاصول والفروع ولم يلتفتوا الى القول بالرأي والقياس أما باقي المسلمين فقد ذهبوا كل مذهب :

أما الاشاعرة اثبتوا قدماءً تسعة فالاشاعرة قالوا ان مع الله تعالى معان قديمة موجودة في الخارج كالقدرة وغيرها فجعلوه سبحانه مقتضراً في كونه عالماً الى ثبوت معنى هو العلم وفي كونه قادراً الى ثبوت معنى القدرة موجودة في الخارج كالقدرة وغير ذلك من الثمانية ولم يجعلوه قادراً لذاته ولا عالماً لذاته ولا حياً لذاته ولا مدركا لذاته بل لمعان قديمة يقتقر في هذه الصفات اليها .

واعترض شيخهم فخر الدين الرازي عليهم بأن قال : ان النصارى كفروا ، لانهم قالوا : ان القدماء ثلاثة والاشاعرة اثبتوا قدماءً تسعة .

أقول : فالاشاعرة لم يعرفوا ربهم بوجه صحيح بل عرفوه بوجه غير صحيح فلا فرق بين معرفتهم هذه وبين معرفة باقي الكفار لانه ما من قوم ولا ملة الا وهم يدينون بالله سبحانه وتعالى ويثبتونه وانه الخالق سوى شزيمة شاذة وهم الدهرية القائلون ما يهلكنا الا الدهر وأساء الناس حالا المشركون أهل عبادة الاوثان ومع ذلك فهم انما يعبدون الاصنام لتقربهم الى الله سبحانه زلفى كما حكاه عنهم في محكم الكتاب بطريق الحصر فتكون الاصنام وسائل لهم الى ربهم فقد عرفوا الله سبحانه بهذا الباطل وهو كون الاصنام مقربة اليه وكذلك اليهود حيث قالوا عزير ابن الله والنصارى حيث قالوا المسيح بن الله فهما قد عرفاه سبحانه بأنه رب ذو ولد ، فقد عرفاه بهذا العنوان ، وكذلك من قال بالجسم والصورة فالاشاعرة ومتابعوهم أسوأ حالا في باب معرفة الصانع من المشركين والنصارى وذلك ان من قال بالولد والشريك

لم يقل انه محتاج اليهما في ايجاد أفعاله وبدائع محكماته ، فمعرفة لهم له سبحانه على هذا الوجه الباطل من جملة الاسباب التي أورثت خلودهم في النار مع اخوانهم من الكفار الاشرار ! وأفادتهم الكلمة الاسلامية حقن الدماء والاموال في الدنيا . وقد تباينا وانفصلنا عنهم في باب الربوبية ، فربنا من تفرد بالقدم والازل ، وربهم من كان شركاؤه في القدم ثمانية .

ووجه آخر لهذا ، لاعلم الا اني رأيت في بعض الاخبار وحاصله : انا لم نجتمع معهم على اله ولا على نبي ولا على امام وذلك انهم يقولون ان ربهم هو الذي كان محمد صلى الله عليه وآله نبيه وخليفته بعده أبوبكر ، ونحن لانقول بهذا الرب ولا بذلك النبي بل نقول ان الرب الذي خليفة نبيه أبوبكر ليس ربنا ، ولا ذلك النبي نبينا . ووجه آخر لكنه جواب عن جواز لعن المتخلفين بل هو دال على وجوب اللعن : وذلك بأن الامامة كالنبوة والالهية مركبة من ايجاب وسلب : أما اله فمن قال : الله اله ولم ينف عنه الشركاء والاضداد فهو ليس بموحد باجماع المسلمين ولا مسلم أيضاً وأما النبوة : فمن قال ان محمداً نبي ولم ينف نبوة من ادعاها كمسيلمة ونحوه فهو ليس بمسلم أيضاً فالسلب فيهما واجب كالاجاب .

وأما الامامة : فهي كذلك أيضاً ، فمن قال ان علياً عليه السلام امام ولم ينف امامة من ادعاها ونازعه عليها وغصبها فليس بمؤمن عند أهل البيت عليهم السلام . فظهر من هذا ان البرائة من أولئك الاقوام لعنهم الله من أعظم أركان الايمان ، ومخالفونا قد خالفونا في هذا أيضاً .

ومن هذا التحقيق ظهر : ان المراد بالقدرية في قوله والله اعلم : « القدرية مجوس هذه الامة هم الاشاعرة » وذلك أن نسبتهم اليهم فرية جداً كما لا يخفى .

ومنها ما نقله العلامة الحلبي قدس سره عن شيخه نصير الدين الطوسي قدس الله روحهما ، قال : سئلته عن المذاهب ، فقال بحثنا عنها وعن قوله (ص) ستفترق أمتي على ثلاثة وسبعين فرقة ، واحدة منها ناجية ، والباقي في النار » وقد عين والله اعلم

الفرقة الناجية والهالكة في حديث آخر صحيح متفق عليه ، وهو قوله (ص) «مثل أهل بيتي كمثل سفينة نوح ، من ركبها نجي ، ومن تخلف عنها غرق وهوى» فوجدنا الفرقة الناجية هي الفرقة الامامية ، لكنهم باينوا جميع المذاهب وجميع المذاهب قد اشترى كوا في اصول العقائد .

وهذا تحقيق متين : وحاصله : انه لو كانت الفرقة الناجية غير الامامية لكان الناجي كلهم لا فرقة واحدة وذلك لانهم متشاركون في الاصول والعقائد الموجبة لدخول الجنة ، ولا يخالفهم أحد سوى الامامية فانهم اشترطوا في دخول الجنة ولاية الائمة الاثني عشر والقول بامامتهم .

ومنها : انهم أخذوا دينهم عن الائمة المعصومين المشهورين عند العدو والولي بالفضل والعلم والورع والعبادة الذين نزلت في فضلهم سورة هل أتى وآية الطهارة وايجاب المودة لهم وآية الابتهاال وغيرها . فهم جازمون بصحة دينهم ونجاتهم كجزم أئمتهم (ع) وأما غيرهم من الفرق وأئمتهم شاكون في النجاة ، ومتابعة الجازم أولى من متابعة الشاك .

ومنها : ان الامامية لم يذهبوا الى التعصب في غير الحق بخلاف غيرهم وقد ذكر الغزالي والمتوكل وكانا امامين للشافعية : ان تسطيح القبور هو المشروع لكن لما جعلته الرافضة شعاراً لهم عدلنا عنه الى التسنيم ! وذكر الزمخشري وكان من أئمة الحنفية في تفسير قوله تعالى : « هو الذي يصلى عليكم وملائكته » انه يجوز بمقتضى هذه الآية الكريمة أن يصلى على احاد المسلمين لكن لما أخذته الرافضة في أئمتهم منعناه عن غير النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ . وقال مصنف «الهداية» من الحنفية المشروع التختيم باليمين لكن لما اتخذته الرافضة عادة جعلنا التختيم في اليسار . وأمثال ذلك كثير . فانظر بعين الانصاف والبصيرة الى من يغير الشرع ويبدل الاحكام التي ورد بها الشرع مع انهم ابتدعوا شيئاً اعترفوا بانها بدعة كقول عمر : متعتان كانتا محللتين في عهد رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ وأنا انهى عنهما وأعاقب عليهما ! وكخرج طلحة

والزير بعاشة ولا نعلم بأي وجه يلقون رسول الله ﷺ مع ان الواحد منا لو تحدث مع امرئة غيره وأخرجها من منزله وسافر بها كان أشد الناس عداوة له وكيف أطاعهما على ذلك آلاف من المسلمين .

وبالجملة : فاستقصاء الاخبار الواردة في المضمار الدالة على حقية مذهب الامامية الاخبار والدلائل العقلية والنقلية المنقولة عن الائمة الاطهار مما يوجب تطويل الكتاب بلا انكار .



## الفصل التاسع

فيما بقي من الفرق الاسلامية فرقتان : النواصب والصوفية

ولا بأس لنا أن نذكرهما ولو اجمالاً فاعلم ان «التصوف» كان مستعملاً في فرقة من الحكماء الزائغين عن طريق الحق ثم استعمل بعدهم في جماعة من الزنادقة وبعد ظهور الاسلام استعمل في جماعة من أهل الخلاف كالحسن البصري وسفيان الثوري وأبي هاشم الكوفي ونحوهم وقد كانوا في طرف الخلاف مع الائمة الاشراف فان هؤلاء المذكورين قد عارضوا الائمة وباحثوهم وأرادوا اطفاء نور الله والله متم نوره ولو كره الكافرون .

والذي وجد منهم في اعصار علمائنا عارضهم ورد عليهم وصنف علماءنا كتباً في ذمهم والرد عليهم خصوصاً شيخنا المفيد نورالله ضريحه فانه قد أكثر من الرد على حسين بن منصور الحلاج لعنة الله عليه وعلى متابعيه وله قصص وحكايات مذكورة في كتب أصحابنا مثل كتاب «الغيبة» و«الاقتصاد» للشيخ الطوسي وانهم ادعوا الالهية وورد التوقيع من صاحب الامر عليه السلام بلعنه وهو الذي كان يقول «ليس في جبتي سوى الله» وكان يمنع أصحابه من السفر الى مكة المشرفة للحج ويقول : «طوفوا حولي، مكة بيت الله وأنا الله» الى غير ذلك من أباطيله لعنه الله تعالى وقبحه . وقد استمر الحال الى هذه الاعصار وماقار بها ثم ان جماعة من علماء الشيعة طالعوا كتبهم واطلعوا على مذاهبهم فرأوا فيها بعض الرخص والمسامحات ، مثل قولهم بان الغناء المحرم هو الذي يستعمل في مجالس الشرب واهل الفسوق كما صرح به الغزالي وأضربه

فأباحوا أفراد الغناء وأنواعه لمتابعيهم، وكانوا من أهل العلم ، والناس يميلون الى من يسهل عليهم، مثل هذه الامور التي يحصل للنفس منها التذاذ، وكثر كههم التزويج والاقبال على الغلمان الحسان ، فان كل من كان عنده غلام مقبول أو ولد حسن الصورة أتى به الى شيخ الصوفية والتمس منه أن يجعله خادماً عنده ، ثم لم يظهر له حاله الا عندما يفتك بالولد ويفسق به، فيأخذه أبوه منه لكن بعد خراب البصرة! والعجب من بعض الشيعة كيف مال الى هذه الطريقة مع اطلاعه على انها مخالفة لطريقة أهل البيت عليهم السلام اعتقاداً وأعمالاً أما الاعتقاد فقد قالوا بالحلول وهو: ان الله سبحانه قد حل بكل مخلوقاته حتى بالقاذورات ! تعالى الله عما يقول الكافرون علواً كبيراً ، وقد مثلوا حلول الله بهذه المخلوقات بالبحر وقت اضطراب أمواجه ، فان ماء الامواج وان كان متعدداً الا أنه كله ماء واحد في بحر واحد قد كثره التموج ، فهي واحدة بالحقيقة متعددة بالاعتبار ، والمخلوقات كلها غير الله سبحانه وهو عينها، والتعدد انما جاء من هذه العوارض الخارجية والتشخصات العارضة للمادة وكان من أعظم مشايخهم عندهم الشيخ العطار، ولما سمع سلطان ذلك الزمان بكفره وانوائه المسلمين أرسل اليه جلالاً يأخذ رأسه ، فلما أتى اليه الجلال وأخبره بما أتى به ، قال الشيخ العطار أنت ربي بأي صورة شئت فتصور فان أردت قتلي فانا هذا ! ثم قتله . ومن اعتقادهم ان السالك اذا عبد الله تعالى بلغ الى مرتبة اليقين حتى لا يحتاج الى العبادة بعد ، لقوله تعالى «فاعبد ربك حتى يأتيك اليقين» واليقين عندهم هو العلم والمعرفة بالله سبحانه، وعند أهل البيت عليهم السلام اليقين هو الموت وقد حكى العلامة الحلبي قدس الله روحه في كتاب «نهج الحق» قال شاهدت جماعة من الصوفية في حضرة مولينا الحسين (ع) وقد صلوا المغرب سوى شخص واحد منهم كان جالساً ولم يصل ، ثم صلوا بعد ساعة العشاء سوى ذلك الشخص ، فسئلت بعضهم عن ترك ذلك الشخص لصلوته ؟ فقال وما حاجة هذا الى الصلوة وقد وصل أيجوز ان يكون بينه وبين الله تعالى حاجباً ! فقلت : لا، فقال: الصلوة حاجب بين العبد

والرب ! وفرعوا على هذا الاصل جواز أن يكون بعض السالكين منهم أعلى درجة وأفضل مرتبة من مراتب الانبياء وذلك ان السالك بزعمهم اذا فاق عبادة الانبياء فاق درجاتهم، وقد وقع مثل هذا التجاوز لمراتب الانبياء (ع) لكثير من مشايخ الصوفية بزعمهم وهذا الفرع مبني على ذلك الاصل وهذا وهم باطل ، ان لو استغنى فيه احد لاستغنى عنه سيد المرسلين وأشرف الواصلين ، وقد كان (ع) يقوم بالصلوة الى أن ورمت قدماءه وقد كان أمير المؤمنين عليه السلام الذي تنتهي اليه سلسلة أهل العرفان يصلي كل ليلة ألف ركعة الى آخر عمره الشريف ، وكذا شأن جميع الانبياء والاولياء والعارفين . كما هو في التواريخ مسطور وعلى السنة مشهور .

ومن اعتقاداتهم الباطلة وأعمالهم الفاسدة : انهم تركوا العبادات المأثورة عن أهل البيت (ع) ودونها الشيعة في كتبهم وأقبلوا على اختراع عبادات واذكار لم تذكر في الشريعة . وليس هذا الا لقصد الخلاف على علماء أهل البيت عليهم السلام حتى يكونوا في طرف النقيض فلا يقال لهم أنهم مقلدوا العلماء فيزدادوا بذلك اعتباراً عند عوام الناس وغنائهم او ما علموا ان الله سبحانه لا يقبل من العبادات الا ما أرسل به حججه وقاله على سنتهم والافقد عرفت سابقاً ان الشيطان لم يتكبر على السجود لله تعالى لكنه قال أنا أسجد لك يا رب ولا أسجد لادم وذلك أن الله سبحانه يحب ان يطاع من حيث أمره كما قال «واتو البيوت من أبوابها» وقد كان في زماننا رجل من الصوفية يزعم انه من علماء الشيعة وكان يخطب أصحابه يوماً فقال وهو على المنبر اني كتبت الاصول الاربعة يعني الكليني والتهذيب والاستبصار والفقيه وقررتها وصحتحتها ولما رأيتها عديمة الفائدة بعثتها بدرهم واحد ورميت ذلك الدرهم بالماء فانظر الى ايمان هذا الرجل عليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين وقد كان مع أصحابه في حضرة مولينا الرضا عليه السلام مشغولين بذكرهم الجلي وهو ما اشتمل على الغناء والرقص والترنم والوجد فهوى بعضهم على محجر القبر الشريف فشحج رأسه المنحوس وسال دمه وبلغ الى المحجر فاحتمل الخدمة في ازالة تلك الدم فقال شيخ

الصوفية لا تحتالو بهذه الحيل لازالة هذا الدم لان هذا من دم العشاق ودم العشاق طاهر ثم لما لم يسمع الناس هذا منه موته على الناس كلاماً آخر وقال ان الشمس ذكرها انها من المطهرات فكيف لا يكون شمس الرضا عليه السلام مطهرة لهذا الدم فقبل منه هذا الكلام بعض البهايم من اتباعه ثم بعد زمان قليل سقط عن درجته واعتباره «وسيعلم الذين ظلموا أي منقلب ينقلبون» .

وقال السيد الجليل والفاضل النبيل السيد نعمة الله الجزائري في الانوار النعمانية رأيت في شيراز رجلاً صوفياً صاحب ذكر وحلقة واتباع وكان كل ليلة جمعة يأتي الى قبة السيد الاجل السيد أحمد بن الامام موسى الكاظم عليه السلام فيشتغل بذكره المعهود. وقد كان عزباً لم يتزوج، نعم كان عنده ولد مقبول من اولاد شيراز، وكان ذلك الرجل صاحب تحصيل لحطام الدنيا وكلما يحصل في نهاره يعطيه لذلك الولد ويبقى لنفسه شيئاً يسع قوة الشكير وكان اذا خرج من البلاد . ثم دخل اليها يسئله بعض خواصه أين كنت فيقول : كنت اذرع الادميين ، وقد استمر على هذا الحال برهة من الزمان ، فظهر عليه وعلى أصحابه انهم أرادوا الخروج ، وادعى واحد منهم انه الرب وآخر انه النبي وثالث انه الامام الى غير ذلك ، فأخذهم حاكم تلك البلاد وأمر بقتلهم وكنت من الحاضرين ذلك الوقت فلما اتوا بشيخهم الى الميدان ليقتلوه كانت اخته فوق سطح جدار تنتظر الى ما يصنع بأخيها وتضحك فقيل لها لم تضحكين فقالت ان أخي هذا رجل شايب فاذا قتلوه يجيء بعد أربعين يوماً بصورة شاب حسن الوجه قوي البدن فظهر انهم كانوا قائلين بالتناسخ أيضاً وقد أكثر في الكشف من التشنيع عليهم في مواضع عديدة وقال في قوله «قل ان كنتم تحبون الله فاتبعوني» الآية واذا رأيت من يذكر محبة الله ويصفق بيديه مع ذكرها ويطرب وينعر ويصعق فلاشك في انه لا يعرف الله ولا يدرى ما حجة الله وما تصفيقه وطربه ونعيره وشفقته الا تصور في نفسه الخبيثة صورة مستجلبة معشقة فسمها الله بجهله ودعاه به ثم صعق وطرب ونعر وصعق على تصورها وربما رأيت المنى قد

ملاً ازار ذلك المعجب عند صفقته وحمقى العامة حوالياً قد ملاً أو اردانهم بالدموع لما رقههم من حاله ومن ذلك الاعتقاد ان افضلهم الغزالي وقد ادعى في احيائه انه من اهل الكشف وانه انكشف له فضل أبي بكر على أمير المؤمنين عليه السلام وادعى انه انكشف له أيضاً عدم سب يزيد لعنه الله لانه رجل مسلم ولو كان قاتل الحسين عليه السلام لم يجز سبه أيضاً لان غاية هذا انه فعل كبيرة وذلك لا يجوز سبه وانكشف له بطلان مذهب الامامية بعد ان ترك التدريس وانقطع في دمشق ومكة المشرفة نحواً من عشرين سنة ملازماً للخلاوة في آخر عمره .

وصنف كتاباً سماه المنقذ من الضلال يتضمن الرد على من يدعي العصمة وابطال مذهبهم وسماهم اهل التعليم وضرب لهم مثلاً بأخذهم عن المعصوم بمن تلوث بجميع النجاسات ثم طلب ماء يتطهر منها وسعي في طلب ذلك الماء فلم يجد ماء يطهره ويزيل عنه الاخبث فبقى مرتكساً في النجاسات طول عمره وتكرر منه في الاحياء وغيره قالت الرافض خذلهم الله وقال فيه انه لو جاء الينا رافضي وادعى ان له طلب دم عند أحد قلنا له ان دمك هدر لان استيفائه مشروط بحضور امامك فاحضره حتى يستوفى لك وقد صرح في كتابه المنقذ انه كان يستفيد من الملائكة والانباء مع مشاهدته لهم على وجه القطع كلما يريد وصرح فيه أيضاً بقوله انه انكشف لي في اثناء هذه الخلوات امور لا يمكن احصاؤها واستقصاؤها والقدر الذي اذكره لينتفع به اني علمت يقيناً ان الصوفية هم السالكون بطريق الله تعالى خاصة وان سيرتهم احسن السير وطريقتهم اصوب الطرق واخلاقهم ازكى الاخلاق بل جمع عقل العقلاء وحكمة الحكماء وعلم الواقفين على اسرار الشرع من العلماء ليغيروا شيئاً من سيرهم واخلاقهم ويبدلوه بما هو خير منه لم يجدوا اليه سبيلاً فان جميع حركاتهم وسكناتهم في ظاهرهم وباطنهم مقبسة من مشكاة النبوة وليس وراء النبوة على وجه الارض نور يستضاء به نعم ربما نسب اليه كتاب يسمى سر العالمين فيه مقالة يظهر منه ميله الى الحق ونطقه به ليكون حجة عليه وبعضهم انكر كون الكتاب له وادعى ان

المقالة ملحقة بالكتاب .

وأما الشيخ محي الدين بن العربي وهو من اعظم أجلاتهم فقد حكي في فتوحاته انه اسرى به الى السماء مراراً متعددة والظاهر انه قال انها تسع وذكر هناك انه رأى رجلاً أبا بكر لما بلغ الى العرش .

وقد كان رأى في كل سماء واحداً من الانبياء فكان درجته ودرجة أبي بكر على من درجات اولي العزم وادعى في أول فصوص الحكم انه من املاء رسول الله صلى الله عليه وآله وأمره له بعين ما كتب وسمى نفسه خاتم الولاية لمنام رآه وغير ذلك من المكاشفات .

والعجب العجيب انهم كيف يصدقون دعوى الكشف مع اختلاف آرائهم ومذاهبهم فمنهم الملحده ومنهم السني ومنهم الشيعي الى غير ذلك فاذا كانت هذه المكاشفات كلها صحيحة صحت مذاهب الفرق كلها فلا يكون الناجي فرقة واحدة بل جميع هذه الفرق ما هذا الاسف وجنون .

وأما الاعمال ومخالفتهم بها فمن جعلته ترك التزويج ومن جعلتها عبادات مبتدعة واذكار مخترعة ومن جعلتها جلوسهم في بيت مظلم اربعين يوماً لا يأكلون الا القليل من الغذاء ويرتاضون في تلك المدة غاية الرياضة ويحرمون على انفسهم محملات الشرع ويقولون : هذا لاجل صفاء القلب ، ومن هذا زعموا انهم لقبوا بالصوفية لاشتقاقه من صفاء القلب وقد وهموا في هذا الاشتقاق .

والصحيح انهم انما لقبوا به لانهم يلبسون الصوف ومن ذلك تر كهم طلب العلم واقبالهم على الرياضات زعما منهم ان معرفة الله تعالى من جهة طلب العلم كسبية ومن تلك الرياضات الهامة ، والحال انهم بمعزل من العلم حتى عن معرفة قواعد التصوف .

روى شيخنا الكليني في كتاب المعيشة من الكافي بأسناده الى مسعدة بن صدقة قال دخل السفين الثوري على أبي عبد الله عليه السلام فرأى عليه ثياباً بيضاً فقال له

ان هذا اللباس ليس من لباسك فقال اسمع مني وع ما أقول لك فانه خير لك عاجلا وآجلا ان أنت مت على السنة والحق ولم تمت على بدعة أخبرني أبي ان رسول الله صلى الله عليه وآله كان في زمن مقفر جذب ، فأما اذا أقبلت الدنيا فأحق أهلها بها أبرارها لا فجارها ومؤمنوها لامناقفوها ومسلموها لا كفارها ، فما أنكرت يا ثوري فوالله انني لمع ما ترى ما أتى علي مذ عقلت صباحاً ولا مساءً . والله في مالي حق أمرني أن أضعه موضعاً الا وضعته .

وفي حديث آخر : ان قوماً دخلوا على أبي عبد الله عليه السلام وسفيان الثوري فيهم لابس الصوف الخشن والصادق عليه السلام لابس الثياب الرقاق فقال السفيان ان جديك أمير المؤمنين كان يلبس ما خشن من الثياب فلم لا تقتدي به . فقال له الصادق عليه السلام ان أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام كان في زمان الضيق ولم تسع الدنيا على المسلمين كاتساعها في هذا الوقت ، ونحن قوم اذا وسع الله علينا وسعنا على أنفسنا واذا ضيق الله علينا ضيقنا على أنفسنا ، وان الله تعالى انما خلق الدنيا وما فيها من الملاذ للمؤمن لا للكافر ، لانه لا قدر له عنده ، ولو كان علي عليه السلام في هذا العصر لما وسعه الا أن يسلك مثل ما سلك اهله لئلا يقال له انه مرء ولئلا يشتهر بشيابه ومأكله ، مع ان امير المؤمنين عليه السلام كان والياً وينبغي لوالي المسلمين ان يكون في المعاش كواحد من فقراء المسلمين . وقد قيل له : يا امير المؤمنين انك تبيت جائعاً ولك الملك ؟ فقال : اخاف ان اشبع وواحد في اليمامة بيت جائعاً وحتى يسهل الفقر على اهله اذا نظروا الى الوالي مع ما هو عليه . وأما انا فلست بوال والملك قد غصب منّا ، فلو كنت والياً لاقتديت به .

ثم قال عليه السلام لسفيان الثوري : ادن مني ، فدنى منه فمد عليه السلام يده الى تحت ثياب سفيان فأخرج ثوباً حريراً كان سفيان لابسه تحت ثياب الصوف لر فاهية بدنه والثياب الصوف فوقه لخدع الناس . ثم اخذ عليه السلام يد سفيان فقال : انظر يا سفيان ما تحت ثيابي هذه الرقاق ، فنظر فاذا هو عليه السلام لابس ثوباً خشناً ، فقال : يا سفيان هذا

تواضعاً لله تعالى وهذه الثياب الرقاق اظهارةً لنعمة الله تعالى والى غير ذلك من المعارضات. كما روى ان رئيسهم وهو الحسن البصري كان مع امير المؤمنين عليه السلام على شط الفرات فملاً قدحاً من الماء وشرب منه وصب باقيه خارج الماء، فقال له امير المؤمنين عليه السلام قد اسرفت في ماء الفرات حيث لم تصب الماء فوق الماء، فعارضه فقال: انت اهرقت دماء المسلمين ولم تسرف فكيف اسرفت انا في هذا الماء؟ فقال علي عليه السلام اذا عرفت اني اسرفت في اراقة تلك الدماء فلم لا خرجت معهم الى جهادي؟ فقال البصري: اني لبست سلاحي وخرجت لمعونة اهل الشام فلما خرجت من المنزل سمعت هاتفاً يقول: القاتل والمقتول في النار، فرجعت، فقال عليه السلام: صدقت، ذاك أخوك الشيطان.

ومن جملة اعمالهم الفاسدة لعنهم الله: الذكر الذي يسمونه ذكراً، وهو مشتمل على محرمات كثيرة. وقد أحسن الكاشي حيث قال: ومنهم قوم يسمون أهل الذكر والتصوف يدعون البرائة من التصنع والتكلف يلبسون خرقة، ويجلسون حلقاً، ويخترعون الاذكار، ويتغنّون بالاشعار، يعلنون بالتهليل وليس لهم الى العلم والمعرفة سبيل.

وأما الداعي لهم الى اختراع هذا المذهب وشهرته فأمرور:

الاول: ما نقل ان خلفاء بني امية وبني العباس كانوا يحبون أن يحصلوا رجلاً من أهل العبادة والزهادة والتكلم ببعض المغيبات وان لم يقع لاجل معارضة الائمة الطاهرين عليهم السلام وعلمهم وزهدهم وكمالاتهم حتى يصغر في عين الناس أهل البيت عليهم السلام وأطوارهم، فلم يجدوا أحداً يقدم على هذا سوى هذه الفرقة الضالة، فمن أجل ذلك مال اليهم سلاطين الجور لعنهم الله وبنوا لهم البقاع والتكايا وحملوا اليهم الاموال وطلبوا منهم الدعاء في مطالب دنياهم وقاسوهم بأهل البيت عليهم السلام، وأين الثرى والثرياً وأين الثرياً من يد المتناول.

الثاني: سهولة هذا المسلك وصعوبة طريق العلم والعمل، فان العامي منهم



يجلس في بيت ضيق مظلم اربعين يوماً وربما ترائى له اخوانه من الجن والشياطين كما قال سبحانه وتعالى : « ان الشياطين ليوحون الي اوليائهم » فاذا خرج صار من رؤسائهم وحصل درجة العالم الذي يحصلها خمسين سنة وأكثر ، بل ربما كان اعتبار هذا بين رعاع الناس ازيد من اعتبار ذلك العالم .

الثالث : ان هذا المذهب شرك لصيد الاولاد ، وجمع الاموال ، والجاه ، والاعتبار ونحو ذلك .

وأما الاخبار الواردة في ذمهم ولعنهم فهي كثيرة جداً ، منها ما رواه البرزطي في الصحيح عن الرضا عليه السلام قال ، من ذكر عنده الصوفية ولم ينكرهم بلسانه أو قلبه فليس منّا ، ومن أنكرهم فكأنما جاهد الكفار بين يدي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم .

وفي الصحيح ايضاً عن البرزطي قال قال رجل للصادق عليه السلام قد ظهر في هذا الزمان قوم يقال لهم الصوفية فما تقول فيهم ؟ فقال عليه السلام : انهم اعداؤنا فمن مال اليهم فهو منهم ويحشر معهم ، وسيكون اقوام يدعون حبنا ويميلون اليهم ويتشبهون بهم ويلقبون أنفسهم بلقبهم ويؤلون أقوالهم ، الا فمن مال اليهم فليس منّا وانا منه برآء ، ومن أنكرهم ورد عليهم كان كمن جاهد الكفار بين يدي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم .

وروى مسنداً عن العسكري عليه السلام انه خاطب أباهاشم الجعفري فقال : يا أباهاشم سيأتي زمان على الناس وجوههم ضاحكه مستبشرة وقلوبهم مظلمة منكدرة السنة فيهم بدعة والبدعة فيهم سنة ، المؤمن بينهم محقر والفاسق بينهم موقر ، امرؤهم جاهلون جائرون وعلماؤهم في أبواب الظلمة سائرون ، أغنياؤهم يسرقون زاد الفقراء ، وأصاغرهم يتقدمون على الكبراء ، كل جاهل عندهم خبير وكل محيل عندهم فقير ، لا يميزون بين المخلص والمرتاب ولا يعرفون بين الضان والضاب ، علماؤهم شرار خلق الله على وجه الارض ، لانهم يميلون الى الفلسفة والتصوف ، وأيم الله انهم من أهل العدول والتحرف ، يبالغون في حب مخالفينا ويضلون شيعتنا

وموالينا ، فان نالوا منصباً لم يشبعوا من الرشا وان خذلوا عبدوا الله على الرياء ، الا انهم قطاع طريق المؤمنين والدعاة الى نحلة الملحدين فمن أدر كههم فليحذرهم وليصن دينه وايمانه ، ثم قال : يا أبا هاشم هذا ما حدثني به أبي عن آباءه عن جعفر ابن محمد عليهما السلام وهو من أبيه وعده فاكتمه الا عن أهله .

وفي كتاب قرب الاسناد روى مسنداً عن الصادق عليه السلام في حال أبي هاشم الكوفي انه كان فاسد العقيدة جداً وهو الذي ابتدع مذهباً يقال له التصوف وجعله مفرأ لعقيدته الخبيثة وأكثر الملاحدة وجنة لعقائدهم .

وروى مسنداً في ذلك الكتاب عن محمد بن الحسين بن أبي الخطاب قال كنت مع الهادي علي بن محمد في مسجد النبي صلى الله عليه وآله فأتاه جماعة من أصحابه منهم أبو هاشم الجعفري وكان رجلاً بليغاً وكانت له منزلة عظيمة عنده (ع) ثم دخل المسجد جماعة من الصوفية وجلسوا في جانبه مستديرأ وأخذوا بالتهليل فقال (ع) لا تلتفتوا الى هؤلاء الخداعين فانهم خلفاء الشياطين ومجرفوا قواعد الدين يتزهدون لراحة الاجسام ويتهجدون لتصيد العوام كالانعام يتجوعون عمراً حتى يذهبوا الايكاف حمراً لايهللون الا لغرور الناس ولا يقللون الغذاء الا لاختلاس قلب الذقناس يكلمون الناس باملائهم في الحب ويطر حونهم بادلائهم في الجب ، أورادهم الرقص والتصدية وأذكارهم الترنم والتغنية فلا يتبعهم الا السفهاء ولا يعتقدهم الا الحمقاء فمن ذهب الى زيارة أحد منهم حياً أو ميتاً فكأنما ذهب الى زيارة الشيطان وعبادة الاوثان ومن اعان أحداً منهم فكانما اعان يزيداً ومعوية وأبا سفيان فقال رجل من أصحابه وان كان معترفاً بحقوقكم قال : فنظر اليه شبه المغضب فقال دع ذاعنك من أعترف بحقوقنا لم يذهب الى عقوقنا أما تدري انهم اخس طوائف الصوفية والصوفية كلهم من مخالفينا وطريقتهم مغايرة لطريقتنا وانهم الا نصارى ومجوس هذه الامة اولئك الذين يجهدون في اطفاء نور الله والله متم نوره ولو كره الكافرون .

وروى مسنداً عن الرضا عليه السلام انه قال لا يقول بالتصوف أحد الا لخدعة أو

ضلالة أو حماقة وأما من سمى نفسه صوفياً للتقية فلائمه عليه وعلامته ان يكتب بالاسمية فلا يقول بشيء من عقايدهم الباطلة .

وفي وصية النبي ﷺ لابي ذر رضي الله عنه يا أبا ذر يكون في آخر الزمان قوم يلبسون الصوف في صيفهم وشتائهم يرون الفضل بذلك على غيرهم اولئك تلعنهم ملائكة السموات والارض .

وفي مواضع عيسى عليه السلام يقول في كلام له فاحتفظوا من العلماء الكذبة الذين عليهم ثياب الصوف الحديث . والخبار الواردة بهذا المعنى كثيرة جداً . فان قلت بناءً على ما ذكرت من ذم هذه الفرقة وان أكثرهم من أهل الخلاف كيف رءاهم الناس بعض الاحيان يخبرون عن الامر فيكون كما اخبروا بل ربما أستجيب دعاؤهم وقد تصدروا منهم الافعال العجيبة والامور الغريبة؟ قلت قد ذهب جماعة من علمائنا رضوان الله عليهم الى ان وقوع تلك الامور اتفاقي لا مدخل لدعائهم ولا اخبارهم فيه بوجه من الوجوه .

وأما نحن فقد ظهر لنا من الاخبار غير هذا وحاصله ان الله تعالى أخبر في كتابه فقال ومن يرد حرث الدنيا نذر له في حرثه ما نشاء وماله في الآخرة من خلاق وفي الحديث ان الله تعالى لا يضع عمل عامل برأ كان أو فاجراً .

وقد روى ان رجلاً من الشيعة أتى موسى بن جعفر عليه السلام وهو في بغداد فقال يا بن رسول الله رأيت في هذا اليوم في ميدان بغداد رجلاً كافراً والناس مجتمعون حوله وهو يخبر كل انسان بما اضره فهو يعلم الاسرار فقال عليه السلام تغدوا عليه فاتني الى الميدان رأي الناس حوله وهو يخبرهم عما في ضمائرهم فطلبه الامام عليه السلام فقال يا فلان أنت رجل كافر والاطلاع على ما في الضمائر مرتبة جليلة فما السبب في ان رزقك الله هذه المرتبة فقال يا عبدالله ما اوتيت هذا الا باني اعمل خلاف ما تشتهي نفسي وخلاف مطلوبها فقال (ع) يا فلان اعرض اليمان على نفسك وانظر هل تطلبه أم لا؟ فتغشى في منديل وتفكر فلما رفع المنديل قال اني عرضت الاسلام

عليها فأبت فقال (ع) له اعمل على خلاف ارادتها كما هو عادتك التي اوتيت بها هذه المرتبة فأسلم وحسن اسلامه وعلمه (ع) شرايع الاحكام فكان من جملة أصحاب الامام عليه السلام فقال له يوماً يا فلان اضمرت انا شيئاً فقل ما هو؟ فلما رجع وتفكر لم يدر ما يقول فتعجب وقال يا بن رسول الله (ص) كنت أعرف الضماير وانا كافر فكيف لأعرفها اليوم وانا مسلم فقال (ع) له ان ذلك كان جزاء لاعمالك واليوم قد ذخر الله لك أعمالك ليوم القيمة فجزاؤها ذلك اليوم .

وبالجملة فالاختبار الواردة بهذا المضمون متكررة جداً ويتفرع عليها ما يفعله جمهور أهل الخلاف في اذكارهم واولقاتهم من قبض الافاعي والحيات بل وأكلها ودخول النار من غير حصول ضرر فانها أيضاً جزاء اعمالهم فهم قد حرموا الذات الجنان بمعانقة الولدان وجريان هذه الامور على ايديهم. نعم ربما اشكل في هذا المقام امران الاول ان دخول النار قد ورد انه من معجزة الامامة ودلائلها فكيف اجراؤه على يدي غيره . وروى المفضل بن عمر قال لما مضى الصادق عليه السلام كانت في وصيته موسى الكاظم عليه السلام فادعى أخوه عبد الله الامامة وكان أكبر ولد جعفر في وقته ذاك وهو المعروف بالافطح فامر موسى عليه السلام فجمع حطب كثير في وسط داره وأرسل الى أخيه عبد الله يسئله ان يصير اليه ومع موسى عليه السلام جماعة من الامامية فلما جلس امر موسى طرح النار في الحطب واحترق ولا يعلم الناس السبب فيه حتى صار الحطب كله ناراً جمراً، ثم قام موسى عليه السلام وجلس في ثيابه في وسط النار واقبل يحدث الناس ساعة ثم قام ينفض ثوبه ورجع الى المجلس فقال لآخيه عبد الله ان كنت تزعم انك الامام بعد أبيك فاجلس في ذلك المجلس قالوا فراينا عبد الله قد تغير لونه وقام يجر رداءه حتى خرج من دار موسى عليه السلام قلت دخول النار اذا قارن التحدي بالامامة ونحوها لم يجز ان يجري على يدي غير المعصوم بل قد نقل صحيحاً ان أهل الخلاف مع شهرتهم بدخول النار وقبض الحيات والعقارب ربما عارضوا بعض عوام الشيعة وفخروا عليهم بالقدرة على مثل تلك الافعال وعدم قدرة الشيعة عليها فيدخل الشيعي

والسني الى النار فيحترق السني ويخرج الشيعي سالماً مع ان دخول النار كان عمله.  
 الامر الثاني في ان شيعتنا في هذه الاعصار قد اقدروا على تلك الافعال التي قد  
 خص بها جمهور المخالفين مثل دخول النار وغيرها وقد ظهر هذا في عشر السبعين بعد  
 الالف في قرب الاهواز قال رجل ان علي بن الحسين عليه السلام قد ظهر عليه أما يقظة  
 وأما نوماً وقدره على تلك الافعال وكان يعطي الناس الرخص في صنع تلك الافعال  
 وذلك بأن يبصق في فم من أراد تعليمه فيصير قادراً على تلك الافعال ، ولما ورد في  
 حوالى تلك الاوقات الى بلاد الجزائر اجتمع من أهل نحلتنا وأوقدوا ناراً ودخلوها  
 فلما خمدت خرجوا وثيابهم سالمة فكيف يكون مثل هذا ؟ قلت ان هذا وأمثاله  
 لامدخل له في علم السحر والشعبدة ، نعم يجوز ان يكون السبب في صدوره من  
 شيعتنا وأقدار الله تعالى لهم عليه كسر شوكة مخالفينا فانهم كانوا يفتخرون بهذا  
 على أهل مذهبنا زماناً طويلاً ، وربما ضعف اعتقاد بعض عوام مذهبنا من ان  
 مذهب الجمهور اذا كان باطلا كيف أجرى الله تعالى هذه الافعال على أيديهم ولم  
 يعلموا ان جريان مثل هذا على يدى كفار الهند ونحوهم أشد وأكثر من هذا  
 فلما كان سبباً لافتخار مخالفينا ولضعف اعتقاد بعض عوامنا اجراه الله على يد شيعتنا  
 لاجل ذلك ومن ثم لم يجره الاعلى يدى عوام مذهبنا الذين لا يعرفون علما ولا عملا  
 كاملا ان هذا واضرا به مما لامدخل له في حقبة الاديان وبطلانها. نعم يظهر خارق  
 العادة من الموثقين أيضاً .

كما حكى ان مولينا العالم الورع المقدس الاردبيلي كان من سكان النجف الاشرف  
 فقام ما عنده من الاطعمة في عام المجاعة للفقراء من الشيعة وأبقى لنفسه مثل واحد  
 منهم فغضبت عليه زوجته وقالت تترك اولادنا في مثل هذه السنة الغالية يتكففون الناس  
 فتركها ومضى الى مسجد الكوفة للاعتكاف فلما كان اليوم الثاني جاء رجل بصورة  
 أعرابي مع دابة حملها الطعام الطيب من الحنطة الصافية والطحين الناعم فقال بعثه  
 اليكم صاحب البيت وهو معتكف في مسجد الكوفة فلما جاء المولى اخبرته زوجته

بان الطعام الذي أرسلته مع أعرابي طعام حسن فحمد الله تعالى وما كان له خبر به وأما الناصبي وأحواله وأحكامه فهو مما يتم بيان امرين الاول في بيان معنى الناصب الذي ورد في الاخبار انه انجس من كلب اليهود وانه شر من اليهودي ، والنصراني والمجوسي وانه كافر نجس باجماع علماء الامامية رضوان الله عليهم فالذي ذهب اليه أكثر الاصحاب هو ان المراد به من نصب العداوة لال بيت محمد (ص) وتظاهر ببعضهم كما هو الموجود في الخوارج وبعض ما وراء النحر ورتبوا الاحكام في باب الطهارة والنجاسة والكفر والايمان وجواز النكاح وعدمه على الناصبي بهذا المعنى .

وقد تظن شيخنا الشهيد الثاني عليه الرحمة من الاطلاع على غرائب الاخبار فذهب الى ان الناصبي هو الذي نصب العداوة لشعبة أهل البيت عليهم السلام وتظاهر بالوقوع فيهم كما هو حال أكثر المخالفين لنا في هذه الاعصار في كل الامصار . وعلى هذا فلا يخرج من النصب سوى المستضعفين منهم والمقلدين والبله والنساء ونحو ذلك وهذا المعنى هو الاول ويدل عليه ما رواه الصدوق قدس الله روحه في كتاب علل الشرايع باسناد معتبر عن الصادق عليه السلام قال ليس الناصب من نصب لنا أهل البيت لانك لا تجد رجلا يقول انا ابغض محمداً وآل محمد ولكن الناصب من نصب لكم وهو يعلم انكم تتولونا وانكم من شيعتنا .

وفي معناه أخبار كثيرة وقد روى عن النبي ﷺ ان علامة النواصب تقديمهم غير علي عليه السلام وهذه خاصة شاملة لا خاصة ويمكن ارجاعها أيضاً الى الاول بان يكون المراد تقديم غيره على وجه الاعتقاد والجزم ليخرج المقلدون والمستضعفون فان تقديم غيره عليه انما نشأ من تقليد علمائهم وآبائهم واسلافهم والا فليس لهم للاطلاع والجزم بهذا سبيلا .

ويؤيد هذا المعنى ان الائمة عليهم السلام وخواصهم اطلقوا لفظ الناصبي على أبي حنيفة وأمثاله ، مع ان أبا حنيفة لم يكن ممن نصب

العداوة لاهل البيت عليهم السلام بل كان له انقطاع اليهم وكان يظهر لهم التودد نعم كان يخالف آرائهم ويقول قال علي وأنا أقول ومن هذا يقوى قول السيد المرتضى وابن ادريس قدس الله روحيهما وبعض مشايخنا المعاصرين بنجاسة المخالفين كلهم نظراً الى اطلاق الكفر والشرك عليهم في الكتاب والسنة فبتنا ولهم هذا اللفظ حيث يطلق ولانك قد تحققت ان أكثرهم نواصب بهذا المعنى .

الامر الثاني قتلهم واستباحة أموالهم وقد ذكر أكثر الاصحاب للناصبي بذلك المعنى الخاص في باب الطهارة والنجاسات وحكمه عندهم كالكافر الحربي في أكثر الاحكام .

وأما علي ما ذكرنا له من التفسير فيكون الحكم شاملاً كما عرفت .

روى الصدوق طاب ثراه في العلل مسنداً الى داود بن فرقد قال قلت لابي عبد الله عليه السلام ما تقول في قتل الناصب قال: حلال الدم لكنني اتقى عليك فان قدرت ان تقلب عليه حائطاً أو تفرقه في ماء لكيلا يشهد به عليك فافعل فقلت فما ترى في ما له؟ قال خذه ما قدرت عليه .

وروى شيخ الطائفة نور الله مرقدته في باب الخمس والغنائم من كتاب التهذيب بسند صحيح عن مولينا الصادق عليه السلام قال خذ مال الناصب حيثما وجدت وأبعث الينا بالخمس . وروى بعده بطريق حسن ، عن المعلى قال : خذ مال الناصب حيثما وجدت وأبعث الينا الخمس .

قال ابن ادريس الناصب المعنى في هذين الخبرين أهل الحرب لانهم ينصبون الحرب للمسلمين والا فلا يجوز أخذ مال مسلم ولا ذمي على وجه من الوجوه انتهى .  
وللنظر فيه مجال :

أما أولاً فلان الناصبي قد صار في الاطلاق حقيقة في غير أهل الحرب ولو كانوا هم المراد لكان الأولى التعبير عنهم بلفظهم من جهة ملاحظة التقية لكن لما أراد عليه السلام بيان الحكم الواقع عبر بما ترى .

وأما قوله لا يجوز مال مسلم ولا نمي فهو مسلم ولكن اني لهم الاسلام وقد هجروا أهليت نبيهم المأمور بودادهم في محكم الكتاب بقوله تعالى «قل لا أسئلكم عليه أجراً الا المودة في القربى» فهم قد انكروا ما علم من الدين ضرورة وأما اطلاق الاسلام عليهم في بعض الروايات فلضرب من التشبيه والمجاز والتفاتاً الى جانب التقية التي هي مناط هذه الاحكام .

وفي الرواية ان علي بن يقطين وهو وزير الرشيد قد اجتمع في حبسه جماعة من المخالفين وكان من خواص شيعة فأمر غلمانهم وهدموا سقف المحبس على المحبوسين فماتوا كلهم وكانوا خمسمائة رجل تقريباً فأراد الخلاص من تبعات دمائهم فأرسل الى الامام مولانا الكاظم عليه السلام فكتب اليه جواب كتابه بأنك لو كنت تقدمت الي قبل قتلهم لما كان عليك شيء من دمائهم ، وحيث انك لم تتقدم الي فكفّر عن كل رجل قتلته منهم بئس ، والتيس خير منه ، فانظر الي هذه الدية الجزيلة التي لاتعادل دية أخيهم الاصغر وهو كلب الصيد فان ديته عشرون درهماً ولا دية أخيهم الاكبر وهو اليهودي أو المجوسي فانها ثمانمائة درهم وحالهم في الاخرة أحسن وأبخس .



## الفصل العاشر

في بيان معاني جملة من الالفاظ التي يستعملها أهل الفن عند ذكر أحوال الرواة فهي على أربعة أقسام ، اذ منها ما يدل على المدح صريحاً أو ظاهراً ، ومنها ما يدل على الوثاقة والمدح والقوة ، ومنها ما لا دلالة له على مدح أو قدح ، ومنها ما يدل على الذم أو غيره ولو في الجملة .

القسم الاول يتصور على وجوه :

أحدها ان المدح في نفسه تجامع صحة العقيدة وفسادها والاول يسمى حديثه حسناً والثاني قوياً كما في التعليقة ، فان ظهر فساد العقيدة أو صحتها ولو بعدم تعرضهم للفساد حيث انه ظاهر في عدمه والا لاطلعوا عليه وتعرضوا له كما سيأتي الحكم به وان لم يظهر شيء منهما أصلاً كان بحكم القوي أيضاً لكن نريهم بمجرد ورود المدح يعدونه حسناً ولعله لان اظهار المدح مع عدم اظهار القدح بل تأمل منهم ظاهر في كونه امامياً مضافاً الى ان ديدنهم التعرض للفساد على قياس ما ذكر في التوثيق ففي مقام التعارض يكون قوياً مطلقاً أو اذا انعدم المرجحات والاولى في صورة عدم التعارض أيضاً ملاحظة خصوص المتن بعد ملاحظة ما في المقام ثم البناء على الظن الحاصل عند ذلك ومن التأمل فيما ذكر في التوثيق ومما ذكر هنا يظهر حال مدح علي بن الحسن بن فضال وأمثاله وكذا المعارضة بين مدحه و قدح الامامي وعكسه وغير ذلك .  
ثانيها ان المدح يجامع القدح بغير فساد العقيدة والمذهب لعدم المنافاة أيضاً فيكون ممدوحاً من جهة مقدوحاً من أخرى .

وأما المدح والقدح من جهة واحدة فلا يجتمعان بل هو من باب تعارض المعدل والجرح الذي قد تقدم الكلام فيه ثم في صورة الاجتماع فاما ان يكون المدح

والقدح كلاهما مما له دخل في السند أو في المتن كما سيأتي أو أحدهما في أحدهما والآخر في الآخر فينبغي ملاحظة الجهات والاختلاف بمقتضاها لو اتفق القدح المنافي فحاله يظهر مما ذكر في التعارض ومع تحقق غير المنافي فاما أن يكونا مما له دخل في السند أو مما له دخل في المتن أو المدح من الاول والقدح من الثاني أو بالعكس والاول لو تحقق بان ذكر له وصفان لا يبعد اجتماعهما من ملاحظة أحدهما يحصل قوة لصدقه ومن الآخر وهن فلا اعتبار له في الحسن والقوة نعم لو كان القدح ههنا في جنب مدحه بحيث يحصل قوة معتد بها فالظاهر الاعتبار وقس على ذلك حال الثاني مثل ان يكون جيد الفهم ردي الحافظة .

وأما الثالث مثل ان يكون صالحاً سيء الفهم أو الحافظة فلعله معتبر في المقام لانه كما لا يعد ضرراً بالنسبة الى الثقات والموثقين فكذا هنا مع تأمل فيه اذ لعل عدم الضرر هناك من نفي التثبت أو من الاجماع على قبول خبر العادل والمناط في المقام لعله الظن فيكون الامر دائراً معه على قياس ما سبق .

وأما الرابع فغير معتبر في المقام والبناء على عدم القدح وعد الحديث حسناً أو قوياً بسبب عدم وجدانه مضافاً الى اصل العدم .

ثالثها ان المدح له مراتب متفاوتة فانه شامل لاعلى مراتبه الذي هو التوثيق الخاص الى ادنى مراتبه ولكن في الطرف الادنى لا بد ان يكون على قدر يعتد به في الجملة اذ ليس أي قدر يكون معتبراً في المقام كما صرح به في (تعق) وربما يحصل الاعتداد من اجتماع عدة من المدايح فلا ينبغي الغفلة وبتعبير آخر ان المدح هل هو من باب الرواية او الظنون الاجتهادية أو الشهادة على ما ذكر في التوثيق والبناء هنا على ملاحظة خصوص الموضع ، وما يظهر منه اولى ووجهه ظاهر ، وكذا الثمرة .

رابعها المدح منه ماله دخل في قوة السند وصدق القول مثل صالح وخير ومنه ما لا يدخل له في السند بل في المتن مثل فهم وحافظ ومنه ما لا يدخل له فيهما مثل

شاعر وقارىء ومنشأً صيرورة الحديث حسناً أو قوياً هو الاول وأما الثاني فمعتبر في مقام الترجيح والتقوية بعد ما صار الحديث صحيحاً أو حسناً أو قوياً .

وأما الثالث فلا اعتبار له لاجل الحديث نعم ربما يضم الى غير التوثيق وذكر اسباب الحسن والقوة اظهار الزيادة الكمال فهو من المكملات وقس على المدح حال الذم هذا وقولهم أديب أو عارف باللغة أو النحور أو مثلهما هل هو من الاول أو الثاني أو الثالث الظاهر انه لا يقصر عن الثاني مع احتمال كونه من الاول ولعل مثل القارىء أيضاً كذلك فتأمل .

خامساً ان الفاظ المدح منها ما يدل على حال الراوي مطابقة وعلى حال الراية التزاماً كقولهم ثقة عدل جليل القدر ونحوها ومنها بعكس ذلك نحو صحيح الحديث وثقة في الحديث وممن اجتمعت العصابة على تصحيح ما يصح عنهم ونحوها وكذا الفاظ الذم فانها أيضاً كذلك بل من الوجوه التي ذكرناها في المدح يعرف حال الذم مطلقاً فلا تغفل .

وبالجملة مراتب المدح متفاوتة وليس أي قدر يكون معتبراً في المقام بل القدر المعتد به في الجملة وسيشير اليه الشهيد في خالده بن جريسر وغيره وربما يحصل الاعتداد من اجتماع المتعدد بفتاوت العدد والكثرة فتفاوت القوة كما ان المدايح في انفسها متفاوتة فتأمل فيها .

وليلأخذ التفاوت وليعتبر في مقام التقوية والترجيح . اذا عرفت ما ذكرنا فلنذكر من الفاظ المدح وأسبابه مما هو صريح أو ظاهر بالغ حد التوثيق أم لا ما هو الاحق بالذكر .

فمنها قولهم عدل قال الشيخ في العدة من شرط العمل بخبر الواحد العدالة بلاخلاف . فان قلت اشترطهم العدالة يقتضى عدم عملهم بخبر غير العادل وذلك يقتضى عدم اعتبار غير العدالة من امارات الرجال و(ح) تنتفي الحاجة الى الرجال فيكون ظاهر قوله عدل امامي انه عدل من عدول الاثنى عشرية بل من عدولهم على ان أكثر المعدلين

من هذا القبيل لعدم ملاقاتهم من لاقاهم . قلنا الظاهر ان اشتراطهم العدالة لاجل العمل بخبر الواحد من حيث هو هو من دون حاجة الى الانجبار بشيء كما هو مقتضى دليلهم ورويتهم في الحديث والفقه والرجال فان عملهم بأخبار غير العدل أكثر من ان يحصى ، وترجيحهم في الرجال قبولها منهم بحيث لا يخفى حتى انهيار بما تكون أكثر من أخبار العدل التي قبلوها .

والعلامة أعلى الله مقامه رتب الخلاصة على قسمين الاول فيمن اعتمد على روايته أو ترجح عنده قبول روايته كما صرح به في أولها ويظهر من طريقته في هذا القسم ان من اعتمد عليه هو الثقة ومن ترجح عنده الحسن أو الموثق . ونقل المحقق عن الشيخ انه قال يكفي في الراوي ان يكون ثقة متحرراً عن الكذب وان كان فاسقاً بجوارحه وان المحققة عملت بأحاديث جماعة هذه حالتهم .

ثم ان ما ذكرت من ان ذلك يقتضي عدم اعتبارهم غير العدالة فيه انه ربما يحتاج اليه للترجيح وقولك ان تعديلهم من باب الشهادة غير مسموع بل الظاهر انه من اجتهادهم أو من باب الرواية كما هو المشهور ولا محذور .

أما على الثاني فلان الخبر من الادلة الشرعية . وأما على الاول فلان اعتماد المجتهد على الظن الحاصل من قبيل اعتماده على سائر الظنون الاجتهادية ، وما دل على ذلك دل على هذا . وما ذكرت من أن شهادة فرع الفرع غير مسموعة فيه انهم لم يشهدوا على الشهادة بل على نفس الوثيقة وعدم الملاقة لا ينافي القطع بها والقائل يكون تعديلهم شهادة لعله يكتفي في المقام كما يكتفي هو وغيره فيه وفي غيره أيضاً فان العدالة بأي معنى تكون ليست محسوسة ، مع ان الكل متفقون على ثبوتها فيما هي معتبرة فيه فتدبر .

وبالجملة : قولهم عدل ان انضم معه قولهم ضابط امامي أيضاً فلاخلاف ظاهراً في انه يفيد التوثيق الموجب لسكون الخبر صحيحاً باصطلاح المتأخرين ان كان المعدل المذكور امامياً وعلم ان العدالة عنده عبارة عن الملكة المعهودة أو الاستقامة في أمر الدين التي لا تنفك عن الملكة غالباً كما هو الاظهر في معنى العدالة .

وامان لم يكن امامياً كابن عقدة وابن فضال فر بما يحتمل ان يريد بالامامي القائل  
بامامة علي عليه السلام فقط أو غيره ممن هو قائل بامامته ولكنهم مدفوع بان لفظ الامامي ظاهر  
جداً في الاثنى عشري وان لم يكن المتكلم به امامياً ، فيكون ظاهر قوله عدل امامي  
انه عدل من عدول الاثنى عشرية ، بل من عدولهم عندهم أيضاً لا عند المعدل فقط  
فلا ينبغي الاشكال من هذه الجهة أيضاً .

كما لا ينبغي الاشكال فيما لو لم نعلم اعتقاد المعدل في معنى العدالة ، بل  
ولو علمنا بأنه لا يقول بالملكية ونحوها ، لان الظاهر ممن يؤلف كتاباً لا تتفاد عامة  
الناس أن يريد بأمثال اللفظ المذكور ما ينفع للجميع لا ما يختص بطائفة ، فيكون  
العدل في كلامه ظاهراً في المعنى الكافي عند الكل كالملكية كما تقدم في المقدمة .  
ثم ما ذكرناه انما هو فيما اذا أتى المعدل بالالفاظ الثلاثة جميعاً ، وأما ان  
اقتصر على الاخيرين أو على أحدهما فهو مدح لا تعديل . وان اقتصر على الاول  
أمكن استفادة الاخيرين أيضاً من اللفظ ومن الخارج .

أما في اللفظ : فبدعوى انصرافه الى من جمع الوصفين حيث انه الفرد الكامل  
وظهوره في ان المراد منه هو من تترتب عليه آثار العدالة كقبول قوله في الشهادة  
وجواز الاقتداء به ، ومن هنا ترى انه يكفي بمجرد التعديل في مقام المرافعات  
والاقتداء والتقليد ونحوها .

وأما من الخارج : فبملاحظة أن الغالب في رواية أخبارنا سيما في عدولهم  
الضبط ، ولاصالة عدم كثرة السهو الموجبة لعدم قبول قوله ، واصالة البقاء على الفطرة  
الاصلية المقتضية لقبول التوحيد والنبوة والامامة ، وهي صبغة الله (ومن أحسن من  
الله صبغة) وكون التعرض لحاله في كتب وضعت لذكر رجال الشيعة ككتاب (جش)  
(ست) و (رجال ابن شهر آشوب) كما صرحوا به ، بل صريح جماعة أن اطلاق  
الاصحاب لذكر الرجل يقتضي كونه امامياً .

وعن (رواشح السيد الداماد) أن عدم ذكر النجاشي كون الرجل عامياً في

ترجمته يدل على عدم كونه عامياً .

وبالجملة : عدم تعرض الاصحاب لفساد اعتقاد الراوي ظاهر في انه معتقد للحق سيمًا اذا ذكرت له أوصاف جميلة وخصوصاً العدالة ، فان التعديل ظاهر جداً في كونه امامياً عند المعدل .

ومنها قولهم ثقة : وهو ظاهر في الضابط جداً ، ويكون ظاهراً في الامامي أيضاً ، الا انه دون التعديل في ذلك ، اذ الوثوق بالشخص لا ينافي فساد اعتقاده ، فان كثيراً من فاسدي العقائد ثقات في أقوالهم وأفعالهم ، فقولهم ثقة وان كان ظاهراً في كونه امامياً الا انه لا يأبى عن كونه غير امامي ايضاً ، بخلاف قولهم عدل فانه من الامامي يأبى عن ذلك جداً الا ان يقيّد بكونه عدلاً في مذهبه .

وبالجملة العدل والثقة كلاهما ظاهران مع الاطلاق في كونه ضابطاً امامياً ايضاً ، الا ان الاول ظهوره في الامامية أكثر وفي الضبط أقل والثاني بالعكس .

وعن المحقق الشيخ محمد ان (جش) اذا قال ثقة ولم يتعرض الى فساد المذهب فظاهر انه عدل امامي ، لان ديدنه التعرض الى الفساد فعدمه ظاهر في عدمه لبعده وجوده مع عدم ظفوره لشدة بذل جهده وزيادة معرفته ، وان عليه جماعة من المحققين ، انتهى .

وفي (تعق) بعد نقل ما ذكر قال : ولا يخفى ان الرواية المتعارفة المسلمة المقبولة انه اذا قال عدل امامي (جش) كان أو غيره : فلان ثقة يحكمون بمجرد هذا القول بأنه عدل امامي كما هو ظاهر ، اما لما ذكر ، أو لان الظاهر من الرواية التشيع ، والظاهر ان الشيعة حسن العقيدة ، أو لانهم وجدوا منهم انهم اصطالحوا ذلك في الامامية وان كانوا يطلقون على غيرهم مع القرينة ، بأن يكون معنى ثقة عادل أو عادل ثبت فكما ان عادل ظاهر فيهم فكذا ثقة ، أو لان المطلق ينصرف الى الفرد الكامل ، أو لغير ذلك على منع الخلو . نعم في مقام التعارض بأن يقول آخر : فطحي مثلاً ، يحكمون بكونه موثقاً ، معللين بعدم المنافاة ، ولعل مرادهم

عدم معارضة الظاهر النص وعدم مقاومته بناء على دلالة ثقة على الامامية ظاهرة ، كما ان فطحي على اطلاقه لعلّه ظاهر في عدم ثبوت العدالة عند قائله مع تأمل ظاهر فيه ، وان الجمع مهما أمكن لازم فيرفع اليد عما ظهر ويتمسك بالمتيقن ، أعني مطلق العدالة فيكون فطحيّاً عادلاً في مذهبه ، وسيجيء في (أحمد بن محمد ابن خالد) ما له دخل في المقام ، أو يكون ظهر خلاف الظاهر واطلع الجارح على ما لم يطلع عليه المعدل ، لكن ملائمة هذا القول بالملكة لا يخلو عن اشكال مع ان المعدل ادعى كونه عادلاً في مذهبنا فاذا ظهر كونه مخالفاً فالعدالة في مذهبه من أين ، الا أن يدعى ان الظاهر اتحاد أسباب الجرح والتعديل في المذهبين سوى الاعتقاد بامامة امام ، لكن هذا لا يصح بالنسبة الى الزيدي والعامي ومن مائلهما جزماً ، وأما بالنسبة الى الفطحية والواقفية ومن مائلهما فثبوته أيضاً يحتاج الى التأمل ، مع انه اذا ظهر خطأ المعدل بالنسبة الى نفس ذلك الاعتقاد فكيف يؤمن عدمه بالنسبة الى غيره ؟ وأيضاً ربما يكون الجارح والمعدل واحداً كما في (ابراهيم بن عبد الحميد) وغيره ، لعل الجارح جرحه مبني على ما لا يكون سبباً في الواقع .

وأقول : ما ذكر هو الظاهر فيما اذا كان الموثق عدلاً امامياً كما سمعت من قوله : اذا قال عدل امامي .

وأما اذا لم يكن امامياً فلا يبعد استفادة ذلك منه أيضاً ، نظراً الى ان الغالب في رواية أخبارنا كونهم اماميين ، فمن يصنف كتاباً لبيان أحوالهم اذا عنون شخصاً ولم يعين مذهبه يكون الظاهر منه ان ذلك الشخص عنده من الصنف الغالب ولا يحتاج الى بيان مذهبه ، وانما المحتاج اليه هم الافراد القلائل ، وان يسنه في بعض الاحيان فهو لداع اقتضى ذلك كدفع توهم أو قول فيه بخلاف ذلك ونحوه ، ولذا ترى كون الاصحاب الى توثيق وتضعيف (ابن فضال) و(ابن عقدة) بل أخذ الجميع منهما كما عن (تعق) مع ظهور انهم لا يحملونهما على مذهبيهما .

وبالجملة فقول غير الامامي : فلان عدل أو ثقة انما يفيد كونه امامياً اذا كان هناك غلبة توجب الانصراف اليه ، ولو فرضت الغلبة لغيره انصرف اليه ، ولو لم تكن غلبة كذلك احتيج في تعيين مذهبه الى قرائن خارجة ، فان لم توجد لم يبعد اتحاد مذهبه مع مذهب المعدل ، بناء على ان معنى العدالة الاستقامة في أمر الدين المرضي عند الله تعالى في الواقع ، كما هو الاظهر ، وذلك لظهور ان الدين المرضي عند الله تعالى واقعاً في نظر المعدل هو الدين الذي اختاره هو ، فالمعدل والمعدل حينئذ يتحدان في المذهب ، ويكون اطلاق العدل على فاسد المذهب من باب الاتساع ومحتاجاً الى القرينة من غلبة أو غيرها ، واما ان قلنا ان كون الشخص عادلاً عبارة عن استقامته في أمر دينه وان كان دينه فاسداً لم يظهر اتحاد مذهبه مع مذهب المعدل (ح) ان على هذا المعنى اذا قيل للامامي انه عادل كان المراد انه مستقيم في أمر دينه ، أي في الطريقة الحققة الامامية ، واذا قيل للفطحي ذلك كان المراد انه مستقيم في طريقة الفطحية ، أي انه من عدول تلك الفرقة وهكذا فاذا قيل انه عادل ولم يظهر طريقته بوجه كان مجملاً ، حيث اريد منه انه من عدول أهل مذهبه ، والمفروض ان المذهب لم يظهر بوجه ، وعلى هذا فاطلاق العدل على الكل يكون بطريق الحقيقة ويكون التفاوت في المصاديق بتفاوت المذاهب والاديان والتمييز بينها بالقرائن .

والمناط في الجميع حصول الظن والاطمينان بعد بذل الجهد هذا .

ثم انهم قالوا فيما لو وجد من العدل الامامي بعد تعديله لشخص أو توثيقه ما يخالف الظاهر من ذلك التعديل وهو كونه امامياً كان يصرح بأنه فطحي أو واقفي بأننا نترك ذلك الظاهر ونأخذ بما هو الصريح فنحكم بأنه فطحي أو واقفي عادل نظراً الى ارتفاع الظهور بالتصريح بالخلاف .

ولكن لا يخفى ان هذا ان كان من باب الجمع بين القولين فهو انما يتم اذا صح جعل الثاني قرينة لصرف الاول عن ظاهره ، بأن لا يلزم منه تأخير البيان عن



وقت الحاجة ، والا كان يكون التصريح بالواقفية مثلاً في كتاب آخر من غير اشارة منه في الموضوع الاول الى ذلك كان هذا كتصريح غيره بالواقفية ، وشيء منهما لا يصلح قرينة للكلام الاول ، نظراً الى انه ظاهر في مغناه ، ووقت حاجته ليس متأخراً ، فلو أراد بما له ظاهر خلافه من غير اشارة كان ذلك نحو تدليس ، والعدال منزه عنه ، والحمل على الغفلة بعيد فيحمل على ظاهره ويحكم بالتعارض بينه وبين الصريح المخالف له ، وان كان ذلك الصريح ايضاً كلاماً منه لا من غيره ، والجمع بين الصريح والظاهر لا يتأتى هنا ، بل انما هو في كلام من لا يتطرق في كلامه السهو والغفلة كالمعصوم عليه السلام ، حيث يؤخذ في كلامه عليه السلام بالصريح ويحمل الظاهر على ما لا ينافيه ويحكم بأنه لم يكن في وقت الحاجة ، أو كان ولكن فهم المكلف ما هو مراده عليه السلام من قرينة خفيت علينا ، اذ لا بعد لهذا الحمل في كلامه عليه السلام ، بخلاف سائر الناس فان حمل كلامهم على التعارض وتجدد الرأي أقرب ، وحينئذ فيتحرى في ترجيح أحد المتعارضين على الاخر بمرجحات اخر سوى الظهور والصراحة ، فان لم توجد لم نجتمع بين القولين بحمل أحدهما على الاخر ، بل نأخذ بالصريح ونترك الظاهر ، فتفتن .

ومثل ما ذكر من تصريحه أو تصريح غيره بأنه فطحي مثلاً التصريح بنفي وصف آخر كان مستفاداً من التوثيق كنفى الضبط أو العدالة ، فيجمع بين الصريح والظاهر أو يحكم بالتعارض على ما مر بالنسبة الى خصوص ذلك الوصف ، وأما غيره فكلام المثبت خال عن المعارض فيؤخذ به .

ولكن ما ذكرناه بالنسبة الى نفي الضبط ظاهر وأما بالنسبة الى نفي العدالة فلا يخلو من خفاء ، وذلك لما عرفت من كون لفظ العدل ظاهراً فيمن جمع الوصفين الاخرين ايضاً ، وحينئذ فيكون قوله ليس بعدل - من جهة تضمن العدل لامور ثلاثة - مثل قوله ليس بثقة ، حيث ان الثقة ايضاً متضمن لتلك الاجزاء فيكون كل من النفي والاثبات وارداً على شيء واحد بجميع أجزائه .

ولكن التأمل في ان النفي هل يعارض الاثبات كلياً؟ بمعنى انه يكون نافياً لكل من الامور الثلاثة التي ظهرت من قوله ثقة، وهي كونه عدلاً ضابطاً امامياً؟ أو يعارضه في الجملة.

بمعنى انه يكون نافياً للمجموع من حيث الاجتماع، أي ليس جامعاً للثلاثة؟ فلا ينافيه حينئذ وجود بعضها فيه، ولا تصريح ثالث بوجود البعض؟ وجهان: أظهرهما الثاني. وعليه فهل المنفي مجمل بين الاوصاف الثلاثة؟ أو منصرف الى الاول أي ليس بعدل، وان كان ضابطاً امامياً؟ أظهرهما الثاني، نظراً الى العرف، كما لا يخفى على من راجع المحاورات.

ومثله لفظ العدل فان اثباته يستتبع الوصفين المذكورين، ولكن نفيه نحو زيد ليس بعدل لا يفيد عرفاً أزيد من انه ليس بذي ملكة أو استقامة في أمر دينه، ولا يظهر منه نفي الوصفين الاخرين ولا أحدهما، فتفطن.

ومنها قولهم ثقة ثقة: وفي (التعليقة) ان الظاهر والمشهور انه تكرير للفظ تأكيداً، وربما قيل: ان الثاني بالنون موضع التاء انتهى.

وأقول: لم أقف على هذه اللفظة بالنون فيما عندي من كتب اللغة الا (القاموس) حيث قال في نقي (ثقة ثقة، اتباع).

ولكن لا يخفى ان جعلها في كتب أهل الرجال وكلامهم من التوابع - كشيطان ليطان - بعيد جداً. كما ان جعل التابع والمتبوع من المترادفين - كما عن بعض - بعيد أيضاً، بل قيل خطأ.

والاقرب: جعله بمعنى النقي أي النظيف، أو حسن الباطن، قال في (المجمع) نقي الشيء بالكسر ينقى نقاوة بالفتح فهو نقي: أي نظيف.

ثم قال: وفي الحديث: (ان الله يحب التقي النقي) قيل: المراد بالتقي: من حسن ظاهره، وبالنقي بالنون: من حسن باطنه، انتهى. وقال (الفرزدق) في مدح سيد الساجدين عليه السلام:

هذا ابن خير عبادة الله كلهم هذا التقى النقي الطاهر العلم

وفي (الصحيح) : نقاوة الشيء خياره ، وكذلك النقاية بالضم فيهما .  
وبالجملة فلفظة (نقة) على ما ذكر من المعاني : تكون مأخوذة من نقاوة  
أو نقاية ، ولك ان تقول : ان أصلها نقو او نقى بالكسر فالسكون فيهما ، والاول :  
كل عظم ذي منح .

والثاني منح العظم ، كما في (الصحيح) فحذفت اللام وزيدت التاء ، كما قالوا  
في عظة وسنة ان أصلهما عضوة وسنوة ، أو ان اللام ابدلت تاءً نظراً الى ما في  
(الصحيح) أيضاً حيث قال في نقت نقت المنح أنقته نقتاً لغة في نقوته اذا استخرجته  
وكأنهم أبدلوا الواو تاءً انتهى .

وعلى أي هذه الوجوه والمعاني فالدلالة على المدح ظاهرة .  
ومنها قولهم ثقة في الحديث : وظاهر التقييد اختصاص وثاقته بالحديث ،  
فيفيد كونه ضابطاً متحرزاً عن الكذب ، وأما دلالة على كونه امامياً أو عادلاً ولو  
في مذهبه فلا يخلو عن خفاء .

ولكن في (التعليقة) : لعل منشأ الاتفاق على ثبوت العدالة وانه يذكر لاجل  
الاعتماد على قياس ما ذكر في التوثيق ، وان الشيخ الواحد ربما يحكم على واحد  
بأنه ثقة ، وفي موضع آخر بأنه ثقة في الحديث ، مضافاً الى انه في الموضع الاول  
كان ملحوظ نظره الموضع الاخر كما سيجيء في (أحمد بن ابراهيم بن أحمد) فتأمل .  
وربما قيل بالفرق بين الثقة بالحديث والثقة ، وليس بيالي القائل به . ويمكن

أن يقال - بعد ملاحظة اشتراطهم العدالة - ان العدالة المستفادة من الاول هي  
بالمعنى الاعم . وسنشير أيضاً ان التي وقع الاتفاق على اشتراطها هي بالمعنى الاعم  
ووجه الاستفادة اشعار العبارة في كثير من التراجم مثل (أحمد بن بشير) و (أحمد  
ابن الحسن) وأبيه (الحسن بن علي بن فضال) و (الحسين أبي سعيد) و (الحسين بن  
أحمد بن المغيرة) و (علي بن الحسن الطاطري) و (عمار بن موسى) وغيرهم ، الا ان

المحقق نقل عن الشيخ «ره» انه قال : يكفي في الراوي أن يكون ثقة متحرراً عن الكذب في الرواية وان كان فاسقاً بجوارحه الخ ، فتأمل ، انتهى .  
وبعبارة واضحة : ان منشأه - كما يستفاد منه أيضاً - أمران :

أحدهما : اتفاقهم على اشتراط العدالة في قبول الخبر : فاذا قيل في رجل انه ثقة في الحديث أي يكون حديثه مقبولاً عندهم لزمهم ان يقولوا بعدالته .  
وثانيهما : ان الشخص الواحد ربما يحكم على رجل في موضع بأنه ثقة ، وفي موضع آخر بأنه ثقة في الحديث ، فيكون مراده بالثاني أيضاً هو الثقة مطلقاً أي عدل ضابط امامي كما مر ويكون التقييد بالحديث للتنبيه على أن له في حديثه زيادة تثبت وتدقيق ، وكلاهما محل كلام .

أما الاول فلمنع الاتفاق على اشتراط العدالة الخاصة جداً ، وأما العدالة بالمعنى الاعم - أي المجامعة مع فساد المذهب - فالاتفاق على اشتراطها أيضاً محل منع وان قال في التعليقة انها التي وقع الاتفاق على اشتراطها ، ووجه المنع ما فيه أيضاً من ان الناقل للاجماع - وهو الشيخ حيث قال من شرط العمل بخبر الواحد العدالة بلا خلاف - قد صرح بأنه يكفي في الراوي أن يكون ثقة متحرراً عن الكذب في الحديث ، وان كان فاسقاً بجوارحه ، وان الطائفة المحقة عملت بأخبار جماعة هذه حالهم .

وما عن (المحقق) : من انه رد على من قال : ان الذي يعمل به هو ما كان سليم السند بانه لم يتنبه الى ان ذلك طعن في علماء الشيعة وقدح في المذهب اذ لا مصنف الا وهو يعمل بخبر الفاسق كما يعمل بخبر العدل ، انتهى . وبالجملة الذي يشهد به سيرتهم في الفقه كلاً أو جلاً : انهم يعملون بخبر غير العدل كما سمعت ، واتفاقهم في مقام العمل على هذا ينا في ما نقل من اتفاقهم على اشتراط العدالة ، ولذا قد يوجه الثاني تارة : بان المراد اشتراطها في أخذ الرواية عن الراوي من دون حاجة الى التثبت وتحصيل امارات تورث الوثوق المعتمد به ، وعليه فيكون الشرط في

قبول الرواية أحد الامرين : أما عدالة الراوي ، أو الوثوق والاطمينان بخبره من أي طريق حصل . واخرى : بان المراد بالعدالة التي نقل الاتفاق على اشتراطها هي ما مر عن الشيخ من كون الراوي ثقة متحرزاً عن الكذب الخ ، لا العدالة بأحد المعنيين الاولين ، وح فحكم المشهور بأن قولهم ثقة في الحديث تعديل مستند الى الوجه المذكور وهو غير وجيه ، وأما الثاني فلاحتمال أن يكون من اطلاق الثقة تارة وقيده بالحديث اخرى اراد بالاطلاق التقييد دون العكس لعدم الترجيح ، فتأمل (١) .

واما من اقتصر على التقييد فظهوره في المعنى المحكى عن (الشيخ) كما مر غير خفي ، وبالجملة : فالتعديل ولو بالمعنى الاعم بمجرد قولهم ثقة في الحديث مشكل نعم استظهار العدالة من قولهم ثقة من غير تقييد غير بعيد ، لظهور اطلاق الثقة في انه ثقة في كل الامور ، ومنها ما اختاره من المذهب فيكون عدلاً امامياً ، وقد مر الكلام فيه .

ومنها (صحيح الحديث عند القدماء) وهو كما في (التعليقة) ما وثقوا بكونه من المعصوم عليه السلام ، اعم من أن يكون منشأ وثوقهم كون الراوي من الثقات او امارات اخر ، ويكونوا يقطعون بصدوره عنه عليه السلام ، فيكون ح قولهم هذا أضعف في المدح من قولهم ثقة في الحديث لعدم افادته وثاقة الراوي كما لاتفيد وثاقة من يروي هذا الراوي عنه ايضاً ، وتوهم ذلك ، باعتبار ان حديثه اذا كان صحيحاً كان هو ومن يروي هو عنه الى المعصوم (ع) صحيحاً مدفوع بان ذلك انما هو في الصحة باصطلاح المتأخرين وأما الصحة عند القدماء كما هو محل الكلام هنا وفي قولهم اجمعت العصابة على تصحيح ما يصح عنه فلا او يظنون به ، ولعل اشتراطهم العدالة على حسب ما اشرنا اليه لاجل أخذ الرواية عن الراوي من دون حاجة الى التثبت وتحصيل امارات تورثهم وثوقاً اعتمدوا به كما ان عند المتأخرين ايضاً كذلك

(١) قوله فتأمل اشارة الى انه لا يتم مطلقاً بل فيما لا يلزم منه تأخير البيان

عن وقت الحاجة كما مر .

كما مر ، فتأمل .

وما قيل من ان الصحيح عندهم قطعي الصدور ، قد بيننا فساده في (الرسالة) .  
ثم ان بين صحيحهم والمعمول به عندهم لعله عموم من وجه ، لان ما وثقوا  
بكونه من المعصوم عليه السلام الموافق للتقية صحيح غير معمول به عندهم ، وبيالي التصريح  
بذلك في أواخر (فروع الكافي) ، وما رواه العامة عن أمير المؤمنين (ع) مثلاً لعله  
يكون غير صحيح ومعمولا به كذلك ، لما نقل عن الشيخ انه قال في (عدته) ما مضمونه  
هذا : رواية المخالفين في المذهب عن الائمة عليهم السلام ان عارضتها رواية  
الموثوق به وجب طرحها ، وان وافقتها وجب العمل بها ، وان لم يكن ما يوافقها  
ولا ما يخالفها ولا يعرف لها قول فيها وجب أيضاً العمل بها ، لما روي عن الصادق  
عليه السلام : (اذا نزلت بكم حادثة لا تجدون حكمها فيما رووا منها فانظروا الي  
ما رووه عن علي (ع) فاعملوا به) .

ولاجل ما قلناه عملت الطائفة بما رواه حفص بن غياث وغيث بن كلوب ونوح  
ابن دراج والسكوني وغيرهم من العامة عن أئمتنا عليهم السلام ولم ينكروه ، ولم  
يكن عندهم خلافه ، انتهى ، فتأمل .

وما ذكر غير ظاهر عن كل القدماء . وأما المتأخرون : فانهم أيضاً بين  
صحيحهم وبين المعمول به عندهم العموم من وجه وهو ظاهر وبين صحيحهم وصحيح  
القدماء العموم المطلق ، وقد أثبتناه في الرسالة .

ولعل منشأ قصر اصطلاحهم في الصحة فيما رواه الثقة : صيرورة الاحاديث  
ظنيية ، وانعدام الامارات التي تقتضي العمل بها بعنوان الضابطة مثل الحسن والموثقية  
واجماع العصابة على تصحيح ما يصح عنه وغير ذلك : وان صار ضابطة عند البعض  
مطلقاً أو في بعض رأيه ، الا ان ذلك البعض لم يصطلح اصطلاح الصحيح وان كان  
يطلق عليه في بعض الاوقات ، بل لعل الجميع أيضاً يطلقون كذلك ، كما نشير اليه  
في أبان بن عثمان حذراً من الاختلاط ، لشدة اعتمادهم في مضبوطة قواعدهم ،

ولثلا يقع تدليس وتلبيس ، فتأمل .

وبالجملة لا وجه للاعتراض بتغيير الاصطلاح وتخصيصه بعد ملاحظة ما ذكرناه وأيضاً عددهم الحديث حسناً وموثقاً منشاؤه القديماً ولا خفاء فيه ، مع ان حديث الممدوح عند القديم ليس عندهم مثل حديث الثقة والمهمل والضعيف البتة ، وكذا الموثق ، نعم لم يعهد منهم انه حسن أو موثق أو غير ذلك ، والمعهود من المتأخرين لو لم يكن حسناً لم يكن فيه مشاحة البتة مع ان حسنه غير خفي .

ثم انه مما ذكرنا ظهر فساد ما توهم بعض : من ان قول مشايخ الرجال (صحيح الحديث) تعديل ، وسيجيء في (الحسن بن علي بن نعمان) ايضاً ، نعم هو مدح ، فتدبر . انتهى كلامه رفع مقامه .

ومنها قولهم اسند عنه : قيل معناه انه سمع الحديث ، ولعل المراد شلي سبيل الاستناد والاعتماد ، والا فكثير ممن سمع منه ليس ممن اسند عنه .

وفي (التعليقة) وقال (جدي) : ان المراد : روى عنه الشيوخ واعتمدوا عليه وهو كالتوثيق ، ولا شك ان هذا المدح أحسن من لا بأس به ، قوله وهو كالتوثيق لا يخلو من تأمل ، نعم ان أراد منه التوثيق بما هو أعم من العدل الامامي فلعله لا بأس به ، فتأمل . لكن لعله توثيق من غير معلوم الوثاقة ، أما انه ( روى عنه الشيوخ ) كذلك حتى تظهر وثاقته لبعده اتفاقهم على الاعتماد على من ليس بثقة أو بعد اتفاق كونهم بأجمعهم غير ثقات : فليس بظاهر ، نعم ربما يستفاد منه مدح وقوة لكن ليس بمثابة قولهم لا بأس به بل أضعف منه ، لو لم نقل بافادته التوثيق وربما يقال بايمائه الى عدم الوثوق ، ولعله ليس كذلك ، فتأمل ، انتهى .

أقول : لم توجد هذه الكلمة الا في كلام الشيخ «ره» وما ربما يوجد في (صه) فانما أخذه من (جنح) والشيخ «ره» انما ذكره في رجاله دون فهرسته ، وفي (ق) دون غيره الا (قر) ندرة غاية الندرة .

ثم انهم اختلفوا في هذه اللفظة قرأته ومعنى ، فقرأ علي وجهين : الاول بصيغة

المجهول ، قيل ولعل عليه الاكثر ، وقالوا بدلاتها على المدح ، وعليه فالمجروح للرجل المخبر عنه ، وفي معناه حينئذ قولان ، بل أقوال أربعة ، كما ستعرف انشاء الله تعالى .

أحدهما : ما نقله في (تعق) حيث قال : قيل معناه سمع منه الحديث ، ولعل المراد على سبيل الاستناد والاعتماد ، والا فكثير ممن سمع عنه ليس ممن أسند عنه ، انتهى .

وثانيهما : ما نقله «ره» عن جده وهو ان المراد روى عنه الشيوخ واعتمدوا عليه وهو كالتوثيق ، ولا شك ان هذا المدح أحسن من لا بأس به ، انتهى . وربما يشكل الاول تارة : بأن في ترجمة (محمد بن عبد الملك الانصاري) أسند عنه وهو ضعيف .

ويمكن دفعه بأن الاعتماد على شخص في السماع عنه وقبول الرواية عنه لا ينافي ضعفه من وجه آخر كفساد مذهب ونحوه ، مع ان التضعيف ربما يكون من بعض الاعتماد من غيره .

واخرى : بأن كثيراً من الرواة ممن سمع عنه على وجه الاعتماد مع انه لم يذكر هذا اللفظ في ترجمتهم فما وجه تخصيصه ببعضهم ؟

ويجاب : بأن وجه التخصيص ان هذا اللفظ انما يقال فيمن لم يكن معروفاً بالاخذ عنه والاعتماد عليه ، ومن ذكر من الرواة الكثيرين لعلمهم كانوا معروفين بذلك ، مع ان الاطراد في اطلاق الالفاظ غير لازم .

وأما الثاني : ففيه أولاً : انه غير ظاهر من اللفظ ، مضافاً الى ما في جعله ، كالتوثيق مما أورده في التعليقة حيث قال : قوله «ره» وهو كالتوثيق لا يخلو من تأمل ، نعم ان أراد منه التوثيق بما هو أعم من العدل الامامي فلعله لا بأس به ، فتأمل لكن لعله توثيق من غير معلوم الوثاقفة ، اما انه روى عنه الشيوخ كذلك ، حتى يظهر وثاقفته لبعد اتفاقهم على الاعتماد على من ليس بثقة وبعد اتفاق كونهم



بأجمعهم غير ثقات فليس بظاهر ، نعم ربما يستفاد منه مدح وقوة لكن ليس بمثابة قولهم لا بأس به ، بل أضعف منه لو لم نقل بافادته التوثيق . وربما يقال بايمائه الى عدم الوثوق ولعله ليس كذلك ، فتأمل انتهى .

ولا يخفى ان قوله «ره» وربما يقال اشارة الى قول آخر ، كما ان أيضاً في صدر كلامه السابق أيضاً اشارة الى قول كما سيأتي انشاء الله تعالى .

وثانياً ما أورده بعض سادة الاصحاب حيث قال : لا يلايم ما ذكره المولى المجلسي كرن سفيان الثوري وجم غفير من المهملين الذين لم يذكر لهم أصل ولا كتاب . ولم يصل الينا منهم حديث ، وعبد النور بن عبد الله بن سنان الاسدي الذي لم يعرفه علي بن الحسن ممن أسند عنه ، وقول الشيخ عبد العزيز بن أبي سلمة الماجشون المدني الثقة عند العامة أسند عنه ، وقوله محمد بن عبد الملك الانصاري كوفي نزل بغداد أسند عنه ضعيف . انتهى .

وقيل في وجه اختصاصها ببعض دون بعض : انها لا تقال الا فيمن لا يعرف الا بالتناول منه والاخذ عنه .

والثاني بصيغة المعلوم ، وفي معناه (ح) أقوال أيضاً .

أحدها : ان الضمير للراوي ، وفاعل أسند ابن عقدة وذلك ان الشيخ قال في ابتداء كتاب الرجال بعد كلام : ولم أجد لاصحابنا كتاباً جامعاً في هذا المعنى (يعني في الاشتمال على أسماء رواة الحديث) الا مختصرات قد ذكر كل انسان منهم طرفاً الا ما ذكره ابن عقدة من رجال الصادق عليه السلام فانه قد بلغ الغاية في ذلك ، ولم يذكر رجال باقي الائمة عليهم السلام ، وأنا أذكر ما ذكره وأورد من بعد ذلك من لم يذكره ، انتهى ، فيكون المراد : أخبر عنه ابن عقدة . وهذا الوجه وان نسبه في المنتهى الى القول بقوله وربما يقال ، الا انه بعد نقله قال : وليس بذلك البعيد ، وربما يظهر منه وجه عدم وجوده الا في كلام الشيخ «ره» وسبب ذكر الشيخ «ره» في رجاله دون فهرسته وفي أصحاب الصادق عليه السلام دون غيره ، بل وثمره قوله «ره»

انى ذاكر ما ذكره ابن عقدة ثم اورد من لم يذكره ، فتأمل جداً ، انتهى ، ويورد عليه ايضاً : بان ابن عقدة مع ما قيل فيه من كثرة روايته عن أصحابنا وكثرة خلطته بهم وكونه فى عظم الحفظ أشهر من ان يذكر ، اذا كان قد بلغ الغاية فى ذكر رجال الصادق عليه السلام لم يترك فى كلامه من أصحابه عليهم السلام احداً ولو فرض لكان فى غاية الندرة ، فكان يلزم على التوجيه المذكور ان يذكر الشيخ هذا اللفظ فى جميع اصحاب الصادق عليه السلام الا ما ندر .

ولو اريد ان الشيخ انما يأتى بهذا اللفظ فى ترجمة من يطلع على انه من أصحاب الصادق عليه السلام وانما اخبره بذلك ابن عقدة فمراده من هذا اللفظ الاعلام بذلك كان مدفوعاً : بانه قد أتى به فى ترجمة غير واحد ممن نقطع بان كونه من أصحابه عليهم السلام ليس مما يخفى على الشيخ واضرابه .

هذا مع ما فى التوجيه المذكور من البعد والتعسف الذي لا ينبغي ارتكابه فان ارجاع الضمير الفاعل فى باب أصحاب الصادق (ع) الى من ذكر فى أول الكتاب من غير اشارة اليه من ذلك الباب من قبيل التعمية ، وكذا ارادة المعنى المذكور من ذلك اللفظ فانه ايضاً من ذلك القبيل ، وهل رأيت احداً وصف شخصاً بشيء ثم اراد ان يبين ما ذكره مما اخبره به زيد مثلاً ان يقول : اسند زيد عن فلان ؟ بل اخبرنى به زيد او قاله زيد أو نحو ذلك .

والكتب الرجالية مع انها مملوءة من ذلك المطلب خالية عن هذا اللفظ فى غير المواضع المعدودة ، اما ترى انهم يذكرون حال الراوي ثم ينسبون ما ذكره الى (جش) او (كش) او (ابن عقدة) او (ابن فضال) او غيرهم ، بأنحاء مختلفة ليس فيها هذا اللفظ ، وكذا ساير الكتب العلمية ، ولو عبر عن المعنى المذكور فى عبارة من العباير غير المتداولة بهذا اللفظ لكان فى غاية الندرة .

وبالجملة بعد التوجيه المذكور غير خفى ، ولا داعي لارتكابه .

وثانيها ان الضمير الفاعل للرجل المخبر عنه ، والمجرور للامام (ع) الذي هو

من أصحابه ، نقله في (المنتهى) عن المحقق الشيخ محمد ، والفاضل عبد النبي في (الحاوي) كما يأتي عنهما في يحيى بن سعيد الانصاري ، وعن الثاني في عبد النور ايضاً .

ورده بانه ينافيه قول الشيخ في جابر بن يزيد اسند عنه وروى عنهما وقوله في محمد بن اسحق بن يسار اسند عنه يكنى ابا بكر صاحب المغازي من سبي عين التمر وهو أول سبي دخل المدينة ، وقيل كنيته أبو عبد الله روى عنهما .

وثالثها ما نقله المحقق الداماد في الرواشح ما ملخصه : ان الصحابي علي مصطلح الشيخ في رجاله علي معان : منها أصحاب الرواية عن الامام بالسماع منه ومنها باسناد عنه بمعنى انه روى الخبر عن أصحابه الموثوق بهم وأخذ عن اصولهم المعتمد عليها ، فمعنى اسند عنه : انه لم يسمع منه بل سمع من اصحابه الموثقين واخذ عنهم عن اصولهم المعتمد عليها .

وبالجملة قد اورد الشيخ في (ق) جماعة جملة انما روايتهم عنه بالسماع من اصحابه الموثوق بهم والاخذ من اصولهم المعمول عليها ، ذكر كلا منهم وقال : اسند عنه ، انتهى .

ورد بأن جماعة ممن قيلت (أي كلمة أسند عنه) فيه قد رووا عنه بالإتلاف مشافهة.

وقرء ولد الاستاذ العلامة دام علاهما ايضاً بالمعلوم ، ولكن لا أدري الى من رد الضمير ، هكذا في (منتهى المقال) .

وأقول في النقل المذكور نقصان بالنسبة الى ما ستمعها من عبارة الرواشح ولعلك بعد ملاحظتها تقدر على دفع الرد فراجع .

ورابعها ما نقله ايضاً عن بعض السادة الازكياء من أهل عصره ايضاً كذلك وهو السيد بشير الجيلاني حيث قال : والاشبه كون المراد انهم أسندوا عنه عَلَيْهِ السَّلَامُ ولم يسندوا عن غيره من الرواة كما تبعت ، ولم أجد رواية أحد من هؤلاء عن غيره عليه السلام الا أحمد بن عا ئذ فانه صحب أبا خديجة وأخذ عنه كما نص عليه (جش)

والامر فيه سهل فكأنه مستثنى لظهوره ، انتهى .

قال: وفيه أيضاً تأمل فان غير واحد ممن قيل فيه أسند عنه سوى أحمد بن عائد  
رووا عن غيره عليه السلام أيضاً : منهم محمد بن مسلم والحارث بن المغيرة وبسام بن  
عبد الله الصيرفي .

وأنا أقول : هذا القول بعد التعمق والتحقيق راجع الى القول الثاني بزيادة  
الحصر المستفاد من قوله ولم يسندوا الخ .

ويرد عليه مضافاً الى ما مر : ان الحصر غير ظاهر من اللفظ .

هذا وذهب بعض سادة الاصحاب في رسالة مبسوطه في أبي بصير الى ما في  
الرواشح وينبغي لنا أن ننقل جملة من كلامه ولو مختصراً لما فيه من الفوائد . قال  
اعلم ان الشيخ «ره» قد أورد في كتاب الرجال في أصحاب الصادق عليه السلام أسماء  
أكثر من ثلثمائة رجل ، وقال في كل منهم : اسند عنه ، ولم يذكره في أحد من  
غير أصحابه عليه السلام من الرواة ، لا في الفهرست ولا في الاختيار ، نعم ذكره في عدة  
قليلة من أصحاب الباقر عليه السلام .

وقد ذكر العلامة (ره) عبارته بعينها في الخلاصة في قليل من التراجم وان  
لم ينسبها اليه ظاهراً ، ولم اقف على أحد غيرهما ذكر ذلك الا حكاية عنه الاحسن  
بن داود في موضع من كتابه وصاحب الوجيزة ، ومن المعلوم انه ايضاً قد أخذ من  
كتاب رجاله ، ولا اعلم وجهاً لاختصاص أصحاب الصادق عليه السلام بذكر ذلك في  
جماعة منهم وعدم شركة باقي أصحاب الائمة عليهم السلام لهم في ذلك .

نعم قال في ابتداء كتاب الرجال بعد كلام ولم اجد لاصحابنا الى آخر ما  
مر ، فلعل ذلك القول كان من كلام ابن عقدة فذكره تبعاً له ، فلذا لا يوجد في  
موضع آخر .

ثم قال : وكيف كان فلفظ اسند اما مبني للمفعول والمجرور للمخبر عنه ،  
وهذا هو الظاهر من العلامة ، حيث قال : عبد النور بن عبد الله بن سنان الاسدي

الكوفي ، دخل البصرة . اسند عنه لم يعرفه علي بن الحسن وهذه عين عبارة الشيخ  
وحيث قال في محمد بن سالم بن شريح وفي يحيى بن سعيد بن فيض ايضاً ما ذكره  
الشيخ بتفاوت ما وهو الظاهر من ابن داود ايضاً ووافقهما صاحب الوجيزة وجماعة  
من مشايخنا المعاصرين ، ومولينا محمد تقي المجلسي .

ففي تعليقات المحقق البهبهاني نقل كلامه وكلام جده الذين تقدموا ثم  
نقل عن القوانين انه قال : ومن اسباب الوثاقة قولهم : اسند عنه ، يعني سمع منه  
الحديث على وجه الاسناد .

ثم قال السيد وعليه لا ارى له معنى محصلاً ولا يلايم ما ذكره المولى المجلسي  
من كون السفيان الثوري الى آخر ما نقلنا عنه سابقاً ، ثم قال : ولعل هذا الاحتمال  
هو الظاهر، وعليه فالمراد : ان الرجل المخبر عنه روى الحديث باسناده عن الصادق  
عليه السلام أي روى عنه بالواسطة ، قال : ولا يذهب عليك ان تلك الجماعة ممن  
ادر كوا زمانه وممن روى عنه عليه السلام بلا واسطة ايضاً ، واستشهد لهذا ببعض الوجوه  
ثم قال: واعلم ان هذا المعنى مما لم اقف على احد تفظن له الا السيد الداماد حيث  
قال : الراشحة الرابعة عشر . ثم نقل كلامه بطوله .

وانا انقل منه ما هو المقصود في المقام وهو هذا : اصطلاح (كتاب الرجال)  
للشيخ في الاصحاب : اصحاب الرواية لا اصحاب اللقاء ، ولذلك لم يذكر محمد بن  
ابي عمير في اصحاب ابي الحسن الاول عليه السلام مع انه ممن لقيه عليه السلام لما في (ست) انه  
ادرك ابا ابراهيم موسى بن جعفر (ع) ولم يرو عنه ، ومراده : انه قليل الرواية عنه  
لا انه لم يرو عنه اصلاً .

وساق الكلام الى ان قال: وبالجملة : قد اورد الشيخ من اصحاب الصادق (ع)  
جماعة جملة انما روايتهم عنه بالسماع من اصحابه الموثوق بهم والاخذ من اصولهم  
المعول عليها ذكر كلامهم وقال اسند عنه فمنهم من لم يلقه ولم يدرك عصره ومنهم  
من ادر كه ولقيه ولكن لم يسمع منه رأساً او الا شيئاً قليلاً ، الى ان قال : وكذلك

فى اصحاب الباقر (ع) عدة من هذا القبيل فاذن قد استبان الفرق بين اصحاب الرواية بالاسناد عنه ، واصحاب الرواية بالسماع منه ، واصحاب اللقاء من دون الرواية مطلقاً الا ان ذلك المسلك فى (كتاب الرجال) يبتدى من لدن اصحاب الباقر (ع) فهذه راسحة جليلة النفع عظيمة الجدوى انتهى .

واقول هذه الوجوه المذكورة هي التي ظفرنا عليها فى كلماتهم فى بيان المراد من لفظ اسند عنه ، و ذكر من الايراد عليه ، ومحصل الوجوه : ثمانية : اربعة منها مبنية على كون اللفظ بصيغة المجهول :

احدها ان المراد سمع عنه الحديث مطلقا كما يعطيه صدر ما مر عن (التعليقة) ثانيها : سمع عنه الحديث على سبيل الاعتماد كما اشار اليه بقوله : ولعل المراد ، وهذا اعم مما لو كان السماع المذكور صادرا عن من يعنى بشأنهم كثرة أو جلالة أم لا .

ثالثها : سمع منه الشيوخ كلا أو جلا على ما يقتضيه ما نقله عن جده ، وهذا وان كان مدحاً له بانه معتمد فى الحديث الا ان فيه ما اورده بقوله لا يخلو من تأمل ، مضافاً الى ما اورده بعض سادة الاصحاب : من انه لا يلايمه كون سفيان الثوري الخ . واما الاولان فلا محصل لاولهما فى مقام المدح ، وكذا ثانيهما ايضاً بناء على ما نقلناه عن ذلك البعض من قوله : وعليه لا ارى له معنى محصلا والظاهر خلافه وخلاف ما قيل ايضاً : من انه يرمى الى عدم الوثوق كما نقله (تعق) فى آخر كلامه ، وهذا هو الوجه الرابع ، ولعل وجه الايماء : ان اسناد الفعل الى المجهول كثيراً ما يشاربه الى الضعف كما انهم يقولون فى لفظه قيل ونحوه انها مشعرة بالتمريض والتضعيف ، فان جعلناه ايماء الى ذلك يكون اللفظ مشعراً بالذم ، والا كما هو الاظهر فى المقام فاما لا يدل على مدح ولا ذم ، أو يدل على مدح ما ، أو على مدح كالتوثيق على المعاني الثلاثة .

واربعة منها مبنية على كونه بصيغة المعلوم :

احدها ان ابن عقدة اسند عن الراوي . والثاني ان الراوي اسند عن الامام أي روى عنه عليه السلام والظاهر الرواية بلا واسطة ، وهو الظاهر مما مر عن المحقق الشيخ محمد والفاضل عبد النبي .

والثالث: انه سمع منه عليه السلام بواسطة ولم يسمع منه عليه السلام مشافهة اصلاً او الا شيئاً قليلاً ، كما عليه بعض سادة الاصحاب نقلًا عن (الرواشح) أيضاً .  
والرابع ما نقله في (المنتهى) عن بعض السادة الاذكياء ، وهو عكس الثالث والفرق بينه وبين الرابع اعتبار الحصر فيه دون الثاني .

وقد سمعت تفصيل الكل بمالها وعليها. والانصاف ان شيئاً من الوجوه الثمانية ليس ظاهراً من اللفظ بحيث تطمئن النفس اليه واما الظهور في الجملة ففي ثاني الاربعة الاولى ، وثالث الاربعة الثانية ، وكل منهما لا يخلو عن افادة مدح وان كان اولهما اظهر في ذلك ، فتفتن .

ثم انا قد خرجنا بما اطنبناه عن طريقة الاقتصاد لهداية الطالبين الى الرشاد ، والله الموفق للسداد .

ومنها : قولهم : مضطلع بالرواية : أي قوي وعال لها وهو مأخوذ من اضطلع بحمله اذا قوى عليه ، فالمضطلع في الرواية : القوي عليها والناهض بامرها كتحميلها وضبطها وحفظها ونقلها الى غيره ، ولا يخفى افادته المدح .

ومنها : قولهم : سليم الجنبية ، قيل : معناه : سليم الاحاديث ، وسليم الطريقة .  
ومنها : قولهم : خاصي ، وفي (التعليقة) وقد اخذه خالي (ره) مدحاً بارادة انه من خواص الامام عليه السلام ، ولعله لا يخلو من تأمل لاحتمال ارادة كونه من الشيعة في مقابل قولهم عامي لا انه من خواصهم عليهم السلام ، وكون المراد من العامي ما هو في مقابل الخواص لعله بعيد فتأمل وبالجملة هذا وان كان مدحاً الا انه ليس مما يصير الحديث به حسناً بل ان حسن الحديث بمدح زايد على صحة العقيدة كما في (تعق) واما

حمل الخاصي على انه من خواص الناس أي من اهل الشرف أو العلم أو الزهد أو نحو ذلك ، فيكون المراد بالعامي المقابل له من هو من عوامهم أي من عامتهم واكثرهم الذين لا يعلمون ولا يعقلون وهم همج رعاع فهو بعيد في الغاية كبعد حمل العامي على ما ذكر .

ثم ان هنا الفاظاً اخرى مدحون بها الراوي لاحاجة الى ذكرها لظهور معناها منها قولهم : شيخ جليل فاضل مسكون الى روايته ، الى غير ذلك ، وكذا يذكرون اوصافاً واحوالاً تدل على المدح بل الوثاقة : منها : رواية الاجلاء بل واحد منهم عنه واعتمادهم عليه ، سيما اذا كانوا ممن يطعن على من يروى عن الضعفاء ، وخصوصاً اذا اكثروا الرواية عنه .

وفي (التعليقة) وفيه - مضافاً الى ما سبق - انه من امارات الوثاقة أيضاً ، كما لا يخفى على المطلع برويتهم ، واشرنا الى وجهه أيضاً ، سيما ان يكونوا كلاً أو بعضاً ممن يطعن بالرواية عن المجاهيل وامثالهم كما ذكر واذا كان رواية جماعة من الاصحاب تشير الى الوثاقة كما مر فرواية اجلائهم بطريق اولي ، فتدبر انتهى .

ومنها : رواية الجليل عنه ، وهو امارة الجلالة والقوة ، وسيذكر عن الصدوق (ره) في ترجمة احمد بن محمد بن عيسى ، وسيجيء التحقيق في محمد بن عيسى ، البندقي ، ونشير اليه في ترجمة سهل بن زياد ، وابراهيم بن هاشم ، وغيرهما ، واذا كان الجليل ممن يطعن على الرجال في الرواية عن المجاهيل ونظائرها فربما يشير في الدلالة على روايته عنه الى الوثاقة ، وكذا ذكره الجليل مترضياً أو مترحمأ عليه ، وغير خفي حسن ذلك الشخص بل جلالته ، واعترف به الميرزا وغيره أيضاً .

ومنها : ان يروى عنه من قيل فيه انه لا يروى الا عن ثقة ، فان روايته عنه تفيد توثيقه : كصفوان بن يحيى ، ومحمد بن أبي عمير وأحمد بن محمد بن أبي نصر . ومنها : رواية محمد بن اسماعيل بن ميمون وجعفر بن بشير عنه (أي عن راو عنه) أو روايته (أي رواية راو عنهما) ، فان كلا منها امارة التوثيق لما ذكر



في ترجمتها كذا في (التعليقة) ، ولا ريب ان قول نصر بن الصباح في جعفر بن بشير وقول النجاشي والعلامة في محمد بن اسماعيل بن ميمون روى عن الثقات وروى الثقات عنه ، لم يكن الا لمزية له على من عداه من الرواة ، وليس المراد رواية جميع الثقات عنه وروايته عن جميع الثقة قطعاً ليمكن أن يكون المراد ان جميع من روا عنه وجميع من هو روى عنهم ثقات ، وربما يبعد الثاني ان هذا بعيد ممن هو دون الاجلاء فكيف بهم ، وذلك لما لا يترتب من الفوائد على الرواية من غير الثقات في المكروهات والمستحبات بل وفي غير الوجوب والحرمة من الاحكام الخمسة ، وغيرها من التسامح في أدلة السنن والكرهة وغيرها ، وكون الرواية من غير الثقة مرجحاً ومؤيداً وموجباً لحصول التواتر والاستفاضة ، فيقوى أن يكون المراد : عدم انفراده فيما تعتبر فيه العدالة من الروايات من الثقة ، مع وجود طريق صحيح له في ذلك لا محالة ، وان روى تلك الرواية ممن هو غير موثق أيضاً ، فعلى هذا رواية جعفر بن بشير مثلاً عن رجل لا يكون من امارات الوثاقة الا اذا ثبت انحصار طريق تلك الرواية فيه ، بالتتابع في أصول الاخبار ، واصالة عدم طريق صحيح له لتلك الرواية وغيرها ، وعدم كون الطريق الى الوثاقة اجتهاد جعفر بن بشير مثلاً ، بل يكون كلام نصر مثل الشهادة بوثاقة من روى عنه جعفر ابن بشير في الجملة ، فتعتبر كما تعتبر شهادته بوثاقة رجل خاص من الرواة .

ومن هنا ظهر الوجه في كون قولهم روى الثقة عنه اماراة للوثاقة ، فيكون شهادة من نصر و(جش) بوثاقة رواة جعفر بن بشير ومحمد بن اسماعيل بن ميمون وان كان في غير الوجوب والحرمة ، ولان في تطبيق أحد القولين أعني روى الثقة عنه على الاخر أعني رواية الثقة نوع ايراد يندفع بأن الغرض افادة الشهادة وان كان بالنسبة التقييدية غير التامة .

ويحتمل أن يكون المراد من قولهم روى الثقات عنه : ان الغالب في رواية الثقة ، فبتلك الغلبة تحصل له مزية على باقي الرواة فلتكن اماراة للوثاقة بناءً على

حجية الظن الحاصل بالغلبة المحكية .

ومنها رواية علي بن الحسن بن فضال ومن مائله ، عن شخص فهي من المرجحات لما ذكر في ترجمتهم .

أقول في ترجمة الاول : روى عنه الثقة وروى عنهم ، ومثله الثاني ، وشيء منهما لا يفيد الحصر ، وبدونه يشكل الحكم بتوثيق كل من روى عنهما أو روى عنه ، نعم عد روايتهما من المرجحات ، كالثالث الذي قيل في ترجمته : وقلما روى عن ضعيف ، حسن .

ومنها : رواية محمد بن أحمد بن يحيى عن شخص لم يكن من جملة ما استثنوه ، فانه اماراة الاعتماد عليه ، كما عن جمع من المحققين منهم الفاضل الخراساني صاحب (الذخيرة) بل ربما يكون اماراة لوثاقته كما يقتضيه المراجعة الى ما ذكر في ترجمته كما سيأتي ، وهكذا في ترجمة محمد بن عيسى .

ومنها : ان يكون الراوي ممن ادعى اتفاق الشيعة على العمل بروايته ، مثل السكوني وحفص بن غياث وغيث بن كلوب ونوح بن دراج ومن مائلهم من العامة مثل طلحة بن زيد وغيره ، وكذا مثل عبد الله بن بكير وسماعة بن مهراة وبنو فضال والطاطريين وعمار الساباطي وعلي بن أبي حمزة وعثمان بن عيسى من غير العامة فان جميع هؤلاء نقل الشيخ عمل الطائفة بما روه . وربما ادعى بعض ثبوت الموثقية من نقل الشيخ هذا ، ولذا حكموا بكون علي بن أبي حمزة وكذا السكوني ومن مائله من الثقات ، وربما جعل ذلك عن الشيخ (ره) شهادة منه ، وقال الشيخ محمد رضي الله عنه ومن مائلهما من الثقة ، واحتمال ان يريد من (مائلهما) من مخالفين مذهب الثقات لا ان السكوني ثقة وان بعد ، الا ان عدم توثيقه في الرجال يؤيد ، ولا يخفى ما فيه .

على انه قال في العدة : يجوز العمل برواية الواقفية والفظحية اذا كانوا ثقة في النقل وان كانوا مخطئين في الاعتقاد اذا علم من اعتمادهم تمسكهم بالدين

وتحرزهم عن الكذب ووضع الاحاديث ، وهذه كانت طريقة جماعة عاصروا الائمة عليهم السلام نحو عبد الله بن بكير وسماعة بن مهران ونحو بني فضال من المتأخرين وبني سماعة ومن شاكلهم انتهى ..

وأقول وعن الشيخ محمد : ان الاجماع على العمل بروايتهم لا يقتضي التوثيق كما هو واضح .

ثم أقول : كأن مراده (ره) التوثيق المطلق ، واما كونهم ثقة في الرواية فيقتضيه ولا ينبغي الارتياب فيه ، اذ احتمال كون الاجماع على العمل بروايتهم لا للتوثيق والاعتماد بهم في روايتهم ، بل لقرابن خارجه دلتهم على صدق رواياتهم بعيد جداً لا يعبأ به .

ثم المتيقن من الاجماع المذكور من كلماتهم بل الظاهر منهما أيضاً : هو ان اخبارهم معتبرة من جهة أنفسهم فلا يقدر فيها من جهتهم ، لانها معتبرة بحيث لا يقدر ضعف من كان بعدهم في السند ، وانما رجحنا هذا المعنى في قولهم : أجمعت العصابة على تصحيح ما يصح عنهم لانجباره بفهم الاصحاب وغيره مما سيأتي هناك ، وليس شيء من ذلك موجوداً في المقام ، وان كان ما مر هناك من المقالات أو الاحتمالات ربما تجري هنا أيضاً .

ثم كما ان الاتفاق على العمل برواية شخص يدل على كونه مقبول الرواية موثقاً به فيها فكذلك اشتهار العمل بروايته أيضاً يدل على ذلك وان كان أدنى من الاول ، سواء كانت الشهرة محققة أو منقولة كما في أحمد بن محمد بن يحيى وأحمد بن محمد بن الحسن بن الوليد وحسين بن حسن بن أبان ففي (تعق) ان المشهور يحكمون بصحة حديثهم اذا لم يكن في سنده من يتأمل في شأنه ، وقد حكيت الشهرة عن غيره أيضاً .

وقد نقل (ره) في وجه حكمهم بالصحة أموراً : كحكم العلامة (ره) بالصحة ، وكونهم من مشايخ الاجازة ، وهم ثقات ، وكون مشايخ الاجازة لا يضر مجهوليتهم

لان حديثهم مأخوذ من الاصول المعلومة وذكروهم لمجرد اتصال السند أو التبرك .  
ثم ناقش في الكل ولكن المناقشة في مستند الشهرة لا تنافي حصول الظن  
منها وقد عرفت كفايته .

ومنها قولهم : لا بأس به أي بمذهبه أو رواياته ، والاول أظهر ان ذكر مطلقاً  
وسيجيء في ابراهيم بن محمد بن فارس لا بأس به في نفسه ولكن ببعض من روى  
هو عنه ، وربما يوهوم هذا كون المطلق قابلاً للمعنيين ، لكن فيه تأمل : والافوق  
بالعبارة والظاهر انه لا بأس به بوجه من الوجوه ، ولعله لهذا قيل بافادته التوثيق  
واستقر بها المصنف في متوسطه ، ويؤمى اليه ما في تلك الترجمة ، وترجمة بشار  
ابن يسار ، ويؤيده قولهم ثقة لا بأس به ، ومنه ما سيجيء في حفص بن سالم .

والمشهور انه يفيد المدح ، وقيل بمنع افادته المدح أيضاً ، (صه) عده من  
القسم الاول فعنده انه يفيد مدحاً معتداً به ، فتأمل ، انتهى ما في (تعق) (١) .  
وأقول ما جعله (ره) أوفق بالعبارة وان كان كذلك الا ان المفهوم منه عرفاً  
غير ما هو مقتضى العبارة ، بل لعله كما قيل أخيراً لا يفيد المدح أيضاً ، ان هو في  
العرف نظير قولك فلان ليس بقبيح المنظر أو بكريه الوجه فانه ليس مدحاً له  
بالحسن والجمال وانما يفيد نفي القبح عنه .

وفي كلام الشهيد الثاني ان نفي البأس لا يدل على الثقة ، بل من المشهور  
ان نفي البأس يوهوم البأس انتهى .

وبالجملة : افادته التوثيق ممنوعة جداً ، غاية الامر ان يفيد ان الحديث لا  
يطرح من جهته بل يعمل به فيشعر بكونه صحيح الحديث ولكن في أدنى مراتبه .  
ومنها قولهم : من أولياء أمير المؤمنين عليه السلام في (التعليقة) : وربما جعل ذلك  
دليلاً على العدالة وسيجيء في سليم بن قيس ، ولعل غيره من الائمة عليهم السلام

(١) قوله فتأمل : وجه التأمل ان ما عساه أن يقال من أن نفي البأس لا  
يستلزم ثبوت المدح فكيف المعتد به ، لكن يمكن أن يدفع بأن أي مدح أعظم  
من نفي مطلق البأس منه .

أيضاً كذلك ، فتأمل ، فإنه لا يخلو أصل هذا من تأمل . نعم قولهم : من الأولياء  
ظاهر فيها ، فتأمل .

ومنها قولهم : عين ووجه وفي (التعليقة) قيل هما يفيدان التعديل ، ويظهر  
من المصنف في ترجمة الحسن بن زياد وسند ذكر من جدي في تلك الترجمة معناه  
واستدلالة على كونهما توثيقاً ، وربما يظهر ذلك عن المحقق الداماد أيضاً في الحسين  
ابن أبي العلاء ، وعندني انهما يفيدان مدحاً معتداً به وأقوى من هذين قولهم وجه  
من وجوه أصحابنا مثلاً ، فتأمل انتهى .

وقد ذكر في (التعليقة) وغيرها أموراً آخر من أسباب المدح وقبول الرواية  
ككون الراوي من آل أبي الجهم كما في منذر بن محمد وسعد بن أبي الجهم ،  
وكونه من آل نعيم الأزدي كما في بكر بن محمد وجعفر بن المثنى والمثنى بن  
عبد السلام ، وكونه من آل أبي شعبة كما في عمر بن أبي شعبة ، وكونه ممن يترك  
رواية الجليل أو تؤل محتجاً بروايته ، وكذا لو خصص بها الكتاب ونحوه ، وكونه  
ممن يؤتى بروايته بازاء رواية الجليل أو غيره من الأدلة فيجمع بينهما ، وكونه  
ممن يترك الرواية من غير جهته ، وكونه واقعاً في سند حكم المعظم بصحته ،  
إلى غير ذلك مما لا يخفى وجهه على المتفطن .

## القسم الثاني - ما يدل على الوثاقة والمدح والقوة

منها : كون الرجل من مشايخ الاجازة ، وفي (التعليقة) : والمتعارف عنه من أسباب الحسن .

وربما يظهر من جدي (ره) دلالة على الوثاقة ، وكذا المصنف في ترجمة الحسن بن علي بن زياد .

وقال المحقق البحراني (ره) مشايخ الاجازة في أعلى درجات الوثاقة والجلالة وما ذكره لا يخلو من قرب الا ان قوله : في أعلى درجاتها غير ظاهر .

وقال المحقق الشيخ محمد (ره) : عادة المصنفين عدم توثيق الشيوخ وسيجيء في ترجمة محمد بن اسمعيل النيشابوري ، عن الشهيد الثاني ان مشايخ الاجازة لا يحتاجون الى التنصيص على تزكيتهم .

ومن (المعراج) ان التعديل بهذه الجهة (أعني الاعتماد على مشايخ الاجازة) طريقة كثير من المتأخرين ، الى غير ذلك ، فلاحظ .

هذا واذا كان المستجيز ممن يقطع على الرجال في روايتهم عن المجاهيل والضعفاء وغير الموثقين فدلالة استجازته على الوثاقة في غاية الظهور سيما اذا كان المجيز من المشاهير ، وربما يفرق بينهم وبين غير المشاهير يكون الاول بخلاف الثاني ، أعني غير المشاهير من الثقات ، ولعله ليس بشيء ، انتهى .

أقول : الانصاف ان اللفظ قاصر عن افادة العدالة والوثاقة ، وانما يفيد كون الشخص مطلعاً على الاخبار معتمداً فيها بحيث يرجع اليه ويستجاز منه وهو لا يستلزم العدالة ، بل هو نظير قولهم صحيح الحديث ثقة في الحديث مع زيادة الدلالة

على كونه مرجعاً أيضاً . نعم ان كان المستجيز ممن يظعن في الرواية عن غير الثقة دلت استجازته على التوثيق ، وأما مجرد القول بأنه من مشايخ الاجازة فلا ، الا اذا ثبت اصطلاحهم على ذلك كما يؤمى اليه ما مر عن (المعراج) من أن التعديل بهذه الجهة طريقة كثير من المتأخرين . وما عن المحقق الشيخ محمد من ان عادة المصنفين عدم توثيق الشيوخ محل تأمل ، سيما بالنسبة الى كل من وجد في كلامه هذا اللفظ .

ومنها : كونه وكيلا للائمة عليهم السلام في (التعليقة) : وسند ذكر حاله في ترجمة ابراهيم بن سلام انتهى .

أقول : فيها قبول العلامة روايته لذلك ، وقول الشيخ البهائي : انه عليهم السلام ما كانوا يجعلون الفاسق أي غير العادل وكيلا .

ومنها : ان يكون ممن يترك رواية الثقة أو الجليل أو يؤول محتجاً بروايته ومرجعاً بها عليها ، وكذا لو خصص الكتاب أو المجمع عليه بها ، كما قد اتفق كثيراً ، وكذا الحال فيما مائل التخصيص أو الكتاب أو الاجماع أو غير ذلك من الادلة .

ومنها : أن يؤتى بروايته بأزاء رواية الجليل أو غيرها من الادلة فتوجه ويجمع بينهما ، وكذا ان تطرح روايته من غير جهة ، وهذه كالسابقة كثيرة ، والسابقة أقوى منها فتأمل ، انتهى ما في التعليقة .

أقول : لعل وجه التأمل هو دفع ما يتوهم بأن الدليلين بعد حجيتهما والعمل بهما لامزية لاحدهما ، فان تطرق التوجيه والتأويل الى أحدهما أنبأ عن مرجوحيته فان قيل : لعل المرجوحيه باعتبار حجية المقابل في الدلالة لا السند . قلنا المفروض تساويهما من حيث الدلالة . فان قيل : لعل ظن المأول أدى الى الارجحية في الدلالة وان لم يكن في الواقع كذلك . قلنا : ذلك خلاف الظاهر ، ومجرد ذلك لا يقدر فيما ذكر .

ومنها : كونه كثير الرواية في (التعليقة) : وهو موجب للعمل بروايته مع عدم الطعن عند الشهيد (ره) كما سنشير اليه في ترجمة الحكم بن مسكين: وسند ذكر في ترجمة علي بن الحسين السعد ابادي عن جدي (ره) ان الظاهر انه لكثرة روايته عد جماعة حديثه من الحسان ، وقريب من ذلك في الحسين بن زياد الصيقل ، وعن خالي (ره) في ترجمة ابراهيم بن هاشم انه من شواهد الوثاقة وعن (مهده) فيها : انه من أسباب قبول الرواية ، ويظهر من كثير من التراجم : كونه من أسباب المدح والقوة كما في عباس بن عامر ، وعباس بن هشام ، وفارس بن سليمان ، وأحمد بن ادريس ، والعلاء بن رزين ، وجبرئيل بن أحمد ، والحسن بن خرّ زاد ، والحسن ابن مّسيل ، والحسين بن عبيد الله ، وأحمد بن سليمان ، وأحمد بن محمد بن علي بن عمر ، وغيرهم . وأولى منه كثير السماع كما يظهر من التراجم ويذكر في أحمد بن عبد الواحد .

أقول : قوله : كونه كثير الرواية ينبغي تقييده بالواجبات أو المحرمات ، اذ كثرة الرواية في المستحبات أو المكروهات لعلها ليست بهذه المثابة .

ومنها كونه ممن يروى عنه أو عن كتابه جماعة من الاصحاب ، في (التعليقة) ولا يخفى كونه من امارات الاعتماد ، ويظهر مما سيذكر في عبد الله بن سنان ومحمد بن سنان وغيرهما مثل الفضل بن شاذان وغيره بل بملاحظة اشتراطهم العدالة في الراوي على ما مر يقوى كونه من امارات العدالة ، سيما وان يكون الراوي كلا او بعضاً ممن يطعن على الرجال في روايتهم عن المجاهيل والضعفاء بل الظاهر من ترجمة عبد الله عن (جش) انه كذلك ، فتأمل . وما في بعض التراجم مثل صالح بن الحكم من تضعيفه مع ذكره ذلك لا يضر ، اذ لعله ظهر ضعفه عليه من الخارج وان كان الجماعة معتمدين عليه ، والتخلف في الامارات الظنية غير عزيز ، غير مضر ، انتهى .

أقول : قوله كونه ممن يروى عنه هذا أولى بالتقييد بالواجبات والمحرمات



مما سبق ، فان كثرة الروايات في المستحبات والمكروهات لا تدل على القوة والمدح للتسامح .

وقوله : مما سيذكر في عبد الله بن سنان ، ليس فيه ما ينهض شاهداً الا قول (جش) بعد ان ذكر كتبه قال : روى هذه الكتب جماعات من الناس ، وهذا لا يصلح شاهداً لما ذكر .

وقوله ومحمد بن سنان وقد أجمعت الثقات الاجلة على الرواية عنه من دون منع . وفيه : ان رواية الثقات الاجلة غير رواية جمع من الاصحاب وليس في الفضل ما يشهد بما ذكره .

وقوله بل بملاحظة اشتراطهم العدالة الخ انما اشترطوا العدالة في العمل بالرواية لا مجرد الرواية .

وقوله : في روايتهم عن المجاهيل ، لا ريب ان اقصى ما يدل عليه انه غير مجهول ولا ضعيف ، وهذا لا يدل على العدالة بوجه .

ومنها : روايته عن جماعة من الاصحاب ، وربما يؤمى ترجمة اسمعيل بن مهران وجعفر بن عبد الله رأس المذري الى كونه من المؤيدات . أقول : في ترجمة اسمعيل بن مهران انه يروى عن الضعفاء ، وفي ترجمة جعفر بن عبد الله المذكور انه يروى عن جلة اصحابنا ، فبملاحظة الترجمتين يظهر ان الرواية عن الجلة والضعفاء موجب للقوة والوهن ، وان لم يكن موجبا للقوة فهو مؤيد كما لا يخفى .

ومنها : رواية صفوان بن يحيى وابن ابي عمير عنه ، في (التعليقة) فانها امانة الوثيقة لقول الشيخ في (العدة) انهما لا يرويان الا عن ثقة ، وسيجيء عن المصنف في ترجمة ابراهيم بن عمر انه يؤيد التوثيق رواية ابن ابي عمير عنه ولو بواسطة حماد ، وفي ترجمة ابن أبي الاغر النخاس ان رواية ابن أبي عمير وصفوان عنه ينبهان على نوع اعتبار واعتداد .

وعن المحقق الشيخ محمد (ره) قيل في مدحهما ما يشعر بالقبول في الجملة

والفاضل الخراساني في (ذخيرته) جرى مسلكه على القبول من هذه العلة . ونظير صفوان وابن أبي عمير أحمد بن محمد بن أبي نصر لما ستعرف في ترجمته ، وقريب منهم رواية علي بن الحسن الطاطري لما سيظهر في ترجمته أيضاً ، ومسلك الفاضل جرى على هذا أيضاً .

ومنها كونه ممن يروي عن الثقات فانه مدح وامارة للاعتماد كما هو ظاهر .  
أقول : ربما يترائي التناقض بين هذا وبين ما ذكر في (التعليقة) في محمد ابن اسماعيل وجعفر بن بشير ، فانه عد روايته عن الثقات من امارات الوثيقة وهنا عد من المدح والامارة للاعتماد ، الا أن المحتمل بل الظاهر : ان نظره الفرق بين قوله ممن يروي عن الثقات وقوله روى عن الثقات ، اذ الاول أضعف دلالة على انحصار روايته في الثقات فلا يورث ظناً معتبراً عند العقلاء بالوثيقة . وفيه مناقشة ظاهرة : فانا لم نجعل روايتهم عن الثقة ورواية الثقات عنهما امارة لوثاقتهم ، بل جعلنا شهادة نصر والنجاشي امارة لوثاقة الراوي عنهما ووثاقة من روى عنه ، فيكون قد اتفق في الخارج وثاقة الراوي والمروي عنه للرجلين المزبورين ، وهذا غير دلالة ذلك على وثاقة الرجلين مثلاً بل هو امارة الاعتماد ، بل رواية الثقة عنهما أولى بالدلالة من روايتهما عن الثقات .

كما انه أولى بالدلالة من كون الراوي من يروي عنه الثقات .

ومنها رواية علي بن الحسن بن فضال ومن مائله عن شخص فانها من المرجحات لما ذكر في ترجمتهم .

ومنها : أخذه معرفاً للثقة أو الجليل مثل أن يقال في مقام تعريفهما : انه أخو فلان أو أبوه أو غير ذلك ، فانه من المقويات ، وفاقا للمحقق الداماد رضي الله عنه على ما هو بيالي .

ومنها : كونه ممن يكثر الرواية عنه ويفتي به ، فانه امارة الاعتماد عليه كما هو ظاهر ، وسنذكر عن المحقق (ره) في ترجمة السكوني اعترافه به ، واذا كان

مجرد كثرة الرواية عنه يوجب العمل بروايته ، بل ومن شواهد الوثاقة كما مر  
فما نحن فيه بطريق أولى ، وكذا رواية جماعة من الاصحاب عنه تكون من اماراتها  
على ما ذكر فها هنا بطريق أولى .

ومنها : رواية الثقة عن شخص مشترك الاسم واكثره منها مع عدم اتيانه  
بقرينة معينة وبما يميزه عن الثقة ، فانه اماراة الاعتماد عليه مع عدم اعتناؤه ، سيما  
اذا كان الراوي ممن يطعن على الرجال بروايتهم عن المجاهيل أو كون الراوي  
كذلك من غير واحد من المشايخ ، فتدبر .

ومنها : اعتماد الشيخ على شخص ، وهو اماراة الاعتماد عليه كما هو ظاهر ،  
ويظهر عن (جش) و(صه) في علي بن محمد بن قتيبة ، فاذا كان جمع منهم اعتمادوا  
عليه فهو في مرتبة معتد بها من الاعتماد ، وربما يشير الى الوثاقه ، سيما اذا اكثر  
منهم الاعتماد ، وخصوصاً بعد ملاحظة ما نقل من اشتراطهم العدالة ، وخصوصاً  
اذا كانوا ممن يطعن في الرواية عن المجاهيل ونظائرها .

ومنها : اعتماد القميين عليه او روايتهم عنه ، فانه اماراة الاعتماد بل الوثاقه  
ايضاً كما سيجيء في ابراهيم بن هاشم ، سيما أحمد بن محمد بن عيسى لما سيجيء  
في ابراهيم بن اسحق ، او ابن الوليد لما سيجيء في ترجمته ، ويقرب من ذلك  
اعتماد (غض) عليه وروايته عنه .

ومنها : أن يكون رواية كلها أو جلها مقبولة أو سديدة .

ومنها : وقوعه في سند حديث وقع اتفاق الكل أو الجمل على صحته ، فانه  
أخذ دليلاً على الوثاقه كما سيجيء في محمد بن اسمعيل البندقي وأحمد بن عبد  
الواحد ، فتأمل . وجه التأمل : ان اتفاق الكل او الجمل لعله ناش عن اجتهادهم  
فلم يكن شهادة ، لكن يدفع بأن اتفاقهم على الاجتهاد يوجب الظن بوثاقه الرجل .  
ومنها وقوعه في سند حديث صدر الطعن فيه من غير جهته ، فربما يظهر  
من بعض وثاقته ومن بعض مدحه ومن بعض عدم مقدوحيته ، فتأمل . انتهى ما

في (التعليقة) .

أقول وجه التأمل انه ربما يتخيل ان عدم المقدوحية لاوجه له بل الوجهان الاولان هما القويان ، لان عدم التعرض له للقده في السند مع ظهور رجال القادح في تصديه لبيان القده الذي هو أعم من الجهالة وغيرها لا يكون الا لكون الرجل ممدوحا بل موثقا ، بناء على أن يكون المقصود من القده في الحديث ازاخته عن درجة الحجية من حيث السند ، ويمكن دفع هذا الخيال بان الازاخة عن درجة الحجية تحصل ولو بالقده في أحد رجال السند ، بل الزيادة على ذلك تطويل بغير طائل .

ومنها : اكنار (الكافي) وكذا في (القيه) من الرواية عنه ، فانه ايضاً أخذ دليلاً على الوثاقة ، وسيجيء في محمد بن اسمعيل البندقي ، فتأمل ، انتهى ، ما في (التعليقة) .

أقول وجه التأمل : ان اكنار الرواية من الثقة وعدم اعتناؤه بما يميزه من امارة الاعتماد ، فكيف جعلته من امارة التوثيق ؟

ويمكن دفعه : بأن هذه الكثرة غير تلك الكثرة فانه روى في ما يزيد على خمسمائة رواية ، مع انه (ره) قال في صدره ما قال ، وفي هذا مزية على كثرة الرواية من حيث هي .

ومنها قولهم : معتمد الكتاب ، في (التعليقة) : وربما جعل ذلك في مقام التوثيق كما سنشير اليه في حفص بن غياث مع التأمل فيه .

ومنها قولهم : بصير بالحديث والرواية ، فانه من أسباب المدح ، ويظهر من التراجم مثل أحمد بن علي بن العباس وأحمد بن محمد بن محمد بن الربيع وغيرهما .

ومنها قولهم : صاحب فلان أي واحد من الائمة عليهم السلام فان فيه اشعاراً بمدح كما يعترف به المصنف في ترجمة ادريس بن يزيد وغيره ، وأخذه غيراً ايضاً كذلك ، فان الظاهر ان اظهارهم ذلك لاظهار كونه ممن يعتنى به ويعتد بشأنه .

وربما زعم بعض انه يزيد على التوثيق ، وفيه نظر ظاهر .

ومنها : ان ينقل حديث غير صحيح في مدحه فان المظنون تحققه فيه عند المتأخرين ، ويقوى اذا تأيد باعداد المشايخ ونقلهم اياه في بيان حال الرجل . وأضعف من ذلك ما لو روى الراوي بنفسه ذلك ، ويحصل الظن بملاحظة اعتماد المشايخ ونقلهم اياه كما في كثير من التراجم .

ومنها : كونه من آل أبي الجهم لما في منذر بن محمد وسعيد بن أبي الجهم فلاحظ وتأمل ، ولعل أبا الجهم هو ثور بن أبي فاختة وسنشير اليه في جهم بن أبي الجهم فتأمل ، انتهى ما في (التعليقة) .

قوله : فتأمل ، لعل وجه التأمل دفع ما يقال من أن ما يذكر في الترجمة المزبورة : ان آل أبي جهم بيت كبير وبيت جليل ، أن المراد بالجلالة والكبرهما من جهة الرواية وما يتعلق بالحديث ، لان الرجالي يتكلم في أحوال الراوي من حيث الرواية . ولعل وجه التأملات الآتية ما ذكر أيضاً .

ومنها : كونه من آل نعيم الأزدي لما في بكر بن محمد وجعفر بن المنثي والمنثي بن عبد السلام .

ومنها : كونه من آل أبي شعبة ، ويأتي في عمر بن أبي شعبة ان (جش) أو مثله يذكره ولم يطعن عليه ، فانه ربما جعله بعض سبب قبول روايته منه كما سيجيء في الحكم بن مسكين فتأمل .

ومنها : قول العدل ، حدثني بعض أصحابنا ، قال المحقق يقبل وان لم يصفه بالعدالة اذا لم يصفه بالفسوق ، لان اخباره بمذهبه شهادة بأنه من أهل الامانة ولم يعلم منه الفسق المانع من القبول ، وان قال بعض أصحابه لم يقبل ، لامكان ان يعني نسبه الى الرواة وأهل العلم فيكون البحث كالمجهول ، انتهى وفيه نظر .

ومنها قولهم : فقيه من فقهاؤنا ، في (التعليقة) هو يفيد الجلالة بلا شبهة بل ربما يشير الى الوثاقة ، والبعض بل لعل الاكثر لا يعده من اماراتها اما لعدم الدلالة

عنده أو لعدم نفع مثل تلك الدلالة وكلاهما ليس بشيء ، بل ربما تكون أنفع من بعض توثيقاتهم ، فتأمل . وعبارة (جش) في اسماعيل بن عبد الخالق يشير الى ما ذكرناه ، فلاحظ وتأمل . وقريب مما ذكر قولهم فقيه ، فتأمل . انتهى .

أقول : لعل وجه التأمل ان فقيه أعم من فقهاءنا ، ويمكن دفعه ان ايراده في الكتب الرجالية ظاهر في كونه من أصحابنا .

ومنها قولهم : أوجه من فلان أو أصدق أو أوثق ونظائرها ، مع كون فلان وجهاً أو صدوقاً أو ثقة ، بل يشير الاخير الى الوثاقة ، وسيجيء الاشارة الى حاله في الحسين بن أبي العلاء .

ومنها قولهم : فاضل أو دين ، ويأتي في الحسن بن علي بن فضال .

ومنها : قولهم شيخ الطائفة وأمثال ذلك ، وشارتها الى الوثاقة ظاهرة ، مضافاً الى الجلالة ، بل هو أولى من الوكالة وشيخية الاجازة وغيرهما مما حكموا بشهادته على الوثاقة ، سيما بعد ملاحظة ان كثيراً من الطائفة ثقات فقهاء أجلة . وبالجملة كيف يرضى بأن يكون شيخ الطائفة في أمثال المقامات فاسقاً .

ومنها : توثيق علي بن فضال وابن عقدة ومن ماثلهما ، ومر حاله ، واما توثيق ابن نمير ومن ماثله فلا يبعد حصول قوة ووثاقة منه بعد ملاحظة اعتداد المشايخ (ره) به واعتمادهم عليه ، كما سيجيء في اسماعيل بن عبد الرحمن وحماد ابن شعيب وحميد بن حماد وجميل بن عبد الله وعلي بن الحسن والحكم بن عبد الرحمن وغيرهم ، سيما اذا ظهر تشييع من وثقوه كما هو في كثير من التراجم ، وخصوصاً اذا اعترف الموثق بتشيعه ، وقس على توثيقهم مدحهم وتعظيمهم .

ومنها : توثيق العلامة وابن طاوس ونظائرها ، وتوقف الشيخ محمد (ره) في توثيقات العلامة ، وصاحب المعالم في توثيقاته ، وولده في توثيقات ابن طاوس والعلامة وكذا الشهيد ، بل ولا يبعد موافقة غيرهم لهم أيضاً ، ولعله ليس في موضعه لحصول الظن منها والاكتفاء به . واعترض جدي (ره) عليهم بأن العادل اذا اخبر

بالعدالة أو شهد بها فلا بد من القبول وهو حسن انتهى فتأمل . نعم لو كان في مقام امارة مشيرة الى توهم منهم فالتوقف فيه كما هو الحال في غيرها . وقصرهم توثيقهم في توثيقات القدماء غير ظاهر ، بل ربما يكون الظاهر خلافه كما يظهر من غير واحد من التراجم ، مع ان ضرر القصر أيضاً غير ظاهر فتدبر ، انتهى ما في التعليقة . أقول : قوله فتأمل ، لعل وجهه : ان كتاب العلامة «ره» و(طس) ليس موضوعاً للشهادة ليقبل قولهما ، بل هما موضوعان لنقل كلام القوم ، فلعله وثق أحداً باجتهاده استطراداً لا شهادة ، ويمكن دفعه بأن الاصل في الاخبار أن يكون اخباراً عن الواقع لا عن الاجتهاد فيكون شهادة .

ومنها توثيقات (ارشاد) المفيد «ره» وعندى ان استفادة العدالة منها لا يخلو من تأمل ، كما لا يخفى على المتأمل في (الارشاد) في مقامات التوثيق ، نعم استفاد منها القوة والاعتماد ، وان كان ما سنذكر في محمد بن سنان عنه ربما يأبى عنه أيضاً ، لكن يمكن العلاج ، وسيجيء في ترجمته . هذا والمحقق الشيخ محمد «ره» أيضاً تأمل فيها ، لكن قال في وجهه لتحققها بالنسبة الى جماعة اختص بهم من دون كتب الرجال ، بل وقع التصريح بضعفهم من غيره على وجه يقرب الاتفاق ولعل مراده من التوثيق أمر آخر ، انتهى . وفي العلة نظر فتأمل ، انتهى ما في (التعق) .

أقول قوله : ربما يأبى عنه أيضاً ، يمكن أن يكون وجه الاباء منافاة توثيق المفيد في (الارشاد) لتضعيفه في (الرسالة) في الرد على الصدوق ، ووجه العلاج امكان عدول المفيد عما في (الرسالة) أو ارادة الالزام على الصدوق بما لعله يعتقد من ضعف محمد بن سنان ، وقوله وفي العلة نظر فتأمل ، وجه النظر : ان اختصاص توثيق المفيد بجماعة دون كتب الرجال كاختصاص بعض كتب الرجال به دون سايرها ، فكما ان اختصاص الشيخ بتوثيق رجل لا يضر به عدم توثيق الباقيين ، ضرورة عدم اعتبار الاتفاق في التوثيق ، فكذلك توثيق المفيد . وأما وقوع التصريح بضعفهم من غيره على وجه يقرب الاتفاق فحال كحال تصريح غير الشيخ مثلاً بضعف رجل مع

توثيق الشيخ ، فكما ان تقديمه عليه من باب تقديم الجرح على التعديل فكذلك تقديمه على قول المفيد ، وقد تقدم ان الرواية المسلمة المتعارفة انه اذا عدل امامياً نجاشي أو غيره فى رجل ثقة يحكم بكونه عدلاً امامياً ، وذلك لم يعارضه معارض ، فوجود المعارض فى مورد لا يوجب سقوط كلام الموثق من أصله . وأما وجه الامر بالتأمل فهو دفع ما قد يقال : ان صدور ذلك مراداً من المفيد يوجب قوة احتمال ارادته من التوثيق أمراً آخر ، فلم يحصل الظن المعتبر فى باب الالفاظ من لفظه ، كما قيل فى اجماع (الغنية) و(الخلافة) بأن مخالفة جماعة أو الاجماع لا يوجب الوهن فى دلالة كلام المخالف ، والا لم يحكم بمخالفة أحد للاجماع وحيث لم يكن الاجماع كذلك لم يكن مخالفة جماعة بطريق أولى كذلك ، مع ان مخالفة الاجماع فى مورد ان كان موهناً للدلالة فلا يستلزم كونه موهناً فى ساير الموارد التي لم تكن بهذه المثابة .

ومنها رواية الثقة الجليل عن غير واحد وعن رهط مطلقاً او مقيداً بقولهم من أصحابنا ، فى (التعليقة) وعندى ان هذه الرواية قوية غايه القوة بل واقوى من الصحاح ، وربما يعد من الصحاح بناءً على انه يبعدان لا يكون فيهم ثقة وفيه تأمل . وقال الشيخ محمد (ره) اذا قال ابن ابى عمير عن غير واحد عد روايته فى الصحيح حتى عند من لم يعمل بمراسيله . وقال فى (المدارك) لا يضر ارسالها لان فى قوله غير واحد اشعاراً بثبوت مدلولها عنده ، وفى تعليقه تأمل ، فتأمل انتهى .

قوله بناءً على انه يبعدان لا يكون فيهم ثقة وفيه تأمل ، لعل وجه التأمل انه كما ان تعدد الراوى موجب لقوة الرواية فكذلك وثاقفة الراوى ، بل الثانى اولى وأقوى لحجية خبر العدل دون خبر غير العدل ، فلو كان فى الجماعة عدل لكان اللائق بحال الراوى ذكره ليكون اولى فى الاعتماد عليه ، فعدم ذكره لعله ظاهر فى عدم وجود العدل فيهم ، نعم لو كان مانع لذكر العدل لنسيان الراوى وتلف كتب الاسانيد كما اتفق لابن ابى عمير جاء ذلك الاستبعاد .



وقوله لان في قوله غير واحد اشعاراً بالخ وجه اشعار ان هذه الكلمة متعارفة لبيان وضوح مدلول اللفظ وكونه مسلماً بينهم شايعاً في رواياتهم ، ووجه التأمل ان التعارف على وجه يبلغ حد المجاز المشهور غير ثابت فضلاً عن صيرورته حقيقة ووجه الامر بالتأمل ان ذلك لا ينافي اشعار المدعى وان نافي الدلالة المعتبرة المقصودة بالحقايق والمجازات بقريئة الشهرة أو غيرها . لكن فيه : ان عدم المنافاة لا يستلزم ثبوت اشعار مع عدم قيام دليل عليه .

والحاصل ان مفاد هذه الكلمة ليس الا كون الراوي متعدداً اكثر من واحد على ما يقتضيه معناه اللغوي وليس على ازيد من ذلك شاهد من العرف واللغة واللغات توقيفية كالأصطلاح .

ومنها : رواية الثقة او الجليل عن اشياخه ، فان علم ان فيهم ثقة فالظاهر صحة الرواية لان هذه الاضافة تفيد العموم ، والا فان علم انهم مشايخ الاجازة أو فيهم من جملتهم فالظاهر ايضاً صحتها ، وكذا الحال فيما اذا كانوا او كان فيهم من هو مثل شيخ الاجازة كشيخ الطائفة مثلاً ، والا فهي قوية غاية القوة مع احتمال الصحة لبعد الخلو عن الثقة . هذا ورواية حمدويه عن اشياخه من قبيل الاول ، لان من جملتهم العبيدي وهو ثقة على ما بينه في ترجمة وايضاً يروى عن الثقة وهو من جملة الشيوخ ، فتدبر ، انتهى ما في (التعليقة) .

ومنها : ان يكون للصدوق طريق الى رجل في (التعليقة) وعند خالي (ره) انه ممدوح لذلك ، والظاهر ان مراده منه ما يقتضى الحسن بالمعنى الاعم لا المعهود المصطلح عليه .

ومنها أن يقول الثقة : لا احسبه الا فلاناً اي ثقة او ممدوحاً ، في (التعليقة) وظاهرهم العمل به والبناء عليه وفيه تأمل المحقق الشيخ محمد (ره) لان حجية الظن من دليل ، وما يظن تحقق مثله في المقام هو الاجماع ، وتحققه في غاية البعد ، وفي تأمله تأمل ظاهر انتهى .

أقول : لو كان نظره في التأمل الى ان لفظه احسبه المستفاد من الاستثناء من النفي ظاهرة في الاخبار عن الاجتهاد لا الشهادة ، كان اجود ولم يرد عليه ما ذكره من الرد على كلام الشيخ محمد (ره) .

ومنها : وقوع الرجل في السند الذي حكم العلامة بصحة حديثه في (التعليقة) فانه حكم بعض بتوثيقه من هذه الجهة ومنهم المصنف (ره) في ترجمة الحسن بن متيل ، وابراهيم بن مهزيار ، وأحمد بن عبد الواحد وغيرهم .

وفيه : ان العلامة (ره) لم يقصر اطلاق الثقة في الثقات ، الا ان يقال اطلاقه اياها على غيرها نادر ، وهو لا يضر ، لعدم منع ذلك ظهوره فيما ذكرناه ، سيما بعد ملاحظة طريقته وجعله الصحة اصطلاحاً فيها ، لكن لا يخفى ان حكمه بصحة حديثه دفعة او دفعتين مثلاً غير ظاهر في توثيقه ، بل ظاهر خلافه ، بملاحظة قدم توثيقه وعدم قصره ، نعم لو كان ممن اكثر من تصحيح حديثه مثل احمد بن محمد بن يحيى ، و احمد بن عبد الواحد ونظائرهما فلا يبعد ظهوره في التوثيق . واحتمال كون تصحيحه كذلك من انهم مشايخ الاجازة فلا يضر مجهوليتهم ، او لظنه بوثاقتهم فليس من باب الشهادة فيه ما سنشير اليه ، والغفلة ينفيها الاكثار ، مع انه في نفسه لا يخلو عن البعد هذا .

واعلم ان المشهور يحكمون بصحة حديث أحمد بن محمد المذكور ، وكذا احمد بن محمد بن الحسن بن الوليد ، والحسين بن الحسن بن أبان ، اذا لم يكن في سنده من يتأمل في شأنه فقيل في وجهه ، ان العلامة حكم بالصحة ، وفيه مامر الا ان يريدوا كثار الحكم بها وفيه ، ان اكثار الحكم بالصحة وقع في مثل ابراهيم ابن هاشم ، وأحمد بن عبدون ونظائرهما مع انهم يعدون حديثهم في الحسان وان حكم جمع بصحته ، الا أن يقولوا ان هذا الاكثار الذي فيهم ليس بمثابة اكثاره في تلك الجماعة ، لكن لا بد من ملاحظته ، ومع ذلك كيف ذاك التوثيق دون هذا وكون ذاك أقوى لا يقتضى قصر الحكم فيه . واعترض أيضاً : بان التوثيق من باب

الشهادة ، والتصحيح ربما كان مبنياً على الاجتهاد . وفيه ما لا يخفى على المطلع بأحوال التوثيقات ، مضافاً الى الاكتضاء بالظن والبناء عليه .

وقال جماعة في وجه الحكم بالصحة : انهم ثقاة ولا يحتاجون الى التنصيص لانهم من مشايخ الاجازة .

وفيه : ان هذا ليست من قواعد المشهور بل الظاهر منهم خلافها ، مع انهم كثيرون سيما مثل ابراهيم وابن عبدون فلا وجه للقصر بهؤلاء الثلاثة .

والاعتراض بان كثيراً من مشايخ الاجازة كانوا فاسدى ، الاعتقاد ، مندفع بأن ذلك ينافى العدالة بالمعنى الاخص لا الاعم وخصوصية الاخص ثبت بانضمام القرائن الخارجة مثل كونه امامياً ، فتأمل ، على انه ربما يكون ظاهر شيخية الاجازة حسن العقيدة الا أن يثبت الخلاف فتأمل .

وقال جماعة اخرى : ان مشايخ الاجازة لا يضر مجهوليتهم لان أحاديثهم مأخوذة من الاصول المعلومة وذكرهم لمجرد اتصال السند اولالتبرك والتميم .

وفيه ان ذلك غير ظاهر ، مضافاً الى عدم انحصار ما ذكر في خصوص تلك الجماعة ، فكم من معروف منهم بالجلالة والحسن لم يصحوا حديثهم فضلعن المجهول على انه لا وجه لتضعيف احاديث سهل بن زياد وامثاله من الضعفاء ممن حاله حال تلك الجماعة في الوساطة للكتب ، مشايخ الاجازة كانوا ام لا ، وبالجملة : فلا وجه للتخصيص بمشايخ الاجازة ولا من بينهم بتلك الجماعة الخاصة .

ودعوى ان غيرهم ربما من غير تلك الاصول دون الجماعة وان ذلك كان ظاهراً على العلامة بل و من تاخر عنه ايضاً الى حد من لم يتحقق خلاف ولا تامل منهم و ان في امثال زماننا خفياً لعله جزاف بل خروج عن الانصاف على ان النقل عنها غير معلوم اغناؤه عن التعديل لعدم معلومية كل واحد من احاديثها بالخصوص وكذا بالكيفية المودعة والقدماء كانوا لا يروونها الا بالاجازة او القرائنة وامثالهما ولا يلاحظون الوساطة غالباً حتى في كتب الحسين بن سعيد الذي جل رواية تلك

الجماعة عنه وسيجيء في ترجمة أخيه الحسن عنه ما يدل على كذا في كتب كثير ممن مائله من الاجلة مع ان هذه الكتب اشهر واظهر من غيرها . وقد اثبتنا جميع ذلك في ( رسالتنا ) مشروحا ، وسنشير في ابراهيم بن هاشم ، ومحمد بن اسمعيل البندقي اجمالا .

وربما يقال في وجه الحكم بالصحة : ان الاتفاق على الحكم بها دليل على الوثاقة ، نشير اليه في ابن عبدون ومحمد بن اسمعيل البندقي ايضا . وفيه ان الظاهر ان منشأ الاتفاق احد الامور المذكورة والله يعلم انتهى ما في ( التعليقة ) .

قوله من كونه اماميا من الخارج فتأمل ، وجه التأمل : ان الخارج يكون قرينة خصوصية الاخص من شيخية الاجازة فهو بمنزلة افادة نفس اللفظ باعانة القرينة . ويمكن دفعه : بان شيخية الاجازة ليست من الالفاظ المذكورة حتى يكون مفيدا باعانة القرينة ، مع ان الاستفادة من الخارج معنى وكون الخارج معينا للافادة معنى آخر .

ثم قوله : الا ان يظهر الخلاف فتأمل لعل وجهه : دفع ما عساه ان يقال : من ان التخلف في الموارد يوهن الظهور بان التخلف اذا لم يبلغ حد الكثرة لا يوجب ذلك لان حاله كحال العام المخصص .

ومنها التوقيعات التي وقعت في ايديهم منهم عليهم السلام . وبالجملة ينبغي للمجتهد التنبيه لنظائر ما نبهنا عليه والهداية من الله تعالى .

## القسم الثالث

فيما لا دلالة له على مدح او قدح يعتد به سواء كان ذلك لضعف في الدلالة او في المدلول، فهو ايضا امور .

منها قولهم : له كتاب، او مصنف او اصل او نوادر، والكلام في المقام تارة في معانيها والفرق بينها واخري في انها تفيد مدحا ام لا؟ :

اما الاول: فاعلم ان الكتاب كالمصنف مستعمل في كلامهم في معناه المتعارف وهو اعم مطلقا من الاصل والنوادر فانه يطلق علي الاصل كثيراً منها ماسيجيء في ترجمة احمد بن الحسين بن المفلس و احمد بن سلمة و احمد بن عمار، و احمد بن ميثم، و اسحق بن جرير و الحسين بن ابي العلا و بشار بن يسار، و بشر بن سلمة، و الحسن بن رباط، وغيرهم .

وربما يطلق الكتاب في مقابل الاصل كما في ترجمة هشام بن الحكم و معوية بن الحكيم وغيرهما .

وربما يطلق علي النوادر وهو ايضا كثير : منها : قولهم : له كتاب النوادر ، و سيبغي في احمد بن الحسين بن عمر ما يدل على هذا و كذا احمد بن المبارك وغير ذلك ، و كذا يطلق النوادر في مقابل الكتاب كما في ترجمة ابن ابي عمير .

واما المصنف فالظاهر انه ايضا اعم منهما فانه يطلق علي الاصل والنوادر كما يظهر من ترجمة احمد بن ميثم، و يطلق بازاء الاصل كما في ترجمة هشام بن الحكم و دياجة (ست).

واما النسبة بين الاصل والنوادر: فالاصل ان النوادر غير الاصل وربما يعد من الاصول كما يظهر في احمد بن الحسن بن سعيد واحمد بن سلمة وجرير ابن عبد الله .

بقي الكلام في معرفة الاصل والنوادر ونقل ابن شهر آشوب في (معالمه) عن المفيد (رحمه الله) ان الامامية صنفا من عهد امير المؤمنين (ع) الى زمان العسكري عليه السلام اربعمائة كتاب تسمى الاصول انتهى .

اقول: لا يخفى ان مصنفاتهم ازيد من الاصول فلا بد من وجه لتسمية بعضها اصولا دون البواقي .

ف قيل ان الاصل ما كان مجرد كلام المعصوم (ع) والكتاب ما فيه من كلام مصنفه ايضا وايد ذلك بما ذكره الشيخ (رحمه الله) في ذكره بن يحيى الواسطي له كتاب الفضائل وله اصل وفي التايد نظر الا ان ما ذكره لا يخلو عن قرب وظهور .

واعترض علي الموجه بان الكتاب اعم وهذا الاعتراض سخيف اذا الغرض بيان الفرق بين الكتاب الذي هو ليس باصل ومدكور في مقابله وبين الكتاب الذي هو اصل وبيان قصر تسميتهم الاصل في اربعمائة .

واعترض ايضا: بان كثيرا من الاصول فيه كلام مصنفه وكثير من الكتب ليس فيه ككتاب سليم بن قيس وهذا الاعتراض كما تراه ليس الامجرد دعوى مع انه لا يخفى بعده علي المطلع باحوال الاصول المعروفة نعم لو ادعى ندرة وجود كلام المصنف فيها فليس ببعيد ويمكن ان لا يضر القائل ايضا وكون كتاب سليم بن قيس ليس من الاصول من اين؟ اذ بملاحظة كثير من التراجم يظهر أن الاصول ما كانت بجمعها مشخصة عند القدماء هذا .

ويظهر من كلام الشيخ (رحمه الله) في احمد بن محمد بن نوح أن للاصول ترتيبا خاصا .

وقيل في وجه الفرق: ان الكتاب ما كان مبوبا ومفصلا والاصل مجمع اخبار

وآثار وردبان كثيرا من الاصول مبوبة .

اقول ويقرب في نظري: ان الاصل هو الكتاب الذي جمع فيه مصنفه الاحاديث التي رواها عن المعصوم (ع) او عن الراوي والكتاب والمصنف لو كان فيهما احديث معتمد معتبر لكان ما خوذ من الاصل غالبا وانما قيدنا بالغالب لانه ربما كان بعض الروايات أو قليلها يصل معنعناً ولم يؤخذ من اصل وبوجود مثل هذا فيه لا يصير اصلا ، فتدبر .

واما النوادر فالظاهر انه ما اجتمع فيه احاديث لاتنضب في باب لقلته بان يكون واحدا او متعددا لكن يكون قليلا جدا، ومن هذا قولهم في الكتب المتداولة نوادر الصلوة نوادر الزكوة وامثال ذلك وربما يطلق النادر علي الشاذ ومن هذا قول المفيد (ره) في (رسالته في الرد علي الصدوق) من ان شهر رمضان يصيبه ما يصيب الشهور من النقص ان النوادر هي التي لاعمل عليه مشيرا الي رواية حذيفة والشيخ في (يب) قال لا يصح العمل بحديث حذيفة لان متنها لا يوجد في شيئ من الاصول المصنفة بل هو موجود في الشواذ من الاخبار والمراد من الشاذ عند اهل الدراية مارواه الراوي الثقة مخالفا لمارواه الاكثر وهو مقابل المشهور والشاذ مردود مطلقا عند بعض ومقبول كذلك عند اخرين ومنهم من فصل بان المخالف له ان كان احفظ واضبط واعدل فمردود وان انعكس فلا ير دلان في كل منهما صفة راجحة ومرجوحة فيتعارضان ونقل عن بعض ان النادر ما قل روايته وندر العمل به وادعي انه الظاهر من كلام الاصحاب ولا يخلو من تأمل .

ثم اعلم انه عند (خالي) بل و(جدي) ايضا علي ما هو بيالي ان يكون الرجل ذا اصل من اسباب الحسن وعندى فيه تأمل لان كثيرا من مصنفى اصحابنا واصحاب الاصول ينتحلون المذهب الفاسد وان كانت كتبهم معتمدة علي ما صرح به في اول (ست) وايضا الحسن بن صالح بن حنى بترى متروك العمل بما يختص بروايته علي ما صرح به في (يب) مع انه صاحب الاصل وكذلك علي بن ابي حمزة البطائني مع

انه ذكر فيه ما ذكر الى غير ذلك وقد بسطنا الكلام في المقام في (الرسالة).  
 نعم المفيد (ره) في مقام مدح جماعة في رسالته في الرد علي الصدوق (ره) قال  
 (وهم اصحاب الاصول المدونة) لكن استفادة الحسن من هذا لا يخلو من تأمل سيما  
 بعد ملاحظة ما ذكرنا فتأمل ، مع ان من جملة تلك الجماعة أبا الجارود وعمار  
 الساباطي وسماعة .

ثم انه ظهر أن أضعف من ذلك كون الرجل ذا كتاب من أسباب الحسن قال  
 في (المعراج) كون الرجل ذا كتاب لا يخرج عن الجهالة الا عند بعض لا يعتد  
 به ، هذا .

واما الثاني فالظاهر ان كون الرجل صاحب اصل يفيد حسنا لا الحسن الاصطلاحي  
 وكذا كونه كثير التصنيف وكذا جيد التصنيف وامثال ذلك بل كونه ذا كتاب  
 ايضا يشير الى حسن ما ولعل ذلك مرادهم مما ذكرنا وسيجيء من (البلغه) في  
 الحسن بن ايوب ان كون الرجل صاحب الاصل يستفاد منه مدح الخ فلاحظ وتأمل  
 انتهى ما في (التعليقة) .

اذا علمت ذلك فاعلم ان كلام صاحب (التعليقة) قدس الله نفسه وطيب الله رمسه  
 يحتاج الى بيان كي يصير كاليان فاقول الكتاب كالمصنف مستعمل في كلامهم  
 في معناه المتعارف وهو اعم مطلقا من الاصل والنوادر كما يظهر من كثير من التراجم  
 وقد يطلق في مقابلها وعليه فقيل ان الاصل هو ما كان مجرد كلام المعصوم (ع) و  
 الكتاب ما فيه كلام مصنفه ايضا وايد بما عن الشيخ في ذكره بن يحيى الواسطي  
 له كتاب الفضائل وله اصل .

وقيل ان الكتاب ما كان مبوبا ومفضلا والاصل مجمع اخبار وآثار .  
 واعترض علي الاول بعد ما في التأيد من ان كلام الشيخ انما يظهر منه  
 الفرق لا خصوصيته بان كثيرا من الاصول فيه كلام مصنفه وكثير من الكتب ليس  
 فيه ككتاب سليم بن قيس .



وعلى الثاني بأن كثيرا من الاصول مبنوية .

هذا ملخص ما ذكره ره في (تعق) ومحصله ولكنه (ره) نفى خلو الفرق الاول عن قرب وظهور ودفع ما اورد عليه من الاعتراض بانه مجرد دعوي قال نعم لو ادعى ندرة وجود كلام المصنف فيها فليس يبيعد وكون كتاب سليم ليس من الاصول من أين اذ بملاحظة كثير من التراجم يظهر أن الاصول ما كانت بجميعةا مشخصة عند القدماء ثم قال ويقرب في نظري ان الاصل هو الكتاب الذي جمع فيه مصنفه الاحاديث التي رواها عن المعصوم (ع) او عن الراوي والكتاب والمصنف لو كان فيهما حديث معتمد معتبر لكان ماخوذا من الاصل غالبا وقيدنا بالغالب لان بعض الروايات يصل معنا ولا يؤخذ من أصل وبوجود مثل هذا لا يصير اصلا .

قال : واما النوادر فالظاهر انه ما اجتمع فيه احاديث لا تنضبط في باب لقلها بأن يكون واحدا او متعددا لكن يكون قليلا جدا ، ومن هذا قولهم في الكتب المتداولة نوادر الزكوة وامثال ذلك وربما يطلق النادر على الشاذ الى ان قال والمراد من الشاذ عند اهل الدراية ما رواه الراوي الثقة مخالفا لما رواه الاكثر وهو مقابل المشهور والشاذ مردود مطلقا عند بعض ومقبول كذلك عند آخرين ومنهم من فصل بان المخالف له ان كان أحفظ وأضبط وأعدل فمردود وان انعكس فلا يرد لان في كل منهما صفة راجحة ومرجوحة فيتعارضان ونقل عن بعض أن النادر ما قل روايته وندر العمل به وادعى انه الظاهر من كلام الاصحاب ولا يخلو من تأمل انتهى ملخصاً .

اقول : الظاهر من لفظ الاصل ومن كلماتهم هو ما سمعت من (تعق) من قوله (ره) ويقرب في نظري الخ الا انه يحتاج الى زيادة تفصيل وتوضيح وهو أن نقول ان الاصل عبارة عن مجمع أخبار سمعت من الائمة عليهم السلام بلا واسطة أو معها وجمعت في زمنهم <sup>عليهم السلام</sup> ابتداءً أي من غير اخذ من كتاب آخر يكون هو الاصل بالنسبة اليه بل اخذت مما حفظ في الصدور ونحوها لتصير مضبوطة محفوظة عن

حوادث الايام وتكون منبئاً لانواع الاحكام ومرجعا للانام ولكن المقصود الاصيل فيه هو ضبط الاخبار وجمعها ولا يكون فيه من كلام الجامع شيء أصلاً او الانادراً او لا يكون لغالب الرواة الا اصل واحد بل لم يحضرنى من قيل فيه ان له أصليين او اصولاً كما يقال ان له كتباً ومصنفات وذلك لان المقصود منه لما لم يكن الاجمع الاخبار وحفظها عن التلف والنسيان ولا يكون الهمم الاهماً واحداً يكتفى فيه بواحد يضبط فيه جميع ما يراد .

بخلاف الكتب والمصنفات التي يراعى فيها بحسب الدواعي والاغراض المتجددة خصوصيات مختلفة ويكون المقصود من وضعها في وقت غير ما يقصد في وقت آخر من اطناب أو ايجاز أو تحقيق أو نقل أقوال أو ترتيب خاص أو نحو ذلك فيتعدد الواحد بتعدد الاغراض ومن هنا ترى ان كتب الاخبار ايضاً لو تعددت لشخص واحد بحسب الاغراض المذكورة لا تسمى اصولاً ككتب الصدوق (ره) مثلاً التي الفها في الاخبار كالتوحيد والعيون والمجالس وغيرها فانا لم نقف علي اطلاق الاصول عليها بل انها مأخوذة من الاصول المجموعة في زمن الائمة عليهم السلام التي اشتهر انها اربعمائة .

وفي (تعق) عن ابن شهر اشوب في (معالمه) عن المفيد (ره) أن الامامية صنفوا من عهد أمير المؤمنين عليه السلام الى زمان العسكري عليه السلام اربعمائة كتاب تسمى الاصول .

ومنه يظهر ان ما ربما يقال من اختصاص هذا الاصطلاح بالشيخ ومن تبعه ليس كذلك اذ ما سمعت عن المفيد (ره) يدل علي ان هذا الاصطلاح والتسمية كان في زمانه بل قبله ايضاً نعم هو في كلمات الشيخ شايع فانه كثيراً ما يطلق الاصل علي ما يطلق النجاشي عليه الكتاب كما ترى في ترجمة جميل بن دراج وحفص ابن البختری وحفص بن سالم وهشام بن الحكم وهشام بن سالم الي غير ذلك فان المحكي عن (جش) في كل منها له كتاب وعن (ست) له اصل والظاهر ان مراد

هما كتاب واحد وان الاصل عند الشيخ مخالف للكتاب معنى ويشهد له ما عنه ايضا في حميد بن زياد من انه كثير التصانيف روى الاصول أكثرها له كتب كثيرة علي عدد كتب الاصول فانه ظاهر في اختلاف الاصل والكتاب عنده معنى وربما يطلق الشيخ الكتاب علي ما يطلق عليه النجاشي الاصل كما في الحسن بن ايوب فعن (جش) له كتاب اصل وعن (ست) له كتاب .

وقد يختلفان في اطلاق الكتاب والنوادر ايضا كما في حسن بن ظريف فعن (جش) له نوادر وعن (ست) له كتاب وفي منصور بن العباس فعن (جش) له كتاب نوادر كبير وعن (ست) له كتاب هذا .

واما النوادر فقد سمعت المراد به عن (تعق) وعن (روضة المتقين) أن النوادر هي أخبار متفرقة لا يجمعها باب ولا يمكن لكل منها ذكر باب فتجمع وتسمى بالنوادر وعن (الوافي) ايضا انها هي الاحاديث المتفرقة التي لا يكاد يجمعها معنى واحد حتى تدخل معا تحت عنوان .

والظاهر اتحاد الثلاثة في المراد والاختلاف انما هو في التعبير ومن قال في الاخير ان قيد القلة محتاج اليه للتمييز عن الاصل وجعل ما نقلناه عن (تعق) نصا علي اعتبار القلة التي اعتبرها فقد خاطا اذا المراد بالقلة التي اعتبرت في النوادر ونص عليها في (تعق) هو ان يكون الحديث الواحد والمتعدد الذي لا يندرج تحت باب من الابواب المعنونة لا يصلح لقلته ان يجعل له باب عليحدة كساير الابواب فيعنون يباب النوادر لا ما توهمه وصرح به ايضا من ان كتاب النوادر هو ما كان المجتمع فيه قليلا من الاحاديث الغير المثبتة في كتاب وجعله فارقا بين الاصل والنوادر كيف وقد تكون الاحاديث المذكورة كثيرة بحيث اذا اجتمعت كونت كتابا كبيرا وقد سمعت أنفا ان (جش) قال في منصور بن العباس له كتاب نوادر كبير .

فاذن التحقيق أن النسبة بين الاصل والنوادر عموم من وجه فيتصادقان فيما اجتمع فيه الاخبار المتفرقة النادرة التي لم تؤخذ من كتاب آخر ويصدق الاول

فقط فيما كانت أخباره نادرة ومأخوذة من كتاب آخر وإذا اشتمل كتاب علي اخبار نادرة وغيرها فالتسمية تابعة للغالب فان لم تكن غلبة تقتضى ذلك فلك التسمية بايها شئت.

ومما ذكرناه يظهر لك انه لو اشتمل كتاب علي ثلثة أنواع من الاخبار نادرة واخبار غير مأخوذة من كتاب آخر واخبار مأخوذة منه صح اطلاق كل من النوادر والاصل والكتاب وان لم تكن غلبة لاحدها .

ولعل ما سمعت من اختلاف الشيخ (و جش) حيث يطلق احدهما على شىء اسم الكتاب والاخر يطلق عليه الاصل أو النوادر ناظر الى ما ذكرنا مع ان الانظار مختلفة والجهات متعددة وقد سمعت ايضا ان الكتاب والمصنف قد يؤخذان اعم من الاصل والنوادر مطلقا وقد يؤخذان مباينين لهما هذا ويأني الكلام فى الفرق بين الاصل والكتاب انشاء الله تعالى .

واما الثانى فالظاهر ما فى (تعق) حيث قال كون الرجل صاحب اصل يفيد حسنا لا الحسن الاصطلاحى وكذا كونه كثير التصنيف وكذا جيد التصنيف وامثال ذلك ، بل كونه ذا كتاب ايضا يشير الى حسن ما ، ولعل ذلك مرادهم مما ذكروا انتهى .

وقد نقل (ره) عن خاله (قدس سره) ان كون الرجل ذا أصل من أسباب الحسن وتأمل فيه بأن كثيرا من مصنفى أصحابنا وأصحاب الاصول ينتحلون المذاهب الفاسدة وان كانت كتبهم معتمدة .

واقول كأنه (ره) حمل كلام خاله على الحسن الاصطلاحى فأورد عليه بما اورد والا فالحسن بالمعنى الاعم الذى قد اعترف به لايضا فى فساد المذهب .

ويمكن حمل كلام الخال ككلام غيره ممن قال بافادته الحسن او المدح على المعنى العام كما اشار اليه بقوله ولعل ذلك الخ وحمل كلام من قال بانه لا يفيد مدحا أصلا كما قال فى (المنتهى) فى ترجمة البطائنى ونقل ايضا أنهم صرحوا بان كون الرجل ذا أصل لا يخرج عن الجهالة مطلقا على المدح المعتد به والحسن

المصطلح وعليه فيرفع الخلاف .

ولكن لا يخفى ان الحسن بهذا المعنى لا يجدى في المقام نفعاً كما صرح به في فوائد (المنتهى) أيضاً ولذا عددنا هذا الوصف مما لا يدل على مدح يعتقد به نعم قد يوصف الاصل او الكتاب بما يفيد الوثوق والاطمينان به كما في الحسن بن علي بن النعمان فعن (جش) له كتاب نوادر صحيح الحديث كثير الفوائد وكما في حفص بن غياث فعن الشيخ انه عامي المذهب له كتاب معتمد وربما يحصل من الكتاب الوثوق بنفس الشخص أيضاً كأن يكون فيه من احقاق الحق وابطال الباطل وجمع المعجزات والفضائل وتحقيق المعارف الحققة والمطالب الدينية ما يكشف عن حال صاحبه من العلم والفتانة وصحة العقائد وحسن الاحوال والجلالة ونحوها .

قوله فانه يطلق علي الاصل كثيرا منها ما سيجيء في ترجمة أحمد بن الحسين بن المفلس فان فيه روى عنه حميد بن زياد كتاب زكريا بن محمد المؤمن وغير ذلك من الاصول ثم قوله وأحمد بن سلمة وفيه روى عنه حميد اصولا كثيرة منها كتاب زياد بن مروان وقوله واحمد بن محمد بن عمار وفيه عن (ست) كثير الحديث والاصول ثم قال أخبرنا بكتبه الخ .

وقوله واحمد بن ميثم بالمثلثة من تحت الساكنة بعد الميم المقنونة بعدها التاء المثلثة ابن نعيم بضم النون وفتح المهملة واسم ابى نعيم الفضل بن عمر ولقبه دكين بالمهملة المضمومة ابن حماد بن زهير مولى آل طلحة بن عبيدالله ابو الحسين كان من ثقات اصحابنا الكوفيين وفقهائهم (صه) و(ست) وزاد (ست) له مصنفات .

وقوله كما في ترجمة هشام بن الحكم هو أبو محمد مولى كندة بالكوفة كان ينزل في بنى شيبان وتحول الى بغداد ونزل قصر وضاح ولقى ابا عبد الله بن جعفر بن محمد وابنه أبا الحسن موسى عليه السلام وله عنهما روايات كثيرة وروى عنهما فيه مديح جليلة وكان مولده بالكوفة ومنشأه بواسط وتجارته في بغداد وكان ثقة في الروايات حسن التحقيق لهذا الامر وكان ممن فتق الكلام في الامامة وهذب

المذهب بالنظر وكان حاذقا بصناعة الكلام حاضر الجواب وكان في ايام (رشيد) وكان من خواص موسى عليه السلام .

وفي (ست) كان له اصل اخبرنا به جماعة عن محمد بن علي بن الحسين الى آخر ما قال .

وقوله في ديباجة (ست) فان فيها كتب أصحابنا وما صنّفوه من التصانيف وما روه الاصوليون :

وقوله : ويظهر من كلام الشيخ (ره) في أحمد بن محمد بن نوح الخ فان فيه له كتب في الفقه علي ترتيب الاصول .

وقوله علي ما هو بيالي أن يكون الرجل ذا أصل من أسباب الحسن .  
اقول كون الرجل ذا اصل يشعر بالوثاقة لان الظاهر من الاصل ونسبته الى الرجل كونه معولا عليه ، ظاهر التعويل عليه أن يكون من حيث وثاقته ولو كان فاسد المذهب لتعرضوا له لان دينهم ذلك كما لا يخفى كما مر في المتن اشارة اليه نعم قد يقال الاصل مجمع أخبار الاستحباب والكراهة مما يتسامح فيه فلا يشعر بوثاقة الراوى حينئذ .

وقوله : لكن استفادة الحسن من هذا لا يخلو من تأمل سيما بعد ملاحظة ما ذكرنا فتأمل .

اقول : لعل المراد التأمل في الاستفادة من كلام المفيد (ره) فيندفع ما يتوهم من التكرار .

ومنها : قولهم مولى ، او مولى فلان ، او مولى بنى فلان ، او مولى آل فلان كقولهم ابراهيم بن سليمان بن ابي داحة المزني مولى آل طلحة بن عبيد الله او مولى فلان ثم مولى فلان كقولهم صفوان بن مهران بن المغيرة الاسدي مولاهم ثم مولى بنى كاهل .

ثم ان للمولى بحسب اللغة معان كثيرة معروفة ففي (القاموس) المولى :

المالك ، والعبد ، والمعترك والمعترك والصاحب والقريب كابن العم ونحوه والجار والحليف والابن والعم والنزيل والشريك وابن الأخت والولي والرب والناصر والمنعم والمنعم عليه والمحب والتابع والصهر والسيد والحافظ .

واما في المقام فسيجيء في ابراهيم بن أبي محمود عن الشهيد الثاني (ره) انه يطلق على غير المعنى العربي الخالص وعلى المعترك وعلى الحليف والاكثر في هذا البار ارادة المعنى الاول انتهى والظاهر انه كذلك الا انه يمكن ان يكون المراد منه النزيل ايضا كما قال جدي «ره» في مولى الجعفي ، فعلى هذا لا يحمل على معنى الا بالقرينة ، ومع انتفاؤها فالراجح لعله الاول انتهى كلام (التعليقة) . والفاضل النراقي في (عوائده) قال للمولى معان ستة باصطلاح اهل الرجال ثلثة منها المعترك والمعترك والحليف ، قال : والرابع الملازم للشخص فانه يقال لمن يلازم غيره انه مولاة بالملازمة كما قيل في مقسم مولى بن عباس للزومه اياه والخامس غير العربي الخالص يقال فلان مولى وفلان عربي صريح خالص والسادس المولى بالاسلام فمن اسلم على يد آخر كان مولاة يعني بالاسلام ذكر هذه المعاني الثلثة شيخنا الشهيد الثاني في (شرح الدراية) قال فيه والغالب مولى العتاقة وقال أيضا ان المولى بمعنى غير العربي الخالص أيضا كثير انتهى كلام (العوائد) .

واقول ان مولى من غير اضافة يراد به العربي غير الخالص ان يبعد حينئذ ارادة المعاني الاخر كما لا يخفى وينبغي حمل ما مر من اكثرية ارادة هذا المعنى على هذه الصورة واما في صورة الاضافة كمولى فلان فلا يستقيم هذا المعنى بل تنافره الاضافة جدا و(ح) فيمكن ان يراد به النزيل كما مر عن (تعق) او المعترك بالفتح وانه المراد مما سمعت نقله عن (شرح الدراية) من قوله والغالب مولى العتاقة ويمكن أيضا ارادة غيرهما من كثير من المعاني اللغوية المذكورة التي منها الصاحب وانه المراد بالملازم الذي نقله في (العوائد) وحمله على خصوص شيء منها يحتاج الى القرينة ودعوى الغلبة في المعترك لا تخلو عن تأمل .

وربما يذكر بعض هذه المعاني بلفظ صريح كقولهم أبان بن عمر الاسدي ختن آل ميثم و ابراهيم ابو رافع عتيق رسول الله صلعم .  
 وكيف كان فشيء من المعاني لاتفيد مدحاً ولا قدحاً نعم الاضافة الي أمناء الدين أو الي أعدائهم ربما يشعر بمدح أو قدح ولكن ليس بحيث يعتدبه ويوجب الحسن الاصطلاحي .  
 ومنها قولهم قريب الامر وفي (تعق) وقد أخذها أهل الدراية مدحا ، ويحتاج الي التأمل انتهى .

اقول لما لا يخفى في هذا اللفظ من الاجمال لاحتمال أن يراد به أنه قريب العهد من التشيع أو قريب المذهب اليها او قريب أمر رواياته الي القبول أو نحو ذلك ولا يخفى أن شيئاً من امثال هذه المعاني لايفيد مدحاً معتداً به وانما يفيد مدحاً ما ولعل هذا القدر مراد من أخذها مدحا نعم لو أريدانه قريب الامر الي الثقات والاجلاء ونحو ذلك كان مدحا معتداً به ولكن لادلالة في اللفظ على ذلك ومجرد الاحتمال لا يكفي في هذا المجال .

اذا علمت ذلك فاعلم أن الانظار في هذا المضمار مختلفة فربما يكون شيء ظاهراً في معنى عند شخص أو معتداً به في نظره ولا يكون عند آخر كذلك ، وأوقات النظر و كيفياته ايضاً فقد يتردد الشيء في بادي النظر او في جليله بين كونه مدحاً وعدمه او بين كونه قدحا وعدمه او بين كونه مدحا وقدحا ، وفي ثاني النظر او بعد تعمقه وتدقيقه يترجح أحد الوجوه ، وكثير من الاسباب المذكورة في هذا المقام من قبيل ما يختلف فيه أنظار الاشخاص بل انظار شخص واحد .

ومنه ما عن (كش) في عبد الرحمن بن الحجاج من قول ابي عبدالله عليه السلام انه لثقل علي الفؤاد ، حيث أنه مردد بين كونه مدحا او ذمما كما قال وفي (شرح الاستبصار) للمحقق الشيخ محمد في باب من تكلم في الصلوة قال لعل المراد انه ثقل علي أهل الخلاف لشدة ايمانه وورعه وفي (المنهج) و(المنتهى) يمكن أن يكون



أراد به ثقل هاتين الكلمتين ، فان الحجاج عرف به من هو عدو أهل البيت عليهم السلام عبد الرحمن اسم ابن ملجم لعنه الله تعالى حتي قيل ان التسمية به مكروهة انتهى وعليه لا يكون مدحا للشخص ولازماله وانما هو ذم لاسمه واسم ابيه .

## القسم الرابع

في أسباب الذم والضعف .

منها قولهم فاسق او كذاب أو واه او وضاع او متروك ونحوها مما يفيد القبح وعدم الاعتبار بحديثه .

ومنها قولهم ضعيف وفي (التعليقة) وتري الاكثر يفهمون منه القبح فسي نفس الرجل ويحكمون به بسببه ولا يخلو من ضعف لما سذكروه في داود بن كثير وسهل بن زياد واحمد بن محمد بن خالد وغير هم وفي ابراهيم بن يزيد جعل كثرة الارسال زما وقدحا وفي جعفر بن محمد بن مالك الرواية عن الضعفاء والمجاهيل من عيوب الضعفاء وفي محمد بن الحسن بن عبد الله روى عنه البلوي والبلوي رجل ضعيف فالاعتماد الى قوله مما يضعفه. وفي جابر روى عنه جماعة غمز فيهم الخ الى غير ذلك ، ومثل ما في ترجمة محمد بن عبد الله الجعفري ، والمعلی بن خنيس ، وعبد الكريم بن عمرو ، والحسن بن راشد وغير هم فتامل .

وبالجملة كما ان تصحيحهم غير مقصور على العدالة فكذا تضعيفهم غير مقصور على الفسق وهذا غير خفي على من تتبع وتامل .

وقال جدي (ره) نراهم يطلقون الضعيف على من روى عن الضعفاء ويرسل الاخبار انتهى .

ولعل من اسباب الضعف عند هم قلة الحافظة وسوء الضبط والرواية من غير اجازة والرواية عن لم يلقه واضطراب الفاظ الرواية وايراد الروايات التي ظاهاها الغلو والتفويض او الجبر او التشبيه وغير ذلك كما هو في كتبنا المعتمدة بل هي

مشحونة منها كالقرآن ، مع أن عادة المصنفين ايرادهم جميع ما رووه كما يظهر من طريقتهم مضافا الى ما ذكره فى اول ( الفقيه ) وغيره وكذا من أسبابه رواية فاسدي العقيدة عنه وعكسه بل وربما كان مثل الرواية بالمعنى ونظايره سبباً .

وبالجملة أسباب قدح القدماء كثيرة وسنشير الى بعضها وغير خفى أن أمثال ما ذكر ليس منافيا للعدالة وسيبجىء فى ذكر الطيارة والمفوضة والواقفية ما يزيد ويؤكد وكذا فى ترجمة ابراهيم بن عمرو وفى ذكر مضطرب الحديث وغيره .

ثم اعلم انه فرق بين ظاهر قولهم ضعيف وقولهم ضعيف فى الحديث فالحكم بالقدح منه اضعف فى العدالة بل ظاهر التقييد خلافه وسيبجىء فى سهل بن زياد .

وقال جدي (ره) الغالب فى اطلاقاتهم أنه ضعيف فى الحديث اي يروى عن

كل احد انتهى فتأمل .

اقول قوله (ره) وغيره فتأمل وجه التامل ، أن المذکور فى ترجمة الجعفرى قول ابن الغضائرى : لا نعرفه الا من جهة صاحب الزنج والبلوي وهذا اجنبى عن المراد من ارادة الضعف فى نفسه .

ويمكن الجواب : أن الغرض بيان أنهم يضعفون كثيراً من جهة الراوى عنه والتضعيف غير مقصور على الفسق ورواية صاحب الزنج عنه لا مدخلية لذكرها فى المقام الا لبيان حال الرجل وتوهينه .

وقوله اي يروى عن كل احد انتهى فتأمل ، لعل وجه التامل ارادة دفع ما عساه أن يقال من أن الغرض من ضعف الرجل ضعف حديثه فاي فرق بين القولين بما يظهر من التامل من وضوح الفرق بينهما بأن الاول يثمر ضعف الخبر وان رواه عن عدل دون الثانى .

ثم ان مقتضى قول بعض أن ثقة فى الحديث يفيد وثاقة الرجل فى نفسه اذ يبعد الوثوق باحاديث شخص مالم يكن ثقة فى نفسه أن قولهم ضعيف فى الحديث أيضا يفيد ضعفه فى نفسه ، ولكن صرح بعض بانه لم يذهب ذاهب الى افادة القدح فى العدالة .

ومنها : قولهم مخلط ومختلط الحديث ومضطرب الحديث ، ومنكر الحديث ولين الحديث ، وليس بنقي الحديث ، وليس حديثه بذلك النقي ويعرف حديثه وينكر ، وغمض عليه في حديثه او في بعض حديثه وفي (التعليقة) ان هذه وامثالها ليست بظاهرة في القدرح في العدالة لما مرفى قولهم ضعيف وسيجيء في احمد بن محمد بن خالد واحمد بن عمرو وغيرهما فليست من أسباب الجرح وضعف الحديث على رواية المتأخرين ، نعم هي من أسباب المرجوحية معتبرة في مقامها ، ثم لا يخفى أن بينها تفاوتاً في المرجوحية فالثاني اشد بالقياس الى الاول وهكذا وعلي هذا القياس غيرها من أسباب الذم وكذا أسباب الرجحان فتأمل انتهى .

اقول : لعل وجه التأمل أنه قديقال انه لائثرة في تفاوت المراتب في المقامين بعد ان لم يكن الحسن حجة فيندفع بان الثمرة تظهر في مقام التعارض فافهم . ونقل في (المنتهى) عن بعض أجراء عصره أن مخلط ومختلط الحديث ظاهران في القدرح لظهورهما في فساد العقيدة وتنظر فيه قائلاً بل الظاهر أن المراد بأمثال هذين اللفظين من لا يبالي عن يروى ومن ياخذ يجمع بين الغث والسمين وليس هذا طعننا في الرجل .

ثم استشهد علي ذلك بنسبة التخليط الي جماعة من الشيعة الامامية كابن ادريس فان سديد الدين محمود الحمصي قال أنه مخلط ، وكعلي بن احمد العقيقي ومحمد بن جعفر بن احمد بن بطنة وجابر بن يزيد ومحمد بن وهبان الديلمي ومحمد بن أورمة كما يعلم من تراجمتهم .

ثم قال : ان الكلمتين مأخوذتان من الخلط وهو الخط اي المزج ، والاصل بقاؤهما على معناهما الاصلية الي ان يتحقق حقيقة ثانية .

واقول المعنى الاصلى للكلمتين وان كان يعم فساد العقيدة وغيره الا ان الظاهر منه في العرف وغالب الاطلاقات لعله الاول .

ونقل بعض سادة الاصحاب عن (المجمع) أن المخلط هو الذي يجب عليا

ولا يبرء من عدوه ثم قال لعل مأخذه ما في (التهذيب) عن أسماعيل الجعفي قال قلت لابي جعفر (ع) رجل يحب أمير المؤمنين (ع) ولا يبرء من عدوه ويقول هو أحب الي ممن خالفه فقال هذا مخلط وهو عدو لاتصل خلفه ولا كرامة الا ان تتقيه .

ثم قال : الظاهر من تتبع كلمات علماء الرجال أن التخليط عند هم عبارة عن القول بالمناكير سواء بلغ الغلو أو لم يبلغه ويظهر من بعض كلماتهم الفرق بين الغلو والتخليط .

واستشهد للاول بجملة من كلماتهم منها ما عن (ست) في علي بن أحمد الكوفي كان أماميا الى ان قال ثم خلط واطهر مذهب الخمسة (١) وصنف كتبافي الغلو والتخليط وعن (جش) فيه أنه غلا في آخر عمره وفسد مذهبه وصنف كتباً كثيرة اكثرها على الفساد وعدم كتبه (كتاب تناقص احكام المذاهب الفاسدة) وقال تخليط كله .

وللثاني : بمثل ما عن (ست) وجميع ما رواه يعني محمد بن سنان الا ما كان فيها من تخليط أو غلط ، وما يأتي في ابى بصير يحيى بن القاسم من أن علي بن الحسن بن فضال نفى عنه الغلو ونسب اليه التخليط هذا .

وبالجملة الظاهر من كلماتهم أن التخليط هو مزج الحق بالباطل والقول بالعقائد المنكرة واطلاقه على من صح اعتقاده كابن ادريس ونحوه اطلاق على خلاف ما هو ظاهره بالقرنية مع أن اسناد المذاهب الفاسدة الى أجلاء الامامية ولو من الاجلاء غير عزيز ، وكم من جليل صحيح الاعتقاد قد نسب الى ما هو بريء منه ومما دونه .

ومنها: قولهم كان من الطيارة ومن أهل الارتفاع وأمثالها والمراد انه كان غاليا . اعلم أن كثيرا من القدماء سيما القميين و(غض) كانوا يعتقدون للائمة (ع)

(١) معنى التخميس عند الغلاة لعنهم الله ان سلمان الفارسي والمقداد وعمار وأبا ذر وعمر بن امية هم الموكلون بمصالح العباد تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً .

منزلة خاصة من الرفعة والجلالة ومرتبة معينة من العصمة والكمال بحسب اجتهادهم ورأيهم وما كانوا يجوزون التعدي عنها ، وكانوا يعدون التعدي ارتفاعا وغلوا على حسب ما هو معتقدهم ، حتى انهم جعلوا مثل نفي السهو عنهم غلوا بل جعلوا مطلق التفويض اليهم او التفويض الذى اختلف فيه كما سذكروا أو المبالغة فى معجزاتهم ونقل العجائب من خوارق العادات عنهم أو الاغراق فى شانهم واجلالهم وتنزيههم عن كثير من النقايس واظهارهم كثير قدرة لهم وذكر علمهم بمكنونات السماء والارض ارتفاعا امورثا للتهمة به سيما بجهة ان الغلاة كانوا مختلفين للشيعة مخلوطين مدلسين .

وبالجملة الظاهر أن القدماء كانوا مختلفين فى المسائل الاصولية ايضا فربما كان شىء عند بعضهم فاسدا أو كفرا غلوا أو تفويضا أو جبراً أو تشبيهاً او غير ذلك وكان عند آخر ذلك مما يجب اعتقاده اولا هذا ولا ذاك .

وربما كان منشأ جرحهم بالامور المذكورة وجدان الرواية الظاهرة فيها بينهم كما اشرنا انفا او ادعاء ارباب المذاهب كونه منهم او روايتهم عنه وربما كان المنشأ روايتهم المناكير عنه الى غير ذلك .

فعلى هذا ربما يحصل التأمل فى جرحهم بامثال الامور المذكورة .

ومما ينبئ على ما ذكرنا ملاحظة ما سيدكر فى تراجم كثير مثل ترجمة ابراهيم بن هاشم واحمد بن محمد بن نوح واحمد بن محمد بن أبى نصر ومحمد بن جعفر بن عون وهشام بن الحكم والحسين بن شاذويه والجسين بن يزيد وسهل بن زياد وداود بن كثير ومحمد بن اورمة ونصر بن الصباح وابراهيم بن عمرو ، وداود بن القاسم ومحمد بن عيسى بن عبيد ومحمد بن سنان ومحمد بن علي الصيرفي ومفضل ابن عمر وصالح بن عقبة ومعلى بن خنيس وجعفر بن محمد بن مالك واسحق بن محمد البصرى ، واسحق بن محمد بن الحسن وجعفر بن عيسى ويونس بن عبد الرحمن وعبد الكريم بن عمرو وغير ذلك .

وسيجيء في ابراهيم بن عمرو وغيره ضعف تضعيفات (غض) فلاحظ ، وفي ابراهيم بن اسحق وسهل بن زياد ضعف تضعيف احمد بن محمد بن عيسى مضافا الى غيرهما من التراجم فتأمل .

ثم اعلم انه (غض) ربما ينسبان الراوي الى الكذب ووضع الحديث ايضا بعد ما نسباه الى الغلو وكأنه لروايته ما يدل عليه ولا يخفى ما فيه وربما كان غيرهما ايضا كذلك فتأمل انتهى ما في (التعليقة) .

قوله (ره) مضافا الى غيرهما من التراجم فتأمل لعل وجه التامل أن تضعيف أحمد لا عبرة به بل قال المجلسي الاول (ره) لو جعل اخراج أحمد بن محمد بن عيسى أحمد بن محمد بن خالد من قم قدحا في ابن عيسى كان اظهر \* هذا غير ضعف التضعيف من حيث الدلالة اللفظية كما هو محط النظر هنا . ويمكن دفعه بان ذلك ليس قدحا في ابن عيسى لانه قال في آخر كلامه : ولكن كان ورعا ، وتلا في ما وقع منه .

وقوله وربما كان غيرهما ايضا كذلك فتأمل لعل وجه اندفاع ما يقال أن تبين ضعف تضعيفهما في بعض الموارد لا يوجب تضعيفهما مطلقا بان المدارفي المدح والقدح حصول الاطمينان والثبوت وعدمه ومع ملاحظة ما ذكر من حالهما لا يحصل اطمينان لما عرفت من ان سجيتهما التساهل في التضعيف حرصا علي صون الروايات عن الخلل ومن ذلك يظهر قوة تعديلهما .

ومنها رميهم الى التفويض وفي (التعليقة) ان للتفويض معان بعضها لا تامل للشبهة في فساده ، وبعضها لا تامل لهم في صحته وبعضها ليس من قبيلهما والفساد كقرا كان اولا ظاهرا الكفرية اولا ونحن نشير اليهما مجملا .

الاول : تفويض الخلق وبه قال المفوضة حيث قالوا ان الله خلق محمدا وفوض اليه امر العالم فهو الخلاق للدنيا وما فيها ، وقيل فوض ذلك الى علي (ع) وربما يقولون الى ساير الائمة (ع) كما يظهر من بعض التراجم .

الثاني : تفويض الخلق والرزق اليهم ولعله يرجع الى الاول وورد فساده عن الصادق والرضا (ع) .

الثالث : تقسيم الارزاق و لعله مما يطلق عليه .

الرابع : تفويض الاحكام والافعال اليه بان يثبت ما راه حسنا ويرد ما رآه قبيحاً فيخيره الله تعالى اثباته ورده مثل اطعام الجذ السدس واطافة الركعتين في الرباعيات والواحدة في المغرب والنوافيل أربعة وثلثين سنة وتحريم كل مسكر عند تحريم الخمر الى غير ذلك وهذا محل اشكال عند هم لمنافاة ظاهر «وما ينطق عن الهوى» وغير ذلك لكن الكليني (ره) قائل به والخبار الكثيرة واردة فيه ووجه بانها تثبت من الوحي الا ان الوحي تابع ومجيز فتأمل .

الخامس : تفويض الارادة بان يريد شيئاً لحسنه ولا يريد شيئاً لقبحه كارادته تغيير القبلة فوحي اليه تعالى بما أراد .

السادس : تفويض القول بما هو أصلح له وللخلق وان كان الحكم الاصلى خلافه كما في صورة التقية .

السابع : تفويض أمر الخلق بمعنى أنه واجب عليهم طاعته في كل ما يامر وينهى سواء علموا وجه الصحة أم لابل ولو كان بحسب ظاهر نظر هم عدم الصحة بل الواجب عليهم القبول على وجه التسليم .

وبعد الاحاطة بما ذكرهنا وما ذكر سابقا عليه يظهر ان القدح بمجرد رميهم الى التفويض ايضا لعله لا يخلو عن اشكال .

قلت : نعم ولكن الذي يظهر من اطلاق المفوضة ان المراد منها من قال باحد الوجهين الاولين خصوصا والغالب انهم يذكرون ذلك في مقام الذم واختصاص الرجل باعتقاد مخصوص ولا اختصاص للاعتقاد باكثر المعاني المزبورة ببعض طوائف الشيعة .

ثم الظاهر من جملة اطلاقات التفويض والمفوضة تفويض افعال العباد اليهم

بحيث لا يكون لله تعالى مدخل فيه في مقابل الجبر الذي عليه الا شاعرة كما ان المعتزلة على الاول واصحابنا على امر ثالث وهو ما بين الامرين لما وصل اليهم عن الائمة (ع) بطريق التواتر والاستفاضة أنه (لا جبر ولا تفويض بل أمر بين الامرين) فاذا كان بعض الاصحاب من الرواة وغيرهم على طريقة المعتزلة في هذه المسئلة الكلامية فهو حنيئذ من المفوضة ويكون مذموماً .

ثم اقول : قوله الا ان الوحي تابع ومجيز فتامل لعل وجهه ان مقتضى الاية عدم النطق عن الهوى وهذا نطق عنه ولحوق الاجازة لا يخرج به عن ذلك .

ويمكن دفعه بان يراد بالنطق عن الهوى ما لم يؤمر به فلو امر بان يختار ما ترجح بارادته لم تكن كذلك ولعل هذا هو المراد بقوله ره تابع ومجيز .

ثم انه (ره) قال بعد قوله لعله لا يخلو عن اشكال وسيجيء في محمد بن سنان ما يشير اليه بخصوصه فتامل لعل وجهه الذي يظهر مما في تلك الترجمة ان هناك شيئاً كان فزال كما يدل عليه قوله فطرسية وهذا عدم ارادة الحقيقة من نفس القدرح ولكن يمكن أن يجاب ان الذي يشهد بما ذكرنا قول فضل من الرواية عنه في حال الحيوية لما فيه من الخوف من الناس .

وعن المجلد السابع من (البحار) في فضل فيه بيان التفويض ومعانيه فسي انشاء كلام ولكن افراط بعض المتكلمين والمحدثين في الغلو لقصور هم عن معرفة الائمة (ع) وعجز هم عن أدراك غرايب أحوالهم وعجائب شئونهم فقدحوا في كثير من الرواة الثقات لنقلهم بعض غرائب المعجزات حتى قال بعضهم من الغلو نفى السهو عنهم والقول بانهم يعلمون ما كان وما يكون وغير ذلك مع أنه قد ورد في أخبار كثيرة لا تقولوا فينا ربا وقولوا ما شئتم ولن تبلغوا وورد أن امرنا صعب مستعصب لا يحتمله الا ملك مقرب او نبي مرسل او عبد مؤمن امتحن الله قلبه للايمان ، وورد نزولنا عن الربوبية فقولوا في حقنا ما شئتم وورد لو علم أبوذر ما في قلب سلمان لقتله وغير ذلك .



فلا بد للمؤمن المتدين ان لا يبادر برد ما ورد عنهم من فضائلهم ومعجزاتهم ومعالى أمورهم الا اذا ثبت خلافه بضرورة الدين أو بقواطع البراهين أو بالايات المحكمة أو بالاخبار المتواترة المتقنة كما مر فى باب التسليم وغيره انتهى كلامه رفع مقامه .

ومنها رميهم الى الوقف وفى (التعليقة) اعلم أن الواقعة هم الذين وقفوا على الكاظم عليه السلام وربما يقال لهم الممطورة أيضا يعنى الكلاب المبتلة من المطر كما هو الظاهر ووجه الاطلاق ظاهر وربما يطلق الوقف على من وقف على غير الكاظم (ع) من الائمة (ع) وسنشير اليه فى يحيى بن القاسم لكن الاطلاق ينصرف الى من وقف على الكاظم (ع) ولا ينصرف الى غيرهم الا بالقرينة ولعل من جملتها عدم دركه للكاظم (ع) وموته قبله او فى زمانه (ع) مثل سماعة بن مهران ، وعلى بن حسان ويحيى بن القاسم لكن سيحى عن المصنف فى يحيى بن القاسم جواز الوقف قبله (ع) حصوله فى زمانه .

وقال جدى (ره) الواقعة صنفان صنف منهم وقفوا عليه فى زمانه بان اعتقدا كونه قائم آل محمد (ص) وذلك لشبهة حصلت لهم مما ورد عنه وعن ابيه صلوات الله عليهما أنه صاحب الامر ولم يفهموا أن كل واحد منهم صاحب الامر يعنى أمر الامامة ومنهم سماعة بن مهران لما نقل انه مات فى زمانه (ع) وغير معلوم كفر مثل هذا الشخص لانه عرف امام زمانه ولم يجب عليه معرفة الامام الذى بعده نعم لو سمع ان الامام بعده فلان ولم يعتقد صار كافراً انتهى .

ويشير الى ما ذكره أن الشيعة من فرط حبهم دولة الائمة وشدة تمنيتهم اياها وبسبب الشدايد والمحن التى كانت عليهم وعلى ائمتهم (ع) من القتل والخوف وساير الاذيات وكذا من بعض اعدائهم الذين كانوا يرون الدولة وبسط اليد وساير التسلط وساير نعم الدنيا عندهم الى غير ذلك كانوا دائماً مشتاقين الى دولة قائم آل محمد (صلعم) الذى يملأ الدنيا قسطاً وعدلاً منسلين أنفسهم بظهوره ومترقبين لوقوعه عن قريب

وهم (ع) كانوا يسلون خاطرهم حتى قيل ان الشيعة تربي بالاماني .  
ومما يدل على ذلك ما سذكرك في ترجمة يقطين فلاحظ ومن ذلك انهم كانوا  
كثيرا ما يسئلونهم (ع) عن قائمهم (ع) فرما قال واحد منهم (ع) فلان يعني  
الذي بعد وما كان يظهر مراده من القائم مصلحة لهم وتسلية لخواطرهم سيما  
بالنسبة الى من علم عدم بقاءه الى ما بعد زمانه كما وقع من الباقر (ع) بالنسبة  
الى جابر في الصادق (ع) كما سذكركه في ترجمة عنبسة (١) وربما كانوا يشيرون  
الى مرادهم وهم من فرط ميل قلوبهم وزيادة حرصهم ربما كانوا لا يتفطنون ولعل  
عنسبة وبعض آخر كانوا كذلك .

ومما يشير الى ما ذكره ايضا التأمل فيما سيذكر في ترجمة أبي جرير  
القمي وابراهيم بن موسى بن جعفر وغيرهما ، ومر في الفائدة الاولى ما ينبه على  
ذلك فتأمل هذا .

لكن سذكرك في ترجمة سماعة ويحيى بن القاسم وغيرهما انهم روى  
الائمة عليهم السلام اثني عشر ، ولعل هذا لا يلايم ما ذكره (ره) ويمكن ان يكون  
نسبة الوقف الى امثالهم من ان الواقفة تدعي كونه منهم كما قلنا في قولهم  
ضعيف وسيجيء في عبد الكريم بن عمرو واما من روايتهم عنه ما يتضمن الوقف  
لعدم فهمهم روايته كما سيجيء في سماعة أو امثال ذلك .

وكيف كان فالحكم بالقدح بمجرد رميهم الى الوقف بالنسبة الى جماعة  
الذين لم يبقوا الى ما بعد زمان الكاظم عليه السلام ومن روى ان الائمة عليهم السلام اثني

---

(١) في ترجمة عنبسة وهو ما نقله هو في الكافي في باب النص على الصادق  
عن ابي الصباح ان الباقر عليه السلام قال مشيراً الى الصادق عليه السلام هذا من الذين قال الله  
عز وجل (ونريد على الذين استضعفوا) الآية . وعن جابر الجعفي عن الباقر عليه السلام  
قال سئل عن القائم عليه السلام فقال هنا وفيه قائم آل محمد عليه السلام الحديث منه مدظله .

عشر لا يخلو من اشكال فكذا بالنسبة الى من روى عن الرضا (ع) ومن بعده اما  
سند ذكر في ابراهيم بن عبد الحميد انهم ما كانوا يروون عنهم عليهم السلام الي غير  
ذلك من امثال ما ذكر فتامل .

ومما ذكر ظهر أن الناوسية ايضا حالهم حال الواقفة وسيجيء ذلك في الجملة  
عن المصنف في ابان بن عثمان ولعل مثل الفطحية أيضا كان كذلك لما مر في  
الفائدة الاولى .

وبالجملة لا بد في مقام المدح من أن يتفطن الي أمثال ما ذكر ويتامل سيما  
بعد ملاحظة ما اشرنا في ذكر الطيارة .

ثم اعلم انهم ربما يقولون واقفي لم يدرك ابا الحسن (ع) كما سيجيء في  
علي بن الحسان ومثل ذلك يحتمل عدم بقائه الي زمانه كما بالنسبة الي سماعة ومن  
ماثله أو عدم وجوده كبيراً في زمانه حتى يصل الي بل كان كذلك بعده (ع) كما  
سيجيء في حنان بن سدير ومجرد عدم ملاقاته علي بعد فلا بد من ملاحظة الطبقة  
وغير هما مما يعين بل لعل الاحتمال الثاني اقرب فالمراد في علي بن الحسان هذا  
الاحتمال على أي تقدير فتأمل انتهى كلام (تعق) قوله . (رحمه الله) ومر في الفائدة  
الاولى وما ينبه علي ذلك فتامل اقول لعل وجهه أن كثرة موارد الاستعمال يوهن  
الانصراف الي الوقف بعد الامام .

وقوله من امثال ما ذكر فتامل وجهه أنه لا دلالة لروايتهم عن الرضا (ع)  
ومن بعده علي نفى الوقف لان الراوي لا يلزم بان لا يروى الا عن يعتمد عليه بل  
كثير اما يروى عن الثقات فكيف عن غير الامام عليه السلام .

ويمكن الجواب بأن سياق الرواية منصرف عن غيره ، والمراد هو الاول  
لا الثاني .

وقوله هذا الاحتمال علي اي تقدير فتامل اي علي تقدير الاقرب المذكورة  
وعدمه فان قول علي بن فضال هو كذاب وهو واقفي ايضا لم يدرك ابا الحسن عليه السلام

كالصريح فى الاحتمال الثانى فهو بحسب قرينة المقام لظهور لفظه لم يدرك ووجه التامل انه اذا كان هذا الاحتمال ظاهرا فلا ثمره للاحتمالين الاخرين .

ويمكن الجواب أنه لم يبلغ ذلك الظهور بحيث لا يعنى بالاحتمالين الاخرين بالمره .

ومنها : قولهم ليس بذاك وفى التعليقة وقد اخذه خالى (ره) زما ولا يخلو من تامل لاحتمال أن يراد انه ليس بحيث يوثق به وثوقا تاما وان كان فيه نوع وثوق من قبيل قولهم ليس بذلك الثقة ولعل هذا هو الظاهر فيشعر نوع مدح فتامل انتهى كلامه .

اقول لعل وجه التامل دفع ما يقال من أن نفى الاعلى الا يثبت الادنى بان الظهور المذكور من حيث تعارف الكلمة المذكورة لا من جهة ان النفى يثبت . ثم اقول فيما استظهر «ره» تأمل ولعل الظاهر ما نقله عن خاله نعم ما استظهره رضى الله عنه جيد فى القيد بالثقة ومثله قولهم ليس بذلك النقى فانه يشعر بنوع مدح بخلاف قولهم ليس بنقى فانه يفيد الذم .

ومنها قولهم كاتب الخلفية او الوالى من قباها وأمثالهما قال فى (تعق) فان ظاهرها الذم والقبح كما اعترف به العلامة «ره» فى ترجمة حذيفه وسيجيء فى احمد بن عبد الله بن مهران أنه كان كاتب اسحق فتاب هذا مع أنالم تر من المشهور التامل من هذه الجهة كما فى يعقوب بن يزيد وحذيفة بن منصور غيرهما ولعله لعدم موافقتها التوثيق المنصوص او المدح المنافى باحتمال كونها باذنههم عَلَيْهِ او تقية أو حفظا لانفسهم أو غيرهم أو اعتقادهم الاباحة او غير ذلك من الوجوه الصيحة وتحقيق الامر فيها فى كتاب التجارة من الفقه والاستدلال .

وبالجملة تحقيقها منهم على الوجه الفاسد بحيث لا يتأمل فى فساده ولا يقبل الاجتهاد فى تصحيحه بأن يكون فى اعتقادهم صحيحة وان أخطأوا فى اجتهادهم ، غير معلوم ، مع أن الاصل فى أفعال المسلمين الصيحة ، وورد «كذب سمعك وبصرك ما تجد اليه سبيلا» وأمثاله كثير ، وأيضا ! نههم «ع» أبقوهم على حالهم أو قرروهم

ظاهراً من انهم كانوا متدينين بامرهم (ع) مطيعين لهم ويصلون الى خدمتهم ويستلونها عن احوال افعالهم وغيرها وربما كانوا (ع) ينهون بعضهم فينتهي الي غير ذلك من أمثال ما ذكر فتدبر بل ربما ظهر بما ذكر أن القدح بامثالها مشكل وان لم يصادمها التوثيق والمدح فتأمل .

ومنها : قدح القميين وغير ذلك وفي (التعليقة) أضاف ممامر وظهر في هذه الفائدة المتقدمة عليها مثل قولهم روى عن الضعفاء وغيره وقد اشرنا اليهما والى حالهما فيهما ويظهر بالقياس الى ما ذكر في أسباب المدح فيهما فراجع وكذا مثل رواية المذمومين عن رجل أو ادعائهم كونه منهم وسيجيء الكلام فيه في داود بن كثير وعبد الكريم بن عمر ، انتهى .

ومنها : أن يروي عن الأئمة (ع) علي وجه يظهر منه أخذهم (ع) رواية لا حجباً كأن يقول عن جعفر عن أبيه عن آبائه عن علي (ع) أو عن الرسول (ص) فانه مظنة عدم كونه من الشيعة الا ان يظهر من القرائن كونه منهم ، مثل أن يكون ما رواه موافقاً لمذهبهم ومخالفاً لمذهب غيرهم أو انه يكثر من الرواية عنهم غاية الكثرة أو أن غالب روايته يفتون بها ويرجحونها على ما رواه الشيعة أو غير ذلك فيحمل كيفية روايته على التقية أو ليصحح مضمونها عند المخالفين أو لتروجه فيهم سيما المستضعفين وغير الناصبين منهم أو تاليفاً لقلوبهم واستعطافهم الى التشيع والاستمالة لقلوبهم الى الحق أو غير ذلك فتأمل انتهى ما في (تعق) .

اقول : لعل وجه التامل لدفع ما يقال من أن ظهور كونه منهم يعارض ما دل من الامارات على كونه من العامة والحكم بكونه من الخاصة ليس باولى من كونه من العامة بان الغرض فيما لو كانت أمارات التشيع أقوى .

ومنها أن يكون رأيه أو روايته في الغالب موافقاً للعامة وسيظهر حالهما في الجملة في زيد بن علي (ع) وسعيد بن المسيب وعليك بالتأمل فيهما ومّر في الفائدة الاولى ما يؤيده فلاحظ ويؤيده ايضا التامل فيما مر في قولهم كاتب الخليفة ،

وفيما سيذكر في قولهم كانوا يشربون النبيذ مثلا الخ فتأمل فاذا كان الغالب منهم لا يضر فغير هم بطريق اولي ، سيما وان يكون نادرا بل لا يكاد ينفك ثقة عنه فتأمل ومنها : ما ذكر في الاجلة من أنهم كانوا يشربون النبيذ مثلما سيجيء في ثابت بن دينار وابن ابي يعفور أو ياكلون الطين كما في داود بن القاسم وامثال ذلك ولعلها لم تكن ثابتة أو كانوا جاهلين بحرمتها ولعله ليس يبيد بالنسبة الي كثير وسننبه عليه في ترجمة ثابت أو كان قبل وثاقتهم وجلالتهم فيكون حالهم حال الثقات والاجلة الذين كانوا فاسدى العقيدة ورجعوا ومررت الاشارة اليه وسنذكر أعتاداً آخر في ثابت وداود وغيرهما .

وبالجملة في المواضع التي ذكر في امثالهم منها لعله تتوجه في خصوص المواضع منها الى العذر المناسب او الملايم ولو لم تتوجه فلنعتد ربما ذكرناه أو امثاله مما يقبله وذكر انفا ان الاصل في افعال المسلمين الصحة وغير ذلك فتأمل .

## الفصل الحادي عشر

في قولهم : أجمعت العصابة علي تصحيح ما يصح عنه .

اعلم انه اختلف اقوال اهل الرجال في المعنى المقصود في ذلك المجال .

فالمشهور ان المراد : صحة كل ما رواه حيث تصح الرواية اليه فلا يلاحظ ما

بعده الي المعصوم (ع) وان كان فيه ضعف وهذا هو الظاهر من العبارة .

وقيل لا: يفهم منه الا كونه ثقة .

فاعترض عليه : ان كونه ثقة أمر مشترك فلا وجه لاختصاص الاجماع

بالمذكورين به .

وهذا الاعتراض بظاهره في غاية السخافة اذ كون الرجل ثقة لا يستلزم وقوع

الاجماع علي وثاقته .

الا ان يكون المراد ما أورده بعض المحققين من أنه ليس في التعبير بها

لتلك الجماعة دون غيرهم ممن لاختلاف في عدالته فايده .

وفيه أنه ان أردت عدم خلاف من المعدلين المعروفين في الرجال ففيه .

اولا: انا لم نجد من وثقه جميعهم وان أردت عدم وجدان خلاف منهم ففيه

أنه غير ظهور الوفاق مع أن سكوتهم ربما يكون فيه شيء فتامل .

وثانيا ان اتفاق خصوص هؤلاء غير اجماع العصابة وخصوصاً ان كان يدعى

هذا الاجماع (كش) ناقلا له عن مشايخه ، فتدبر هذا مع انه لعل عند هذا القائل

يكون تصحيح الحديث عنه أمراً زائداً على التوثيق فتامل وان أردت اتفاق جميع

العصابة فلم يوجد الا في مثل سلمان ممن عدالته ضرورية لا يحتاج الى الاظهار واما

غيرهم فلا يكاد يوجد ثقة جليل سالماً عن القدح فضلا عن أن يتحقق اتفاقهم على

سلامته منه فضلا عن أن يثبت عند الكل فتامل .

واعترض ايضا هذا المحقق بمنع الاجماع لان بعض هؤلاء لم يدع أحد توثيقه

بل قدح بعض في بعضهم وبعض منهم وان ادعى توثيقه الا انه قدح منهم قدح فيه .

وهذا الاعتراض أيضا غير تام وسيظهر لك بعض وجهه .

نعم يرد عليهم أن تصحيح القدماء حديث شخص لا يستلزم توثيقه منهم لما

مرت الاشارة .

نعم يمكن أن يقال : يبعد أن لا يكون رجل ثقة ومع ذلك تتفق جميع العصابة

على تصحيح جميع ما رواه سيما بعد ملاحظة دعوى الشيخ (ره) الاتفاق على اعتبار

العدالة لقبول خبرهم وأن ذلك ربما يظهر من الرجال ايضا كما مر وخصوصا مع

مشاهدة أن كثيرا من الاعاظم الثقات لم يتحقق منهم الاتفاق على تصحيح حديثه

وسيجيء في عبدالله بن سنان ما يؤكده ما ذكرنا نعم لا يحصل منه الظن بكونه ثقة

امامياً بل باعم منه كما لا يخفى ويشير اليه مثل هذا الاجماع في الحسن بن علي

وعثمان بن عيسى وما يظهر من (عدة) الشيخ وغيره أن المعتبر العدالة بالمعنى ااعم

كما ذكرنا فلا يقدح نسبة بعضهم الى الوقف وامثاله نعم النسبة الى التخليط كما

وقعت في ابي بصير يحيى الاسدي ربما تكون قاذحة فتامل .  
 فان قلت : المحقق في (المعتبر) ضعف ابن بكير .  
 قلت : لعله لم يعتمد على ما نقل من الاجماع أولم يتفطن لما ذكرنا اولم يعتبر  
 هذا الظن أو غرضه من الضعف ما يشمل الموثقية .  
 واعترض على المشهور : بان الشيخ (ره) ربما يقدر فيما صح عن هؤلاء  
 بالارسال الواقع بعدهم وايضا المناقشة في قبول مراسيل ابن ابي عمير معروفة .  
 وفيه : أن القادح والمناقش ربما لم يثبت عندهما الاجماع أولم يثبت وجوب  
 اتباعه لعدم كونه بالمعنى المعهود بل كونه مجرد الاتفاق أو لم يفهما على وفق  
 المشهور ولا بغير ذلك أولم يقنعا بمجرد ذلك . والظاهر هو الاول بالنسبة الى  
 الشيخ لعدم ذكره اياه في كتاب كما ذكر في (كش) وكذلك النسبة الى (جش)  
 وامثاله فتدبر .

بقي شيء : هو أنه ربما يتوهم بعض من عبارة أجماع العصابة وثاقه من  
 روى عنه هؤلاء وفساده ظاهر وقد عرفت الوجه نعم يمكن أن يفهم منه اعتداد ما  
 بالنسبة اليه فتامل .

وعندي ان رواية هؤلاء اذا صحت اليهم لا تقصر عن اكثر الصحاح ووجهه  
 يظهر بالتامل فيما ذكرنا انتهى مافي (التعليقة) .

اقول : قوله (رحمه الله) واختلف في بيان المراد منه الخ يعني اختلف فيه على  
 وجوه اربعة .

الاول : الاجماع على صحة مروياتهم كما عن المشهور .

والثاني : كونهم ثقة وعدولا كما هو المحتمل من الفاساني .

والثالث : الاجماع على صحة رواياتهم وهو المنسوب الى الفاساني في

(الوافي) وغيره .

والرابع : كون الموصول عبارة عن تصحيحاتهم أي اجمعت العصابة على أن



ما صححه هؤلاء فهو صحيح لخبرتهم بأحوال الرواة وإصلاحهم عليها وذلك مثل ما نقله الصدوق (رحمه الله) أن كل ما صححه شيخنا محمد بن الحسن بن الوليد فهو صحيح وكلما لم يصححه فليس بصحيح .

ويبالي أن هذا الوجه مما ذكره الأستاذ العلامة في الدرس احتمالاً أو ميلاً ولا يخفى بعده لعدم انصراف الذهن إليه .

وقوله : نعم يمكن أن يقال : يبعد أن لا يكون رجل ثقة النخ .

أقول : بل يبعد أيضاً أن لا يكون الرجل ثقة ومع هذا تتفق العصابة على

تصحيح ما رواه سيما مع معرفة الخلاف في حجية الموثق .

وقوله : لعدم كونه بالمعنى المعهود .

أقول : أي لعدم كون الأجماع بالمعنى المعهود ثم أقول : إذا كان توثيق واحد

من أهل الرجال كافياً فتوثيق الجميع أولى فلا يعتبر صدق الأجماع بالمعنى المعهود إلا بان يفرق بين ما كان عن اجتهاد أو شهادة .

وقوله : نعم يمكن أن يفهم معه اعتاداً بالنسبة إليه فتأمل .

أقول : لعل وجه التأمل أنه بناءً على كل من القولين لا تعرض للمرور عنه

قلوجه لاستفادة اعتاداً بالنسبة إليه .

ويمكن الجواب : بأن الاتفاق على تصحيح رواية شخص أو قوله يشعر بعظمة

شيخه المروي عنه .

وقوله : وعندني أن رواية هؤلاء إذا صححت النخ .

أقول : ربما كان هذا منافياً لما سبق من أن الثابت بذلك العدالة بالمعنى الأعم

إذا الموثق ليس حاله كذلك .

وقوله (ره) لا تقصر عن أكثر الصحاح .

أقول : ظاهر عدم القصور من أكثرها المزينة على ما دون ما يساويه إذا الروايات

متدرجة في وصف الصحة فمساواة خبر هؤلاء لتصحيح يتحقق به الكثرة يستلزم المزينة

على ما دونه فهو أعلى من جملة من الصحاح .

إذا علمت ذلك فاعلم ان الجماعة الذين ادعى (الكشى) اجماع العصابة على تصحيح ما يصح عنهم هم هؤلاء الذين نظمهم الحبر العلامة والعلامة الفهامة السيد السند الاوحدى السيد مهدي بحر العلوم فى قوله .

قد أجمع الكل على تصحيح ما	يصح عن جماعة فليعلمنا
وهم او لو نجابة و رفعة	اربعة وخمسة وتسعة
فسته منهم من الامجاد	اربعة منهم من الاوتاد
زرارة كذا بريد قداى	ثم محمد وليث يافتى
كذا فضيل بعده معروف	وهو الذى ما بيننا معروف
والسته الوسطى اولوا الفضائل	رتبتهم ادنى من الاوائل
جميل الجميل مع ابان	والعبد لان ثم حمادان
والسته الاخرى هم صفوان	ويونس عليهم الرضوان
ثم ابن محبوب كذا محمد	كذلك عبد الله ثم أحمد
وما ذكرناه الاصح عندنا	وشذ قول من به خالفنا

ثم ان تنقيح الكلام وتوضيح المرام فى هذا المقام يستدعى رسم مقامات .  
الاول : فى الاشخاص الذين ادعى هذا الاجماع فى حقهم فنقول ان المحكى عن (كش) (ره) أنه جعلهم ثلاث طبقات وجعل الطبقة الاولى من اصحاب الباقر والصادق عليهما السلام قال فى تسمية الفقهاء من اصحاب ابى جعفر وابى عبد الله عليهما السلام اجمعت العصابة على تصديق هؤلاء الاولين من اصحاب ابي جعفر وأبى عبد الله (ع) وانقادوا اليهم بالفقه فقالوا أفقه الاولين ستة زرارة و بريد ومحمد بن مسلم الطائفى و ابو بصير الاسدى والفضيل بن يسار ومعرّوف بن خربوذ قالوا وأفقه الستة زرارة وقال بعضهم مكان ابو بصير الاسدى ابو بصير المرادى وهو ليث بن البخترى .  
والطبقة الثانية من اصحاب مولينا الصادق (ع) قال (ره) وفى تسمية الفقهاء من اصحاب ابي عبد الله (ع) أجمعت العصابة على تصحيح ما يصح عن هؤلاء وتصديقتهم لما

يقولون واقروا اليهم بالفقه من دون اولئك الستة الذين عددنا هم وسمينا هم ستة نفر جميل بن دراج وابان بن عثمان وعبدالله بن مسكان وعبد الله بن بكير وحماد بن عيسى وحماد بن عثمان قالوا وزعم ابو اسحق الفقيه يعني ثعلبة بن ميمون أن أفته هؤلاء جميل بن دراج وهم أحداث أصحاب ابي عبدالله عليه السلام .

والطبقة الثالثة من اصحاب مولينا الكاظم والرضا عليهما السلام قال في تسمية الفقهاء من أصحاب ابي ابراهيم وأبي الحسن الرضا (ع) اجمع اصحابنا على تصحيح ما يصح عن هؤلاء وتصديقهم واقروا لهم بالفقه والعلم وهم ستة نفر اخر دون الستة نفر الذين ذكرناهم في أصحاب ابي عبدالله (ع) منهم صفوان بن يحيى بياع السابري ويونس بن عبدالرحمن والحسن بن محبوب ومحمد بن ابي عمير وعبدالله بن المغيرة واحمد بن محمد بن ابي نصر وقال بعضهم مكان الحسن بن محبوب : الحسن بن علي ابن فضال ، وفضالة بن ايوب . وقال بعضهم مكان فضالة عثمان بن عيسى وأفته هؤلاء يونس بن عبدالرحمن وصفوان بن يحيى انتهى ما نقل عنه .

وقال حجة الاسلام والسيد القمقام في (الرسالة) أن قوله وفضالة بن ايوب فيه احتمالان .

احدهما ان يكون عطفا على الحسن والمعنى حينئذ اما ان بعضهم قال مكان ابن محبوب ابن فضال وبعضا آخر قال مكانه فضالة بن ايوب أو أن في العبارة حذفاً اي قال بعضهم مكان الحسن بن محبوب واحمد بن محمد بن ابي نصر الحسن بن علي بن فضال وفضالة بان يكون الاول مكان الاول والثاني مكان الثاني .

وثانيهما ان يكون عطفا على مكان أي قال بعضهم فضالة اي انه ممن اجمعت العصابة على تصحيح ما يصح عنه اي زاده ذلك البعض على الستة المذكورة وهو يصح على تقدير ذكر ابن محبوب وان كان الاول لا يخلو من ظهور وهذا الاحتمال هو الاظهر لقوله وقال بعضهم مكان فضالة عثمان بن عيسى انتهى ملخصاً .

واقول : الاظهر في معنى العبارة أن بعضهم قال مكان ابن محبوب شخصين

آخرين : احدهما ابن فضال وثانيهما فضالة فجعل الطبقة سبعة ثم قوله بعد ذلك وقال بعضهم يعنى أن بعضهم جعل عثمان بن عيسى مكان فضالة الذى قد جعل هو وابن فضال على القول السابق مكان ابن محبوب والظاهر ان هذا البعض جعل ابن فضال ايضا مكان ابن محبوب فتكون الطبقة عنده أيضا سبعة .

والحاصل : ان الظاهر مما سمعت عن (كش ره) انه ادعى اجماع الاصحاب على الستة الذين أحدهم ابن محبوب ، ثم نقل عن بعض انه ايضا ادعى الاجماع ولكن على سبعة باسقاط ابن محبوب وجعل اثنين وهما ابن فضال وفضالة مكانه وعن بعض آخر انه ايضا جعل اثنين مكانه ولكنهما ابن فضال وعثمان بن عيسى لافضالة وعلى هذا فيكون خمسة من هذه الطبقة مورداً لاجماع الاصحاب على قول (كش) وعلى القولين الاخرين أيضا ويكون ابن محبوب مورداً للاجماع على قول (كش) فقط وابن فضال وفضالة على قول بعض وابن فضال وعثمان على قول بعض اخر .

ومثله الكلام فى الطبقة الاولى فان غير ابى بصير مورد اجماع العصابة على قول (كش) وغيره وابو بصير الاسدى مورده على قول (كش) فقط والمرادى على قول بعض اخر .

فالذين اتفقت العصابة عليهم من غير نقل خلاف ستة عشر خمسة من الطبقة الاولى وستة هم الطبقة الثانية وخمسة من الطبقة الثالثة واما الستة الباقية فاثنتان منهم وهما ابو بصير الاسدى والحسن بن محبوب ممن ادعى (كش) اجماع العصابة عليهما والاربعة الاخر ادعى الاجماع عليهم غير (كش) وذلك الغير وان لم يكن معلوما الا ان الظاهر انه من علماء الرجال وممن يعنى (الكشى) بشأنه ولو فى الجملة حيث نقل قوله فيحصل ظن منه بصحة روايات الاربعة ولكنه ادون من الظن بصحة روايات الاثنين ، حيث ان مدعى الاجماع عليهما معلوم وهو (كش) مع ان ظاهره نفى الاجماع على الاربعة حيث نقله عن البعض فى مقابل ما ادعاه بنفسه .

وبما ذكرنا من البيان ظهر ان ضمير الجمع فى قوله قال بعضهم فى المواضع

الثلاثة راجع الى علماء الرجال بقرينة المقام وان لم يسبق تصريح بهم وان الاثنين والعشرين المذكورين كلهم من اصحاب الاجماع الا ان ستة عشر منهم مورد اجماع العصابة من غير خلاف واثنين منهم مورد اجماعهم على قول «كش» وأربعة منهم مورد اجماعهم على قول غيره .

ولك ان ترجع الضمير المذكور الى العصابة فى الطبقة الاولى والى اصحابنا فى الطبقة الثالثة وح فلا بد ان يكون المراد بالعصابة واصحابنا اكثرهم اعنى غير البعض الذين نقل الخلاف عنهم ، ويكون المعنى فى الطبقة الاولى ح : ان العصابة اى اكثرهم أجمعوا على تصديق الستة الذين أحدهم الاسدى واعترفوا بانهم افقه الاولين ، وبعض العصابة صدقوا واعترفوا بستة احدهم المرادى فالخمس مورد تصديق كل العصابة واعترافهم ، والاسدى مورد تصديق اكثرهم والمرادى مورد تصديق بعضهم وعليه فهذان لا يكونان موردين للاجماع .

ومثله الكلام فى الطبقة الثالثة فيكون خمسة منهم مورد تصديق كل الاصحاب وابن محبوب مورد تصديق اكثرهم والثلاثة الاخر مورد تصديق بعضهم فلا يكون الاربعة ايضا مورداً للاجماع ولكن كونهم مورد التصديق الاكثر او البعض كالاثنين السابقين كافى فى افادة الظن .

ثم لا يخفى ان قول (كش) رحمه الله أجمعت العصابة وأجمع اصحابنا ظاهر فى انه حصل الاجماع وعلم به فما نقله وان كان اجماعاً منقولاً بالنسبة لينا الا انه اجماع محقق بالنسبة اليه لامنقول .

ولكن ربما يظهر من مواضع من الرسالة كون الاجماع بالنسبة الى (كش) منقولاً (١) أيضاً فانه (ره) قال بعد نقل كلام (كش) ولا يخفى عليك ان عنوان كلامه (اعلى الله مقامه) وان دل على أن الذين ادعى الاجماع فيهم ثمانية عشر لكن

(١) بان يكون مراده بقوله اجمعت العصابة ان العصابة نقلوا الاجماع لا

انهم هم المجمعون ولا يخفى بعده - منه .

يظهر من انضمام بعض كلامه الى آخر أنهم اثنان وعشرون الى ان قال فيكون عدد الطبقة الاولى سبعة وخمسة ممن طبقوا على دعوى الاجماع فيهم واثنان ممن اختص بتلك الدعوى بعضهم انتهى وكان اللابيق ان يقول خمسة ممن طبقوا على تصديقهم لاعلى دعوى الاجماع فيهم .

وقال (رحمه الله) ايضا بعد جملة كلام له : فعلى هذا يكون المتحصل مما ذكره ان اكثر هؤلاء الاماجد ممن طبق الاصحاب والمشايخ على دعوى الاجماع فيهم دون غيره بل مدعيه بعضهم انتهى ومراده (ره) باكثر هؤلاء الاماجدهم الستة عشر من الاثنين والعشرين وقد عرفت ان الاصحاب طبقوا على تصديقهم وصحة رواياتهم وعلى الاقرار لهم بالفقه ، لانهم طبقوا على دعوى الاجماع فيهم كما ذكره (ره) اللهم الا ان يقال ان مراده (ره) بضمير الجمع فى قوله اولاً : خمسة ممن طبقوا ، وبالاصحاب والمشايخ فى قوله الاخير هو (الكشى) والبعض الذى نقل (الكشى) عنه لالجماعة الذين عبر الكشى عنهم بالعصابة وباصحابنا ولا يخلو عن بعد فتأمل .

المقام الثانى ان المراد بالموصول فى قول (كش) على تصحيح ما يصح الخ هل هو المروي اى اجمعوا على ان الحديث الذى نقله أحد هؤلاء محكوم بصحته وصدوره عن الامام عليه السلام فلا يحتاج الى ملاحظة حال من هو واسطة بينه وبين الامام عليه السلام ان كان الرواية بالمعنى المصدرى اى اجمعوا على ان قول احد هم واخباره بان فلانا أخبرنى بكذا مثلاً محكوم بالصدق والصحة أو غيرهما مما ستعرف المحكى عن كثير من الاعلام منهم العلامة وابن داود والشهيد والسيد الداماد والمجلسيان والاول هو الاظهر لانه هو المتبادر من الكلام المؤيد بفهم الاعلام مع انه لو اريد الثانى لكفى قوله اجمعت العصابة على تصديقهم كما فى الطبقة الاولى ولم يحتج الى قوله تصحيح ما يصح عنهم كمازاده فى الطبقتين الاخيرتين .

فان قيل الاكتفاء بالتصديق فى الاولى قرينة على ارادة المعنى الثانى .

قلنا : ممنوع بل فى (الرسالة) جعل الاختلاف بين الطبقات فى التعبير دليلاً

على المختار وقال (ره) فى توضيحه أن نشر الاحاديث لما كان فى زمن الصادقين عليهم السلام وكان المذكورون فى الطبقة الاولى من اصحابهما كانت روايتهم غالبا عنهما عليهما السلام من غير واسطة فيكفى للحكم بصحة الحديث تصديقهم واما المذكورون فى الطبقتين الاخيرتين فلما كانوا على ما ذكره من اصحاب الصادق والكاظم والرضا (ع) وكانت رواية الطبقة الثانية عن مولينا الباقر (ع) على ما ذكره من الواسطة وكذا الطبقة الثالثة بالنسبة الى مولينا الصادق (ع) ولم يكن الحكم بتصديقهم كافيا فى الحكم بصحة الحديث فلم نكتف بذلك بل نقل الاجماع على تصحيح ما يصح عنهم ولما تحقق رواية كل من الطبقة الثانية عن مولينا الصادق (ع) من غير واسطة وكذا الطبقة الثالثة بالنسبة الى سيدنا الكاظم والرضا (ع) اتى بتصديقهم أيضا .

والحاصل ان التصديق فيما اذا كانت الرواية عن الأئمة (ع) من غير واسطة والتصحيح فيما اذا كانت معها فالظاهر ان الاجماع فى صحة احاديثهم وحجيتها وان كانت الواسطة بينهم وبين المعصوم (ع) مطروحة او مقدوحة .

وفى (التعليقة) جعل هذا المعنى هو الظاهر من العبارة ونسبه الى المشهور . وعن السيد الداماد انه نسبه الى الاصحاب مؤذنا بدعوى الاجماع عليه حيث قال فى «الرواشح» بعد عد الجماعة وبالجملة هؤلاء على اعتبار الاقوال المختلفة فى تعيينهم أحد وعشرون أو اثنان وعشرون رجلا مراسيلهم ومرافيعهم ومقاطيعهم ومسايندهم الى من يسمون من غير المعروفين معدودة عند الاصحاب من الصحاح من غير اكتراث منهم لعدم صدق حد الصحيح على ما قد علمته عليها انتهى .

وعن المحدث القاسانى انه فى «الوافى» نسب المعنى المذكور الى جماعة من المتأخرين ولكن نفى كون العبارة المنقولة صريحة او ظاهرة فى ذلك المعنى وقال «ره» فان ما يصح عنهم انما هو الرواية لا المرورى بل كما يحتمل ذلك يحتمل كونه كناية عن الاجماع على عدالتهم وصدقهم بخلاف غيرهم ممن لم ينقل الاجماع على عدالته انتهى .

ولا يخفى ان اسم الاشارة في قوله «ره»: بل كما يحتمل ذلك اما اشارة الى المروي ، او الى الرواية .

وعلى الاول : فالظاهر أنه جعل كون الكلام كناية عن الاجماع على العدالة في مقابل كون الموصول عبارة عن المروي في ان كلامهما مجرد احتمال لاعبرة به وان ما اختاره من ان ما يصح عنهم انما هو الرواية هو المعتمد في معنى كلام «كش» وعليه فيكون مراد القاساني أن معنى الكلام المنقول هو الاجماع على صحة روايات الأشخاص المذكورين لاعلى صحة مروياتهم وقد ذهب اليه السيد السند صاحب «المفاتيح» ره ايضا .

وعلى الثاني : فيؤول كلامه الى التوقف بين ما اختاره او لا من كون الموصول عبارة عن الرواية حتى لا يكون مفاد الكلام الامجرد صدقهم في الرواية من غير دلالة على عدالتهم بل ولا على صدقهم في غير الرواية ايضا ، وبين كون الكلام كناية عن الاجماع على عدالتهم لا التوقف بين كون الموصول هو المروي او الرواية كما نسبه اليه بعض قنطن .

وقد تبين لك الى الان أن في الكلام المنقول وجوها ثلاثة .

الاجماع على صحة مروياتهم ، كما عن المشهور .

والاجماع على صحة روايتهم ، كما سمعت عن القاساني وغيره .

والاجماع على انهم عدول ثقات ، كما سمعت احتماله عن القاساني ايضا .

وهنا احتمال الرابع : وهو أن يكون الموصول عبارة عن تصحيحاتهم وتضعيفاتهم اي أجمعت العصابة على أن ما صححه هؤلاء فهو صحيح لخبرتهم باحوال الرواة واطلاعهم عليها ، وذلك مثل ما نقل عن الصدوق : أن كل ما صححه شيخنا محمد بن الحسن بن الوليد فهو صحيح وكلما لم يصححه فليس بصحيح ويبالى أن هذا الوجه مما ذكره شيخنا العلامة ره في الدرر احتمالا او ميلا ، ولا يخفى بعده وعدم لتصرف الذهن اليه .



واما الوجه الثالث فياتي الكلام فيه في المقام الاتي انشاء الله تعالى .  
واما الوجه الثاني : فقد نقله في (المنتهى) عن سيده الاستاد وغيره قال بعد  
ان نقل الوجه الاول وجعله الظاهر من العبارة وحكاه عن استاذه المحقق البهبهاني  
وساير الذاهبين اليه ما هذا نصه .

والسيد الاستاذ دام علاه بعد حكمه بذلك في كثير من مصنفاته كذلك بالغ  
في الانكار وقال : بل المراد دعوى الاجماع على صدق الجماعة وصحة ما ترويه اذا  
لم يكن في السند من يتوقف فيه فاذا قال أحد الجماعة : حدثني فلا يكون الاجماع  
منعقدا على صدق دعواه فاذا كان فلان ضعيفا او غير معروف لا يجديده ذلك نفعا .  
وقد ذهب اليه بعض أفاضل العصر وليس لهما دام فضلهما ثالث وساير أساتيدنا  
ومشايعنا على ما ذهب اليه الاستاذ أعلى الله في الدارين مقامهما ومقامه .

وادعى السيد الاستاذ دام ظله : أنه لم يعثر في الكتب الفقهية من أول كتاب  
الطهارة الى آخر كتاب الديات على عمل فقيه من فقهاءنا رضوان الله عليهم بخبر  
ضعيف محتجا بان في سنده أحد الجماعة وهو اليه صحيح .

واذا وقفت على ما تلوناه عليك عرفت أن كلامه سلمه الله تعالى ليس على  
حقيقته انتهى كلام (المنتهى) .

واقول : ما قاله (ره) من انه ليس لهما ثالث (١) قد عرفت الثالث وهو صاحب  
(المفاتيح) ابن صاحب (الرياض) الذي هو مراده بالسيد الاستاذ كما قيل ، بل الرابع  
ايضا وهو القاساني في وجهه .

وما ذكر من أن ما يصح عنهم انما هو الرواية لا المروي ، وان كان كذلك من  
حيث الجمود على ظاهر اللفظ الا انه يبعده بعض الامور .

ولتوضيح المرام نقول في المقام من الظاهر ان العموم غير مراد من الموصول

(١) ليس هذا ايراداً على المنتهى بل بيان ما هو المحقق في زماننا فلا تغفل منه.

وكونه عبارة عن تصحيحاتهم بعيد كما مر فبقى ان يكون المراد به اما المروي او الرواية وعلى الثاني يكون اجماعا على صحة ما ثبت أنهم نقلوه وصدر عن لسانهم فان نقلوا عن الامام عليه السلام كان الحديث صحيحا اجماعا ولو كان نقلهم عنه بطريق الارسال لان الاجماع على أن ما قالوه صحيح وقد قالوا ان هذا قول المعصوم عليه السلام وان نقلوا عن غيره عليه السلام كان الاجماع على ان هذا النقل صحيح وهو لا ينافى كذب المنقول عنه و(ح) فلا بد من النظر فى الوسائط ومعرفة صدقهم عن كذبهم وعلى هذا يكون مراسيلهم حجة كما سائدهم التى سمعوها عنه عليه السلام من غير واسطة دون ما نسبوه الى الواسطة :

وهذا التفصيل وان لم يكن مستبعدا نظرا الى ان الظاهر ممن يسقط الواسطة ويسند الحديث الى المعصوم عليه السلام أنه مالم يعلم بصدوره عنه عليه السلام لا يسنده اليه ، بخلاف من يسنده الى الواسطة فان اللازم هنا عمله بصدوره عن الواسطة لاعتن المعصوم (ع) الا أنه بعيد عن طريقة الاصحاب ، اذ لم تقف على من ذهب منهم الى أن مراسيل أهل الاجماع كلهم حجة وما اسندوها الى الواسطة ليس بحجة حتى يعرف حالها ، وانما نقل عن بعضهم حجية مراسيل بعض الرواة كابن ابي عمير وصفوان ، ومن هنا يبعد حمل الموصول على الرواية .

مضافا الى ما مرّ أولا من ان الحمل على هذا يوجب الاكتفاء بلفظ التصديق من غير حاجة (ح) الى قوله تصحيح ما يصح عنهم فينبغى حمله على المروي ولو فرض فيه قصور بملاحظة انهم قد ينقلون الحديث عن الواسطة والظاهر مما صح عنهم ما كان بلا واسطة كان القصور مجبورا بفهم الاصحاب على ما سمعت فاذن حمل الكلام المنقول على المعنى المشهور هو الاظهر كما مر فى اول هذا المقام .

بقى الكلام فى حجية هذا الاجماع لانه ليس اجماعا اصطلاحيا اى اتفاقا كاشفا عن قول المعصوم فنقول ان الوجه فى ذلك هو ما مر من الوجه فى اعتبار أقوال أهل الرجال هو افادتها الظن الذى قد دلت الأدلة على حجيتها فى أمثال المقام فان

قول واحد منهم ولو نقلا عن غيره : ان فلاناً صحيح الحديث ان كان مقبولاً فنقل (كش) او غيره ذلك عن جميع الاصحاب أولي بالقبول ، سيما بعد كون نقله ذلك ظاهراً جداً في انه نفسه معترف بذلك ، فيكون هو أيضاً من القائلين بما نقل اجماع الاصحاب عليه ، فتكون احاديث هؤلاء صحيحة يعني محكمة بالصدور عن المعصوم عليه السلام عنده كما انها كذلك عند العصاة ، فنحكم نحن أيضاً بصحتها كذلك لما ذكرناه وان لم نقل بصحتها باصطلاح المتأخرين . وفي (التعليقه) وعندني ان رواية هؤلاء اذا صحت اليهم لا تقصر عن اكثر الصحاح ، وهو كذلك ، ولكن قال في (المنتهى) الانصاف أن مثل هذا الصحيح ليس في القوة كساير الصحاح بل وأضعف من كثير من الحسن لو هن الاجماع المزبور ، اذ لم نقف على من وافق (كش) في ذلك من معاصريه والمتقدمين عليه والمتأخرين عنه الى زمان العلامة (ره) أو ما قاربه ، نعم ربما يوجد ذكر هذا الاجماع في كلام (جش) فقط من المتقدمين وذلك بعنوان النقل عن (كش) انتهى .

وفيه تامل ، بل لعل الانصاف مامر عن (تعق) سيما بعد اعتماد كثير من الاجلة المتأخرين على الاجماع المذكور ، وبعد ما سمعت عن السيد الداماد ، وستمع عن (الرسالة) ، مضافاً الى تأيده بما نقل عن غير واحد من علمائنا منهم الشيخ البهائي : ان من الامور الموجبة لعد الحديث من الصحيح عند قدمائنا وجوده في اصل معروف الاتساب الى احد الجماعة الذين اجمعوا على تصحيح ما يصح عنهم .

وبالجملة لو لم يكن احاديث هؤلاء الجماعة أقوى من اكثر ما هو من الصحاح عند المتأخرين ليس باضعف منه .

واما ما نقله في (المنتهى) عن سيده الاستاذ من انه لم يعثر في الكتب الفقهية الخ فرد بانه موجود في كتبهم : منها ما في جماعة (المختلف) فيما لو تبين فسق الامام ، ومنها ما ستمع عن (غاية المراد) ومنها ما في بحث الارتداد من (المسالك) واما ما اعترض به على المشهور من ان الشيخ ربما يقدر في مراسلات هؤلاء

مع ان المناقشة في مراسيل ابن ابي عمير معروفة ، فيدفع بما في (تعق) من ان ذلك اما لعدم ثبوت الاجماع عندهم كما هو الظاهر بالنسبة الى الشيخ حيث لم يذكره في كتابه ، او لعدم حجية هذا الاجماع حيث انه ليس بالمعنى المصطلح ، أو بانهم لم يفهموا على وفق المشهور او لم يكتبوا بمثل هذا الظن .

وكذا ما عن المحقق من انه ضعف ابن بكير في (المعتبر) فانه أيضاً مدفوع بما ذكر ، مضافاً الى احتمال ان يكون غرضه من الضعف ما يشمل الموثقية .

المقام الثالث : في ان مامر من العبارة المنقولة عن (كش) هل يدل على وثاقفة الجماعة المذكورين وعدالتهم ؟ قيل ، كما سيأتي ، بل قد يقال : انه يدل على عدالة الوسائط بينهم وبين الامام عليه السلام أيضاً ، فعن (غاية المراد) انه في مسألة عدم جواز بيع الثمرة قبل ظهورها ذكر حديثاً في سنده الحسن بن محبوب عن خالد بن جرير عن ابي ربيع الشامي قال : وقد قال (الكشي) : اجمعت العصابة على تصحيح ما يصح عن الحسن بن محبوب . قلت : وفي هذا توثيق ما لابي ربيع الشامي انتهى . وكان الوجه في ذلك : ان الاجماع على قبول احاديث هؤلاء من غير ملاحظة الوسائط الا لما ظهر لهم من حال هؤلاء انهم لا يروون الا عن الثقات ولا يعولون الا على العدول .

وقيل لا يدل على العدالة اصلاً لان (كش) من القدماء والصحيح في اصطلاحهم هو ما ثبت صدوره عن الامام عليه السلام ولو بواسطة القرابين الخارجة ، فلا يدل تصحيحهم رواية هؤلاء على عدالتهم ، فكيف بعدالة من هو واسطة بينهم وبين الامام عليه السلام ؟ وهذا حسن بالنسبة الى الوسائط ، وبه يضعف القول السابق ، واما بالنسبة الى نفس الاشخاص المذكورين فلا ، كما في (الرسالة) معللاً بوضوح أن اتفاق الاصحاب على قبول حديث شخص بمحض صدوره منه من غير الثقات الى من بينه وبين الامام عليه السلام ليس الامن شدة اعتمادهم عليه ، قال : بل الظاهر من الاجماع المذكور كونهم في أسنى مدارج الوثاقفة والعدالة ، وهذا هو الداعي لاختصاص الاجماع بهم

دون غيرهم من الثقات والعدول ، وقد صرح أيضاً بان الوثاقة المستفادة من الاجماع المذكور هي الوثاقة بالمعنى الاخص اي الامامي العادل الضابط .

واجاب عما في الرجال في نسبة فساد العقيدة الى عبدالله بن بكير والحسن بن علي ابن فضال وابان بن عثمان وعثمان بن عيسى ، بان ابن فضال وابن عيسى ليسا من أهل الاجماع عند (كش) واما الاخران فلم يظهر منه اعترافه بفساد عقيدتهما وانما حكاه عن ابن مسعود وابن فضال وهو لا يضر بدلالة كلامه على كونهم عادلين اماميين ، على ان المراد ظهور كلامه عنه في ذلك ، وثبوت خلافه في بعض المواضع لدليل اقوى غير مضر ، كما ان عدم توثيق اهل الرجال بعضهم صريحاً كمعروف بن خربوذ وابان بن عثمان وعثمان بن عيسى غير مضر أيضاً .

مع انك اذا تصفحت كلمات المحققين من المتأخرين المراعين لهذا الاصطلاح في الاحاديث وجدتهم مطبقين في الحكم بكون حديث معروف صحيحاً وحديث ابان وعثمان صحيحاً او موثقاً ، وهذا يرشد الى ما اخترناه من دلالة الاجماع على الوثاقة .

وأقول الانصاف ان دلالة الاجماع المذكور على عدالتهم محل تامل ، وكذا ما مر عن القاساني من احتمال كون الاجماع كناية عن عدالتهم ، مع ان مجرد الاحتمال لا يجدي .

ولكن يسهل الخطب أن اكثر هؤلاء قد صرح في الرجال بوثاقتهم بل بما يدل على نهاية جلالتهم كما سيأتي انشاء الله تعالى ، والآخر من ممن لم يصرح بتوثيقهم في كتب الرجال او نسب فساد المذهب اليهم - وان لم نقل بكون احاديثهم صحيحة باصلاح المتأخرين - الا انها لا تقصر عن الصحاح كما مر ، وتكون اقوى من الحسان والموثقات نظر الى الاجماع المذكور والى ما سمعت آتفا من اطباق المتأخرين على تصحيح اخبارهم او توثيقها .

والحاصل : أن عدم ثبوت العدالة في بعضهم لا ينافي كون اخبارهم كاخبار

العدول بل اقوى من كثير منها .

واما الوسائط بينهم وبين الامام عليه السلام فقد عرفت أن الاجماع المذكور لا يدل على عدالتهم بل ولا على مقبولية أخبارهم ان كان الراوي عنهم غير أهل الاجماع ، وانما يدل على ان اخبارهم التى رواها عنهم أهل الاجماع مقبولة عند قدماء الاصحاب محكومة لديهم بالصحة فتكون عندنا ايضا معتبرة محكومة بالصدور عن الامام عليه السلام لحصول الظن القوى فى المقام .

المقام الرابع: فيما يتوهم وروده فى المقام مع جوابه وهو أن مقتضى جعلهم ثلاث طبقات أن لا تدخل للطبقات بعضها فى بعض ، وليس كذلك ، إذ (الحمادان) من الطبقة الثانية مع أنهما من اصحاب الصادق والكاظم والرضا (ع) وكذا جميل وابان وعبد الله مع أنهم من أصحاب الاولين عليهما السلام ، بل على ما ذكره (جش) فى عبد الله من انه لم يرو عن الصادق عليه السلام لوجه يجعله فى المرتبة الثانية ، وكيف كان فلم يبق فى تلك الطبقة الا ابن بكير لانه غير مذکور فى الرجال الا فى أصحاب الصادق (ع) .

واما الطبقة الاولى : فتلانه منها وهم معروف وبريد وفضيل وان كانوا على مقتضى ذلك يجعل الا ان الثلاثة الاخر قد عدّها الشيخ من أصحاب الباقر والصادق والكاظم عليهم السلام .

واما الطبقة الثالثة : فتلانه منها أيضا على مقتضى ذلك يجعل وهم يونس وعبد الله والحسن ولكن ابن عمير من أصحاب الصادق والامامين عليهما السلام ، وصفوان والبرزقلى من أصحاب الكاظم والرضا والجواد عليهم السلام ،

فعلى هذا ينبغى جعلهم سبع طبقات :

الاولى من أصحاب الباقر والصادق عليهم السلام وهم معروف وبريد وفضيل .

والثانية من أصحاب الصادق عليه السلام وهى عبد الله بن بكير .

والثالثة من أصحاب الباقر والصادق والكاظم عليهم السلام وهم زرارة وأبو بصير

ومحمد بن مسلم .

والرابعة من أصحاب الصادق والكاظم عليهما السلام وهم جميل وأبان وعبد الله بن مسكان .

والخامسة من أصحاب الصادق والكاظم والرضا عليهم السلام وهم الحمادان وابن أبي عمير .

والسادسة من أصحاب الكاظم والرضا عليهما السلام وهم يونس وعبد الله بن المغيرة والحسن .

والسابعة من أصحاب الكاظم والرضا والجواد عليهم السلام وهما صفوان والبرنظي . هذا ملخص ما أورده اعلى الله مقامه في الرسالة ، واجاب عنه بوجوه : الاول : ان كلام (جش) منساق على اعتقاده ولعل اعتقاده أن المذكور في طبقة ليس في مرتبة الطبقة الاخرى ، ولا استبعاد في اعتقاده ذلك وان لم يكن مطابقا : للواقع .

الثاني انه يمكن ان يكون المذكورون في الطبقة الثالثة مثلا (١) اكثر رواياتهم عن الامامين عليهما السلام ، ولا يلزم منه انتفاء الرواية عن غيرهما مطلقا .

لكن يتوجه عليه : انه كيف يمكن ان يكون المراد ذلك مع ان من جملة المذكورين في الثانية عبد الله بن مسكان وقد انكر (جش) روايته عن الصادق عليه السلام وحكى (كش) عن يونس انه قال : ان عبد الله بن مسكان لم يسمع عن ابي عبد الله عليه السلام الا حديث من أدرك المشعر فقد أدرك الحج .

ويمكن الجواب عنه : بان (جش) وان انكر ذلك لكنه غير مسلم ، بل الذي يظهر من كتب الاحاديث أن روايته عنه عليه السلام كثيرة ، وان اردت الاطلاع فالدك على عدة مواضع ثم ذكر مواضع من (التهذيب) و(الكافي) وغيرهما روي فيها عبد الله بن مسكان عن الصادق عليه السلام ، ثم قال (ره) :

الثالث : انه يمكن ان يكون لمزيد الاختصاص ، فمن جعله من الطبقة الاولى يعتقد أن له مزيد اختصاص بالامامين عليهما السلام وهكذا بالاضافة الى المذكور

في الطبقة الثانية والثالثة ، انتهى .

واقول : الفرق بين الاخيرين أن علي الثاني يكون اختصاص كل طبقة بامام مثلاً لاجل ان رواياتهم عنه أكثر من رواياتهم عن غيره عليه السلام ، وعلى الثالث يكون الاختصاص لا باعتبار اكثرية الرواية بل باعتبار زيادة ارتباط اهل تلك الطبقة به عليه السلام وكونهم من خواصه وحواريه (ع) بالنسبة الى غيرهم هذا هو توضيح الكلام وتحقيقه في بيان العبارة المنقولة .

واما الكلام في احوال الاشخاص المذكورين وما قاله اهل الرجال في خصوص كل منهم : فنقول : انه قد مر أنهم ثلاث طبقات ، وان الطبقة الاولى أفضه الاولين ، وهم ستة : زرارة ، ومحمد بن مسلم ، وبريد بن معوية ، وفضيل بن يسار ، ومعروف ابن خربوذ ، وابو بصير الاسدي او المرادي ، ويكفي في فضل الكل بل وثاقتهم ونباهتهم وجلالتهم أنهم من أهل اجماع العصابة ، على ما مر وفي جلاله اربعة منهم صحيح جميل بن دراج عن الصادق يقول «بشر المختبتين بالجنة بريد بن معوية العجلي وابو بصير ليث بن البختری المرادي ومحمد بن مسلم وزرارة بن اعين ، اربعة نجباء امناء الله على حاله وحرامه ، لولا هؤلاء انقطعت آثار النبوة واندرست» مضافاً الى اخبار آخر تدل على جلالتهم . وما ورد فيهم من الذم غير صالح لمقاومة ما مر بوجه ، مع أن بعضها ضعيف وبعضها محمول على التقية ودفع الضرر ، كما يصرح بذلك بعض ما ورد في زرارة بن اعين بن سنسن وقد مر انه أفضه الستة . وعن (جنح) هو ثقة (قر) (ق) (م) وعن (صه) و (جش) أنه شيخ أصحابنا في زمانه ومتقدمهم ، وكان قارياً فقيهاً متكلماً شاعراً اديباً قد اجتمعت فيه خلال الفضل والدين ثقة صادقاً فيما يرويه .

وقد ذكر الكشي احاديث تدل على عدالته وعارضت تلك الاحاديث اخبار اخر تدل على القدح فيه ، وقد ذكرناها في كتابنا الكبير وذكرنا وجه الخلاص عنها ، والرجل عندي مقبول الرواية مات (ره) سنة خمسين ومائة .



واما محمد بن مسلم فعن (جش) وجه اصحابنا بالكوفة فقيه ورع ، صحب  
ابا جعفر وابا عبد الله عليهما السلام وروى عنهما عليهما السلام وكان من اوثق الناس .  
واما يزيد بن معاوية فعنه أيضا : انه فقيه ووجه من وجوه أصحابنا له محل  
عند الأئمة عليهم السلام .

واما فضيل بن يسار فعنه ايضا انه عربي بصري صميم ثقة (قر) (ق) . وعن  
(صه) مثله ايضا وعن (كش) انه روى أخباراً مستفيضة تدل على جلالته منها أنه كان  
ابو عبدالله عليه السلام اذا نظر اليه مقبلا قال بشر المختبئ وكان عليه السلام يقول : ان فضيلا  
من اصحاب أبي واني لاحب الرجل أن يحب اصحاب أبيه .

واما معروف بن خربوذ (بالمعجزة المفتوحة والراء المهملة المشددة والباء  
الموحدة والذال المعجمة بعد الواو) فعن (صه) بعد ما ذكر روي الكشي فيه قدحا  
ومدحا والطرق فيها ضعف وقد ذكرنا في الكتاب الكبير وعن (د) ان ثقته أصح وفي  
(الوجيزة) ثقة .

واما ابو بصير فالكلام فيه طويل غير قصير في كتاب الرجال وغيره وقد كتب  
السيد الاجل حجة الاسلام فيه رسالة ولبعض سادة الاصحاب أيضا فيه رسالة مبسوبة  
جداً ونحن نتكلم فيه مقتصداً مراعيًا عدم فوات شيء من الفوائد المهمة التي  
تعرض لها فنقول .

ان هذه الكنية كما صرح به غير واحد مشتركة بين أربع نفر : ليث بن  
البخترى المرادي ، ويحيى بن القاسم الاسدي ، وعبدالله بن محمد الاسدي ويوسف  
بن الحارث .

وقد نقل عن (كش) انه ذكر في ترجمة يونس بن عبد الرحمن حديثا في سنده  
أبو بصير حماد بن عبدالله بن عبيدالله ، وفي ترجمة خيران الخادم حديثا في سنده  
أبو بصير حماد بن عبدالله القندي وعليه فيكون أبو بصير كنية لستة ولكن لا يخفى  
ان هذين مع احتمال اتحادهما لا ينصرف اليهما اطلاق أبي بصير في سند الاخبار

وكلمات الاختيار أصلاً لعدم اشتهاهما وجلالتهما بل وعدم ذكرهما في كتب الرجال .  
 واما الاربعة الباقية : فاما يوسف بن الحارث فانه وان كان مذكوراً الا انه  
 ايضا لعدم اشتهاه وتضعيفه بكونه بترياً لا ينصرف اليه الاطلاق مضافاً الى احتمال  
 كون كنيته أبانصر بالنون قبل الصاد فيكون ابو بصير في (جخ) وغيره تصحيفاً في حقه  
 وكان ما في (نقد الرجال) من الامر بالتدبر حيث قال : يوسف بن الحارث  
 بترى يكنى ابا بصير (قر) «جخ» وفي «كش» أبو نصر بن يوسف بن الحارث بترى  
 فتدبر انتهى اشارة الى هذا .

بل عن الفاضل عناية الله أنه بالغ في أن أبابصير سهو من قلم الشيخ ، وانه  
 في نسخ «كش» بأجمعها بالنون واشتبه على الشيخ فقراً بالباء وتبعه في «صه» فصار  
 علي اشتباههم أبو بصير أربعة هذا .

واما عبدالله بن محمد الاسدي فهو ايضا ممن لا ينصرف اليه اطلاق لفظه ابي  
 بصير بل قيل تبعنا فلم نقف على رواية نظن أن راويها عبدالله هذا بل لم نجد اسمه  
 في كتب الاخبار ، وهو ممن لم يذكر له اصل وكتاب وليس مذكوراً في «جش» ولا  
 «ست» ولا «صه» وانما قال الشيخ في اصحاب الباقر عليه السلام : عبدالله بن محمد الاسدي  
 كوفي يكنى ابا بصير وقال ابن داود «قر» «جخ» مهمل .

نعم عن «كش» انه ذكر عبدالله بن محمد الاسدي ثم روى باسناده عن عبدالله  
 بن وضاح عن أبي بصير قال سألت ابا عبدالله عليه السلام عن مسألة في القرآن فغضب فقال:  
 أنا رجل يحضرني قريش وغيرهم وانما تسألني عن القرآن فلم أزل اطلب اليه وأنزع  
 حتى رضى وكان عنده رجل من اهل المدينة مقبل عليه فقعدت عند باب البيت علي  
 بشى وحزنى اذ دخل بشير الدهان فسلم وجلس عندي فقال لى : سله من الامام بعده  
 فقلت لورايتنى مما قد خرجت من هيبته لم تقل لى سله فقطع ابو عبدالله عليه السلام حديثه  
 مع الرجل ثم اقبل علي فقال : يا ابا محمد ليس لكم ان تدخلوا فى امرنا وانما  
 عليكم ان تسمعوا وتطيعوا اذا أمرتم انتهى .

وظاهر ذكره هذا الخبر انه جعل ابا بصير في هذا السند عبارة عن عبدالله ، ولا يخفى انه لدلالة له على ذلك مع ان قوله عَلَيْهِ السَّلَامُ يا ابا محمد ظاهر في ان الخطاب لابي بصير سيما على ما في بعض النسخ من زيادة لفظه علي بعد قوله اقبل مع ان كون عبدالله المكنى بابي بصير مكنى بابي محمد غير مذكور في كلماتهم ، وان لم يظهر كون بشير مكنى به أيضا ان فرضنا ان الخطاب اليه .

وكيف كان : فالظاهر ان ابا بصير في هذا السند ليس هو عبدالله ، لعدم شاهد عليه مع ما سمعت من عدم اشتهاة و كونه من اصحاب الباقر عَلَيْهِ السَّلَامُ وهنا قدروى عن الصادق عليه السلام .

بل الظاهر انه يحيى بن القاسم المكنى بابي محمد أيضا كما ستعرف وذلك لان عبدالله بن وضاح الراوى عنه الذى هو من أصحاب أبى الحسن موسى عَلَيْهِ السَّلَامُ صاحب ابا بصير يحيى بن القاسم كثير أو عرف به كما عن النجاشي والعلامة وابن داود . وبه يظهر ضعف ما قد يقال من انه يمكن استعمال كون ابى بصير هو عبدالله بن محمد بن وضاح عنه .

هذا وقد نقل عن بعض المحققين في شرحه على (المفاتيح) انه بعد ان نقل عن ابى بصير رواية دالة على حرمة المس من غير وضوء قال لا قدح في السند من جهة ابى بصير لانه مشترك بين يحيى بن القاسم وليث المرادي وكلاهما ثقتان وعلى تقدير كون الحجال يكنى بابي بصير فهو ايضا ثقة . وهذا ظاهر في انه (ره) توهم أن عبدالله بن محمد هذا هو عبدالله بن محمد الاسدى الحجال ولا يخفى انه ليس كذلك .

ثم اذا عرفت ما ذكرناه من عدم انصراف ابى بصير الى غير الاولين فلنا أن نبين حالهما وتفصيل الكلام فيهما في مطلبين .

المطلب الاول : فيما يتعلق بابي بصير ليث بن البختری وفيه ابحاث .

البحث الاول في كنيته وصفته ومن ادر كه من الائمة عليهم السلام وبيان وثاقته

وجلالته ، فنقول في (صه) ليث بن البختری (بالباء المنقطه تحتها نقطه المفتوحة والخاء المعجمه الساكنه والتاء المنقطه فوقها نقطتين المفتوحة والراء المكسورة) المرادي ابوبصير ويكنى ابامحمد وعن (جش) ليث بن البختری المرادي ابومحمد وقيل ابوبصير الاصغر وهذا مشعر بالتامل في تكنيته بابي بصير مع انها مشهوره وفي الاخبار ايضا مذكوره واما الوصف بالاصغر فمقول من ابن داود ايضا حيث قال ليث البختری بالخاء المعجمه هو ابو بصير الاصغر والمحكى عن ظاهر (جخ) في أصحاب الصادق عليه السلام انه يكنى بابي يحيى ولم يذكره غيره ولذا احتمل ان يكون ذلك من تصحيف وقع فيما نقل من خط الشيخ بان يكون يحيى مصحف محمد لتشابههما شكلا في بعض الخطوط في الجملة .

ثم ان غير واحد عده من اصحاب (قر) و(ق) عليهما السلام ولكن في الاول تامل ستعرف وجهه انشاء الله وعن الشيخ انه عده من اصحاب نظم عليه السلام ايضا وقد يتامل فيه لعدم ذكر غيره ذلك وعدم الظفر به في الروايات .

ويظهر من الكافي انه ادرك بعض زمن الرضا عليه السلام أيضاً حيث روى في آخر الباب الذي ذكر فيه مولد ابي الحسن موسى عليه السلام بالاسناد الذي ستعرف : عن ابن مسكان عن ابي بصير قال : قبض موسى بن جعفر عليه السلام وهو ابن اربع وخمسين سنة في عام ثلاث وثمانين ومائة . وابوبصير هنا هوليث بن البختری بقرينة رواية ابن مسكان عنه كما قيل ، مضافاً الى ان يحيى الاسدي مات قبل وفات مولينا الكاظم عليه السلام كما ستعرف فلا يمكن ان يكون هو ناقلاً لتاريخ وفاته عليه السلام وليس غيرهما في المقام فتعين ان يكون هو ليثاً .

وحينئذ فيصير الامر اصعب ، مع ان المحكى عن (جش) ان عبد الله بن مسكان مات في ايام ابي الحسن عليه السلام قبل الحادثة ، وهذا أيضاً لا يجتمع مع نقله تاريخ وفاته عليه السلام الا ان يكون مراده بابي الحسن مولينا الرضا عليه السلام وبالحادثة خروجه من المدينة الى خراسان بالتماس المأمون ، وهو مع بعده نظراً الى سوق كلامه وعدم روايته عن

مولينا الرضا عليه السلام مما لا مفر عنه كما صرح به في (الرسالة) .

واما ما قد يستظهر من كون الرواية المذكورة قطعة من رواية واحدة ذكر فيها تاريخ وفات مولينا الحسن بن علي عليهما السلام ومن بعده من الائمة عليهم السلام ومن الى محمد بن علي الجواد عليهما السلام فقطعها الكليني (ره) وروى كل قطعة منها بذلك الاسناد في باب يناسبها من ابواب التاريخ ، وان الرواية كانت قبل التقطيع هكذا : سعد بن عبد الله ، وعبد الله بن جعفر الحميري ، عن ابراهيم بن مهزيار ، عن اخيه ، عن الحسن بن سعيد ، عن محمد بن سنان عن ابن مسكان ، عن ابي بصير ، عن ابي عبد عليه السلام قال : قبض الحسن بن علي عليه السلام الى ان قال : وقبض الحسين بن علي عليه السلام ، وهكذا الى قوله وقبض ابو عبد الله جعفر بن محمد عليهما السلام ثم وقبض موسى ابن جعفر عليهما السلام ثم وقبض علي بن موسى عليهما السلام ثم وقبض محمد بن علي عليه السلام فلفظ وقبض موسى بن جعفر (ع) الخ لعله كان من كلام محمد بن سنان ، كما ان لفظ وقبض علي بن موسى عليهما السلام الخ كان من كلامه فظن الكليني (ره) انه أيضاً من كلام ابي بصير فوقع تلك الزيادة في السند .

ففيه مع قطع النظر عن معرفة الكليني (ره) بالضبط - انه غير ظاهر اصلا ، بل فيه من التعسف ما لا يخفى وذلك لان تلك التواريخ لو كانت مأخوذة من رواية واحدة لزم ان لا يتغير سندها مع ان الكليني (ره) روى تاريخ مولينا الحسن عليهما السلام بالسند المذكور ولكن في تاريخ مولينا الحسين عليهما السلام بدل عبد الله باحمد ، هكذا : سعد واحمد بن محمد جميعاً عن ابراهيم بن مهزيار ، الى آخر السند المتقدم ، وفي تاريخ مولينا الصادق عليه السلام أسقط عن السند قوله عن ابي عبد الله هكذا : سعد ابن عبد الله الى قوله عن ابي بصير قال قبض ابا عبد الله ، وكذا في تاريخ مولينا الكاظم عليه السلام كما مر وفي تاريخ مولينا الرضا والجواد عليهما السلام أسقط ابا بصير أيضاً ونقل تاريخهما بالسند المذكور الى محمد بن سنان ، ولو كانت الرواية واحدة وسندها ما ذكر اولاً كان جميع ما فيها من قول الصادق عليه السلام مع وضوح

انه ليس كذلك، وجعل بعض اجزائها كلاماً له عليه السلام وبعضها كلاماً لابي بصير وبعضها لمحمد بن سنان تفكيك ركيك لا يليق بادنى متكلم ، هذا .

واما وثاقته : فيدل عليها جملة من النصوص :

منها ما تقدم عن (كش) من صحيح جميل بن دراج قال سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول «بشر المختبين بالجنة بريد بن معوية العجلي ، وأبو بصير ليث ابن البخري المرادي ، ومحمد بن مسلم ، وزرارة ، اربعة نجباء ، امناء الله على حلاله وحرامه ، لولا هؤلاء انقطعت اثار النبوة واندرست» .

ومنها ما عنه أيضاً من صحيح سليمان بن خالد قال سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول «ما احداحيا ذكرنا واحاديث ابي عليه السلام الا زرارة وأبوذر وأبو بصير ليث المرادي ومحمد بن سلم وبريد بن معاوية العجلي ، ولولا هؤلاء ما كان احد يستنبط هذا ، هؤلاء حفاظ الدين وامناء ابي على حلال الله وحرامه ، وهم السابقون الينا في الدنيا والسابقون الينا في الآخرة» الى غير ذلك من الاخبار التي لولاها لكفى هذان الصحيحان بل احدهما أيضاً .

ولا يصلح لمعارضتها الاخبار الموهمة لذمه ، لعدم سلامة السند في بعضها ، وعدم ظهور كون ابي بصير في بعضها هو ليث المرادي واحتمال كون الذم الصادر عن الامام عليه السلام في بعضها لحفظه عن اذى المخالفين من باب كسر السفينة حتى لا يغصبه الملك كما يأتي في زرارة انشاء الله تعالى .

مضافاً الى احتمالات آخر في جملة منها : كرواية حماد بن عثمان قال : خرجت انا وابن ابي يعفور وآخرا الى (الحيرة) والى بعض المواضع فتذاكرنا الدنيا قال ابو بصير المرادي : اما ان صاحبكم لو ظفر بها لاستاثر بها ! فاغفى فجاء كلب يريد ان يشغره عليه فذهبت لا طرده فقال لي ابن ابي يعفور دعه فجاء حتى شغره في اذنه .

ورواية ابن بكير انه عليه السلام احد النظر الى ابي بصير وقال : هكذا تدخل

بيوت الانبياء وانت جنب؟ فقال: اعوذ بالله من غضب الله ومن غضبك وقال استغفر الله ولا اعود .

ورواية شعيب قال : سئلت ابا الحسن عليه السلام عن رجل تزوج امرئة ولها زوج ولم يعلم؟ قال : ترجم المرئة وليس على الرجل شيء اذا لم يعلم . فذكرت ذلك لابي بصير المرادي فقال : قال لي والله (جعفر) ترجم المرئة ويجلد الرجل الحد . وقال بيده على صدره يحكها : اظن صاحبنا ما تكامل علمه .  
حيث تحتمل الاولى ان يكون مراد ابي بصير بصاحبكم نفسه بل قيل لو كان مراده الصادق عليه السلام لقال صاحبنا .

والثانية انه كان جاهلا بالمسئلة ، مع انه تاب ، على ان كون دخول الجنب عليهم عليهم السلام معصية ولا سيما كبيرة ممنوع .

والثالثة : ان شعيباً لعلمه فهم ذلك الكلام من يد ابي بصير حيث حك بها صدره الذي هو محل العلم لامن لسانه فان الاعلام بالمراد كثيرا ما يقع بالجوارح ، كما في خبر معمر بن خلاد قال : سئلت ابا الحسن عليه السلام ايجزى الرجل يمسح قدميه بفضل رأسه فقال برأسه لا ، فقلت ابماء جديد؟ فقال برأسه نعم .

وحينئذ فلعل الخطأ وقع من شعيب حيث فهم شيئاً لم يرده ابو بصير فنسب اليه ما فهمه ، وكان مراد ابي بصير بحك صدره بيان غيره وعدم علمه بوجه الجمع بين القولين .

وقد يدفع عن ابي بصير بان هذا الحديث لعلمه كان في زمان الصادق عليه السلام وابو بصير لم يكن يومئذ عالماً بكون ابي الحسن عليه السلام اماماً بعده ، سيما وعبد الله كان حياً واكبر منه عليه السلام بل لعل اسمعيل أيضاً كان حياً .

وهذه التوجيهات وان كان بعضها بعيد اجدا الا ان الاخبار المذكورة ونحوها لا تقاوم ما مر من الاخبار المادحة مع تأييدها بما عن بعضهم من كونه من اهل الاجماع : فعن (كش) : أجمعت العصابة على تصديق أبي بصير الاسدي وانقادوا له

بالفقه ، وقال بعضهم مكان ابي بصير الاسدي ابو بصير المرادي وهو ليث بن البخترى انتهى .

وبما عن (صه) من انه بعد ان نقل الصحيح الذي نقلناه اولاً عن (كش) قال : قال ابن الغضائري : ليث بن البخترى المرادي ابو بصير يكنى ابا محمد ، كان ابو عبد الله يتضجر به ويتبرم ، وأصحابه يختلفون في شأنه . وعندى ان الطعن انما وقع على دينه لاعلى حديثه وهو عندى ثقة . والذي اعتمد عليه قبول روايته وانه من اصحابنا الامامية ، للحديث الصحيح الذي ذكرناه اولاً ، وقول ابن الغضائري : ان الطعن في دينه ، لا يوجب الطعن فيه ، انتهى .

وبما سمعت عن (غض) من قوله وهو عندى ثقة ، فان الظاهر انه من آخر كلام (غض) لا من اول كلام (صه) واما قوله كان ابو عبد الله الخ فهو - مع ان الظاهر كونه من اجتهاده - غير قادح مع تصريحه بالتوثيق .

وبما عن ابن داود نقلاً عن (كش) انه ثقة عظيم الشأن، وان قيل هذا لم ينقله عن (كش) غيره ، وان الظاهر انه نسب ذلك الى (كش) باعتبار روايته ما يدل على ذلك .

البحث الثاني : فى ان ابا بصير ليث المرادي مكفوف أم لا؟ المحكى عن السيد الداماد والعلامة المجلسي في (شرح التهذيب) انه مكفوف كابي بصير يحيى بن القاسم، ولكن عن كثير منهم الشهيد الثاني وصاحب (المعالم) و (المدارك) والمحقق البهائي والسبزواري والبحراني والبههائي ان ليثاً غير مكفوف ، وهو المحكى عن ظاهر علماء الرجال أيضاً حيث وصفوا يحيى بن القاسم بالمكفوف دون ليث وذكروا له قايماً دون الاخير مع ان دابهم ذكر امثال ذلك سيما فى من كان من المشاهير، وهو الظاهر أيضاً ممن قيد ابا بصير بالمكفوف كما فى جملة من الاسانيد :

منها ما عن الشيخ فى كتابيه باسناده عن ابي بصير المكفوف قال سئلت ابا عبد الله عليه السلام عن الصائم متى يحرم عليه الطعام الخ فان التقييد ظاهر فى انه للتميز



عن غير المكفوف فلو كان المقيد معتقداً بان كلا الشخصين مكفوفان لم يكن للتقييد فائدة ، ويحيى بن القاسم مكفوف اتفاقاً كما نقل ، فلا يكون الاخر كذلك . ولعل في تقييد الشيخ ابا بصير في الحديث المذكور بالمكفوف ايماء أيضاً الى تخطئة ما عن الصدوق حيث روى الحديث المذكور عن ابي بصير ليس المرادي ، مع ان المحكى عن الكليني انه رواه عن ابي بصير من غير تبين له .

ثم ان في جملة من اخبار ابي بصير حيث يحكى فيها اموراً يظهر منه انه راها يبصره دلالة ظاهرة أيضاً على كونه بصيراً في ذلك الوقت بل مطلقاً ، اذ لو كان له زمان رؤية وزمان عمى لنبهوا عليه كما هو ديدنهم وذلك كقوله في حديث فوضع ابو عبد الله يده على جبهته ساعة ثم رفع رأسه ، وفي آخر فنكس رأسه ساعة ، وفي ثالث : انه عليه السلام قال له اعلم ان زينك مكتوبان عندنا في الصحيفة الجامعة ، الى قوله فاخرجها فاذا هي صفراء مدرجة الى غير ذلك .

واما القول الاول فلا مستند له الا وجوه ضعيفة :

منها ما عن (كش) من انه ذكر في ترجمة ليث حديثين دالين على ذلك : احدهما ما عن علي بن الحكم عن المثنى الخياط عن ابي بصير قال : دخلت على ابي جعفر عليه السلام فقلت : تقدر ان تحيي الموتى وتبرء الاكهم والابرص ؟ ! فقال لي : باذن الله ، ثم قال لي ادن مني فمسح على وجهي وعلى عيني فابصرت السماء والارض والبيوت فقال لي اتحب ان تكون كذا ولك ما للناس وعليك ما عليهم ؟ او تعود كما كنت ولك الجنة الخالصة ؟ ! قال : قلت : اعود كما كنته ، فمسح على عيني فعدت . وثانيهما : ما عن شعيب العرقوفي عن ابي بصير أيضاً قال : دخلت على ابي عبد الله عليه السلام ، الى ان قال : ثم قلت : جعلت فداك فما لي ؟ ألت كبير السن الضعيف الضرب المنقطع اليكم ؟ الحديث . فان الاول صريح في مكفوفيته والثاني ظاهر فيها جداً ، وذكر الكشي لهما في ترجمة ليث يدل على اعتقاده انهما وردا فيه .

ويرده انه لا شاهد في الخبرين على ان ابا بصير فيهما هو ليث ، بل صرح

بعض بان الاول المذكور في (البصائر) وفيه : دخلت على ابي عبد الله و ابي جعفر عليهما السلام فالمعجزة صدرت عنهما جميعاً كل في زمانه، قال : وهذا ما نقله العقيقي في ابا بصير يحيى ، ولم نر نقل احد وقوع مثلها منهما جميعاً بالنسبة الى ليث ، والمشهور أيضاً كما اعترف به السيد الداماد ان ابا بصير الذي وقع له تلك القضية هو يحيى .

ولكن يشكال بان الكليني روى الحديث المذكور أيضاً كما نقل عن (كش) ولكن باختلاف ما الى ان قال : فعدت كما كنت فحدثت ابن ابي عمير بهذا فقال : اشهد ان هذا حق كما ان النهار حق . وذلك لانهم ذكروا ان ابا بصير يحيى بن القاسم كان وفاته في سنة (خمسین ومائة) ووفات ابن ابي عمير في سنة (سبع عشرة ومأتين) وبين الوفايتين سبع وستون سنة تقريباً ، ولو كان عمر بن ابي عمير ثمانين سنة لم يكن قابلاً لان يخبره ابو بصير بذلك الخبر ولو في آخر عمره مع انهم لم يذكروا لابن ابي عمير طول العمر ، على انه لو كان في أو آخر عمر ابي بصير قابلاً لذلك لكان قابلاً للرواية عن موسى بن جعفر عليه السلام نحو ان (خمس وثلاثين) سنة مع انه قد نقل عن (ست) : انه ادرك من الائمة عليهم السلام ثلثة ابا ابراهيم موسى بن جعفر عليه السلام ولم يرو عنه، وروى عن ابي الحسن الرضا والجواد عليهما السلام . فلو كان قابلاً للرواية عنه عليه السلام كيف لم يرو عنه في تلك المدة مع انه عليه السلام اول امام ادركه فيظهر من ذلك انه لم يكن قابلاً للرواية عنه عليه السلام ولا لان يخبره ابو بصير يحيى بما ذكر ، فيكون ابو بصير الذي اخبره بذلك هوليث فيكون مكفوفاً أيضاً . وأما ما يوجد في بعض الروايات من رواية ابن ابي عمير عن الصادق عليه السلام او عن زرارة واحزابه فهو امّا تصحيف عن ابن ابي عمر والمتطبب ، او ان الواسطة ساقطة من البين ، كما ظهر بالتتبع ومراجعة سائر كتب الاخبار في تلك الابواب . ويجب : بان ما ذكر من الاحتمال الموهون بما مر في عدم مكفوفيته وان كان آتياً في رواية الكليني الا ان المحكى عن (البصائر) قال علي فحدثت ابن ابي عمير

بهذا الخ فيكون التحديث من علي بن الحكم لامن ابي بصير، وحينئذ فيحتمل ان يكون (قال علي) ساقطاً من كلام الكليني قبل قوله فحدثت ، وعليه فلا اشكال اصلاً .  
وامّا الحديث الثاني فهو وان كان مصرحاً بضمان ابي عبد الله عليه السلام ، وكذا حديث آخر عن (كش) أيضاً في ترجمة علباء بن دراع الاسدي ، الا ان في حديث آخر عنه أيضاً كحديث آخر عن (صه) ان ابا جعفر عليه السلام ضمن الجنة لعلباء وكذا لابي بصير، وحينئذ فيحتمل ان يكون ابو عبد الله وقع في روايتي (كش) موضع ابي جعفر سهواً بان زاغ البصر عن كلمة ابي في ابي جعفر فظنه جعفرأ وبدله بالكنية ، فيكون ضمان الجنة لهما من ابي جعفر عليه السلام لا من ابي عبد الله عليه السلام .

ويؤيده انهم ذكروا علباء في رجال الباقر عليه السلام دون الصادق عليه السلام وحينئذ فيكون ابو بصير في الاخبار المذكورة هو يحيى لا ليثاً .  
مع ان في روايته عن ابي جعفر عليه السلام تأملاً كما يأتي .

وقد مر عن (الكافي) انه ادرك زمن الرضا عليه السلام حيث نقل تاريخ وفات موسى بن جعفر عليه السلام فلو كان هو الذي ضمن ابو جعفر عليه السلام له الجنة لزم ان يكون - مع كبر سنه في زمنه عليه السلام نظراً الى قوله كبير السن الخ - باقياً من ذلك الزمان الى زمان الرضا عليه السلام وبعيد جداً بقاؤه بعد كبر السن في تلك المدة التي تقرب من سبعين سنة ، لان وفات ابي جعفر عليه السلام في سنة اربعة عشر ومائة ، ووفات موسى بن جعفر عليه السلام في سنة ثلاث وثمان ومائة ، والظاهر ان كبر السن لا يطلق على اقل من الستين او الخمسين ، فيلزم ان يكون مدة عمره مائة وثلاثين او عشرين ، وهو ان لم يقطع بخلافه فلا اقل من الظن المتأخّر له ، كيف ولو كان كذلك لتنبهوا له ونبهوا عليه جزماً .

ثم ان هنا امرأ ينبغي التنبيه عليه :

وهو ان المحكي عن (ب) انه روى باسناده عن الحسين بن سعيد ، عن محمد ابن ابي عمير ، عن الحكم بن علباء الاسدي : حكاية يتضمن ضمان ابي جعفر (ع) له

الجنة ، وقد نقلها في (المنهج) عن (صه) أيضاً في ترجمة حكم بن علباء ، وفي (تعق) :  
ان المشهور وقوع هذه الحكاية عن الاب لا عن الابن .  
وأقول : الاظهر فيه ما عن السيد الداماد وسميه المجلسي «ره» من وقوع  
التصحيف في السند بوضع «بن» موضع «عن» فالحكم راعن علباء وليس ابناً له بل  
قيل : ان الحكم بن علباء غير مذكور في كتب الرجال ، بل ولا في غير هذا  
الموضع ، هذا .

ولنرجع الى ما كنا فيه ، ونقول : يشهد بكون ابي بصير في الحديث الثاني  
المتقدم هو يحيى مضافاً الى مامر : ان الراوي عنه العرقوفي وهو ابن اخت يحيى  
وقد صرحوا بان روايته عن ابي بصير قرينة على ان المراد به يحيى ، على انه لو كان  
هولياً لم يلزم ان يكون اعمى لعدم صراحة الضير في ذلك ، بل لا يبعد منع ظهوره  
أيضاً ، بل ربما يكون قوله في آخر الحديث فاطرق رأسه ظاهراً في انه رأى ذلك  
بيصره فيكون مراده بالضير الضعيف البصر المؤرف البصر ، مع ان الضير جاء بمعنى  
المعوج والفقير والضعيف غير ذلك كما صرح به .

ثم اذا تبين ان ابا بصير في الحديثين هو يحيى لا ليث فذكر «كش» لهما في  
ترجمة ليث أمّا لاعتقاده انه فيهما هوليث ، وحينئذ فيضعف بما سمعت من ان الظاهر  
خلافه ، او انه اشتبه عليه حين الكتابة وغفل عن كونهما في حق يحيى فذكرهما  
في ترجمة ليث ، فيكون هذا من اغلاطه ، وقد نقل عن «جش» و «صح» ان في كتاب  
رجال ابي عمرو والكشي اغلاطاً كثيرة .

وقد ذكر في ترجمة ليث أيضاً ما لا تعلق له به اصلاً بل يتعلق بيحيى وهو  
قوله : محمد بن مسعود قال : سألت محمد بن الحسن بن فضال عن ابي بصير قال :  
كان اسمه يحيى بن ابي القاسم . وقال : ابو بصير كان يكنى ابا محمد وكان مولى  
لبنى اسد وكان مكفوفاً ، الى آخر ما قال . ولبعد مثل هذا الغلط في كلامه جداً  
قد يستظهر ان العنوان في «كش» كان هكذا في ابا بصير وليث بن البخري

فسقط الواو .

ومنها ما عن «كش» أيضاً في ترجمة زرارة من قول الصادق عليه السلام في حديث :  
كيف اصنع بهم؟ وهذا المرادي بين يدي وقد أريته وهو اعمى بين السماء والارض ،  
فشك واضمراني ساحر الخ . فقد نقل عن السيد الداماد انه ظن دلالة على ذلك .  
ويرد أيضاً اولاً : بما عن «كش» من ضعف السند، وكون الحديث مزاداً فيه  
مغيراً عن وجهه .

وثانياً : بان المرادي في اصحاب الصادق عليه السلام جمع كثير فمن أين  
يعلم ان المراد به هو ليث مع ما مر من ورود النصوص بمدحه ، وان امكن ان يكون  
الذم هنا من باب كسر السفينة .

ومنها : ان هذه الكنية غالباً لا تكون الا للاعمى مضافاً الى ظهور الاضافة في  
المغايرة فابو بصير اذا اطلق على شخص يدل على انه غير البصير كما ان ابا الحسن  
وابا جعفر مثلاً يدل على انه غير الحسن وغير جعفر .

وفيد مع ثبوت اطلاق ابي بصير على غير الاعمى أيضاً - ان الكنى كما تطلق  
باعتبار معناها الاضافي ثم تشتهر بقصير كنية له كذا قد يكنى الوالدان مخافة التميز  
ان يلحق به او لانها كانت كنية لاحد اجداده واقاربه .

وقد قيل أيضاً ان اعرايياً قيل له لم تسمون أبناءكم بشر الاسماء نحو كلب وذئب  
وعبيدكم باحسنها نحو مرزوق ومبارك؟ فقال : انا نسمى أبناءنا اعدائنا وعبيدنا لانفسنا  
فلعل التكنية بتلك الكنية من هذا الباب لكونها من اسماء الكلب على ما في المصباح  
وبالجملة: فالقول بكون ابي بصير ليث المرادي مكفوفاً لما سمعت من الوجوه  
ضعيف لا يصلح لمعارضة خلافه ، والله العالم .

البحث الثالث : فيما جعله جماعة قرينة معينة لارادة ليث من ابي بصير وما  
اورد عليهم . والقرائن المذكورة امور :

منها : كون الراوي عن ابي بصير عبد الله بن مسكان قال في «النقد» يروي

عبد الله بن مسكان عن ليث المرادي كثيراً كما في (يب) وغيره فالظاهر ان ابابصير الذي يروى عنه عبد الله بن مسكان هوليث المرادي لا يحيى بن القاسم انتهى ، وقد نقل مثل ذلك عن جماعة آخرين أيضاً .

ومنها : كون الراوي عنه ابوجميلة المفضل بن صالح ، او عاصم بن حميداً ، او ابابايوب ، فعن «الوسائل» انه قال في ترجمة ليث: يعلم ارادته من رواية ابن مسكان عنه أو احد الثلاثة المذكورين ، وانه كثيراً ما فسر ابابصير الواقع في السند بقوله يعني المرادي ، اذا كان الراوي عنه بعض من ذكر ، أو علي بن رئاب .

ومنها كون الراوي عنه علي بن رئاب ، كما سمعت ، او رفاعة (١) النخاس (٢) او ابن بكير ، أو أبان بن عثمان ، كما عن السيد الجزائري في شرح (الاستبصار) .  
ومنها : كون الراوي عنه عبد الكريم بن عمرو والخثعمي ، او روايته عن عبد الكريم بن عتبة الهاشمي ، كما يظهر من مشيخة الفقيه في طريقه الى عبد الكريم ، كذا في (النقد) .

أقول : المحكى عن المشيخة هكذا : وما كان فيه عن عبد الكريم بن عتبة فقد رويته عن ابي رضي الله عنه ، الى ان قال : عن عبد الكريم بن عمرو والخثعمي ، عن ليث المرادي ، عن عبد الكريم بن عتبة الهاشمي .

ومنها : كون رواية ابي بصير عن الصادق عليه السلام فانه يعين كونه ليثاً اذ الاخر من أصحاب الباقر عليه السلام خاصة كما عن السيد الصايغ في (شرح الارشاد) .  
وقد استشكل بعض سادة الاصحاب على جملة من الامور المذكورة قائلاً : قد وجدت في (التهذيب) و(الكافي) سبعة عشر حديثاً رواها مفضل بن صالح عن ليث المرادي مصرحاً هو أو غيره باسمه هذا ، وثلاثة عشر حديثاً رواها ابن مسكان عنه

---

«١» بكسر الراء وبعدها الفاء والعين المهملة بعد الالف ابن موسى النخاس بالنون والخاء المعجمة والسين المهملة (خلاصة)

«٢» نخاس بالفتح وتشديد الخاء برده فروش «منتخب اللغة» .

كذلك ، قال : ولعلك لا تجد فيهما من روايتهما عنه كذلك ازيد من ذلك ، وان وجدته فالزائد من المكررات ، وابو جميلة مفضل بن صالح ممن روى كتابه ، وأما ابن مسكان فلم أجد تصريحاً من أحد بكونه أيضاً ممن روى كتابه ، نعم لوقوعه في اسانيد جملة من الرواة جعلوا روايته عن ابي بصير قرينة على كونه ليث المرادي .  
ثم تأمل فيه بما لا يخلوا عن وجه ، ومحصل ما ذكره (ره) بطوله هو ان في (الكافي) نقل اخباراً ثلثة عن ابي بصير بواسطة ابن مسكان ، وفي (التهذيب) اخباراً اربعة كك ، والصدوق روى جميع هذه الاخبار في (الفقيه) عن ابي بصير من دون واسطة ، فيكون الراوي عنه فيها هو علي بن حمزة كما يظهر مما ذكره من طريقه اليه ، وقد روى في (الفقيه) حديثاً عن ابن مسكان عن ابي بصير وروى في (الكافي) ذلك الحديث بزيادة ما عن علي بن ابي حمزة عن ابي بصير ، وعلي بن ابي حمزة ممن روى عن ابي بصير يحيى كما ستعرف .

فان قيل : ان علي بن ابي حمزة مشترك بين الشمالي الثقة وهو يروى عن ليث المرادي كما صرح به السيد الداماد في حواشيه على (كش) في احوال ابي زر ، وبين الباطني الضعيف الذي قيل فيه انه كذاب متهم وانه احد عمد الواقفة واشد الخلق عداوة للرضا عليه السلام ، وهذا هو الذي يكون راوياً عن يحيى ، والذي هو في طريق الصدوق الى ابي بصير لا بد ان يكون هو الاول ، اذا الراوي عنه في ذلك الطريق هو ابن ابي عمير ، ويظهر من الشيخ في العدة انه صفوان بن يحيى واحمد بن محمد بن ابي نصر ممن لا يروون ولا يرسلون الا عن يوثق به .

قلنا الذي يظهر من الشيخ و(جش) ان ابن ابي عمير ممن روى كتاب الباطني وكذا صفوان على ما يظهر من الاول بل البزنطي ايضاً على ما يظهر من الصدوق ، هذا قرينة على انه المرادي في طريق الصدوق الى ابي بصير ، واما الشمالي فلم نظفر له باصل ولا كتاب ولا ذكر له في كتب الرجال الا في (كش) او محكيها عنه ، فلا ينصرف الاطلاق اليه .

والظاهر ان رواية هؤلاء الاجلة كتب الباطني كان قبل فساد عقيدته وانه

كان في اول الامر ممن يوثق به ، بل عن ابن الغضائري وثاقته حيث قال في ابنه الحسن وابوه اوثق منه ، فما روه عنه معتبر مضافا الى كونهم من اهل الاجماع .

اذا عرفت ما ذكر فنقول : ان تلك الاخبار اما ان رواها ابو بصير ان كلاهما اورواها احدهما فقط ، ويضعف الاول ان في بعض اخبار (الكافي) هكذا عن ابي بصير عن احد هما عليهما السلام وفي بعض اخبار (التهذيب) قال : قلت ، وفي اخر قال : سئلت ، وهذه الاخبار وهذه الخصوصيات مروية في (الفقيه) من دون تغيير ، وهو ظاهر في ان ابابصير الراوي في جميعها شخص واحد ، ان يبعد جدا اتفاق روايات شخص مع روايات آخر في هذه الخصوصيات وحينئذ فابو بصير في جميع تلك الروايات اما ليث أو يحيى .

والاول وان كان ربما يؤيده ما رواه علي بن ابي حمزة عن ابي بصير مما يظهر منه انه كان بصيرا ، وقد مر ان يحيى كان مكفوبا ، وذلك كقوله في المروى عن (البصائر) بعد اراءة ابي عبد الله عليه السلام له أهل الطواف بصورة قردة وخنازير: ثم أمر يده علي بصري فرايتهم كما كانوا في المرة الاولى . وقوله في المروى عن (الكافي) كنت مع ابي جعفر عليه السلام جالسا في المسجد ، ان اقبل داود بن علي وسليمان النخ فانه ظاهر في أنه رأى اقبالهم وكذا راى سائر ما حكى في هذا الحديث سيما قوله : أومى بيده الى صدره - الا ان الظاهر - كما ستعرف من مطاوى ماسياتيك - انه الثاني ، وح فيكون علي بن ابي حمزة وابن مسكان كلاهما ممن روى عنه .

اما الاول : فلانه كان قائدا له وممن روى كتابه ، ولما نقل من اتفاق المحققين ومنهم ابن طاوس علي ان روايته عن ابي بصير يعين كونه يحيى ، ولان الصدوق روى في (الفقيه) أخباراً عن ابي بصير من غير واسطة ورواها الكليني عنه بواسطة شعيب العرقوق في او منصور بن حازم او معلى بن ابي عثمان او سعد بن مسلم ، والاول ابن اخت يحيى ومن امره الصادق (ع) بالرجوع اليه ، والثلاثة الاخر لم نجد لهم رواية عن ليث ، ووجدنا رواية اولهم عن ابي بصير الاسدي كما سيأتي ورواية اخيرهم عن ابي بصير المكفوف ، حيث أن في رواية اولهما المروية في (الكافي) قال لي



قايدى ، وفي رواية ثانيهما المنقولة عن (البصائر) حكاية مسح أبى عبدالله (ع) على عينه وصيرورته بصيرا ، واذا كان الظاهر كون هذه الروايات عنه فالظاهر كون كل ما فى «الفييه» عن أبى بصير من دون واسطة عنه ايضا لاتحاد الطريق .

واما الثانى : فلما عرفت مما يبيّن أن أبابصير فى الاخبار السبعة بل الثمانية التى كان ابن مسكان راويا عنه هو يحيى على الاظهر ، ولما نقل عن الشيخ انه فى (الاستبصار) فى باب من طلق امرأته ثلاث تطليقات روى حديثا عن منصور بن حازم عن أبى بصير الاسدي وغيره ، ثم بعد ذكر عدة من الاخبار روى عن ابن مسكان عن أبى بصير حديثا اخر يخالف الاول و ذكر له تاويلا قائلا : يدل على ذلك الخبر الذى قدمناه عن أبى بصير راوى هذا الحديث ، ومثله عن (التهذيب) وهو كالصريح فى ان ابابصير الذى روى عنه ابن مسكان هو يحيى الاسدي .

وقد نقل عن الشيخ محمد(ره) انه قال فى بعض حواشيه : نقل بعض مشايخنا ان رواية ابن مسكان عن أبى بصير يعين كونه ليث المرادى ، ولا يخلو عن تأمل لما قاله الوالد من انه اطلع على رواية فيها ابن مسكان عن يحيى بن القاسم ، واظن انى قد وقفت على ذلك ايضا ، انتهى .

واذا ظهر ان ابن مسكان روى عن يحيى مكررا ايضا فجعل روايته عن أبى بصير المطلق قرينة على انه ليث المرادى غير موجه ، الا اذا ثبت أن روايته عن يحيى قليلة جدا بالنسبة الى روايته عن ليث ، وانى لهم باثبات ذلك .

وكانهم لما رأوا روايته فى غير موضع عن ليث او أبى بصير مقيدا بالمرادى ، ولم يظفروا بروايتها عن يحيى او أبى بصير مقيدا بما يعينه كالاسدي او المكفوف الا نادرا جعلوها قرينة على ما ذكر .

وقد عرفت انه ليس كذلك ، ولعل كثرة التبع توجب الظفر بكثرة رواياته عن يحيى جدا .

وكان السرفى عدم التصريح فى رواياته على كثرتها باسمه او بوصف يختص

به الامن بعض في بعض المواضع : هو انصراف ابي بصير المطلق اليه كماستعرف وان كان الراوي عنه ابن مسكان ، الا اذا قامت قرينة على ارادة ليث كما في روايته عنه تاريخ وفات موسى بن جعفر على زعم الكليني ، وكانهم للسرا المذكور صرحوا عند ارادة ليث باسمه او وصفه غالباً .

اقول : ومن لم يصرح به مع ارادته لعله اعتمد على ظهوره فيه في ذلك المقام ولو بحسب اعتقاده ، وربما يكون ترك التقييد لاجماله عنده .

هذا هو محصل الكلام فيما ذكره (ره) في رواية ابن مسكان عن ابي بصير واما ما ذكره من ان رواية عاصم بن حميد او احد الخمسة الذين ذكروا بعده عن ابي بصير قرينة على ارادة ليث منه .

فاورد عليه ايضا بما حاصله : ان الشيخ في (التهذيب) روى عدة اخبار عن عاصم بن حميد عن ابي بصير ، وخبراً آخر عن ابي ايوب الخزاز عن ابي بصير . والكليني روى في (الكافي) خبراً ايضا عن عاصم بن حميد عن ابي بصير وخبراً اخر عن ابي ايوب عن ابي بصير وخبراً ثالثاً عن ابان عن ابي بصير .

وفي (الفقيه) روي جميع هذه عن ابي بصير من غير واسطة ، فالراوي عنه فيها هو البطانى فابو بصير فيها هو يحيى .

وعن اخر ابواب (روضة البحار) وهو باب نوادر المواعظ والحكم عن المفيد انه روى في (مجالسه) خبراً عن عاصم بن ابي بصير ، وعن الشيخ انه روى في (اماليه) مثله باختلاف ما عن عاصم بن حميد عن يحيى بن القاسم .

وفي (الفقيه) في باب ما يجب من احياء القصاص روى عن ابان الاحمر عن ابي بصير يحيى بن ابي القاسم الاسدي حديثاً رواه في «الكافي» ايضا عن ابان عن ابي بصير من دون بيان .

فظهر ان جعل رواية عاصم او ابي ايوب او ابان عن ابي بصير قرينة على ان المراد به ليث محل تامل ايضا وان ما ذكره السيد الداماد في سند فيه عاصم

عن ابي بصير من قوله : وابو بصير هوليث المرادى كما هو المستبين من الطبقة ،  
محل منع .

مع انى لم اقف على رواية عاصم عن ليث بالصراحة الا ما مر فى (الفقيه) وقد  
مر ان ابا بصير فى ذلك الحديث كان فى (الكافى) مطلقا وفى (التهذيبين) مقيدا بالمكفوف ،  
وكذا لم اقف على رواية ابي ايوب وابان بن عثمان وكذا رفاعه وابن بكير  
عن ليث المرادى صريحا الا نادرا ورواية اكثرهم عن يحيى موجودة مع انصراف  
ابى بصير اليه كما سيأتى انشاء الله تعالى ،

واما علي بن رئاب : فلم اقف على روايته عنه صريحا اصلا ، بل قد روى  
فى (الكافى) و(التهذيب) عن علي بن ابي حمزة عن ابي بصير عن ابي جعفر عليه السلام  
خبراً ، وروى فى (التهذيب) عن علي بن رئاب عن ابي بصير عن ابي جعفر عليه السلام  
مثله ايضا باختلاف ، وايضا فى (الكافى) عن علي بن رئاب عن ابي بصير قال : سئلته  
عن الرجلين يكون بينهما الامة الخ ، وفى (الفقيه) روى عن ابي الصباح الكنانى  
مثله ايضا باختلاف مائة قال : وفى رواية ابي بصير مثله الخ . ولعل الظاهر الاتحاد ،  
وقد مر ان رواية الصدوق عن ابي بصير بواسطة علي بن ابي حمزة ، وان الظاهر  
رواية علي عن ابي بصير يحيى فيكون يحيى هو المراد فى رواية علي بن رئاب عنه  
عن ابي بصير ايضا .

واما مامر عن (النقد) من رواية عبد الكريم بن عمرو عن ليث ورواية ليث عن  
عبد الكريم بن عتبة

فقد اورد عليه : بان فى (البحار) فى باب أن حديثهم صعب مستصعب روى  
نقلا عن (البصائر) حدثنا عن علي بن ابي حمزة قال : دخلت أنا وأبو بصير على  
أبي عبد الله عليه السلام ، الى قوله عليه السلام : انى لاتكلم بالحرف الواحدة وروى  
فيه ايضا عن عبد الكريم بن عمرو عن ابي بصير قال : سمعت : أبا عبد الله عليه  
السلام يقول : انى لاتكلم بالكلمة الواحدة الخ ، يعنى ان هذا ايضا لا يخلو عن ظهور

فى كون المراد بابى بصير فيهما هو يحيى وانه لو سلم عدم ظهوره فيه فلا ظهور له فى لىث أيضا .

ثم قال : على ان مارواه فى (الفقيه) عن عبد الكريم بن عتبة من دون ذكر الوساطة فظنى انه منحصر فى موضع اوفى موضعين .

وان قلت : - ان ما ذكر فى المشيخة من طريقه اليه طريقه الى رواية كتابه فلا ينحصر رواية عبد الكريم بن عمرو عن لىث المرادى فيما ذكرته .

قلت : مضافا الى ان عبد الكريم بن عتبة ممن لم يذكر فى (جش) و(ست) له كتاب او اصل - انا لانسلم ان كلا من الاسانيد التى ذكرها فى آخر (الفقيه) حيث ذكر مشيخته فيه طريقه الى جميع كتاب من روى فيه بذلك الاسناد عنه او الى جميع اصله وان قاله جمع من المحدثين وكان كثير منه كذلك كما يظهر من (فهرست) الشيخ وغيره ، الا ترى انه قال فيه : كل ما كان فى هذا الكتاب عن علي بن جعفر فقد رويته عن أبى رضى الله عنه الى ان قال : وكذلك جميع كتاب علي بن جعفر فقد رويته بهذا الاسناد ، وقال : وما كان فيه عن محمد بن يعقوب الكليني (رضي الله عنه) فقد رويته عن محمد بن محمد ، الى ان قال : وكذلك جميع كتاب (الكافي) فقد رويته عنهم عنه عن رجاله .

وعلى هذا فما افاده العلامة المجلسي (ره) حيث قال فى بيان سند الحديث الخامس والثلاثين من (كتاب الاربعين) ان الشيخ ذكر فى (ست) عند ترجمة محمد ابن بابويه القمي ما هذا لفظه : له نحو من ثلثمائة مصنف ، أخبرني بجميع كتبه ورواياته جماعة من أصحابنا منهم الشيخ ابو عبد الله محمد بن محمد بن النعمان ، وابو عبد الله الحسين بن عبيد الله الغضائري ، وابو الحسين جعفر بن الحسن بن حسكة القمي وابو زكريا محمد بن سليمان الحمزاني ، كلهم عنه ، انتهى .

فظهر ان الشيخ روى جميع مرويات الصدوق (تور الله ضريحهما) بتلك الاسانيد الصحيحة ، فكلاما روى الشيخ خبراً من بعض الاصول التى ذكرها الصدوق

في فهرسته بسند صحيح فسنده الى هذا الاصل صحيح وان لم يذكر في الفهرست سنداً صحيحاً اليه ، وهذا أيضاً باب غامض دقيق ينفع في الاخبار التي لم تصل اليها من مؤلفات الصدوق ، انتهى .

انما يتم فيما لو علم ان تلك الطرق طرق الي جميع ما في تلك الكتب والاصول من الاخبار ، وهو في كثير منها غير معلوم ، انتهى .

أقول : يمكن ان يدفع ما اورده على العلامة المجلسي (ره) بقوله : انما يتم فيما لو علم الخ بانه وان لم يكن معلوماً الا انه ظاهر جداً ، وهو كاف في المقام : هذا .  
وأما ما مر عن السيد الضايغ في (شرح الارشاد) :

فاورد عليه أيضاً بما محصله : أن الضير أيضاً روى عن الصادق عليه السلام كما يأتي ،  
وأما كون ليث من أصحاب الباقر عليه السلام أيضاً ففيه منع ، سيما على ما مر من زعم الكليني (ره) انه ادرك بعض ائمة الرضا عليه السلام ، ان من زمن وفات مولينا الباقر عليه السلام الي وفات موسى بن جعفر تسع وستون سنة ، ولعله عاش بعد وفاته عليه السلام سنين أيضاً وفي حياة الباقر عليه السلام سنين كثيرة ، بناءً على ما يظهر من بعض الاخبار من كونه من حواربه عليه السلام واحيائه احاديثه عليه السلام وغير ذلك مما سنشير اليه ، وحينئذ فيكون عمره نحواً من مائة سنة ، بل قد مر انه نظراً الي بعض الاخبار يكون عمره مائة وثلاثين او مائة وعشرين ، وهو نادر جداً مع انه لم يذكره أحد .

ويشهد له أيضاً : ان الشيخ في «ست» لم يذكر كونه راوياً عنه عليه السلام مع انه ذكر ما لم تقف عليه في كلام غيره من كونه راوياً عن ابي الحسن موسى «ع» .  
وأما «ع» في «جج» في اصحاب الباقر «ع» أيضاً فهو لا يدل على كونه راوياً عنه «ع» كيف وقد ذكر «ره» في اصحاب الائمة عليهم السلام جماعة لم يرو عنهم ومنهم قاسم بن محمد الجوهري فانه «ره» ذكره في اصحاب الصادق «ع» مع انه لم يرو عنه «ع» بل لم يلقه «ع» ، نعم عن «جش» التصريح بانه روى عن ابي جعفر

وابي عبد الله عليهما السلام ولعل استناده في ذلك الى ما مر من صحيحة سليمان بن خالد ، والى ما رواه «كش» عن ابي الحسن موسى «ع» حيث انه عد جماعة منهم ليث بن البخري من حواري محمد بن علي وحواري جعفر بن محمد ، والى ما رواه أيضاً عن الصادق «ع» حيث عده في جملة أصحاب ابيه «ع» . مع انه يمكن تأويل الاول بان احياء احاديث ابي جعفر «ع» لا ينحصر في روايتهما عنه ولا سيما بلا واسطة ، وان امين الصادق «ع» امين ابيه ، مع ان كونه اميناً لا يبيح (ع) لا يدل على كونه راوياً عنه كما ان ما في الآخرين - مع ضعف سندهما - من كونه من حواريه «ع» أو من اصحابه «ع» لا يدل على ذلك ، مع انه عد من حواريه «ع» من هو من أصحاب الصادق عليه السلام ليس الا ، فلعل ليثاً أيضاً كذلك .

ثم ذكر المورد أيضاً انه لم نجد رواية يقطع بانه رواها عن الباقر «ع» من دون واسطة ، وانه لم يظفر في كتب الاخبار فيما وقف عليه من روايات صرح فيها باسم ليث مقيداً بالمرادي أو نحوه في السند ، وهو اربعون حديثاً على ما يروى فيه عن ابي جعفر «ع» من دون واسطة ، ومن البعيد ان يكون راوياً عنه «ع» ومن احبى احاديثه وان يكون هذا من الاتفاقيات ، ولذا مال الى ما هو مقتضى الاصل أيضاً من عدم كونه راوياً عنه «ع» .

قال : ولو سلم ذلك فهو قليل وان لم نعرفه بالخصوص ، وحينئذ فالظاهر ان ابا بصير المطلق الذي يروى عن ابي جعفر «ع» هو يحيى بن القاسم الحاقاً بالاعلى ، مع ما يأتي من انصرافه اليه وان روى عن غيره «ع» ، هذا .

ثم انه (ره) بعد الفراغ عما نقلنا عنه من الاشكالات قال : ممن وجدت روايته عن ليث المرادي ايضاً هاشم أبو سعيد ، وخطاب بن سلمة ، وأبو المعز في (المحاسن) في باب الراد لحديث آل محمد عليهم السلام روى حديثاً عن هاشم أبي سعيد الانصاري عن ليث المرادي ، ولعل الانصاري مصحف المكارى ، وروى (كش) حديثاً عن خطاب بن سلمة عن ليث المرادي . وفي (التهديب) روى خبراً عن ابي المعز

عن ليث المرادي .

قال : وروى هو يعني ليث المرادي عن سدير كما في (البصائر) حيث روى فيه خبراً باسناده عن ابن مسكان عن ليث المرادي عن سدير ، وكذا عن أبي بصير ففي (المحاسن) في باب ثواب ما جاء في التسييح روى خبراً عن ليث المرادي عن أبي بصير ، انتهى ملخصاً . وقد جعل في (الرسالة) مما يرجح الحمل على المرادي أمرين آخرين أيضاً :

أحدهما الرواية عن مولينا الكاظم عليه السلام وذلك ان اول زمان امامته (ع) وهو زمن وفات مولينا الصادق عليه السلام كان سنة ثمان واربعين ومائة كما في (الكافي) ووفات يحيى الاسدي كان في خمسين ومائة ولم يدرك من زمن مولينا الكاظم عليه السلام الا سنتين .

وأما المرادي فقد ادرك جميع زمنه عليه السلام الذي هو خمس وثلثون سنة بناءً على ما مر من روايته تاريخ وفاته عليه السلام وحينئذ فما علم من رواية أبي بصير عن مولينا الكاظم عليه السلام انه كان بعد السنتين فابو بصير هو المرادي وما علم انه كان فيهما حصل الاشتراك ، ومالم يعلم فيه شيء من الأمرين حمل على المرادي أيضاً لقلّة زمان الاشتراك جداً ، والمظنون الحاق المشتبه بالاعل .

وثانيهما رواية الحسين بن المختار عن أبي بصير فانها ترجح حمل أبي بصير على المرادي وذلك لما يأتي في البحث الثاني من المطلب الاتي من روايته عنه انه كان يعلم المرّة القرآن ، وقد ذكر (كش) تلك الرواية في ترجمة المرادي ، مضافاً الى اخباره عن تغطية الامام عليه السلام وجهه عنه وهو يدل على انه لم يكن مكفوفاً وقد مر ان الاسدي كان مكفوفاً .

المطلب الثاني : في أبي بصير يحيى بن القاسم وفيه أيضاً أبحاث :

البحث الاول في كنيته واسم أبيه وكونه أسدياً ومكفوفاً وبيان من أدركه من الائمة عليهم السلام وانه متحد مع يحيى بن القاسم الحداء أم لا .

فنقول : اما كنيته فابو بصير وأبو محمد أيضاً .

اما الاول : فالظاهر انه مما لا كلام فيه . واما الثاني - فكلام بعض وان كان يشعر تعريضه حيث نسبة الى القول - الا ان جمعاً صرحوا به والمثبت مقدم على النافي ، وفي جملة من الاخبار المروية عن أبي بصير - المعلوم او الظاهر ان المراد به يحيى - دلالة على ذلك ايضاً من جهة ان الامام عليه السلام خاطبه فيها بقوله يا أبا محمد .

واما اسم أبيه : فعن ظاهر جملة من أهل الرجال منها (ست) و(جج) في أصحاب الصادق عليه السلام و(جش) انه القاسم حيث عبروا عنه بيحيى بن القاسم ، وفي جملة اخرى من كلماتهم التعبير عنه يحيى بن أبي القاسم مع التصريح بأن ابي القاسم اسحاق ، منها ما عن (جج) في الباقر عليه السلام حيث قال : يحيى بن ابي القاسم يكنى ابا بصير مكوف ، واسم ابي القاسم اسحق وورد في اسانيد الاخبار بكلا الوجهين ايضاً ، ولعله يشهد للثاني ما عن (الخصال) في باب العشرة حيث ذكر فيه خبراً في سنده علي بن أبي حمزة عن يحيى بن اسحق .

والجمع ممكن بأن اسم ابيه القاسم واسم جده اسحق المكنى بابي القاسم فتارة ينسب الى أبيه واخرى الى جده وهذا غير بعيد ومثله كثير ، وبه يندفع الاضطراب عن كلام من عبر عنه في موضع بالاول وفي آخر بالثاني . وهو اسدي كما صرح به غير واحد .

ومكفوف كما نقل الاتفاق عليه وقد مر ، وعن علي بن أحمد العقيقي : ان يحيى بن القاسم الاسدي مولا هم كوفي ولد مكفوفاً راي الدنيا مرتين ،

وراو عن ابي جعفر عليه السلام وكانه مما لاخلاف فيه ، وعن ابي عبد الله عليه السلام ايضاً كما صرح به غير واحد مع ان روايات عنه عليه السلام - المصرحة في اسانيدها باسمه او الظاهرة في ان الراوي فيها هو يحيى الاسدي المكفوف - موجودة ، بل قيل انها كثيرة غاية الكثرة .



بل عن الشيخ و(كش) انهما عداه من اصحاب الكاظم عليه السلام ايضا ، وروايته عنه عليه السلام ايضا موجودة فعن (قرب الاسناد) عن علي بن ابي حمزة عن ابي بصير عن ابي الحسن الماضي عليه السلام قال : دخلت عليه فقلت له جعلت فداك بم يعرف الامام؟ الحديث . ومثله عن (اعلام الورى وعن (الكافي و(الارشاد) انهما روياه بعينه عن أحمد ابن مهران عن محمد بن علي عن أبي بصير .

واما ما عن (دلایل) الطبري من خبر في سنده زرعة عن سماعة عن أبي بصير قال : خرجت مع علي بن الحسين عليهما السلام الى مكة الحديث . حيث يدل على أن أبا بصير المراد به يحيى بقرينة الانصراف ورواية سماعة عنه - من أصحاب السجاد عليه السلام ايضا : فقيل : انه مشكل ، فلعل في سند الرواية سقطا وفي متنه تغييرا هذا ،

واما انه متحد مع يحيى بن قاسم الحذاء أو انهما متغايران؟ فكلماتهم فيه مختلفة . والابتعاد محكى عن (صه) قال : يحيى بن القاسم الحذاء (بالحاء المهملة والذال المعجمة) من أصحاب الكاظم (ع) كان يكنى ابا بصير (بالباء الموحدة والياء بعد الصاد) وقيل انه أبو محمد ، اختلف قول علمائنا فيه : قال الشيخ الطوسي (ره) انه واقفي ، وروى الكشي ما يتضمن ذلك ، قال : وابو بصير يحيى بن القاسم الحذاء الازدى هذا يكنى أبا محمد ، قال محمد بن مسعود ، الى اخر ما ياتى عن كش . والظاهر وفاقا لكثير من المحققين - التعدد ، ويشهد له امور :

منها : ما عن الشيخ (ره) في (ظم) حيث قال: يحيى بن القاسم الحذاء واقفي ، يوسف بن يعقوب واقفي ، يحيى بن ابي القاسم يكنى ابا بصير ، وذلك لتعدد العنوان مع تخلل يوسف بينهما والحكم بالوقف في الاول وزيادة الحذاء ونقصان الاب من الاول وترك التكنية ، بخلاف الثاني في جميع ذلك .

ومنها: ما عن السيد ابن طاوس حيث ان الظاهر منه التعدد في غير موضع من كلامه .

ومنها ما عن كش من العنوان وما ذكره بعده ، ولذا ذكر كلامه بتمامه ان

يحتاج اليه فيما بعد أيضا وهو هذا :

في يحيى بن ابي القاسم ابي بصير ويحيى بن القاسم الحذاء : حمدويه ، ذكر عن بعض اشياخه يحيى بن القاسم الحذاء الازدى واقفي . وجدت في بعض روايات الواقفة : على اسمعيل بن يزيد قال شهدنا محمد بن عمران البارقي في منزل علي ابن ابي حمزة وعنده ابو بصير ، قال محمد بن عمران : سمعت ابا عبد الله يقول : منا ثمانية محدثون سابعهم القائم «ع» فقام ابو بصير فقبل رأسه وقال : وسمعت من ابي جعفر «ع» منذ اربعين سنة - فقال له ابو بصير سمعته من ابي جعفر عليه السلام . واني كنت خماسياً ، جاء بهذا قال : اسكت يا صبي ، ليزدادوا ايماناً مع ايمانهم . يعني القائم «ع» ولم يقل ابني هذا .

حدثنا علي بن محمد بن قتيبة ، قال حدثنا الفضل بن شاذان ، قال حدثنا محمد بن الحسن الواسطي ومحمد بن يونس ، قال حدثنا الحسن بن قياما الصيرفي قال : حججت في سنة ثلاث وتسعين ومائة وسئلت ابا الحسن الرضا «ع» فقلت : جعلت فداك ما فعل ابوك ؟ فقال : مضى كما مضى آباؤه ، قلت : وكيف اصنع بحديث حدثني به يعقوب بن شعيب عن ابي بصير ، أن ابا عبد الله «ع» قال : ان جائكم من يخبركم أن ابني هذا مات وكفن ودفن وقبر ونفضوا ايديهم من تراب قبره فلا تصدقوا به ؟ قال : كذب ابو بصير ، ليس هكذا حدثه ، انما قال : ان جائكم عن صاحب هذا الامر .

حدثني احمد بن محمد بن يعقوب البيهقي ، قال حدثنا عبد الله بن حمدويه البيهقي ، قال حدثني محمد بن عيسى بن عبيد ، عن اسمعيل بن عباد البصري ، عن علي بن يحيى بن القاسم الحذا الكوفي ، قال : خرجت من المدينة فلما جزت حيطانها مقبلًا نحو العراق اذ انا برجل علي بغل الشهب يعترض الطريق ، فقلت لبعض من كان معي : من هذا ؟ فقالوا : هذا ابن الرضا ، قال : قصدت قصده ، فلما رأني ارپده وقف لي ، فاتتهيت اليه لاسلم عليه فمديده فسلمت عليه وقبلتها ، فقال : من

أنت؟ فقلت: بعض مواليك جعلت فداك أنا علي بن يحيى بن ابي القاسم الحذاء، فقال لي: أما ان عمك كان ملتويًا علي الرضا عليه السلام، قال: فقلت: جعلت فداك رجع عن ذلك، فقال: ان كان رجع فلا بأس.

واسم عمه القاسم الحذاء، وابو بصير هذا يحيى بن القاسم يكنى ابا محمد. قال محمد بن مسعود: سئلت علي بن الحسن بن فضال عن ابي بصير هذا هل كان متهمًا بالغلو؟ فقال: أمًا بالغلو فلا، ولكن كان مخلطًا، انتهى فان عنوانه ظاهر في التعدد من جهة واو العطف أيضاً ووضع الظاهر موضع الضمير فيما نقله عن بعض الاشياخ حيث صرح بالاسم ولم يقل: انه واقفي ظاهر أيضاً في ان ذلك لثلاث توهم عود الضمير لو جاء به الاول، وهو ظاهر بل صريح في التعدد.

ولكن قد يناقش بانه لا يذكر غالباً في عنوان اكثر من واحد الا اذا كان بينهما رابطة من قرابة او اشتراك في ان يكون مذكورين في خبر او كلام أحد، لاجمرد الاشتراك في الاسم، وهنا لم نجد رابطة بينهما، ولعله آية توهم الاتحاد بل مامر عن (صه) حيث نقل عن (كش) هكذا: او ابو بصير يحيى بن قاسم الحذاء الازدي هذا يكنى ابا محمد، صريح في هذا التوهم، كالمحكي عن بعض النسخ من ان العنوان هكذا في: يحيى بن ابي القاسم ابي بصير وهو يحيى بن القاسم الحذاء بزيادة هو. وقد يحتمل على بعد ان يكون يحيى عطفًا على ابي بصير فيكون بياناً ليحيى الاول، مؤيداً ذلك بما في آخر كلامه حيث قال: وابو بصير هذا يحيى بن القاسم يكنى ابا محمد.

وأقول: سيأتي الكلام في بيان آخر كلامه انشاء الله تعالى، وسائر وجوه المناقشة ضعيفة لا تصلح لدفع التعدد الظاهر من كلامه جداً.

ومنها: ان ابا بصير يحيى مات سنة خمسين ومائة كما عن (جش) و (جنج) في اصحاب الصادق (ع) حيث قال هناك: يحيى بن القاسم ابو محمد يعرف بابي بصير الاسدي مولا هم كوفي تابعي، مات سنة (خمسين ومائة) بعد ان يعبد الله، وعن العلامة

في (التحرير) التصريح - كالكليني - بانه قبض موسى بن جعفر عليه السلام في سنة (ثلاث وثمانين ومائة) فيكون موت ابي بصير قبل وفاته عليه السلام بثلاث وثمانين سنة .

ويدل على ان موته كان في حياته عليه السلام أيضاً ما روى عن (الخراج والجرأيح) وعن (كشف الغمة) أيضاً أن ابا بصير اقبل مع ابي الحسن موسى (ع) من المدينة الى العراق فنزل بزبالة فدعى بعلي بن ابي حمزة البطيني - وكان تلميذاً لابي بصير - فجعل يوصيه بحضرة ابي بصير ، فقال : يا علي اذا صرنا الى الكوفة تقدم في كذا ، فغضب ابو بصير فخرج من عنده فقال ما ارى هذا الرجل انا اصحبه منذ حين ثم يتخطاني بحوائجه الى بعض غلماني ، فلما كان من الغدحم ابو بصير بزبالة فدعى علي بن ابي حمزة وقال استغفر الله مما حل في صدري من مولاي ومن سوء ظني به انه كان قد علم اني ميت واني لا الحق بالكوفة ، فاذا انا مت فافعل بي كذا وتقدم في كذا ، فمات ابو بصير بزبالة انتهى .

مع ان يحيى بن القاسم الحذاء بقي الى زمان امامة مولينا الرضا عليه السلام كما يدل عليه الخبر الثالث الذي تقدم في كلام (كش) .

وقد استدل بعض سادة الاصحاب بخبرين آخرين ايضا استنبط منهما بقاء الحذاء بعد سنة خمسين ومائة بمدة وقد نقل احدهما عن (تفسير العياشي) والآخر عن (غيبة الشيخ) من اراد الاطلاع فليرجع الى كلامه .

ثم لا يخفى ان ما مر من الخبر الثالث فيه امور ينبغي التنبيه عليها .

احدها : ان قوله : اما ان عمك كان ملتوياً علي الرضا يحتمل وجوها : قال

(ده) في الرسالة :

منها : ان يكون ملتوياً ، بالمشناة الفوقانية اسم فاعل من التوى وعلي اما بمعنى عن كقوله : اذا رضيت علي بنوقشير ، اي كان معرضاً عن الرضا عليه السلام كما في قوله تعالى (اذا قيل لهم تعالوا يستغفر لكم رسول الله لو وارؤسهم) او على ظاهرها اي انه كان بعد موت الكاظم ع مؤثراً له علي الرضا (ع) ففي الصحاح لويته اي اثرته عليه .

ومنها : ان يكون بالباء الموحدة ثم بالنون (على) للتعليل كما في قوله تعالى  
ولتكبروا لله على ما هديكم اى كان يظهر منه السفاهة لانكار الرضا (ع) قال في الصحاح  
قوم ملبونون اذا ظهر منهم سفه .

ومنها : ان يكون بالموحدتين من لب يلب ومنه لبيك اى انا مقيم على طاعتك  
اقامة بعد اقامة والمعنى انه كان مطاعا ومقصودا على الضرر على الرضا «ع» .

ومنها : ان يكون بالمتناتين من لت الشبيء اذا شده واوثقه اى كان محكما  
وثابتا على انكار الرضا عليه السلام هذا كله بناء على ما رأيناه من نسخ (كش)  
وهى خمس .

وفي منهج المقال ناقلا عنه : متلونا من باب التفعّل ، انتهى محصل ما ذكره (ره)  
واقول : ما في المنهج مختلف ايضا ان بعضه بالنون من التلون وبعضه بالياء  
وعليه فيتحد مع الوجه الاول في المعنى .

ثانها : ان ظاهر الخبر ان عمه كان في ايام امامة مولينا الرضا (ع) وعمه يحيى  
ابن القاسم الحذاء وقول (كش) : واسم عمه القاسم الحذاء قد عد من اغلاطه ، او انه سهو  
من قلم الناسخ ، واحتمال ان يكون له عم آخر هو المراد هنا مدفوع لذكره الكشى  
في ترجمة يحيى بن القاسم ، وعلى ما ذكرنا فالحكم بكونه متحدا مع من مات  
في حيوة الكاظم (ع) لا وجه له .

ثالثها : ان ظاهر الخبر كون عمه واقفيا ، وقوله «ع» ان كان رجع يشعر  
رجوعه وقدمه تصريح الشيخ بوقفه وكذا بعض مشايخ حمدويه ايضا ولم تقف على  
ما يصلح لمعارضة ما ذكر فيكون واقفيا في الظاهر .

رابعها : ان راوى الخبر رجل واحد فاسمه ان كان علي بن محمد بن القاسم  
كما في اول الخبر فما في قوله : انا محمد بن علي بن ابي القاسم الحذاء سهو حيث  
قدم محمدا على علي وزيد لفظ ابي على القاسم ايضا كما في بعض النسخ ، وان كان  
اسمه الاخير كان السهو في الاول ، وعلى اى حال ففي احد الموضعين سهو .

ومنها : ما استشهد به غير واحد ايضا من ان الشيخ قال في (قر) يحيى بن ابي القاسم يكنى ابا بصير مكفوف واسم ابي القاسم اسحق ، وقال بعده بلا فصل يحيى بن ابي القاسم الحذاء وهو ظاهر في عدم الاتحاد .

وهذا الاستشهاد انما يتم فيما لو كان يحيى بن ابي القاسم الحذاء هو يحيى بن القاسم الحذاء وقد يمنع ذلك لان الاول لم يذكر الا في اصحاب الباقر عليه السلام فان الشيخ ذكره هناك وغيره لم يتعرض له اصلا والثاني لم يذكر الا في اصحاب الكاظم عليه السلام وهو يدل على المغايرة .

مع تايد بانه لم يذكر اصحاب الرجال احداً منهما في اصحاب الصادق عليه السلام ولو اتحدا لكان من اصحابه (ع) ايضا ، اذ يبعد جدا ان يكون احد من اصحاب الباقر والكاظم عليهما السلام دون الصادق (ع) .

وبان من زمن وفات الباقر (ع) وهو عام اربع عشرة ومائة كما في (الكافي) الى اول زمن امامة الرضا (ع) الذي ادركه يحيى بن القاسم الحذاء كما عرفت يقرب من سبعين سنة ويبعد ان يكون من هو من اصحاب الباقر (ع) باقيا بعده (ع) تلك المدة او ازيد .

وبانهم نسبوا الوقف الى يحيى بن القاسم الحذاء فلو كان متحدا مع يحيى بن ابي القاسم الحذاء لنسب اليه عند ذكره بهذا العنوان ايضا ولو من بعض وليس كذلك . وعلى ما ذكر فما استشهدوا به للمغايرة انما تشهد لمغايرة يحيى المكنى بابي بصير ليحيى بن ابي القاسم الحذاء لا ليحيى بن ابي القاسم الحذاء الواقفي .

ومنها : ان ابا بصير يحيى اسدي كما مر والحذاء ازدي كما سمعت عن (كش) نقلا عن بعض اشياخ حمدويه فلا يتحدان .

وما يقال : من ان اجتماع النسبتين ممكن من وجوه متعددة :  
منها : ان يكون اطلاق الاسدي عليه بكونه مولى لبني اسد كما هو ظاهر مامر عن العقيقي ، وعن الشيخ في (ق) لان يكون هو من تلك القبيلة وهذا لا ينافي

كوفه ازديا .

ومنها : ان الاسد الذي ينسب اليه متعدد منهم اسدين شريك بطن من الازد فكل اسدي من هذه القبلة ازدي ولعله من هذه القبيلة .

ويكفي لامكان اجتماعهما ماعن (جنج) في اصحاب امير المؤمنين (ع) حيث قال ربيعة بن ناقد الاسدي الازدي عربي كوفي .

يدفع : بان ما ذكر ، وان كان محتملا . الا انه خلاف الظاهر ولو كان ابو بصير ازديا لقيدت تلك الكنية بذلك ايضا ولومرة في خبر او كلام ، ولم تقف عليه .

ومنها : ان ابابصير مات في حياة مولينا الكاظم (ع) والوقف حدث بعد وفاته عليه السلام فلا يكون ابو بصير هو الحذاء الواقفي . اما الاول فقد مرّ واما الثاني فلدلالة جملة من الاخبار التي رواها (كش) علي ذلك : منها : ما رواه عن علي بن جعفر قال جاء رجل الى اخي (ع) فقال له : جعلت فداك من صاحب هذا الامر؟ فقال : اما انهم يفتنون بعد موتي فيقولون هو القائم وما القائم الا بعد سنين مضافا الى ما ذكر من بدو الوقف وسببه ومن عدمن ار كانه مثل علي بن ابي حمزة البطائني وزياد بن مروان القندي وعثمان بن عيسى الراسي فعن «غيبة الشيخ» انه روى الثقات ان اول من اظهر هذا الاعتقاد هؤلاء المذكورون طمعوا في الدنيا ومالوا الى حطامها عن يونس بن عبد الرحمن قال مات ابو ابراهيم (ع) وليس من قوامه احدا الا وعنده المال الكثير وكان ذلك سبب جحدهم موته طمعا في الاموال .

واما ماعن (غيبة) الشيخ في ابطال مذهب الواقفة من قوله : ان موت الكاظم (ع) اشتهر مالم يشتهر موت احد من ابائه لانهم اظهروه واحضر والقبضة والشهود ونودي عليه بيغداد على الجسر وقيل : هذا الذي تزعم الرافضة انه حي لا يموت مات حتف انفه حيث يدل على كون الوقف في زمانه (ع) .

فقد رد : بان ذلك النداء وان ذكر في بعض الاخبار غير المعتمدة الا انه مخالف لاجبار اخر ، حيث ان في بعضها : نودي عليه هذا موسى بن جعفر قد مات فانظر وا

اليه وفي بعضها نودي عليه : هذا امام الرفضه فاعرفوه وفي بعضها لم يذكر نداء بل ذكر كيفية شهادته (ع) .

على أن النداء المذكور مخالف للظاهر اذا الظاهر ان مقصود السندی بن شاهك ويحيى بن خالد لعنهما الله تبرئة نفس الرشيد لعنه الله وأنفسهما عن قتله (ع) لادفع الضلالة عن قوم من الشيعة او اظهار العداوة لهم ، ولذا حضر واوجوه الناس وامرهم بالنظر الى جسده الشريف وعملوا محضرا بانهم مات حتف انفه كما في كثير من الاخبار وبالجملة فالتمسك بمثل هذا لحصول الوقف في زمانه (ع) ضعيف ، ولو فرض ان بعض الشيعة اظهر احتمال كونه القائم (ع) لشبهة لا يكون هذا وقفا واعتقادا ويزول بعد شهادته (ع) .

ومثله التمسك بما عن (كش) من قول علي بن الحسن بن فضال في علي بن حسان الذي يروي عن عمه عبدالرحمن بن كثير : انه كذاب واقفي لم يدرك ابا الحسن موسى (ع) ووجه التمسك : ان ابن الغضائري قال : علي بن حسان بن كثير مولى ابي جعفر الباقر (ع) ابو الحسن يروي عن عمه عبدالرحمن ، انتهى فاذا لم يدرك ابا الحسن (ع) وكان واقفياً مع كونه مولى ابي جعفر (ع) فقد تحقق الوقف قبل ابي الحسن (ع) في زمن الباقر (ع) .

وبيان ضعف هذا التمسك انه - مع احتمال الاشتباه في كلامه - يحتمل أولاً ان يكون المراد بعدم ادراكه عدم ملاقاته وهو لاينا في بقاءه الى زمن الرضا (ع) ووقفه في ذلك الزمان ولكن يبعده بقاء من كان مولى لمولينا الباقر (ع) الذي كان بين وفاته ووفات مولينا الكاظم (ع) سبعون سنة تقريباً كما مر الى زمن مولينا الرضا عليه السلام .

وثانيا : ان يكون المراد عدم ادراكه كبيرا بان لم يتولد في زمانه عليه السلام او كان صغيرا جدا غير قابل للتشرف بخدمته (ع) وعلى هذا الاحتمال بوجهيه فلفظ مولى فيما مر عن (غض) لا بد ان يكون صفة لكثير لا لعلي .



ويعين هذا الاحتمال او يرجحه : أن علي بن الحسن بن فضال يروي عن علي بن حسان كما يظهر من جش في ترجمة عبدالرحمن بن كثير ، وعلى بن الحسن من اصحاب الهادي والعسكري ليس الا ، كما صرح به فكيف يروي عن ام يدرك ابا الحسن موسى «ع» بل توفي قبل زمانه «ع» او قبل تولده .

وبالجملة فالقول بتحقيق الوقف قبل زمن الرضا (ع) ضعيف .

وعن شيخنا البهائي ان ما في (كش) (١) من نسبة الوقف الى ابي بصير ينبغي ان يعد من جملة الاغلاط ، لموته في حيوة الكاظم (ع) والوقف تجدد بعده انتهى .

نعم قد يطلق الواقفي على من وقف على غير الكاظم (ع) ايضا كما عن الصدوق (ره) انه قال في كمال الدين اطلق اللفظ على من وقف على امير المؤمنين عليه السلام او على الصادق (ع) فقال والواقفة على امير المؤمنين (ع) ثم قال ، واما الواقفة على موسى (ع) فسبيلهم سبيل الواقفة على ابي عبدالله عليه السلام .

ولكن هذا اطلاق بحسب اللغة وغير معهود في الاصطلاح لا يحمل اللفظ عليه

الابقرينة ، هذا .

وقد تبين مما ذكرناه ان ابا بصير يحيى غير يحيى بن القاسم الحذاء وان الاول ليس بواقفي والثاني ليس مكنى بابي بصير ، بل قيل بعدم وصول ذلك الينا من القائلين بعدم الاتحاد ويأتي في البحث الاتي ايضا ما يزيد وضوحا للمرام في هذا المقام .  
واما الموهوم للاتحاد فامور :

منها : ان في «جش» و«ست» و«وق» لم يذكر هذا الاسم الا في عنوان واحد ولو

تعدد لتعدد العنوان .

ومنها : ما تقدم من كلام كش في موضعين :

(١) لا يخفى ان ما نسبته الى (كش) من نسبة الوقف الى ابي بصير محل منع

ظاهر كما ستعرف انشاء الله تعالى ولعله مبني على اتحاد ابي بصير الاسدي مع الحذاء وقد عرفت خلافه وستعرف أيضاً منه مدظله .

احدهما ذكره الروايتين الاوليين الداليتين على كون أبى بصير واقفيا مع ان الواقف هو الحذاء فيظهر منه اتحادهما .

وثانيهما قوله اخيرا وأبو بصير هذا الخ فانه ايضا ظاهر فى الاتحاد مضافا الى وجوه اخر فى كلامه توهم الاتحاد ايضا كما اشرنا اليه بعد ذكر كلامه .

ولا يخفى ان وحدة العنوان ان سلم ظهورها فى اعتقاد الاتحاد فهو لا يصلح لمعارضة مامر من شواهد التعدد مع أن وحدة العنوان فى (ق) و(ست) معارضة بتعددده فى ظم كما مر و ذكر (كش) للروايتين لا يدل على اعتقاده بوقف أبى بصير بل ولا على اعتقاده بدالاتهما على وقفه كما ستعرف فى البحث الا ترى من منع دلالتهما عليه ولو سلم فهو لا يستلزم اعتقاده اتحاد أبى بصير مع الحذاء بل ربما يكون الظاهر منه سيما بواسطة العنوان اعتقاده التعدد فيكون ذكره الروايتين الاوليين لبيان حال أبى بصير والرواية الثالثة لبيان حال الحذاء .

واما قوله اخيرا وأبو بصير هذا فقد صرح فى (الرسالة) بان المشار اليه هو يحيى بن ابى القاسم المذكور فى العنوان اولا اذ لم يذكر أبو بصير الا فى العنوان ولم يطلقه على الحذاء حتى يشير اليه .

ثم استوضح ذلك بما ذكره (كش) ايضا فى موضع من رجاله من قوله قال محمد بن مسعود سألت علي بن الحسن بن الفضال عن أبى بصير ؟ فقال كان اسمه يحيى بن أبى القاسم وقال أبو بصير كان يكنى أبا محمد وكان مولى لبني اسد وكان مكفوفاً الى اخر ما ذكره فظهر ان مقصوده التنبيه على ان هاتين الكنيتين ليحيى بن ابى القاسم الاسدى وظهر ايضا ان ما مر عن (صه) حيث نقل قول (كش) مغيراله تغييرا مبنى على ما ذهب اليه من الاتحاد انتهى محصل ما ذكره (ره) .

اقول ما ذكره (ره) فى بيان المشار اليه وان كان حسنا الا ان الاشارة بلفظ هذا الظاهر فى القريب الى ما هو فى صدر العنوان لا يخلو عن بعد مع ان المذكور فى الصدر كان مع لفظ الاب وهنا مجرد عنه .

وبالجملة دعوى ظهور كلامه في الاتحاد ليست بذلك البعيد وان كان في التعدد اظهر ، ولو سلم ان اعتقاده الاتحاد فما مر من سائر الوجوه المفيدة للتعدد كاف في المقام هذا .

وعن ابن داود انه بنى تارة على الاتحاد وذكره في باب المجر وحين فقال فيه يحيى بن القاسم أبو بصير الاسدي وقيل أبو محمد الحذاء (جنح) (ق) (م) (جش) (قر) (ق) (كش) واقفي (جش) ثقة وجيه (غض) اما الغلو فلا ولكن كان مخلطا واسم أبي القاسم اسحق واخرى على التعدد فقال في باب الممدوحين يحيى بن ابي القاسم يكنى أبا بصير مكفوف واسم أبي القاسم اسحق (قر) (م) (جنح) ثم قال يحيى بن القاسم (لم) (كش) كوفي ثقة قليل الحديث .

وقد اورد على ما ذكره اولاً بان (جنح) عده من أصحاب مولينا الباقر عليه السلام ايضاً فالاقتصار بقوله (جنح) (ق) (م) ليس في محله فان قيل المعنون في أصحاب مولينا الباقر عليه السلام يحيى بن أبي القاسم قلنا الامر في أصحاب مولينا الكاظم عليه السلام كذلك ايضاً وبان التقييد بالحذاء مخالف للواقع فانه ليس في كلام (جش) ولا (جنح) ولا (كش) وبان (كش) لم يحكم بوقفه بل نقله عن حمدويه عن بعض اشياخه وبأن قوله واسم أبي القاسم اسحق لاوجه لذكره هنا .

وعلى ما ذكره ثانياً بان قوله واسم ابي القاسم اسحق لم يذكره الشيخ في (ظم) وان ذكره في (قر) وبانه ليس لنا يحيى بن القاسم يكون من (لم) وبأن ما ذكره عن (كش) مخالف للواقع سواء اريد به ما قبل العلامة او ما بعده بل قيل ظني ان قوله كوفي ثقة قليل الحديث سهو لعدم ذكره في كتب الرجال بتلك الصفات ولعله مصحف يحيى بن هاشم المذكور في (جش) فانه قال يحيى بن هاشم كوفي قليل الحديث ثقة فلفظ (كش) (ايض) مصحف (جش) ولعل هذا التصحيف وقع في نسخة (جش) التي كانت عنده وكانت عنده نسخة (صه) ايضاً ولكن من غير تصحيف فلذلك وذكر ايضاً بعد ذلك يحيى بن هاشم كوفي قليل الحديث ثقة وهو عين ما في (صه) وكيف كان فالظاهر انه سهومنه (ره) انتهى .

البحث الثاني في الاشارة الى ما يوهم كونه واقفيا اوناو وسيا او مخطئا او غير ذلك مما يوجب قدحه مع الجواب عنه فمما يوهم الاول جملة من الاخبار منها ما مر عن (كش) من الخبرين الاولين وجه الدلالة في اولهما ان المراد بشمانية النبي ﷺ وفاطمة عليها السلام وعلي بن ابي طالب الى مولينا الصادق عليه السلام فمولينا الكاظم عليه السلام يكون تاسعهم وكونه عليه السلام القائم هو مذهب الواقفة وتصديق ابي بصير لذلك وتأييده بانه سمع هذا المطلب من ابي جعفر عليه السلام يدل على انه منهم . وفي بعض النسخ بدل تاسعهم سابعهم وحينئذ يجعل ثمانية بدلا من المجرور في منأ وتكثيره غير مانع لعدم خلوه عن الفائدة ومحدثون صفة مبتداء محذوف خبره منا وضمير سابعهم راجع اليه والمراد ان من النبي ﷺ الى الصادق عليه السلام ستة محدثون وسابعهم وهو الكاظم عليه السلام هو القائم ووجه الدلالة في ثانيهما ظهور ما حدث به ابو بصير في انه معتقد به ومنها ما عن النعماني انه روى باسناده الى محمد بن عصام عن وهب بن حفص عن ابي بصير قال قال ابو جعفر اوابو عبد الله عليهما السلام قبل الشك من ابن عصام يابا محمد للقائم عليه السلام علامتان شامة في رأسه وداء المراز برأسه وشامة بين كتفيه من الجانب الايسر تحت كتفيه ورقة مثل ورقة الاس ابن ستة وابن خير الاماء بان يكون المراد بالسته رسول الله ﷺ وعلي والحسين الى الصادق عليه السلام ولم يقل ابن سبعة لعدم كون الكاظم عليه السلام ابن الحسن عليه السلام .

والجواب عن الاول بعد اشتراكه مع الاخيرين في ضعف السند واحتمال كون الثلاثة مكذوبة على ابي بصير من الواقفة ومنافاة كونه خماسيا لما مر في لث من كونه كبير السن في زمان ابي جعفر عليه السلام .

اولا ان اطلاق المحدث أي من يحدثه الملك على النبي ﷺ وان كان صحيحاً وكذا على فاطمة عليها السلام بل المحدثة من اسمائها الا ان الشايخ في عرف الاخبار كما قيل - اطلاقه على من ليس برسول ولا نبيا بل في الصحيح المروي في باب الفرق بين الرسول والنبي والمحدث من الكافي ان المحدث هو الذي يحدث

فيسمع ولا يعاين ولا يرى في منامه والتغليب خلاف الاصل وحينذ فيمكن ان يراد بقوله عليه السلام منا ثمانية ان من الائمة الذين من ذرية الحسين عليه السلام ثمانية وهذا صريح في فساد القول بالوقف .

وقد قيل ان (كش) أيضاً حمل الخبر على هذا المعنى حيث قال في تأويله يعني القائم عليه السلام ولم يقل ابني هذا وأما رواية سابعهم كما في بعض النسخ فمع عدم ثبوتها لا يخفى ما فيه من تكلف المعنى وعدم ظهوره فيما يصح التمسك به للوقف بل هو مجمل صدرأ وذيل .

وثانياً ان ذلك الخبر مما بدله الواقفية كما قيل نظراً الى ما عن غيبة النعماني عن البطائني قال كنت مع ابي بصير ومعنا مولى لابي جعفر الباقر عليه السلام قال سمعت ابا جعفر عليه السلام يقول منا اثني عشر محدثاً السابع من ولدى القائم فقام اليه ابو بصير فقال اشهد اني سمعت ابا جعفر عليه السلام يقول منذ اربعين سنة قبل هذا الكلام وما عن الكافي والنخال والعيون وغيرها بسند صحيح عن سماعة بن مهران قال كنت انا وابو بصير ومحمد بن عمران مولى ابي جعفر في منزله بمكة فقال محمد بن عمران سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول نحن اثنا عشر محدثاً فقال ابو بصير تالله لقد سمعت ذلك من ابي عبد الله فحلفه مرة او مرتين فحلف انه سمعه فقال ابو بصير لكني سمعته من ابي جعفر عليه السلام .

وثالثاً - وهو الذي يرد على الخبرين الاخرين أيضاً - ان رواية حديث يناسب مذهباً باطلا لا يستلزم كون الراوي من اهل ذلك المذهب .

ولو سلم لزم كون ابي بصير واقفياً قبل زمن الرضا (ع) بمدة لانه اما حين سماعه ذلك الكلام من ابي جعفر (ع) صار : واقفياً او بعد سماعه الى زمان نقله ذلك الكلام وهو أربعون سنة .

فلو فرض ان سماعه من ابي جعفر (ع) كان في سنة وفاته (ع) وهي سنة اربع عشرة ومائة التي هي نهاية زمان يمكن السماع فيه وفرض حدوث وقفه في ذلك

الزمان أيضاً لزم تقدم الوقف على سنة وفات مولينا الكاظم عليه السلام وهي سنة ثلاث وثمانين ومائة او احدى وثمانين ومائة بتسع وستين او تسع وتسعين سنة .

ولو فرض وقفه بعد ذلك الزمان يكون تقدم الوقف على تلك السنة اقل من هذا بمقدار تأخر الوقف عن زمن السماع هذا مع انك قد عرفت سابقاً ان وفات ابي بصير كان قبل وفات مولينا الكاظم عليه السلام بثلاث وثلثين سنة .

وكيف كان فذلك الخبر مع ما فيه مما عرفت ينافي ما اشتهر بين الاخبار من حدوث الوقف في زمن الرضا عليه السلام فلا يصح الاستناد اليه .

وعن الثاني انه يحتمل ان يكون فاعل كذب مستتراً راجعاً الى يعقوب ويكون ابو بصير مبتدأ وما بعده خبره وقد يحتمل ان يكون كذباً مبنياً للمفعول من التكذيب .

وعن الثالث بمنع ما ذكر في بيان المراد مع بعده بل المراد عليه السلام ابن ستة بحسب الاسماء فان اسماء آباءه عليه السلام ستة وليس ذلك لغيره من الائمة عليه السلام

او انه ابن ستة بعد ابي جعفر عليه السلام ان كانت الرواية عنه عليه السلام او ابن ستة اولهم ابو عبدالله عليه السلام ان كانت الرواية عنه عليه السلام مع ان ما ذكر

من العلامات وجودها في مولينا الكاظم عليه السلام غير ثابت .

وبالجملة فشيء من هذه الاخبار لا يدل على كون ابي بصير واقعياً مع انه روى

اخباراً آخر دالة على ان القائم هو الامام الثاني عشر عليه السلام :

منها ما مر من خبر النعماني وغيره .

ومنها حديث اللوح المروي في (الكافي) عن عبد الرحمن بن سالم عن ابي بصير

عن ابي عبد الله عليه السلام حيث ذكر فيه الائمة الاثني عشر عليهم السلام الى ان قال

عبد الرحمن قال ابو بصير لو لم تسمع في دهرك الا هذا الحديث لكفاك فضنه الا عن اهله .

وهذا ظاهر الدلالة جداً على كون ابي بصير ممن يعتقد الحق وكون ابي بصير

هنا هو يحيى دون ليث لما يأتي من انصرافه اليه ولان عبد الرحمن بن سالم شارك

علي بن ابي حمزة في بعض رواية عن ابي بصير فعن الشيخ بسنده عن عبد الرحمن بن سالم وعلي بن ابي حمزة عن ابي بصير قال سألت ابا عبد الله عن امرئة ماتت في سفر وليس معها نساء ولا ذو محرم؟ الحديث قيل وقد تتبعنا ولم نقف على روايته عن نجزم أو نظن انه ابو بصير المرادي هذا .

وأما ما يوهم الثاني وهو كونه ناووسياً أي واقفاً على الصادق عليه السلام فهو ما عن الفاضل الجزائري في (شرح الاستبصار) حيث قال عند قول ابي بصير ما اخوفني ان لا يكون اوتني علمه هذا يعني القائل هو يحيى بن القاسم الواقفي وصدر منه بعض هذه الهفوات وفي هذا الخبر اشعار بصحة ما ورد عنه من انه وقف على الصادق عليه السلام لاعلى الكاظم عليه السلام كما هو المشهور بين الواقفة انتهى .

واقول في كلام هذا الفاضل قدح في ابي بصير من وجهين .

احدهما من جهة سوء ظنه واسائه ادبه بالامام عليه السلام حيث قال ما اخوفني (النخ) وهو نظير ما مر في ابي بصير لث المرادي من قوله اظن صاحبنا ما تكامل علمه فان كلا من القولين محكى عن ابي بصير في حديث وقع السؤال فيه عن رجل تزوج امرئة ولها زوج ولم يعلم وقد مر بعض الجواب عنه هناك ونقول هنا أيضاً ان ذلك الحديث المذكور مروي بانحاء مختلفة فعن حدود (التهذيب) و(الاستبصار) على نحو وفيه قوله ما اخوفني النخ وعن نكاحهما على نحو آخر وفيه ما اظن صاحبنا تكامل علمه وعن (الفقيه) و(الكافي) و(الكشي) على نحو آخر .

وقد قال (ره) في الرسالة والظاهر ان القضية واحدة وهذه الاختلاف مما يوجب الوهن في الحديث فلا يصلح للتمسك في مقام القدح انتهى .

وقد يجاب أيضاً بان هذا الذي صدر عنه من سوء الادب كان في آخر عمره وروى عنه الاخبار قبل ذلك مع انه قد تاب عنه فلا قدح فيه اصلاً انتهى .

وبمثلته يجاب أيضاً عن حديث (كشف الغمة) الذي كان فيه سؤا د ب عظيم أيضاً وكان دالاً على موته في منزل زباله وقد تقدم في البحث السابق .

وهنا اخبار اخر يتوهم منها سوء ادبه وزمه منقولة عن (كش) :

منها ما رواه عن حماد الناب قال جلس ابو بصير على باب ابي عبد الله عليه السلام ليطلب الاذن فلم يؤذن له فقال لو كان معنا طبق لاذن فجاء كلب فشغرى في وجه ابي بصير قال اف اف ما هذا قال جليسه هذا كلب شغرى في وجهك .

ومنها ما رواه عن الحسين بن المختار عن ابي بصير قال كنت اقرىء امرئة كنت اعملها القرآن قال فمازحتها بشيء قال فقدمت على ابي جعفر عليه السلام قال فقال لي يا ابا بصير اي شيء قلت للمرئة قال قلت بيدي هكذا وغطى وجهه فقال لا تعودن اليها .

وأجيب عن الاول بعد منع كون ابي بصير فيه هو يحيى وان كان المنع ضعيفاً باحتمال ان غرضه التعريض بالبواب أي لو كان معنا طبق فيه شيء من الهدايا للبواب لاذن لنا مع ان الطبق يكون بمعنى الجماعة كما عن الجوهري وبمعنى الحال كما عن (معجم اللغة) وبمعنى المنزلة كما عن ابن الاثير اي لو كان معنا جماعة من الناس او كان لنا حال او منزلة عنده لاذن لنا .

وأما شغرى الكلب في وجهه فلعله لسوء ادبه بمن تعلق بالامام عليه السلام .

وعن الثاني بعد عدم صحة السند ومنع كون ابي بصير فيه هو يحيى لان (كش) ذكره في ترجمة ليث مؤيداً ذلك بان مشاهدته تغطيه الوجه تدل على عدم مكفوفيته وقد مر ان يحيى مكوف بان ماصدر عنه من المزاح لم يظهر انه كان مصراً عليه بل كونه من الصغائر أيضاً ممنوع قال (ره) في الرسالة وتغطيته عليه السلام وجهه عنه يمكن ان يكون الوجه فيه ان لا يحصل له ولا مثاله الجرئة بامثال هذه الامور التي ربما توقع في العصيان وأقول يمكن ان يكون التغطية صادرة من ابي بصير بياناً لقوله هكذا ويكون مراده ان مزاحي لها هو اني غطيت وجهي بيدي مفهماً لهما بذلك ان تغطي وجهها لئلا أراها مكشوفة الوجه فازدادها حياءً وشغفاً هذا .

وثانيهما ما ورد عن يحيى من انه وقف على الصادق عليه السلام .



وفيه ان ورود هذا عنه غير معلوم وقد قال بعض سادة الاصحاب المتتبعين في هذا الباب انه مما لم اقف عليه ولم ينسب احد من علماء الرجال ذلك المذهب اليه مع انه ممن روى عن الكاظم عليه السلام والكشي والشيخ ذكراه في اصحابه عليه السلام وفي بعض رواياته أيضاً دلالة على قوله بامامته ففي البصائر عن ابي حمزة عن ابي بصير عن ابي عبد الله عليه السلام قال سئلته وطلبت ونصبت اليه ان يجعل هذا الامر الى اسمعيل فابى الله الا ان يجعله لابي الحسن موسى عليه السلام .

وقد مر أيضاً بعض الاخبار التي فيها دلالة على اعتقاده الحق .

وبالجملة نسبة هذا القول اليه في غاية الفساد .

وأما ما يوهم الثالث وهو كونه مخلطاً فهو ما مر في كلام (كش) عن علي بن الحسن بن فضال حيث نفى عنه الغلو ونسب اليه التخليط وردّه من اشرنا اليه بان التخليط لم ينسبه اليه غير علي بن الحسن وهو مع كونه فطحياً لا يصلح لمعارضة ما يأتي مما يدل على وثاقته وقول ابن طاوس ابو بصير يحيى بن القاسم مخلط على ما سيأتي معناه انه مخلط على قول علي بن الحسن هذا ولعل المراد به هنا حيث جعله مقابلاً للغلو ما يقابله من سائر الاقوال الفاسدة والاراء الباطلة الحاصلة من خلط الحق بالباطل او خلط بعضها ببعض وان كان يطلق في كلماتهم على خصوص الغلو وعلى ما يعمه وما ذكرنا أيضاً وبالجملة فاسناد التخليط اليه فاسد .

واما الغلو فقد صرح بعض من ذكر بانّه لم يرمه به احد بل ممانفوه عنه وصرح ايضاً بان قدح كثير من علماء الرجال فيه وكذا علمائنا في كتبهم الفقهية الا الشهيد الثاني وجماعة ممن تأخر عنه يدل على عدم فساد في مذهبه قال (ره) فان المحقق في كثير من المواضع طعن في سند فيه ابو بصير من غير جهته وهواية كونه عنده سليماً من الطعن بل من راجع كلماته في المعتبر لم يبق له ريب في ذلك والعلامة (ره) مع ما مر عن خلاصته وذكره له في القسم الثاني منها لم تر ان يقدح فيه في شيء من كتبه الفقهية بشيء وان يقول في شيء من الاسانيد المشتملة على ابي بصير انه مشتمل عليه وهو

مشارك بين الثقة وغيره مع انه طعن فيها من غير جهته بل وصف بعضها بالصحة نعم في موضع من (المختلف) هكذا وفي الموثق عن ابي بصير المكفوف قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن الصائم متى يحرم عليه الطعام؟ الحديث ورجال السند كلهم سوى ابا بصير من الثقات من دون خلاف. والظاهر ان عد حديثه في هذا الموضوع موثقا من سهو القلم او مما اختاره في هذا الموضوع فقط ورجع عنه في غيره والشيخ ايضا في كتبه الفقه والاحبار لم يقدح في ابي بصير يحيى بشيء وعلى هذا فرميه بالضعف او بشيء من المذاهب الباطلة مما لاوجه له.

هذا مضافا الى ان هنا ادلة تدل على مدحه وعدالته وجلالته قد ذكرها في (الرسالة) واطنّب فيها من ذكر ايضا ونحن نذكر محصل ما ذكره الاخير اذ فيه الكفاية قال (ره):

منها صحيح شعيب العرقو في قال قلت لابي عبد الله عليه السلام ربما احتجنا ان نسأل عن الشيء فممن نسأل قال عليك بالاسدي يعني ابا بصير.

قال السيد الدامادي تعليقاته في شرح هذا الحديث قوله يعني ابا بصير كلام شعيب العرقو في وهو ابن اخت ابي بصير الاسدي يحيى بن ابي القاسم المكفوف ثقة عين مروج جليل المنزلة من اصحاب ابي عبد الله الصادق وابي الحسن الكاظم (ع) فهذا الحديث واضح المتن صحيح الطريق اتفاقا، وقد اعترف بذلك السيد المكرم جمال الدين بن طاوس في اختياره وهو ادل النصوص على جلالته ابي بصير الاسدي المكفوف في الثقة والفقه والعلم وصحة الحديث وارتفاع المرتبة انتهى وحمل ابي بصير في هذا الصحيح على عبد الله بن محمد الاسدي فاسد كما ستعرف في البحث الاتي انشاء الله تعالى.

ومنها ما مر من روايته الحسنه او الصحيحة التي ظهر منها ان له الجنة خالصاً .  
ومنها ما مر ايضا من ضمان الصادق عليه السلام او ابي جعفر عليه السلام له الجنة ومنها ما في (الكافي) و(التهذيب) في الصحيح عن محمد بن مسلم قال صلى بنا ابو بصير في طريق مكة

فقال وهو ساجد الحديث فان ايتمام محمد وهو من اوثق الناس وافقه الاولين بابي بصير تعديل له وكفى به معدلا .

والظاهر ان ابا بصير هذا هو يحيى لانصراف اطلاقه اليه لاليث المرادي كما استظهر السيد الداماد في تعليقاته وكذا المحقق الشيخ حسن في حاشية على (التحرير الطاوسي) وكانهما ظننا ان ملاحظة الطبقة تشهد بذلك وان من يليق بمحمد بن مسلم ان ياتم بهو ليث دون يحيى .

وفيهما ما لا يخفى فان وفات محمد بن مسلم كان في عام خمسين ومائة وكان له من نحو سبعين سنة على ما قاله الشيخ وليث على مامر ادرك بعض ازمنة امامة الرضا عليه السلام ولو فرض ولادتهما في وقت واحد لكان ليث ممن عاش ازيد من مائة سنة وهو نادرفكان الظاهر ان محمداً اكبر منه فيبعد ان يؤم قوما هو فيهم ليث الذي اصغر منه وقد قال محمد نفسه سمعت من ابي جعفر عليه السلام ثلاثين الف حديث ثم لقيت جعفرأ ابنه فسمعت منه أو قال سلته عن ستة عشر الف حديث او قال مسألة مع ما ورد من تقديم الاعلم والافضل والاكبر .

وأما يحيى فهو أيضاً من أفقه الاولين وكان كبير السن في زمن ابي جعفر عليه السلام كما مر وكان تابعياً فكان اكبر من محمد ويظهر من بعض الاخبار انه كان حافظاً للقرآن كثير التلاوة له والظاهر من الاخبار وقول (جش) في علي بن حمزة حيث عد مما صنفه (كتاب التفسير) وقال اكثره عن ابي بصير انه كان عارفاً بمعاني القرآن وأحكامه أيضاً وكونه اعمى لا يمنع عن امامته بل في (النهاية) استشكل في كراهته أيضاً حيث قال في كراهة امامة اعمى اشكال اقربه المنع .

ومنها كونه من اصحاب الاجماع كما مر عن كس ونقله عن بعض انه قال مكان ابي بصير الاسدي ابو بصير المرادي لا اعتداد به لجهالة القائل .

ومنها ما عن ابن شهر اشوب انه قال في (المناقب) اجتمعت العصابة على أن افقه الاولين ستة وعد منهم ابا بصير الاسدي .

ومنها ما مر عن (جش) من كونه ثقة وجيهاً .

ومنها اقوال جمع من علمائنا كالشيخ في العدة والطبرسي في اعلام الورى  
والمحقق في المعبر والعلامة في المنتهى حيث مدحوا ابا بصير الظاهر فى الاسدى  
مدحاً عظيماً وعدوه من الحفاظ الضابطين ورؤساء الشيعة فى الحديث واعيان  
فصلاء السلف .

ومنها تصحيحات العلامة لروايات ابي بصير وظنى ان من راجع كتبه وتبع  
رده ونقده لروايات ابي بصير لا يبقى له ريب فى ان يحيى بن القاسم عنده من  
العدول والثقات .

ومنها : حكم الاصحاب بصحة رواية ابي بصير وان لم يكن معه قرينة يعينه  
حتى ان فى المسالك قال فى طوارى نكاح الاماء فى ذيل كلام وقد صرح بصحتها - يعنى  
رواية ابي بصير - جماعة من الاصحاب المعبرين كالعلامة وتلميذه الفخر والعميد والشهيد  
وغيرهم وفى صحتها عندي نظر وساق الكلام الى ان قال وهذا الاشكال فى كل رواية  
يروىها ابو بصير ويطلق فينبغى التنبيه له فقد اطلق الاصحاب الصحة على رواية كثيرة  
فى طريقها ابو بصير مطلقاً والامر ليس كذلك .

ومنها كثرة روايته عن الائمة عليهم السلام وقد روى عن الصادق عليه السلام  
اعرفوا منازل الرجال على قدر رواياتهم عنا ورواية جماعة كثيرة عنه وفيهم الاجلاء .  
كعبد الله بن مسكان ويونس بن عبد الرحمن ومحمد بن ابي عمير وابان الاحمر  
هذا ملخص ما افاده السيد المذكور فى هذا المقام وهو كاف فى المرام وبه يظهر  
ضعف ما تنظر به الشهيد الثانى (ره) وغيره فى صحة رواياته من كون هذه الكنية اى  
أبى بصير مشتركة بين ليث المرادي الثقة وبين يحيى بن القاسم الاسدي وهو واقفى  
ضعيف وذلك لان يحيى بن القاسم الاسدي غير يحيى بن القاسم الحذاء الواقفى وان  
الاول ثقة جليل والثاني مكنى بأبي بصير وكلامهم مبنى على اتحادهما وقد بينا خلافه  
بما لامر يدعيه فالرجلان اللذان تشترك هذه الكنية بينهما ثقتان والذي يكون واقفياً

ضعيفاً ليس مكنتى بهذه الكنية وغير من ذكر ممن يكنتى بهذه الكنية لا ينصرف اليه الاطلاق كما مر فلا اشكال فى روايات أبى بصير انشاء الله تعالى .

### البحث الثالث : فى بيان امور ينبغى التنبيه عليها

الاول: ان المرادى والاسدى - وان تبين ان كلامهما ثقة جليل - الا انه قد وقع الخلاف فى ان أيهما أوثق من الآخر ، ورواياته أحق بالاعتماد ؟

ففى الرسالة و(جبح) المرادى لما ورد فيه من الاخبار التى تقدم بعضها ، قال رضى الله عنه المدح المستفاد من هذه النصوص لا يتصور فوجه مدح ، وهو أقوى بمراتب من الوجوه المادحة للاسدى من قوله عَلَيْهِ السَّلَامُ : عليك بالاسدى وغيره من الاخبار ومن توثيق (جش) واجماع (كش) .

وعن السيد الداماد انه رجح الاسدى فقال بعد ما نقلنا عنه فى البحث السابق بل الحق ان الاسدى أحق باستصحاب حديثه من المرادى بشهادة (جش) له بأنه ثقة وجيه وعدم توثيقه للمرادى ولسلامته عن الذم فى الروايات والخبار ، انتهى . وتبعه بعض السادة الذى أشرنا اليه سابقاً استناداً الى عدم قدح أحد من علمائنا فيه سوى من ظن انه الحذاء وقد عرفت فساد ، قال وايراد (كش) بعض الروايات فى ترجمته لا يظهر منه قدحه فيه مع انه عده من أهل الاجماع وذلك ان ديدنه ذكر ما وقف عليه من الروايات وان لم يكن معتمداً عليها واستند أيضاً الى ساير مدياته التى تقدم ذكرها .

ثم قال : وأما ليث المرادى فقال (غض) فيه ما قال وأوردوا فيه روايات تدل على ذمه ، ولم نجد على مدحه ما يعتمد عليه سوى ما اشير اليه من الروايات التى لا يمتنع أن يكون هي بأسرها منقولة بالمعنى بأن يكون الواقع فيها لفظ أبى بصير مطلقاً مراداً به الاسدى فتوهم الناظر ان المراد به المرادى فعبر عنه .

ويؤيده ان الاسدى من أئمة الاولين اتفاقاً على ما عن (كش) وغيره ، وان له روايات كثيرة

في أنواع العلوم الدينية، وان الرواة عنه كثيرون والمرادى ليس كذلك ومع ذلك فروايتهم عن أبي جعفر عليه السلام لو وجدت ففي غاية الندرة وروايات الاسدي عنه عليه السلام في غاية الكثرة وعليه فهذا هو الذي يمكن ان يقال في حقه انه امين الله في حلاله وحرامه وانه ممن احب حديث أبي جعفر عليه السلام دون المرادى .

ولو كانت تلك المدايح العظيمة المذكورة في الاخبار المستفيضة التي فيها الصحيح في حقه لكان الظاهر ان يكون هو ممن اتفقت العصابة على تصديقه وعلى كونه من افقه الاولين وان يوجد له توثيق في كلمات من كان قبل ابن طاوس والعلامة وليس كذلك بل وقع من بعضهم الطعن على دينه ومن اخر على حديثه ومن ثالث على ثقته. وقد ذكر (جش) مدايح عظيمة لزرارة ومحمد بن مسلم وبريد بن معوية ولم يذكر للمرادى مدحاً جامع انه من نظرائهم على ظاهر تلك الاخبار وقال في ترجمة يونس بعد ذكر مدايحه ان مدايحه كثيرة ليس هذا موضعها وانما ذكرنا هذا حتى لانخليه من بعض حقوقه كما يأتي .

ومن الظاهر ان مدايح المرادى ايضا كانت كثيرة على ذلك التقدير مسعانه لم يذكر واحدا منها وهذا كله دليل على تاملهم في ورود تلك الروايات في شأنه والا لم يقصروا في اداء حقوقه فتدبر انتهى ملخصا .

وفي الترجيح عندي تامل وصر في تلك الاخبار عن المرادى بما ذكر من الوجوه مشكل جدا وكون الشخص جليلا عند الامام عليه السلام ومحيا لاحاديث ابي جعفر عليه السلام لا يستلزم الجلالة عند الناس ولا كونه مرجعا لهم وناشراً للعلوم والاثار بنفسه بينهم وربما يكون الجليل خامل الذكر بين الناس بل مطعون فيهم واحياء الاحاديث بامر الناس بالرجوع اليها وحثهم على التمسك بها من غير ان يروها بنفسه ممكن والله العالم الثاني : في القرائن التي ذكرها مر حجة لحمل أبي بصير على الاسدي فانه ربما يحتاج الى التعيين في مقام التعارض وقد تقدمت قرائن الحمل على المرادى وظهر هناك ان جعل رواية جماعة مخصوصين عن أبي بصير قرينة على كونه المرادى

محل اشكال بل لعل الاظهر جعلها قرينة على ارادة الاسدى وقد جعل في الرسالة رواية عاصم بن حميد عن أبي بصير قرينة على ارادة الاسدى مع ان المحكى عن (الوسائل) عده من قرائن المرادى وقد مر تفصيل الكلام كغيره .

ومن قرائن الحمل على الاسدى: رواية شعيب العقرقوفى لانه ابن اخت يحيى الاسدى ومأمور بالسؤال عنه فاذا روى عن أبي بصير كان ظاهره ارادة الاسدى .

وعن المحققين انهم حكموا بكون رواية علي بن أبي حمزة عن أبي بصير قرينة على ارادة الاسدى فان الثاني قائده وكان من تلامذته ايضا كما عن اسحق بن عمار .

وعن الصدوق (ره) انه روى في الباب السادس من (العيون) عن علي بن أبي حمزة عن يحيى بن أبي القاسم عن الصادق عليه السلام وفي بعض الاخبار روى علي بن سالم عن يحيى عن أبي عبد الله قيل: الظاهر ان علي بن سالم هو البطينى ويحيى هو ابو بصير هذا .

وعن بعض العلماء انه جعل رواية شعيب عن أبي بصير قرينة على ان المراد به عبدالله بن محمد لا يحيى بن القاسم وحاصل ما استدل به وجوه ثلثة :

أحدها: ان الاسدى الذي امر الصادق عليه السلام شعيبا بسؤاله حيث قال له عليك بالاسدى يعنى أبا بصير - وقد تقدم الحديث في البحث السابق - هو عبدالله بن محمد الاسدى لا يحيى بن القاسم فينبغى ان لا يروى شعيب الا عن امره الامام عليه السلام بالاخذ منه فكل موضع فيه شعيب عن أبي بصير فهو عبد الله بن محمد لا غير .

وثانيها: ان شعيبا اعتم من ان يروى عن يحيى واثق منه واجل .

وثالثها: ان الظاهر من التتبع ان شعيبا في مرتبة يحيى وطبقته يروى عن يروى عنه ويروى عنه من يروى عنه فان علي بن أبي حمزة البطينى قائد يحيى يروى عن شعيب ولا يخفى ضعف هذه الوجوه .

وقد اورد في (الرسالة) على اولها: بان حمل الاسدى على عبدالله غير صحيح :

أما أولا: فلانه لم يذكر في الرجال الا مجهولا فلو كان هو المراد من الاسدى

لو ثقفوه لهذا الحديث مع صحة سنده .

وأما ثانياً: فلان (كش) لم يذكر الحديث المذكور في ترجمة عبد الله بل ذكره في ترجمة غيره وانما ذكر في ترجمته الحديث الذي نقلناه عنه في اول (الرسالة) ومنه يظهر انه مع قرب عهده اعتقد ان الاسدي في الحديث غير عبد الله بن محمد .

وأما ثالثاً: فلان الشيخ (ره) ذكر عبد الله في أصحاب مولينا الباقر عليه السلام دون مولينا الصادق عليه السلام مع أن رواية شعيب عن أبي بصير عن مولانا الصادق عليه السلام أكثر من ان تحصى .

ثم ان ما ذكره أخيراً ممنوع أيضاً فان كونه مأموراً بالسؤال عن الاسدي لا يلزم ان لا يروى عن غيره .

وعلى ثانيها: أولاً: بانه مشترك الورد ولمّا مر من ان عبد الله لم يوثقه أحد من علماء الرجال .

فان قيل :

لعله أراد عبد الله بن محمد الحجال الاسدي الثقة .

قلنا: هذا أيضاً غير صحيح لان هذا الرجل من اصحاب مولينا والكاظم عليهما السلام . وأيضاً: ان عبد الله المذكور يروى عن شعيب بواسطة ، ففي (كش) في سند الحديث المشتمل على ضمان مولينا الصادق عليه السلام لابي بصير هكذا: عن أحمد بن الفضل وعبد الله بن محمد الاسدي عن ابن أبي عمير عن شعيب العرقوفي عن أبي بصير وحينئذ فكيف يكون شعيب راوياً عنه .

وأيضاً: ان المذكور ليس مكناً بأبي بصير في (جش) و (صه) انه أبو محمد والاسدي في الحديث المذكور مفسر بأبي بصير .

وثانياً بأن الظاهر ان ما ذكره مبني على اتحاد يحيى بن القاسم الاسدي مع الخداء الازدي لما عرفت من الحكم بالوقف وقد مر فساده .

وحينئذ فلا دليل على كون شعيب اوثق واجل من يحيى مع ان رواية الاوثق عن الثقة أكثر من ان تحصى .



- وعلى ثالثها : بان يحيى من أصحاب مولينا الباقر عليه السلام ويروى عنه وشعيب ليس من أصحابه عليه السلام فلا يصلح انه يروى عن من يروى عنه قال (ره) فالوجه المذكورة فاسدة .
- والحق : ان الاسدي في الحديث المذكور هو يحيى لاعبد الله لما عرفت ولا ليث المرادى لانه ليس باسدي ولا يوسف بن الحارث لما ذكر مع كونه بتريا فلا يأمر المعصوم عليه السلام بأخذ المسائل عنه مع ان بقاءه الى زمن مولينا الصادق عليه السلام غير معلوم ، وانما ذكره الشيخ في أصحاب مولينا الباقر عليه السلام انتهى ملخصاً .
- ومنها: رواية الحسين بن ابى العلاء عنه لمّا عن (ست) من انه يروى عنه .
- ومنها: رواية الحسن بن علي بن ابى حمزة عنه لما عن (جش) من انه يروى عنه وفي (الجامع) في ترجمة يحيى: ويمكن استعلام انه ابن القاسم الحذاء المكنى بأبي بصير برواية علي بن أبي حمزة عنه ورواية الحسين بن ابى العلاء عنه وروى عنه أيضاً الحسن بن علي بن ابى حمزة انتهى .
- وفيه: ان الحذاء لم يكن مكنى بأبي بصير كما مر وأما رواية الثلثة عنه فقد عرفت ما فيه، مضافاً الى ما قيل أيضاً أنهم ممن روى كتاب ابى بصير يحيى .
- ومنها: رواية الحسين بن مختار أو منصور بن يونس أو ابراهيم بن عبد الحميد أو معوية بن عمار أو يحيى الحلبي عنه كما عن الجزائري مدعيّاً ان هذا وما مر عنه سابقاً في استعلام كون ابى بصير ليث بن البخترى مما ظهر له ولبعض مشايخه بالتتابع البالغ .
- ومنها: رواية منصور بن حازم عنه فعن طلاق (الكافي) عن منصور بن حازم عن ابى بصير الاسدي وليس هذا عبد الله بن محمد الاسدي لعدم روايته عن الصادق (ع) أو ندرتها فيكون هو يحيى .
- ومنها : رواية عبدالله بن وضاح لمّا عن (جش) من انه صاحب أبي بصير يحيى ابن القاسم كثيراً وعرف به له كتب يعرف منها كتاب الصلوة اكثره عن ابى بصير انتهى .
- ومنها : رواية من روى عنه ما يدل على مكفوفيته كمعلى بن عثمان حيث روى

عن ابي بصير قال : دخلت على ابي جعفر عليه السلام وهو يصلي فقال لي فائدي ان في ثوبه دما . و كمنى الحناط (١) حيث روى عن ابي بصير ان ابا جعفر عليه السلام قد مسح على عينيه فابصر السماء والارض وقد مر الخبر في المرادي فان امثال هذه الروايات تصير قرينة على ان راويها اذا روى عن ابي بصير فهو ابو بصير المكفوف وهو يحيى الاسدي . ومنها : رواية جماعة يروى كل منهم عن ابي بصير خبراً او أكثر وقد روى مثله عن ابي بصير من هوراو عن يحيى كسعدان بن مسلم واسحق بن عمار وسماعة ووهيب بن حفص فقد قيل انهم روى عن ابي بصير أحاديث قد روى مثلها علي بن ابي حمزة عن ابي بصير وقيل مثل ذلك في حماد وفضالة وحرير وعبد العزيز وعبدالله بن حماد الانصاري أيضاً وانها مذكورة في الفقيه .

ومنها : ان يكون الراوي عنه ممن يشارك أحد الرواة من يحيى الاسدي كما عن المحقق البهبهاني من ان ابن ابي عمير شارك البطيني في بعض رواياته عن ابي بصير وقيل في عبد الرحمن بن سالم أيضاً انه شارك علي بن ابي حمزة في روايته عن ابي بصير وكذا قيل في محمد بن زياد أيضاً .

وبالجملة : لا بد في أمثال المقام من تتبع تام .

ولا يخفى ان كون الامور المذكورة قرينة مبتن على عدم ثبوت رواية الاشخاص المذكورين عن ابي بصير المرادي او ندرة روايتهم عنه والا فلا تصير قرينة معينة كما لا يخفى وقد يجعل من القران أيضاً كون الروايات المرورية عن ابي بصير واردة في تفاسير الايات القرآنية لما عن ظاهر (جش) من ان لعلي بن ابي حمزة كتاب التفسير أكثره عن ابي بصير فاذا وردت رواية عنه في هذا الشأن فالظاهر انه الاسدي دون ليث .

الثالث : انك قد عرفت ان ابا بصير اذا ذكر بلا قرينة لا ينصرف الي غير الاسدي او المرادي ممن يكنى بهذه الكنية وانه انما يكون مردداً بينهما لا غير فاذا كان هناك قرينة تعين أحدهما حمل عليه والا لم يقدر في الحديث بناء أعلى كون كل

(١) لعل مثنى الحناط هو مثنى بن الوليد ، كذا قيل . منه (ره) .

منهما ثقة فان الاسدي غير الحذاء .

ومن قال باتحادهما فاما يجعله واقفياً فيتوقف في أخبار أبي بصير ويحكم بضعفها كما مر عن الشهيد الثاني ومثله عن المحقق الاردبيلي وصاحب المدارك .  
وأما العلامة (ره) فهو وان حكم بالاتحاد وكونه واقفياً في (صه) كما مر الا انه قال فيها والذي أراه العمل بروايته وان كان مذهبه فاسداً وقد سمعت ان بنائه في كتبه الفقهية أيضاً على تصحيح أخباره وينكر وقفه كالعلامة المجلسي على ما في (الرسالة) حيث قال في آخر (الرسالة) اعلم ان القائلين بالاتحاد افترقوا على حزين فمنهم من حكم بضعفه ووقفه الى ان قال ومنهم من انكر الوقف وذهب الى الوثاقة كالعلامة المجلسي في الوجيزة .

اذا عرفت ما ذكرنا فلنبين ان ابا بصير بعد اشتراكه بين الشخصين هل ينصرف اطلاقه الى خصوص الاسدي أم لا؟ ذهب بعض سادة الاصحاب الذي اشرنا اليه الى الاول ومحصل ما ذكره في بيانه ان ابا بصير قد وقع مطلقاً في متون الاخبار وأسانيدها وكلمات الاخبار كحديث جميل حيث ذكر الصادق عليه السلام فيه أقواماً انهم كانوا مستودع سره وأصحاب أبيه ونجوم شيعته الى غير ذلك من الاوصاف ثم بين عليه السلام انهم يريد العجلي وزرارة وابو بصير ومحمد بن مسلم وكقول زرارة في حديث في موت اسمعيل دعي الصادق (ع) داود بن كثير الرقي وحرمان بن أعين وأبا بصير وقول محمد بن المسلم المتقدم صلى بنا أبو بصير النخ وقول حماد كان ابو بصير على باب أبي عبد الله (ع) ليطلب الاذن وفي كثير من الاخبار دخلت أنا وأبو بصير وكنت أنا مع أبي بصير وقلت لابي بصير وسئل لابي بصير وقال أبو بصير الى غير ذلك من المواضع الكثيرة التي ذكر فيها أبو بصير من غير قيد ونفسير مع وجود التقييد بالنسبة الى غيره كثيراً كقول هشام بن سالم في حديث طويل فلقيت ابا جعفر الاحول الى قوله ثم لقيت المفضل بن عمرو ابا بصير حيث قيد الاول دون الاخير وكذا اطلاقات علماء الرجال فعن الشيخ في (ست) جعفر بن عثمان صاحب ابي بصير له كتاب وعن (جش) و (صه) في مشعل بن سعد انه روى عن أبي بصير وثابت بن شريح

انه اكثر عن ابي بصير وعن (صه) وابن داود في عبد الله بن بحر روى عن ابي بصير الى غيرها من الموارد الكثيرة التي ذكرت فيها هذه الكنية مطلقة مع ان شيئاً من تلك الموارد ليس مقام أبهام واجمال واقترانها بقرينة خفيت علينا بعيد جداً مع ان الاصل عدمها فيظهر من ذلك انه ينصرف عندهم الى معين فلا بد ان يكون هو يحيى بن القاسم لان استعمالها فيه اشيع كما هو ظاهر لمن تتبع الاسانيد أجمع ولاحظ زيادة معرفته واشتهاره بين الرواة وانهم لم يذكره الا بتلك الكنية مطلقاً الا في نادر من المواضع بخلاف المرادي فانهم كثيراً ما يقيّدون الكنية عند ارادة المرادي بما يعينه .

فان قلت : قد وقعت تلك الكنية مطلقة في اسانيد اربع روايات وفي متن بعضها ايضاً ثلاث منها في (الكافي) .

اولها : مارواه عن محمد بن سنان عن ابن مسكان عن ابي بصير من تاريخ شهادة موسى بن جعفر عليه السلام وقد تقدمت في ليث .

وثانيها : مارواه عن ابي بصير عن عبد الكريم بن عتبة قال سئلت الشيخ عليه السلام عن الرجل يستيقظ من نومه الخ .

وثالثها : مارواه عن ابن مسكان عن ابي بصير عن ابي عبد الله عليه السلام قال سألت عن الرعاف والحجامة الخ .

ورابعها : مارواه في (كش) عن معوية عن شعيب العقر قوفي عن ابي بصير قال سئلت ابا عبد الله عليه السلام عن امرئة تزوجت ولها زوج الى قوله فلقيت ابا بصير الخ والمراد به المرادي في الجميع :

اما في الاولى : فلما مر من ان وفات يحيى كان قبل وفات مولينا الكاظم عليه السلام فلا يكون هو المؤرخ بل المرادي لما عرفت من عدم انصراف هذه الكنية الى غيرهما .  
واما في الثانية : فلان الشيخ روى نحوها عن ليث المرادي عن عبد الكريم .  
واما في الثالثة : فلان الصدوق رواها في باب الاثني عشر من الخصال عن عبد الله بن

مسكان عن ابي بصير المرادي الا انه ذكر بدل الرعاف القىء .  
واما في الرابعة فلان الكشي روى عن صفوان عن شعيب العرقوف في نحوها  
وفيه فذكرت ذلك لابي بصير المرادي وقد تقدمت ايضا وهذا ينافي ما ذكرت من  
الانصراف الى يحيى .

قلنا : يمكن ان يقال الاطلاق في كلام ابن مسكان في الاولى لعله كان لعلم ابن  
سنان بعدم بقاء يحيى الى زمان شهادة الكاظم عليه السلام وان يقال المورخ ابن سنان  
وباقى السند زيد سهوا واشتبها كما تقدم وان الظاهر ان يحيى لم يرو عن عبد-  
الكريم فرواية ابي بصير عنه قرينة على انه ليث وان كلمة المرادي سقطت في الاخيرتين  
عن القلم او زيدت في المشتملة عليها اشتباها وهو الاظهر .

هذا كله مضافا الى ان ماشاع استعماله في معنى اذا استعمل في غيره بلا قرينة  
في بعض الاحيان لا يصير ذلك سبباً لاجماله ولذا قالوا اذا ورد في الرواية عن  
ابي جعفر عليه السلام فالظاهر منه الباقر (ع) مع انه قد يطلق علي الجواد (ع) ايضا واذا  
ورد عن ابي الحسن (ع) فالظاهر منه الكاظم (ع) مع انه قد يطلق على الرضا والهادى (ع)  
ايضا واذا ورد عن الشيخ قالوا ينصرف الاطلاق اليه (ع) ايضا مع انه قد يطلق  
على الصادق (ع) كما في روايتي زرارة ومحمد بن مسلم قالوا بعثنا الي الشيخ (ع)  
ونحن بالمدينة والمراد به هو (ع) كما صرح به في بعض الاخبار وكما فيما مر  
آفا من رواية عبدالكريم كما يظهر من (التهديب) .

ثم مما يدل على الانصراف ان (جش) نسب تكنية ليث بابي بصير الى القول  
كما مر واقصى الامر ان يكون ذلك لعدم شيوع استعمال هذه الكنية فيه فكيف  
ينصرف اليه واذا لم ينصرف اليه مع انه لا ينصرف الي غيره ايضا ممن مر انصرف الي يحيى .  
و يدل عليه ايضا ما مر من ان محمد بن مسعود سأل علي بن الحسن بن  
فضال عن ابي بصير؟ فقال كان اسمه يحيى بن القاسم فانه لو كان مشتركا عنده بين  
يحيى وغيره من غير انصراف الي الاول لكان عليه ان يقول انه كنية لمتعدد وبين حال

كل عليحدة كما انه فصل في جوابه حين سئله عن علي بن حسان فقال عن ايهما سئلت؟ اما الواسطي فانه ثقة واما الذي عندنا يروى عن عمه عبدالرحمن بن كثير فانه كذاب واقفى انتهى كلام السيدا علي الله مقامه ملخصاً .

واقول ما ذكره (ره) من انصراف الكنية المذكورة الي يحيى الاسدي وان كان غير بعيد الا ان الاتكال علي مجرد ما ذكر لا يخلو عن اشكال بل ينبغي التامل في خصوصيات موارده لزيادة الاطمينان ولكن يسهل الخطب بعد ما عرفت من ان كليهما ثقتان جليان وما ذكره في توجيه ما روى في تاريخ شهادة مولينا موسى بن جعفر عليه السلام بقوله قلنا يمكن ان يقال الخ قدم مع ما فيه في لث فلا تغفل .

وليكن هذا اخر الكلام في ابي بصير و نرجوا من الله ان لا يشذ مما ذكرناه شييء من الفوائد المهمة المشتمل عليها كلام من تعرض لهذا الشأن والله الموفق المنان والى هنا تم الكلام في الطبقة الاولى من اصحاب الاجماع .

واما الطبقة الثانية : فقد مرانهم ايضا ستة نفر جميل بن دراج وعبدالله بن مسكان وعبدالله بن بكير وحماد بن عثمان وحماد بن عيسى وابان بن عثمان .

اما جميل بن دراج فعن (ست) له اصل وهو ثقة وعن (صه) بالدال غير المعجمة والراء المشددة والجيم ودرج يكنى بابي الصبيح بن عبدالله ابو علي النخعي وقال ابن فضال ابو محمد شيخنا ووجه الطائفة ثقة روي عن ابي عبدالله وابي الحسن عليهم السلام واما عبدالله بن مسكان فعن (ست) ثقة له كتاب وعن (صه) بالميم المضمومة والسين الساكنة المهملة والنون بعد الالف ابو محمد مولى عنزة عين روي عن ابي الحسن موسى (ع) قال (جش) وقيل انه روي عن ابي عبدالله (ع) وليس بثبت وقال (جش) روي انه لم يسمع من الصادق (ع) الاحديث : من ادرك المشعر فقد ادرك الحج قال وكان من اروى اصحاب ابي عبدالله (ع) وزعم ابو النصر محمد بن مسعود ان ابن مسكان كان لا يدخل علي ابي عبدالله شفقة ان لا يوفيه حق اجلاله وكان يسمع من اصحابه ويابى

ان يدخل عليه اجلاله واعظاما انتهى كلام (صه) .

وفي (النقد) ويظهر من كتب الاخبار انه روى عن الصادق (ع) كثيرا وفيه ايضا ان مانسبه الى (جش) من قوله روي انه لم يسمع الى قوله اعظاما موجود في (كش) دون (جش) .

وفي (المنتهى) ذكر الايرادين المذكورين بزيادة بسط في المقام مع بيان جملة من الاختلالات الواقعة في جملة من الاسانيد من اراد الاطلاع فليرجع اليه .  
واما عبد الله بن بكير فعن (ست) انه فطحي المذهب الا انه ثقة وعن (كش) قال ابن مسعود عبد الله بن بكير وجماعة من الفطحية هم فقهاء اصحابنا وعن (العدة) ان الطائفة عملت بما رواه وعن (المختلف) انه في بحث مالو تبين فسق الامام عد روايته من الصحاح لحكاية اجماع العصابة .

واقول لعل مراده (ره) حيث عد روايته من الصحاح انها معتبرة جزما ومعمول بها كما سمعت عن (العدة) لانها من الصحاح بحسب الاصطلاح بل هي من الموثقات كما يشهد به ما عن (صه) من قوله فانا اعتمد على روايته وان كان مذهبه فاسداً .

واما حماد بن عثمان : فعن (ست) انه ثقة جليل القدر وعن (كش) حمدويه قال سمعت اشياخي يذكرون حماد او جعفر او الحسين وعثمان بن زياد الرواسي وحماد يلقب بالناب كلهم ثقات فاضلون خيار .

واما حماد بن عيسى الجهني - بالجيم المضمومة والهاء المفتوحة والنون بعدها - قيل نسبة الى جهينة بن زيد قال في الصحاح جهينة قبيلة . والجهني الذي اضيف اليه ليلة الثالث والعشرين من شهر رمضان فيقال انها ليلة الجهني لعله من تلك القبيلة - فنقول ان حمادا المذكور اورده (كش) في الطبقة الثانية من اصحاب الاجماع .

وقال في موضع اخر من رجاله حمدويه وابراهيم ابنا نصير قالوا حدثنا عيسى عن حماد بن عيسى البصري قال سمعت انا وعباد بن صهيب البصري عن أبي عبد الله عليه السلام

فحفظ عباد ماتي حديث وقد كان يحدث بهاعنه عباد وحفظت اناسبعين حديثاً قال حماد فلم ازل اشكك نفسي حتى اقتصرت على هذه العشرين حديثاً التي لم يدخلني فيها الشكوك. وروى أيضاً عن حمدويه قال حدثني العبيدي عن حماد بن عيسى قال دخلت على ابي الحسن الاول عليه السلام فقلت له جعلت فداك ادع الله لي برزقني داراً وزوجة وولداً وخادماً والحج في كل سنة فقال اللهم صل على محمد وآل محمد وارزقه داراً وولداً وزوجة وخادماً والحج خمسين سنة قال حماد فلما اشترط خمسين سنة علمت اني لا احج اكثر من خمسين سنة قال حماد : و حججت ثماناً و اربعين سنة وهذه دارى قد رزقتها وهذه زوجتى وراء الستر تسمع كلامى وهذا ابنى وهذا خادمى وقد رزقت كل ذلك فحج بعد هذا الكلام حجتين تاماً للخمسين ثم خرج بعد الخمسين حاجاً فزامل ابا العباس النوفلى القصير ففرقه الماء (ره) قبل ان يحج زيادة على الخمسين عاش الى وقت الرضا عليه السلام وتوفى سنة تسع وماتين وكان من جهينة وكان اصله كوفياً ومسكنه البصرة وعاش نيفاً وتسعين سنة ومات بوادى قناة بالمدينة وهو واديسيل من الشجرة الى المدينة انتهى كلام (كش).

واورده الشيخ فى اصحاب مولينا الصادق عليه السلام وقال : كوفى بقى الى زمن الرضا عليه السلام ووثقه فى اصحاب مولينا الكاظم عليه السلام وكذا وثقه فى (ست) ايضاً . وقال (جش) حماد بن عيسى أبو محمد الجهنى مولى وقيل عربى اصله الكوفة سكن البصرة وقيل انه روى عن ابي عبد الله (ع) -عشرين حديثاً- وأبى الحسن والرضا عليهما السلام ومات فى حيوه أبي جعفر الثاني (ع) ولم يحفظ عنه رواية عن الرضا (ع) ولا عن أبى جعفر (ع) وكان ثقة فى حديثه صدوقاً قال سمعت عن أبي عبد الله عليه السلام سبعين حديثاً فلم ازل ادخل الشك فى نفسى حتى اقتصرت على هذه العشرين.

وينبغى التنبيه هنا على مطلبين :

احدهما الاشتباهات الصادرة عن جماعة من الاعلام :

فمنها : ما وقع من (كش) حيث قال عاش الى وقت الرضا (ع) ووافقه الشيخ



في أصحاب الصادق عليه السلام وكما سمعت عن السيد بن طاوس على ما يظهر من (التحريير الطاوسي) وابن داود مع ان (كش) صرح بانه توفي في سنة تسع وماتين فعليه قد بقي حماد بعد مولينا الرضا عليه السلام بست سنين فيكون مماته في ايام مولينا أبي جعفر الجواد (ع) كما صرح به في (جش) و(ست) فقولهم عاش الى وقت الرضا (ع) ليس في محله .

ومنها : ما صدر عن العلامة حيث قال في (صه) دعا له أبو عبد الله عليه السلام ان يعرج خمسين سنة ووافقه السيد بن (طاوس) ايضا وقد عرفت من (كش) و(جش) ان الدعاء المذكور هو من مولينا أبي الحسن الاول عليه السلام .

ومنها : ما صدر عن ابن داود فانه قال حماد بن عيسى أبو محمد الجهني (ق) (م) (ضا) اصله كوفي بقي الى زمن الرضا عليه السلام ذهب السيل به في طريق مكة بالجحفة مولى .

وقيل عربي (جش) لم يحفظ عنه رواية عن الرضا (ع) ولا عن أبي جعفر (ع) كش حيث عزي الى (كش) ما في (جش) وبالعكس .

وثانيهما توضيح ما ذكره (جش) في ترجمة حماد فنقول انه قال بعد ما مر نقله - وله حديث مع ابي الحسن (ع) في دعائه بالحج وبلغ من صدقه انه روى عن جعفر بن محمد (ع) وروى عن عبدالله بن المغيرة وعبدالله بن سنان وعبدالله بن المغيرة عن ابي عبد الله (ع) له كتاب الزكوة اكثره عن حريز وبشير عن الرجال اخبرنا به الحسين بن عبيد الله قال حدثنا احمد بن جعفر بن سفيان قال حدثنا حميد بن زياد قال حدثنا محمد بن عبدالله بن غالب قال حدثنا محمد بن اسمعيل الزعفراني عن حماد به وكتاب الصلوة له اخبرنا محمد بن جعفر عن احمد بن محمد بن سعيد قال حدثنا علي بن الحسن بن فضال قال حدثنا عبد الله بن محمد بن ناجية قال رأيت الحسن بن فضال ورجل يقرأ عليه كتاب حماد في الصلوة قال احمد بن الحسين (ره) رأيت كتابا فيه عبر ومواعظ وتنبهات على منافع الاعضاء من الانسان والحيوان

وفصول من الكلام والتوحيد وترجمة مسائل التلميذ وتصنيفه عن جعفر بن محمد بن علي وتحت الترجمة بخط الحسين بن احمد بن شيبان القزويني التلميذ حماد بن عيسى وهذا الكتاب له وهذه المسائل سئل عنها جعفر او اجابه وذكّر ابن شيبان ان علي بن حاتم اخبره بذلك عن احمد بن ادريس قال حدثنا محمد عبد الجبار قال حدثنا محمد بن الحسن الطائي يرفعه الى حماد وهذا القول ليس يثبت والاول من سماعه عن جعفر بن محمد اثبت انتهى .

ونحن نتصدى - اولا - لتوضيح قوله له كتاب الزكوة الخ ثم نعود الى قوله وبلغ الخ فنقول .

لفظ بشير في بعض النسخ بالباء الموحدة والشين المعجمة ثم المثناة التحتانية وهو غير صحيح ولا معنى له والظاهر انه يسير بالمثناة التحتانية والسين المهملة ثم المثناة التحتانية بمعنى قليل ويكون عطفًا على اكثره اي روى اكثر كتاب الزكوة عن حريز واقله عن غيره من الرجال .

وقوله كتاب الصلوة له الخ ظاهره ان المقصود منه ان له كتاب الصلوة كما كان له كتاب الزكوة وان له اليه طريقا مشتملا على خمس ولم يحضر نسي الان حال الاول منهم لكن يظهر من جش تعويله عليه والثاني هو المعروف بابن عقدة والثالث وثقه (كش) و(جش) والشيخ وغيرهم الا انهم حكموا بفضحيته الرابع وهو عبدالله ابن محمد بن ناجية لم يحضر نسي حاله ايضا .

ومقصوده ان علي بن الحسن حكى عن عبدالله انه حكى عن الحسن بن علي بن فضال ورجل يقرء عليه انهما اشار الى كتاب فقالا انه كتاب حماد في الصلوة .

فقوله ورجل عطف على الحسن وقوله كتاب حماد خبر مبتداء محذوف وظاهر (جش) انه لم يعثر على هذا الكتاب بخلاف كتاب الزكوة حيث قال في الاول اخبرنا به وقال عن حماد به بخلاف الثاني .

وقوله قال احمد بن الحسين هو ابن الغضائري وسيأتي بيان حاله انشاء الله تعالى .

وقوله فيه عبر بالعين المكسورة والباء الموحدة المقنوعة جمع العبرة بمعنى

التعجب والمعنى ان الكتاب المذكور مشتمل على امور غريبة ومواعظ .  
وقوله وفصول الظاهر انه بالصاد المهملة والمراد ان عدة فصول من ذلك الكتاب في  
التوحيد والضمير في قوله في ترجمة عايد الى ذلك الكتاب وفي تصنيفه الى التلميذ  
والظاهر ان المراد من الترجمة ما يكتب في اول الكتاب أو آخره من اسم الكتاب  
ومصنفه فالمراد ان المكتوب في اول ذلك الكتاب أو آخره هذا مسائل التلميذ وتصنيفه  
أخذها عن جعفر بن محمد عليه السلام ،  
ثم اشار الى ان التلميذ من هو والى ان هذه المسائل سأل عنها جعفرأ (ع)  
هو بقوله وتحت الترجمة الخ .

وقوله وذكر ابن شيان بيان طريق العلم لابن شيان في هذا الاخبار  
وهذا القول ليس ثبت من كلام (جش) وغرضه ان كون هذا الكتاب المشتمل على  
عبر ومواعظ وغيرها من حماد على النحو المسطور بان يكون قد سأل تلك المطالب بأسرها  
عن مولينا الصادق عليه السلام وكونه من تلميذه عليه السلام غير ثابت وانما الثابت كونه  
راوياً عنه (ع) وأشار اليه بقوله والاول من سماعه الخ فعليه كلمة من بيان للاول والضمير لحماد  
والحاصل ان ما حكى اولاً عن حماد من قوله حفظت عن أبي عبد الله عليه السلام  
سبعين حديثاً فلم ازل الخ اقتضى انحصار مسموعه عنه عليه السلام في العشرين  
وهو ينافي كون الكتاب المذكور بأسره من مسموعه .

اذا علمت ذلك فلنعد الى قوله

وبلغ من صدقه الخ . فنقول انه يحتمل وجوهاً .  
الاول ان يكون اسماً مضافاً الى ضمير الحج ويكون قوله روى منفصلاً عما قبله  
ويكون من في صدقه للتعليل والمعنى وله حديث مع أبي الحسن (ع) في دعائه بالحج  
وبلغ الى الحج في وقته لصدقه في اخباره بانه (ع) دعاه .  
فالبلوغ الى الحج في أول ذلك العام وهكذا الى الخمسين متوالياً دليل على  
صدقه في اخباره المذكور .

والثاني ان يكون انه من الاحرف المشبهة بالفعل ومنفصلاً عما قبله وكلمة من

كما مرو المعنى وبلغ الى الحج خمسين سنة لصدقه قال ابن داود دعاه ابو الحسن الاول (ع) بالدار والزوجة والولد والخادم والحج خمسين سنة فبلغ ذلك .

والثالث: ان يكون بلغ بمعنى بالغ وانه روى فاعلا له ومن بمعنى فى والمعنى بالغ فى صدقه روايته عنه عليه السلام انه سمع سبعين حديثاً وما زال شكك حتى اقتصر على العشرين لانه يدل على كمال صدقه واحتياطه .

والرابع: ان يكون بلغ ماضياً من التبليغ وانه روى فاعلا أيضاً ومن بمعنى الى والمعنى بلغ واصل الى صدقه روايته عن جعفر بن محمد عليه السلام لما علمت .

وقوله: وروى عن عبد الله بن المغيرة الخ لعل المقصود منه التنبيه على ان رواية حماد عن الصادق (ع) تكون بلا واسطة وبواسطتين وبواسطة واحدة اشار الى الاول بقوله روى عن جعفر بن محمد والى الثانى بقوله وروى عن عبد الله بن المغيرة وعبد الله ابن سنان اى عن عبد الله بن سنان والى الثالث بقوله وعبد الله المغيرة الخ وعليه فقولاه عن ابي عبد الله قيد لهما .

ولعل الداعي لاختيار عبد الله بن المغيرة فى المقام توهم بعد رواية حماد عنه لكون حماد على ما ذكره (كش) من الطبقة الثانية من اصحاب الاجماع وعبد الله بن المغيرة من الطبقة الثالثة وأما الداعي لاختيار عبد الله بن سنان فى الواسطة الثانية فى جملة الرواة التى كانت كذلك فلعله اجتمعه مع عبد الله بن المغيرة فى الاسانيد كما فى كتاب الحج من (رب) فى شرح .

وأما عقد الاحرام بعد الصلوة وفى باب عدد النساء من طلاق (يب) وفى باب تحريم المدينة وفضلها من مزاره وفى باب القضايا من ديانه وفى باب المذبح من حجه فان فيها جميعاً عن حماد عن عبد الله بن المغيرة عن عبد الله بن سنان عن ابي عبد الله عليه السلام لا يقال ان عبد الله بن المغيرة على ما ذكر يكون من اصحاب مولينا الصادق عليه السلام أيضاً ولم يعد من ذلك .

لا نناقول ان الشيخ (ره) وان لم يعده من اصحابه عليه السلام الا ان تصريح (جش) فى قوله وعبد الله بن المغيرة عن ابي عبد الله عليه السلام كاف لذلك

مضافاً الى ثبوت روايته عنه ففي الفقيه في أواخر كتاب الصلوة في رواية عبد الله ابن المغيرة عن الصادق عليه السلام قال : اقرأ في صلوة جعفر عليه السلام الحديث . وحمل العبارة على المعنى المذكور متين ولا بعد فيه ، الا ان المناسب تبديل الواو بعن بان يقال : روى عبد الله بن سنان ، ويمكن حمل الواو على ظاهره بان يقال : المراد رواية حماد عن عبد الله بن سنان عن ابي عبد الله بن سنان كما في باب اشترك الاحرار والعبيد و النساء في القتل من زيادات ( يب ) وفي باب المرثة تكون زوجة العبد من نكاح الكافي ولكن يتوجه (ح) ان التكرار في عبد الله بن المغيرة لم يظهر له وجه وكذا لم يظهر وجه لاختصاص عبد الله بن سنان من بين الاشخاص الذين روى عنهم حماد ، بخلافه فيما اذا جعل الواو بمعنى عن . وهنا امران ينبغي التنبيه عليهما :

الاول قد علم ان رواية حماد عن مولينا الصادق (ع) على ثلاثة أقسام :  
الاول الرواية بلا واسطة وانها كانت سبعين ولكن باعتبار التشكيك اقتصر على عشرين ، وأنا اورد ما حضرني من ذلك .

فمنها : ما في باب فرض الصلوة من (الكافي) قال علي بن ابراهيم عن ابيه عن حماد ابن عيسى عن ابي عبد الله عليه السلام قال للصلوة اربعة آلاف حد .  
أقول : قد استوفى (ره) عشرين موضعاً من هذا القبيل ثم قال (ره) وجدنا في كتب الاخبار غير ما ذكر أيضاً وذكر جملة أخرى من ذلك القبيل أيضاً ومن المواضع العشرين التي ذكرناها موضع ينبغي لنا ذكره وذكر ما افاده (ره) فيه .  
فنقول : قال ما ملخصه .

ومنها ما في باب الذبح من حج (يب) قال : وعنه - أي عن موسى بن القاسم - عن صفوان وابن ابي عمير وجميل بن دراج وحماد بن عيسى وجماعة ممن روينا عنه من اصحابنا عن ابي جعفر و ابي عبد الله عليهما السلام انهما قالوا : ان رسول الله ﷺ الحديث . ولا يخفى ان هذا السند مشتمل على خلاف ما هو المعهود من وجوه :  
منها : رواية حماد عن مولينا الباقر عليه السلام وما عُد من أصحابه .

و منها رواية جميل عنه عليه السلام وقد عدده (كش) في الطبقة الثانية من اصحاب الاجماع  
والشيخ في (ق) و(ظم)

ومنها رواية صفوان عن مولينا الصادق عليه السلام بل الباقر عليه السلام مع  
ان الظاهر من السند المتقدم على السند المذكور ان صفوان فيه هو صفوان بن يحيى  
وقد عدده الشيخ في (ظم) و(ضاد) .

ومنها رواية ابن ابي عمير عنهما عليهما السلام مع ان الشيخ قال في (ست)  
في ترجمته انه ادرك من الائمة عليهم السلام ثلاثة ابا ابراهيم عليه السلام ولم يدعنه  
وروى عن ابي الحسن الرضا والجواد عليهما السلام وهذا الكلام وان اقتضى عدم روايته  
عن مولينا الصادق عليه السلام لكننا وجدنا روايته عنه عليه السلام في مواضع منها ما عرفت، ومنها  
ما في باب وقت صلوة الجمعة من (الكافي) و منها ما في صلوة النوافل منه، ومنها ما في  
باب تطهير الثياب وغيرها من (يب) ومنها في اواخر كتاب الحج منه، ومنها ما في اواخر  
باب بديات الاعضاء، ولاستبعاد في روايته عنه عليه السلام على ما في (الكافي) وغيره كان في سنة  
ثمان واربعين ومائة وقد صرح (جش) بان ابن ابي عمير مات في سنة سبع عشرة ومائتين  
فما بين التاريخين تسع وستون سنة فلو فرض ان يكون عمره اربعا وثمانين سنة يكون  
حين وفاته عليه السلام خمسة عشر سنة .

والحاصل ان روايته عنه عليه السلام موجودة ولاداعي لحملها على الغلط، لكن في  
الاسانيد المذكورة شيء ينبغي التنبيه عليه وهو: انه روى في بعضها حماد بن عثمان  
عن ابن ابي عمير وفي بعضها القاسم بن عروة عن ابن ابي عمير وفي بعضها عبد الله بن  
مسكان عنه مع انه وجد رواية ابن ابي عمير عن كل من الثلاثة .

أما روايته عن حماد بن عثمان فكثيرة كما في نكاح (الكافي) وفي طلاق (التهذيب)  
وفي باب كيفية الصلوة من زيادات (التهذيب) .

وأما روايته عن القاسم بن عروة فكما في باب الرجل يحل جاريته لآخيه  
من نكاح (الكافي) .

وأما روايته عن عبدالله بن مسكان فكما في باب ما يجوز الصلوة فيه من اللباس  
والمكان من زيادات (التهذيب) .

وأيضاً ان (كش) جعل ابن ابي عمير من الطبقة الثالثة من اصحاب الاجماع  
وكلا من عبدالله بن مسكان وحماد بن عثمان من الطبقة الثانية فرواية أصحاب الامام  
السابق من اصحاب الامام اللاحق لا يخفى ما فيها .

ويمكن الجواب عن الاول : بانه لا استحالة في رواية المشار كين في الطبقة كل  
منهم عن الاخر كما هو ظاهر .

وعن الثاني : انما هو على اعتقاد (كش) ولا يلزم ان يطابق الواقع ، على انه  
يمكن ان يكون ذلك باعتبار الاكثرية . ومن اراد ان يكشف الحال فعلياً بما ابرزناه  
في تحقيق اصحاب الاجماع .

الثاني : روايته عنه (ع) بواسطة واحدة كما في اواخر باب التجارات من متاجر  
(التهذيب) وفي موضع آخر منه ايضا . وفي باب التسليم عن النساء من نكاح (الكافي)  
الثالث روايته عنه (ع) بواسطة اثنين وهي كثيرة منها : ما في الباب المذكور  
من تجارة (التهذيب) ومنها ما في باب الرجل يشتري الجارية ولها زوج حرا وعبد من  
نكاح (الكافي) ومنها ما في باب السهو في السجود من صلوة (الكافي) .

وهنا قسم رابع وهو روايته عنه عليه السلام بثلاث وسائط والذي يحضرنى الان ما في  
باب التطوع في يوم الجمعة من صلوة (الكافي) ففيه عن حماد بن عيسى عن الحسين بن  
مختار عن علي بن عبدالعزيز عن مراد بن خارجة قال قال ابو عبدالله عليه السلام الخ

الثاني: ان المستفاد مما ذكر من علماء الرجال ان حماد توفي سنة تسع ومائتين،  
وانه عاش نيفا وتسعين سنة وانه عاش بعد ان دعاه مولينا الكاظم عليه السلام خمسين سنة.  
وماروى عن حماد في صحيحته المشهورة المرورية في (الكافي) المشتملة على امر  
الصادق عليه السلام له بالصلاة ثم قوله عليه السلام له بعد ان صلى بين يديه عليه السلام: ما اقبح بالرجل  
منكم ياتي عليه ستون سنة او سبعون سنة فلا يقم صلاة واحدة بحدودها تامة! ثم تعليمه

عَلَيْهِ السَّلَامُ الصلاة له ينافي ذلك اذ وفات مولينا الصادق عَلَيْهِ السَّلَامُ كان في سنة ثمان وأربعين ومائة، وبينه وبين وفاة حماد اى تسع ومأتين احدى وستون سنة، فلو فرض كون التعليم المذكور في آخر ايام امامته عَلَيْهِ السَّلَامُ و يكون عمر حماد في ذلك الوقت ستين سنة لزم ان يكون عمره مائة و احدى وعشرين سنة ، مع ما سمعت من انه عاش نيفا وتسعين سنة !

وحينئذ لا بد من المصير الى وقوع الاشتباه اما في تاريخ وفاته او في مدة عمره بان يقال: كان عمره مائة و احدى وعشرين سنة . او حمل الستين والسبعين في كلامه عَلَيْهِ السَّلَامُ على التمثيل، وهو الاولى . ويؤيده ذكر العديدين ولو اريد خصوص حماد لاقتصر على واحد منهما، فعلى هذا يكون عمر حماد في ذلك الوقت نيفا وثلثين سنة ، فبانضمامه الى ما بين الفواتين اى احدى وستين يبلغ نيفا وتسعين .

ويؤيده ايضا انه لو كان عمر حماد في آخر امامة مولينا الصادق عَلَيْهِ السَّلَامُ ستين يكون قد ادرك ايام مولينا الباقر عَلَيْهِ السَّلَامُ ومدة امامة مولينا الصادق عَلَيْهِ السَّلَامُ اربع وثلثون سنة من حين انتقال الامامة اليه عَلَيْهِ السَّلَامُ ، فلو كان الامر كذلك لا يصح الحكم بان عمره نيف وتسعون سنة ، ويكون قدر روى عن مولينا الباقر عَلَيْهِ السَّلَامُ فتأمل .

واما ابان بن عثمان . فالأظهر انه ثقة امامى . وان ذكر فيه وجوه قاذحة كالمحكى عن (كش) عن ابن فضال ان ابانا كان من (الناوسية) . وعن ابن داود في رجاله : وذكر اصحابنا انه كان (ناوسيا) وعن المحقق انه في غير موضع من (المعتبر) صرح بان في ابان بن عثمان ضعفا ، وكذا في قصاص (الشرايط) و(مختصره) وعن العلامة ايضا في (المنتهى) كذلك وكذا عن الشهيد في (شرح الارشاد) وعن الشهيد الثاني في (شرح الدراية) ونجمله السيد الجليل : الحكم بانه (فطحي) وكذا عن العلامة في (صه) حيث قال : وطريق الصدوق الى ابي مريم الأنصارى صحيح وان كان فيه ابان بن عثمان وهو (فطحي) وكذا عن العلامة ايضا في موضعين من (المنتهى) الحكم بانه (واقفي) و(عن المختلف) في كفاية افطار شهر رمضان انه (ناوسى) وانه ثقة . وعن ولده فخر المحققين انه قال : سألت والدى



(قدس سره) عن ابان ، فقال : الاقرب عندي عدم قبول روايته لقوله تعالى «ان جائكم فاسق بنبيا فتبينوا» ولا فسق اعظم من عدم الايمان .

ولكن لا يحفى ان الظاهر كما صرح في (الرسالة) استناد هذه الاقوال الى ما نقله (كش) عن ابن فضال وقد اورد عليه : بان فساد عقيدة المخبر لو كان موجبا لعدم قبول خبره لما امكن الحكم بنا ووسية ابان اذ المخبر بها وهو ابن فضال فطحي فلا يقبل قوله في ابان ، وان لم يكن موجبا فتقبل روايات ابان ايضا كما يقبل قول ابن فضال في حقه بالجملة المانع من قبول روايته مفقود والمقتضى له وهو اجماع العصاة موجود .  
فان قيل : المخبر بفساد عقيدة ابان لم ينحصر في ابن فضال لما سمعت من العلامة وغيره ايضا .

قلنا : قد سمعت ايضا ان الظاهر ان مستند غير ابن فضال في قدح ابان ليس الا قول ابن فضال . واما ما مر عن ابن داود من نسبة ذلك الى الاصحاب فالظاهر انه غير مطابق للواقع كما صرح به في (الرسالة) ايضا . وفيها ايضا في الجواب عما نسب اليه من المذهبين الاخرين : بان الظاهر القريب من القطع - كما يظهر للمتأمل في الرجال - ان المرجع في ذلك قول ابن فضال ايضا . فاطلاق الواقفي ح اما لاجل ان هذا اللفظ يطلق نادرا على الناوسية وهذا منه . او من باب التسامح بناء على ان الكل مشترك في فساد العقيدة فلا يهمة التعيين . ولم يراجع حين الكتابة فاكتفى بما في نظره حال الكتابة فعبارة بالفطحية واخرى بالواقفي . والدليل عليه هو انه لم يذكر في (الخلاصة) في ترجمته الاحكاية ناوسيته انتهى .

واما ما نقله فخر المحققين عن والده . ففيه - مع ان المستند في عدم ايمان ابان لم يكن الا قول ابن فضال الذي فيه ما عرفت وستعرف - ان الفسق هو الخروج عن طاعة الله مع اعتقاده خروج كما يشهد به التبادر . وعدم صدق الفاسق على من ارتكب معصية مع اعتقاده انها طاعة ، ولا شبهة أن من يجعل مثل هذه مذهبا انما يعده من اعظم الطاعات .

وربما يجاب بان الامر وان كان كذلك الا انه لا يجدى فى قبول الرواية لعموم التعليل المستفاد من ذيل الاية، هذا .

وقد تبين لك ممامر ان حديث ابان اما بعد ضعيفا كما هو مقتضى مامر عن المحقق (و) (المنتهى) وما نقله عن فخر المحققين، أو موثقا كما يقتضيه مامر عن (صه) (و) (المختلف) وما عن (صه) أيضاً حيث قال بعد نقل الاجماع عن (كش): فالاقرب عندى قبول روايته وان كان فاسد المذهب للاجماع المذكور . او صحيحا كما يقتضيه مامر عن (صه) ايضا حيث صحح طريق الصدوق الى العلاء بن سيبان وفيه ابان بن عثمان ان اراد بالصحيح المعنى المعروف عند المتأخرين .

وعليه فيكون للعلامة (ره) فيه أقوال ثلاثة، وثالثها - وهو صحة حديث ابان بان يكون ثقة اماميا - هو الاظهر كما اشرنا اليه أولا، وهو المختار فى (الرسالة) والمحكى عن جماعة من محققى المتأخرين ايضا .

اما كونه ثقة فى الجملة فيدل عليه اجماع العصابة على تصحيح ما يصح عنه كما مر فى محله ، وفى (التعليقة) فى ترجمة السكوني: ان الاصحاب لا يجمعون على العمل برواية غير الثقة، وعن الفاضل عبد النبي انه ذكر ابانا فى قسم الثقات، ثم فى قسم الموثقين، مع ادراجه كثيرا من الممدوحين بل والموثقين فى قسم الضعاف وانه حكى تصريح الاصحاب بتوثيقه حيث قال بعد مامر عن فخر المحققين: واثبت خبير بحال ابن فضال فلا يعارض قوله الاجماع المذكور الثابت بنفس (كش) على ان من قبل كمال ابن فضال يلزمه قبول قول ابان لا اشتراكهما فى عدم الايمان وتصريح الاصحاب بتوثيقهما، انتهى وقد صرح ايضا بان ابن ابي نصر وجعفر بن بشير ورويان عن ابان ، والاول لا يروى عن ثقة والثانى روى عن الثقات وروا عنه، وبالجملة فكونه ثقة فى الجملة مما لا ينبغى الريب فيه بل قول من قال فيه انه ثقة ظاهر فى تعديله وتصحيح اعتقاده نظرا الى تفسيرهم الثقة بالعدل الضابط الامامى كما مر .

ومع ان فساد مذهبه بان يكون فطحيا او واقفا قد عرفت ما فيه، وبكونه ناووسيا قد عرفت ان الاصل ما نقله (كش) عن ابن فضال .  
 وفيه اولا : ان المحكى عن المحقق الاردبيلي انه في كتاب الكفالة من شرح (الارشاد) قال : وفي (كش) الذي عندي كان قادسياً ، اى من القادسية ، ثم قال :  
 و كانه تصحيف . وعن (حاشية الوسيط) من الفاضل اميرزا محمد : في بعض النسخ انه كان من القادسية فلعل من قال بكونه ناووسياً رأى كلمة قادسياً فظنها ناوسيا ، او كانت في نسخة محرقة .

وثانياً : علي فرض عدم التصحيف في تلك النسخة انه لا يثبت ناووسيته بمجرد قول ابن فضال ، كما صرح به المحقق الاردبيلي ايضاً علي ما نقل عنه في مباحث ما يصح السجود عليه من ان ابان بن عثمان ثقة ولا يضر القول بانه قيل ناووسى لعدم الثبوت وعن (المعراج) ايضاً ان قول ابن فضال لا يوجب جرحاً لمثل هذا الثقة الجليل ، وعن صاحب (المدارك) انه حكم اكثر من ان يحصى بصحة الحديث المشتمل سنده علي ابان، وعن الصدوق (ره) انه روى في (الخصال) و(الامالي) حديثاً في سنده محمد بن ابي عمير قال : حدثني جماعة من مشايخنا منهم ابان بن عثمان وهشام بن سالم ومحمد بن حرمان ، ولا يخفي ان ابن ابي عمير مع جلالة قدره يكون قوله من مشايخنا باضافة - المشايخ الي ضمير التكلم مع الغير ظاهراً جدافي كسوء أبان من الشيعة بل من مشايخهم وتقديمه علي مثل هشام بن سالم الثقة الجليل القدير يؤكده هذا الظهور ، ويكون الظن الحاصل من قوله بصحة عقيدة ابان وجلالة قدره اقوى من الظن الحاصل بفساد عقيدته من قول ابن فضال ، مضافاً الي ان الظن الاول معاضد بالظن الحاصل من اجماع (كش) وغيره مأمرو بكثرة روايته عن الكاظم عليه السلام ، وبسرواية ان الائمة اثنا عشر ، وبما عن (التعليقة) من ان الشيخ ترحم عليه في موضعين من (ست) وهو يعطى كونه صحيح العقيدة عنده، كما ان عدم تعرضه وعدم تعرض (جش) في كتبهما الرجالية لبيان فساد عقيدته يعطى ذلك ايضاً .

## واما الطبقة الثالثة:

فقدمر انهم مع الابدال تسعة: يونس بن عبدالرحمن و صفوان بن يحيى ، و محمد بن ابي عمير و عبدالله بن المغيرة ، والحسن بن محبوب ، واحمد بن محمد بن ابي نصر، والحسن بن علي بن فضال ، وفضالة بن ايوب ، وعثمان بن عيسى .

اما يونس بن عبدالرحمن فعن (جش) انه بعد ان ذكر له مديح منها: أنه كان وجهاً من أصحابنا متقدما عظيم المنزلة ومنها: كان الرضا عليه السلام يشير اليه في العلم و الفتيا ، وكان ممن بذل له علي الوقف مال جزيل وامتنع من أخذه وثبت علي الحق، و منها: انه قال ابو هاشم داود بن قاسم الجعفرى (ره) عرضت علي ابي محمد صاحب - العسكري عليه السلام (كتاب يوم وليلة) ليونس فقال لي: تصنيف من هذا؟ فقلت تصنيف يونس مولى آل يقطين ، فقال: أعطاه الله بكل حرف نوراً يوم القيمة - قال : ومديح يونس كثيرة ليس هذا موضعها وانما ذكرنا هذا حتى لا نخليه من بعض حقوقه (ره) انتهى .

وعن مولينا الرضا عليه السلام انه ضمن ليونس الجنة ثلاث مرات ، وعنه عليه السلام ان يونس في زمانه كسلمان الفارسي في زمانه .

وفي (النقد) ان الكشي ذكر نحو من عشرين حديثا تدل علي مدحه و جلاله قدره و علوم منزلته ، قال : واورد الكشي ايضا في زمه نحو من عشرة احاديث كلها ضعيفة السند وبعضها مشتمل علي فحش وسفه ، والائمة عليهم السلام مبرئون منزهون عن ذلك ، و لعل منشأها الحسد لعلوم رتبته و جلاله قدره رضي الله عنه .

ثم في (النقد) ايضا ان ما ذكره (د) راويا عن (كش) انه فطحي كانه سهو لاني لم أجد في كتب الرجال خصوصا في (كش) انه كان فطحيا، وكان هذا من صفات يونس بن يعقوب انتهى .

وعن (جنج) في (نظم): ضعفه القميون ، وهو ثقة وفي (ضا) طعن عليه القميون وهو عندي ثقة .

واما صفوان بن يحيى : فعن (جش) ثقة ثقة عين، روى ابوہ عن الصادق عليه السلام وروى هو عن الرضا عليه السلام ، وكانت له عنده منزلة شريفة ، ثم قال : وكان من الورع و العبادة على ما لم يكن عليه احد من طبقتہ (ره) وعن (ست) : أوثق أهل زمانه عند أهل الحديث وابعدهم ، وعن (جش) : وكيلا للرضا عليه السلام ثقة (نظم) (ضاد) وعن الشهيد في أوائل (الذكري) : أن الاصحاب اجمعوا على قبول مراسيلہ ، وعن (تعق) : صرح في العدة بانه لا يروى الا عن الثقة .

واما محمد بن ابي عمير : فعن (ست) كان من أوثق الناس عند الخاصة والعامة ، وانسكهم نسكا ، واورعهم ، وابعدهم ، وادرك من الأئمة ثلثة أبا ابراهيم موسى بن جعفر عليه السلام ولم يرو عنه ، وروى عن أبي الحسن الرضا والجواد عليهما السلام .

وعن (جش) بعد ذكر مديح له : وروي أنه حبسه المأمون حتى ولي قضاء بعض البلاد وقيل ان اخته دفنت كتبه في حال استتارها وكونه في الحبس اربع سنين فهلكت الكتب ، وقيل بل تركتها في غرفة عليها المطر فهلكت ، فحدث من حفظه ومما كان سلفه في ايدي الناس ، فلهدأ أصحابنا يسكنون الي مراسيلہ ، انتهى .

وعن الشهيد و(تعق) فيه ايضا مثل ما مر عنهما في صفوان .

واما عبدالله بن المغيرة البجلي فعن (جش) و(صه) انه ثقة ثقة لا يعدل به احد من جلالته ودينه وورعه ، وعن (كش) انه روي عنه حكاية كونه واقفا فهداه الله لدينه ، وعن (البلغة) لم يثبت وقفه ثم المحكى عن المشهور اشترك عبدالله بن المغيرة بين البجلي الثقة والخزاز المهمل ، وعن بعض فضلاء البحرين : ان الثقة لم يرو الا عن الكاظم عليه السلام و ادرك الرضا عليه السلام ولم يرو عنه فمتى ورد عبدالله بن المغيرة عن الرضا عليه السلام فهو الخزاز من اصحاب الرضا عليه السلام ومتى ورد عن الكاظم عليه السلام فهو مشترك بين البجلي الثقة والخزاز المهمل .

ولكن يضعف ما ذكر بان الاشتراك وان كان ثابتا الا ان الظاهر عندهم بلا تأمل منهم هو الثقة ، لانصراف الاطلاق الي الكامل المشهور المعروف . واما الحسن بن محبوب

فعن (ست) انه كوفى ثقة (ضا) وروى عن ستين رجلا من اصحاب الصادق عليه السلام وكان جليل القدر يعد في الاركان الاربعة في عصره وعن جنح كوفى ثقة (ظم) (ضا).

واقول: قدم في الباب السابق في احمد بن محمد بن محمد بن عيسى القول بان اصحابنا يتهمون ابن محبوب في روايته عن ابي حمزة، وقدم ايضا وجه التهمة مع ما فيه وان شئت فراجع.

واما احمد بن محمد بن ابي نصر: فعن (جش) كوفى لقي الرضا و الجواد عليهما السلام وكان عظيم المنزلة عندهما، وعن (جنح): ثقة جليل القدر (ظم) (ضا) و عن (العدة) و (الذكري): فيهمثل ما مر في صفوان و ابن ابي عمير.

واما الحسن بن علي بن فضال فعن (ست): روى عن الرضا عليه السلام وكان خصيصا به جليل القدر عظيم المنزلة زاهدا ورعا ثقة في الحديث وفي رواياته. وعن (جنح) ثقة (ضا) (د) وعن (كش) انه كان فطحياً يقول بامامة عبدالله بن جعفر قبل ابي الحسن عليه السلام فرجع فيما حكى عنه في هذا الحديث. و اشار بقوله هذا الحديث الى ما نقله عنه من انه في غمرات الموت تشهد فعبّر عبدالله الى ابي الحسن عليه السلام فقيل له واين عبدالله فقال الحسن نظرنا في الكتب فما رأينا لعبدالله شيئاً.

واما فضاله بن ايوب: فعن (جش) و (صه): انه روى عن الكاظم عليه السلام و كان ثقة في حديثه مستقيماً في دينه وعن (جنح) وغيره توثيقه ايضا، ولكن مطلقاً من غير تقييد بالحديث. ومراد المقيد ايضاً الاطلاق، بل التعديل ولو بضميمة قوله مستقيماً في دينه.

واما عثمان بن عيسى: فعن (جش) كان شيخ الواقفة ووجهها: وعن (ست) واقفي المذهب وعن (كش) ذكر نصر بن الصباح: ان عثمان بن عيسى كان واقفياً و كان وكيل موسى ابي الحسن عليه السلام وفي يده مال فسخط عليه الرضا عليه السلام قال: ثم تاب عثمان وبعث اليه بالمال وعن (صه) الوجه عندى التوقف فيما ينفرده.

و عن (تعق) الميل الى ما نقله عن بعض من عده روايته من الصحاح لوجوه،

كتصحيح العلامة طريق الصدوق الى معوية بن شريح وهو فيه، وقول الشيخ في (العدة): ان الاصحاب يعملون باخباره. واكثر الاجلة الثقات من الرواية عنه كالحسين بن سعيد وابن ابي الخطاب واحمد بن محمد بن عيسى وغيرهم من الاعاظم، وكونه كثير الرواية وسديدها ومقبولها، وعدم تأمل احد من فقهاءنا السابقين في روايته في موضع من جهته، الى غير ذلك من الشواهد والمؤيدات التي ذكرها (ره) لصحة رواياته. وتأمل لذلك في حكم خالف بل المتأخرين كما نسب اليهم بكونه موثقاً.

واقول: كون رواياته معتبرة من جهته جدا معمولا بها عند فقهاءنا لما نقل من اجماع العصابة وغيره من الوجوه التي سمعت عمدتها مما لا ينبغي التأمل فيه . ولكن عد حديثه صحيحة بنفى الوقف عنه واثبات كونه امامياً مشكلاً جدا . هذا ملخص الكلام في احوال اصحاب الاجماع مضافا الى ما دل عليه الاجماع المذكور كما مر مفصلاً، ومن اراد الاطلاع على ازيد من ذلك فعليه بالمطولات في هذا الفن ، ولعل « منتهى المقال » يغني في الغالب عما صنف قبله في الرجال حيث انه « ره » بالنسبة الى كل من تعرض فيه لبيان الحال اراد استيفاء الكلام و استقصاء الاقوال والمرام.

## الفصل الثاني عشر

في بيان احوال جماعة من الرواة الذين كثر ذكرهم في اسانيد الاخبار الواردة عن الاخبار ، وتضاعيف الاقوال ، ويستدعى تحقيق حالهم زيادة بسط في المقال مع ان التعرض لتفصيل احوالهم معين في كيفية استنباط الاحوال . وهؤلاء الجماعة هم العدة الذين قد اكثر ثقة الاسلام الكليني في (الكافي) الرواية عنهم، والاشخاص الثلاثة الذين كثير ما يروي بواسطة العدة تارة عن احمد بن محمد بن عيسى واخرى عن احمد بن محمد بن خالد ، وثالثة عن سهل بن زياد ، وان اشخاص العدة في المواضع الثلاثة مختلفة فرتبت هذا الفصل بمباحث ثلاثة.

المبحث الاول : فى العدة الذين يروى بواسطتهم عن احمد بن محمد بن عيسى ، وهم خمسة كما نظمهم السيد السند والجبر المعتمد السيد مهدي بحر العلوم فى قوله :

عدة احمد بن عيسى بالعدد	خمسة اشخاص بهم تم السند
علي القمى والطار	ثم ابن ادريس وهم اخيار
ثم ابن كورة كذا ابن موسى	فهؤلاء عدة بن عيسى

بيان هذ الاشعار على نحو الاختصار هو ان المراد بالخمسة فى هذه العدة على بن ابراهيم القمى ، ومحمد بن يحيى الطار ، واحمد بن ادريس القمى الاشعري ، وداود بن كورة ، وعلي بن موسى الكمندانى .

و الثالثة الاول منهم ثقات بنص جماعة من اهل الرجال فعن (جش) و (صه) فى الاول منهم انه ثقة فى الحديث ثبت معتمد صحيح المذهب سمع فاكثر و صنف كتباً ، و اضربى وسط عمره و عنهما فى الثانى : شيخ اصحابنا فى زمانه ثقة عين كثير الحديث ، وعن (جش) فى الثالث كان ثقة فقيها فى اصحابنا كثير الحديث صحيح الرواية ومثله عن (ست) و (صه) .

والاشعر كما فى «القاموس» ابو قبيلة باليمن .

وقد حكى توثيق الثلاثة فى وجيزة العلامة المجلسى رحمه الله ايضاً .

واما الرابع - وهو داود بن كورة «بالكاف المضمومة والواو الساكنة والراء المفتوحة وبعدها تاء» على ما ضبط العلامة - فلم اقف له على توثيق ولكنه ممدوح بان له (كتاب الرحمة) مثل كتاب سعد بن عبدالله ، وانه بوب (كتاب النوادر) لاحمد بن محمد بن عيسى ، و كتاب المشيخة للحسن بن محبوب ، وفى (التعليقة) انه من مشايخ الكلينى الظاهر جلالته .

واما الخامس فلم يذكر له مدح ولا قدح ، وفى (الرسالة) يظهر من رواية ثقة الاسلام عنه تعويله عليه .



والكمنذان على ما فى (صه) - بضم الكاف واسكان النون وفتح الذال المعجمة - قرية من قرى قم.

هذا ولا يخفى ان وثيقة واحد من العدة كافية فى صحتها ولا حاجة الى وثيقة الكل وقد عرفت ان الثقة فى هذه العدة اكثر من واحد .

المبحث الثانى : فى العدة الذى يروي بواسطتهم عن احمد بن محمد بن خالد البرقى وهم اربعة على بن الحسن ، واحمد بن عبدالله بن امية ، وعلي بن محمد بن عبدالله بن اذينة ، وعلي بن ابراهيم القمى ، كما نظمهم وحيد عصره وفريد دهره السيد مهدي بحر العلوم فى قوله طاب ثراه :

و عدة البرقى وهو احمد  
و بعد زين ابن اذينة على  
على بن الحسن و احمد  
وابن ابراهيم و اسمه على  
اما الاول ففي (الرسالة) ما ملخصه ان نسخ (الخلاصة) التى عثرنا بها مطبقة على  
على بن الحسن مكبرا ، ولا يبعد ان يكون ذلك من تصرف النساخ اذ لم اجد من  
علماء الرجال من جعل ثقة الاسلام راويا عن على بن الحسن ولا على بن الحسن راويا عن البرقى  
قال : فالظاهر انه على بن الحسين مصغرا السعد آبادي الذى ضبطه العلامة بالذال  
المعجمة ، وذلك لان الشيخ ذكر فى رجاله ان الكلينى روى عنه و انه يروي جميع  
كتب احمد بن محمد بن خالد البرقى ويظهر ذلك من طريق الصدوق ايضا الى احمد  
ابن محمد البرقى ، وكذا من طريقه اليه جماعة آخريين منهم اسحق بن يزيد و بزيع المؤذن  
والحسن بن زياد الصيقل الى غير ذلك ، اذ فى جميع ذلك : روى على بن الحسين السعد  
آبادى عن احمد بن محمد بن خالد البرقى .

وبالجملة رواياته عن البرقى اكثر من ان يحصى ويدل على رواية الكلينى عنه  
وروايته عن البرقى مافى (روضة الكافي) عند رواية خطبة امير المؤمنين عليه السلام حيث  
قال: على بن الحسين المؤدب وغيره عن احمد بن محمد بن خالد الى آخر ما ذكر .  
والمؤدب هو السعد آبادى كما ستعرف ، هذا هو الكلام فى تعيينه .

واما بيان حاله: فعن المجلسيين التصريح بانه من مشايخ الاجازة، ويشهد له ما عن احمد بن محمد بن سليمان الزراري المكنى بابي غالب حيث قال في رسالته له: حدثني مؤدبي ابو الحسن علي بن الحسين السعدآبادي، وعن (ست) ان علي بن الحسين السعدآبادي روى عنه الزراري وكان معلمه وقد نقل توثيق الزراري عن غير واحد من الكتب منها (ست) و (صه) فعنهما انه كان شيخ اصحابنا في عصره و استادهم و نقتهم ، وعن (جنح) في (لم) انه جليل القدر كثير الرواية ثقة ومن كان هذا شأنه فالظاهر ان مؤدبه ومعلمه من الاجلاء .

وعن العلامة التقى المجلسي (ره) انه نسب الى جماعة انهم عدوا حديثه حسنا، قائلا في موضع: والظاهر انه لكثرة الرواية، ومعللا في آخر بانه من مشايخ الاجازة، وانه قال بعد ذلك: بل لا يبعد جعل حديثه صحيحاً ومثل الكلام الاخير في (الرسالة) ايضا وهو غير بعيد (١) .

واما الثاني وهو احمد بن عبد الله بن امية فصرح غير واحد بانه لم يذكر في كتب الرجال، واحتمل بعض انه احمد بن عبد الله بن بنت البرقي. لما يظهر من (ست) في ترجمة احمد بن خالد البرقي انه يروي عنه . حيث قال بعد ذكر كتب البرقي: اخبرنا هؤلاء الثلاثة عن الحسن بن حمزة العلوي الطبري قال حدثنا احمد بن عبد الله بن بنت البرقي قال حدثنا جدى احمد بن محمد . وعليه فلنظ امية في بيان العدة تصحيف ابنة ويكون المراد ان احد اشخاص العدة الراوين عن البرقي هو احمد بن عبد الله بن ابنة البرقي.

ولكن لا يخفى ان عنوان احمد في غير واحد من كتب الرجال هكذا احمد بن عبد الله بن احمد بن ابي عبد الله، وعن الصدوق ايضا في بيان طريقه الى محمد بن مسلم هكذا: فقد رويته عن علي بن احمد بن عبد الله بن احمد بن ابي عبد الله عن ابيه عن جده احمد بن ابي عبد الله البرقي النخ، والظاهر من هذه العبارات ان قولهم بن احمد بن ابي عبد الله اى ابن

(١) المراد بالرسالة رسالة حجة الاسلام حاج محمد باقر الرشتي (طاب ثراه)

البرقي وصف لعبدالله للاحمد ابنه ، وعليه فيكون عبدالله ابنا لاحمد البرقي اى ابنا لبنته ولا يكون مذكورا ، وتكون اضافة ابن الى احمد من الاضافة الى الجد ، وهو وان كان شايعا الا انه خلاف الظاهر سيما الاضافة الى الجد الامي ، ويبعد حينئذ رواية احمد عن البرقي ايضا لانه يصير جدا بعيدا له .

ويمكن ان يجعل ابن احمد وصفا لاحمد و الاضافة الى الجد ايضا كما مر ، ويكون عبدالله حينئذ صهر للبرقي على ابنته . ولكنه خلاف الظاهر وخلاف المعهود في كلماتهم ، اذ الظاهر المعهود كون الابن وصفا للاسم السابق المتصل به لا لما بعده منه ولكن رواية احمد حينئذ عن البرقي لاتكون بعيدة لانه على هذا يكون جدا قريبا له بخلاف الوجه السابق ، الا ان بعد الرواية عن الجد البعيد ليس كبعد التوصيف الذي سمعت في هذا الوجه ، فحمل كلامهم على الوجه الاول اولي .

والحاصل : ان كون اضافة ابن الى احمد في كلامهم من الاضافة الى الجد مما لا بد منه على كلا الوجهين ، الا ان في كل منهما بعدا آخر ايضا : اما الاول : فمن جهة لزوم كون الرواية عن الجد البعيد ، واما في الثاني : فمن جهة التوصيف الخارج عن المعهود وارتكاب الاول اولي اذ الرواية عن البعيد ليست بذلك البعيد .

بقي الكلام في امرين ينبغي توضيح الكلام فيهما احدهما : ان عبدالله الذي هو والد احمد في ظاهر العبارات المتقدمة وغيرها هل هو ابو واوجهه ؟ وثانيهما ان والد عبدالله من هو ؟ فنقول :

اما الاول : فيظهر مما نقل عن (جش) في علي بن ابي القاسم - حيث قال : علي بن ابي القاسم عبدالله بن عمران البرقي المعروف ابو بهما جيلويه يكنى ابا الحسن ثقة ، فاضل فقيه اديب راي احمد بن محمد البرقي وتادب عليه وهو ابن بنته ، انتهى - ان ابا القاسم المسمى بعبدالله هو صهر البرقي على ابنته وابنه على منها ، وح فيكون احمد ايضا ولده منها ، وعليه فيكون عبدالله ابا احمد ويكون ابن بنت البرقي فيما مر من عبارة (ست) ونحوها وكذا ابن احمد فيما تقدم من عنوان احمد وعبارة الصدوق وصفا لاحمد لعبدالله .

ويظهر مما نقل عنه في محمد بن ابي القاسم - حيث قال : محمد بن ابي القاسم عبدالله بن عمران الخبائي البرقي ابو عبدالله الملقب بما جيلويه ، وابو القاسم يلقب ببندار ، سيد من اصحابنا القميين ثقة عالم فقيه عارف بالادب والشعر والغريب ، وهو صهر احمد بن ابي عبدالله البرقي علي ابنته وابنه علي بن محمد منها ، وكان اخذ عنه العلم والادب ، انتهى - ان محمداً صهر البرقي لا والده ابو القاسم ، مع ان الظاهر ان ابا القاسم هذا هو الذي ذكره آنفاً في ترجمة علي بشهادة اتحادهما في الاب وهو عمران والوصف وهو البرقي .

واختلافهما في الاسم حيث ان ابا القاسم فيما سبق كان عبدالله وهنا عبيدالله بزيادة الياء لا يضر اما اولاً : فلما كان ان يكون زيادة الياء من غلط النسخ ، مع ان المحكي عن (صه) انه نقل قولاً بانه بغير الياء حيث قال : محمد بن ابي القاسم عبيدالله بالياء وقيل عبدالله بغير ياء انتهى ، واما ثانياً : فلما كان ان يكون لابي القاسم اسمان عبيدالله مع الياء وبدونها ولا استبعاد في ذلك .

وكيف كان : فالظاهر ان ابا القاسم في الموضوعين شخص واحد وان اسمه عبدالله ، كما ان الظاهر من الترجمة الاولى انه صهر البرقي ايضا . وح فيمكن ان يقال : ان له من بنت البرقي اولاداً ثلثة محمداً وعلياً واحمد الذي كلامنا فيه ، وعليه فلا يكون محمد صهر البرقي ، لظهور ان ابن بنت الشخص لا يمكن ان يكون زوجاً لبنته لانها اما امه او خالته ، الا ان يقال : ان للبرقي ربيبة تزوجت بمحمد فسمى محمد صهراً له توسعاً وتجاوزاً حيث ان ربيبة الشخص تكون بمنزلة بنته عرفاً ، ولكنه بعيد جداً عما مر من كلام (جش) .

وح فتصحیح كلام (جش) حيث جعل محمد بن ابي القاسم صهر امع انه جعل ابا القاسم اضافي ترجمة علي بن ابي القاسم صهراً ، اما بان يقال : ان محمداً ابن لابي القاسم لكن لامن بنت البرقي بل من زوجة اخرى . فاخذ ابو القاسم بنتاً من البرقي وابنه محمد بنتاً اخرى ، فحصل لابي القاسم من بنت البرقي علي واحمد ، ولمحمد ايضا من بنته

الآخرى على الذى اشار اليه (جش) بقوله : وابنه على بن محمد منها ، فعلى بن ابي القاسم وعلى بن محمد كلاهما ابن خالة للاخر والاول عم للثاني ايضا ، وكذا احمد بن عبدالله الذي كلامنا فيه وهو اخ لعلى الاول فانه ابن خالة لعلى الثاني وعم له ايضا .

واما بان يقال : ان على بن ابي القاسم الذي نقلنا عنه اول اسناد الى الجد والمراد على بن محمد بن ابي القاسم ، وعليه فابو القاسم لا يكون صهرا للبرقى بل ولده محمد هو صهره وعلى يكون ولد محمد من بنت البرقى ، وحينئذ فيتلائم كلمات (جش) فى ترجمة على و ترجمة محمد .

وان كان فيما ذكره فى الاول خروج عن الظاهر من وجهين : احدهما : الاسناد الى الجد ، وثانيهما : قوله : المعروف ابوه بما جيلويه مع ان اباه المعروف بذلك وهو محمد غير مذكور فى الكلام .

الا ان يدفع بان الاسناد الى الجد فى كلامهم شايع ، وان قوله المعروف ابوه ايضا اشارة الى ان ابا القاسم ليس اباه بل ابوه الشخص المعروف بما جيلويه ، وحينئذ فلا حزا فى كلماته .

فان الظاهر بل المتيقن ان مراده بعلى بن ابي القاسم هو على بن محمد بن ابي القاسم بشهادة ما ذكره فى محمد بن ابي القاسم فان الملقب بما جيلويه ليس هو ابا القاسم بل محمد بن ابي القاسم واما على بن ابي القاسم الذي هو اخ احمد بن ابي القاسم على ما ستعرف فى بيان ما جيلويه فلم يتعرض له و كانه لما سياتى من (الرسالة) ان على بن ابي القاسم لاذكر له فى الاسانيد وانما المذكور ابنه الملقب بما جيلويه .

هذا ولكن لا يخفى انه يلزم حينئذ ان يكون احمد بن بنت البرقى ابنا لمحمد لابعد الله ، فلا بد ان يجعل اسناده الى عبدالله اسنادا الى ان عبدالله المكنى بابي القاسم كان ابالمحمد . فيكون جدا لاحمد .

نعم يمكن كون عبدالله اباحمد لاجد ابان يجعل عبدالله فى ترجمة محمد اسما آخر له لا استمالا لبيه ابي القاسم ويكون ابو القاسم اسما آخر له لا استمالا لبيه ابي القاسم

ويكون أبو القاسم ابنا لعمران فيكون عبدالله في كلام (جش) فصلايين الموصوف و  
الصفة، لكنه بعيد .

وكذا لو جعل عمران لقباً لابي القاسم ويكون ابن عمران وصفاً لعبدالله فيكون  
(ح) عبدالله بن عمران بدلا عن محمد بن ابي القاسم، وانه ايضا بعيد.

واما كون عبدالله الذي هو والد احمد رجلا آخر غير ابي القاسم ومحمد، بان  
يكون للبرقي صهر آخر مسمى بعبدالله، فهو وان كان محتملا الأئني لم أقف له على شاهد  
نعم يمكن ان يقال: ان عبدالله الذي هو والد احمد ابن لمحمد بن ابي القاسم  
المذكور بقرينة ان كنية محمد ابو عبدالله، وعليه فيكون عبدالله هذا هو ابن بنت  
البرقي لاولده احمد، وقد عرفت ان ابن بنت البرقي في قولهم احمد بن عبدالله بن بنت  
البرقي اما وصف لعبدالله اول احمد، وقد تبين الوجه في كليهما .

كما تبين الوجه في كل من الاحتمالين المتقدمين الذين هما - الامر الاول - وهو  
ان اسناد احمد الى عبدالله اسناد الى الجداو الى الاب - واما الامر الثاني - وهو ان والد  
عبدالله من هو؟ فقد تبين هو ايضا مما فصلنا، وظهر انه اما محمد بن ابي القاسم كما  
ذكرناه آنفاً أو ابو القاسم بن عمران، أو الملقب بعمران كما بيناه في قولنا: بان يجعل  
عبدالله الخ، أو عمران بناء على كون عبدالله هو ابا القاسم كما ظهر مما ذكرناه اولاً في  
قولنا: وكيف كان فالظاهر الخ .

تذييل فيه تكميل: لما انجر الكلام في معرفة احمد بن عبدالله بن بنت البرقي  
الى التكلم في محمد بن ابي القاسم وعلى بن ابي القاسم، وحصل الاطلاع على جملة من  
احوالهما وانهما اخوان أو ان الثاني ابن للاول الملقب بما جيلويه، وكان ما جيلويه  
لقباً لجمع آخر ممن ينتسب اليهما ايضا، ناسب ان نذكر ما حققه سيد اجلة مشايخنا في  
بيان ما جيلويه على وجه الاختصار ان يحصل به زيادة بصيرة في الشخصين المذكورين،  
مضافاً الى انه مشتمل على مطالب دقيقة وفوائد رشيقة نافعة في كثير من المقامات موجبة  
لزيادة التفطن الى جملة من الدقائق والنكات، فنقول:

قال اعلى الله مقامه في (الرسالة) ماملخصه : ان ماجيلويه لقب لاربعة الاول :  
 محمد بن علي بن ابي القاسم ، الثاني: عمه محمد بن ابي القاسم، والثالث: ابن عمه علي بن  
 محمد بن ابي القاسم ، والرابع : ابن عمه محمد بن علي بن محمد بن ابي القاسم .  
 ويشهد للاول: أسانيد الصدوق (ره) في باب الواحد من (الخصال) في غير موضع  
 منه، حيث قال: محمد بن علي بن ماجيلويه قال: حدثني عمي محمد بن ابي القاسم عن  
 احمد بن ابي عبدالله البرقي ، وكذا في غيرهما لا يستقصى فلا خط اسانيد (العيون) و  
 (الخصال) و(المجالس) و(التوحيد) و(كمال الدين) و(مشيخة الفقيه).  
 وللثاني: مافي أواخر (العلل) و(معاني الاخبار) وغيرهما حيث اكثر فيها من  
 قوله حدثنا ابي (ره) قال حدثنا محمد بن ابي القاسم ماجيلويه عن محمد بن علي الكوفي  
 وللثالث مافي غير موضع من (العلل) و(المجالس) و(العيون) من قوله : حدثنا علي  
 ابن عيسى (ره) مثلاً قال: حدثنا علي بن محمد ماجيلويه عن احمد بن محمد بن خالد.  
 وللرابع : مافي (جش) في ترجمة محمد بن ابي القاسم عند ذكر طريقه اليه من  
 قوله: اخبرنا ابي علي محمد بن احمد ، الى ان قال : حدثنا محمد بن علي ماجيلويه قال:  
 حدثنا ابي علي محمد عن ابيه محمد بن ابي القاسم، والظاهر انه المراد مافي المجلس  
 العاشر من (المجالس) قال : حدثنا محمد بن علي قال : حدثنا محمد بن ابي القاسم  
 عن ابيه ، فانه بقرينة ما سمعت عن (جش) رواية الولد عن والده لارواية ابن العم  
 عن ابن عمه .

اذا عرفت ما ذكرنا ظهر ان محمد بن علي ماجيلويه في أوائل أسانيد الصدوق ره  
 مشترك بين الاول والرابع ، فاذا روى عن عمه وقد سمعت انه كثير جدا حمل علي الاول  
 وهو ظاهر ، واذا روى عن ابيه كما في موضع من (المجالس) و(العلل) حيث قال فيها:  
 محمد بن علي ماجيلويه (ره) قال: حدثنا ابي عن احمد بن ابي عبدالله البرقي او عن غيره  
 ممن هو غير العم ، ايضا حمل علي الرابع ، اما اذا روى عن ابيه فلما مر عن (جش) آتفا  
 في ذكر طريقه الي محمد بن ابي القاسم حيث صرح بلفظ الاب وصرح بان الاب هو

علي بن محمد بن ابي القاسم ، واما علي بن ابي القاسم فلا ذكر له في الاسانيد بهذا العنوان .

وبالجملة : فرواية الرابع عن والده علي بن محمد بن ابي القاسم ثابتة بخلاف رواية الاول عن والده علي بن ابي القاسم ، ويؤيد ذلك : ان الاول فيما اشير اليه من الاسانيد يروي عن البرقي ورواية علي بن محمد بن ابي القاسم و هو علي بن محمد بن بندار عن البرقي الذي هو جده الامي شايعة ، هذا .

واما اذا روي عن غير الاب ممن هو غير العم ايضاً كمحمد بن يحيى او علي بن ابراهيم او غيرهما وهو كثير ايضاً منه ما في باب الاثنين من (الخصال) حيث قال : حدثنا محمد بن علي ماجيلويه قال حدثنا محمد بن يحيى العطار ، ومثله ما في باب الثلثة منها ، الا ان بدل محمد بن يحيى علي بن ابراهيم ، فالظاهر انه الاول لانه اكثر رواية عن الرابع كما لا يخفى علي من تصفح كتب الصدوق . وكذا ان وقع في الطبقة الثانية في اسانيد الصدوق كما في (العيون) في باب ما ذكر ما كتب به الرضا عليه السلام الي محمد بن سنان في جواب مسائله قال حدثنا علي بن احمد بن عبدالله البرقي و علي ابن عيسى المجاور في مسجد الكوفة وابو جعفر محمد بن موسى البرقي بالري (رضي الله عنه) قالوا : حدثنا محمد بن علي ماجيلويه عن احمد بن محمد بن خالد عن ابيه فانه يحمل حينئذ ايضاً علي الاول لانه مع الثالث وهو علي بن محمد في طبقة واحدة اذ كل منهما ابن عم للاخر والرابع في طبقة متاخرة .

فاذا وقع هذا الاسم اعني محمد بن علي ماجيلويه في الطبقة الاولى اي الطبقة المتاخرة القريبة من الصدوق حمل علي الرابع واذا وقع في الطبقة الثانية التي هي ابعد منه كما فيما ذكر آنفا حمل علي الاول ، و لكن الظاهر ان محمد بن علي ماجيلوله في السند المذكور غلط والصحيح علي بن محمد لان المهود في الاول وقوعه في اول اسانيد الصدوق ولان الذين يروي عنه علي بن عيسى المجاور هو الثاني كما في عدة من الاسانيد فليلاحظ ، وايضاً هو الذي يروي عن احمد بن محمد بن خالد .



ويدل عليه أيضاً: ما في باب آخر مما جاء عن الرضا عليه السلام من الاخبار المتفرقة قال: حدثنا علي بن احمد بن عبدالله بن ابي عبدالله البرقي ومحمد بن موسى البرقي ومحمد بن علي ماجيلويه ومحمد بن علي بن هاشم وعلي بن موسى (رض) قالوا حدثنا علي بن محمد ماجيلويه عن احمد بن محمد بن خالد:

ثم انه اعلی الله مقامه ذكر ما صدر عن جمع من الاعلام من الاشتباهات في هذا المقام مضافا الى ما سمعت آنفا عن الصدوق (ره):

منها: ما في (جش) في باب من لم ير وحيث قال: محمد بن علي ماجيلويه القمي روى عنه محمد بن علي بن الحسين بن بابويه فان ظاهره حيث لم يشر الى التعدد اعتقاد الوحدة مع انه متعدد.

ومنها: ما مر عن (جش) من قوله: علي بن ابي القاسم عبدالله بن عمران البرقي المعروف ابوه بما جيلويه، حيث يستفاد، منه ان عليا لم يكن ملقبا بما جيلويه او معروفابه، مع ان ما مر من اسانيد الصدوق ينادى بخلافه.

واقول: هذا الايراد مبنى على ان مراد (جش) بعلي بن ابي القاسم هو علي بن محمد بن ابي القاسم، وانه لم يتعرض لعلي بن ابي القاسم الذي هو اخو محمد بن ابي القاسم نظرا الى ما مر من انه بهذا العنوان غير المذكور في الاسانيد. ولو قلنا باحتمال كلامه لهذا الشخص ايضا ورد ان هذا الشخص ليس ابوه وهو ابو القاسم ملقبا بما جيلويه كما انه نفسه ليس ملقبابه.

وبالجمله ان اراد (جش) بعلي بن ابي القاسم علي بن محمد بن ابي القاسم - كما هو الظاهر - ورد عليه: أنه كما ان اباه محمدا ملقب بما جيلويه فكذا هو نفسه ايضا فلا وجه للتخصيص، وان اراد علي بن ابي القاسم بلا واسطة - وهو اخو محمد - ورد عليه ان احداً من الوالد والولد ليس ملقبا بذلك، بل انما الملقب به هو ولد هذا الولد وهو محمد بن علي بن ابي القاسم.

ومنها: انه ذكر الجدي في ترجمة الابن بلفظ عبدالله وفي ترجمة الاب بالياء.

ومنها : ان ابن داود لم يذكره اى محمد بن علي ماجيلويه لافى الجزء الاول من كتابه ولا فى الجزء الثانى منه وينبغي ذكره .

ومنها : ان العلامة (ره) ايضا لم يذكره لافى الباب الاول من (صه) ولا فى الباب الثانى ، مع انه (ره) صحح جملة من طرق الصدوق المشتملة على محمد بن علي ماجيلويه كطريقه الى اسمعيل بن رباح والحارث بن المغيرة ومنصور بن حازم ومعوية بن وهب ، وهو يقتضى ايراده فى القسم الاول .

ومنها : ان المحقق الاسترابادي قال فى الالقب : ما جيلويه يلقب به محمد بن علي بن محمد بن ابي القاسم عبدالله او عبدا لله وجده محمد بن ابي القاسم وهما نقتان وقد علمت ان الملقب بذلك شخصان آخران ايضا بل تلقبهما به اظهر ، اذ قد سمعتا كتار الصدوق التصريح برواية محمد بن علي ماجيلويه عن عمه وقد وصف فى كثير من اسانيده علي بن محمد ايضا بما جيلويه ، و لعل الموقع له فى ذلك الجمود كلام (جش) وقد اوضحنا حاله .

اقول : ويؤيد تلقب علي بما جيلويه كون والده وولده كليهما ملقبين بذلك .  
ومنها : ما فى (النقد) من ان ماجيلويه اسمه محمد بن ابي القاسم ويطلق على محمد ابن علي ماجيلويه ايضا ، انتهى حيث ان الظاهر منه ان هذا اللقب فى محمد بن ابي القاسم أشهر منه فى محمد بن علي ، وليس كذلك ، وايضا ظاهره ان محمد بن علي واحد مع انه رجالان كما مر وايضا ظاهره عدم اطلاق هذا اللقب على غير من ذكره مع انه لقب لعلي بن محمد ايضا .

ومنها ما فى وجيزة العلامة المجلسى (ره) حيث قال : علي بن ابي القاسم ماجيلويه ثقة . ثم قال بفاصلة : علي بن محمد بن بندار من مشايخ الكلينى ، انتهى . فان مقتضاه تغاير الشخصين مع انهما متحدان ، وايضا مقتضى ما ذكره ان عليا ولد لابي القاسم وليس كذلك بل هو نسبة الى الجد وايضا انه جعل ماجيلويه لقب لابي القاسم وليس كذلك بل هو لقب لولده محمد والموقع له فى ذلك ظاهر ما مر عن (جش) من قوله علي بن ابي القاسم الخ . وهو وان كان يوهم ذلك

الا ان مامر عند في والده محمد بن ابي القاسم صريح في ان على بين ابي القاسم نسبة الى الجد . وان ماجيلويه لقب لمحمد . فقلوه: المعروف ابوه بماجيلويه معناه ان محمدا يعرف بماجيلويه .

ويمكن ان يكون المراد من عبارة (الوجيزة) ان ماجيلويه لقب لعلي وهو - وان كان مطابقا للواقع ومناسبا للعنوان - لكن لما كان خلاف ما يقتضيه كلام (جش) يبعد حمله عليه، انتهى .

ومنها: ان المحقق الاستر ابادي والتفريشي والعلامة المجلسي حكوا عن (صه) انه صحح طريق الصدوق الى الحسين بن زيد حيث قال الاول : والى الحسين بن زيد صحيح علي مافي (صه) ومثله الاخير ان . مع ان العلامة (ره) في (صه) لم يتعرض لحال طريقه الى الحسين بن زيد اصلا .

اذ اعرفت ما بيناه فلنا ان تشير الى بيان حال الاشخاص المذكورين فنقول : اما احمد بن عبدالله بن امية فهو غير معنون في كتب الرجال كما مر ولكن كونه من العدة الذين يروى عنهم الكليني (ره) يفيد اعتماده (ره) عليه بل في (تعق) ظاهر هذا كونه من مشايخه وظاهره كونه من المعتمدين بل والثقات ايضا ، فتأمل ، انتهى . ومثله الكلام فيما اذا كان ابن امية تصحيف ابن ابنته اي ابن بنت البرقي كما مر ، تفصيله . اذ يصير الظاهر حينئذ كون هذا من مشايخ الكليني (ره) مضافا الى مافي (تعق) في احمد بن عبدالله بن احمد بن ابي عبدالله البرقي حيث قال : قال جدى : الظاهر انه ثقة عند الصدوق لاعتماده في كثير من الروايات عليه ، ويحتمل كونه ابن بنت البرقي ، الى ان قال : وفي (المعراج) وقد يعد من مشايخ الاجازات وهو غير بعيد .

واما الاربعة الملقبون بماجيلويه : فقد مر توثيق اثنين منهم : وهما علي بن ابي القاسم اي علي بن محمد بن ابي القاسم وابوه محمد بن ابي القاسم عن (جش) ومثله محكي عن (صه) ايضا حيث قال في الاول : علي بن محمد بن ابي القاسم عبدالله بن عمر ان البرقي المعروف ابوه بماجيلويه يكنى ابا الحسن ثقة فاضل فقيه اديب ، وقال في الثاني : محمد

بن ابي القاسم عبيد الله بالياء بعد الباء - وقيل عبد الله بغير ياء - ابن عمران الخبائي  
 بالخاء المعجمة المفتوحة وبالباء المنقطة نقطة من تحت قبل الالف وبعدها - البرقي  
 ابو عبد الله الملقب بماجيلويه - بالجيم و الياء المنقطة تحتها نقطتين قبل اللام وبعد  
 الواو ايضا - وابو القاسم يلقب ببندار ايضا - بالنون بعد الباء والذال المهملة والراء -  
 سيد من اصحابنا القميين ثقة عالم فقيه عارف بالادب والشعر، انتهى. مضافا الى ما في (الرسالة)  
 في الاول من مشايخ الكليني وكونه ممن كثر روايته عنه .

واما الاخران : هما محمد بن علي بن ابي القاسم و محمد بن علي بن  
 محمد بن ابي القاسم ففي (الرسالة) : الظاهر ان حديثهما يعد من الصحاح ايضا  
 فهما ثقتان لكونهما من مشايخ شيخنا الصدوق . ولذا ذكرهما بطريق الترحم والترضى  
 في (المشيخة) و (الخصال) و (لمجالس) و (العيون) و (العلل) و (التوحيد) و (المعاني)  
 بل لم نجد ذكرهما في الكتب المذكورة الا كذلك ، و لتصحيح طريق (الفقيه)  
 الى منصور بن حازم ومعوية بن وهب و فيها محمد بن علي بن ابي القاسم ، وطريقه  
 الى الحارث بن المغيرة واسماعيل بن رباح وفيه محمد بن علي بن محمد بن ابي القاسم ،  
 اول صدور التوثيق من المحقق الاستربادي له في مباحث الالقاب في (رجال الوسيط) قال  
 مشيراً الى محمد بن علي بن محمد بن القاسم و محمد بن ابي القاسم : وهما ثقتان ، انتهى .  
 واما الثالث من العدة : وهو علي بن محمد بن عبد الله بن اذينة ، فقد صرح حوايانه  
 ايضا غير معنون في الرجال ، وان كان الظاهر من رواية الكليني عنه تعويله عليه  
 عليه ايضاً : وقد يحتمل كون اذينة تصحيف ابنته اى علي بن محمد بن عبد الله بن ابنة  
 البرقي والمراد علي بن محمد بن ابي القاسم فعبر عن جده ابي القاسم باسمه وهو عبد الله ،  
 وقد عرفت ان عليا هذا هو احد الاربعة الملقبين بماجيلويه الذي سمعت ثوثيقه عن  
 (جش) و (صه) .

واما الرابع من هذه العدة وهو علي بن ابراهيم القمي فقد عرفت حاله .

## تذنيب في بيان امرين ينبغي التنبيه عليهما

احدهما انه قد يتوهم ان عدة البرقي خمسة بزيادة محمد بن يحيى العطار وهو توهم ضعيف . وقد نشاء هذا التوهم عن صاحب (المنتقى) حيث قال - علي ما نقل عنه ماهذه عبارته : المستفاد من كلامه في (الكافي) أن محمد بن يحيى احد العدة . وهو كاف في المطلوب . وقد اتفق هذا البيان في اول حديث ذكره في الكتاب وظاهره انه أحال الباقي عليه ، و مقتضى ذلك عدم الفرق بين كون رواية العدة عن احمد ابن محمد بن عيسى واحمد بن محمد بن خالد ، وان كان البيان انما وقع في محل الرواية عن ابن عيسى ، فانه روى عن العدة عن ابن خالد بعد البيان بجملته يسيرة من الاخبار ، ويبعد مع ذلك كونها مختلفة بحيث لا يكون محمد بن يحيى في العدة عن خالد ولا يتعرض مع ذلك للبيان في اول روايته عنه كما بين في اول روايته عن ابن عيسى ، انتهى .

وضعف التوهم ظاهر فان الكليني (ره) بعد تصريحه علي ما مر عن (صه) باشخاص العدة الذين هم الوسائط بينه وبين البرقي وكونهم اربعة معينين لا يصلح ما ذكره (ره) في اول حديث (الكافي) حيث قال، فيه : حدثني عدة من اصحابنا منهم محمد بن يحيى العطار عن احمد بن محمد عن الحسن بن محبوب الخ لان يكون قرينة علي ان محمد بن يحيى من اشخاص عدة البرقي ايضا ، ولو صلح لذلك لكان صالحا لان يكون من اشخاص عدة سهل ايضا والظاهر انه لم يقل به احد .

وبالجملته فبعد تعيين اشخاص كل واحد من العدة الراوين عن كل واحد من الاشخاص الثلاثة يتعين حمل كل عدة في كلامه (ره) علي من عينه .

وقوله في الحديث الاول : منهم محمد بن يحيى العطار - وان لم يكن حاجة اليه بعد تصريحه في بيان العدة بعن محمد يحيى من اشخاص العدة الراوين عن احمد بن محمد بن عيسى - الا انه صرح به في الحديث الاول ايضا تاكيدا وتعظيما لانه حيث انه

من اجلة المشايخ في زمانه فلا يستفاد منه كونه احد العدة مطلقا كما هو ظاهر (المنتقى) ولا يتجده قوله : و ظاهره انه أحال الباقي الخ و لا قوله : و يبعد مع ذلك الخ .  
 و ثانيهما : أن هذه العدة كغيرها يروي عنهم الكليني (ره) بلا واسطة ولكنه (ره) في باب الحركة والانتقال من (الكافي) قال : عنه عن عدة من اصحابنا عن احمد بن محمد بن خالد قال في ( الرسالة ) و لا يبعد ان يقال لفظه عنه و عن بعدها زائدة من النسخ ، انتهى . و قد يحتمل سقوط الواو بعد عنه بان يكون العبارة في الاصل هكذا :  
 و عن عدة .

واقول : الرواية عن شخص تارة بلا واسطة و اخرى معهما لا بعد فيه بل كثيرا ما يتفق ، و رواية الكليني (ره) خصوص هذا الخبر عن العدة بواسطة ليست بذلك البعيد و ان كان بعيدا في الجملة نظر الى انه لم يعهد منه ذلك في غير هذا الموضع ، و ان كان لا يبعد ان يكون المتبوع في كلامه يطلع على مثل ذلك في غير هذا الموضع ايضا .  
 و كيف كان فالمجورور في عنه بناء على عدم زيادته راجع كالمجورور الاخر الذي قبله الى علي بن محمد المذكور قبلهما الراوى عن سهل و هو احد اشخاص عدة سهل كما سيأتي ، و من احتمل رجوعه الى محمد بن ابي عبدالله المذكور في اول الباب المذكور و قال : انه هو محمد بن جعفر الاسدي احد العدة عن البرقي و الراوي عن محمد بن اسماعيل البرمكي ، فقد ارتكب بعيدا جدا . و اما قوله : انه احد العدة عن البرقي فهو سهو بين ، فان محمد المذكور ليس من عدة البرقي بل من عدة سهل ، و منه يظهر فساد ما فرغ عليه بعد ذلك حيث قال : و على هذا يراد بالعدة في الخبر من عدم محمد بن ابي عبدالله بقرينة روايته عنهم ، و رواية احد العدة عن الباقرين غير منكورة انتهى .

ولنكتف بهذا القدر من الكلام في بيان العدة الثانية .

المبحث الثالث : في بيان العدة الذين يروي بواسطتهم عن سهل بن زياد : فهم علي مافي (صه) ايضا اربعة : وهم محمد بن عقيل الكليني ، و محمد بن جعفر بن عون

الاسدي . وعلي بن محمد بن علان ، ومحمد بن الحسن ، كما انظم رئيس الدين وخاتم  
المجتهدين السيد بحر العلوم في قوله :

وان عدة التي عن سهل  
ابن عقيل وابن عون الاسدي  
من كان فيه الامر غير سهل  
كذا علي بعد مع محمد

اما الاول من اشخاص العدة وهو محمد بن عقيل الكليني: فلم اقف له على ذكر فيما  
عندي من كتب الرجال ، ولكن رواية الكليني (ره) عنه وعده في العدة تفيد اعتمادا  
منه عليه .

واما الثاني منهم: هو محمد بن ابي عبدالله، ففي (المنهج) الظاهر انه هو محمد بن  
جعفر الاسدي الثقة، انتهى. ويشهد له ما عن (جش) و (صه) في ترجمة محمد بن جعفر  
المذكور من انه يقال له محمد بن ابي عبدالله ، مضافا الى ان الكليني (ره) يروي عن  
سهل بن زياد بواسطة محمد بن ابي عبدالله كما في باب الاستطاعة وقبله وبعده ، وقد  
ذكر في ترجمة سهل ان محمد بن جعفر بن عون الاسدي يروي عنه وهو يعطى اتحادهما  
وان كان الاب قديذ كر باسمه وقديذ كر بكيئته وايضا كثير اما يروي الكليني عن محمد  
ابن اسمعيل البرمكي بواسطة محمد بن ابي عبدالله ، وقد يروي عنه بواسطة محمد بن  
جعفر الاسدي كما استسمع ، وقد ذكروا في ترجمة البرمكي ايضا ان محمد بن جعفر  
الاسدي يروي عنه . وقد جزم باتحادهما هنا في (تعق) حيث قال : محمد بن ابي عبدالله  
الكوفي عن محمد بن اسمعيل البرمكي وهو محمد بن جعفر الاسدي .

وفي (المنتهى) بعد نقله الكلام المذكور قال : وكذا قال خاله (ره) في  
(الوجيزة) وكذا جده في حواشي (النقد) ثم نقل عن الفاضل عبد النبي انه ايضا  
قال كذا ، وقال : اخذت ذلك من ملاحظة حديثين في (الكافي) : احدهما في باب  
اطلاق القول بانه شيء ، والاخر في باب حدوث العالم واثبات المحدث . ومن كلام  
(جش) ايضا .

أقول: ما نقل عن الفاضل المذكور من انه اخذ ذلك يعني كون محمد بن عبد الله هو محمد بن جعفر الاسدي من كلام (جش) كانه اراد اخذه مما نقلنا اولاً عن (جش) وعن (صه) ايضاً من قولهما في ترجمة محمد بن جعفر: انه يقال له: محمد بن ابي عبد الله و اما انه اخذ ذلك من ملاحظة حديثين في (الكافي) فالظاهر انه اراد بالحديث المذكور في باب حدوث العالم ما ذكره الكليني (ره) في الباب المذكور من قوله: حدثني محمد بن جعفر الاسدي (ره) عن محمد بن اسمعيل البرمكي الرازي عن الحسين بن الحسن بن البرد الدينوري، و بالحديث المذكور في باب اطلاق القول بانه شيء وهو بعد الباب السابق ما ذكره فيه من قوله (ره) محمد بن ابي عبد الله عن محمد اسماعيل عن الحسين بن الحسن، فاستظهر من ملاحظة الحديثين اي الطريقتين: ان الاشخاص الثلاثة المذكورين في هذا السند هم الثلاثة المذكورون في الاول، فمحمد بن ابي عبد الله هو محمد بن جعفر الاسدي، و محمد بن اسمعيل هو البرمكي و الحسين بن الحسن هو الدينوري، وهو كذلك، وفي باب النوادر ايضاً مثل السند الاخير بعينه، وفي باب الحركة و الانتقال: محمد بن ابي عبد الله عن محمد بن اسمعيل البرمكي في موضع، وفي موضع آخر بعده بدون البرمكي و كانه تركه اعتماداً على ما سبق.

وبالجملة: فالظاهر مما ذكرناه ظهوراً تاماً: ان محمد بن ابي عبد الله هو محمد ابن جعفر الاسدي، كما ان الظاهر ان محمد بن اسمعيل الذي يروي عنه محمد ابن ابي عبد الله او محمد بن جعفر الذي عرفت انه هو البرمكي و ان لم يصرح فيه بهذا اللقب.

ثم في (الرسالة) في اثبات المرام ايضاً ما ملخصه ان الظاهر من تتبع الرجال ان محمد بن ابي عبد الله اثنان:

احدهما: هو محمد بن جعفر الاسدي لما عرفت.

وثانيهما: من ذكره في (ست) وهو محمد بن ابي عبد الله الذي يروي حميد بن زياد



عن ابي اسحق ابراهيم بن سليمان عنه ، وليس محمد بن ابي عبدالله الذي يروى عنه الكليني (ره) في ضمن العدة وغيرها وهذا لتقدم طبقته على طبقة الكليني ، وذلك لان وفات حميد كما ذكر في ترجمته كان في سنة عشر وثلثمائة، ووفات الكليني (ره) كانه في سنة تسع وعشرين وثلثمائة فكان وفاة الاول قبل وفاة الثاني بتسع عشر سنة فيبعد درك الكليني (ره) لابراهيم بن سليمان فكيف لمن يروي ابراهيم عنه؟ فلا يكون المذكور في صدر سند (الكافي) هو هذا الرجل بخلاف محمد بن جعفر الاسدي الذي عرفت انه يقال له محمد بن ابي عبدالله فانه كان في عصر الكليني (ره) وكان وفاته كما ذكر في ترجمته سنة اثنتا عشر وثلثمائة.

فان قيل : كلام (جش) يدل على ان الراوى عن الاسدي احمد بن محمد ابن عيسى الذي لا يروي عنه الكليني الا بواسطة ، فكيف يمكن روايته عن يروي عنه احمد من غير واسطة ؟

قلنا: كلام (جش) حيث قال: محمد بن جعفر بن محمد بن عون الاسدي ابو الحسين الكوفي ساكن الري يقال له محمد بن ابي عبدالله كان ثقة صحيح الحديث الا انه روى عن الضعفاء ، وكان يقول بالجبر والتشبيه ، وكان ابوه وجها ، روى عنه احمد بن محمد بن عيسى ، له كتاب (الجبر والاستطاعة) انتهى. وان كان يتوهم منه ذلك نظراً الى ان قوله: روى عنه احمد بن محمد بن عيسى في ترجمة محمد بن جعفر يوهم ارجاع الضمير اليه سيما بعد كونه من دأب علماء الرجال ، خصوصاً بعد عود الضمير في قوله: له كتاب الجبر و الاستطاعة اليه لان الظاهر ان هذا الكتاب للابن لالاب ، والظاهر ان هذا الكتاب هو الذى ذكره في (ست) حيث قال في ترجمة محمد بن جعفر : له كتاب الرد على اهل الاستطاعة ، لكن الظاهر ان الضمير في قوله : روى عنه عائداً الى (ابوه) في قوله: وكان ابوه وجها ، بل هو مقطوع به عند من له تتبع بالاحبار ولذا ترى العلامة مع ذكره هذا الكلام في ترجمة الابن ذكره في ترجمة الاب ايضاً حيث قال : جعفر بن محمد بن عون ، الاسدي وجه روى عنه احمد بن محمد بن عيسى

اتتهى ما اردنا تلخيصه .

واقول : يظهر مما حققه ( ره ) ان ما استظهر في ( المنهج ) حيث قال في محمد بن ابي عبدالله المذكور في ( ست ) : الظاهر ان هذا هو ابن جعفر بن محمد ابن عون الاسدي فيكون ثقة ، غير ظاهر ، بل الظاهر خلافه ، و ان ما عن ( مشتركات الكاظمي ) من قوله في محمد بن ابي عبدالله المذكور ما هذا كلامه : عنه ابراهيم بن سليمان ، و روى عنه الكليني و هو عن محمد بن جعفر بن عون الاسدي ، انتهى غير متجه ايضاً لانه قد جعل الكليني راوياً عنه وقد عرفت ان محمد بن ابي عبدالله الذي يروى عنه الكليني هو غير هذا الرجل ، وجعله راوياً عن الاسدي . و قد سمعت أن الاسدي معاصر للكليني و محمد بن ابي عبدالله متقدم في الطبقة عليه فيبعد ان يكون راوياً عن الاسدي المتأخر ، ولعل كلمة عن زائدة من النسخ فيكون مراده اتحاد محمد بن ابي عبدالله المذكور مع الاسدي كما سمعت استظهاره عن ( المنهج ) و سمعت ما فيه ايضاً ، او كلمة هو زائدة فيكون المراد ان الكليني روى عنه وعن محمد بن جعفر ايضاً ، ولكنه بعيد اذ ليس هنا مقام ذكر من يروى الكليني عنه ، ومثله ارجاع المجرور في قوله : و روى عنه الكليني الى ابراهيم بن سليمان اذ ليس هنا مقام بيان حالهما مع ما سمعت من استبعاد درك الكليني لابراهيم ابن سليمان .

هذا هو الكلام في تعيين محمد بن ابي عبدالله وقد ظهر انه الاسدي .

واما بيان حاله : فقد سمعت عن ( جش ) انه ثقة صحيح الحديث ، وعن جمع ممن تأخر ايضاً توثيقه ، وعن ( الوجيزة ) توثيقه ، من غير ابراز قدح فيه .

وفي ( الرسالة ) : الذي يظهر من النصوص المرورية في ( اكمال الدين ) و ( كتاب الغيبة ) للشيخ انه من الاجلة العظام . و نقل عن الشيخ انه قال : وقد كان في زمان السفراء المحمودين اقوام ثقات ترد عليهم التوقيعات من قبل المنصوبين للسفارة من الاصل منهم ابو الحسين محمد بن جعفر الاسدي الخ .

اخبرنا ابو الحسين بن ابي جيد القمي عن محمد بن الحسن بن الوليد عن محمد ابن يحيى العطار عن محمد بن احمد بن يحيى عن صالح بن ابي صالح قال: سئلني بعض الناس في سنة تسعين وماتين: قبض شيء فامتنعت من ذلك وكتبت استطلع الراي فاناني الجواب: بالري محمد بن جعفر العربي فليدفع اليه فانه من ثقاتنا، وعنه (ره) انه بعد ان ذكر حكايات اخر ايضاً تدل على جلالته قال: ومات الاسدي على ظاهر العدالة لم يتغير ولم يطعن عليه في شهر ربيع الاخر سنة ائمتي عشرة وثلاثمائة.

قال: (ره) في (الرسالة): ولا يبعد ان يكون هذا الكلام - يعني قول الشيخ ومات الاسدي الخ - تعريضا على (جش) حيث حكم بانه كان يقول بالجبر والتشبيه، وفيها: ان قول (جش) هذا يعارضه جميع ما مر عن الشيخ، والترجيح له، لانه ادل وابلغ في المدح مع ظهوره في شدة تعويله عليه، وايضا ظاهر الكليني المعاصر للاسدي ان له ايضا كمال التعويل عليه حيث اكثر الرواية عنه وذكره مترحماً عليه وعن بعض الاعلام انه كان من مشايخه، ولو كان ممن يقول بالجبر والتشبيه كيف لم يطعن عليه تلميذه واطلع عليه المتأخر عنه بكثير؟ وقد ذكره الصدوق (ره) ايضا مرضياً، وقد روى الكليني عن الاسدي في باب النهي عن الجسم والصورة روايات تدل على بطلان القول بالتشبيه، وفي باب الجبر والقدر عنه ما يدل على فسادهما فكيف ينسب اليه انه قائل بذلك؟ وكان نسبة (جش) ذلك عليه لِمَا عن بعض الاعلام من انه كان يروي أخبار الجبر والتشبيه، هذا مضافاً الى ما اشرنا اليه من الخطابات الدالة على ان له عند مولينا صاحب (عجل الله فرجه) منزلة وجمالة، ولو لم يكن الا قوله عليه السلام فليدفع اليه فانه من ثقاتنا لكفاه.

فائدة: قال في (الرسالة) ما ملخصه: ان محمد بن جعفر الذي في صدر سند (الكافي) اثنان: احدهما: الاسدي وهو من مر، و ثانيهما: الرزاز، وتوهم اتحادهما فاسد لان الاول يكنى بابي الحسين وتوفي في سنة ائمتي عشرة وثلاثمائة والثاني بابي العباس، و سيأتي انه توفي في سنة عشر وثلاثمائة، و لعل الداعي لتوهم الاتحاد عدم

عنوان الرزاز في كلام الشيخ (وجش).

ولكنه لا التفات اليه بعد قيام الدليل على التعدد، مع ان الرزاز وان لم يكن معنوياً في رجال (جش) لكن ذكره في رجاله في كثير من التراجم : منها : ترجمة احمد بن محمد بن ابى نصر البرزطي حيث قال: له كتب منها (كتاب الجامع) قرأناه على ابي عبدالله الحسين بن عبيدالله (ره) قال: قرأته على ابي غالب أحمد بن محمد بن الزراري قال : حدثني به خال ابى محمد بن جعفر، انتهى. ومحمد بن جعفر هذا هو الرزاز كما صرح به في تراجم اخر، ويظهر من جملة التراجم انه خال محمد بن محمد بن سليمان الزراري ، كما هو الظاهر مما حكى عن رسالة ابى غالب الى ابنه ابى طاهر في آل أعين : وجدتني ام ابى فاطمة بنت جعفر بن محمد الى ان قال : واخوها ابو العباس محمد بن جعفر الرزاز ، و هو احد رواة الحديث و مشايخ الشيعة ، الى ان قال: وكان مولد محمد بن جعفر سنة ست وثلاثين ومائتين ومات سنة عشر وثلاثمائة، فعلى هذا لوجه لتوهم الاتحاد.

اذا تحقق ذلك نقول : ان هذا الرجل يذكره الكليني تارة بالاسم والكنية واللقب جميعاً كما في باب تفسير طلاق السنة والعدة حيث قال : ابو علي الاشعري عن محمد بن عبد الجبار ومحمد بن جعفر ابو العباس الرزاز عن ايوب بن نوح، وتارة يذكره باحدها او باثنين منها ، والاحتمالات العقلية بملاحظة الاقتصار على كل من الثلاثة والتركيب الثنائي والثلاثي سبعة ، وقد وجدنا كلها في كلامه (ره) والاقتصار بالكنية فقط فما يرويه .

فما يرويه عن محمد بن جعفر ان كان مقروناً بابي العباس او الرزاز او الاسدي فلا اشتباه .

وان كان مطلقاً فان كانت الرواية عن محمد بن عبد الحميد او عن ايوب بن نوح او محمد بن عيسى او محمد بن الحسين بن ابى الخطاب او عبدالله بن محمد بن خالد ابن عمر الطيالسي او محمد بن خالد المذكور او يحيى بن زكريا اللؤلؤي او محمد بن

يحيى بن حمران فالظاهر انه الرزاز .

وان كانت الرواية عن محمد بن اسماعيل البرمكي او محمد بن اسمعيل فقط او البرمكي كذلك فهو الاسدي، وان كان الغالب اذا كانت الرواية عن الاسدي يذكرا به بالكنية هكذا: محمد بن ابي عبدالله، ولا يبعد ان يكون الوجه فيه رفع الاشتباه، انتهى ما اردنا تلخيصه.

وقوله (ره): فالظاهر انه الرزاز ، وجهه: ان ما اشير اليه من التراجم المحكية عن (جش) من الروايات التي رواها الكليني عن محمد بن جعفر ظاهرة في ان الراوي عن الجماعة المذكورين هو الرزاز، واما ان الراوي عن البرمكي هو الاسدي فقد ظهر مما بيناه اولا في تحقيق ان محمد بن ابي عبدالله هو الاسدي هذا .

ثم انك قد عرفت وثيقة الاسدي وجلالته. و اما الرزاز فلم اقف له على مدح سوى مامر من رسالة ابي غالب من انه احد رواة الحديث ومشايخ الشيعة، ولا يبعد دلالة على التوثيق .

### تنبية

قد تقدم في اواخر العدة الثانية ان الرواية عن شخص تارة بواسطة و اخرى بدونها غير بعيدة بل واقعة كثيرا ، منها : رواية الكليني عن محمد بن ابي عبدالله المذكور ، فانها كثيراً ما تكون بلا واسطة وقد تكون معها كما في باب الحركة والانتقال حيث قال : علي بن محمد عن سهل بن زياد، ثم قال : في السند الذي بعده وعنه عن محمد بن جعفر الكوفي، وظاهر المجرور رجوعه الى علي بن محمد وهو علان كما سيأتي.

واما ما في الحديث الاول من الباب المذكور حيث قال: محمد بن ابي عبدالله عن محمد بن اسماعيل البرمكي ثم قال في الحديث الثاني : وعنه رفعه عن الحسن بن راشد ، ثم قال في الثالث : وعنه عن محمد بن ابي عبدالله عن محمد بن اسماعيل .

فالظاهر ان كلمة عنه في الاخير زائدة ، كما استظهر ذلك في ( الرسالة ) ايضاً ، اذ لم يرجع له الا محمد بن ابي عبدالله وهو يوجب اتحاده الراوي و المروي عنه ، و حمل محمد بن ابي عبدالله في الثالث على غير الاسدي ينافر روايته عن البرمكي لتصريحهم بان الراوي عن البرمكي هو الاسدي وقدمت الاشارة اليه ، ويمكن ان لاتجعل زائدة بان يكون ما بعدها بدلانها احياناً لها .

ومن الموارد التي وردت الرواية بواسطة وبدونها : رواية الكليني ايضاً عن محمد بن الحسن الصفار ، فانه قد يروي عنه بلا واسطة وقد يروي عنه بواسطة محمد بن يحيى العطار .

واما الثالث من اشخاص العدة وهو علي بن محمد بن علان فقال الميرزا : اتفقت النسخ على علي بن محمد بن علان و الموجود في الرجال على بن محمد بن المعروف بعلان فالظاهر انه علي بن محمد بن علان ، انتهى .

وقوله : فالظاهر انه علي بن محمد النخ في جملة من النسخ بزيادة لفظه ابن قبل علان و هو لا يلايمه فاء التفريع كما في جملة من النسخ ، بل كان اللابق حينئذ الواو بل الاختصار ايضاً بان يقول : والظاهر الاول .

وكيف كان فعلى وجود لفظه ابن يكون قوله : فالظاهر النخ ترجيحاً لما في نسخ ( الخلاصة ) وتضعيفاً لما في ( الرجال ) ولكن في ( الرسالة ) فيما نقله عن الميرزا لم يذكر لفظه ابن قبل علان كما نقلنا ، و عليه يكون القول المذكور تضعيفاً (١) لما في نسخ ( الخلاصة ) وترجيحاً لما في ( الرجال ) من كون علان لقب علي لا والدمحمد ولكن قد يقال انه لقب لاربعة :

(١) و بما ذكرناه من اختلاف النسخ يحصل التوافق بين المختلفين في قول الميرزا حيث قال بعض ان ظاهره تصحيح الخلاصة دون الرجال و بعض بالعكس منه مدظه .

احدهم : محمد بن ابراهيم لما عن (جنح) و(صه) حيث قالوا: محمد بن ابراهيم المعروف بعلان الكليني خير .

وثانيهم اخوه احمد كما عنهما ايضاً حيث قالوا: احمد بن ابراهيم المعروف بعلان الكليني خير فاضل من اهل الري .

وثالثهم: ابنه علي كما عن (جش) و(صه) حيث قالوا: علي بن محمد بن ابراهيم ابن ابان الرازي الكليني المعروف بعلان .

و رابعهم : ابو ابراهيم كما في (تعق) حيث قال في الالقاب : علان الكليني علي بن محمد بن محمد بن ابراهيم و ابوه محمد و عمه احمد ، والظاهر انه لقب ابراهيم نفسه.

واقول : كونه لقباً لابراهيم وان كان يحتمله مامر عن (جنح) و(صه) في الاولين ولكنه لا يخلو عن بعد من كلماتهم ، اذ الظاهر ان ما يذكره من الاوصاف بعد ذكر الاباء انها اوصاف لمن ذكر في العنوان حيث ان المقصود بيان احواله الا اذا قامت قرينة على خلافه، علي ان قول ( جش ) و ( صه ) المعروف بعلان في ترجمة الابن لا يصلح كونه لقباً لابراهيم لظهور ان الوصف اما للشخص الاول او الاخير دون الوسط فهو في كلاهما وصف للاول اذ لم اقف علي من جعل اباناً ايضاً معروفاً بعلان ، وهذا يعطى كون اللفظ المذكور في ترجمة محمد و احمد ايضاً وصفاً لهما لا لابراهيم ولا سيما في عبارة (صه) نظراً الى وحدة المتكلم ايضاً في المواضع الثلاثة مضافاً الى وحدة اسلوب الكلام فيها.

وبالجملة: فالعبارات المذكورة لا ظهور لها في كون علان لقباً لابراهيم وقول (صه) في بيان العدة : علي بن محمد بن علان ، و ان امكن دعوى ظهوره في ذلك بان يكون قد جعل علان لقباً لابراهيم الذي هو والد محمد ثم عبر عنه بلقبه الا ان الكلام في صحة العبارة المذكورة ، لاحتمال كون (ابن) قبل علان من طغيان القلم، كما يشعر به مامر من عبارة الميرزا علي ما نقل عنه في (الرسالة) حيث قال: وكأنه علي

ابن محمد علان باسقاط ابن ليكون علان وصفا لعلی فيطابق ما في (الرجال) وحينئذ فلم يثبت كون علان لقباً لاربعة بل لثلاثة كما استظهرناه او الاثنان اذ بناءً على كونه لقباً لبراهيم في كلماتهم لا يكون في تلك الكلمات لقباً لابنيه محمد واحمد ، ولم نقف على شيء اخر يدل على كونه وصفا لهما ايضاً فينحصر هذا اللقب في ابراهيم وعلى .  
و كيف كان فلنتكلم في ان على بن محمد المذكور في هذه العدة من هو ؟ وما حاله ؟

فنقول: ان على بن محمد الذي يروي عنه الكليني (ره) لم يذكر في كلامه (ره) مع لفظ علان بان يقول في اول السند على بن محمد بن علان بزيادة - ابن قبل علان او بدونها - بل انما يذكره على انحاء ثلاثة كما في (الرسالة) فانه (ره) مع تتبعه التام لم يطلع على غير ذلك .

احدها: الرواية عنه من غير تقييد سواء روي بواسطته عن سهل و هو الاكثر او عن غيره كالبرقي وغيره وهو الاقل، كما لا يخفى على من تتبع في (الكافي).  
وثانيها: الرواية عنه مقيداً بابن عبدالله ففي باب العقل والجهل: على بن محمد ابن عبدالله عن ابراهيم بن اسحق الاحمر، وفي باب فضل العلم ووجوب طلبه: على بن محمد بن عبدالله عن احمد بن محمد بن خالد، الى غير ذلك.

وثالثها: الرواية عنه مقيداً بابن بندار فانه (ره) كثيراً ما يقول: على بن محمد ابن بندار عن ابراهيم بن اسحق الاحمر او عن احمد بن ابي عبدالله، كما في باب السواك من كتاب الطهارة وفي باب الخضاب من كتاب الزى والتجمل وباب الفير ورج منه، الى غير ذلك .

والظاهر المحكى عن صريح جماعة ان الاول الذي يروي عن سهل كثيراً هو محمد بن على بن ابراهيم بن ابان الرازي الكليني المعروف بعلان كما مر، وان هذا هو الذي يروي عنه الكليني (ره) كثيراً وانه هو الذي يكون خال الكليني كما ذكره في ترجمة الكليني محمد بن يعقوب حيث قالوا ان خاله علان الكليني



وانه هو الذى يكون واحدا من العدة كما مر عن ( صه ) بناءً على كون ابن زايداً في كلامه ، وعلى عدم كونه زايداً تكون من في العدة هو هذا الشخص ايضاً و ان لزم حينئذ كون علان لقباً لابراهيم ايضاً كما مر عن ( تعق ) وذلك لما في ( الرسالة ) من اطراد عادة ثقة الاسلام باطلاق على بن محمد حال الرواية عنه اي عن سهل ، بخلاف ما اذا كانت الرواية عن غيره فانه قد يطلقه و قد يقيده ببن بندار و ابن عبدالله وهو الاكثر ، قال ( ره ) : ومنه يظهر ان الراوى عن سهل غير ابن بندار فهو العلان . ولما كانت الرواية في العدة عن سهل نقول انه العلان ، مضافاً الى ان احتمال الاشتراك بينه وبين ابن بندار غير مضر لان كليهما ثقتان ، اما الاول فلما عن ( جش ) وغيره من التصريح بذلك ، واما الثاني فقد مر توثيقه عن ( جش ) ايضاً .

والحاصل : ان علي بن محمد المذکور في اول سند ( الكافي ) اثنان : احدهما : علي بن محمد بن ابراهيم بن ابان الرازي الكليني المعروف بعلان وهو ثقة ، وثانيهما : علي بن محمد بن بندار الذى قد يعبر عنه بعلي بن محمد بن عبدالله وقد يعبر عنه ايضاً بعلي بن محمد بن ابي القاسم بل بعلي بن ابي القاسم بالاضافة الى الجد ، وهذه التعبيرات كلها تعبر عن شخص واحد وهو ثقة ايضاً ، وقد مر تفصيل الكلام فيه في العدة الثانية قبل التذييل وبعده فراجع . ثمة ، فعدم التمييز بينهما في بعض المواضع لا يضر ، مع ان فيما نحن فيه وهو الراوى عن سهل يكون الظاهر انه الاول المعروف بعلان كما تبين مما يبيانه غاية التوضيح والبيان .

### تتمة

لما سمعت كون علان لقباً لاربعة ، ناسب ان نتعرض لبيان حالهم ايضاً وان مرت الاشارة اليه ، فنقول : ان محمد بن ابراهيم خير واحمد بن ابراهيم خير فاضل علي مامر عن ( جنج ) و ( صه ) و لم اقف لهما علي مدح آخر ، وعلي بن محمد ثقة علي مامر عن ( جش ) و ( صه ) .

وفي (النقد) هكذا : على بن محمد بن ابراهيم بن ابان الرازي الكليني المعروف بعلان يكنى ابا الحسن ثقة عين له كتاب (اخبار القائم) عليه السلام روى عنه جعفر بن محمد ، وقتل علان بطريق مكة ، وكان استاذن صاحب عليه السلام في الحج وخرج توقف عنه في هذه السنة فخالف (جش) انتهى .

واقول : الظاهر ان امره عليه السلام بالتوقف ارشادي فمخالفته لاتقدح في وثاقته ولذا لم يقدحوا فيه وقد نقل توثيقه عن (الوجيزة) ايضاً ، هذا .

واما ابراهيم بن ابان: فالظاهر انه مهمل اذ لم اقف له على عنوان فيما عندي من كتب الرجال .

ثم لفظة علان مضبوطة في (الايضاح) بالعين المهملة والمفتوحة واللام المشددة والنون ، وهل هي علم ؟ اوصفة ؟ منصرفة او غير منصرفة ؟ ماخوذة من علن فيكون النون اصلية ؟ او من عل فتكون الالف والنون زايدتين ؟ كل محتمل ، والله الحافظ عن الزلل والموفق للصواب في القول والعمل في الماب .

واما الرابع من اشخاص العدة : وهو محمد بن الحسن ففي (المنهج) استظهار انه الصفار ، وهو كذلك لكونه في طبقة الكليني وقدمات كما في ترجمته في سنة تسعين وماتين ، وقد عمر الكليني بعده بتسع او ثمان وثلاثين سنة ، و التصريح بالوصف في بعض روايات الكليني عنه بواسطة العطار منقول ايضاً ، وان قال (ره) في (الرسالة) ان رواية الكليني عن محمد بن الحسن في اول السند اكثر من ان يحصى من غير تقييد بشيء من المواضع وجعل عدم تقييده في موضع قريبته على انه واحد قال (ره) وهو اما الصفار او غيره كمحمد بن الحسن البرناني ونحوه ممن في طبقاته ، ويبعد جدا ان يقتصر الكليني على الثاني مع مجهوليته ولم يرو عن الصفار الذي هو من اعظم المحدثين وكتبه معرفة مثل (بصائر الدرجات) ونحوه .

ثم قال : وايضاً قداكثر الكليني في الرواية عن محمد بن الحسن وعلى بن محمد بن بندار عن ابراهيم بن اسحق ، ومنه ما في باب قلة عدد المؤمنين من الاصول حيث قال

محمد بن الحسن و على بن محمد بن بندار عن ابراهيم بن اسحق ، ومنه ما في باب الخضاب من كتاب الزري والتجمل ، ومنه ما في باب النيذ من كتاب الاشربة و ابراهيم بن اسحق هذا هو ابراهيم بن اسحق الاحمر كما صرح به في كثير من المواضع ، وفي (ست) في ترجمة ابراهيم هذا ان محمد بن الحسن الصفار يروى عنه . وايضا في (جنح) ان محمد بن الحسن بن الوليد يروى عن الصفار ، واذا كان هو راوا عن الصفار مع ان وفاته كما في (جش) بعد وفات الكليني باربعة عشر سنة فرواية الكليني عنه اولي ، انتهى مخلصاً .

واما حاله : فعن (جش) و (صه) ان محمد بن الحسن بن فروخ الصفار كان وجهها في اصحابنا القميين ثقة عظيم القدر راجح قليل السقط في الرواية ، وعن (ست) محمد بن الحسن الصفار قمي له كتب مثل كتب الحسين بن سعيد و زيادة (كتاب بصائر الدرجات) وغيره وله مسائل كتب بها الى محمد بن الحسن بن علي عليه السلام اخبرنا بجميع رواياته ابن ابي جيد عن محمد بن الحسن بن الوليد عنه ، وعن المشتركات ابن الحسن الصفار الثقة عنه محمد بن الحسن بن الوليد و احمد بن محمد بن يحيى عن ابيه عنه .

نقل مقال و دفع اشكال : قال في (المنهج) بعد ان ذكر في علي بن محمد ما نقلناه عنه ما هذا كلامه : والظاهر ان محمد بن ابي عبد الله هو محمد بن جعفر الاسدي الثقة ، وان محمد بن الحسن هو الصفار ، فلا يضر اذن ضعف سهل مع وجود ثقة مع سهل في مرتبته ، وايضا اتفاق الجماعة المذكورة على الكذب بعيد جدا ، انتهى .

وقد اشكل على ما ذكره (ره) من التفريع ، وكذا قوله وايضا الخ بانه لا يخلو عن اجمال بل اختلال ، اذ وثيقة بعض العدة الراويين عن سهل بل كلهم ايضا لا يجدي في دفع الضعف الحاصل في السند بواسطة سهل لعدم كون سهل في مرتبتهم ، وكذا استبعاد اتفاق الجماعة على الكذب .

ويدفع : بان الظاهر منه ان وجود ثقة مع سهل في مرتبته بان يكون رواية العدة عنه وذلك الثقة جميعا غير مضر ، وهذا مثل قولك ان ضعف بعض العدة مع

وثيقة واحدمنهم غير مضر ، ويشير الى المعنى المذكور ما نقل عن سمع منه في (الحاشية) حيث قال: اى وجد معه ثقة، انتهى. وذلك مثل ما فى باب عدم الخمر من كتاب الاشربة حيث روى عن عدة من اصحابنا عن سهل بن زياد ويعقوب بن يزيد ، اذ مع كون الرواية عن يعقوب ايضا مع وثاقته لا يوجب ضعف سهل قدحا فى السند ان صح من فوقه، ايضا وقد يمثل لما اذا كان ثقة فى مرتبة سهل بما فى باب تنقل احوال القلب من (الاصول) حيث روى فيه عن على بن ابراهيم عن ابيه وعدة من اصحابنا عن سهل بن زياد ومحمد بن يحيى عن احمد بن محمد ، و كذا فى الباب الذى بعده ، وتامل فى ذلك فى (الرسالة) و كانه لاحتمال كون محمد بن يحيى عطف على العدة كعطف العدة على على بن ابراهيم لا على سهل بن زياد.

واما قوله ايضا الخ فيجعل متعلقاً بما سبق على التفرع ويكون المراد ان صحة العدة واعتبارها لوجهين : احدهما : توثيق بعضهم . و ثانيهما : استبعاد اتفاقهم جميعا على الكذب وحينئذ فيظن بالصدق وهو يكفى فى اعتبار السند وان لم يجعله صحيحاً فى الاصطلاح، واما جعله متعلقاً بنفس التفرع واردة انه يبعد اتفاق الجماعة على الرواية من الكاذب فيكون من باب استفادة وثيقة الشخص واعتباره من كثرة روايته او جلالتهم فبعد عن العبارة جداً .

ايقظ : لا يخفى ان رواية الكليني بواسطة العدة لا تنحصر فى الاشخاص الثلاثة المذكورين : وهم احمد بن محمد بن عيسى و احمد بن محمد بن خالد وسهل بن زياد ، بل قد يروى بواسطة العدة عن غيرهم ايضا ، وقد يروى عن العدة فى غير اول السند وقد يعبر بالجماعة دون العدة وان الشيخ (ره) ايضا قد يروى فى صدر السند وبعده ايضا عن العدة ، وقد اشرنا الى ذلك والى بيان الجماعة والعدة فى جملة من المواضع ، وغير ذلك مما يتعلق بالمقام فى الفصل الخامس والسادس من المقدمة فراجع ثمة كى لا تنقل جملة . وليكن هذا آخر المقدمة ، وها انا شرع الان الى شرح المنظومة :

واقول مستعينا بحول الله العظيم : ان الناظم عليه رحمة ربه الكريم ابتداء

كالسلف من العلماء متعمهم الله بثوابه الجسيم بكتابه قال : بسم الله الرحمن الرحيم  
اقول : ينبغي لنا ان نتكلم فى هذه الجملة بمباحث .

## المبحث الاول: فى الباء

اعلم ان الباء من حروف المعانى اى الموضوعه لمعنى على ما يقابل الاسم والفعل  
كالواو والجاره والعاطفه وسين الاستقبال و غيرها ، سميت بها للمعنى المختص بها  
اولا انها تجر معنى الفعل اللغوى الى الاسم الواقع بعده ، و بعبارة اخرى: اصل الباء  
للاصاق والحروف الجارة موضوعه لمعنى المفعولية ، الا ترى انها توصل الافعال الى  
الاسماء وتوقعها عليها فاذا قلت مررت بزيد اوقعت الباء المرور على زيد ، وانما قلنا  
الفعل اللغوى ليشمل نحو انا ما بزيد ، او لانها لو اسقطت لم يخل بالمعنى . وحروف  
المباني هي الحروف المبسوطة التى تتركب منها الكلمات كزاء زيد وراء رجل وغيرها ،  
والاصل فى البناء سيما بناء الحروف هو السكون كما قال محمد بن مالك فى الالفية :

وكل حرف مستحق للبناء والاصل فى المبنى ان يسكن

وذلك لخفة السكون وكونه عدم او العدم هو الاصل فى الحادث ، لكن لما كانت  
هذه الحروف المبنية على حرف واحد كلمات برأسها كثيرة الوقوع فى اول الكلام  
وقدر فضاو الابتداء بالساكن باتفاق من العلماء الا صاحب (الكشاف) والسكاكى والمحقق  
الشريف والسيد الجرجانى والعلامة الكافجى، والكسرة والضمة ثقيلتان بالنسبة الى  
الكلمة التى هى فى غاية الخفة لكونها على حرف واحد، فالانسب حينئذ الفتحة  
لكونها اخت السكون فى الخفة وان كانت الاخت باعتبار المخرج هى الكسرة الا انها  
بنيت على الكسرة باعتبار ان السكون عدمى والكسرة مناسبة للعدم، مع ان من قواعدهم  
ان الساكن اذا حرك حرك بالكسرة، كما كسرت لام الامر ولام الاضافة داخله على  
المظهر للفصل بينهما و بين لام الابتداء ، سيما فى مثل الهؤلاء ، فابقيت لام الابتداء

على الاصل اعنى الفتح وكسرت لام الجر لتكون حرفتها على وفق اثرها ، واما الباء فلانها لازمة للحرفية والجر اى ملاصقة لهما غير منفكة عنهما بمعنى انها لا توجد بدونهما على ما هو الملزوم في اصطلاح الحكماء وكلا الامرين يناسب الكسر ، اما الحرفية فلانها تقتضى عدم الحركة والكسر يناسب العدم لقلته كما تقدم اذ لا يوجد في الفعل وغير المنصرف من الاسماء وفي الحرف الا نادرا كجبر ، واما الجر فللموافقة مع معمولها ، وهذا بخلاف كاف التشبيه مع كونها من حروف الجر المفردة ايضا كالباء فانها لا تلزم الحرفية وان لزم الجر ، لانها قد تكون اسما كما في قول العجاج :

بيض ثلاث كنعاج جم يضحكن عن كالبرد المنهم

وفي قول ابى العلاء المعري:

ولو دامت الدولت كانوا كغيرهم رعايا ولكن ما لهن دوام

فخولف بينها وبين الحروف التى لا تفارق الحرفية، فجرها اذن ليس بالاصالة بل للقيام مقام الحرف عند من قال ان المضاف هو الجار ، و بخلاف الوا وفاتها لا تلزم الجر وان لزم الحرفية اذ قد تكون عاطفة ، ومن اعتذر بان واوالقسم لا تلزم الجر فى نفسها لانها انما تجر لنيابتها عن الباء فقد اعتبر خصوصية القسمية وليس بلازم، وحينئذ (١) لا يحتاج الى هذا الاعتذار فى تاء القسم لانها بدون الخصوصية لا تلزم الجر وهو ظاهر .

واما الحرفية اذ قد يكون اسما كضمير الخطاب ، ولا يخفى حينئذ ان الكاف ايضا لا تلزم الجر ما لم تعتبر خصوصية التشبيه، وفى كلام الزجاج ان الباء انما كسرت للفصل بين ما يجر وقد تكون اسما كالکاف ، وبين ما يجر ولا يكون الا حرفا، اشعار بما ذكره بالجملة وهى هنا للاستعانة - على الصحيح - بالصلة كما قيل بمعنى انها زايدة لا تتعلق بشيء ، ولان المصاحبة كما قيل مثل قوله تعالى (تثبت بالدهن) ، لان جعل اسم الله تعالى آلة للفعل يشعر بكون ذكر الاسم الكريم عند ابتداء الفعل وسيلة الى وقوعه على الوجه

(١) اى حين عدم اعتبار الخصوصية - منه

الاکمل الاتم، بل له زيادة مدخلية فيه حتى كانه لا يتأتى ولا يوجد بدون التبرک باسمه، بل فيه کمال التعظیم للمسمى اذا الاستعانة به مشعرة بکمال ذاته بانه بلغ في مرتبة العظم اعلاها وفي رتبة الجلال اسناها حتى يستعان باسمه في الشدايد المشكلة والامور المعضلة، ولذا قيل باسم الله ولم يقل بالله، وان كان له وجه آخر وهو الفرق بين اليمين واليمين والمصاحبة عریة عن الدلالة على ذلك الاشعار، ومن ذلك قول الشهيد الثاني في (الروضة البهية في شرح اللمعة الدمشقية): ان الاول ادخل في التعظیم والثاني لتمام الانقطاع، وتعليله بانه مشعربان الفعل لا يتم الا اسمه تعالى.

وزهب صاحب (الكشاف) الى الثاني لوجود كرها السيد المحقق في حاشيته: منها: ان التبرک باسمه تعالى ادخل في الادب من جعله آلة لتبعية الالة وابتدائها. ورد بان الملحوظ جهتها الاخرى وهذه الجهة غير ملحوظة. وفيه: ان كون الالة ذاتي كافي في مرجوحيتها.

ومنها: ان ابتداء المشرکين باسم ألهتهم انما كان على سبيل التبرک فقصد التبرک ادخل في الرد عليهم.

وفيه: ان الحصر ممنوع، ولو سلم فكون التبرک معنى المصاحبة ولازم معناها ممنوع، بل هو معلوم من امر خارج هو ان مصاحبة اسمه تعالى يوجد معها التبرک وهو جار في الاستعانة باسمه تعالى ايضا اذا لامعانة بين الاستعانة والتبرک.

ومنها: ان باء المصاحبة ادل على اشتمال جميع اجزاء الفعل لاسم الله تعالى من باء الالة والاستعانة.

وفيه: ان الظاهر مساواتهما في ذلك.

ومنها: ان كون اسم الله تعالى آلة للفعل ليس الا باعتبار انه يتوسل اليه بغير كته فقد رجع بالآخرة الى معنى التبرک فلنقل به اولا. وفيه ما فيه يعلم مما قلنا.

## المبحث الثاني في الاسم

اعلم : انه احد الاسماء العشرة التي بنوا اوائلها على السكون فاذا نطقوا بها مبتدئين زادوا همزة لثلا يقع ابتدائهم بالسكن ، اذ كان دأبهم ان يبتدوا بالمتحرك و يقفوا على الساكن ، لسلامة لغتهم من كل لكنة وبشاعة ، و لو ضعها على غاية من الاحكام والرصانة ، واذا وقعت في الدرج لم تفتقر الى زيادة شيء، ومنهم من لم يزدها كما سلفنا اسمائهم واستغنى عنها بتحريك الساكن فقال : اسم وسم ، والبواقي : است وابن ، وابنه الذي هو مزيد ابن ، وابنة ، وامرء ، وامرئة ، واثنان واثنان ، وايمن في القسم ، قال ابن مالك في الالفية :

وفي اسم است ابن ابن سمع و اثنين و امرء . وتأنيث تبع

و ايمن ، همزال كذا و يبدل مدأ في الاستفهام او يسهل

و كذلك ايم الله ، الا ان بعضهم لم يعتد به كالتزمخشري ولكن اعتد بانهم مع انه مزيد ، ابن لان الزيادة توجب تعدد الصيغة كضارب من ضرب بخلاف الحذف كدم في دمو .

و لا يخفى ضعفه : لان الزيادة والحذف سيان في انهما يوجبان تعدد الصيغة اذا لم يكن المزيد عليه والمحذوف منه متر و كين ، و لا يوجبان التعددا اذا كانا متر و كين .

وفيه لغات : قال الجوهري : هي اربع : اسم بكسر الهمزة وضمها ، وسم وسم كذلك . وعن ابن الانباري : ان فيه خمس لغات ، وهي الاربع المذكورة وسمى كهدي وقد جمعها السيوطي في قوله :

اسم بضم اول والكسر مع همزة وحذفها والقصر

وقال القاضي زكريا في (شرح الشذور) : انها سبع ونظمها في قوله :

في الاسم سبع لغات كلها وردت و اني قد جمعت الكلم مرتجلا

اسم بضم و كسر مع سم بهما كذا سمي بثلاث غير ما نقلنا



وقال صاحب ( منهج المسالك في شرح الفية ابن مالك ) : انها عشرة ونظمها  
لغات اسم قد حواها الحصر  
اسم و حذف همزة والقصر  
وقال غيره بها ايضاً في قوله:

واول اسم ضم وفتح واكثر  
فهذه تسع لغات نظمت  
وهكذا عن اخر في قوله:

سم وسما واسم بتثنية اول

و نقل ثمانية عشر ايضاً و لكنني لم ارها في كلام من اتق به ، وعند البصريين  
هو من الاسماء التي حذفت أعجازها ، فلما حذفت اعجازها الكثيرة الاستعمال واستلزامها  
الثقل بواسطة اجراء الحركات الاعرابية عليها وبنيت اوائلها على السكون ادخل  
علي مبتدأها همزة الوصل ، لتعذر الابتداء بالساكن ، لان الحرف المنطوق به اما معتمد  
على حر كته كباء بكر ، او على حركة ما قبله ككافة ، او على لين قبله يجرى مجرى  
الحركة كباء الدابة وصادخويصة ، فمتى فقدت هذه الاعتمادات تعذر التكلم بالساكن  
او تعسر في غير الالف على ما قاله العلامة الكافجي (في شرح القواعد) حيث قال: ان السكون  
ان كان لازماً لذات الحرف فممنوع كالالف ، والا فمممكن لكنه لم يقع في كلامهم  
لسلامة لغتهم من كل شناعة.

وسبقه الى هذا السكاكي محتجاً بان النطق بالحرف انما يحصل بعد التنطق  
بالحرف ، وتوقف الشيء على ما يحصل بعده محال .

و اجيب بمنع انها بعده بل هي معه والالامكننا الابتداء بالحرف من دون  
الحركة وذلك محال ، ولا فرق في قصيره عن طويله ولا بد من زيادة همزة الوصل ايذاناً  
على دأ بهم المشهور وهو الابتداء بالمتحرك والوقف بالساكن ، فبادخال همزة الوصل الثابتة  
في الابتداء الساقطة في الدرج يبقى سكون اوائلها بحاله .

فان قيل: لم وقفوا على الساكن؟ قلنا: لان الوقف ضد الابتداء و له الحركة فكان له السكون المضاد لها ، و لان الانتهاء عدمي قياسه السكون الذى هو عدمي ايضاً .

وحجة البصريين على دعويهم: مجيىء اسماء فى جمع الجمع كمصاييح كذا فى (القاموس) وسمى فى المصغر وسميت وسمى ، اذا صل الاول اسما وقلبت الواو المتطرفة بعد الالف همزة ، والثانى اسامو والثالث سميو والرابع سموت بقلب الواو المتطرفة فى الرابعة ياء والخامس سموقلبت الواو الفاء .

فظهر مما ذكرنا ان اشتقاقه من سمو وهو العلو لانه رفعة للمسمى وشعار له ، ومنه سمي الزرع اى علاوارتفع و كذا اشتقاق السماء لرفعتها و علوها، فاصله عندهم سمو بكسر الفاء وسكون العين فهو ناقص واوى فالذاهب منه الواو كما فى دم وابن واخ اذ اصلها دمو وبنو واخو، وان كان القياس مقتضياً عدم الحذف بشئ منها اذ القياس فى اسم وفي دم الاثبات ، لسكون ما قبل حرف العلة فيهما كما فى قنو وظبى ، وفى ابن واخ القلب لوجود حرف العلة مع انفتاح ما قبلها كما فى عصا لكن حذفت على خلاف القياس و كثرة الاستعمال ، ولذا دار الاعراب على آخر ما بقى واجتلبت همزة الوصل ليتمكن الابتداء لان السين اسكنت بعد حذف الواو لانها لما حذفت بقى حرفان الاول متحرك والثانى ساكن و لما اجرى الاعراب على الثانى وجب تسكين المتحرك ليحصل الاعتدال .

توضيح ذلك: انه لما كثر استعماله اريد تخفيفه فى الطرفين فعمدوا الى الاخير فوجدوا واوامتعاقة عليها الحركات الاعرابية مع ثقلها فحذفوها ونقلوا حركتها المتعاقبة الى الميم ثم عمدوا الى الاول فحذفوا حركه السين دون السين لئلا يلزم الاجحاف ثم اجتلبت همزة الوصل للسكون ، وانما جعلت الهمزة مكسورة لان الكسرة اصل فى تحريك الساكن كما قالوا: الساكن اذا حرك حرك بالكسر ، و لان حركه السين كسرة فى الاصل مطلقا لان من يضمها يجعل اصلها كسرة على ما حققه بعض المحققين

وعند الكوفيين: هو مثال واوي واشتقاقه من السمة بمعنى العلامة قال رؤبة:

ارسل فيها باز لا يقرمه باسم الذى فى كل سورة سمه

لانه كالعلامة المعرفة للمسمى فاصله وسم حذف الواو وعوضت بتاء التانيث في آخره كما في زنة وعدة. فهو من الاسماء المحذوفة الاوائل زيدت همزة الوصل في اوله لصحة الابتداء، وقيل عوضا عنها، والاول هو الحق، لانها لو كانت عوضا لما حذف، وقالوا ان الامثلة التي ذكرها البصريون مقلوبة الاصول فاصل اسماء اوسام فقلبت فصار اسماء، وان اصل اسم وسم جعلت الفاء بعد اللام فصار سموثم جمع وصغر وجاء منه سميت وسم، قالوا ايضا انه لاحذف هنا و لاتعويض على وجه بل قلبت الواو فيه همزة كاعاء واشاح وارات ونحوها ثم كثر استعماله فجعلت همزته همزة وصل فوزنه فعل لا اعل .

وكلها مردود بما قال الزجاج من انا لانعرف شيئا دخلت عليه الف الوصل فيما حذف فاء فعله نحو عدة وصلة وزنة فلو كان من الوسم كان تصغيره وسيما كما ان تصغير عدة وعيد، و بان القلب المكاني بعيد، و بان حذف اللام كثير وحذف الفاء قليل. وبالجملة ثمرة الخلاف بينهما: انه على كونه من السموي لم يزل ان يكون علوه اى اسمه تعالى ثابتا في الازل لابتائير الخلق فيه، وانه على تقدير كونه من الوسم يلزم ان لا يكون في الازل بل يجعل الخلق له اسما .

اذ اعلمت ذلك كله فاعلم ان الحق الحقيقي الموافق للتحقيق هنا مذهب البصريين اذا اصل كون التعويض في غير محل الحذف فجعل همزة الوصل عوضا عن اللام، والاسم موافق لهذا الاصل فالمختار هو هذا المذهب، كما اختاره شعبان في الفيته حيث قال:  
وهو من السموم مشتق وفي تصغيره والجمع برهان يفي

ثم ان الالف لا تحذف في غير ذلك المحل (كاقراء باسم ربك) و(سبح اسم ربك الاعلى) (فسبح باسم ربك العظيم) فانها ليست كثيرة الاستعمال كالبسملة، وكذا اذا اقتضرت على باسم الله نحو باسم الله اصول، واما الف الله والرحمن فتحذف مطلقا اى

سواء كانت في البسملة في غيرها لكثرة الاستعمال فائباتها فيه وفي اخواته التي مضت لحن ولو في الضرورة كما صرح حوايه في قول الشاعر:

كل علم ليس في القرطاس ضاع      كل سر جاوز الاثنين شاع

وتطويل الباء في البسملة على ما صرح به بعض الاعلام عوض عن الالف المحذوفة

### المبحث الثالث

في ان الظرف على كون الباء للاستعانة لغو، كما في كتبت بالقلم وهو ما كان متعلقه خاصا سواء نكرام حذف وسواء كان اسماً او فعلاً وسواء فرض كونه مقدما ام مؤخراً، وهذا هو الانسب بالنسبة الى الذات، وكذا الكلام في الظرف المستقر الا ان طرف الذكر فيه ملغى، فصور المتعلق في الطرفين اثنتا عشر صورة، وهذه باعتبار الباء ومتعلقها فقط واما بالنظر الى بقية اجزائها فكثيرة، وكذا بالنظر الى نفس الباء او مع متعلقها ايضا، لانا يمكننا ان نقول الباء اما للاستعانة او للمصاحبة وعلى التقديرين متعلقها فعل او شبهه، فالاحتمالات اربعة وعلى التقادير اما ان يكونا خاصين او عامين وعلى التقادير اما مقدمين او مؤخرين، وعلى التقادير الستة عشر فاضافة الاسم الى الجلالة اما بيانية او لامية .

وعلى التقادير الاثنين وثلاثين، فالمراد بالاسم: اما اللفظ غير المسمي كما هو المشهور. ويظهر من (الكافي) في كتاب التوحيد منه بسند حسن عن هشام بن الحكم عن مولينا الرضا عليه السلام حين سئل عن اسماء الله تعالى واشتقاقها؟ فقال عليه السلام: يا هشام ان الله مشتق من الاله، الى قوله عليه السلام الخبز اسم للمأكل، الحديث: وسيأتي الحديث تماما انشاء الله تعالى.

و يؤيده قول البيضاوي انه يتألف من اصوات مقطعة غير قارة، و يختلف باختلاف الامم والاعصار، ويتعدد تارة ويتحد اخرى، والمسمي لا يكون كذلك، انتهى.

او المراد به ذات الشيء اعنى المسمى ، لكنه لم يشتهر بهذا المعنى حتى قال بعض المفسرين في قوله تعالى ( سبح اسم ربك الاعلى ) المراد بالاسم هنا اللفظ ايضاً لانه كما يجب تنزيه ذاته تعالى وصفاته عن النقايس يجب تنزيه الالفاظ الموضوعه لها عن الرفث وسوء الادب.

وان الاسم هنا مقحم، كما في قول لبيد:

الى الحول ثم اسم السلام عليكما      ومن يبك حولا كاملا فقد اعتذر  
او المراد به الصفة، كما هو رأي الشيخ ابي الحسن الاشعري ، وينقسم انقسام  
الصفة عنده الى ماهو نفس المسمى كالوجود، والى ماهو غيره كالعلم والقدرة، والى ما  
ليس هو ولا غيره كالعالمية والقادرية، كذا قيل وسياتي مفصلاً.

والحاصل من ضرب التقادير المذكورة في الوجوه الستة مائة واثنان وتسعون،  
والحاصل من ضرب المجموع في الوجوه التي ذكرها الفيروز آبادي في الجلالة  
وهي عشرون وجهاً ثلثة الاف وثمان مائة واربعون، والحاصل من ضرب المجموع في  
القولين المذكورين في الرحمن من الاختصاص الوصفي والغلبة سبعة آلاف وستمأة  
و ثمانون ، والحاصل من ضرب المجموع في الوجهين المذكورين في الرحيم من  
المبالغة والوصفية المجردة خمسة عشر الفا وثلاث مائة وستون وجهاً.

هذا مع قطع النظر عما ذكره الشهيد في (روض الجنان) من احتمال كون  
الباء صلة ، ومعها فالوجوه تزيد على ما ذكرناه .

فالتقدير على مختارنا من كون متعلقه فعلاً خاصاً مؤخراً ، اذا العام كمطلق  
الابتداء يوهم بظاهره قصر الاستعانة على ابتداء الفعل فيفوت شمولها بجملته، والخاص  
الاسمى كقرائتي وتصنيفي مثلاً يوجب زيادة تقدير باضمار خبره اذ تعلق الظرف به  
يمنع جعله خبراً عنه ، والمقدم كاقراء واصنف باسم الله يفوت معه قصر الاستعانة على  
اسمه جل وعلا، ومحل الباء مع مجروره نصب على المفعول به كما ذهب اليه الزمخشري  
والرازي بسم الله اصنف ذلك او اكتب او نحو ذلك مما يناسب الشروع والمقام فالاولى

تقدير ماهو موافق لما جعلت التسمية مبدءاً له كتقدير آكل في الاكل مثلاً وهكذا.  
وقول بعض تقدير ابتداء اولي لعمومه وخصوص ماعداه  
يوهنه ان تقدير خصوصيات تلك الافعال اليق بالمقام واوفي بتأدية المرام .  
وبالجملة على مختارنا يلزم تقديم المعمول كما في قولهم: وجه الحبيب اتمنى  
ولا بأس به اذ تقديمه هنا اوقع كما في قوله سبحانه (اياك نعبد واياك نستعين ) لانه  
اهم وادل على الحصر والاختصاص وادخل في التعظيم واوفق للوجود، لان اسمه تعالى  
في نفسه وان كان مقدماً في الوجود على القراءة والتصنيف، كيف ولا يتم الفعل ولا يعتد  
به شرعاً ما لم يصدر باسمه سبحانه، لقوله (صلعم): كل امر ذي بال لم يبدأ باسم الله فهو ابتر  
لكنه اذا اخذ بوصف كونه معمولاً لا يكون مؤخر أعنها، اذ وجود المعمول من حيث انه معمول  
انما يكون بعد وجود العامل، فيكون التأخير موافقاً للوجود، الا ان التقديم اوفق لكونه  
بالقياس الى ذات الاسم من غير ملاحظة وصف زايد او نقول في الاوقية ان المسمى مقدم في  
الوجود الخارجي على جميع الاشياء كما هو المبرهن في اثبات الواجب، وكذا في الوجود  
الذهني لان معرفته اول المعارف عند العباد المعتمد بهم، ولذا قال امير المؤمنين عليه السلام: ما  
رأيت شيئاً الا ورايت الله قبله، الحديث، فالوافق كونه الاسم السابق في هذين  
الوجودين سابقاً على جميع الاشياء في الوجود الخطي واللفظي، و ان كان هذان  
الوجودان مجازيين .

لا يقال: ان تقدير التعلق مؤخر اينا في ما في الاية الكريمة في قوله عز من قائل  
(اقرأ باسم ربك).

لانا نقول: اولاً: ان الجار والمجرور في الاية الكريمة المزبورة متعلق باقراء  
الثاني، و ثانياً: لانسلم المنافاة فان تقديم العامل فيه لكونه اول سورة نزلت الى  
قوله سبحانه (مالم يعلم) على ماهو المصرح به في اول سورة المدثر للرواية المروية  
عن الزهري وهو الاصح.

و قيل ان الباء مع مجروره مرفوعة المحل على تقدير مبتداء محذوف اي

تصنيفي بسم الله .

و على كلا القولين يعنى سواء كانت الجملة فعلية كما هو المختار او اسمية كما قيل الجملة لا محل لها من الاعراب لكونها مستأنفة والباء على القول متعلقة بالخبر المحذوف الذي قامت مقامه، فالتقدير: تصنيفي ثابت باسم الله او ثبت، او ابتداء امرى كائن باسم الله، ثم حذف الخبر فافضى الضمير الي موضع الباء، وهذا بمنزلة قولك: زيد في الدار .

ثم ان هذا الظرف سمي بهذا الاسم (اي ظر فالغوا) لكونه فارغا من الضمير فهو لغو وملغى على ما ذكر جماعة من النحاة .

وعلى كون الباء للمصاحبة فالظرف مستقر، بفتح القاف على اعتبار و كسرها على اخر، وهو ما كان متعلقه عاما و واجب الحذف : كالواقع خيراً او صفة او حالا او صلة، وشذ تجوز ابن جنى زيد كائن في الدار كما في قول الشاعر:

لك العز ان مولاك عز وان يهن

فانت لدى بحبوبة الهون كائن

وللنحاة قول بانه مشروط بشرطين:

احدهما ان يكون متعلقه فعلا عاما.

وثانيهما: بان يكون محذوفاً، واذا فقد احد الشرطين لم يكن مستقرا بل ظر فا

لغوا، ولهم في متعلقه المحذوف خلاف في انه هل حذف مع الضمير او فارغاً منه حال كونه مستقراً والاول مذهب السيرافي، والثاني مختار ابي علي ومن تبعه، ونظر الشهيد الثاني الى المذهب الثاني حيث قال: سمي بذلك لاستقرار الضمير فيه والاصل مستقر فيه، حذف فيه تخفيفاً او لتعلقه بالاستقرار العام. ويحتمل ان يقال ان المتعلق حينئذ مستقر في الظرف لانه يحذف دائماً ويفهم من الظرف والظرف مستقر فيه.

ونقل الشيخ محمد ولد صاحب (المعالم) رحمهما الله تعالى عن الرضى ما حاصله:

انه سمي مستقرا لاستقرار معني عامله فيه، فاذا لم يفهم منه سوى الافعال العامة كان المقدر منها، وان فهم شيء من خصوص الافعال كان المقدر بحسب المعنى فعلا خاصا،

و ذلك لا يخرجها من كونها ظرفا مستقرا ، اذ معنى ذلك الفعل الخاص مستقر فيها ،  
وجاز تقدير العام لتوجيه الاعراب فقط ولما كان تقدير الافعال العامة ضابطا مطردا  
اعتبره النحاة ثم اسقط العموم من تعريف المستقر نظرا الى ان نحو زيد على الفرس  
او من العلماء من الظروف المستقرة ، مع ان المقدر فيهما راكب ومعدود وليس بعام ،  
وحمل كلام النحاة على التمثيل والتقريب ، انتهى .

وقد ذكر بعضهم وجها لطيفا لحذف العامل وهو : ان بين العبد وجناب الحق  
سبحانه بونا بعيدا والله تعالى مستقل والعبد غير مستقل ، فاذا اراد هذا القاصر الوصول الى  
رضوان سيده والتشبث باذيال عفوه وكرمه لا يحصل لذلك الا بتوسط فعل يوصله اليه وينبغي  
اخفاء ذلك الفعل للتأسي وبعده عن الريا وامثال الاوامر الواردة بذلك ، وهذه النسبة تاتي  
في الاسم والحرف فان الاول مستقل بالمفهومية والثاني غير مستقل بالحرف ، وعدم اظهار  
ذلك الفعل اولي للمناسبة المذكورة .

ونقل عن المحقق الشريف في (حاشية الكشاف) ما هو قريب مما ذكر ، حيث قال  
فيها : ان الظرف المستقر ما كان متعلقه مقدر اسواء كان عاما كقولنا زيد في الدار اي  
حاصل فيها او خاصا كقولنا زيد في البصرة اي مقيم فيها ، واللغو ما يقابله .  
وقال في (روض الجنان) والباء في بسم الله اما صلة فلا تحتاج الى ما تعلق به ، او  
للاستعانة او للمصاحبة متعلقه محذوف اسم فاعل خبر مبتداء محذوف اي ابتدائي  
ثابت بسم الله ، او فعل او حال من فاعل الفعل المحذوف اي ابتداء متبر كا او مستعينا  
بسم الله ، او مصدر مبتداء خبر محذوف اي ابتدائي بسم الله ثابت ، ونحوه ، ولا يضر  
على هذا حذف المصدر و اتيان معموله لانه يتوسع في الظروف والجار و المجرور  
ما لا يتوسع في غيرهما .

ثم ان الظاهر من مطاوي كلام العلماء ان الباء اذا كان للتلبس لا تبدل على ازيد  
من تعلق الظرف بالمتعلق كساير حروف الصلة ومعنى التلبس انما يكون في المتعلق  
المقدر كلفظة ايليس واذا كانت للاستعانة فتفهم الاستعانة منها ولا يقدر ما يدل على



استعانة كما توهم ففي قولك كتبت بالقلم الظرف متعلق بكتبت ولا يقدر استعين بل يفهم معنى الاستعانة من نفس الباء، بخلاف قولك دخلت عليه بثياب السفر فان تعلق الظرف فيه بالتلبس لا بالدخول ، وذلك ظاهر لمن له ذهن سليم وطبع مستقيم الخاليان من الرين والشين عند ملاحظة المعنيين ، اذ يجد العقل ان معنى الكتابة معنى يصلح للتعلق بالقلم بعنوان الالية من دون ملاحظة توسط معنى اخر، بخلاف الدخول والثياب، كما لا يخفى على ذوى الالباب؟.

### المبحث الرابع في بيان لفظ الجلالة

اعلم انهم اختلفوا في انه سرىاني هو؟ او عربى؟ واسم اوصفة مشتق؟ ومم اشتقاقه؟ وما اصله؟ علم او غير علم؟

والحق انه علم للذات المقدس المستجمع كل صفات الكمال المستجمع لجميع المحامد. لاسم لمفهوم كلي حتى لا يكون (قل هو الله احد) مفيداً للتوحيد ، اذ الكلي من حيث هو كلي يحتمل الكثرة مع انهم عدوه من الدلائل السمعية على التوحيد ، وللاستحقاق بالعبودية على قول ولا للمعبود المطلق، ليلزم الكذب لكثرة المعبودات الباطلة والقول: بانه في الاصل وصف ، لكنه لما غلب عليه تعالى بحيث لا يطلق على غيره اصلا ، حتى حكى ان بعض الفجرة نوى ان يسمى ولده به اذا وضعت امه فاسقطته لوقته، صار كالعلم كالنجم على الثريا والبيت على الكعبة والصعق على خويلد بن نفيل مردود بامتناع الوصف ، و حذف الفه لحن ، و اما قوله ( الا لا بارك الله في سهيل) فللمضرة .

وقال العلامة التفتازاني في (شرح التلخيص) بعد كلام له فيه: فيجب ان يكون الاله بمعنى المعبود بحق، والله علما للفرد الموجود منه ، والمعنى لامستحق للعبودية في الوجود او لا موجود وجب الا للفرد الذي هو خالق العالم .

وقال عصام الدين في شرحه على (التلخيص) وفيه بحث لان الله اذا كان علما للفرد

الموجود منه لم يكن حاصلًا في عقولنا إلا بمفهوم الواجب لذاته . والمتصف محتمل التعدد كآلاله بحق فلا يحصل باستثنائه اثبات ما هو المطلوب بالاستثناء على وجه يوجب التوحيد. وايضا : لما انحصر الآله بحق فيه كان استثنائه اخراج جميع ما تحت المستثنى منه فمناط التوحيد على نفى وجود ما يتوهم كونه معبودا بالحق و اثبات ما هو المستحق للعبودية في الواقع او الواجب لذاته ، وهو يكفي لانحصاره في ذات واحدة ، فالمعنى لآله يجوز العقل كونه معبودا بالحق الا الواجب لذاته في الواقع ولا يتفاوت في ذلك كون الله بمعنى الواجب لذاته او بمعنى شخص معين ملحوظ بمفهوم الواجب لذاته ، نعم كونه بمعنى الشخص انبى بمقام التوحيد كما لا يخفى ، انتهى .

ثم ان اصله على القول بالاستتقاق الاله بمعنى مألوه ككتاب بمعنى مكتوب وامام بمعنى مؤتم به وبساط بمعنى مبسوط ، فحذفت همزته لكثرة الاستعمال او لغير القياس على قول وجوب التعويض ، اذا المحذوف قياسا في حكم المثبت فلا تعويض له ، وعوض عنها الالف واللام ، و التعويض من خواص هذا الاسم الشريف ليمتاز بذلك عما عداه امتياز مسماه عما سواه بما لا يوجد الا فيه من نعوت الكمال ، وينبئ به وجوب الادغام في وقت النداء ويقال يا الله كما يقال يا اله.

وقال على بن محمد الشهير بالسيد الشريف في (الحاشية): ان قولهم يا الله بقطع الهمزة انما جاز بنية الوقف على حرف النداء تفضيما للاسم، ولذا قيل بالقطع اي بغير حذف الالف واللام حتى يلزم حذف العوض والمعوض .

وفيه نظر ، لان الله والمختلفان في اللفظ والمعنى ، اما في اللفظ فلان احدهما في الظاهر الذي لا يعدل عنه الدليل معتل العين ، والثاني مهموز الفاء صحيح العين واللام واما في المعنى فان الله خاص بربنا تعالى في الجاهلية والاسلام والآله ليس كذلك، ولان الهمزة ان حذفت ابتداء من غير سبب نقل حركتها الى ما قبلها لزم حذف الفاء بلا سبب وان حذفت بعد نقل حركتها الى ما قبلها لزم مخالفة الاصل من وجوه

نقل الحركة في الكلمتين على سبيل اللزوم ولا نظيره ، ونقل الحركة الى مثل ما بعدها وذلك يوجب اجتماع مثلين متحركين ، وتسكين المنقول اليه الموجب لكون النقل عملا كلا عمل ، وادغام المنقول اليه فيما بعد الهمزة وذلك بمعزل عن القياس ، لان الهمزة في تقدير الثبوت. كذافي (شرح اللب) وذكر ابن مالك في (شرح التسهيل) مثل هذا الكلام واطال فيه .

والجواب عن هذا : اننا نسلم ان لفظة الله بحسب الاصل مخالفة للفظه الاله ، بل كل منهما مهموز الفاء صحيح العين ، والدليل الذي عدل عن الظاهر لاجله هو كثرة دوران الاله في الكلام واستعماله في المعبود به واطلاقه على الله تعالى . قال التفتازاني : ان ذلك مرجح الحكم بان اصل الاله ما خوذ من لاه بمعنى ستر واحتجب ، واختلافهما في المعنى بالعموم والخصوص لا يمتنع اشتقاق احدهما من الاخر لان ذلك مناسبة في المعنى وهو شرط في الاشتقاق ، ولا نسلم ان كلمة الاله ثلثية اللفظ بل رباعية غاية الامر انها ثلاثية الاصول ، و ايضا حرف التعريف لما تنزل من هذه بمنزلة الجزء لم يكن نقل الحركة في كلمتين ، و نقل الحركة الى مثل ما بعدها و تسكين المنقول لاجل تخفيف الكلمة بالادغام مغتفر ، انتهى ما قاله ابو علي حسين بن جعفر الشمني .

و في ( الصحاح ) : أصله الاله على فعال بمعنى مفعول لانه ما لوه اى معبود ، كقولنا امام فعال بمعنى مفعول لانه مؤتم به ، فلما ادخلت عليه الالف واللام حذفت الهمزة تخفيفا لكثرة في الكلام ، ولو كانتا عوضا منها لما اجتمعتا مع المعوض منه في قولهم الاله ، وقطعت الهمزة في النداء للزومها تخفيفا لهذا الاسم .

وسمعت ابا علي النحوي يقول : ان الالف واللام عوض منها . قال : ويدل على ذلك استجازتهم لقطع الهمزة الموصولة الداخلة على لام التعريف في القسم والنداء وذلك قولهم ( افالله لنفعلن ) و ( ياالله اغفر لي ) الا ترى انها لو كانت غير عوض لم تثبت كما لم تثبت في غير هذا الاسم قال : ولا يجوز ايضا ان تكون للزوم الحرف لان ذلك يوجب ان يقطع همزة الذي والتي ، ولا يجوز ايضا ان تكون لانها همزة مفتوحة وان كانت موصولة كما لم يجز في ايم الله و ايمن الله التي هي همزة وصل فانها مفتوحة : قال :

ولا يجوز ايضا ان يكون ذلك لكثرة الاستعمال لان ذلك يوجب ان يقطع الهمزة ايضا في غير هذا مما يكثر استعمالهم ، فعلمنا ان ذلك لمعنى اختصت به ليس في غيرها ولا شيء اولى بذلك المعنى من ان يكون المعوض من الحرف المحذوف الذى هو الفاء .  
وجوز سيبويه ان يكون اصله لاها .

وقال ابو الهشيم الرازى : ان اصل الله الاله ، حذف العرب منه الهمزة المتوسطة استئقالا لها ، فلما حذفوها نقلوا كسرتها الى اللام الساكنة التي قبلها فقالوا الاله ، فحذفوا اللام التعريف ومن حقهها السكون فالتقت لامان متحررتان وحق الاولى منهما السكون فاسكنوها وادغموها في الثانية فقالوا الله قيل : ولا يخفى ضعفه .  
واضعف منه ما قيل : ان اصله الاله فحذفت الالف واللام الاصليتان و عوضت عنها الالف واللام للتعريف .

وقال صاحب (الكشاف) : انه اسم غير صفة ، ومنه اشتق اله وتاله واستاله كما قيل استنوق واستحجر في الاشتقاق من الناقة والحجر .

وقال البيضاوى : هو من الصفات واشتقاقه من اله ياله الهة والوهة والوهية ، بفتح اللام في الاول وبكسر الهمزة ومد اللام في الثاني وبضم الهمزة في الاخيرين ، بمعنى عبد عبادة وتاله تعبد فهو اله بمعنى مالوه اى معبود ككتاب بمعنى مكتوب .  
وقيل : من اله بكسر اللام اذا تحير لان العقول تتحير في معرفته فهو مالوه فيه ، او من الهت الى فلان بكسر اللام اذا سكنت اليه لان القلوب تطمئن بذكره و الارواح تسكن الى معرفته ، او من الهت بالمكان اذا اقامت به ، ومنه قوله :

الهنا بدار لاتبين رسومها      كان بقاياها وشام على اليد  
وذلك لانه تعالى لا يتغير عن صفته كما ان المقيم بالمكان لا يزول عنه .

او من اله بكسر اللام اذا فزع من امر اذا نزل عليه ، والهه غيره بمد الالف وفتح اللام بمعنى اجاره اذا العائد يفزع عليه وهو يجيره حقيقة او بزعمه قال الشاعر :

الهت اليكم فى بلايا تنوبنى      فالفيتكم فيها كرىمام مجدا

فالقيداول : اعنى حقيقة بالنسبة الى الموحدين القائلين بخالق العباد ووافط  
الارض و السبع الشداد عزاسمه و عم رسمه ، والقيد الثانى : اعنى بزعمه بالنسبة  
الى عبدة الاوثان وغيرهم من المذاهب الباطلة لانهم يزعمون ان ما اتخذوا الهة يجيرهم  
او من اله الفضيل بكسر اللام اذا ولع بامه اذ العباد مولعون بالتضرع اليه  
فى الشدائد .

او من وله بكسر اللام ولها نا اذا تحير وتخط عقله اذ العقول تتحير فى معرفته ،  
او من وله بكسرها ايضا بمعنى طرب ، قال الكميت :

ولهت نفسى الطروب اليكم      ولها حال دون طعم الطعام

لان العباد يولعون اى يطربون عند ذكر الاله ، فعلى هذا اصله ولاء فقلبت  
الواو همزة لا استثقال الكسرة عليها استثقال الضمة فى وجوه ، ف قيل اله كما يقال  
اعاء واشاح واسادة واجوه فى وعاء ووشاح ووسادة ووجوه ، ونقل فى (الصحاح) عن ابن  
السكريت انهم يفعلون ذلك كثيرا فى الواو اذا انضمت .

واورد عليه اى على كون اله مشتقا من وله واله من ولاء : بان الجمع آلهة دون  
اولهة مع ان جمع التكسير كالتصغير يرد الاشياء الى اصولها كما جمع اعاء واشاح على  
اوعية واوشحة دون آعية وآشحة .

وردبانه : لما بدلت الواو همزة فى جميع تصاريف العوملت معاملة الاصلية  
وفيه ايضا : ان اشتقاق الهمن اله اشتقاقا كبر ، اذ اصل اله ياله ألها : وله يوله  
ولها فالهمزة منقلبة عن الواو ، لتتهى اقوال البصريين .

واما الكوفيون فقد قالوا : ان اصله مصدر لاه يليه لهما ، ولاها بمعنى ارتفع لان  
الله مرتفع على كل شىء وعملا يليق به ، اولاه يلوه اذا احتجب لانه تعالى محجوب عن  
ادراك الابصار ومرتفع على كل شىء وعملا يليق به ، قال الشاعر :

هولاء عن الخلايق طرا      فهو الله لا يرى و يرى هو

وفى (الصحاح) : جوز سيبويه ان يكون لاه اصل اسم الله تعالى بمعنى تستر  
واحتجب يشهد له قول الشاعر :

لا هت فماعرفت يوما بخارجة ياليتها خرجت حتى رايناها  
 الا ان كثرة دوران اله في الكلام واستعمال اله في المعبود واطلاقه على الله  
 تعالى رجح جانب الاشتقاق من اله والحكم بان اصله الاله بحذف الهمزة وادخال  
 الالف واللام للتفخيم والتعظيم للتعريف ، فعلى هذا صار الله جاريا مجرى الاعلام  
 كالعباس والحسن ، الا انه يخالفها من حيث انه كان صفة وذهب اليه الاكثرون ،  
 لكن لما كان الاله مع الالف واللام قليل الاستعمال استشهد سيويوه وغيره بقول الشاعر:  
 معاذ الاله ان تكون كظية و لادمية ولا عقيلة ر بر ب  
 نظيره لفظ الناس في كونه في الاصل مع الهمزة وفي استعماله قليلا مع اللام  
 كما في قوله.

ان المنايا يطلعن على الناس الامنيا  
 وقال (المبرد) اصل لاه لوه وزان دور فقلبوا الواو الفاء فصار لاه مثل دارثم ادخلوا  
 لام التعريف به فقالوا الله .

وبالجملة : الاقوال المشهورة في الله ثلاثة :

الاول . قول سيويوه : انه مشتق واصله اله ككتاب فالهمزة ح اصلية فهو بمعنى  
 مالوه ككتاب بمعنى مكتوب ، لكن حذفت الهمزة من اوله تخفيفا ، لكثرة في كلامهم  
 على خلاف القياس فان القياس في حذفها ان لا تكون مبتدأ بها كما قرر في علم التصريف  
 فصار لاه ثم عوضت عنها الالف واللام فصار الاله ، ثم نقلت حركت الهمزة الى الله وسقطت  
 فبقى الله فاسكنت اللام الاولى وادغمت فصار الله .

والثاني : ان اصله اله لكن الهمزة مبدلة من الواو المكسورة لاستئصال الكسرة  
 عليها استئصال الضمة في وجوه كما في اشاح واعاء ، وهذا مختار الزمخشري .  
 ورد : بان له لو كان الامر كذلك لما قيل في جمعه آلهة بل اولهة كاعية اذا التكرس  
 يرد الاشياء الى اصولها .

والثالث : ان اصله لاه واصله لوه وقيل ليه على وزن فعل فالحق به الالف واللام

للتعظيم والتعريف فقط ، ومن زعم انه للتعريف فقد اخطا ، اذ اسماء الله سبحانه معارف والمعرفة غير قابلة لحرف التعريف .

وهنا قول رابع قيل انه شاذ وهو: ان اصله لاهيا بالسريانية فعرب بحذف الالف الاخيرة وادخال الالف واللام عليه.

ورد بيطلان اشتقاق اللفظ العربي من لغة اخرى.

وفيه: ان المعربات مما لاتحصى كموسى وقسطاس وسجيل ومشكوة واستبرق وغيرها .

وقال الخليل في احد قوليهِ: انه عربي مرتجل وليس بمشتق على الاصح بل هو علم او اسم موضوع لله تعالى كالاسماء الاعلام التي لا اشتقاق لها لزمته الالف واللام، واختاره الامام الرازي ونسبه الى سيبويه ، وهو المروى عن ابي حنيفة والشافعي و ابي سايمان الخطابي والغزالي والمبرد في احد قوليهِ و امام الحرمين وبعض من الاصوليين والفقهاء ، ومنهم السيد نعمة الله الجزائري منافي حاشيته على (شرح الكافي) معللا بان كل شيء مشتق من اسم الله تعالى ولو اشتق هو من شيء آخر لزم التسلسل .

وفيه: اولاً: ان هذا غير متعقل ، و ثانياً، انه مردود بحديث الرضا عليه السلام على ماروى في (الكافي) بسند حسن عن هشام بن الحكم انه قال: سئلت مولينا الرضا عليه السلام عن اسماء الله تعالى واشتقاقها؟ قال: يا هشام الله مشتق من الاله والاله يقتضى مالوها والاسم غير المسمى ، فمن عبد الاسم دون المعنى فقد كفر ولم يعبد شيئاً ، ومن عبد الاسم والمعنى فقد اشرك وعبد الاثنين، ومن عبد المعنى دون الاسم فذلك التوحيد ، أفهمت يا هشام؟ قال: فقلت: زدنى ، قال: ان الله تسعة وتسعين اسماً فلو كان الاسم هو المسمى لكان كل اسم الهيا ، ولكن الله معنى يدل عليه بهذه الاسماء وكلها غيره ، يا هشام الخبز اسم للمأكول والماء اسم للمشروب والثوب اسم للملبوس والنار اسم للمحرق ، أفهمت يا هشام فهما تدفع به وتنهاى اعدائنا؟ قلت: نعم، فقال نفعك الله به ، وثبتك يا هشام .

## المبحث الخامس

في اضافة الاسم الى لفظ الجلالة :

قيل ان الاسم هنا مقحم، كما . قول لبيد العامري في مخاطبة ابنته في النياحة عليه وقت وفاته:

الى الحول ثم اسم السلام عليكما ومن يبك حولا كاملا فقد اعتذر

اي ثم السلام عليكما ، والاسم قد توضع موضع المسمى لما كان المعلق على الاسم ذكرا او خطابا معلقا على المسمى فنقول رايت زيدا فتعلق الرؤية على الاسم و في الحقيقة تعلقها بالمسمى فان الاسم لا يرى فحسن اقامة الاسم مقام المسمى؛ كذا قال في (مجمع البيان) فاتيان الاسم على تقدير كونه زيدا للفرق بين اليمين واليمين او للتبرك او للتعظيم ، فيكون من قبيل الاطناب بالزيادة كما في قوله تعالى ( بمثل ما امنتم به ) اي بما امنتم بناء على زيادة مثل و على تقدير كونه غير زايد فتعريفه بالاضافة الى الله للاغناء عن التفصيل ، المتعذر بناء على عدم تناهى اسمائه تعالى، او المتعسر بناء على كثرتها مع تناسلها، وهذا ان جعلت اضافة عام لخاص و يكون في التركيب حينئذ ايجاز قصر بمعنى تكثير المعاني بتقليل اللفظ .

وقيل: في الكلام حذف مضاف و التقدير بسم مسمى الله.

وقيل: الاسم هنا بمعنى التسمية والتسمية غير الاسم لان الاسم هو اللازم للمسمى والتسمية هو التللفظ باسم .

ثم ان اختيار لفظ الجلالة من بين ساير الاسماء لكونه اشهر في الالسن وادور في الاستعمال ، و لكونه مستجمعا لجميع الصفات لملاحظة مفهومه الاصلى تبعاً للمعنى الوضعى كما قد يلاحظ في غير من الاعلام، ولذا قيل انه الاسم الاعظم الذي اختص من بين ساير الاسماء بخواص:

الاول: خصوصية بالذات المقدسة فلا يطلق على غيره لاحقيقة ولا مجازا بخلاف



باقي الاسماء فقديسمى بهاغيره علي سبيل المجاز.

الثاني: ان جميع الاسماء تسمى به ولايتمى بها فيقال الرحمن اسم من اسماء الله تعالى ولايقال الله اسم من اسماء الرحمن.

الثالث: انه يدل علي الذات المقدسة و باقي الاسماء لايدل آحادها الاعلى آحاد المعاني .

الرابع: انه جعل امام ساير الاسماء في الذكر ولهذا تحمل عليه كما في قوله سبحانه ( هو الله الذي لا اله الا هو الملك القدوس السلام المؤمن المهيمن العزيز الجبار المتكبر سبحانه الله عما يشركون) ولا يحمل على شيء منها، واما قوله تعالى ( الي صراط العزيز الحميد الله الذي له ما في السموات) فيحتمل ان يجز الجلالة كما هو القراءة المشهورة علي انه بدل او عطف بيان وما بعده صفة، وان يرفع علي انه مبتداء وما بعده خبر، او علي انه خبر والمبتداء محذوف اي هو الله والذي صفته، او علي انه مبتداء والذي صفته والخبر محذوف تقديره (الله الذي له ما في السموات وما في الارض العزيز الحميد) لتقدم ذكره.

الخامس: ان لفظ الشهادة والحكم بالاسلام موقوف علي التلطف به دون غيره من الاسماء، و اضافة الاسم الي لفظ الجلالة لا تدل علي اتحادهما بل يدل علي تغايرهما اذاضافة الشيء الي نفسه غير معقول فعلي هذا اضافة لامية بناء علي كون الاسم غير المسمى كما مر آنفا، يعني من قبيل اضافة الخاص الي العام كخاتم حديد و شجر الاراك و بيانية علي فرض كونه عينه.

وايضاً في ايثار اضافة الاسم الي الجلالة دون باقي اسمائه وجهان آخران: احدهما ما قال الشهيد الثاني في (الروضه البهية) وهو ان الباقي لاسماء معان وصفات دونها.

لايقال: قد ثبت في علم الكلام ان الله تعالى احدى لامجال للتعدد فيه فليس بمتكثراً بحسب الوجود الخارجى لا فرضاً ولا اعتباراً ولا بشيء من الوجوه الموجبة

للتكثير، ولاشك ان هذه الصفات في الواجب سبحانه متعددة فاما ان يكون معانيها ثابتة للواجب فيلزم التكثير في ذاته وهو محال.

لانا نقول: ان الاسم الذي يطلق عليه تعالى من غير اعتبار غيره ليس الالفة الله ومعناها ثابت للموجب تعالى بالنظر الى ذاته لبا اعتبار امر خارج، وما عداه من الصفات انما يطلق عليه باعتبار اضافته الى الغير كخالق فانه يسمى خالقا باعتبار الخلق وهو امر خارج عنه، او باعتبار سلب الغير عنه كالواحد فان معناه سلب الشريك او باعتبار الاضافة والسلب عنه معا كالحى، فان معناه في حق الواجب تعالى كونه لا يستحيل ان يقدر و يعلم و يلزم صحة القدرة والعلم فهي سلبية باعتبار معناها و اضافية باعتبار لازمها، فهذه التكثرات التي ذكرناها ليست حاصلة في ذات الواجب تعالى بل هي في امور خارجة عنه .

فالحاصل: ان الصفات المذكورة المتعددة ثابتة للواجب تعالى باعتبار تكثرات خارجة عنه، فليس في الذات تكثر لبا اعتبارها و لبا اعتبار الصفات بل هي واحدة من جميع الجهات والاعتبارات، كذا اجاب صاحب (منتهى السؤال) فيه.

و ثانيهما: الاشتمال في الاستعانة بجميع اسمائه تعالى بخلاف ما لو اضيف الى غيره فانه لو قيل باسم الرازق يشمل الاستعانة بصفة الرزق و بهذا الاسم فقط دون غيره .

فان قلت: من القاعدة المقررة ان التعليق بالمشتق يفيد عليا ماخذ الاشتقاق فتعليق الاسم فيما نحن فيه يفيد عليا الرزق للاستحقاق فمامعنى التوهم؟

قلت: نعم الا ان التعليق انما يفيد العلية لاختصاص العلية بالنسبة اليه. اذا تمهد ذلك فاعلم ايضا ان وصفه سبحانه باستجماع كل صفات الكمال و استحقاق جميع المحامد لكنته وهى: انه تعالى لو كان فاقد الكمال فلا يخلو اما ان يمكن حصوله له فان امكن فسيبه ان كان ذاته بذاته فيجب ان تكون حاصله، والى هذا اشار امير المؤمنين عليه السلام في دعاء الصباح (يا من دل على ذاته بذاته وتنزه عن

مخلوقاته) وان كان غيره يلزم احتياجه اليه وهو بديهي البطلان وان لم يمكن فلا يكون كماله لان كمال الشيء ممكن الحصول فثبت انه سبحانه مستجمع لجميع الصفات الكمالية اللائقة ومظهرها لفظ الجلالة ، و اذا ثبت ذلك الاستجماع فيه فيستحق بالضرورة لجميع المحامد ، ولهذا لم يقل باسم الخالق او الرزاق مما يوهم استحقاقه عز اسمه بوصف دون آخر .

ومن ذلك ما قيل : ان اشتهاه تعالى بسائر الصفات الكمالية في ضمن اطلاق هذا الاسم فيفهم هذه الصفات منه ، كاشتهاه حاتم بالجود في ضمن اطلاق هذا الاسم ، و فرعون الذي عادى موسى ﷺ بصفة الظلم في ضمن اطلاق هذا الاسم فيفهم منه هذه الصفة ولا يفهم من اسمه العلم وهو قابوس او وليدين مصعب ، وكذا لا يفهم صفات الكمال من اسم الرحمن ايضاً كما يفهم من الله ، فالمستجمع هو لا غيره .

اقول : يمكن ان يقال : ان الظاهر ان اشتهاه تعالى بصفات الكمال لا يتقيد بضمن اطلاق اسم دون اسم ، غاية الامر اختصاص ذلك الاستجماع باسم يخصه تعالى ولو استعمالا كالرحمن ، فينبغي ان يكون الرحمن ايضاً مستجمعا لجميع صفات الكمال ، اللهم الا ان يقال : ان الرحمن من الصفات والذات فيمبهما وضعا بل الابهام فيه لازم قطعاً حتى لو لوحظ تعيين ما خرج عن مقتضى وضعه ، فلا دلالة له على خصوصية ذاته تعالى وضعا ، ومجرد الخصوص الاستعمالي لا يوجب انفهام او صاف هذا الخاص .

ولا يبعد ان يوجه الاستجماع - اي استجماع اسم الله سبحانه لجميع صفات الكمال - بان هذه الذات المخصوصة هي المشهورة بالانصاف بصفات الكمال فما يكون علما لها دال عليها بخصوصها يدل على هذه الصفات ، لاما يكون موضوع المفهوم كلي يعم هذه الذات وغيرها وان اختص في الاستعمال بها كالرحمن فانه موضوع لذات لها الرحمة الكاملة وخص في الاستعمال به تعالى .

وفيه نظر لانه يلزم ان يفهم صفة الظلم من العلم الذي لفرعون عليه اللعنة .

ويمكن الجواب عن النظر المذكور: بان هذا انما يلزم فيما اذا كان اشتهاار الذات في ضمن اطلاق اسم دون اسم كاشتهااره تعالى بصفات الكمال ، واما اشتهاار فرعون فليس كذلك اذا اشتهااره بصفة الظلم كاشتهاار حاتم بالجود في ضمن اطلاق هذين الاسمين لهما، وحيث كان كذلك كان الدال على الصفة هو اللفظ المشتهر به الذات لاغير سواء كان علما ام غيره.

### المبحث السادس

في ان اسماء الله توفيقية وان الاسم هو اللفظ المفرد الموضوع على ما يعم انواع الكلمة، وقد يقيد بالاستقلال والتجرد عن الزمان فيقابل الفعل والحرف على ما هو مصطلح النحاة، والمسمى هو المعنى الذي وضع الاسم بازائه، والتسمية: هو وضع الاسم للمعنى اى تخصيص الاسم بشيء ولاشك انه مغاير له، وايضا التسمية فعل الواضع وانه منقضى فيما مضى من الزمان وليس الاسم كذلك ، وقد يراد بها ذكر الشيء باسمه كما يقال سمى زيدا ولم يسم عمرا، فلا خفاء في تغاير الامور الثلاثة ، واما الخفاء في اختلافهم في ان الاسم هل هو عين المسمى او غيره اذ ح لابد من تمهيد مقدمة: وهى انه يجب ان يعلم ان الاسم ماهو؟ وان المسمى ماهو؟ حتى ينظر بعد ذلك في ان الاسم هل هو نفس المسمى ام لا؟

فنقول: ان كان المراد بالاسم هذا اللفظ الذى هو اصوات مقطعة و حروف مؤلفة و بالمسمى تلك الذوات فى انفسها و تلك الحقائق باعيانها، فالعلم الضرورى حاصل بان الاسم غير المسمى ، والخوض فى هذه المسئلة على هذا التقدير يكون عبثا، وان كان المراد بالاسم ذات المسمى و بالمسمى ايضا تلك الذات، كان قولنا الاسم هو المسمى معناه: ان ذات الشيء عين الشيء، وهذا - وان كان حقا - الا انه من باب ايضاح الواضحات وهو عبث، فثبت ان الخوض فى هذا البحث على جميع التقديرات يجرى مجرى العبث.

اذا علمت ذلك فاعلم : ان في هذه المسئلة اقوال:

الاول : ان الاسم هو المسمى، احتج صاحب هذا القول بالنص والحكم :

اما النص: فقوله تعالى: ( تبارك اسم ربك ) والمتبارك المتعالي هو الله تعالى لا الصوت ولا الحرف .

واما الحكم: فهو ان الرجل اذا قال: زينب طالق وكان زينب اسما لامراته وقع عليها الطلاق، ولو كان الاسم غير المسمى لكان قد اوقع الطلاق على غير تلك المرثة فكان يجب ان لا يقع الطلاق عليها.

والجواب عن الاول : ان يقال : لم لا يجوز ان يقال ؟ كما انه يجب علينا ان نعتقد كونه تعالى منزها عن النقائص والافات فكذلك يجب علينا تنزيه الالفاظ الموضوعية لتعريف ذات الله تعالى وصفاته عن العبث والرفث وسوء الادب.

وعن الثاني: ان قولنا زينب طالق معناه ان الذات التي يعبر عنها بهذا اللفظ طالق فلهذا السبب وقع الطلاق عليها.

وذهب بعض ارباب هذا القول الى ان الاسم عين المسمى والتسمية لقوله تعالى : ( ما تعبدون من دونه الا اسماءاً سميتنوها ) والمعبود انما هو المسمى دون العبادة والتسمية للذوات لا للعبادات قال شاعرهم :

وليس الاسم غيراً للمسمى

لدى اهل البصيرة خير الى

وقال الامام الرازي في تفسيره الكبير: اعلم انا استخر جننا لقول من يقول الاسم نفس المسمى تاويلاً لطيفاً دقيقاً ، وبيانه : ان الاسم اسم لكل لفظ دل على معنى من غير ان يدل على زمان معين، ولفظ اسم كذلك فوجب ان يكون لفظ الاسم اسماً لنفسه، فيكون لفظ الاسم مسمى بلفظ فقي هذه الصورة الاسم نفس المسمى .

الا ان فيه اشكالا وهو: ان كون الاسم اسماً للمسمى من باب المضاف واحداً للمضافين لا بدوان يكون مغايراً للآخر .

ومع هذا اختار اكثر الاشاعرة هذا القول مستبدلين بقوله سبحانه: ( سبح اسم

ربك الاعلى) لان التسييح للذات دون الاسم، وقال في (شرح المقاصد): واما التمسك بان الاسم لو كان غير المسمى لما كان قولنا محمد رسول الله حكما بثبوت الرسالة للنبي ﷺ بل لغيره، فشبهة واهية، فان الاسم وان لم يكن نفس المسمى لكنه دال عليه .

والثاني: انه غيرهما، وهو مختار الامام الرازي في تفسيره الكبير، وهذا هو المنقول عن الجهمية مستدلين بالمنقول والمعقول :

اما الاول : فكقوله تعالى (ولله الاسماء الحسنى فادعوه بها) وقوله (صلعم) ان لله تسعة و تسعين اسما من احصاها دخل الجنة وذلك يدل على تعدد والتعدد في المسمى محال.

واما الثاني : فلانه لو كان الاسم عين المسمى لصح ان يقال : عبدت اسم الله ، واكلت اسم الخبز ودحيت اسم الحجر، وهذا مما ينسب قائلها الى الجنون والحماقة ولصح الاشارة الى عين الشخص لو سئل عن اسمه ولا يقال في جوابه الاسم الموضوع له، لكن لا يصح له وقال عز بن جماعة : هذا هو الحق، ولعل نظره الى ظهور الفرق في الاستعمالات اللغوية والعرفية على ان لهم ان يقولوا : انه لا بد من المغايرة بين الشيء وماهولة، وتعدد الاسماء مع اتحاد المسمى ولو كان عينه لا حترق فممن قال ناراً الى غير ذلك من المفاسد .

وعلى المغايرة ظاهر قول البوصيري صاحب الهمزية :

لك ذات العلوم من عالم الغيد - ب ومنها لادم الاسماء

ولهم في اثبات هذا القول وجوه اخر :

الاول: ان الاسم قديكون موجودا مع كون المسمى معدوما ، فان قولنا المعدوم منفي معناه سلب لاثبوت له ، و الالفاظ موجودة مع ان المسمى بهاعدم محض ونفي صرف ، وايضا قديكون المسمى موجودا والاسم معدوما مثل الحقايق التي ماوضعوا لها أسماء معينة ، وبالجملة فثبوت كل واحد منهما حال عدم الاخر معلوم مقر وروذلك

يوجب المغايرة .

الثاني: ان الاسماء قد تكون كثيرة مع كون المسمى واحدا كالاسماء المترادفة وقد يكون الاسم واحداً والمسميات كثيرة كالاسماء المشتركة وذلك يوجب المغايرة الثالث: ان كون الاسم اسماً للمسمى وكون المسمى مسمى بالاسم من باب الاضافة كالمالكية والمملوكية و احد المضافين مغاير للاخر ، و لقائل ان يقول يشكل هذا عالماً بنفسه .

الرابع: الاسماء اصوات مقطعة وضعت لتعريف المسميات ، وتلك الاصوات اعراض غير باقية والمسمى قد يكون باقياً بل يكون واجب الوجود لذاته .

الخامس : أن قوله تعالى ( بسم الله ) وقوله ( تبارك اسم ربك ) يقتضي اضافة الاسم الى الله تعالى و اضافة الشيء الى نفسه محال .

السادس : ان اندرك تفرقة ضرورية بين قولنا : ( اسم الله ) وبين قولنا اسم الاسم وبين قولنا الله الله ، وهذا يدل على ان الاسم غير المسمى .

السابع: انا نصف الاسماء بكونها عربية وفارسية فنقول الله اسم عربي و خدای اسم فارسي ، واما ذات الله تعالى فممنزه من كونه كذلك .

الثامن: قال الله تعالى ( والله الاسماء الحسنی فادعوه بها ) امرنا بان ندعو الله باسمائه الحسنی ، فالاسم آلة الدعاء والمدعو هو ذات الله تعالى والمغايرة بين ذات المدعو وبين اللفظ الذي يحصل به الدعاء معلوم بالضرورة .

و الثالث : انه عين المسمى وغير التسمية ، وذلك مذهب الحشوية والاشاعرة والكرامية و حجتهم قوله سبحانه ( سبح اسم ربك الاعلى ) وقوله عز من قائل ( فسبح باسم ربك العظيم ) اي ذاته ، فلولم يكن عين المسمى لكان التسبيح للاسم لا للمسمى وذلك باطل قطعاً ، اذا المسيح انما هو ذات الباري تعالى شانه لا اسمه العزيز ، فهذا يشعر بكون اسم الله هو ، وكذا في سائر الاسماء بالقياس الى مسمائها .

والرابع : انه لا عين ولا غير وهو راي اهل النقل ، قال ابن جماعة : و كان عين

التحقيق من مشايخي يقول : عجبت من العقلاء كيف اختلفوا في هذه المسئلة وقد نبه  
 الامام الرازي والامدى على انه لا يظهر في هذه المسئلة محل لنزاع العلماء ، فقال الامدى  
 اتفق العقلاء على المغايرة بين التسمية والمسمى اذ التسمية تخصيص الاسم ووضعه للشيء  
 ولا شك ان تخصيص الاسم بشيء مغاير له اي للاسم كما يشهد به البديهة ، وايضاً التسمية  
 فعل الواضع وانه منقضى فيما مضى من الزمان وليس الاسم كذلك ، ومع هذا ذهب اكثر  
 اصحابنا الى ان التسمية هي نفس الاقوال الدالة التي هي الاسماء وعينها ، وان الاسم نفس  
 المدلول ، انتهى كلامه .

ثم اختلف هؤلاء فذهب ابن فورك وغيره الى ان كل اسم هو المسمى بعينه ،  
 فقولك الله قول دال على اسم هو المسمى . وكذا قولك عالم وخالق فانه يدل على الذات  
 الموصوف بكونه عالماً وخالقاً . وقال بعضهم : ان من الاسماء ما هو عين المسميات كالوجود  
 والذات ، ومنها ما هو غيرها كالخالق فان المسمى ذاته والاسم هو نفس الخلق خلقه غير  
 ذاته ، ومنها ما ليس عيناً ولا غيراً كالعالم فان المسمى ذاته والاسم علمه الذي ليس عين  
 ذاته ولا غيرها .

وذهب المعتزلة الى ان الاسم هو التسمية وغير المسمى ، ووافقهم على ذلك بعض  
 المتأخرين من اصحابنا .

رذهب الاستاد ابو نصر بن ايوب الى ان لفظ الاسم مشترك بين التسمية والمسمى  
 فيطلق على كل منهما ويفهم المقصود بحسب القرائن .

ولا يخفى عليك ان النزاع على قول ابي نصر انما هو في لفظ اسم وانها تطلق على  
 الالفاظ ، فيكون الاسم عين التسمية بالمعنى المذكور لا بمعنى فعل الواضع ، او تطلق  
 على مدلولاتها فيكون عين المسمى ، وكلا الاستعمالين ثابت كما في قولك الاسماء  
 والافعال والحروف ، وقوله تعالى ( سبح اسم ربك الاعلى ) ( و تبارك اسم ربك )  
 اي مسماها ، وقول لبيد المذكور ، ولكن هذا بحث لغوي لافائدة فيه هي هنا .

وقال الامام الرازي المشهور عند اصحابنا ان الاسم هو المسمى والمختار عندنا



ان الاسم غير المسمى وغير التسمية، وعن المعتزلة انه غير المسمى ونفس التسمية، وعن الغزالي انه مغاير لهما لان النسبة وطرفيها مغايرة قطعاً، والناس قد اطالوا في هذه المسئلة وهو عندي فضول لان الاسم هو اللفظ المخصوص والمسمى ما وضع ذلك اللفظ بازائه فنقول: الاسم قد يكون غير المسمى فان لفظ الجدار مغاير لحقيقته، وقد يكون عينه فان لفظ الاسم اسم لللفظ الدال على المعنى المجرد عن الزمان ومن جملة تلك الالفاظ لفظ الاسم فيكون لفظ الاسم اسماً لنفسه فاتحد هنا الاسم والمسمى.

ثم قال: فهذا ما عندي في هذه المسئلة .

وقال البيضاوي (في انوار التنزيل) الاسم ان اريد به اللفظ فغير المسمى لانه يتألف من اصوات مقطعة غير قارة ويختلف باختلاف الامم والاعصار، ويتعدد تارة ويتحد اخرى والمسمى لا يكون كذلك، وان اريد به ذات الشيء فهو المسمى ولكنه لم يشتهر بهذا المعنى، وقوله تعالى (سبح الاسم ربك الاعلى) وقوله (تبارك اسم ربك) المراد به اللفظ لانه كما يجب تنزيه ذاته و صفاته عن النقايس كذلك يجب تنزيه الالفاظ الموضوعه لها عن الرفث وسوء الادب، او الاسم فيه مقحم كما في بيت لبيد المذكور، وان اريد به الصفة كما هو راي ابي الحسن الاشعري انقسم انقسام الصفة عنده الى ماهو نفس المسمى والى ماهو غيره والى ما ليس هو ولا غيره، انتهى كلامه

اقول: ظاهر كلام البيضاوي دال على ان الشيخ ابا الحسن يريد بالاسم الصفة ابداً، وهو غير منقول عنه لان المنقول عنه: ان الاسم اذا اضيف الى ذات الله تعالى نحو (سبح اسم ربك) و (بسم الله) فالمراد به الصفة، فاسناد، هذا الراى اليه مطلقاً خلاف .

ثم ان اصبوب الاقوال عند المحققين هو ان: اسمائه تعالى على ثلاثة اقسام: منها: ماهو عين المسمى مثل الله وموجود وذات وقديم، فان الله اسم علم للذات من غير اعتبار معنى فيه وكذلك البواقى .

ومنها . ماهو غيره كالخالق والرازق ونحوهما مما هو دال على نسبة الى غيره،

اذ هو من صفات الافعال ولا شك ان الفعل الذى هو الاسم غير الذات .

ومنها : ما لا يقال انه عينه او غيره كالعالم والقادر وما ضاهاها مما يدل على صفة حقيقية قائمة بذاته . ولا ريب ان الذات الذي هو المسمى لا يقال انه عين العلم او غيره هذا جملة ما ذكره القوم في المقام .

وعند العبد الحقير : ان للاسم اطلاقات :

الاول : انه يطلق على ما دل على الذات الموصوفة بصفة معينة ، كلفظ الرحمن فانه دل على ذات متصفة بالرحمة الواسعة وكذا القهار لذات لها القهر .

الثاني : انه يطلق على نفس الذات باعتبار اتصافها بالصفة الخاصة ، وعلى هذا هو عين المسمى باعتبار الصدق والوجود وان كان غيره باعتبار المعنى والمفهوم حيث ان احدهما مقيد والاخر غير مقيد ، وبهذين الوجهين يحمل قول الرضا عليه السلام حين سئل عنه من الاسم ما هو فقال عليه السلام : صفة لموصوف ، وان كان في الثاني اظهر .

والثالث : ان يطلق على ما يفهم من اللفظ اى المعنى الذهنى ، وعليه حمل ما ورد في (الكافي) بسند حسن عن هشام بن الحكم الذى اشرنا اليه فيما تقدم ، وكذا ما روى عن الصادق عليه السلام فقال : من عبد الله بالتوهم فقد كفر ومن عبد الاسم والمعنى فقد اشرك ، ومن عبد المعنى بايقاع الاسم عليه بصفاته التى وصف بهما نفسه فعقد عليه قلبه ونطق به لسانه فى سر امره وعلا نيته فاولئك هم المؤمنون حقاً .

فان المراد بالاسم هي هنا اى فى الخبرين ما يفهم من اللفظ ، فان اللفظ لا يعبد ، والمعنى ما يصدق عليه اللفظ فالاسم امر لفظى والمعنى امر خارجى هو المسمى ، والاسم غير المسمى لان الانسان الذى فى الذهن مثلا ليس بانسان و لاله جسمية ولاحس ولاحياة ولا نطق ولا حر كة ولا شىء من خواص الانسانية فيه ، فتدبر حق التدبر .

ثم ان الفرق بين الاطلاقات الثلاثة : هو ان الاول باعتبار اللفظ ، والثاني والثالث باعتبار المعنى ، و الفرق بينهما : هو ان الاول منهما باعتبار المصدق ، و الثانى باعتبار المفهوم

## المبحث السابع في بيان الرحمن الرحيم

هما بمنزلة الندمان و النديم ، اى مزيد الانعام على الخلق فمر جمعها صفة الارادة ، وقيل : معطى جلائل النعم ودقائقها فالمرجع حينئذ صفة فعلية ، فعلى القول الاول بمعنى المحسن المتفضل بالارادة والاختيار .

وهما صفتان مشبهتان او اسمان بنيا للمبالغة على قول سيوييه من رحم بالكسر كالغضبان والعليم من غضب وعلم ، بعد تنزيله منزلة اللازم كما في قولك فلان يعطى ويمنع وياكل ويشرب ، او بجعله لازما ونقله الى فعل بالضم ، وذلك لان الصفة المشبهة لا يصاغ من المتعدى حتى يصير كالغرايز يعنى من قبيل نهم ومرض وشرف وحسن ، وهذا مطرد في باب المدح والذم كما نض عليه السكاكي في (تصريف المفتاح) وجار الله العلامة في (الفائق) عند ذكر الفقير والرفيع حيث قال : ان رفيع الدرجات معناه رفيع درجاته لارافع درجاته ولارافع الدرجات، ومثلها الرب والملك حيث صيغا صفة مشبهة من المتعدى بعد جعله بمنزلة اللازم .

وقال سيوييه : ان الرحيم ان جعل صيغة مبالغة فلاشكال ، واما لو جعل صفة مشبهة فالوجه ما ذكر من جعله ما خوذ من رحم بعد جعله لازما ، وفي الاول من المبالغة ما ليس في الثانى فان معنى الرحيم ذو الرحمة ومعنى الرحمن كثير الرحمة ، وذلك للاستعمال حيث قالوا يا رحمن الدنيا والاخرة ويا رحيم الاخرة ، ولان زيادة المباني تدل على زيادة المعاني كما في قطع وقطع وكبار وكبار وكبار والقسم والقسم ، قال في (الصحاح) كبر بضم الباء اى عظم فهو كبير وكبار فاذا افطر قيل كبار بالتشديد .

لا يقال : ان ما ذكر منقوض بحذر فانه ابلغ من حاذر .

لاناقول : اولا : ان ذلك اكثرى لا كلى وثانيا : ان ذلك فيما اذا كان اللفظان المتلاقيان في الاشتقاق متحدى النوع في المعنى كغرت وغرثان وفرح وفرحان وصدو وصديان لا كحذر وحاذر للاختلاف فيهما بكون احدهما اسم فاعل والاخر صفة مشبهة. وثالثا : ان حذراً انما كان ابلغ للاحاقه في الثبوت بالامور الجبلية كشره

ونهم وفطن ، فجاز ان يكون حاذر ابلغ لدلالته على زيادة الحذر وان لم يدل على ثبوته ولزومه .

ثم ان الرحمة في بنى نوع الانسان : رقة القلب ثم عطفه ، لان شخصا اذا اراد شخصا في مهلكة عظيمة ومحنة جسيمة كغرق او حرق مثلا فيحصل له من ذلك انفعال ورقة قلب ثم يستنقذه ويخلصه من تلك المهلكة ، ولا شك في وصفه بالرحمة .

وهذا الوصف قديكون باعتبار المبدء اعنى الرقة التى هي انفعال ، وقد يكون باعتبار الغاية اعنى التخليص الذى هو فعل . وقد يكون بهما .

وفي الله سبحانه : عطفه وبره ورزقه احسانه ، فهي فيه تعالى اما ارادة الاحسان او الاحسان نفسه ، فهي على الاول صفة ذات وعلى الثاني صفة فعل .

وعلى التقديرين مجاز باعتبار الغايات وحدها لا باعتبار المبادئ ، بمعنى انها فيه مجاز مرسل بذكر السبب واردة المسبب اعنى الانعام ، ولو جعل مجازاً مرسلاً عن ارادة الانعام لجاز فان الرحمة سبب للارادة او لباواسطة ارادة الانعام ثانياً .

ويجوز ان يجعل استعارته على سبيل التمثيل فلا حاجة حينئذ الى التجوز لانه اريد بالصلوة الرحمة و بها الاحسان ، كما اختير في الغضب فانه صار مجازاً عن ارادة الانتقام ، وهذا عن نفس الانعام اشارة انه كريم رحيم سبقت رحمته غضبه فهو للثواب والانعام فاعل وللعقاب والانتقام مرید وان كان يفضي الى الفعل .

وبالجملة وصفه تعالى بالرحمة باعتبار غايتها التى هي بره ورزقه واحسانه وتفضله اوارادته ، لا باعتبار مبدئها اعنى العطف ورقة القلب لتزهره سبحانه عما يتبع المزاج ، فالرحمة هنا مجاز عن الانعام والبر الذين هما الغاية .

و بما ذكرنا ينقدح اندفاع اكثر المشكلات الناشئة من اسناد مثل هذه الصفات اليه تعالى مثل قوله (ص) حكاية عن الله سبحانه انه قال: (ما تردت في شيء انا فاعله كترددى في قبض روح عبدي المؤمن ، يكره الموت وانا اكره مسائته ) لان اسناد التردد اليه تعالى محال فالمراد به الغاية ، مثلها في قوله عز من قائل (قالتا

اتينا طائعين) وقوله (ص) (لو كتب القرآن على اهاب ثم القى في النار ما احرقته).  
ولذلك قال الامام الرازي: اذا وصف الله تعالى بامر لم يصح وصفه به يحمل  
على غايته وملايمه ومن ذلك قول اهل العرفان: خذ الغايات واترك المبادئ .

والحاصل: اطلاقها هنا اما باعتبار الكمية نظرا الى كثرة افراد المرحومين  
لا الى افراد الرحمة الاخرى غير متناهية، فعلى هذا حمل ما ورد في الدعاء (يا رحمن  
الدينا، ويا رحيم الاخرة) لشمول رحمة الدنيا على الابرار والفجار واختصاص رحمة الاخرة  
بالمؤمنين الا خيارا وباعتبار الكيفية، وعليه حمل ما ورد في الدعاء ايضا (يا رحمن الدنيا  
والاخرة ويا رحيم الاخرة) لجسامة النعم الاخرى وبسرها بخلاف النعم الدنيوية ومن ذلك  
ما روي عن عكرمة قال: الرحمن برحمة واحدة والرحيم بمائة رحمة، وهذا المعنى  
قد اقتبس عن قول الرسول ﷺ ( ان الله عز وجل مائة رحمة وانه تعالى انزل منها  
واحدة الى الارض قسمها بين خلقه ، بها يتعاطفون ويتراحمون، واخر تسعا وتسعين  
لنفسه يرحم بها عباده يوم القيمة ) وروي ( ان الله تعالى قابض هذه الي تلك فيكملها  
مائة، يرحم بها عباده يوم القيمة).

وقال الصادق عليه السلام (الرحمن اسم خاص لصفة عامة ، والرحيم اسم عام لصفة  
خاصة) وجه عموم الرحمن بجميع الخلق مؤمنهم وبرهم وفاجرهم هو انشاؤه اياهم  
وخلقهم احياء اقاديرين ورزقه اياهم ، ووجه خصوص الرحيم بالمؤمنين هو ما فعله  
بهم في الدنيا من التوفيق وفي الاخرة من الجنة والاكرام وغفران الذنوب والاثام.  
نعم يشكل هذا بقول امير المؤمنين عليه السلام في الدعاء الوارد في (در النثر )  
المنقول عن قطب الراوندي (يا رحمن الدنيا والاخرة ورحيمها).

ولكن يمكن حله بان يقال: ان الثاني مختص بما ليس جليلا في الدارين بالقياس  
الى الاول، او بما سوى الفجار.

او يقال انه اطلق احدهما على معنى الاخر، لكن الاول اولى من الثاني اذ معناه  
ذو الرحمة الواسعة البالغ فيها غايتها ، ولهذا اختص به سبحانه ولم يستعمل في

غيره تعالى لانه من الصفات الغالبة كالدبران والعيوق، كما ان الله من الاسماء الغالبة ولا يوصف به غيره لانه المتفضل حقيقة، واما من عداه فطالب باحسانه اماثناً دنيوياً او جزاء اخر وياً.

واما قول بني حنيفة في مسيلمة الكذاب: رحمان اليمامة وقول شاعرهم فيه:  
سموت بالمجد يا بن الاكرمين اباً وانث غيث الورى لازلت رحمانا  
فمرود: بان ذلك من تعنتهم في الكفر، وبان المختص بالله تعالى هو المعروف باللامدون غيره.

فان قيل: والحق - على ما ذكرت - تقديم الرحيم على الرحمن ، لان الارتقاء من الدنيا الى العليا من العكس ، كقولهم فلان عالم تحرير وشجاع باسل وجواد فياض ، فما السبب في تاخيره .

قلنا : السبب على ذلك تقدم رحمة الدنيا على رحمة الآخرة ، اذ الرحمن اشارة الى النعم الشاملة الدنيوية من الحواس الظاهرة والباطنة والعلوم والادراكات وغيرها مما ينتظم به امر التمدن والتعيش ، والرحيم بشارة بنيل النعم الآخروية والسعادات السرمدية من التفضلات والسعادات من طوله تعالى ابتداءً او بذريعة انبيائه واوليائه أو من يتقرب اليهم من خلص عباده على ما بين في الكتب الكلامية ، او صيرورة الرحمن بسبب اختصاصه به تعالى كالواسطة بين العلم والوصف ، اولكونه بمنزلة الاسم العلمي او من حيث انه لا يوصف به الا هو كامر، ولهذا كان مناسباً باللصوق بلفظ الجلالة ، وبكونه بمنزلة الموصوف للرحيم ، وبالتوسط بينهما لكونه ذا جهتين بخلاف الرحيم فانه يطلق عليه وعلى غيره، وروى ابو سعيد الخدرى عن النبي (ص) : ان عيسى بن مريم عليه السلام قال (الرحمن رحمن الدنيا والرحيم رحيم الآخرة) اوللتناول على ما خرج من جلايل النعم التي شمل عليها الرحمن فيكون كالتتمة والرديف له .

وبعبارة اخرى : هذا الاسلوب ليس من باب الترقى ليقدم الادنى على الاعلى ، بل من باب تميم الكلام بتعميم المرام واستيعاب الاقسام ، ولما كان الملتفت اليه

اولا في مقام التحميد والتمجيد والثناء وعظام النعماء و جلايل الالاء قدم الرحمن، ثم اراد استيعاب اصناف الرحمة واستقصاء افرادها فارادفه بالرحيم ، تنبيها على ان عظام النعم ودقائقها جليلها وقليلها كلها فائضة منه وصادرة عنه على قدر استعداد القوابل بمقتضى الحكمة الالهية ، فعنايته الكاملة لكل انواع اللطف و الجود شاملة وفضله العام كافل بمصالح الانام فلا ينبغي عد نعمه حقيرة ولو كانت صغيرة، فاللازم على الانسان الاستدعاء من جنابه والطلب من بابه .

والشاهد على هذا الكلام وحي الملك المنعم الى موسى على نبينا وعلينا: (يا موسى سلني حتى ملح قدرك وشر الك نعلك).

تذييل : قال المبرد ، والتغلب : ان الرحمن ليس بعربي استدلالا بقوله تعالى : (وما الرحمن) انكارا منهما لهذا الاسم ، بل هو سرياني او عبراني واصله بالخاء المعجمة وحذف منه ، ومن بسم الله الالف ، لتبعيتهم في حذفها حكم الدرج ، دون الابتداء الذي عليه وضع الخط ، بمعنى انهم حذفوها لكثرة الاستعمال كما عرفت ، ووضعوها على خلاف وضع الظاهر اعني الخط ، بخلاف باسم ربك فانه ليس فيه كثرة الاستعمال ، وهذا هو السرفي ثبوتها هنا .

اقول : الاستدلال باطل ، لشهرته عند العرب ووجوده ، قال الشنفرى الازدى :

الاضربت تلك القنات هجينها الاقضب الرحمن ربي يمينها

وقال سلامة بن جندل: وما يشأ الرحمن يقعد ويطلق .

فهو عربي صرف. وصرفه اولي لانه الاصل ، لانتفاء رحمة بناء على ما قال بعضهم ان الالف والنون يمنع صرف الوصف الذي مؤنثه فعلى .

وقيل : رحمن ممتنع من الصرف لانه الغالب في فعالن لوجود الوصفية والالف والنون المزيدين فيه ، علي ما قيل في (المواقف) وشرح حمن ان الرحمن والرحيم صفتان للارادة ان فسرا بمعنى مزيد الانعام على الخلق ، اوللفعلية ان فسرا بمعنى جلائل النعم ودقائقها ، ولعدم مجيء رحمة و لانتفاء رحمانية لاختصاصه به تعالى .

قال الرضى والثاني اولى ، اى اعتبار انتفاء رحمانه اولى لان وجود فعلى ليس بمقصود بل المطلوب منه انتفاء التاء لان كل ما يجى عمه فعلى لا يجى عمه فعلانة في لغتهم ، الا عند بعض بنى اسد فانهم يقولون في كل فعلا ن جاء منه فعلى فعلانة ايضاً نحو غضبان وسكران ، فيصرفون اذن فعلا ن فعلى ، وهذا دليل قوى على ان المعبر في تائير الالف والنون انتفاء التاء لا وجود فعلى ، فاذا كان المقصود من وجود فعلى انتفاء التاء وقد حصل هذا المقصود في رحمن ، لا بواسطة وجود رحمن ، بل لانهم خصصوا هذه اللفظة بالباري تعالى فلم يصيغوا منه مؤنثا ، لامن لفظه اعنى بالتاء ولا من غيره اعنى فعلى ، فيجب ان يكون غير منصرف .

هذا كله مبنى على ان الرحمن صفة ، كما ذهب اليه الزمخشري وابن الحاجب وجماعة .

وذهب ابن مالك وابن هشام والاعلم الى انه علم ، وقالوا : لان سلم انه موضوع بازاء بالمعنى لا الذات ، وكونه مشتقا من الرحمة لا ينافى علميته كعلمي وحسن وصالح وحارث . قال ابن هشام : واما قول الزمخشري : اذا قلت الله رحمن اتصرفه ام لا ؟ وقول ابن الحاجب : انه اختلف في رحمن اى فى صرفه ، فخارج من كلام العرب اذ لم يستعمل صفة ولا مجردا من ال الا فى الضرورة ، انتهى .

وبالجملة : هذان مبيان على ان الرحمن صفة او علم ، ويظهر اثر الخلاف فى الجار للرحمن ما هو ؟ فعلى القول بانه نعت يجري فيه الخلاف الذي فى التابع المجرور غير البدل اهو مجرور بما جربه المتبوع ؟ على ما هو قول غير ابي الحسن الاخفش ، مستد لابانك تجد فى الصفات ما يخالف الموصوف فى اعرابه يازيد العاقل فان المنادى مبنى وصفته مغرب ، وبان فى التوابع ما يعرب باعراب ما يتبعه ولا يصح ان يعمل فيه ما يعمل فى متبوعه وذلك نحو اجمع وجمع وجمعا ، ولما صح وجوب هذا فيهدل على ان الذى يعمل فى الموصوف غير عامل فى الصفة لاجتماعها فى انهما تابعان .



اذاتبين ذلك فاعلم: ان في اعراب الرحمن والرحيم اقوال تسعة :

الاول : ان كليهما مجروران بالتبعية والوصفية من باب تعدد الاوصاف على ما هو المشهور ، فجمع في البسمة المجرورات الثلاثة بمعنى ان الاسم مجرور بحرف الجر ولفظ الجلالة مجرور بالاضافة على احد الاقوال وهو اصحها - والرحمن والرحيم مجروران بالتبعية كقولهم ( جحرضب خرب ) .

فقول ابن هشام : ان الرحمن مجرور على البدلية من لفظ الجلالة ولايجوز كونه وصفاً لانه صار علماً بالغلبة ، والرحيم وصف للرحمن ولايجوز كونه وصفاً لانه صار علماً بالغلبة ، والرحيم وصف للرحمن ولايجوز كونه وصفاً للجلالة لان البدل لايتقدم على الوصف .

ممنوع وكذا قوله : ومما يوضح ان الرحمن غير صفة مجيئة كثيراً غير تابع نحو (الرحمن علم القران) و (قل ادعوا الله اذعوا الرحمن) و (اذا قيل لهم اسجدوا للرحمن قالوا وما الرحمن) .

فالسؤال الذي سألته الزمخشري وغيره لم قدم الرحمن مع ان عاداتهم تقديم غير الابلغ كقولهم عالم تحرير وجواد فياض غير متجه وفيه ما لا يخفى .

لا يقال : ان لفظ الجلالة اعرف المعارف فحينئذ لا يحتاج الى الصفة والتعريف فما القايدة في وصفه بهما ؟

لانا نقول : ان فوايد الصفة كثيرة

منها : تخصيص المنعوت ان كانا نكرتين نحو جائئني رجل عالم

ومنها : توضيحه : ان كانا معرفتين نحو جائئني زيد الفاضل

ومنها : الذم نحو اعوذ بالله من الشيطان الرجيم .

ومنها : التاكيد نحو نفخة واحدة .

ومنها : التعميم نحو كان ذلك في وقت من الاوقات ويوم من الايام .

ومنها: كشف الماهية مثل الجسم الطويل العريض العميق يحتاج الى فراغ يشعله .

ومنها: الثناء والمدح كما في ما نحن فيه فهذه صفة مادحة، لاموضحة و كاشفة حتى تصير هي السبب للتوضيح ورفع الابهام ، ولا مقيدة لتصير للتخصيص وتعليل الاحتمال والثاني: رفعهما بناءً على قطعهما عن الوصفية و جعلهما خبر المبتداء مقدر والتقدير هو الرحمن هو الرحيم

والثالث : نصبهما كذلك وجعلهما مفعولين و التقدير اعنى الرحمن و اعنى الرحيم .

والرابع: جر الاول للوصفية ورفع الثاني للخبرية.

والخامس: جر الاول للتبعية ونصب الثاني للمفعولية.

والسادس : رفع الاول للخبرية ونصب الثاني للمفعولية .

والسابع : نصب الاول للمفعولية ورفع الثاني للخبرية.

والثامن: رفع الاول للخبرية وجر الثاني للنعت .

والتاسع: نصب الاول للمفعولية وجر الثاني للوصف.

فالسبعة الاول صحيحة بخلاف الاخيرين لفصل الجملة بين التابع والمتبوع وذلك غير جائز، وانما جاز هنا قطع الصفة عن الصفتية لكون الموصوف معلوما بدونها ومعروفا في نفسها .

تتميم: جملة البسملة تصح ان تكون انشائية وان تكون خبرية، فعلى الاول لاتسمى تلك الجملة قضية لانه لا يسمى بها الانشاء بل الخبر فقط ، واما على الثاني فتسمى، بهائم ان قدر المتعلق نحو ابتدائي كانت القضية شخصية لان المحكوم عليه فيها مشخص معين كما هو ضابط القضية الشخصية ، وان قدر نحو يتبدى كل مؤمن كانت قضية كلية لان المحكوم عليه فيها كلي وقد سور بالسور الجزئي كما هو ضابط القضية الجزئية، وان قدر يتبدى المؤمن بقطع النظر عن القضية الكلية والجزئية كانت قضية مهمة لان المحكوم عليه فيها كلي وقد اهمل عن اعتبار الكلية والجزئية

كما هو ضابط القضية المهملة.

وكما يصح اعتبار هذه الاحتمالات باعتبار المتعلق يصح اعتبار اضافة الاسم الى لفظ الجلالة فان جعلت للمعهد فالاول، وان جعلت للاستغراق فالثاني، وان جعلت للجنس في ضمن البعض فالثالث، وان جعلت في ضمن الافراد من غير نظر لكلمية او جزئية فالرابع.

فان قيل: كيف يصح هذا مع ان المدار في هذه القضايا على الموضوع لانلى المجرور؟ اجيب: بانه وان كان مجرور الفظا لكنه موضوع معنى، وكذا قال النحاة المجرور مخبر عنه في المعنى والتقدير هنا اسم الله مبدوبه.

ولا يخفى: ان بعض هذه الاحتمالات اقرب من بعض.

بقي من اقسام القضايا القضية الطبيعية، وهي ما حكم فيها على الجنس والطبيعة بقطع النظر عن الافراد كان تقول الرجل خير من المرءة فان المراد ان جنس الرجل وطبيعته خير من جنس المرءة وطبيعتها بقطع النظر عن الافراد فيهما، والافقد يتفق ان بعض افراد المرءة خير من كثير من افراد الرجل، ولا يصح ان تكون جملة البسملة منها لا باعتبار المتعلق ولا باعتبار اضافة اسم لفظ الجلالة اذ لا يصح ان يراد من الاسم الجنس والطبيعة كذلك لانه لا يقع به ابتداء.

## المبحث الثامن

في ان الناظم (اعلى الله مقامه) افتتح (منظومته) بالبسملة اقتداءً بالكتاب العزيز.

وقد نقل ابو بكر التونسي اجماع علماء كل ملة على ان الله سبحانه افتتح جميع كتبه (ببسم الله الرحمن الرحيم) الدال عليه خبر (بسم الله الرحمن الرحيم فاتحة كل كتاب) وعملا بروايات حديث الابتداء.

ففي رواية لاحمد بن حنبل في (مسنده): كل امر ذى بال لا يفتح بذكر الله فهو اتر  
أوقال أقطع.

وفي رواية اوردها الخطيب في (جامعه) واخرجه ابو عوانة وابن حبان: (كل  
امر ذى بال لا يبدأ فيه بيسم الله الرحمن الرحيم فهو أقطع أو أجزم، أو أتر) على اختلاف  
الروايات اى مقطوع الذنب يعنى ناقص غير معتد به ، وقليل البركة فهو وان تم حسا  
لا يتم معنى .

وقال محمد بن الحسن الشيباني ان السر في اتيان هذين الاسمين في البسملة  
ماروي أن قريشا كانت تكتب في الجاهلية (باسمك اللهم ) حتى نزلت سورة هود وفيها  
(بسم الله مجريها ومرسيها ان ربي لغفور رحيم ) فامر النبي (صلعم ) ان يكتب (بسم الله)  
ثم نزل عليه بعد ذلك قوله سبحانه (قل ادعوا الله او ادعوا الرحمن ايا ما تدعوا فله الاسماء  
الحسنى) في (سورة الاسراء) فامر (صلعم) ان يكتب (بسم الله الرحمن ) ، فلما نزلت (سورة  
النمل) وفيها (انه من سليمان وانه بسم الله الرحمن الرحيم) فامر (صلعم) ان يكتب ذلك  
كله في صدور الكتب وأوائل الرسائل وكان هذا التقديم منهم لمجرد الاهتمام الناشئ  
من قصد التبرك والتعظيم

وروى : ان سليمان عليه السلام نال مملكة الدنيا والاخرة بسبب (انه من سليمان  
وانه بسم الله الرحمن الرحيم) فالمرجو ان العبد اذا قاله فازبملك الدنيا والاخرة ،  
ولذا روى عن ابن عباس عن النبي (صلعم) انه قال اذا قال المعلم للصبي قل بسم  
الله الرحمن الرحيم فقال الصبي بسم الله الرحمن الرحيم كتب الله برائة للصبي وبرائة لابويه  
وبرائة للمعلم

وعن ابن مسعود قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله من اراد ان ينجيته الله من  
الزبانية التسعة عشر فليقرأ بسم الله الرحمن الرحيم ، فانها تسعة عشر حرفا ليجعل الله  
كل حرف منها جنة من واحد منهم .

وعن الصادق عليه السلام (لا تترك البسملة ولو كتبت شعراً).

وروي عن علي بن موسى عليه السلام انه قال: «ان» بسم الله اقرب الى اسم الله الاعظم من سواد العين الى بياضها».

وروي عن الصادق عليه السلام انه قال: «ما لهم قاتلهم الله عمدوا الى اعظم آية في كتاب الله فزعموا انها بدعة اذا اظهروها وهي بسم الله الرحمن الرحيم».

والكلام في البسمة كثير والبحث فيها عند العلماء شهير فلا تطيل بذكره ونكتفي بهذا القدر اليسير .

سبحانك اللهم ذالجلال عن منتهى دراية رجال

سبحان مصدر كالغفران وهو غير متصرف لجموده اى لا يستعمل الامحذوف الفعل منصوباً على المصدرية كعما ذالله وحمداً وشكراً وسقياً ورعياً وخيبة وجدعاً وعقراً وبؤساً وبعداً وسحقاً وكرامة ومرة وزعماً وهواناً وسيراً سيراً وقتلاً وسير البريد وفداءً وصوت حمار و صراخ الثكلى واعترافاً ودفراً ونعمة ورحباً وويلاً وجندلاً وبهراً وليك وسعديك وحنانيك وغيرها. تقديره: اسبح سبحاناً او سبحته تسبيحاً لانه سمع له فعل ثلاثى.

وقيل: هو اسم مصدر وقع موقع المصدر وهو التسبيح معناه التنزيه عن كل سوء، فكانه قال ابرئك عن كل سوء برائة ولا يكاد يستعمل الامضا فاعلى اللغة الفصيحة فالاضافة فى البيت الى المفعول او الى الفاعل ، فان الكاف فيه مفعول اضيف اليه سبحان اى اتزهك ، اوفاعل ، اى تنزهت تنزهك حكى ذلك الشهيد فى (روض الجنان) عن ابى البقاء ، ولكن المعروف هو الاول .

وقيل: معناه التسرع اليه والخفة فى طاعته.

وقيل: معناه السرعة الى هذا اللفظ . واذا استعمل غير مضاف كان علماً للتسبيح، فحينئذ غير منصرف للعلمية والالف والنون المزيديتين كعثمان علماً لرجل فان العلمية كما تجري فى الاعيان تجرى فى المعانى ايضا.

وبالجملة: المعنى على الاول: اسبحك تسبيحاً عمالاً يليق بشانك الاقدس من الامور التى من جملتها عدم عبادتي لك حق عبادتك ، و عنوا بذلك تسبيحاناشاً عن

كمال الاعتراف والايقان بالعجز عما يليق بمقامه الاعلى من العبادة.

وعلى الثاني: تنزهت عن ذلك تنزها ناشأ عن ذاتك.

ولا يبعد ان يحمل على التعجب كانه قيل: ما بعد من له هذه القدرة والقهر عن جميع النقائص فلا يكون خلقه لجهنم وزفيرها على اهل معصيته الاحكامه وصوابا والعجب من حال اهل معصيته كيف عصوا من هو قادر على ذلك فاستحقوا هذا النوع من الانتقام! كانه قيل: ما بعد من عقابه وانتقامه بهذه المثابة عن ان يرتكب مخلوق معصيته!

وفي افادة هذا اللفظ التعجب تقول العرب: سبحان من كذا، اذا تعجب منه، قال الاعشى:

قد قلت لما جاء في فخره سبحان من علقمة الفاخر

فقطع عن الاضافة ولم ينون لانه معرفة، ومنه: (سبحان الذي اسرى بعبده) اذ فيه معنى التعجب من الفعل الذي خص عبده به ومعنى التعظيم بكمال قدرته، فمعنى البيت العجب منه اذا يفخر. ويمكن ان يقال: ان سبحان في البيت على حذف المضاف اليه فكانه قال: سبحان الله من علقمة الفاخر اى عجباً منه كيف يفخر وكل ما به من النعم والفضائل فهو من عند الله تعالى.

ونقل عن سيويه ان سبحان اسم مصدر بمعنى التنزيه والتقديس، و التنزيه من النقايس وقع موقع المصدر وهو التسييح.

وصدر الناظم الكلام به لان التسييح تعظيم جلال الله سبحانه وتنزيهه عما قال فيه كل مشرك، ولذا قال بعض الاعلام: التنزيه المستفاد من سبحان الله ثلاثة انواع: تنزيه الذات عن نقص الامكان الذى هو منبع السوء، وتنزيه الصفات عن وصمة الحدوث بل عن كونها مغايرة للذات المقدسة وزايدة عليها، وتنزيه الافعال عن القبح والعبث وكونها جالبة اليه نفعاً او دافعة عنه ضراً كافعال العباد.

فاذا سبح العبد صلى عليه كل ملك، وفي بعض الاخبار: انه تعالى يخلق كل ليلة او كل ليلة جمعة صوتا في الملكوت يقده ويمجده بما يليق به من المحامد حتى

الصباح .

واللهم اسم خصصه الميم المشددة في آخره بنداى البارى سبحانه ، والتزم معها حذف حرف النداء لوقوع الميم خلفا عنه ، ولمحل اللام في اوله لانه لا يلى حرف النداء لام التعريف الا فى قولهم يا الله ، لتكون اللام الزائدة نائبة عن حرف اصلى وهى همزة الهفصارت كالاصلى ، وفى غير هذا الاسم تنجر دال اللام للزيادة فى اول الاسم ، وبازائدة فى اوله كذلك وهما جميعا لتخصيص الاسم وازالة شياى التنكير عنه ، فلما تقاربا فى المعنى وتشابها فى الزيادة وطلب كل واحد ان يلى الاسم دون صاحبه ترك استعمال الجمع بينهما فى اول الاسم الا فى ضرورة الشعر كقوله :

انى اذا ما حدث ألما \* اقول يا اللهم يا لله

لاقامة الوزن ، واما اللام فى قولهم يا الله فلما كانت نائبة عن حرف اصلى خفيت زيادتها فلما زادوا الميم فى آخره فضحت اللام وشهرت معنى الزيادة فامتنت يا من اوله الا عند الضرورة ، كما تمنعها فى الرجل والغلام فلما كانت الميم هى الموجبة لمنع يا فصار مختصا بالنداء ممتنعا من غيره . وقيل انها كلمة متصلة بالاستثناء فى الاكثر لنى الاثم والخطأ الحاصل بنفى الكل او اثباته والواقع خلافه ، نحو ما جائنى القوم او جائنى اللهم الا زيدا ، فمعناه لا تؤاخذنى يا رب فان كلامى الاول غير تام بل يحتاج الى المستثنى او لتأكيد كلامه عند المستمع : اعلم انى ادعوا لله تعالى ليشهد على كلامى انه حق واستثناء صدق .

وقال الحليمى : جرت العادة باستعمال هذا اللفظ فيما فى ثبوته ضعف ، فكأنه يستعان فى اثباته بالله تعالى ، وتستعمل فى الدعاء غالبا اصلها يا الله حذف حرف النداء وعوض عنه الميم ولذلك لا يجمع بينهما الا للضرورة او شذوذا كما فى قول ابى خراش الهذلى المتقدم ، وانما اخرجت الميم تبركا باسمه تعالى ، وخصت بذلك دون غيرها لان الميم عهد زيادتها اخرأ كميهلم زرقم لشديد الزرقه ، وانما فتحت مع ان الحروف مبنية والاصل فى البناء السكون لان الميمين زيدتا معا وهما ساكنان حركت الثانية بالفتح للالتقاء

الساكين ، واختاروا الفتحة لخفتها . هذا صلها عند البصريين .

وذهب الكوفيون الى : أن الميم ليست عوضا بل بقية من جملة محذوفة اذا صلها  
يا لله أم ، اي اقصدنا بالخير ، فحذف حرف النداء لكثرة الاستعمال وجعل فيها الام بعد  
نزع الهمزة عوضا عنه واتصل الميم بالهاء فصار اللهم .

قال الرضى : ليس بوجه لانك تقول اللهم لا تؤمنهم بخير .

وقال ابو على : لانه لو كان كذلك لما حسن اللهم أمنا بخير ، وفي حسنه دليل على ان  
الميم ليست ما خوذت منه اذ لو كان كذلك لكان تكريرا .

وقال بعضهم : اصل اللهم يا لله المطلوب للمهم ، فحذف حرف النداء لدلالة الطلب  
والاهتمام عليه مع قيامه مقامه ، ثم اقتصر من لفظي الصفتين باول الاول واخر الثانى وادغم  
احدهما فى الاخر ، ثم قد يؤتى بها قبل الا اذا كان المستثنى عزيزا نادرا وكان  
قصدهم بذلك الاستظهار بمشية الله تعالى فى اثبات كونه و وجوده ايذانا بانه بلغ  
فى القدرة حد الشذوذ ، وهذا كثير فى كلام الفصحاء ، وعلى ذلك ما قاله ابو محمد القاسم  
ابن على الحريرى البصرى فى (المقامة الخامسة ) اللهم الان تقدنا بالجوع ، الا ترى  
كيف يقطر منه ماء الندرة ويلوح عليه تيماء الشذوذ ، لان الغالب فى ذلك الوقت الذى ذكر  
الشبع ، فضلا ان يشتد الجوع فيه حتى يتقدناره ويحول دون النوم اواره

وقديجىء فى جواب الاستفهام قبل لا ونعم كثيرا ، من ذلك ما قرأت فى حديث  
عمر بن سعد وقد اتاه رسول عمر قال له : كيف تر كت امير المؤمنين ؟ قال : صالحا وهو يقرؤك  
السلام ، فقال : ويحك فلعله استأثر نفسه ؟ قال اللهم لافى حديث طويل .

وقال عامر بن وائلة سمعت عليا عليه السلام يوم الشورى يقول : انشدكم بالله  
هل فيكم احد قال رسول الله ( صلعم ) عرضت على امتى بالبارحة فاستغفرت لك ولشيعتك  
قالوا : اللهم نعم .

والجلال : بغير الهاء التناهى فى القدر ، والجلالة بالهاء كذلك ، وخص الاول  
بوصف الله تعالى فقيل ذو الجلال والاكرام ، ولم يستعمل فى غيره فكانه اشارة الى كل



صفة هي من باب النفى كقولنا الله ليس بجسم ولا جوهر ولا عرض ، ولهذا يقال جلدان يكون محتاجا و جلدان يكون عاجزا .

والتحقيق فيه : ان الجلال بمعنى العظمة ، غير ان العظمة اصلها فى القوة والجلال فى الفعل ، فهو عظيم لا يسعه عقل ضعيف فجل عن ان يسعه كل فرض معقول .  
وقيل : الجلال راجع الى كمال الصفات ، والكبير راجع الى كمال الذات ، والعظمة راجعة الى كمال الذات والصفات .

وقيل : الجلال من الصفات السلبية كما مر انفالانه بمعنى كوند منزها عن كل ما للممكنات من الصفات المحدثة والكمالات المستفادة من الغير المستلزمة للنقصان الذاتى ، من قولهم انا جلك عن كذا اى انزهك عنه .

وقيل هو عبارة عن استغنائه المطلق قال الكفعمي : اى ذوالعظمة والغناء المطلق والفضل العام .

وقال الشهيد : قال البادراني : اى يستحق ان نجل ونكرم ولا نكفر به .

وقيل : يجل ويفضل ويكرم عباده بالطاعة والعبادة .

وقيل : هو الذي لا جلال ولا كمال الا هو له ، ولا كرامة الا هو صادر عنه فالجلال فى ذاته والكرامة فايضة منه على خلقه ، وفنون اكرامه لا يكاد ينحصر ويتناهى ، وعليه دل قوله : ( ولقد كرمنا بنى آدم ) روى عن الباقر عليه السلام فى تفسير قوله ( تبارك اسم ربك ذى الجلال والاكرام ) قال : نحن جلال الله وكرامته التى اكرم الله تبارك وتعالى العباد بطاعتنا ومحبتنا .

ولا يخفى : ان صفات الله تعالى على قسمين :

صفات ذات : وهى التى اثبات نقيضها لله تعالى كفر : كالعلم والقدرة والحيوة والسمع والبصر والعزة والحكمة والملك .

وصفات افعال : وهى التى اثبات نقيضها لله تعالى ليس بكفر كالخلق والرزق ، فان الله تعالى لم يكن قبل خلق الخلق خالقا لهم ولا رازقا .

والثانية: كل صفة وجودية لها مقابل وجودي ، وبعبارة أخرى كل شيئين متضادين وصفت الله بهما وهما في الوجود فهما من صفات الفعل ، كالعفو والانتقام والرضا والسخط ، فانه يقال عفى عن تاب وانتقم ممن اصر ورضى عن اطاعه وسخط على من عصاه ، قال الله تعالى في سورة النساء (وكان الله عفواً قديراً) لان صفاته الذاتية كلها عين ذاته ، وذاته مما لا ضده كما علم في موضعه ، فكذلك كل ما هو عين ذاته .

والاولي لا يجوز وصفه تعالى بضاها فلا يجوز ان يقال هو عالم وجاهل وقادر وعاجز والحاصل : ان كل صفة توجد فيه سبحانه دون نقيضها فهي من الصفات الذاتية وكل صفة توجد مع نقيضها فهي من الصفات الفعلية ، فانك اذا قلت هذا ما يريد الله وهذا ما يكرهه او لا يريد فلو كان مثل هذه الارادة من صفات الذات كالعلم والقدرة كان مقابله ناقصاً للذات الاحدية فكان في الوجود ما هو ضده تعالى وكذلك تثبت في الوجود ما يرضاه كالايمان والطاعة وما لا يرضاه بل يسخطه كالكفر والمعصية ، فلو كان هذا الرضا صفة ذاتية له تعالى كان السخط المقابل له ناقصاً لتلك الصفة فكان في الوجود ما هو ضده تعالى ، وكذا الحكم فيما يحب وما يبغض ونظائرهما كاللطف والقهر والتوفيق والخذلان والولاية والعدالة ، وغيرها من الصفات المتقابلة الواقعة في الوجود ، وان مقابلهما ليس الا النفي المحض والممتنع بالذات وهي كعلم الله وقدرته فان علمه متعلق بكل شيء وليس في الوجود ما لا يكون مقدور له تعالى ، وهكذا جميع صفاته الذاتية والازلية .

ولهذا لا يجوز ان يقال : له علم و جهل و قدرة و عجز او حكمة وسفه و حيوة و موت او عزة و ذلة ، ويجوز ان يقال : له رضاء وسخط وله ولاية و عداوة بالقياس الى امرين مختلفين .

كما في القران في سورة الفتح ( لقد رضى الله عن المؤمنين اذ يبايعونك تحت الشجرة فعلم ما في قلوبهم فأنزل السكينة عليهم واثابهم فتحاقرباً ) وقوله عز اسمه في سورة المائدة ( ترى كثيراً منهم يتولون الذين كفروا ، لبئس ما قدمت لهم انفسهم ان سخط الله عليهم وفي العذاب هم خالدون ) وقوله سبحانه فيها ايضا ( قل انبؤكم بشر من

ذلك مثوبة عند الله من لعنه الله و غضب عليه و جعل منهم القردة والخنازير  
وعبد الطاغوت اولئك شر مكانا واضل عن سواء السبيل ) و قوله عز من قائل في  
سورة زمر : ( ان تكفروا فان الله غنى عنكم ولا يرضى لعباده الكفر وان تشكروا  
يرضه لكم ، ولا تزر وازرة وزر اخرى ، ثم الى ربكم مرجعكم فينبؤكم بما كنتم  
تعملون ، انه علم بذات الصدور ) وقوله جل ذكره في سورة البقرة : ( الله ولي الذين آمنوا  
يخرجهم من الظلمات الى النور و الذين كفروا اولياؤهم الطاغوت يخرجونهم  
من النور الى الظلمات اولئك اصحاب النار هم فيها خالدون ) وقوله تبارك وتعالى  
( ان الله عدو للكافرين ) وقوله تعالى و تقدس في سورة النساء ( ان الله كان  
غفوراً رحيماً ) .

وفي الادعية الماثورة : ( اللهم ارض عنى ولا تسخط على وتولنى وعاونى ) .

و بالجملة قد فرق بين صفة الذات وصفة الفعل : بان القدرة صفة ذاتية تتعلق  
بالممكنات لاغير ، ونسبتها بما هي قدرة الى طرف الشيء الممكن على السواء فلا  
يتعلق بالواجب ولا بالمتنع ، فكل ما هو صفة الذات فهو ازلى غير مقدور : وكما هو صفة  
الفعل فهو ممكن مقدور ، وبهذا يعرف الفرق بين الصفتين .

والى هذا اشار في ( الكافي ) في الحديث السابع في ( باب الارادة ) في قوله عَلَيْهِ السَّلَامُ :  
( ولا يجوز ان يقال يقدر ان يعلم ولا يقدر ان لا يعلم ، ويقدر ان يملك ولا يقدر ان لا يملك ،  
ويقدر ان يكون عزيز احكيما ولا يقدر ان لا يكون عزيز احكيما ، ويقدر ان يكون جوادا  
ولا يقدر ان لا يكون جوادا ، ويقدر ان يكون غفوراً ولا يقدر ان لا يكون غفوراً ) .

فاذن نقول : لما كان علمه تعالى بالاشياء ضروريا واجبا بالذات وعدم علمه بهامحالا  
ممتنعا بالذات فلا يجوز ان يقال : يقدر ان يعلم ولا يقدر ان لا يعلم لان احد الطرفين واجب  
بالذات والاخر ممتنع بالذات ومصحح المقدورية هو الامكان ، وكذلك الكلام في صفة الملك  
والعزة والحكمة والجود والمغفرة والغفران ، وغير هامن صفات الذات كالعظمة والكبرياء  
والجلال والجمال والجبروت وامثالها ، بخلاف صفات الفعل فانه يجوز ان يقال : انه

يقدران يشيب ويعاقب ويقدران لا يشيب ولا يعاقب ، ويقدران يحيى ويقدران يميت ويقدر  
ان يهدى ويقدران يضل ، وهكذا فى سائر صفات الافعال ، فمن هذا السبيل نعلم الفرق  
بين صفة الذات وصفة الفعل .

والمنتهى: مفتعل من النهاية بمعنى الغاية فهو موضع الانتهاء لم يجاوزه احد، قوله  
تعالى: (وان الى ربك المنتهى) قيل: معناه: اذا انتهى الكلام اليه فاتتهوا ولا تكلموا فيما  
فوق العرش فان قوما تكلموا فيما فوق العرش فتاهت عقولهم. وقوله سبحانه (عند سدره  
المنتهى) اي الذى ينتهى اليه علم الملائكة ، وفى الحديث اليها ينتهى علم الخلاق ،  
وقيل: ينتهى اليها ما ياتى من فوق وما يصعد من تحت ، وعن فى قوله (عن منتهى)  
بمعنى من كقوله تعالى فى سورة الشورى (وهو الذى يقبل التوبة عن عباده ويعفو عن  
السيئات ويعلم ما تفعلون) .

الدرى والدريبة بفتح الدالين وكسرهما و الدريان بكسر الدال والدريان  
بالفتحات والدراية ككتابة الدرى كحلي بمعنى ، تقول دريت الشىء ودريته ودريت  
به ادرى درياً ودرية ودريانا ودريانا ودرية ودريا اذا علمته ، او ضرب من الحيلة وعلمت  
به ، وينشد: (لاهم لادرى وانت الدارى) ويروي لادريته اي علمته ، وقرئ: (ولا ادر اكم  
به) والوجه فيه ترك الهمزة ، وانما قالوا الادر بحذف الياء تخفيفا لكثرة الاستعمال  
كما قالوا لم ابل ولم يك .

والرجال والرجال جمع رجل مثل جمال وجمالات وكذلك ارجل ايضاً ،

وقال ابو ذؤيب الهذلى :

اهم بنيه صيفهم وشتائهم وقالوا لا ييهم تعداى انصرف عنا .

يقول اهمهم نفقة صيفهم وشتائهم وقالوا لا ييهم تعداى انصرف عنا .

وهو خلاف المرئة ، ويقال لامرئة رجلة وقال (مزقوا جيب فتاتهم لم يبالوا حرمة

الرجلة ) وقال الجوهري يقال : كانت عائشة رجلة الرأى . وتصغير الرجل رجيل

و رويجل ايضاً على غير قياس كانه تصغير راجل ، وفى ذكر منتهى و دراية ورجال

براعة استهلال .

صل على النبي ذي المكارم محمد وآله الاعاظم

اعلم ان الكلام في هذا المقام يستدعي رسم مباحث كي يحصل المرام :

الاول : اختلف العلماء في اشتقاق الصلاة فقيل : من صليت العود بالنار اذ لينته وقومته ، اذ المصلي يلين بالحنو والعطف ويسعى في تعديل ظاهره وتقويم باطنه كالخشب الذي يعرض على النار، وقال النووي : وفي هذا القول غباوة من صاحبه ، لان الصلاة واوية وصليت العود من ذوات الياء فكيف يصح الاشتقاق قال الزركشي : وهو عجيب فان المشدد تقلب منه الواو ياء كما في زكيت المال ، والظاهر ان النووي توهم انه ماخوذ من صليت المخففة ذاهلا عن كون الثقيلة هي التصلية كالتزكية انما هي مصدر لصلى المشددة لا المخففة ، انتهى .

اقول : وهذا التعجب اعجب فان كلاما من صليت العود وصليته المخففة والمشددة من ذوات الياء ، فلم تقلب الواو في المشددة ياء كما ذكره الزركشي ، بل الياء فيهما من سنخ الكلمة ، بخلاف التزكية فانها واوية فقلبت الواو ياء مع التشديد ، وهذا ظاهر .

وقيل من الصلويين وهما عرفان من جانبي الذنب وعظامان ينحنيان عند الانحناء فناسب ان يراد بها الحنو والانعطاف المعنويين .

وقال الزمخشري في (الكشاف) : الصلاة لغة فعلة من صلى كالزكاة من زكى ، بمعنى حرك الصلويين وهما العظامان الناتيان في اعلى الفخذين ، ومنه ضرب الفرس بذنبه صلويه اي ما عن يمين الذنب وشماله ، فالمعنى الحقيقي للصلاة لغة هو تحريك الصلويين ثم استعمل مجازا في جميع الافعال المخصوصة اعني الصلاة الشرعية لان المصلي يفعل ذلك يعني يحرك صلويه في ركوعه وسجوده فهو من قبيل ذكر الجزء وارادة الكل ، ولما اشتهرت الصلاة في هذا المعنى استعيرت منه بمعنى الدعاء تشبيها للداعي بالمصلي في تخضعه وتخشعه .

وهذا صريح في ان الصلاة بمعنى الدعاء ليست حقيقة وانما استعيرت من الصلاة التي هي مجاز عن تحريك الصلوتين ، وهذا خلاف المشهور من ان الصلاة حقيقة لغوية في الدعاء ، وان الشرعية مجاز عنها لاشتمالها على الدعاء ، وهذا هو الاقرب لان الاشتقاق مما ليس بحدث قليل ، والصلاة بمعنى الدعاء شائعة كقوله تعالى : (وصل عليهم ان صلواتك سكن لهم) وكذا في استعمال الجاهلية نظما ونثرا : ولم يرد عليهم اطلاقها على ذات الاركان بل ما كانوا يعرفونها اصلا ، فلا يتصور منهم استعارة الصلاة بمعنى الدعاء منها ، فقد تراجح ان الصلاة حقيقة لغوية في الدعاء .

فان قلت : هذا الاشتقاق انما يناسب معنى الصلاة ذات الركوع والسجود لا المعنى المراد منها هنا .

قلت : اجيب بان المصلي لما كان يتعطف في ركوعه وسجوده فكانت الصلاة ذات الاركان مشتملة على التعطف استعيرت للتعطف على الغير حنوا وترؤفا :  
وقيل بل اصل الصلاة اللغوي بمعنى الدعاء ، ويؤيده ان الصلاة بهذا المعنى في اشعار الجاهلية كثيرة الاستعمال .

وقيل : من صلى بمعنى تتابع يقال صلى الفرس اي جاء تاليا ، ومن ثم يقال للفرس المسبوق بمثله مصلي .

وقيل : من صلى بمعنى عظم ، لما فيها تعظيم الرب .

ثم انه بقي هنا شيء يلزم ذكره : وهو ان ابا اسحق الشاطبي في (شرح الالفية) صرح بان الصلاة على النبي (صلعم) من العمل الذي لا يدخله رياء بل هو مقبول ، قال السنوسي وهو مشكل ان لو قطع بقبولها القطع للمصلي عليه بحسن الخاتمة ، واجاب بان معنى القطع بقبولها ان مات صاحبها على الايمان ، ويحتمل ان قبولها على القطع ولو كان كافرا فيخفف الله عنه كابي لهب في عتق الجارية التي بشرته بولادة النبي (صلعم) نقل ذلك الزرقاني .

وبعضهم قال : ان للصلاة اعتبارين : جهة حصولها للنبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بالدعاء ، وهو

المقطوع بالقبول فيه فليست كغيرها من الدعاء وجهة الثواب عليها و هي فيه كبقية الاعمال يحبطها الرياء وغيرها من المحبطات والعياذ بالله تعالى ، ومن هنا النبى (صلعم) ينتفع بها لان الكامل يقبل الزيادة وان كان الادب ان لا ترى تائيراً اطلبك فالفضل عليك لامنك .

الثانى : قال الجمهور: الصلاة من الله الرحمة ، ومن الملائكة الاستغفار ، ومن الثقلين التضرع والدعاء بمزيد الخير، ومن الطيور والوحوش التسبيح والتهليل، قال الله سبحانه (ان الله وملائكته يصلون على النبى يا ايها الذين آمنوا صلوا عليه وسلموا تسليماً) واستبعد ذلك من جهات شتى احديها : انه لو قيل مكان صلى عليه ودعا عليه انعكس المعنى وحق المترادفين صحة حلول كل منهما محل الاخر ، مع انه لو استعمل الدعاء مع اللام تكون للنفع ومع على للضرر فكذلك ما بمعناه اعنى الصلاة ، فيلزم فى المقام كونها للضرر لاستعمالها مع على هذا ما قيل .

ولنان نجيب اولاً: ان (على) فى المقام متعلق بالنازلة اذ تقدير الكلام انزل اللهم صلواتك على محمد وآله عليه السلام .

و ثانياً : ان هذا الاستعمال خاص بلفظ الدعاء نحو دعائه ودعا عليه دون الصلاة .

وقال المحققون: انها لغة بمعنى واحد وهو العطف ، ثم العطف بالنسبة الى الله تعالى الرحمة اللابقة به ، والى الملائكة الاستغفار ، والى الادميين دعاء بعضهم لبعض ثانياً: اقتضاؤه الاشتراك ، والاصل عدمه ، لما فيه من الالتباس حتى ان قوما نفوه ، ثم المبتون له يقولون متى عارضه غيره مما يخالف الاصل كالمجاز قدم عليه ومن ذلك تسميهم يقولون : المجاز خير من الاشتراك قال السهيلي فى (تايح الفكر) الصلاة كلها وان اختلفت معانيها راجعة الى اصل واحد فلا تظن انها اشتراكا ولا استعارة انما معناها العطف ويكون محسوسا ومعقولا . والحاصل: ان الاختلاف على هذا القول فى افراد معنى الصلوة وعلى قول الجمهور فى نفس معنى الصلاة

ثالثتها: انما لانعرف في العربية فعلا واحداً يختلف معناه باختلاف المسند اليه اذا كان الاسناد حقيقيا.

رابعها : ان الرحمة فعلها متعدد والصلاة فعلها قاصر ولا يحسن تفسير القاصر بالمتعدى .

الثالث : معنى الصلاة على رسول الله ﷺ تعظيمه في الدنيا باعلاء كلمته وابقا شريعته وفي الآخرة بتضعيف مثوبته والزيادة في رفع درجته. قيل : وغاية الدعاء والصلوة عائدة الى المصلى لان الله تعالى قد اعطاه وآله من المرتبة و الرتبة واعلاء الكلمة وعلو الدرجة ورفع المنزلة ما ليس متصورا فوقه ، فلا يؤثر فيه صلاة مصلا ولا دعاء داع .

والحق: ان غاية الصلوة ومنفعتها عائدة الى المصلى واليهم عليهم السلام فالصلاة سبب لزيادة كمالههم وقر بهم من الله تعالى عقلا ونقل.

اماعقلا: فلان فيض الفياض غير متناه وموادهم قابلة للفيوضات غير المتناهية ، ولمراتب استحقاق نعم الله ، فلا بد حينئذ لهم عليهم السلام من الزيادة في الشأن والرتبة لحظة فلحظة ويوما فيوما .

واما نقلا: ففي الدعاء: وتقبل شفاعته في امته وارفع درجته، ولولم تكن الصلاة سببا للازدياد لزم لغوية الدعاء وذلك باطل قطعاً .

والنبي بالياء وهو الاكثر من النبوة بفتح النون والسكون الباء الموحدة وتخفيف الواو المفتوحة بمعنى الرفعة، فيصح ان يكون بمعنى مفعول لانه ﷺ رفيع الرتبة وسني المرتبة على غيره من الخلق ، اذ ما من نبي الا هو افضل من امته ، او فاعل لرفعه غيره اذ ما من مرفوع الابواب رفعته النبي (صلعم) فهو فاعيل صالح بمعنى مفعول وفاعل وتصغيره نبي والجمع انبياء قال اوث بن حجر يرثي فضالة بن كلدَةَ الاسدي:

على السيد الصعب لوانه \* يقوم على ذروة الصاقب  
لاصبح رنما دقاق الحصى \* مكان النبي من الكائب



الكاتب جبل وحوله رواب يقال له النبى، الواحد ناب، غازوغزى، يقول : لوقام فضالة على الصاقب وهو جبل يذللله لتسهل له حتى يصير كالرمل الذى فى الكاتب وقيل : يقوم بمعنى يقاوم ، وقيل : الكاتب اسم قبة ، كذافى (الصحيح) .

وبالهمزة من النبأ بمعنى الخبر قال تعالى (عم يتساءلون عن النبأ العظيم) اى الخبر العظيم ، فيصح أن يكون بمعنى فاعل يعنى بمعنى المنبىء اى المخبر كالتنذير بمعنى المنذر، لان النبى مخبر بكسر الباء فانه يخبرنا بالاحكام عن الله تعالى ، او بمعنى مفعول باعتبار أن جبرئيل اخبره عن الله تعالى .

وفرق بينه وبين الرسول : بان الرسول يقال لمن يأتيه ملك بالوحى عيانا ومشافهة والنبى يقال له ولمن يوحى اليه فى المنام ، ولذا قيل: ان الرسول اخص منه اذ كل رسول نبى ولاعكس .

وهذا القول مروى عن ابي جعفر وايعبد الله عليهما السلام حيث قالوا: (ان الرسول الذى يظهر له الملك فيكلمه والنبى الذى يرى فى المنام ، وربما اجتمعت النبوة والرسالة لواحد، والمحدث الذى يسمع الصوت ولا يرى الصورة) .

وعن زرارة قال: سئلت ابا عبد الله عليه السلام عن قول الله تعالى: (وكان رسولا نبيا) ما الرسول وما النبى ؟ قال : (النبى: الذى يرى فى منامه ويسمع الصوت ولا يعاين الملك والرسول الذى يسمع ويرى فى المنام ويعاين الملك) .

وقيل: ان الرسول هو انسان اوحى اليه بشرع وامر بالتبليغ ، والنبى لم يؤمر به ولم يكن له كتاب ونسخ لبعض شرع من قبله كيو شع بن نون ، فان كان له ذلك فرسول ايضا ، كذا عن جماعة من المفسرين .

واورد عليه: ان لوطا واسماعيل وايبوب وهرون كانوا امرسلين كما ورد فى التنزيل ولم يكونوا اصحاب كتب مستقلة .

وقيل: الرسول من بعثه الله ليقر شرعية سابقة كانبيا بنى اسرائيل الذين كانوا بين موسى وعيسى عليهما السلام ويدل عليه انه سئل عن الانبياء؟ فقال: ما تهالف واربعة

وعشرون الف فقيل فكم الرسول منهم؟ فقال : ثلثمائة وثلاثة عشر .

واورد عليه: بانهم الخمس المعروفون باولى العزم الذين جمعهم الشاعر في قوله .

اولو العزم خمس شرفوا بمحمد \* على كلهم صلى الاله وسلم

فنوح بن ملك، والخليل بن تارخ \* وموسى بن عمران، وعيسى بن مريما

وفي بعض النسخ بدل المصرع الثاني هكذا: عليهم اله العرش صلى وسلم

وقيل في اولى العزم اقوال اخر، ومنها قول بعضهم انهم: نوح وابراهيم واسحق ويعقوب

ويوسف وايوب وداود وعيسى .

وقيل: هم آدم وابراهيم وموسى وداود وسليمان وعيسى ومحمد .

وقيل: الفرق بين الرسول والنبي أن بينهما العموم والخصوص المطلق : لان كل

رسول نبي ولا عكس .

وجعل بعضهم الرسول اعم قال لان الرسل تكون من الملائكة ايضا .

وقال السعد التفتازاني : ان الرسول والنبي بمعنى واحد فهما حينئذ متساويان .

وقيل: بينهما العموم والخصوص من وجه لان النبي فقط من اوحى اليه بشرع يعمل

به واختص به والرسول فقط من اوحى اليه بشرع يعمل به ويبلغه لغيره ولم يختص بشيء

منه فان اختص البعض فهو نبي ورسول .

ثم ان الناظم (ره) اختار لفظ النبوة على الرسالة لانه اذا استحق الصلاة عليه بسبب

النبوة فاستحقاقه لها بسبب الرسالة اولى ، ولموافقة قوله تبارك وتعالى: (ان الله وملائكته

يصلون على النبي) الاية ، ولان النبوة أفضل من الرسالة على طريقة ابن عبد السلام وان

كان مرجوحا، ولانه لو اختار الرسول لم يكن الشعر موزونا .

والمكارم جمع مكرمة بفتح الميم وضم الراء ؛ وهى اسم من الكرم ضد اللؤم ،

ويقال فعل الخير مكرمة اي سبب للمكرم والتكريم ومنه يقال : ان اجل المكارم اجتناب

المحارم ، وقيل بفتح الراء بمعنى كريمة قال في (القاموس) الكرم محرمة ضد اللؤم

وكرم بضم الراء كرامة وكرما فهو كريم وكريمة ومكرم ومكرمة ، والمكرم بفتح

الميم وضم الراء و الاكرومة كأضحوكة اسمان كالمكرمة بمعناها و جمع الاخير  
أكاريم كاضاحيك ، قال الشاعر:

هذي المكارم لاقعبان من لبن شيبا بماء فصارا بعدأبوالا

هذي المائر لاثوبان من يمن خيطا قميصا فصارا بعداسمالا

ومحمد في اللغة بمعنى كثير الخصال المحموده ، وهناعلم شخص نبينا صلى الله  
عليه وآله منقول عن اسم مفعول حمد بالتشديد ، وقيل منقول من المصدر لان هذه الصيغة  
كما تكون اسم مفعول كما هو المشهور كذلك تكون مصدران المحمودة وهي خلاف  
المذمة كما في قوله تعالى : ومزقناهم كل ممزق .

وقال بعضهم: هو علم مرتجل، بل صرح الزجاج بان الاعلام كلها مرتجلة  
خلافا لسيبويه فانه قال كلها منقولة.

والصواب: ان الدليل ان دل على النقل فهو منقول كما نحن فيه اذ قيل لجدته  
عبد المطلب وقد سماه في يوم سابع ولادته لموت ابيه: لم سميت ابناك محمدا وليس  
من اسماء آبائك ولا قومك؟ فقال: رجوت ان يحمد في السماء والارض! وقد حقق الله  
رجائه ، وذلك الدليل على النقل، والافهو مرتجل.

وقال ابن فارس : سمي نبينا محمد محمدا تقولا بانه يكثر حمد الخلق من  
الانبياء والرسل والملائكة له ( صلعم ) لكثرة خصاله المحموده ، يعنى لم يسم به احد  
قبل نبينا صلى الله عليه وآله وسلم كما قال القاضي عياض في ( الشفاء ) : الهم الله تعالى اهاه تسميته  
بذلك لما علم من خصاله الحميدة ، قال الشاعر : الى الماجد القرم الجواد المحمد .

وقال السهيلي : في محمد معنى المبالغة والتكرار فالمحمد هو الذي حمد مرة  
بعد مرة كما ان المكرم من كرم مرة بعد اخرى وكذلك الممدوح ، و اسم محمد  
مطابق لمعناه والله تعالى سماه به قبل ان يسمى به ، وهو علم من اعلام نبوته ( صلعم )  
اذ كان اسمه صادقا عليه فهو صلى الله عليه وآله وسلم محمود في الدنيا بما هدى اليه و نفع به من  
العلم والحكمة ، وهو محمود في الآخرة بالشفاعة وقد تكرر فيه معنى الحمد كما

يقتضيه اللفظ ، انتهى .

وورد فى اخبار كثيرة من طرق اهل البيت عليهم السلام عنه ( صلعم ) انه قال  
سمانى الله من فوق عرشه وشق لى اسما من اسمائه فسمانى محمدا . واخرج البخارى  
فى ( تاريخه الصغير ) من طريق على بن زيد قال : كان ابوطالب يقول :  
و شق له من اسمه ليحمله  
فذلوالعرش محمودوهذا محمد  
وقيل : قائله حسان بن ثابت وما قيل ان قول حسان يدل على الارتجال ، فيه  
نظر ، لانه لادلالة فيه عليه .

وقال القسطلانى فى ( المواهب ) : وقد سماه الله تعالى بهذا الاسم قبل  
الخلق بالفى عام كما ورد فى حديث انس بن مالك من طريق ابى نعيم فى مناجاة  
موسى عليه السلام .

قال ابن قتيبة : ومن اعلام نبوته ( صلعم ) انه لم يسم احد قبله باسم محمد صيانة  
من الله تعالى لهذا الاسم كما فعل يحيى اذ لم يجعل له من قبل سميا ، وذلك انه تعالى  
سماه فى الكتب المتقدمة وبشر به الانبياء فلو جعل اسمه مشتركا فيه لوقعت الشبهة  
الا انه لما قرب زمانه وبشراهل الكتاب بقربه سمي قوم اولادهم بذلك رجاء ان يكون  
هو ، والله اعلم حيث يجعل رسالته .

اقول : وآخر هذا الكلام غير مسلم .

لا يقال : التصريح بالاسم العلمى ينافى التعظيم .

لانا نقول : هذا انما فى صورة الخطاب لافىما عداها .

فان قيل : لم رجع هذا الاسم من بين اسمائه عليه السلام والله اعلم .

قلنا : لوجوه : منها : أنه أفضلها وأشرفها . ومنها : رعاية تقابل اسمه

الشريف باسمه سبحانه . ومنها : اظهار التعظيم . ومنها : لاجل عطف آل عليه . ومنها :

التسجيل والتصريح على السامع حيث لا يكون الانكار على الاتصاف بما ذكر من

الصفات الجليلة .

وآله عطف على محمد ، والال اسم جمع لا واحد له من لفظه ، ثم اختلف في الفه  
أمنقلبة عن هاء او واو ؟ قال بالاول سيبويه ، واصله عنده أهل فابدلت الهاء همزة لیتوصل  
الى ابدالها ألفاً ، ثم ابدلت الهمزة الفأ لتقارب مخرجهما ولان قلب الهاء الفاء ابتداء  
لم يرد في كلامهم حتى يقاس عليه ، واما قلبها همزة فقد ورد كما فان اصله ما به بدل ل تكسيره  
على مياہ . واما قلب الهمزة الفأ فليس بعزيز ولذا قلبت الهمزة هاء في هراق اذا صلہ  
أراق ، فصارت اعل فتوالت همزتان فقلبت الثانية الفالساكونها وانفتح ما قبلها كما في  
آدم اذا صلہ اءدم بهمزتين فصار آل .

وبالثاني الكسائي وأصله عنده اول نحر كت الواو وانفتح ما قبلها فقلبت الفامثل  
قال من الاليه في الدين يؤل أولا ، ويظهر أثر الخلاف والقولين في التصغير اذ هو يرد  
الاشياء الى اصولها فالحكم بان أصله أهل انما ثبت بدليل تصغيره على أهيل ولم يسمع  
في تصغير آل الاهيل ، ولو كان أصله غير اهل لسمع تصغيره على غير اهيل .  
لا يقال : اختصاصه بالاشراف يمنع ان يسمع له تصغير .

لانا نقول : ذلك لا ينافيه ان قد يقصد تحقير من له شرف او خطر لعداوة او حسداو  
نحوهما على ان الخطر قد يكون بالاضافة الى غيره أحقر .

والقول بان تصغيره للتعظيم على حد قول لبيد بن ربيعة العامري في مدح النعمان بن

المنذر ملك العرب :

و كل اناس سوف يدخل بيته

دويهية تصفر منه الانامل

يرده ان تصغير التعظيم فرع تصغير التحقير فلا يتحقق الا بعد تحققه .

وعلى الثاني اويل ، وعن الكسائي انه قال : سمعت أعرابيا فصيحا يقول أهل وأهيل

والواويل ، فعلى هذا يكون اصلاء بهمزتين قلبت الثانية الفاللتخفيف فصار آل .

ومن الغرائب ما حكاه البطليوسي في ( كتاب الاقتصاب ) من ان الكسائي ذهب الى

منع اضافة الال الى المضمرة فلا يقال الهبل اهله ، وهو اول من قال ذلك وتبعه ابن النحاس

والزبيدي . وهذه النسبة منهم غير صحيح اذ لا قياس يعضدها ولا سماع يؤيدها ، فالاضافة

فيه لامية .

ثم المراد بالال عند مذهب غير أهل الحق أقوال : فعند الشافعي هم اقاربه المؤمنون من بنى هاشم والمطلب ابني عبدمناف لانهم أهلوه اذ آل اليه امر دينهم . وعند ابي حنيفة وبعض المالكية هم بنو هاشم فقط . وقيل : من يجمع بينهم وبين النبي صلى الله عليه وآله وسلم جدالي غالب بن فهر . وعند النووي : هم اصحابه واتباعه ومن آمن به . وفي ( القاموس ) آل الرجل اهله واتباعه واوليائه .

وهذه الاقوال دعت الحرص صاحبهم الى القول بها كيلا تكون هذه المزية مخصوصة بالعترة المعصومين ( يريدون أن يطفؤا نور الله بافواههم ويأبى الله الا ان يتم نوره ولو كره المشركون ) .

وقيل : انه لا يستعمل الا في الاشراف دنويو فقط كآل فرعون ، اودنيويا واخر ويا كأل الرسول ( صلعم ) فلا يقال آل الاسكاف وآل الحائك أو الحجام بل أهله ، ولا يضاف الي ذوي الخطر من غير العقلاء فلا يقال آل الاسلام او البلد او البيت ونحوها .

وقيل : انه يطلق بالاشترار اللفظي على ثلثة معان : الاول : الاتباع والاعوان نحو آل فرعون . الثاني : النفس نحو قوله تعالى : ( مما ترك آل موسى وآل هرون ) اي نفسها . الثالث : بمعنى أهل البيت خاصة نحو آل محمد ، وهم عندنا معشر الامامية ( ايدهم الله سبحانه بالتأييدات السرمدية ) عترته المعصومون من آل العباء ( الذين اذهب الله عنهم الرجس وطهرهم تطهيرا ) واشتهر اطلاقه عليهم وعلى الائمة الاثني عشر ( عليهم صلوات الملك الاكبر ) تغليبا ، قال الشاعر .

الال هم قيل قريبه كما قال به الجاهل ممن علما

آل الرسول مرتضى وفاطمة و ابناهما و تسعة محترمة

قال ابو سعيد الخدرى وأفس بن مالك ووائل بن الاسقع وام سلمة وعائشة : ان آية

( انما يريد الله ليذهب عنكم الرجس اهل البيت ويطهر كم تطهيرا ) مختصة برسول الله صلى الله عليه وآله وسلم

وعلى وفاطمة والحسن والحسين عليهم السلام .

وقد تواترات الاخبار من طرق العامة والخاصة بان رسول الله (صلى الله عليه وسلم) جعل علي بن ابي طالب وفاطمة والحسن والحسين كساء أو قرء الآية وقال: (اللهم هؤلاء اهل بيتي اذهب عنهم الرجس وطهرهم تطهيراً).

كما رواه الطبراني عن ام سلمة ان رسول الله (صلى الله عليه وسلم) قال لفاطمة عليها السلام ايتيني بزوجه وابنيه، فجاءت بهم، فلقى رسول الله (صلى الله عليه وسلم) كساءاً فدكيا ثم وضع يده عليهم ثم قال: اللهم ان هؤلاء اهل محمد. وفي رواية آل محمد، فاجعل صلواتك وبركاتك علي محمد كما جعلتها علي آل ابراهيم انك حميد مجيد. قالت ام سلمة: فرفعت الكساء لادخل معهم فجدبه عليه السلام من يدي وقال: انك علي خير. وفي رواية: اللهم ان هؤلاء آل محمد فاجعل صلواتك وبركاتك علي آل محمد انك حميد مجيد، وليس فيها كما جعلتها الخ وفي اخرى: اللهم هؤلاء أهلي، اذهب عنهم وطهرهم تطهيراً، ثلاثاً.

وروي ثقة الاسلام في (الكافي) بسنده عن أبي عبد الله عليه السلام في قوله تعالى (انما يريد الله ليذهب) الآية، يعني: الائمة و ولايتهم، ومن دخل فيها دخل في بيت النبي صلى الله عليه وسلم.

ويدخل في اهل البيت باقي الائمة صلوات الله عليهم أجمعين اجماعاً منا الامامية، لما صح من حديث: (ان مثل اهل بيتي كسفينة نوح من ركبها نجي ومن تخلف عنها هلك، أو من هوى عنها غرق).

ثم ان العلماء الاعلام (عليهم رحمة الملك العلام) اختلفوا في وجوب التصلية واستحبابها في غير الصلاة، وعند عدم ذكره مستحبة عند جميع اهل الاسلام، ولا يعرف من قال بوجوبها غير الكرخي فانه أوجبها في العمر مرة كما في الشهادتين، واما في الصلاة فاجمع علماءنا (رضوان الله عليهم) علي وجوبها في الشهادتين معاً، وقال الشافعي: هي مستحبة في الاول وواجبة في الثاني. وقال ابو حنيفة ومالك: مستحبة فيهما ولكن المشهور بين اصحابنا الثاني وبعض علي الاول وهو الحق، لدلالة الاخبار المتكثرة عليه مثل قوله صلى الله عليه وسلم (من ذكرت عنده فلم يصل علي دخل النار) و (من

ذكرت عنده فنسي الصلوة علي<sup>١</sup> خطي<sup>٢</sup> به طريق الجنة) وقوله (صلعم): (من ذكرت عنده فلم يصل علي فدخل النار فابعده الله) الي غير ذلك من الاخبار المشتملة على الوعيد والترغيب، والوعيد اشارة الوجوب .

وهو مختار ابن بابويه والمقداد من أصحابنا ، و الطحاوي من العامة ، قال الزمخشري : وهو الذي يقتضيه الاحتياط . ومنهم من أوجبها في كل مجلس مرة، ومنهم من أوجبها في العمرة مرة وقال المحقق الاردبيلي : ولا شك أن احتياط الزمخشري أحوط ويمكن اختيار الوجوب في مجلس ان صلي آخر . وان صلي ثم ذكر يجب ايضا كما في تعدد الكفارة بتعدد الموجب اذا تخللت والا فلا ، انتهى .

والحق : ان هذه التفاصيل عرية عن المستند فالقول بشيء منها تحكم والاولى الوجوب عند كل ذكر ، للاخبار الكثيرة الصريحة بالامر بها كلما ذكر ، والاصل في الامر الوجوب .

واما القول بالاستحباب مطلقا كما ذهب اليه جماعة مستدلين بالاصل والشهرة المستدلين الي عدم تعليمه صلى الله عليه وآله للمؤذنين وتركهم ذلك مع عدم وقوع نكير عليهم كما يفعلون الان ولو كان لنقل .

ففيه : ان عدم التعليم ممنوع وكذا عدم النكير كعدم النقل ، فقد روى ثقة الاسلام في (الكافي) في باب بدء الاذان والاقامة باسناده عن أبي جعفر عليه السلام (اذا أذنت فافصح بالالف والهاء وصل علي النبي صلى الله عليه وآله كلما ذكرته أو ذكره ذكر هذا في اذان وغيره) علي ان عدم النقل لا يدل علي عدمه ، و اصالة البرائة لا يصح التمسك بها بعد ورود القرآن والاخبار به .

ثم الظاهر من بعض الاخبار كقول الصادق عليه السلام (اذا ذكر النبي فاكثروا الصلاة عليه) حيث رتب الامر بالصلاة علي الذكر بالفاء التعقيبية : هو ايقاعها علي الفور، فلو اهمل الفور أتم علي القول بالوجوب ولم تسقط .

وكذا الظاهر : ان الامر بها عام لكل احد وعلي كل حالة حتي في الصلاة فلو



ترك الامتثال واشتغل بالقراءة فيها هل تبطل الصلاة على تقدير الوجوب ام لا؟ فان قلنا: ان الامر بالشيء نهى عن ضده الخاص والنهى في العبادة يقتضى الفساد بطلت. وان قلنا بعدمه فلا، وهو الراجح، فلو تكرر الذكركثيراً كثيراً بحيث يخرج بالاشتغال بالصلاة عليه عن كونه مصليا لا يبعد القول بسقوط التكليف بها لان الفعلين اذا تضيقا وتعذر الجمع بينهما علمنا ان احدهما ليس بواجب قطعاً، ولما كان مشتغلاً بالصلاة ووجب اتمامها والاستمرار فيها كان ما ينافيه غير مأمور به، فليتامل.

وكذا ضم الال اليه واجب، للاخبار المستفيضة عند تفسير قوله تعالى (ان الله وملائكته يصلون على النبي يا ايها الذين آمنوا صلوا عليه وسلموا تسليماً) منها قوله: (ص) (اذا صليتم على فعموا) واراد التعميم على الال اي قولوا: اللهم صل على محمد وآل محمد.

ومنها قوله صلى الله عليه وسلم (قولوا اللهم صل على محمد وآل محمد كما صليت على ابراهيم وآل ابراهيم انك حميد مجيد).

ومنها قوله صلى الله عليه وسلم (لا تصلوا على الصلاة البتراء فقالوا يا رسول الله وما الصلوة البتراء قال ان تقولوا اللهم صل على محمد، بل قولوا اللهم صل على محمد وآل محمد) وروي ايضا في صحيح اخبارنا انه قال: (من صلى علي ولم يصل علي آلي لم يجد ربح الجنة وان ربحها ليوحد من مسيرة خمسمائة عام).

وفي الصحيح ايضا انه (اذا صلى علي ولم يتبع بالصلاة على اهل بيتي كان بينها وبين السماء سبعون حجبا، يقول الله عز وجل لا ليك ولا سعديك، يا ملائكتي لا تصعدوا دعائه الا ان يلحق بنبي عترته، فلا يزال محجوبا حتى يلحق بي اهل بيتي) وغيرها.

وبعد فالأخبار مشرع الهدى بها الى الشرع القويم بهتدى

بعد كقبل من ظروف الغايات مبهم لا يفهم معناه الا بالاضافة الى غيره، وهو زمان متراخ عن السابق فان قرب منه قيل بعيدة بالتصغير، كما يقال قبل العصر فاذا

قرب قيل قبيل العصر بالتصغير أي قريبا منه ، وجاء زيد بعد عمر وإى مترأخيا زمانه  
عن زمان مجيء عمرو .

ثم إن لها أحوال أربعة: تبنى في واحدة منها وتعرب في البواقي ، وكذلك قيل  
الأولى من التي تعرب فيها : ما صرح بالمضاف إليه كجئتك بعد الظهر .  
والثانية : كل ما يقطع عن الإضافة كل منهما وينوى به اللفظ كقول الشاعر :  
ومن قبل نادى كل مولى قرابة فما عطفت مولى عليه العواطف  
بخفض قبل بلا تنوين على نية لفظ المضاف إليه أي ومن قبل ذلك فحذف ذلك  
من اللفظ .

والثالثة: ما حذف المضاف إليه ولم ينول لفظه ، ولانحو قوله تعالى: (لله الأمر  
من قبل ومن بعد) على قراءة الجحدري العقيلي بالجر فيهما ، فبقى الأعراب المذكور  
بحالهما ولكن رجع التنوين الذي حذف للإضافة لزوال ما يعارضه من الإضافة في اللفظ  
كما في قوله:

ونحن قتلنا الأسد خفية      فما شربوا بعد أعلى لذة خمرا  
وأما الحالة الرابعة التي تبنى فيها على الضم: فهي ما حذف ما يضاف إليه لعلم  
المخاطب ونوي معناه دون لفظه نحو (لله الأمر من قبل ومن بعد) بالضم ليعلم أنه مبني  
إذ كان الضم لا يدخلهما أعرابا لأنهما لا يصلح وقوعهما موقع الفاعل ولا موقع المبتداء  
ولا الخبر فقبل وبعد معرفتان في هذه الحالة والأصل والله أعلم: لله الأمر من قبل الغلب  
ومن بعده: وقال أبو الحسن علي بن إبراهيم بن سعيد بن نعمان الحوفى : وإنما تبنى  
على الضم إذا كان المضاف معرفة ، أما إذا كانتا نكرتين فأنهما معرفتان سواء نويت  
معناه أم لا، انتهى .

و الفاء في فالأخبار أما على توهم أمافي المقام ، و أما على تقديرها في نظم  
الكلام ، ويعنى: أما بعد: وهى فصل الخطاب مستعملة في كلام الفصحاء إذا أرادوا  
الانتقال من كلام إلى آخر، قيل: أول من تكلم بها داود النبي ﷺ و إليه الإشارة

فِي قَوْلِهِ تَعَالَى ( وَاتَيْنَاهُ الْحِكْمَةَ وَفَصَّلِ الْخُطَابِ ) يَعْنِي أَمَا بَعْدُ .  
 وَقِيلَ هُوَ عَلِيٌّ عَلَيْهِ السَّلَامُ لِأَنَّهَا أَوَّلُ مَا عَرَفَتْ مِنْ خُطْبِهِ وَكَلَامِهِ عَلِيٌّ مَعْرُوبَةٌ ( عَلَيْهِ اللَّعْنَةُ )  
 وَقِيلَ : قَسَّ بِنِ سَاعِدَةِ الْيَادِ حَكِيمِ الْعَرَبِ حَيْثُ قَالَ :

لَقَدْ عَلِمَ الْحَيُّ الْيَمَانُونَ أَنِّي إِذَا قِيلَ أَمَا بَعْدُ أَنِّي خَطَبْتُهَا

وَقِيلَ : كَعْبُ بْنُ لُؤَيٍّ ، وَقِيلَ يَعْزُبُ بِنِ قِحْطَانَ ، وَلِذَا قِيلَ :

جَرَى الْخَلْفُ : أَمَا بَعْدُ مِنْ كَانَ قَائِلًا ؟ لَهَا خَمْسُ أَقْوَالٍ ، وَدَاوُدُ أَقْرَبُ

وَكَانَتْ لَهُ فَصْلُ الْخُطَابِ وَبَعْدَهُ عَلِيٌّ " فُقِسَّ " ثُمَّ كَعْبُ فَيَعْزُبُ

وَاسْتَدَّ إِلَى سَجَبَانَ الْوَأَثَلِ أَيْضًا .

وَالْأَخْبَارُ جَمْعُ خَبْرٍ ، وَهُوَ لُغَةٌ بِمَعْنَى الْعِلْمِ . وَفِي الْأَصْطِلَاحِ اسْمٌ مَا يَنْقَلُ وَيَتَحَدَّثُ  
 يُقَالُ خَبِرْتُ الشَّيْءَ أَخْبَرَهُ مِنْ بَابِ قَتْلِ خَبْرٍ أَعْلَمْتَهُ فَأَنَا خَبِيرٌ ، وَالْخَبِيرُ فِي أَسْمَاءِ اللَّهِ تَعَالَى  
 بِمَعْنَى الْعَلِيمِ ، وَلِهَذَا سُمِّيَ الْإِمْتِحَانُ الْمَوْصُولُ بِهِ إِلَى الْعِلْمِ اخْتِبَارًا فَمَقْتَضَى مَعْنَاهُ اللَّغْوِيُّ  
 أَنْ يَقَعَ عَلَيَّ الصِّدْقُ خَاصَّةً لِيَحْصُلَ بِهِ مَعْنَاهُ وَهُوَ الْعِلْمُ ، لِأَنَّهُ كَثُرَ فِي الْعَرَفِ لِلْكَلامِ  
 الدَّالِّ عَلَى وَجُودِ مَخْبَرٍ بِهِ صَادِقًا كَانَ أَوْ كَاذِبًا عَالِمًا كَانَ أَوْ لَمْ يَكُنْ ، وَلِهَذَا يُقَالُ : أَخْبَرَنِي  
 فَلَانٌ كَاذِبًا . وَالْحَقِيقَةُ الْعَرَفِيَّةُ قَاضِيَةٌ عَلَى اللَّغْوِيَّةِ .

وَيُؤَيِّدُ هَذَا الْعَرَفُ بِقَوْلِهِ سَبْحَانَهُ : ( أَنْ جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَأٍ فَتَبَيَّنُوا ) إِذْ لَوْ كَانَ  
 لِلصِّدْقِ خَاصَّةٌ لَمْ يَكُنْ لِلتَّبَيُّنِ مَعْنَى وَالثَّبَاتِ وَالْخَبْرِ وَاحِدٌ وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى ( نَبَأَنِي الْعَلِيمُ  
 الْخَبِيرُ ) أَيَّ أَخْبَرَنِي .

وَاخْتَلَفَ فِي حَدِّ الْخَبْرِ قِيلَ : لَا يَحْدُ لِعَسْرِهِ وَقِيلَ : لِأَنَّهُ ضَرُورِيٌّ ، وَيَحْدُ عِنْدَ  
 الْأَكْثَرِ فَقَالَ بَعْضُهُمْ : الْخَبْرُ هُوَ الْكَلَامُ الَّذِي يَدْخُلُهُ الصِّدْقُ وَالْكَذِبُ . وَرَدَّ بِخَبْرِ اللَّهِ  
 تَعَالَى ، فَاجِبٌ بَأَنَّهُ يَصِحُّ دَخُولُهُ لُغَةً . وَقَالَ بَعْضُهُمْ : الْخَبْرُ كَلَامٌ يَقِيدُ بِنَفْسِهِ نِسْبَةً ، فَأُورِدَ  
 عَلَيْهِ نَحْوُ قَوْلِهِ فَانَّهُ يَدْخُلُ فِي الْحَدِّ لِأَنَّ الْقِيَامَ وَالطَّلِبَ كِلَاهُمَا مَنْسُوبٌ .

وَقِيلَ : الْخَبْرُ مَا يَحْتَمِلُ التَّصْدِيقَ وَالتَّكْذِيبَ . وَهَذَا يَوْجِبُ تَعْرِيفَ الشَّيْءِ بِنَفْسِهِ  
 لِأَنَّ التَّصْدِيقَ هُوَ الْأَخْبَارُ عَنْ كَوْنِهِ صَادِقًا وَالتَّكْذِيبُ هُوَ الْأَخْبَارُ عَنْ كَوْنِهِ كَاذِبًا

فصار قوله جارياً مجرى ما اذا قيل: الخبر ما يصلح للاخبار عنه بانه صدق او كذب فهذا يوجب تعريف الخبر بالخبر، ويوجب الدور ايضاً لان الصدق هو الخبر الموافق والكذب هو الخبر المخالف، فلما عرفنا الخبر بالصدق والكذب وعرفناهما بالخبر لزم الدور.

وقال بعضهم: الخبر كل كلام له خارج صدق او كذب، نحو قام زيد فان مدلوله وهو قيام زيد حاصل قبل التكلم بالخبر، فان وافق الخارج فالخبر صدق والافوه كذب ولا واسطة بينهما.

وقال الراغب: الصدق هو المطابقة الخارجية مع الاعتقاد لها فان فقدا معاً او على البديل فما فقد فيه كل منهما فهو كذب، سواء صدق فقد اعتقاد المطابقة باعتقاد عدمها ام بعدم اعتقاد شيء، وما فقد في واحد منهما فهو موصوف بالصدق من جهة مطابقتها للاعتقاد او للخارج، وبالكذب من جهة انه اتفى فيه المطابقة للخارج او اعتقادها، فهو واسطة بين الصدق والكذب.

واعلم: ان اهل العربية اتفقوا على ان الخبر محتمل للصدق والكذب، وهذا الكلام يحتمل الصدق والكذب ايضاً وهذا هو المسمى بالجذر الاصم. ولا تنصى عنه الابان يقال: ان هذا القول فرد من افراد مطلق الخبر فله اعتباران:

احدهما: من حيث ذاته مع قطع النظر عن خصوصية كونه خبراً جزئياً.

والثاني: من حيث عروض هذا المفهوم له، فثبت الاحتمال له بالاعتبار الثاني

لا ينافى عدم الاحتمال بالاعتبار الاول كالا يمكن التصور.

اذا عرفت هذا فنقول: الخبر هو الكلام الذي يقبل الصدق والكذب لاجل

ذاته اي لاجل حقيقته من غير نظر الى المخبر والمادة التي تعلق بها الكلام كان يكون من الامور الضرورية التي لا يقبل اثباتها الا بالصدق ولا يقبل نفيها الا بالكذب، فقول

غير معصوم: فلان من اهل الجنة وفلان من اهل النار يحتمل الصدق والكذب مطلقاً سواء نظر نالي صورة نسبته اوالى مادته ومعناه اوالى المتكلم به، واخبار الله ورسوله

إذا نظرنا إلى حقايقها اللغوية وقطعنا النظر عما يزد على ذلك نجدها مجرد صورتها تقبل الاحتمال، أما إذا نظرنا إلى زايد على ذلك وهو كون المخبر بها هو الله المنزه ورسوله المعصوم من الكذب عقلاً ونقلاً فحينئذ يتحتم لها الصدق لا غير، ومثله الاخبار عن الامور الضرورية، ابتداء كقولك الاثنان اكثر من الواحد، و انتهاء كقول اهل الحق: الله قديم قائم بنفسه واحد في ذاته وفي صفاته وفي افعاله، وفي ذلك يحتملها من غير نظر إلى زائد على ذلك، أما إذا نظرنا إلى براهينها القطعية فحينئذ يجب لها الصدق لا غير.

ومن الخبر ما يحتمل الصدق والكذب بالنظر إلى ذاته وصورته فقط وإذا نظرنا إلى زايد على ذلك تحتم كذبه كقول المعتزلي: الارادة الازلية لا تتعلق بالكفر ولا بالمعصية، ونحو ذلك من عقائدهم الفاسدة، فإنه إذا قصر النظر على مجرد حقايقها اللغوية تحتملها، أما إذا نظر إلى براهين عموم ارادة الله ارتفاع الاحتمال و تعيين الكذب ومثله الاخبار بخلاف المعلوم ضرورة نحو الاربعة اقل من ثلاثة.

ثم ان الخبر بالنظر لما يعرض له أما مقطوع بكذبه كالمعلوم خلافه ضرورة كقولك السماء اسفل والارض فوق، او استدلالاً كقول الفلاسفة العالم قديم فمن ذلك ما روى انه تعالى خلق نفسه، ومن المقطوع بكذبه خبر مدعى الرسالة بالامعجزة او بالتصديق الصادق.

و أما مقطوع بصدقه كالمعلوم ضرورة كالواحد نصف الاثنين، او استدلالاً كقول اهل الحق العالم حادث، و من المقطوع بصدقه خبر الصادق وهو الله تعالى ورسوله والحجج عليهم السلام.

ثم ان المراد بالخبر ههنا ما ينقل و يتحدث، وهو يطلق تارة على ما ورد عن غير المعصوم من الصحابي والتابعي و نحوهما، و اخرى على ما يرادف الحديث وهو الاكثر.

والحديث كلام يحكى قول المعصوم او فعله او تقريره و اطلاقه عندنا على

ماورد عن غير المعصوم تجوز، وكذلك الأثر.

فتعريف الخبر حينئذ بكلام يكون لنسبته خارج في احد الأزمنة يعم التعريف للخبر المقابل للانشاء لا المرادف للحديث كما ظن ، لانتفاضة طرفا بنحو زيد انسان لدخوله في الحديث وهو باطل ، و عكساً بنحو قوله صَلَاةُ النَّبِيِّ ( صلوا كما رأيتموني اصلي) لخروج هذا الحديث عن تعريف الخبر فانه ليس له نسبة خارج في احد الأزمنة لانه انشاء، فبين الخبرين عموم من وجه. اللهم الا ان يجعل قول الراوى قال النبي (صلعم) مثلاً جزءاً من صلوا كما رأيتموني اصلي ليتم العكس ، ويضاف الى تعريف الخبر قولنا يحكى قول المعصوم او فعله او تقريره ليكون لنسبته خارج في احد الأزمنة فيتم الطرد، فيخرج من التعريف نحو زيد انسان.

ثم اختلال عكس التعريفين بالحديث المسموع من المعصوم قبل نقله عنه ظاهر ، لانه لا يصدق عليه انه يحكى عن كلام المعصوم ، و التزام عدم كونه حديثاً تعسف . ولو قيل : الحديث قول المعصوم او حكاية قوله او فعله او تقريره لم يكن بعيداً ، و اما نفس الفعل والتقرير فيطلق عليهما اسم السنة لا الحديث فهي اعم منه مطلقاً .

ومن الحديث ما يسمى حديثاً قدسياً وهو كلامه تعالى غير متحد بشيء منه يعني يمكن ان يؤتى بمثله نحو: قال الله تعالى ( الصوم لى و انا اجزي عليه ) بخلاف القرآن .

وقال الشهيد في (الدراية) : الخبر المرادف للحديث اعم من ان يكون قول الرسول او الامام والصحابى والتابعى وغيرهم من العلماء والصلحاء وفي معناه فعلهم وتقريرهم، هذا هو الاشهر في الاستعمال والافق لعموم معناه اللغوي.

وقد ينخص الحديث بما جاء من المعصوم اى النبي والامام صَلَاةُ النَّبِيِّ و ينخص الخبر بما جاء عن غيره. ومن ثم قيل لمن يشتغل بالتواريخ وما شاكلها الاخبارى ، ولمن يشتغل بالسنة النبوية المحدث، وما جاء عن الامام عندنا في معناه.

اويجعل الحديث اعم من الخبر مطلقا فيقال لكل منهما اثر باى معنى اعتبرا  
وقيل: ان الاثر مساو للخبر .

وقال بعض العامة: ان الخبر والآثر والسنة كل واحد منها مرادف للحديث ؛  
فيطلقن على المرفوع والموقوف والمقطوع عند الجمهور من علماء هذا الفن .

وقيل: الخبر مبين لهذه الثلاثة لانه هو ما جاء الينا منقولا من غيره صلى الله عليه وآله وسلم اى  
موقوفاً عليه لامرفوعا اليه صلى الله عليه وآله وسلم ، بخلاف الاثر والحديث والسنة فانها ما جاء منه  
صلى الله عليه وآله وسلم ، فبين هذه الثلاثة والخبر تباين كلى .

وقيل الخبر اعم من الحديث والسنة كما ان الاثر اعم منهما .

وقيل: الاثر قول الصحابي .

وقيل: هو قول السلف مطلقا اي سواء كان صحابياً او تابعياً ، فبين الاثر والسنة  
والحديث تباين لان الاثر قول الصحابي او قول التابعي او قول السلف وهما ما جاء من  
النبي صلى الله عليه وآله وسلم وبين الاثر والخبر ترادف لانهما ما جاء من غيره صلى الله عليه وآله وسلم ، كذا قال ابن  
الحجر العسقلاني ، انتهى .

وقيل: الاثر ما جاء عن الصحابي والحديث ما جاء عن النبي والخبر هو  
الاعم منهما .

والاعرف ما اخترناه .

ثم ان المتن لفظ الحديث الذى يتقوم به المعنى . والسند طريق المتن . وقيل:  
ان السند هو الاخبار عن طريقه ، والاول اظهر ، لان الصحة والضعف انما ينسبان الى  
الطريق باعتبار الرواية لا باعتبار الاخبار ، بل قد يكون الاخبار بالطريق الضعيف  
بمعنى صحة الاخبار يكون الرواة طريقه مع الحكم .

والشريعة والمرجع بمعنى ، وكذلك المشرعة - بفتح الميم والراء - وهو طريق  
الماء للواردة ، وبضم الراء ايضاً لغة ، قال الازهرى: ولا تسميها العرب مشرعة حتى  
يكون الماء كثيراً لانقطاع له كماء الانهار ويكون ظاهراً معيناً .

والهدى قيل مصدر كالسرى والبكايد كرويؤنث ، وقيل عوض عن المصدر .  
 و لذا اضطرب كلام سيبويه فيه فتارة يقول انه عوض عن المصدر لان فعلى  
 -بضم الفاء وفتح العين- لا يكون مصدرا . واخرى انه مصدر هدى ، وقال ايضاً : قلما يكون  
 ماضم اوله من المصادر الامنقوصا ، لان فعلى لا يكاد يرى مصدر من غير بنات الواو  
 والياء والبكى والسرى .

فهو على ما يستفاد من كلام أئمة اللغة - : الدلالة والارشاد كالهداية .

وفي العرف اختلف على خمسة اقوال :

الاول : الدلالة والارشاد بلطف سواء كانت موصلة الى المطلوب ام لا .

الثاني : الدلالة الموصلة الى المطلوب اختاره المعتزلة .

والثالث : اراءة الطريق الموصل الى المطلوب وهو مختار الاشاعرة و نقل في  
 نسبة القولين العكس ، و يؤيده تصريح صاحب (الكشاف) باختيار القول الثاني في  
 تفسير قوله تعالى (هدى للمتقين) مع تصلبه في الاعتزال .

والفرق بين قوليهما : ان الاول يستلزم الوصول الى المطلوب بخلاف الثاني فان  
 الدلالة على ما يوصل الى المطلوب لا يستلزم ان يكون موصلا الى ما يوصل فكيف الى نفس  
 المطلوب فانه اذا لم يلزم الاعم لم يلزم الاخص بالضرورة فانه اذا لم يلزم الحيوان  
 لم يلزم الانسان قطعاً .

والاول منهما منقوض بقوله سبحانه : (واما ثمود فهديناهم فاستحبوا العمى

على الهدى) اذ لا يتصور الضلال بعد الوصول .

والثاني منقوض بقوله تعالى مخاطباً لرسوله : (انك لانتهدي من احببت) مع ان  
 شانه <sup>عز وجل</sup> اراءة الطريق ، وكذا بقوله عز وجل : (ليس عليك هداهم) وقوله عز اسمه  
 (ولو شاء لهداكم اجمعين) .

الرابع : التفصيل بين ما اذا تعدى الى المفعول الثاني بنفسه نحو : (اهدنا

الصراط المستقيم) فيقوى القول الثاني ولا يسند الى الله تعالى ، وبين ان يتعدى بالي :



( والله يهدي من يشاء الى صراط مستقيم ) او باللام نحو : ( ان هذا القرآن يهدي للتي هي اقوم ) فمعناه على الاستعمال الاول هو الايصال ، وعلى الاستعمالين الثاني والثالث ارائة الطريق ويسند اليه تعالى نحو ( انك لتهدي الى صراط مستقيم ) والى غيره ايضا نحو : ( وان هذا القرآن يهدي للتي هي اقوم )

والانصاف: أن هذا التفصيل ماله من سبيل، اذا الاول مردود بقوله عز من قائل ( وهديناه النجدين ) اذا الهداية في هذه الاية الكريمة تعدت الى المفعول الثاني بنفسها، وليس معناها الايصال الى المطلوب ، وكذلك قوله تبارك وتعالى ( انا هديناه السبيل اما شاكرآ واما كفورآ ) اذ لا يتصور الكفر بعد الوصول الى الحق ، وكذلك قوله سبحانه وتعالى حكاية عن ابراهيم عليه السلام ( فاتبعني اهدك صراطاً سوياً ) وعن مؤمن آل فرعون ( يا قوم اتبعون اهدكم سبيل الرشاد ) ونحوها من الايات، والحمل على الحذف والايصال غير مقبول لكونه غير مقيس بل مقصور على السماع .

والثاني منقوض بقوله تعالى في سورة البقرة ( والله يهدي من يشاء الى صراط مستقيم ) لان الهداية في هذه الاية الشريفة بمعنى الايصال الى المطلوب مع انها تعدت الى المفعول الثاني بالي ، وليست بمعنى ارائة الطريق لمن يشاء من عباده لان اللطف واجب عليه تعالى بالنسبة الى الجميع دون البعض كما هو الحق من المذاهب ونحو ذلك من الايات التي تعدت فيها الهداية بالي ونحوها.

فالحق ان المراد بها على ما هو السداد : مطلق الدلالة والارشاد سواء كان معهما البلوغ الى البغية و الوصول الى المنية ام لا و سواء تعديا الى ثاني المفعولين بنفسهما او بالحرف .

الخامس: انها مشتركة بينهما وبين عدم الاهلاك والتعذيب فاستعملتا في مقابلة الاضلال كما ان للاضلال معان ثلثة وقد حقت في موضعها:

الاول: الدلالة والاشارة الى خلاف الحق.

الثاني: فعل الضلالة .

الثالث : التعذيب والاهلاك . فكذلك هما متقابلان له في هذه المعاني الثلاثة :

الاول : الاشارة الى الحق وتسمى ارائة الطريق .

الثاني : الهداية وتسمى الايصال الى المطلوب .

الثالث : عدم الاهلاك والتعذيب بل ايصال الثواب والفضل والاحسان .

والاضلال بالمعنيين الاولين منتف عنه تعالى لانه قبيح والله سبحانه منزه عن

فعله فما وردت في الايات والادعية والاحاديث من اسناد الاضلال اليه تعالى فهو

بالمعنى الثاني اعنى الاهلاك والتعذيب ، كقوله تعالى : ( ومن يضل فلن تجد له

نصيراً ) (ومن يضل الله فاولئك هم الخاسرون) (ويضل به كثيرا ويهدي به كثيرا) .

واما بيان الخير والشر ونحوه فانه تعالى يفعل ، ووجب عليه ذلك بقوله سبحانه

( انا هديناه السبيل اما شاكراً واما كفوراً ) وقوله عز وجل ( وهديناه النجدين )

اي طريق الخير والشر ، وقوله عز اسمه ( ليهلك من هلك عن بينة ويحيى من حي

عن بينة ) .

واما الهداية والهدى فيجوز ان تسندا اليه تعالى بالمعاني الثلاثة المتقدمة

فيزول الاشكال في مواضع استعمال الاضلال بأسرها .

واما الاشاعة : فالاضلال عندهم بمعنى خلق الكفر والضلال بناءً على اصلهم الفاسد

انه لا يقبح منه تعالى شيء ، قاتلهم الله انى يوفكون .

ثم ان اصناف هدايته جل شأنه وان كانت مما لا يحصى مقداره ولا يبعد انحصاره

الا انها آتلة الى اربعة انواع :

اولها : الهداية الى جلب المنافع و دفع المضار بافاضة المشاعر الظاهرة

والمدارك الباطنة والقوة العاقلة ، و اليه يشير قوله : ( و اعطى كل شيء خلقه

ثم هدى ) .

وثانيها : نصب الدلائل العقلية الفارقة بين الحق والباطل والصلاح والفساد عليه ، ويدل

قوله عز وعل ( وهديناه النجدين ) .

وثالثها: الهداية بارسال الرسل وانزال الكتب، واليه يؤمى قوله سبحانه (واما ثمود فهديناهم فاستحبوا العمى على الهدى).

ورابعها: الهداية الى طريق السير الى حظائر القدس والسلوك الى مقامات الانسب بانظام اسرار التعلقات البدنية واندراس اكدار الجلايب الجسمية والاستغراق في ملاحظة اسرار الكمال ومطالعة انوار العز والجمال، وهذا النوع مختص به الانبياء والاولياء ومن يحذو حذوهم، واليه يشعر قوله عز من قائل ( والذين جاهدوا فينا لنهدينهم سبلنا ) واولئك الذين هديهم الله فبهم اقتده .

و سؤال الهداية من اهل كل مرتبة غير الاخيرة لطلب ما فوقها و من اهل الاخيرة لطلب ثبات الهداية وزيادتها، ولفظ الهداية على الاول مجاز لان الثبات على الشيء غيره ، و كذا على الثاني ان اعتبر دخول مفهوم الزيادة في المستعمل فيه والا فحقيقة ، هذا.

وبنوع من التقريب الى هذا القسم ينظر قول (الراغب) حيث يقول : هدايته تعالى للانسان في الدنيا على مراتب: بعضها مترتب على بعض لا تحصل المترتبة الثانية الا بعد الاولى والاثالثة الا بعد الثانية.

فالاولى عطاؤه العبد القوى التي بها يهتدى الى مصالحه اما تسخير او اطاقوعا كالحواس الخمس والقوة المفكرة وعلى ذلك دال قوله تعالى ( اعطى كل شئ خلقه ثم هدى ) و(الذي قدره هدى).

الثانية : الهداية بالدعاء وبعثة الانبياء واياها عنى بقوله سبحانه ( وجعلناهم ائمة يهدون ) .

الثالثة : هداية يوليها من اهتدى من صالحى عباده ويمدهم بها آناً فآناً وحالا فحالا بحسب اكتسابهم للخيرات واستزادتهم من العلم والعمل الصالح، اياها عنى بقوله عز وجل ( والذين اهتدوا زادتهم هدى ) ( والذين جاهدوا فينا لنهدينهم سبلنا ) وبتحري هذه المراتب الثلاثة يتوصل بها الى الهداية للمجنة في قوله عز من

قائل (الحمد لله الذى هدانا لهذا وما كنا لنهتدى لولا ان هدانا الله).

والشرع والشريعة والشرعة: بكسر الشين بمعنى الدين يقال عمل بالشرعية، وهى ما شرع الله لعباده من الدين اى سنه لهم واقترضه عليهم، ويقال: سلك فى الشرعية اى الظاهر المستقيم من المذهب، اخذت من الشرعية وهى مورد الناس للاستسقاء، يقال: ورد الشرعية وهى مورد الشاربة الى الماء الجارى سميت بذلك لوضوحها وظهورها يقال: شرع الله لنا كذا يشرعه اذا اظهره ووضحه وبينه.

وفى (كليات ابى البقاء) الشرع لغة البيان والاظهار، وعلى لسان الفقهاء بيان الاحكام الشرعية، والشريعة هى مورد الابل الى الماء الجارى ثم استعيرت لكل طريقة موضوعة بوضع الهى ثابت من نبى من الانبياء، وهى ايضا اسم للاحكام الجزئية التى يتهدب بها المكلف معاشا ومعادا سواء كانت منصوصة من الشارع او راجعة اليه، والشرع كالشريعة كل فعل او ترك مخصوص من نبى من الانبياء صريحا او دلالة فاطلاقه على الاصول الكلية مجاز وان كان شايعا، بخلاف الملة فان اطلاقها على الفروع مجاز ويطلق على الاصول حقيقة كالايمان بالله وملائكته وكتبه وغير ذلك، ولهذا لا تتبدل بالنسخ ولا يختلف فيها الانبياء ولا يطلق على آحاد الاصول، والشرع قد يطلق على المندوب والمباح يقال شرع الشىء اى اباحه وشرعه اى طلبه وجوب او ندبا .

والقويم ككريم بمعنى المستقيم، يقال قومت الشىء فهو قويم اى مستقيم.

طريقها تناقل الرجال      ويلبس الناقل بالجعال

الطريق السبيل يذكر فى لغة نجد، وبه جاء القرآن فى قوله تعالى (فاضرب لهم طريقا ييسرا) ويؤنث فى لغة الحجاز تقول الطريق الاعظم والطريق العظمى، والجمع طرق بضمين وجمع الطرق طرقات، وقد جمع الطريق على لغة التذكير اطرفة كرهيف ارغفة قال الشاعر:

فلما جزمتم به قربتي      تيممت ، اطرفة او خليفا

وعلى التانيث اطرق كيمين: وايمن، والصمير فى طريقها راجع الى الاخبار،

والمراد متن الحديث وإلفظه الذى يتقوم به المعنى اعنى مقول النبى صلى الله عليه وآله وما فى معناه .

والسند: طريق المتن وهو جملة من رواه من قولهم فلان سنداى معتمد فسمى الطريق سندا لاعتماد العلماء فى صحة الحديث وضعفه عليه .

وقيل: ان السند هو الاخبار عن طريق المتن .

والاول اظهر ، اذا الصحة والضعف انما ينسبان الى الطريق باعتبار رواه لا باعتبار الاخبار ، بل قد يكون الاخبار بالطريق الضعيف صحيحا بان رواه الثقة الضابط ايضا بطريق ضعيف ، بمعنى صحة الاخبار بكون تلك الرواة طريقه مع الحكم بضعفه والنقل المناقلة فى المنطق ومنه قولهم رجل نقل وهو الحاضر الجواب ، والتناقل والمناقلة بمعنى واحد ، يقال ناقله الحديث اذا حدث كل واحد الى الآخر ، وناقلته الحديث نقلت اليه ما عندي ونقل الى ما عنده يعنى حدثته وحدث الى ، وكذا تناقلت واللبس بفتح اللام وزان حبس : مصدر قولك لبست الامر بالفتح لبس من الباب الثانى اذا خلطته ، ولبست عليه الامر البسه اذا خلطت بعضه ببعض ، وفى التنزيل (وللبسنا عليهم ما يلبسون) وفى الامر لبس بالضم ولبسة اى شبهة واشكال ليس بواضح والتبس عليه الامر اى اختلط واشتبه ، وفى الحديث : (العالم بزمانه لا تدخل عليه اللوابس) اى لا تدخل عليه الشبه .

والجعل صيغة مبالغة من الجعل وهو الوضع يقال جعل الرجل الحديث اقترأ وكذب فيه ، وفى (كليات ابي البقاء) الجعل الحكم بالشىء على الشىء باطلا نحو (الذين جعلوا القرآن عضين) اى أجزاء وأعضاء .

فلتميز اسندوا الرواية \* وافتقروا لذا الى الدراية

ثم تفحصوا عن الرواة \* واعتمدوا النقل عن الثقات

ماز الشىء يميزه ميزاً اذا فضل بعضه على بعض ، ومازه يميزه ميزا اذا عزله وفرزه ، ومازه وأمازه ويميزه فامتاز و امتاز وتميز اى عزله فاعزل ، ومزت الشىء

اميزه ميلاً عزله و فرزه ، و كذلك ميزته تميزاً فانماز و امتاز و تميز و استماز  
كله بمعنى يقال امتاز القوم اذا تميز بعضهم من بعض .

والاسناد بكسر الهمزة رفع الحديث الى قائله من نبي أو امام أو مافي معناهما  
كالصحابي والتابعي والعلماء والصلحاء ونحوهم ، يقال أسند الحديث الى قائله .

والرواية على وزن الكتابة نقل الحديث من صاحبه الى طالبه والحمل والنقل ،  
يقال روى الحديث يرويه رواية اذا حمّله ونقله ، ورويت الحديث والشعر رواية فاناروا  
وتقول رويته الشعر اذا حمّلته على رواته .

والافتقار الاحتياج يقال افتقر الرجل اذا صار فقيراً .

و الدراية علم يبحث فيه عن متن الحديث .

اقول : لما كان استحكام اس الشريعة مبتمنيا الى العقل والاجماع والكتاب والسنة ،  
وفهم السنة موقوف على اعمال القواعد الرجالية ، اذا الرجال علم يقتدر به على معرفة  
رواة الاخبار المرورية عن الرسول المختار والائمة الاطهار ذاتا ووصفا ومدحا وقدحا  
ومافي معناهما ، لمعرفة احوال الخبر الواحد صحة وضعفا ومافي حكمهما ، فالعلم بحال  
الرواة من أساس الاحكام الشرعية وعليه تبنى القواعد السمعية ، فيجب على كل مجتهد  
معرفة وعلمه ولا يسوغ تركه وجهله ، اذا كثر الاحكام الشرعية مستفادة من الاخبار  
النبوية والروايات عن الائمة الهداة المهديّة عليهم افضل صلوة وتحية فلا بد من معرفة  
الطريق اليهم حيث روى مشايخنا رحمهم الله عن الثقة وغيره ممن يعمل بروايته  
و ممن لا يجوز الاعتماد على نقله ، فدعانا ذلك الى معرفة علم الرجال للتمييز بين  
الناقل عن الحجج المعصومين والجعل من عند نفسه الذي هو غير امين .

لقوله عَلَيْهِ السَّلَامُ في علاج التعارض : (الحكم ما حكم به اعدلهما) وقوله عَلَيْهِ السَّلَامُ (خذ  
باعدلهما) والعلم بالاعدلية في زماننا هذا موقوف على علم الرجال بلا اشكال اذ كثيرا  
ما يكون في سلسلة السند من هو مشترك بين جماعة مختلفين ، فيحتاج في تمييزه الى  
مراجعة هذا الفن والى :

علم الدراية الذي يقال له علم اصول الحديث ، ويبحث فيه عن متن الحديث وكيفية تحمله وآداب نقله وطرقه من صحته واسقمها وعللها وما يحتاج اليه ليعرف المقبول منه والمردود .

وموضوعه : الراوى والمروى من حيث ذلك .

وغايته : معرفة ما يقبل من ذلك ليعمل به وما يرد عنه ليجتنب عنه .

ومسائله : ما تذكر في كتبه من المقاصد وبيان مصطلحاتهم في هذا العلم من الالفاظ المنقولة عن معانيها اللغوية المخصصة لها .

واما علم فروع الحديث فعلم يعرف به نقل الحديث .

وموضوعه : ذات النبي ﷺ من حيث انه نبي لا من حيث انه انسان .

وغرضه : الفوز بسعادة الدارين . ويقال قليلا لعلم اصول الحديث : علم الحديث دراية ، وهو المراد عند الاطلاق ، ولعلم فروع الحديث علم الحديث رواية كذا قال الشيخ زكريا الانصارى في اول (شرح الفية العراقية) .

اذا علمت ذلك فاعلم ان تنقيح التمييز الصادر من بعض علماء الرجال في الاشتراك اللفظي أو الخطي أو الكتبي وبيان عدة الكليني واصطلاحات صاحبي (البحار) و(الوافي) رحمهم الله و توضيحه يستدعى بيان أبحاث :

## البحث الاول

حكى في (منتهى المقال) عن المولى عناية الله : ان كل رواية يرويه ابن مسكان عن محمد العجلي فالظاهر انه عبد الله كما يظهر من ترجمته عن النجاشي ، وكل ما يرويه محمد بن الحسين عن محمد بن يحيى فالاول ابن ابي الخطاب والثاني الخزاز كما يفهم من ترجمة غياث بن ابراهيم عن (الفهرست) .

قال : ثم قال : ناقلا عن استاذه مولينا عبد الله التستري (طاب ثراه) اذا ورد عليك

موسى بن القاسم عن علي عنهما عن ابن مسكان فالظاهر ان عليا هذا هو علي بن الحسن

الطاطري الجرمي والمراد من ضمير عنهما محمد بن ابي حمزة ودرست وربما ذكر عوض علي الجرمي ، وقد صرح بما يفهم منه ما ذكره الشيخ (ره) في عدة اخبار في مسائل كفارات الصيدين (التهذيب) .

قال صاحب (منتهى المقال) اقول : كذا قال في (النقد) ايضا في ترجمة علي بن الحسن الطاطري ، ونقله ايضا الاستاذ العلامة عن جده (اعلى الله مقامه) وقال الفاضل المذكور ناقلا عن استاذه المزبور : في بعض الاخبار احمد بن محمد بن محمد بن محمد بن عباس بن موسى الوراق وبعضها عنه عن العباس بن معروف ، فالمطلق مشترك ، وازاروى محمد بن علي بن محبوب عن العباس وكذا احمد بن محمد بن يحيى عنه فهو عباس بن معروف صرح به في بعض الاخبار ، وازاروى فضالة عن ابيان فابان هذا هو ابن عثمان صرح به الشيخ في زيادات الجزء الاول من (التهذيب) وازاروى عن ابن سنان فهو عبدالله وهو مصرح به في بعض الاحاديث ، وازاروى عن حسين فهو حسين بن عثمان صرح به في بعض الاخبار ، انتهى ما نقله عن الفاضل المزبور عن استاذه المذكور .

وقال العلامة (ره) في فوائد (الخلاصة) : ذكر الشيخ وغيره في كثير من الاخبار سعد بن عبدالله عن ابي جعفر والمراد بابي جعفر هذا هو احمد بن محمد بن عيسى ، قال : اقول : وقال نحو ذلك ابن داود في خاتمة كتابه .

واستشكل علي ذلك ( المحقق الداماد ) لان في (الكافي) في باب مولد الصادق

سعد بن عبدالله عن ابي جعفر محمد بن عمرو بن سعيد .

قال في دفع الاشكال : ولا يخفى ان المراد بكون ابي جعفر احمد عند الاطلاق لامطلقا ، والرواية ايضا تشهد بذلك ويفهم من كلام الفاضل عبد النبي تسليم ذلك في كلام الشيخ دون (الكافي) استنادا الى الرواية المذكورة فتأمل .

وقال الفاضل عبد النبي ايضا : اذا وردت رواية عن ابن سنان فان كان المراد عنه الصادق عليه السلام فالمراد به عبدالله لامحمد وان كانا اخوين علي مافي (جنح) لما يشهد به التتبع لسانيدا الاحاديث ان كل موضع صرح فيه بمحمد فهو انما يروى عن الصادق



عَلَيْهِ السَّلَامُ بواسطة ، وذكر الشيخ في (الرجال) جماعة لم يرووا عن الصادق عَلَيْهِ السَّلَامُ الا بواسطة وعد منهم محمد بن سنان ، ويؤيد هذا ان محمدا مات سنة مائتين وعشرين على ما ذكره (جش) وكانت وفات الصادق عَلَيْهِ السَّلَامُ على ما ذكره الشيخ (ره) سنة ثمان واربعين ومائة ومن المعلوم انه لا بد من زمان قبل وفات الامام عَلَيْهِ السَّلَامُ يسع نقل هذه الاحاديث المتفرقة وان يكون صالحاً للتحميل كالبلوغ وما قاربه وحينئذ يكون من المعمرين في السن وقد نقلوا كمية عمر من هو اقل منه سناً .

ويشكل الحال فيما اذا وقع في اثناء السند لا اشتراكه بينهما ، ولا يبعد ترجيح كونه عبدالله اذا كان الراوى عنه فضالة بن ايوب والنضر بن سويد ، وكونه محمداً اذا كان الراوى عنه الحسين بن سعيد او احمد بن محمد بن عيسى ، ولذا ضعف المحقق (ره) سندافيه الحسين بن سعيد عن ابن سنان ، والتتبع والاعتبار بحكممان بانه من الاغلاط التي وقعت في كتاب الشيخ ، نعم يقع الاشكال في الرجال الذين رووا عنهما كيونس بن عبدالرحمن ، انتهى ملخصاً .

اقول : قد تقدم تفصيل هذا البحث في الفصل الخامس من المقدمة .

## البحث الثاني

في الاشتراك الخطي والكتبي دون اللفظي اعنى مع قطع النظر عن المعجمة والاعراب ، قال الشهيد الثاني (ره) في (الدراية) في القسم المؤلف والمختلف من اقسام الحديث : ان معرفته من مهمات هذا الفن حتى ان اشد التصحيف ما يقع في الاسماء لانه شىء لا يدخله القياس لاقبله شىء يدل عليه ولا بعده ، بخلاف التصحيف الواقع في المتن . قال : وهذا النوع منتشر جداً لا يضبط تفصيلاً الا بالحفظ ، مثاله جرير وحرير الى آخر ما مر في الفصل السادس من المقدمة .

ثم اعلم ان من هذا الباب ما يتعلق بائمة اللغة والنحو .

كالابنذى و الاندى ، الاول بالباء الموحدة المشددة والذال جماعة ، والثاني

بالنون الساكنة والذال المهملة هو عبد الله بن سليمان.

والانباري والاياري ، الاول بالنون ثم الموحدة ابو محمد القاسم بن محمد ،  
بن بشار ، والثاني بالموحدة ثم المثناة التحتانية على بن سيف المصري .  
والجريري والحريري : الاول بالجيم المفتوحة المعافى بن زكريا ، والثاني  
بالحاء المهملة القاسم بن علي الحريري البصري صاحب (المقامات) ولا يخفى ان هذين  
غير الجريري بالضم والحريري عند المحدثين كما يعرف من الرسالة المؤلفة في  
المؤتلف والمختلف من الرواة قاله نصر .

والرندى والزیدی : الاول بالراء المهملة والنون جماعة من اهل المغرب منهم  
ابو علي عمر بن عبد المجيد شارح الجمل ، والثاني بالزاي والياء كثير .  
والزجاجي والزجاجي : الاول بفتح الزاي وتشديد الجيم ابو القاسم عبد الرحمن  
بن اسحق صاحب (الجمل) و(الامالي) وغير ذلك . والثاني بضم الزاي وتخفيف الجيم  
يوسف بن عبد الله الجرجاني .

والسجزي والشجري : الاول بالسين المهملة المكسورة وسكون الجيم والزاي  
اسامة بن سفيان من نحاة سجستان ، والثاني بالشين المعجمة المفتوحة وفتح الجيم والراء  
هبة الله بن الشجري .

وابن الصائغ وابن الضائع : الاول بالصاد المهملة والغين المعجمة كثير ، والثاني  
بالضاد المعجمة والعين المهملة ابو الحسن علي بن محمد البكثامي الاشبيلي شارح (الجمل).  
والقالى والقالى : الاول بالفاء محمد بن سعيد السيرافي شارح (اللباب) ، والثاني  
بالقاف ابو علي اسمعيل بن القاسم البغدادي صاحب (الامالي) و(البارع) في اللغة وغير  
ذلك ، منسوب الى قالى قلابد من اعمال ارمينية .

## البحث الثالث

في بيان المتشابه وهو ما انفقت الاسماء خطأ ونطقاً واختلفت الابهاء مع ايتلافها ، او بالعكس كان تختلف الاسماء نطقاً وتأتلف خطأ او تأتلف الابهاء خطأ ونطقاً .  
فالاول : كمحمد بن عقيل بفتح العين النيسابورى ومحمد بن عقيل بضم الاول الفريابى ، والثانى كشریح بن نعمان وسريح بن النعمان : الاول بالشين المعجمة والهاء المهملة وهو تابعى يروي عن علي عليه السلام ، والثانى بالسين المهملة والجيم وهو عامى احد رواتهم .

ثم الرواة ان اتفقت اسمائهم وأسماء آبائهم فصاعداً واختلفت أشخاصهم سواء اتفق في ذلك اثنان منهم او اكثر فهو النوع الذى يقال له المتفق والمفترق اى المتفق فى الاسم المفترق فى الشخص ، وفائدة معرفته خشية أن يظن الشخصان شخصا واحداً وذلك كرواية الشيخ (ره) ومن سبقه من المشايخ عن احمد بن محمد ويطلق فان هذا الاسم مشترك بين جماعة منهم : احمد بن محمد بن عيسى ، واحمد بن محمد بن خالد ، واحمد بن محمد بن ابى نصر ، واحمد بن محمد بن الوليد ، وجماعة اخرين من أفاضل اصحابنا فى تلك العصر ، ويتميز عند الاطلاق بقرائن الزمان ، فان المروى عنده ان كان من الشيخ فى اول السند او ماقاربه فهو احمد بن محمد بن الوليد ، وان كان اخره مقارنا للرضا عليه السلام فهو احمد بن محمد بن ابى نصر البزنطى ، وان كان فى الوسط فالاغلب أن يريد به احمد بن محمد بن عيسى ، وقد يراد غيره ويحتاج فى ذلك فضل قوة وتمييز واطلاع على الرجال ومراتبهم ، ولكنهم مع الجهل لا يضر لان جميعهم (١) ثقة فالامر فى الاحتجاج بالرواية متيسر .

(١) ان كان المراد كل من سمي باحمد فالامر مشكل لجهالة ابن الوليد ،

وان كان فى مرتبة ابن عيسى فهو ليس ببعيد منه مدظله .

و كروايتهم عن محمد بن يحيى مطلقا، فانه ايضا مشترك بين جماعة منهم محمد بن يحيى العطار القمي، ومنهم محمد بن يحيى الخزاز بالخاء المعجمة والزاي قبل الالف و بعدها، ومحمد بن يحيى بن سليمان الخثعمي الكوفي، و الثالثة ثقة، وتميزهم بالطبقة: فان محمد بن يحيى العطارى في طبقة مشايخ ابي جعفر الكليني فهو المراد عند اطلاقه في اول السند محمد بن يحيى، والاخرين روي عن الصادق عليه السلام فيعرفان بذلك وكا تلاقهم الرواية عن محمد بن قيس فانه مشترك بين اربعة ائمان ثقتان: وهما محمد بن قيس الاسدي ابو نصر ومحمد بن قيس البجلي ابو عبدالله وكلاهما روي عن الباقر والصادق عليهما السلام، وواحد ممدوح من غير توثيق وهو محمد بن قيس الاسدي مولى بني نصر ولم يذكر وا عن روى، وواحد ضعيف وهو محمد بن قيس ابو احمد روى عن الباقر عليه السلام خاصة.

وامر الحجية بما يطلق فيه هذا الاسم مشكل، والمشهورين اصحابنا روي عنه حيث يطلق مطلقا نظرا الى احتمال كونه الضعيف، ولكن الشيخ ابو جعفر الطوسي كثيرا ما يعمل بالرواية من غير التفات الى ذلك، وهو سهل على ما علم من حاله وقد يوافق على بعض الرواية بعض الاصحاب بزعم الشهرة.

والحقيق في ذلك: ان الرواية ان كانت عن الباقر عليه السلام فهي مردودة لا شتر اكه بين الثلاثة الذين احدهم الضعيف، واحتمال كونه الرابع حيث لم يذكر وا طبقتة، وان كانت الرواية عن الصادق عليه السلام، فالضعف منتف عنها لان الضعيف لم يرو عن الصادق عليه السلام كما عرفت، ولكنها محتملة لان يكون من الصحيح ان كان هو واحد الثقتين وهو الظاهر، لانهما وجهان من وجوه الرواة ولكل منهما اصل في الحديث، بخلاف الممدوح خاصة، ويحتمل على بعد ان يكون هو الممدوح فتكون الرواية من الحسن فيستنى على قبول الحسن في ذلك المقام وعدمه، فتنبه لذلك فانه مما غفل عنه الجميع وردوا بسبب الغفلة عنه الرواية وجعلوها ضعيفة والامر فيها ليس كذلك.

و كروايتهم عن محمد بن سليمان فانه ايضا مشترك بين محمد بن سليمان بن

الحسن بن الجهم و محمد بن سليمان الاصفهاني و هوثة ايضاً و محمد بن سليمان الديلمي و هو ضعيف جدا لكن متأخر عن عهد الائمة عليهم السلام ، والثاني روى عن الصادق عليه السلام فيتميزان بذلك ، والثالث لم افق على تقرير طبقة فترد الرواية عند الاطلاق لذلك .

و بالجمله فهذا باب واسع و نوع جليل كثير النفع في باب الرواية و يحتاج الى فضل تكلف و يحتاج تتبعه الى اطناب يخرج بسببه عن الغرض من هذا التاليف

### البحث الرابع

في بيان الصحابة و التابعين و غيرهما ، قوله :

ثم تفحصوا عن الرواة و اعتمدوا النقل عن الثقة

التفحص و الافتحاص بمعنى ، يقال : تفحص عنه و افتحص اذا استقصى في البحث عنه ، و في (الصاح) : الفحص البحث عن الشيء ، و قد فحص عنه و تفحص و افتحص بمعنى ، و الاعتماد على الشيء الاتكاء ، يقال : اعتمد على الشيء اذا اتكأ ، و العمدة ما يعتمد عليه و اعتمدت على الشيء اتكيت و اعتمدت عليه فسي كذا اذا اتكلت عليه .

و الرواة جمع الراوي و هو ناقل الحديث ، و يقال لناقل الحديث بدون نقل مخرج لاراء ، و قد يستعمل كل واحد من الراوي و المخرج موضع الاخر كذا قال السيوطي في (التدريب) .

واعلم ان المهم في مقام التفحص عن احوال الرواة معرفة طبقاتهم ، اذ فيه يعرف المرسل و المتصل و مزايبا الاسناد ، و يحصل به معرفة الصحابة و التابعين و تابعي التابعين و فايدته الامن من تداخل المشبهين و امكان الاطلاع على تبين التدليس و الوقوف على حقيقة المراد من العننة .

و الطبقة في الاصطلاح : عبارة عن جماعة اشترى كوا في السن و لقاء المشايخ فهم طبقة ثم بعدهم طبقة اخرى وهكذا .

ففي (اسد الغابة) قال ابو بكر احمد بن علي الحافظ باسناده عن : سعيد المسيب انه قال: الصحابة لا نعدهم الا من اقام مع رسول الله (صلم) سنة او سنتين وغزا معه غزوة او غزوتين .

وقال الواقدي: وراينا اهل العلم يقولون: كل من رأى رسول الله (صلم) وقد ادرك الحلم فاسلم وعقل امر الدين ورضيه فهو عندنا ممن صحب رسول الله (صلم) ولو ساعة من نهار ، ولكن اصحابه على طبقاتهم وتقدمهم في الاسلام .  
وقال احمد بن حنبل: اصحاب رسول الله (صلم) كل من صحبه شهر او يوماً او ساعة او آه .  
وقال محمد بن اسماعيل البخاري: من صحب رسول الله (صلم) او آه من المسلمين فهو من اصحابه .

وقال القاضي ابو بكر محمد بن الطيب : لاختلاف بين اهل اللغة في ان الصحابي مشتق من الصحبة وانه ليس مشتقاً على قدر مخصوص منها بل هو جار على كل من صحب قليلاً كان او كثيراً ، وكذلك جميع الاسماء المشتقة من الافعال ، ولذلك يقال صحبت فلانا حولاً وشهراً و يوماً و ساعة فيوقع اسم الصحبة لقليل ما يقع عليه منها وكثيره ، قال: ومع هذا فقد تقرر للإمامة عرف انهم لا يستعملون هذه التسمية الا فيمن كثرت صحبته ولا يجوزون ذلك الا فيمن كثرت صحبته لاعلى من لقيه ساعة او مشى معه خطأ او سمع منه حديثاً ، فوجب لذلك ان لا يجري هذا الاسم الاعلى من هذه حاله ، ومع هذا فان خبر الثقة الامين عنه مقبول ومعمول به وان لم تطل صحبته ولا سمع منه الا حديثاً واحداً ، ولو رد قوله انه صحابي لرده خبره عن الرسول ﷺ .

وقال ابو حامد الغزالي : لا يطلق اسم الصحبة الاعلى من صحبه ، ثم يكفي في الاسم من حيث الوضع الصحبة ولو ساعة ولكن العرف يخصه بمن كثرت صحبته . قلت: واصحاب رسول الله (صلم) على ما شرطوه كثيرون فان رسول الله ﷺ شهد حينئذٍ ومعه اثنا عشر الفأسوي الاتباع والنساء ، وجاء هو اذن مسلمين فاستنقذوا حريمهم واولادهم ، وترك مكة مملوءة ناساً ، وكذا المدينة ايضاً ، وكل من اجتاز به

من قبائل العرب كانوا مسلمين فهؤلاء كلهم له صحبة ، وقد شهد معه تبوك من الخلق الكثير ما لا يحصيهم ديوان ، وكذلك حجة الوداع ، وكلهم له صحبة ، ولم يذكروا الا هذا القدر الموجود في الكتب مع ان كثيرا منهم ليست له صحبة ، وقد ذكر الشخص الواحد في عدة تراجم ، ولكنهم معذورون فان من لم يرو ولا يأتي ذكره في رواية كيف السبيل الى معرفته ، انتهى كلام (اسد الغابة).

وقال الشهيد في (البداية) ان الصحابي هو من لقي النبي (صلعم) مؤمناً به ومات على الاسلام ، و ان تخللت رده بين لقائه مؤمناً به و بين موته مسلماً على الاظهر.

والمراد باللقاء ما هو اعم من المجالسة والمماشاة و وصول احدهما الى اخر وان لم يكالمه و لم يره ، والتعبير به اولي من قول بعضهم في تعريفه ؛ انه من رأى النبي (صلعم) لانه يخرج منه الاعمى كابن ام مكتوم فانه صحابي بغير خلاف .

فخرج بقيد (مؤمناً) من لقيه كافراً وان اسلم بعد موته فانه لا يعد من الصحابة وبقيد (به) عمن لقيه مؤمناً بغيره من الانبياء ومن هو مؤمن بانه سيبعث ولم يدرك بعثته فانه حينئذ لم يكن صلعم نبياً فان حصل شك في ذلك فلا بد ان يزاد في التعريف بعد فقرة لقي النبي بعد بعثته . وبقيد ( ومات على الاسلام) من ارتد ومات عليها كعبيد الله بن جحش وابن حنظل ، وشمل قوله: (وان تخللت رده) ما اذا رجع الى الاسلام في حياته وبعده سواء لقيه ثانياً ام لا .

ثم ان بعضهم اعترف فيه رواية الحديث وبعضهم كثرة المجالسة و طول الصحبة وآخرون الاقامة سنة وستين وغزوة وغزوتين وغير ذلك.

و تظهر فايذة قيد الردة في مثل الاشعث بن قيس فانه كان قد وفد الى النبي (صلعم) ثم ارتد واسر في خلافة الاول فاسلم على يده فزوجه اخته و كانت عوراء فولدت له محمدا الذي شهد قتل الحسين عليه السلام ، فعلى ما عرفنا به يكون صحابياً ، وهو المعروف بل قيل انه متفق عليه.

ثم الصحابة على مراتب كثيرة بحسب التقدم في الاسلام و الهجرة و الملازمة و القتال معه و القتل تحت رايته و الر و اية عنه و مكالمته و مشاهدته و معاشاته ، و ان اشترك الجميع في شرف الصحبة ، و يعرف كونه صحابياً بالتواتر و الاستفاضة و الشهرة و اخبار الثقة ، و حكمهم عندنا في العدالة حكم غيرهم .

و افضلهم امير المؤمنين عليه السلام ثم ولداه ، و هو اولهم اسلاما .

و آخرهم موتاً على الاطلاق : ابو الطفيل عامر بن واثلة مات سنة مائة من الهجرة . و بالاضافة الى النواحي فآخرهم بالمدينة جابر بن عبدالله او سهل بن سعد او السائب ( الثابت ) بن يزيد و بمكة عبدالله بن عمر او جابر ، و بالبصرة انس و بالكوفة عبدالله بن ابي اوفى ، و بالمصر عبدالله بن الحارث ابن جزء الزبيدي ، و بفلسطين ابوابي بن ام حزام و بدمشق واثلة بن الاسقع ، و بحمص عبدالله بن بشير ، و باليمامة الهرماس بن زياد ، و بالجزيرة العريش بن عميرة ، و بافريقية و يرفع بن ثابت ، و بالبادية في الاعراب سلمة بن الاكوع .

قيل و قبض ( صلعم ) عن مائة و اربعة عشر الف صحابي ، و الله تعالى اعلم .

و التابعي من لقي الصحابي منهم من اشترط فيه ايضا طول الملازمة او صحة السماع من الصحابي او التميز .

و بقي قسم ثالث بين الصحابي و التابعي اختلف في الحاقه باى القسمين و هم : المخضرمون الذين ادر كوا الجاهلية و الاسلام و لم يلقوا النبي ( صلعم ) سواء اسلموا في زمن النبي صلى الله عليه و آله كالنجاشي ام لا ، و احدهم مخضرم بفتح الراء اسم مفعول من خضرم بصيغة المجهول اى قطع عما ادر كه من نظرائه الذين ادر كوا الصحبة ، يقال هو مخضرم و هو الماضي نصف عمره في الجاهلية و نصفه في الاسلام او من ادر كهما او شاعر ادر كهما كليد ، و قيل اسم فاعل من خضرم اذان الابل اى قطعها و ذلك لان اهل الجاهلية ممن اسلم كانوا يخضرمون اذان الابل ليكون علامة على اسلامهم ان اغير او حوربوا ، سواء ادر كوا الجاهلية في حيوة صغارا او كبارا .



والجاهلية : ما قبل البعثة سموا بذلك لكثرة جهالتهم ، وقيل ما قبل فتح مكة لزوال امر الجاهلية حين خطب رسول الله ﷺ يوم الفتح وابطل امور الجاهلية الا ما كان من سقاية الحاج وسدانة الكعبة .

وخصهم ابن قتيبة بمن ادرك الاسلام في الكبر ثم اسلم بعد النبي (صلعم) كجبير بن نفيير فانه اسلم وبالغ في خلافة ابي بكر وبعضهم بمن اسلم في حيوته (صلعم) كزريد بن وهب فانه رحل الى النبي فقبض (صلعم) وهو في الطريق وذكروهم بعضهم فبلغ بهم عشرين نفسا منهم سويد بن غفلة صاحب علي عليه السلام وربيعة بن زراراة وابو مسلم الخولاني والاحنف بن قيس ، والاولى عدهم في التابعين .

ثم ان الراوى والمروى عنه ان استويا في السن اوفى اللقاء يعنى في الاخذ عن المشايخ فهو النوع الذي يقال له رواية الاقران لانه حينئذ يكون راويا عن قرينه ، وذلك كالشيخ ابي جعفر الطوسي والسيد المرتضى فانهما اقران في طلب العلم والقراءة على الشيخ المفيد ، والشيخ ابو جعفر يروى عن السيد المرتضى بعد ان قرء عليه مصنفات مذكر ذلك في كتاب (الرجال) وله امثال كثيرة ، فان روى كل من القرينين عن الاخر فهو النوع الذي يقال له المدبج بضم الميم وفتح الدال المهملة وتشديد الباء الموحدة واخرها جيم ماخوذ من ديباجتى الوجه كان كل واحد من القرينين يبذل ديباجة وجهه للاخر و يروي عنه ، والمدبج اخص من رواية الاقران اذ كل مدبج اقران ولا ينعكس وذلك كرواية الصحابة بعضهم عن بعض من الطرفين ، وقد وقع ذلك لهم كثيرا .

وان روى عن دونه في السن اوفى اللقاء اوفى المقدار فهو النوع المسمى برواية الاكابر عن الاصاغر كرواية الصحابي عن التابعي وقد وقع منه رواية العبادلة وهم عبدالله بن عباس وعبدالله بن عمر وعبدالله بن الزبير وعبدالله بن مسعود وغيرهم عن كعب الاحبار ، ورواية التابعي عن تابع التابعي كعمر وبن شعيب لم يكن من التابعين وروى عنه خلق كثير منهم قيل انهم سبعون وممن رايت خطه من العلماء بذلك السيد تاج الدين بن معية

الحسينى الديباجى فانه اجاز لشيخنا الشهيد رواية مروياته و كان معدوداً من مشيخته واستجاز فى اخر اجازته منه وهو يصلح مثلاً لهذا القسم من حيث الكبر والنسب واللقي، ومن قسم المدبج من حيث العلم وتعارض الروايتين ، ومن هذا القسم وهو اخص من مطلقه رواية الاباء عن الابناء ، ومنه من الصحابة رواية العباس بن عبد المطلب عن ابنه الفضل ان النبى ( صلعم ) جمع بين الصلاتين فى المزدلفة ، وروى عن معمر بن سليمان التميمى قال : حدثنا ابي قال : حدثتني انت عنى عن ايوب عن الحسن والاكثر العكس وهو رواية الابناء عن الاباء لانه هو الجادة المسلوك الغالبة، وهو قسمان رواية الابن عن ابيه دون جده وهو كثير لا ينحصر، وروايته عن ازيد منه فروايته ابيه عن جده وهو كثير ايضا منه فى راس الاسناد رواية زين العابدين (ع) عن ابيه الحسين عن ابيه على (ع) عن النبى (ص) وفى طريق الفقهاء رواية الشيخ فخر الدين محمد بن الحسن بن يوسف بن المطهر عن ابيه الشيخ جمال الدين الحسن عن جده سديد الدين يوسف ومثله الشيخ المحقق نجم الدين جعفر بن الحسن بن يحيى بن سعيد فانه يروى ايضا عن ابيه عن جده ويحيى يروى عن عربى بن مسافر العبادى عن الياس بن هشام الحائرى عن ابي علي بن الشيخ عن والده الشيخ ابي جعفر الطوسى .

وروايته عن ثلثة : كرواية محمد بن الشيخ نجيب الدين يحيى بن احمد بن يحيى الاكبر بن سعيد فانه يروى عن ابيه يحيى عن ابيه احمد عن ابيه يحيى الاكبر (ص) .

وعن اربعة، وقد اتفق منه رواية السيد الزاهد رضى الدين بن محمد بن محمد بن زين الدين بن الداعى المعمر الحسينى عن ابيه محمد عن ابيه محمد عن ابيه زيد عن ابيه الداعى وهو يروى عن الشيخ ابي جعفر الطوسى والسيد المرتضى وغيرهما والسيد رضى الدين المزيدى عن الشيخ محمد بن احمد بن صالح الشعيبى عنه، ومثله فى الرواية عن اربعة آباء رواية الشيخ جمال الدين الحسن بن احمد بن نجيب الدين محمد بن جعفر بن هبة الله بن نما عن ابيه عن ابيه عن ابيه عن ابيه هبة الله بن نما ، وهو يروى عن الحسين بن طحال





ما ذكرناه لان الشيخ ناصر البويهى توفى سنة (اثنين وخمسين وثمانمأة) وشيخنا توفى سنة (ثمان وثلثين وتسعمائة) .

و اكثر ما بلغنا قبل ذلك من طرق الجمهور ما بين الروايتين فى الوفاة مائة وخمسون سنة، فان الحافظ السلفى سمع منه ابو علي البروانى احد مشايخه ورواه عنه ومات على رأس ( الخمسمائة ) ، ثم كان اخر اصحاب السلفى بالسماع سبطه ابو القاسم عبدالرحمن بن مكى ، وكانت وفاته سنة (خمسين وستمائة) .  
وغالب ما يقع من ذلك ان المسموع منه قد تاخر بعد احد الروايتين عنه زمانا حتى يسمع منه بعض الاحداث ويعيش بعد السماع منه دهرا طويلا فيحصل من مجموع ذلك نحو هذه المدد .

ثم انه قد يحصل التمييز بالنظر الي ( فهرست الشيخ ) و ( كتاب النجاشى ) فانهما مما ينبهان على الراوى عن الرجل المشترك ، فاذا كان الراوى فى الحديث هو الراوى للكتاب عن الرجل المشترك اسما لمتعين شخصا كان المراد المروى عنه فى الحديث هو الرجل الذى ذكر كتبه فى ( الفهرست ) .

مثلا : اذا عرفنا ان سعد بن عبدالله يروى كتب احمد بن محمد بن عيسى ورأينا رواية عن سعد بن عبدالله عن احمد بن محمد عرفنا ان المراد من احمد هو ابن عيسى ، وهذا باب واسع كثيرا ما يحصل التمييز من هذه الجهة ، فعلى هذا يحصل التمييز فى محمد بن قيس من جهة الراوى عنه ، فتدبر .

ومن المهم ايضا معرفة مواليد الرواة و وفاتهم فبمعرفة هاتين يحصل الامن من دعوى المدعى اللقاء يعنى لقاء المروى عنه والحال انه كاذب فى دعواه ، وكم فتح الله علينا بواسطة معرفة ذلك العلم بكذب اخبار شايعة بين اهل العلم فضلا عن غيرهم حتى كادت ان تبلغ مرتبة الاستفاضة ، لو ذكرناها لطلال الخطب .

ومعرفة المولى منهم من اعلى او من اسفل ، بالرق ، او بالحلف ، او بالاسلام ، بان يكون قد اعتق رجلا فصار مولاه ، او اعتقه رجل فصار مولاه فالمعتق بالكسر

مولي من اعلى والمعق بالفتح مولى من اسفل، والحلف - بكسر الحاء - اصله المعاقدة والمعاهدة على التعاضد والتساعد والانفاق، ومنه الحديث (حالف رسول الله صلعم) بين المهاجرين والانصار مرتين) اى آخا بينهم، فاذا حالف احد آخر صار كل منهما مولى الاخر بالحلف وكذا من اسلم على يد آخر كان مولاه يعنى بالاسلام وقد تكون النسبة بسبب انه مولى لهم باحد المعانى، والاعلب مولى العتاقة .

وقد يطلق المولى على معنى رابع: وهو الملازمة كما قيل: مقسم مولى ابن عباس للزومه اياه وخامس: وهو من ليس بعربى فيقال فلان مولى، وفلان عربى صريح، وهذا النوع ايضا كثير، ومرجع الجميع الى نص اهل المعرفة عليه، وفي كتب الرجال ينبه على بعض .

ومعرفة الاخوة والاخوات من العلماء والرواة، وفايدة معرفته زيادة التوسع في الاطلاع على الرواة وانسابهم، وقد افردوه بالتصنيف للاهتمام بشانه لذلك .  
فمثال الاخوين من الصحابة عبد الله بن مسعود وعتبة بن مسعود اخوان، وزيد بن ثابت ويزيد بن ثابت اخوان من اصحاب امير المؤمنين عليه السلام وزيد وصعصعة ابنا صوحان، وربيع ومسعود ابنا خراش .

ومن التابعين: عمرو بن شرحبيل ابو ميسرة وارقم بن شرحبيل اخوان فاضلان من اصحاب ابن مسعود، واخرون لا يحصى عددهم ومثال الثلاثة من الصحابة: سهل وعباد و عثمان بنو حنيف، ومن اصحاب امير المؤمنين عليه السلام سفيان بن يزيد و اخواه عبيدو الحارث كلهم اخذ رايته وقتل في موقف واحد، و سالم و عبيدة و زياد بنو الجعد الاشجعيون .

ومن اصحاب الصادق عليه السلام: الحسن ومحمد وعلي بنو عطية الدعشى المحاربى، ومحمد وعلي والحسين بنو ابي حمزة الثمالي، وعبد الله وعبد الملك وعريف بنو عطاء بن ابي رباح نجباء .

ومن اصحاب الرضا عليه السلام: حماد بن عثمان والحسين وجعفر اخواه . وغيرهم وهم

كثيرون ايضاً .

ومثال الاربعة : عبيدالله ومحمد وعمران وعبدالاعلى بنوعلى بن ابى شعبة الحلبي ثقات فاضلون ، وكذلك ابوهم وجدهم ، وبسطام ابو الحسين الواسطي وزكريا وزياد وحفص بنوشابور كلهم ثقات ايضاً ، ومحمد واسماعيل و اسحق ويعقوب بنو الفضل ابن يعقوب بن سعيد بن نوفل بن الحارث بن عبد المطلب وكل هؤلاء ثقات من اصحاب الصادق عليه السلام ، وداود بن فرقد واخوته يزيد وعبدالرحمن وعبد الحميد وعبد الرحيم وعبدالخالق وشهاب ووهب بنوعبدربه وكلهم اخيار فاضلون ، ومحمد واحمد والحسين وجعفر بنوعبدالله بن جعفر الحميري ، ومن غريب الاخوة الاربعة بنو راشد ابى اسمعيل السلمى ولدوا في بطن و احدوا كانوا علماء وهم محمد وعمر واسماعيل ورابع لم يسموه .

ومثال الخمسة : سفيان ومحمد و آدم وعمران و ابراهيم بنوعيينة كلهم حدثوا ومثال الستة من التابعين : اولاد سيرين محمد المشهور ورائس ويحيى ومعبد وحفصة و كريمة .

ومن رواة الصادق عليه السلام محمد وعبدالله وعبيد والحسن والحسين ورومي بنو زرارة بن اعين .

و مثال السبعة من الصحابة بنو مقرن المزني وهم : النعمان ومقل وعقيل وسويد و سنان وعبدالرحمن وعبدالله ، وقيل ان بني مقرن كانوا عشرة .

ومثال الثمانية: زرارة وبكير وحرمان وعبدالملك وعبدالرحمن ومالك وقعب وعبدالله بنو اعين ، من رواة الصادق عليه السلام .

و يوجد في بعض الطرق نجم بن اعين فيكون من امثلة التسعة ، ولو اضيفت اليهم اختهم ام الاسود صاروا عشرة . وما زاد على هذا العدد نادر فلذا وقف عليه الاكثر .

وذكر بعضهم عشرة وهم اولاد العباس بن عبد المطلب وهم : الفضل وعبدالله

وعبيدالله وعبد الرحمن وقتم ومعبودعون والحارث وكثير ونمام وكان اصغرهم وكان العباس يحمله ويقول:

تموا بنمام فصاروا عشرة يارب فاجعلهم كراما بررة

واجعل لهم خيرا وانم الثمرة

وكان له ثلاث اناث ام كلثوم وام حبيب واميمة، والله تعالى اعلم  
ومن المهم معرفة اوطانهم وبلدانهم، فان ذلك ربما يميز بين الاسمين المتفقين في اللفظ، وايضا ربما استدل بذكر وطن الشيخ اذ ذكر مكان السماع على الارسال بين الراويين اذا لم يعرف لهما اجتماع عند من لا يكتفى بالمعاصرة. وقد كانت العرب تنسب الى القبائل وانما حدث لهم الانتساب الى البلاد والاطوان لما توطنوا فسكنوا القرى والمدائن وضاعت الانساب فلم يبق لها غير الانتساب الى البلدان والقرى فاتسبوا اليها كالعجم فاحتاجوا الى ذكرها، فالساكن ببلد و ان قل ينسب اليه، وقيل يشترط سكناه اربع سنين بعد ان كان قد سكن بلداً آخر ينسب اليه ما شاء او ينسب اليهما معا مقدما للاول من البلدين سكنى، و يحسن عند ذلك ترتيب البلد الثاني بشم فيقول مثلا: البغدادي ثم الدمشقي، والساكن بقرية بلد ناحية اقليم ينسب اليه اياها من القرية والبلد والناحية والاقليم فمن هو من اهل الجميع مثلا، له ان يقول في نسبه: الجبعي او الصيداوي او الشامي، ولو اراد الجمع بينها فليبدأ، بالاعم فيقول: الشامي الصيداوي الجبعي.

## البحث الخامس

في بيان مصطلحات (صاحب الوافي)

حيث انه (ره) اصطلح للرجال المتكررة في الاسانيد اصطلاحا خاصا له في خصوص (الوافي) او مطلقا، وهو وان بينها في (التمهيد الثاني) من (المقدمة الثالثة) التي قدمها في (الديباجة) وجعل ولده جدولا لطيفا لذلك يكتب كثيراً في ظهور



مجلدات (الوافي) لكن لما كان الغالب عدم تيسرهما معا رأيت ان اشير الى ذلك مع مراعاة التطابق بين البيانيين ، تسهياً لعل في نفسي وسائر المصنفين بل المستنبطين بل مطلق الراجعين اليه المستفيدين منه، و اكتب على وفق الجدول لمئاته و سهولة الاتقاع منه، مشيراً الى بعض ما لا ينبغي اسقاطه، مضيفاً عليه بعض مصطلحاته فنقول : هنا مقامات ثمانية.

الاول: في المكتفى عن تعدادهم بالاعداد.

فاذا عبر بالاثنتين: فان كان في اوائل السند فالمراد الحسين بن محمد عن معلى بن محمد وان كان في أواخره فهرون بن مسلم عن مسعدة بن صدقة.

واذا عبر بالثلاثة. فان كان في اوائله فالمراد على بن ابراهيم عن ابيه عن ابن ابي عمير ، وان كان في اواخره فهو على اقسام :

مرة : يقول الحسين عن الثلاثة فالمراد الحسين بن سعيد عن ابن ابي عمير عن حماد عن الحلبي .

واخرى سهل عنهم فالمراد سهل بن زياد عن محمد بن الحسن بن شمون عن عبدالله بن عبد الرحمن الاصم عن مسمع بن عبد الملك.

وثالثة : الصفار عنهم فالمراد هو عن الحسن بن موسى الخشاب عن غياث بن كلوب عن اسحق بن عمار.

واذا عبر بالاربعة فهو ايضاً على اقسام :

منها : ان يطلقها فالمراد على بن ابراهيم عن ابيه عن النوفلي عن السكوني و منها ان يقيدها بقوله : عن صفوان فالمراد محمد بن اسماعيل عن الفضل ابن شاذان، و ابو على الاشعري عن محمد بن عبد الجبار بعطفهما على الاولين.

و منها : تقييدها بقوله : عن محمد فالمراد علي بن ابراهيم عن ابيه عن حماد عن حريز عن محمد بن مسلم ، قال : وربما يكون مكان محمد غيره فاقول : الاربعة عن فلان .

ومنها ان يقول: محمد عن الاربعة فالمراده محمد بن يحيى عن احمد بن محمد عن  
 على بن الحكم عن العلاء عن محمد بن مسلم.  
 واذا عبر بالخمسة فالمراد صنفان:

احدهما: على بن ابراهيم عن ابيه عن ابن ابي عمير، عن حماد عن الحلبي، قال:  
 وحماد هذا هو حماد بن عثمان والحلبي عبدالله بن محمد.

وثانيهما: على بن ابراهيم عن ابيه ومحمد بن اسماعيل عن الفضل بن شاذان  
 جميعا عن ابن ابي عمير، ولم اقف على مميز بينهما ولا بد منه لاختلاف الطريقتين  
 في الوصف المعبر في اعتبار السند لصحة الاخير دون الاول لعدم توثيق الحلبي  
 المذكور، وما في الجدول المزبور من توصيف الخمسة الاولى بالتامة و الاخيرة  
 بالناقصة غير مجد، وانما ينفع لو كان التوصيف في كلام المصطلح المستعمل،  
 و من هنا يظهر ان توصيفه الاربعة الاولى بالتامة والثالثة بالناقصة كذلك بل مخل،  
 ان التميز هناك كان موجودا في تعبير المصطلح فهو قد اسقطه و اتى بما لا -  
 ينفع فلا حظ .

الثاني: في المكتفى عن ذكر اسمائهم بكلمات النسبة، ولا ترتيب في التمهيد  
 ولا في الجدول. والاولى اعتباره على ما عليه اهل الرجال.

فالازدي بكر بن محمد، والاشعري: جعفر بن محمد، والبجلي عبد الرحمن  
 ابن الحجاج، والبرقي احمد بن محمد بن خالد، والبزنطي احمد بن محمد ابن  
 ابي نصر، والبصري عبد الرحمن ابي عبدالله، والتلعكبري ابو محمد هرون بن موسى،  
 والتميمي عبد الرحمن بن ابي نجران و التيملي على بن الحسن بن علي بن فضال،  
 والشمالي ابو حمزة و الجعفري سليمان ابن جعفر، والجوهري القاسم بن محمد .  
 والحضرمي ابوبكر، و الخراساني ابراهيم بن ابي محمود؛ و الديلمي محمد بن  
 سليمان، والرازي ابو عبدالله محمد بن احمد، ومقتضى الجدول انه يكفى به او بالجاموري  
 في التعبير عنه وظاهر الاصل ان ياتي بهما عنه، ولعل الاول اخذه من عمله في

الكتاب فلاحظ.

والسيارى : احمد بن محمد ، والصهبانى محمد بن عبد الجبار ، والطاطرى  
علي بن الحسن ، والطياىسى محمد بن خالد. والعاصمى ابو عبدالله احمد بن محمد ،  
والعبيدى محمد بن عيسى بن عبيد، والعجلى يزيد بن معوية، والعرزمى بتوسيط الراء  
بين العين المهملة والزاي المعجمة، وقد تبع به (الفهرست) و كتب الاخبار والافالمنقول  
عن (الخلاصة) و(الايضاح) بل النجاشى: اسقاط العين، وعلى كل حال هو عبد الرحمن  
ابن محمد بن عبيدالله الرزمى - بالراء والزاي بعدها والميم و الياء الفزارى بالفاء  
المفتوحة والزاي والراء كذا ذكر في الثانى.

والعقروفي شبيب بن يعقوب ، والعلوي: محمد بن احمد، والعياشى: محمد  
ابن مسعود، والغنوى: هرون بن حمزة.

والفطحية: احمد بن الحسن عن عمرو بن سعيد عن مصدق بن صدقة عن عمار بن  
بن موسى، والقاساني على بن محمد، والقمى ابو علي الاشعري، والقميان هو مع محمد  
ابن عبد الجبار ، والكاهلى عبدالله بن يحيى ، والكركخى ابراهيم بن ابي زياد ، و في  
الاصل ابراهيم بن زياد. ومنشأ الاختلاف كتب الرجال في الضبط فلاحظ .

والكنانى: ابو الصلاح، والكوفي الحسن بن على واللؤلؤى الحسن بن الحسين  
والمروزي سليمان بن حفص ، والمنقرى سليمان بن داود ، والميثمى احمد بن الحسن  
و النخعي ايوب بن نوح ، والنميرى موسى بن اكيل ، والنهدى الهيثم بن ابي  
مسروق، والنيسابوريان محمد بن اسماعيل عن الفضل بن شاذان والهاشمى اسماعيل بن  
الفضل، واليماني ابراهيم بن عمرو.

والثالث فى المعبر عن اسمائهم بالاصاف :

فالاصم عبدالله بن عبد الرحمن و بزرج منصور بن يونس، والبقباق ابو العباس  
الفضل بن عبد الملك والحجال عبدالله بن محمد ، والحذاء ابو عبيدة ، والحزاز ابو ايوب ،  
و الخشاب الحسن بن موسى ، والدهقان عبيدالله بن عبدالله . و الرزاز ابو العباس

محمد بن جعفر ، والزيات محمد بن الحسين بن ابي الخطاب ، والسراد الحسن بن محبوب ، والشحام ابو اسامة زيد ، وشعر يزيد بن اسحاق ، والصحاف الحسين بن نعيم ، والصفار محمد بن الحسن ، والصيلق الحسن بن زياد ، والقдах عبدالله بن ميمون ، ومؤمن الطاق ابو جعفر محمد بن نعمان الاحول، والمفيد ابو عبدالله محمد بن محمد بن نعمان، والمشايخ محمد بن النعمان عن احمد بن محمد بن الحسن عن ابيه محمد بن الحسن بن الوليد. والوشا الحسن بن علي.

الرابع : في المحذوف اسماء آباءهم فابان بن عثمان واحمد بن محمد سواء كان في اوائل اسانيد (الكافي) و (التهذيب) او واسطها، ولا تمييز، وتقييد الاصل والجدول ببعض ما ذكر غير نافع بعد الاشتراك في الاسم واسم الجد ، وبنان بن محمد بن عيسى اخي احمد بن محمد بن عيسى ويقال له عبدالله بن محمد :

وحسين بن عثمان والحسين بن سعيد ، والتمييز هنا بامر ين : احدهما : وقوع الاول فيما قبل اخر السند او اخره ، ووقوع الاول في اوائل اسانيد (التهذيب) او واسطها، وثانيهما: كتابة الاول في (الوافي) بلا لام التحلية والثاني معها .

وحماد بن عثمان وحميد عن ابن سماعة حميد بن زياد، ودرست بن ابي منصور الواسطي وذيان بن حكيم الازدي وذريح بن محمد بن يزيد المحاربي ابي الوليد ، ويقال لذريح بن يزيد ، ورفاعة بن موسى النحاس الاسدي ، وسعد بن عبدالله ، وسماعة بن مهران الحضرمي ، وسهل بن زياد ، وصفوان بن يحيى ، وعاصم عن محمد بن قيس بن حميد وعثمان بن عيسى والعلاء بن رزين ، وعلي في اوائل السند ابن ابراهيم بن هاشم ، وعلي عن ابي بصير علي بن ابي حمزة وعلي الميثي علي بن اسمعيل ، وفضالة بن ايوب ومحمد في اوائل السند ابن يحيى العطار وفي اخره ابن مسلم ومحمد بن محمد بن اسمعيل عن محمد بن الفضل ومسمع بن عبد الملك ابي سيار الملقب بكردين وموسى في اوائل (جئ) (التهذيب) ابن القاسم البجلي ، والنضر بن سويد وهو متكرر غالبا كفضالة بعد الحسين وقد حذف اسم الجد مع ذكر اسم ابيه وهذا في واحد خاصة وهو

محمد بن احمد بن يحيى ، وغفل عنه في الجدول ، ولا تحاده لم نجعل له عنوانا ، ولعله الباعث على تركه في الجدول ، وهو كما ترى .

الخامس : في المعبر عنهم بالابن المضاف الى اسماء آبائهم : فابن ابي يعفور عبدالله ، وابن اسباط علي ، وابن بكير عبدالله ، وابن رئاب علي ، وابن عمار معوية ، وابن كلوب غياث ، وابن نزار اسمعيل ، وابن مسكان عبدالله ، وابن المغيرة عبدالله . وابن وهب معوية .

السادس : في المعبر عنهم بالابن المضاف الى اسماء اجدادهم : فابن اُبان الحسين بن الحسن بن ابان ، وابن ابي حمزة الحسن بن علي بن ابي حمزة ، وابن ابي اشيم ، علي بن احمد بن اشيم ، وابن بزيع محمد بن اسمعيل بن بزيع ، وابن بقاح الحسن بن علي بن يوسف بن بقاح ، وابن بندار علي بن محمد بن بندار ، وابن رباط علي بن الحسن بن رباط ، وابن الزبير علي محمد بن الزبير ، وابن زرارة محمد بن عبدالله بن زرارة ، وابن سماعة الحسن بن محمد بن سماعة ، وابن شمون محمد بن الحسن بن شمون وابن عقدة احمد بن محمد بن سعيد بن عقدة ، وابن عيسى احمد بن محمد بن عيسى ، وابن فضال الحسن بن علي بن فضال ، وابن قولويه جعفر بن محمد بن قولويه ، وابن محبوب محمد بن علي بن محبوب ، وابن هلال محمد بن عبدالله بن هلال ، وابن يقطين الحسن بن علي بن يقطين .

السابع : في المكتفى عن اسم ابيه وجده بروايته عن اخيه او عمه او جده فابن اسباط عن عمه يعقوب بن سالم الاحمر ، والحسن عن اخيه الحسن بن علي بن يقطين عن اخيه الحسين ، والحسن عن اخيه عن ابيه هما عن ابيهما علي بن يقطين ، وعلي عن عمه : علي بن حسان عن عمه عبدالرحمن بن كثير الهاشمي ، والقاسم عن جده : القاسم بن يحيى عن جده الحسن بن راشد .

الثامن : في ذكر ما اصطلحه للكتب التي ينقل عنها و كيفية النقل عنها مع الاشتراك او الاختلاف في السند او المتن : فجعل (كا) هو الكاف بعده الف علامة

لكتاب (الكافي) و(يه) بالياء المثناة من تحت مع الهاء علامة لمن لا يحضره (الفييه)  
 و( يب ) بالياء المثناة من تحت و الباء الموحدة علامة ( للتهذيب ) و( صا ) بالصاد  
 المهملة بعدها الف علامة (للاستبصار) ولعنوان ما يتعلق بشرح الحديث (بيان) .

و ان هذا موجز الكلام \* و زبدة المقال فى المرام

اوردت فيها حال من قد ذكرنا \* بمدح او قدح كما قد عبرا

مرتباً باحسن الترتيب \* مهذباً نهائيه التهذيب

قوله هذا اشارة الى المراتب الحاضرة فى الذهن من المعانى المخصوصة المعبر  
 عنها بالالفاظ المخصوصة ، اوتلك الالفاظ الدالة على المعانى المخصوصة ، سواء كان  
 وضع الديباجة قبل التصنيف او بعده اذلا وجود للالفاظ المرتبة ولالمعنى فى الخارج ،  
 فان كانت الاشارة الى الالفاظ فالمراد بالكلام الكلام اللفظى . وان كانت الى المعانى  
 فالمراد به الكلام النفسى الذى يدل عليه الكلام اللفظى .

والموجز المختصر من اوجز الكلام اذ اقل واوجز الكلام اذا قلله ، اصله من وجز  
 الرجل ووجز وفى منطقته وجزاً ووجازة ووجوزا اذا كان وجزياً ، واوجزت الكلام  
 قصرته والكلام موجز .

والزبد زنة فقل ما يستخرج بالمنض من لبن البقر والغنم ، واما لبن الابل فلا  
 يسمى ما يستخرج منه زبدا بل يقال له حباب ، والزبدة اخص من الزبد .

والمقال التكلم ، يقال : قال الرجل يقول قولاً وقيلاً وقولة ومقالة و مقالا  
 اذا تكلم .

والمرام بفتح الميم والروم كالنوم بمعنى المطلب من رامه يرومه وروما وراما  
 اذا طلبه و رمت الشيء ارومه مراما و روما اذا طلبته فهو مروم . ويتعدى الى ثان  
 بالتشديد فيقال : رومت فلانا الشيء ورومت بفلان اذا جعلته يطلب الشيء .

والايراد خلاف الاصدار يقال اوردته الماء فالورد خلاف الصدر ، وورد فلان  
 وورودا حضر ، ووردت الماء ارده ووردا اذا حضرته لتشرب واورده غيره واستورده اى

احضره ، وورود البعير وغيره الماء يرده ورودا بلغه ووافاه من غير دخول، وقد يكون دخولا ، والاسم الورد بالكسر .

والمدح هو الثناء باللسان على الجميل الاختياري قصداً . وقيل : المدح هو الوصف تعظيماً على الجميل مطلقاً ، أى سواء كان من الفواضل او من الفضائل ، وسواء كان اختيارياً او غير اختياري ، وسواء كان في مقابل النعم او غيرها ولا يكون الا قبل النعمة ولهذا لا يقال : مدحت الله ، اذ لا يتصور تقدم وصف الانسان على نعمة الله بوجه من الوجوه لان نفس الوجود نعمة من الله تعالى .

وقيل : المدح هو الثناء الحسن، وقد مدحه وامتدحه بمعنى ، وكذلك المدحة والمديح وانشد ابو عمر ولا بى ذويب :

لو كان مدحة حى منشرا احدا      احيا ابا كن " يا ليلي الامادح  
والامدوحة ما يمدح به ورجل ممدوح اي ممدوح جدا .

وفى (التبيين) الحمد يستعمل فى الاحسان السابق على الثناء ، والمدح يستعمل فى السابق وغيره ، وهذا كالماضى والمضارع فانهما يدلان سواء على مطلق المعنى بحسب الاشتراك فى الحروف ثم كل واحد يختص بزمان بحسب الاختلاف فى اللفظ ، ولا يختص المدح بالفاعل المختار ولا باختيار الممدوح عليه ولا بقصد التعظيم كما يشهد به موارد استعماله ، والمدح زيادة على الرضى وقد يرضى المرء عن الشئ وان لم يمدحه .

وقدح فلان فى فلان قدحا من باب نفع: عابه ووقع فيه، ومنه قدح فى نسبه و عدالته اذا عيب و قدحت فيهما و طعنت اذا ذكرت ما يؤثر فى انقطاع النسب ورد الشهادة .

والتعبير : التفسير و عبرت عبارة فسرتها و عبرت عن فلان اذا تكملت عنه و يقال عبرت الرؤيا اعبرها عبر او عبرتها تعبيراً اذا اولتها و فسرتها و خبرتها باخر ما يؤل اليه امرها، و قال تعالى : ( ان كنتم للرؤيا تعبرون ) و اللسان يعبر

عما في الضمير .

والترتيب؟ وضع كل شيء في مرتبته، ولكل مسألة مثلاً مراتب بعضها اليق بهامن بعض فوضعها فيه احسن من وضعها في غيره، فالمراد ان معانيها مرتبة بحيث وقع كل منها موقعه.

والتهذيب: التنقيح و التنقيه من هذب الشجر و غيره هذباً اذا قطعه و نقاه و اخلصه واصلحه، ويقال هذب النخلة اذا نقي عنها الليف .

وبعبارة اخرى: التهذيب عبارة عن ترداد النظر في الكلام بعد علمه والشرع في تنقيحه نظماً كان او نثراً وتغيير ما يجب تغييره وحذف ما ينبغي حذفه واصلاح ما يتعين اصلاحه وكشف ما يشكك من غريبه، واعرابه، وتحرير ما يدق من معانيه وطرح ما تجافى عن مضاجع الرقة من غليظ ألفاظه لتشرق شمس الهدى في سماء البلاغة ويقال رجل مهذب اى مطهر الاخلاق، هذا.

فملخص مقال الناظم (ره) اني كتبت كتاباً مختصراً مشتملاً على جمع من اسماء الرجال من الممدوحين والمذمومين غير المهملين والمجهولين ، خالياً من حشو و تكرار و غلط و منطوياً على احسن الترتيب ، و محتويًا على جميع اقوال القوم ( قدس الله ارواحهم ) من المدح و الذم الا اذا أشيد الشذوذ الذي لا يعتنى بشأنه .

بالرمز عن صحابة الاطهار

للحسنين سن و سين ينجلي

قر با فرق صادق نظم كاظم

للهادى دى كر عسكرى الزكى

عبرت للتقليل و اختصار

فللرسول ل و للولى لى

ين لعلى بن الحسين قائم

ضا للرضاد لجواد التقى

التقليل جعل الشيء قليلاً، يقال: قل الشيء يقل قلة واقله غيره وقلله بمعنى

يعنى اذا جعله قليلاً .

والاختصار : على وزن الافتعال بمعنى الايجاز يقال اختصر الكلام اذا وجزه .



والخيار الاسم من الاختيار.

والرمز الاشارة والايماء بالشقتين والحاجب والعين، وقد رمز يرمز ويرمز من الباب الاول والثاني اشار.

والصحابه بالفتح جمع صاحب كصحب و اصحاب ولم يجمع فاعل على فعالة الا هذا تقول صحبته اصحبه فانما صاحبه، والاصل في هذا الاطلاق لمن حصل له رؤية ومجالسة ووراء ذلك شر وطللاصوليين، ويطلق مجازا على من تمذهب بمذهب من مذاهب الائمة فيقال اصحاب على واصحاب الحسن عليهما السلام، والصحابة تانيث الصحاب وجمعها صواحب وانما انث الجمع فصيل صواحبات .

والاطهار : جمع طاهر كصاحب و اصحاب و ناصر و انصار وشاهد واشهاد، والمحققون على انه لم يثبت جمع فاعل على افعال و قد اعترف به التفتازاني في ( شرح الكشاف ) حتى قالوا ان اصحابا جمع صحب بالكسر مخفف صاحب كنمر وانما اأو صحب بالسكون اسم جمع كنه وانهار، وان اطهار جمع طهر بضم الطاء وسكون الهاء وقس على ذلك الانصار والاشهاد، واما ماجاء في المثل اجنائها ابنائها اي الذين جنوا على هذا الدار بالهدم هم الذين كانوا بنوها وهما جمعا جان وبان، فقدرده ( صاحب الصحاح ) زاعماً انى اظن ان المثل جناتها بناتها لاجنائها ابنائها كما حكى ابو عبيدة الا ان يكون هذا من الشواذ في الامثال فانه يجيء في الامثال ما لا يجيء في غيرها .

والرسول مصدر ووصف به مشترك بين المرسل والرسالة ولذلك ثنى تارة وافرد اخرى و هو مع يبلغ اخبار بعثه لمقصوده، سمي به النبي المرسل لتتابع الوحي اليه اذ هو فعول بمعنى مفعول . ورسلا لله تارة يراد بها الانبياء وتارة الملائكة فمن الملك ( والمرسلات عرفا ) و( انار سولا ربك ) وهو باعتبار الملائكة اعم من النبي وباعتبار البشر اخص منه، والمتولي من الملائكة شيثامن السياسة يقال له ملك بفتح اللام ومن البشر يقال ملك بكسر ها فكل ملك ملائكة على ما قال ابو البقاء في ( كلياته )

وليس كل ملائكة ملكا ، بل الملك هم المشار اليهم بقوله تعالى (فالمقسمات امرا) ونحو ذلك . ومنه ملك الموت .

ثم اختلف في حقيقة الملك بعد الاتفاق على انهم ذوات موجودة قائمة بانفسهم: فكثر المتكلمين على انهم اجسام لطيفة قادرة على التشكل بصور مختلفة كما ان الرسل كانوا يرونهم كذلك ، والملائكة عباد الله العاملون بامر الله كما ان الشياطين اعداء الله المخالفون لامر الله الا واحداً منهم قرين النبي (صلعم) قد أسلم وهو هامة بن هميم بن لاقيس بن ابليس اللعين .

وزهب الحكماء الى انهم جواهر مجردة مخالفة للنفوس الناطقة في الحقيقة ، والملك جوهر بسيط ذو حياة ونطق عقلي غير نامي يحتمل خلقه توليدا .

والولي : هو الذي له النصرة و المعونة والولى كل من ولي على امر احد ، والولى هو الذى يدبر الامر ، يقال فلان ولي المرئى اذا كان يدبر نكاحها ، وولى الدم من كان اليه المطالبة بالقود ، والسلطان ولي امر الرعية ومنه قول الكميت فى حق على عليه السلام :

و نعم و لى الامر بعد و ليه ومنتجع التقوي و نعم المقرب

و نزلت آية ( انما وليكم الله و رسوله و الذين آمنوا الذين يقيمون الصلاة و يؤتون الزكوة و هم راكعون ) فى حق على بن ابي طالب عليه السلام عند المؤلف و المخالف حين سئله سائل و هو راكع فى صلاته فأومى اليه بخنصره اليمنى فاخذ السائل الخاتم من اصبعه .

وروى عن الصادق عليه السلام : ان الخاتم الذى تصدق به امير المؤمنين عليه السلام وزن حلقته اربعة مثاقيل فضة و وزن فضة خمسة مثاقيل و هى يا قوته حمراء قيمته خراج الشام ستمائة حمل فضية و اربعمائة احمال من الذهب و هو لطوق بن الحران قتله امير المؤمنين عليه السلام و اخذ الخاتم من اصبعه و اتى به الى النبي (صلعم) من جملة الغنائم فاعطاه النبي صلى الله عليه و آله و سلم فجعله فى اصبعه .

وروى حديث السائل الثعلبي في تفسيره ، قال الشيخ ابو علي والحديث طويل ، وفيه : ان رسول الله (صلى الله عليه وسلم) قال اللهم اشرح لي صدري ويسر لي امرى واحلل عقدة من لساني واجعل لي وزيراً من اهلى عليا احى اشد به نظهرى. قال ابو ذر: فوالله ما استتم الكلام حتى نزل جبرئيل فقال يا محمد صلى الله عليه وسلم اقرأ (انما وليكم الله ورسوله) الآية. قال الشيخ ابو علي : قال ( جارا لله ) : انما جىء به على لفظ الجمع وان كان السبب فيه رجلا واحدا ليرغب الناس فى مثل فعله ، ولينبه ان سجية المومنين يجب ان تكون على هذه الغاية من الحرص على البر والاحسان .

اذا علمت ذلك فاعلم ان الناظم (رحمه الله) يقول: انى رمزتها لاجل الاختصار ورتبتها على ترتيب الحروف في الاسماء في الاوائل والثواني و كذا الالباء تسهيلا للتناول ، والاصل عدم زيادة من حرف او حركه فقدمت عمر اعلى عمر وعبيد اعلى عبيد وضمنتها رموزا يغني عن التطويل والتكثير كما جعل بعض المصنفين فكل من اعلمت عليه برمز الرسول (صلى الله عليه وسلم) والائمة عليهم السلام فهو من رجالهم . فلاحصاحب الرسول صلى الله عليه وسلم (ج) ولاحصاحب على عليه السلام (لى) وفي (الرجال الكبير) و(منتهى المقال) و (النقد) (ى) ولاحصاحب الحسن عليه السلام (سن) وفي الكتب الثلاثة المذكورة (ن) ولاحصاحب الحسين عليه السلام (سين) وفي (الرجال الكبير) (بن) ولاحصاحب على بن الحسين عليهما السلام (بن) وفي (الرجال الكبير) (سين) ولاحصاحب الباقر عليه السلام (قر) ولاحصاحب الصادق عليه السلام (ق) ولاحصاحب الكاظم عليه السلام (ظم) وفي النقد (م) ولاحصاحب الرضا عليه السلام (ضا) ولاحصاحب التقى الجواد (د) وفي (منتهى المقال) (ج) ولاحصاحب الهادى عليه السلام (دى) ولاحصاحب العسكري عليه السلام (كر) و فى (الرجال الكبير) لميرزا محمد (ره) بدله (رى) .

نرمز اصحاب الرجال هكذا  
و (فش) لفضل (عش) لعايشى  
سبط على بن المفضل الموتمن

ولم لمن لم يرو منهم وكذا  
(كش) للكشى (جش) (لنجايشى)  
لابن الغضائرى (غض) (فض) للحسن

(جنخ) لرجال الشيخ و(الفهرست) (ست)

(ب) لابن شهر آشوب (صه) خلاصة

ثم اشار (رحمه الله المتعال) الى الرموز المصطلحة عند اهل الرجال فقال :

ان العلامة للذى لم ير وعن الائمة عليهم السلام (لم) و لمحمد بن عمر بن عبد العزيز الكشى (كش) ولاحمد بن على بن احمد بن العباسى النجاشى (جش) و للفضل بن شاذان بن الخليل ابو محمد الازدى النيسابورى (فش) و لمحمد بن مسعود بن محمد بن عياش السلمى السمرقندى ابو النضر المعروف بالعياشى (عش) و لاحمد بن حسين بن عبيد الله الغضائرى (غض) و للحسن بن على بن فصال (فض) و لرجال الشيخ محمد بن الحسن بن على الطوسى (جنخ) و لفهرسته (ست) و لجمال الدين احمد بن موسى المعروف بابن طاووس (طس) لرجال محمد بن على بن شهر آشوب (ب) و فى الوسيط ان (م) علامة لمحمد بن شهر آشوب و لخلاصة العلامة الحسن بن يوسف بن المطهر الحلى (صه) و ارجال حسن بن على بن داود (د).

والناظم عليه الرحمة والرضوان لم يشر الى جمع من الاعيان و كتبهم فى منظومته و انا اشرت الى الذين لم يذكر فى قولى هذا.

عين و با للفاضل عبد النبى (قب) لتقريب و (هب) للذهبي

مختصر تذكرة للذهبي (لامل الامل) (مل) و (مخهب)

(عه) لابن بابويه (عق) عقيقى و (ضح) (للإيضاح) و للبرقى (قى)

و لابن مسعود محمد (معد)

و (ش) خصيص للشهيد الثانى (تعق) لتعليقة بهبهانى

(سف) يوسف محقق بحراني (ق) للصدوق آية الرحمن

كالمحوزى (بلغة) ذكر و لعناية الله (مجمع) شهر

(حاء) للممدوح اتى اولو الرشد (ميم) لمجهول و (نقد) (للقند)

مالم يحرز فى الكبير (غب) رسم مشتركات باسم (مشكا) قد علم

كما لافييه وفي التعليق ( لم )	يذكر بغين في الرجال مرسم
للمتفق (مق) و (منح) للمختلف	شيخ محمد ميم و دال قد عرف
( ج ) غدت علامة (المعراج)	للماحوزي عالي الرجاج
و اوريا ( لحاوي الاقوال )	للفاضل النحرير في الرجال
ثم عل رمز على بن الحسن	سبط فضال الجليل المؤمن

يعنى (قب) علامة لتقريب ابن حجر و (هب) لمختصر الذهبي و (عب) للفاضل النحرير عبد النبي الجزائري صاحب كتاب (حاوي الاقوال في معرفة الرجال) و (مل) لكتاب (امل الامل) للشيخ الكامل محمد بن الحسن بن علي الحر العاملي و (مخهب) لمختصر من تذكرة الذهبي و (ضح) لايضاح آية الله في الارضين الشيخ حسن بن يوسف بن المطهر الحلبي و في (النقد) حينئذ بدله و (قى) الكتاب البرقي وهو محمد بن خالد كان اديبا حسن المعرفة بالاخبار و علوم العرب و (عه) لفهرست علي بن عبدالله بن الحسن بن الحسين بن بابويه و (عق) لرجال علي بن احمد العلوي العقيقي و (معد) لمحمد بن مسعود و (عقد) لابن عقدة وهو احمد بن محمد بن سعيد و (تعق) لتعليقة الوحيد البهبهاني و (شه) لزين الدين بن علي بن احمد بن محمد بن علي بن جمال الدين بن نقى بن صالح بن اشرف الجبعي العاملي الشامي المشتهر بالشهيد الثاني و (ق) لعماد الملة و الدين رئيس المحدثين ابي جعفر الثاني محمد بن الشيخ المعتمد الفقيه النبيه ابي الحسن علي بن الحسين بن بابويه القمي المشتهر بالشيخ الصدوق ، (وسف) للشيخ يوسف بن احمد بن ابراهيم الدرزي البحراني و (مجمع) هو (مجمع الرجال) تاليف مولانا عناية الله و (بلغت) كتاب مختصر للشيخ سليمان الماحوزي و (م) علامة للمجهول و (نقد) لنقد الرجال للسيد الجليل السيد مصطفى التفريشي وهو معاصر للميرزا رحمه الله و (ح) رمز للممدوح و (مشكا) لكتاب المشتركات لمحمد امين الكاظمي و (غب) لغير المذكور في الرجال الكبير و (غين) لغير المذكور فيه و في التعليقة و (مق) للمتفق من الرجال

و(مخ) للمختلف منها و(م) للشيخ محمد المتبحر في هذا الفن و(ج) للمعراج و هو شرح للشيخ سليمان الماحوزي على (الفهرست) ولم يشرح منه الا قليلا (وى) (لحاوى الاقوال في معرفة الرجال) للفاضل النحرير الشيخ عبد النبي الجزائري ، وقد قسم كتابه هذا الى اربعة اقسام : الثقات، والموثقين، والحسان والضعاف ، ولم يذكر المجاهيل وهو كتاب جليل مشتمل على فوايد جملة الا انه ادرج كثيرا من الحسان في قسم الضعاف و(عل) علامة لعلى بن الحسن بن علي بن فضال الذي مر ذكره عن قريب .

وجه، ضعيف ثقة (جه) (ثق) و(ضف) (ضع) واضح و(جع) بالاجماع اتصف من غيرهم فلفظة القيل اعتبر مجملة الذكر وغيرها (لجش) بعض وعند ذكره قد اجملا (ثق) (سن) و(ضف) في غاية اتضاح و(سن) و(ضف) رموزه فلينبثق من كان مجهولا ومن قد اهملا و هذه كشف الرموز فاحتفظ بها الى موضعها ثم التحفظ

يقول الناظم (رحمدا لله) اني رمزت بكتابي هذا للوجه (جه) وللضعيف(ضف) وللثقة) ثق وللواضع اى للجاعل والكاذب(ضع) وللاجماع (جع) ولو وجدنا مدحا او قدحا ذكر من غير اهل الاجماع اعتبر بلفظ قيل، وحيث لم ينسب الى احد فالاجماع للكشي مجملة الذكر وغير المجملة للنجاشي.

اذا علمت ذلك فاعلم ان الوجه والعين يفيد ان التعديل على ما قيل .

وفي (التعليقة) انه يظهر من الميرزا في ترجمة الحسن بن زياد ، وقال : وسنذكر عن جدي في الترجمة معناهما واستدلالة على كونهما توثيقا ، وربما يظهر ذلك عن المحقق الداماد ايضا في الحسين بن ابي العلاء ، وعندى انهما يفيدان مدحا معتدابه ،

واقوى من هذين قولهم : وجه من وجوه اصحابنا مثلا، انتهى .  
وان الضعيف : ما يشتمل طريقه على مجروح بالفسق ونحوه ، او مجهول الحال،  
او مادون ذلك كالوضع، ويمكن ادراجه في المجروح فيستغنى به عن الشق الاخير ، و  
درجاته في الضعف متفاوتة بحسب بعده عن شروط الصحة ، وكلما بعد بعض رجاله عنها  
كان اقوى في الضعف ، وكذا ما كثر فيه الرواة المجروحون بالنسبة الى ما قل فيه .  
كما يتفاوت درجات الصحيح واخويه الحسن والموثق بحيث يمكنه من اوصافها،  
فما رواه الامامي الثقة الفقيه الورع الضابط كابن ابي عمير اصح مما رواه من نقص في  
بعض الاوصاف ، وهكذا الى ان ينتهي الى اقل مراتبه وكذلك ما رواه الممدوح كثيرا  
كابراهيم بن هاشم احسن مما رواه من هو دونه في المدح ، وهكذا الى ان يتحقق مسماه  
وكذا القول في الموثق ، فان ما كان في طريقه مثل علي بن فضال وابان بن  
عثمان اقوى من غيره ، وهكذا . ويظهر اثر القوة عند التعارض حيث يعمل بالاقسام  
الثلاثة او يخرج احد الاخيرين شاهدا او يتعارض صحيحان او حسنان حيث يجوز العمل  
به وكثيرا ما يطلق الضعيف في كلام الفقهاء على رواية المجروح خاصة وهو استعمال  
الضعيف في موارده وامره سهل .

واعلم ان من منع العمل بخبر الواحد مطلقا كالسيد المرتضى ينتفي عنده فائدة  
البحث عن الحديث غير المتواتر مطلقا ، ومن جوز العمل به كما كثر المتأخرين في  
الجملة . ففائدة القيد : التنبية على ان من عمل بخبر الواحد لم يعمل به مطلقا بل منهم  
من خصه بالصحيح ، ومنهم من اضاف الحسن ، ومنهم من اضاف الموثق ومنهم من اضاف  
الضعيف على بعض الوجوه فالعامل بخبر الواحد على اى وجه كان قطع العمل بالخبر  
الصحيح لعدم المانع منه ، فان رواته عدول صحيحوا العقايد لكن لم يعمل به مطلقا  
بل حيث لا يكون شاذ او معارضا بغيره من الاخبار الصحيحة ، فانه (ح) يطلب المرجح  
وربما عمل بعضهم بالشاذ ايضا كما اتفق للشيخين في صحيحة زرارة فيمن دخل في  
الصلاة يتيمم ثم احدث انه يتوضأ حيث يصيب الماء ويبني على الصلاة ، وان خصاها

بحالة الحدث، ناسيا ومثل ذلك كثير.

وبالجملة ذهب الاكثر الى منع العمل بالضعيف مطلقا للامر بالثبوت عند اخبار الفاسق الموجب لرده ، واجازه آخرون وهم جماعة كثيرة مع اعتضاده بالشهرة رواية بان تكثر تدوينها وروايتها بلفظ واحد والفاظ متغايرة متقاربة المعنى ، او فتوى بمضمونها في كتب الفقه ، لقوة الظن بصدق الراوي في جانب الشهرة وان ضعف الطريق فان الطريق الضعيف قد يثبت به الخبر مع اشتها مضمونه كما يعلم مذاهب الفرق الاسلامية كقول ابي حنيفة والشافعي ومالك واحمد باخبار اهلها مع الحكم بضعفهم عندنا وان لم يبلغوا حد التواتر . وبهذا اعتذر للشيخ (ره) في عمله بالخبر الضعيف ، وهذه حجة من عمل بالموثق ايضا بطريق اولي .

وفيه نظر لاننا نمنع من كون هذه الشهرة التي ادعوها مؤثرة في جبر الضعيف ، فان هذا انما يتم لو كانت الشهرة متحققة قبل زمن الشيخ والامر ليس كذلك فان من قبله من العلماء بين مانع من خبر الواحد مطلقا كالمرتضى والاكثر على ما نقله جماعة وبين جامع الاحاديث من غير التفات الى تصحيح ما يصح ورد ما يرد ، وكان البحث عن القوى مجردة لغير الفريقين قليلا جدا كما لا يخفى على من اطالع على حالهم ، فالعمل بمضمون الخبر الضعيف قبل زمن الشيخ على وجه يجبر ضعفه ليس بمتحقق ، ولما عمل الشيخ بمضمونه في كتبه الفقهية جاء من بعده من الفقهاء واتبعه منهم عليها الاكثر تقليد الاله الامن شذ منهم ، ولم يكن فيهم من يسبر الاحاديث وينقب على الادلة بنفسه سوى الشيخ المحقق ابن ادريس وقد كان لا يجيز العمل بخبر الواحد ، فجا امتاخرون بعد ذلك ووجدوا الشيخ ومن تبعه قد عملوا بمضمون ذلك الخبر الضعيف لامر ماراه في ذلك لعل الله يعذرهم فيه فحسبوا العمل به مشهورا وجعلوا هذه الشهرة جابرة لضعفه ، ولو تأمل المنصف وحرر المنقب لوجد مرجع ذلك كله الى الشيخ ، ومثل هذه الشهرة لا يكفي في جبر الخبر الضعيف ومن هنا يظهر الفرق بينه وبين ثبوت فتوى المخالفين باخبار اصحابهم ، فانهم كانوا منتشرين في اقطار الارض من اول زمانهم



ولم يز الوافي ازدياد .

وممن اطلع على اصل هذه القاعدة التي نبينها ونحققها من غير تقليد الشيخ المحقق سيدالدين محمود الحمصي ، والسيد رضى الدين ابن طاوس ، وجماعة ، قال السيد (ره) في كتابه ( البهجة لثمرة المهجة ) اخبرني جدى الصالح ورام ابن ابي فراس (قدس الله روحه) ان الحمصي حدثه انه لم يبق للإمامية مفت على التحقيق بل كلهم حاك وقال السيد عقيه : والان فقد ظهر ان الذى يفتى به ويجاب عنه على سبيل ما حفظ من كلام العلماء المتقدمين ، انتهى . وقد كشفت لك بذلك بعض الحال وبقي الباقي فى الخيال و انما ينبه بهذا المقال من عرف الرجال بالحق و ينكره من عرف الحق بالرجال .

ثم ان الاكثر جوز العمل بالخبر الضعيف فى نحو القصص والمواعظ وفضائل الاعمال لافى نحو صفات الله تعالى و احكام الحلال و الحرام ، وهو حسن حيث لا يبلغ الضعف حدالوضع والاختلاف لما اشتهر بين العلماء المحققين من التساهل بادلة السنن ، وليس المواعظ والقصص غير محض الخبر ، ولما ورد عن النبى ( صلعم ) من طريق الخاصة والعامة انه قال ( من بلغه عن الله تعالى فضيلة فاخذها وعمل بما فيها ايمانا بالله ورجاء ثوابه اعطاه الله تعالى ذلك وان لم يكن كذلك ) وروى هشام بن سالم فى الحسن عن ابي عبد الله عليه السلام قال من سمع (١) شيئاً من الثواب على شىء فصنعه كان له اجره (٢) وان لم يكن (٣) على ما بلغه .

(١) يحتمل ان يراد بسماع الثواب مطلق بلوغه اليه سواء كان على سبيل الرواية او الفتوى او المذاكرة او نحو ذلك كالدراية فى شىء ممن كتب الحديث او الفقه مثلا، منه مدظله .

(٢) الضمير فى اجره اما يعود الى الشىء اى كان له اجر المرتب على ذلك الشىء ، او الى من اى كان ذلك العامل اجره اى الاجر الذى طلبه بذلك العمل، منه .  
(٣) اسم يكن ضمير الشأن ويجوز عوده الى الشىء او الثواب او المسموع ويؤيده ان فى رواية اخرى وان يكن الحديث، منه مدظله .

والموثوق: سمي بذلك لان راويه ثقة وان كان مخالفاً ، وبهذا فارق الصحيح مع اشتراكهما في الثقة ، و يقال له القوى ايضاً لقوة الظن بجانبه بسبب توثيقه و هو ما دخل في طريقه من نص الاصحاب على توثيقه مع فساد عقيدته بان كان من احد الفرق المخالفة للإمامية و ان كان من الثقة ، واحترزنا بقولنا نص للاصحاب على توثيقه عما رواه المخالفون في صحاحهم التي و ثقوا روايتها فانها لامدخل في الموثوق عندنا لان العبرة بتوثيق اصحابنا للمخالف لا بتوثيق غيرنا لانا لا نقبل اخبارهم ، وبذلك بهذا يندفع ما يتوهم من عدم الفرق بين رواية من خالفنا ممن ذكر في كتب حديثنا وما رووه في كتبهم ، وحينئذ فذلك كله يلحق بالضعيف عندنا لصدق تعريفه عليه فيعمل منه بما يعمل بهمنه ، ولم يشمل باقي الطريق على ضعفه واللكان الطريق ضعيفاً فانه يتبع الاخص ، وبهذا القيد سلم مما يرد على تعريف الاصحاب له بان الموثوق ما رواه من نص على توثيقه مع فساد عقيدته ، فانه يشتمل باطلاقه ما لو كان في الطريق واحد كذلك مع ضعف الباقي وليس بمراد .

وقد يطلق القوى على مروى الامامى غير الممدوح ولا المذموم كنوح بن دراج و ناجية بن عمارة الصيداوى واحمد بن عبدالله بن جعفر الحميرى وغيرهم وهم كثيرون .

وقولنا غير الممدوح ولا المذموم خير من قول الشهيد وغيره في تعريفه غير المذموم مقتصرين عليه ، لانه يشمل الحسن ، فان الامامى الممدوح غير مذموم ، ولو فرض كونه قد مدح و ذم كما اتفق لكثير ورد على تعريف الحسن ايضاً والاولى ان يطلب حينئذ الترجيح ويعمل بمقتضاه ، فان تحقق التعارض لم يكن حسناً ، وعلى هذا فينبغى زيادة تعريف الحسن بكون الممدوح مقبولاً ، فيقال : ما اتصل سنده بامامى ممدوح مدحاً مقبولاً الخ او غير معارض بذم ونحو ذلك .

ثم اختلفوا في العمل بالموثوق: فقبله قوم مطلقاً، ورده آخرون ، وفصل ثالث

ويمكن اشتراك الضعيف والحسن والموثق في دليل واحد يدل على جواز العمل بهامطلقاً وهو ان المانع من قبول خبر الفاسق هو فسقه لقوله تعالى ( ان جئكم نبأً فتبينوا ) فمتى لم يعلم الفسق لم يجب التثبت عند خبر المخبر مع جهل حاله فكيف مع توثيقه ومدحه وان لم يبلغ حد التعديل ، وبهذا احتج من قبل المراسيل .

وقد اجابوا عنه : بان الفسق لما كان علة التثبت وجب العلم بنفيه ليعلم وجود انتفاء التثبت فيجب التفحص عن الفسق ليعلم او عدمه حتى يعلم التثبت او عدمه . وفيه نظر ، لان الاصل عدم وجود المانع في المسلم ، ولان مجهول الحال لا يمكن الحكم عليه بالفسق والمراد في الآية المحكوم عليه بالفسق .

والصحيح: هو ما اتصل سنده الى المعصوم بنقل العدل الامامي عن مثله في جميع الطبقات حيث يكون متعدداً وان اعتراه شذوذ ، فخرج باتصال السند : المقطوع في اى مرتبة اتفقت ، فانه لا يسمى صحيحاً وان كان رواه من رجال الصحيح ويشمل قولنا الى المعصوم النبي والامام عليه السلام بقولنا بنقل العدل : الحسن وبقولنا لامامي : الموثق ، وبقولنا في جميع الطبقات : ما اتفق فيه واحد بغير الوصف المذكور وهو وارد على من عرفه من اصحابنا كالشهيد في ( الذكري ) بانه ما اتصلت روايته الى المعصوم بعد امامي ، فان اتصاله بالعدل المذكور لا يلزم ان يكون في جميع الطبقات بحسب اطلاق اللفظ وان كان ذلك مراداً .

وبهنا بقولنا وان اعتراه شذوذ على خلاف ما اصطاح عليه العامة في تعريفه حيث اعتبروا سلامته من الشذوذ ، وقالوا في تعريفه انه ما اتصل سنده بنقل العدل الضابط عن مثله وسلم عن شذوذ وعلة ، وشمل تعريفهم باطلاق العدل جميع فرق المسلمين فقبلوا رواية المخالف العدل مالم يبلغ خلافه حد الكفر او يكن داعية او يروى ما يقوى بدعته على اصح اقوالهم ، و بهذا الاعتبار كثرت احاديثهم الصحيحة وقلت احاديثنا ، مضافا الى ما كتفوا به في العدالة من الاكتفاء بعدم ظهور الفسق والبناء على ظاهر حال المسلم ، فالأخبارا لحسنة والموثقة عندنا صحيحة عندهم مع سلامتها

من الماتنين المذكورين ، واحترزوا بالسلامة من شذوذ عمارواه الثقة مع مخالفته  
 ماروى الناس فلا يكون صحيحا ، وارادوا بالعلمة ما فيه اسباب خفية قاذحة يستخرجها  
 الماهر فى هذا الفن و اصحابنا لم يعتبروا فى حد الصحيح ذلك . والخلاف فى مجرد  
 الاصطلاح والافتقيد يقبلون الخبر الشاذ والمعلل ونحن قد لانقبلهما وان دخلا فى الصحيح  
 بحسب العوارض .

وقد يطلق الصحيح عندنا على سليم الطريق من الطعن بما ينافى الامر بن اعنى  
 كون الراوى باتصال خبره عدلا اماميا وان اعترام مع ذلك الطريق السالم ارسال او قطع ،  
 وبهذا الاعتبار يقولون كثيرا : روى ابن ابي عمير فى الصحيح كذا او فى صحيحته كذا  
 مع كون روايته المنقولة كذلك مرسله ، ومثله وقع لهم فى المقطوع (١) كثيرا .  
 وبالجملة : فيطلقون الصحيح على ما كان رجال طريقه المذكورون فيه عدولا  
 اماميين وان اشتمل على امر آخر بعد ذلك ، حتى اطلقوا الصحيح على بعض الاحاديث  
 المروية من غير امامى بسبب صحة السند اليه فقالوا فى صحيحة فلان ووجدناها صحيحة  
 ممن عداه وفى (الخلاصة) وغيرها ان طريق (الفقيه) الى معوية بن ميسرة والى عابد  
 الاحمسي والى خالد بن نجيح والى عبد الاعلى مولى آل سام صحيح ، مع ان الثلاث الاول  
 لم ينص عليهم بتوثيق ولا غيره والرابع لم يوثقه وان ذكره فى القسم الاول وكذلك نقلوا  
 الاجماع على تصحيح ما يصح من ابان بن عثمان مع كونه فطحيا ، وهذا كله خارج عن  
 تعريف الصحيح الذى ذكره فى التعريفين خصوصا الاول المشهور .

ثم هذا فى الصحيح ما يفيد فائدة الصحيح المشهور كصحيح ابان ، ومنه ما يراد منه  
 وصف الصحة دون فائدها كالسالم طريقه مع لحوق الارسال به او القطع او الضعف او  
 الجهالة بمن اتصل به الصحيح ، فينبغى التدبر لذلك فقد زلفه اقدام أقوام .

والحسن : وهو ما اتصل سنده الى المعصوم بامامى ممدوح من غير نص على عدالته

(١) كصحيحة عبد الرحمن بن الحجاج التى احتج بها الفقهاء فى مسألة من دفع اليه  
 مال ليصرفه هل يدخل فيهم اولا؟ فيسموها صحيحة مع كونها مقطوعة عنه .

مع تحقق ذلك في جميع مراتب رواة طريقه ، او تحقق ذلك في بعضها بان كان فيهم واحدا امامي ممدوح غير موثق مع كون الباقي من الطريق من رجال الصحيح فيوصف الطريق بالحسن لاجل ذلك الواحد ، واحترزنا بكون الباقي من الطريق من رجال الصحيح عمالو كان دونه فانه يلحق بالمرتبة الدنية كما لو كان فيه واحد ضعيف فانه يكون ضعيفا وواحد غير امامي او امامي غير عدل فانه يكون من الموثق .

وبالجملة فيتبع اخص ما فيه من الصفات حيث يتعدد وهذا كله وارد على تعريف من عرفه من الاصحاب كالشهاد بانها رواه الممدوح من غير نص على عدالته فانه يشتمل ما كان في طريقه واحد كذلك وان كان الباقي ضعيفا فضلا عن غيره ، ويزيد انه لم يقيد الممدوح بكونه اماميا مع انه مراد.

و يطلق الحسن ايضا على ما يشمل الامرين وهما كون الوصف المذكور في جميع مراتبه وفي بعضها بمعنى كون رواه متصفين بوصف الحسن الى واحد معين ثم يصير بعد ذلك ضعيفا او مقطوعا او مرسلا كما مر في الصحيح مع اتصال رواه بكون كل واحد اماميا وممدوحا على وجه لا يبلغ العدالة كذلك اى كما ان الصحيح يطلق على سليم الطريق بما ينافي الامرين وان لم يتصل . ومن هذا القسم حكم العلامة وغيره بكون طريق (الفقيه) الى منذر بن جبير حسنا مع انهم لم يذكر واحدا منذر بمدح ولا قدح، ومثله طريقه الى ادريس بن يزيد ، وان طريقه الى سماعة بن مهران حسن مع ان سماعة واقفي وان كان ثقة فيكون من الموثق لكنه حسن بهذا المعنى ، وقد ذكر جماعة من الفقهاء ان رواية زرارة في مفسد الحج اذا قضاها ان الاولى حجة الاسلام من الحسن مع انها مقطوعة ، ومثل هذا كثير فينبغي مراعاته .

ثم اختلفوا في العمل بالحسن فمنهم من عمل به مطلقا كالصحيح وهو الشيخ على ما يظهر من عمله ، وكل من اكتفى في العدالة بظاهر الاسلام ولم يشترط ظهوره ، ومنهم من رده مطلقا وهم الاكثرون حيث اشترطوا في قبول الرواية الايمان والعدالة كما قطع به العلامة في كتبه الاصولية وغيره .

والعجب ان الشيخ اشترط ذلك ايضاً في كتبه الاصول و وقع له في الحديث و كتب الفروع الغرائب، فتارة يعمل بالخبر الضعيف مطلقاً حتى انه يخص به اخباراً كثيرة صحيحة حيث تعارضه باطلاقها، و تارة يصرح ببرد الحديث بضعفه؛ و اخرى برد الصحيح معللاً بانه خبر واحد لا يوجب علماً و عملاً كما هي عبارة المرتضى .

وفصل آخرون في الحسن كالمحقق في (المعتبر) والشهيد في (الذكري) فقبلوا الحسن بل الموثق و ربما ترقوا في تقديم الضعيف على الصحيح لاجل الشهرة ايضاً يعنى قدموه عليه اذا كان العمل بمضمونه مشتهراً بين الاصحاب حتى قدموه حينئذ على الخبر الصحيح حيث لا يكون العمل بمضمونه مشتهراً .

اذا علمت ذلك فاعلم: ان الشيخ الطوسي (قدس سره) ذكر احاديث كثيرة في كتابي (التهذيب) و(الاستبصار) عن رجال لم يلق زمانهم و انما روى عنهم بوسائط و حذفها في الكتابين ثم ذكر في آخرهما طريقه الى رجل رجل مما ذكره في الكتابين و كذلك فعل الشيخ ابو جعفر بن بابويه. و نحن نذكر هنا على سبيل الاجمال صحة طرقهما الى كل واحد و احدث من يوثق به او يحسن حاله، او وثق وان كان على مذهبه فاسداً و لم يحضرنى حاله، دون من ترد روايته و يترك قوله، و ان كان في الطريق من لا يحضرننا معرفة حاله من جرح او تعديل تركناه ايضاً كل ذلك على سبيل الاجمال .

فنقول: بناء على ما صرح به في (النقد) الطريق صحيح: ان كان جميع رجاله ثقات امامياً .

وحسن: ان كان جميع امامياً ممدوحاً او بعضه امامياً ممدوحاً و بعضه ثقة امامياً .

و قوى: ان كان جميع رجاله ثقات مع فساد مذاهب الكل او البعض او بعضه

ممدوحا اماميا وبعضه ثقة غير امامي.

وضيف: ان كان جميع رجاله او بعض رجاله ضعيفاً او مهملًا.

وانا اذ كر طريقه الى كل رجل رجل على سبيل الاجمال على ترتيب حروف المعجم مما ذكره في آخر الكتابين ومما لم يذكره فيهما بل ذكره في (الفهرست) واذ كر طريق ابي جعفر ايضاً الى كل رجل رجل على سبيل الاجمال ثم الكني ثم عنوان الاخبار و سياتي في آخر الكتاب ما هو ابسط بالنسبة الى ما ذكره ههنا .

فطريق الشيخ الطوسي (قدس سره) الى ابراهيم بن اسحق ضعيف، والى ابراهيم بن هاشم صحيح، وكذا الى احمد بن ادريس والى احمد بن الحسن بن علي بن فضال ضعيف، والى احمد بن داود القمي صحيح، وكذا الى احمد بن محمد بن ابي نصر البزنطي مما اخذه من كتاب الجامع، واما الى نوادره فطريقه اليه ضعيف، والى احمد بن محمد بن خالد صحيح، والى احمد بن محمد بن سعيد ضعيف، والى احمد بن محمد بن عيسى صحيح . كما قال في (الفهرست) اخبرنا بجميع كتبه ورواياته عدة من اصحابنا منهم الشيخ المفيد (ره) عن احمد بن محمد بن الحسن بن الوليد عن ابيه عن محمد بن الحسن الصفار و سعد جميعاً عن احمد بن محمد بن عيسى ، و لا يضر جهالة احمد بن محمد بن الحسن بن الوليد على تقدير جهالته لان الظاهر انه من مشايخ الاجازة. ثم لم اجد الكتب المنسوبة الى احمد بن محمد بن عيسى، مشتملة على مسائل الفقه الا كتاب النوادر و كتاب المتعة، وطريق الشيخ (ره) في التهذيب (والاستبصار) الى النوادر صحيح، واذ اوجد في (التهذيب) او (الاستبصار) حكم في غير باب المتعة فالظاهر فيه الصحة.

والى اسحق بن عمار صحيح، والى اسمعيل بن ابي زياد السكوني ضعيف، والى ايوب بن نوح صحيح ، و كذا الى جعفر بن محمد بن قولويه ، و كذا الى حريز بن عبدالله ، و كذا الى الحسن بن سعيد ، و كذا الى الحسن بن محبوب كما قال في

(الفهرست) اخبرنا بجميع كتبه ورواياته عدة من اصحابنا عن ابي جعفر محمد بن علي بن الحسين بن بابويه عن ابيه عن سعد بن عبدالله عن هيثم بن ابي مسروق ومعوية بن حكيم واحمد بن محمد بن عيسى عن الحسن بن محبوب وفي (العدة) شيخه المفيد (رحمه الله) كما يظهر من (الفهرست) عند ترجمة محمد بن علي بن الحسين بن بابويه وغيره .

وما ذكره العلامة في (الخلاصة) من ان طريقه الى الحسن بن محبوب حسن، و اليه ايضاً مما اخذه من كتبه ومصنفاته صحيح كأن منشأه ما ذكره الشيخ في آخر (التهذيب) و(الاستبصار) حيث قال: ومن جملة ما ذكرته عن الحسن بن محبوب ما اخذته من كتبه ومصنفاته صحيح، فقد اخبرني بها الشيخ ابو عبدالله محمد بن محمد بن نعمان والحسين بن عبيدالله واحمد بن عبدون عن ابي الحسن احمد بن محمد بن الوليد عن ابيه عن محمد بن الحسين الصفار عن احمد بن محمد ومعوية بن حكيم و- هيثم بن ابي مسروق عن الحسن بن محبوب. وعلى ما نقلنا طريق الشيخ اليه صحيح مطلقاً.

والى الحسن بن محمد بن سماعة قوي، والى الحسين بن سعيد صحيح ، وكذا الى الحسين بن سفيان البرزوفري ، وكذا الى الحسين بن محمد ، والى حفص بن البختري ضعيف، وكذا الى حماد بن عيسى ، والى حميد بن زياد صحيح ، والى زيد الشحام ضعيف، والى سعد بن عبدالله صحيح ، والى سلمة بن الخطاب ضعيف ، والى سهل بن زياد صحيح، وكذا الى صفوان بن يحيى سوى الكتب التي ذكرها ابن النديم . ويظهر من (الفهرست) ان الشيخ (زه) لم ير هذه الكتب وكل ما نقل الشيخ عن صفوان فالطريق اليه صحيح ، وكذا الى عاصم بن حميد ، والى عباس بن معروف ضعيف ، والى عبدالله بن مسكان صحيح ، والى عبيدالله ابي زيد احمد الانباري حسن : لان فيه احمد بن عبدون وقال العلامة طريقه اليه صحيح ، والى علي بن ابراهيم بن هاشم صحيح ، والى علي بن اسباط ضعيف والى علي بن جعفر صحيح ، والى علي بن حاتم القزويني ضعيف ، وكذا الى علي بن



الحسن بن فضال ؛ وكذا الى علي بن الحسن الطاطري ، والى علي بن الحسين بن بابويه صحيح ، وكذا الى علي بن مهزيار ، والى عمار الساباطي قوي ، والى عمرو بن سعيد ضعيف ، والى الفضل بن شاذان حسن ، وما ذكره العلامة وابن داود من ان طريق الشيخ اليه صحيح موقوف على توثيق علي بن محمد بن قتيبة او على توثيق محمد بن اسمعيل الذي يروي للكلينى بلا واسطة ، والى محمد بن ابي عمير حسن ، والى محمد بن احمد بن القمي صحيح ، وكذا الى محمد بن احمد بن يحيى الاشعري ، وكذا الى محمد بن اسمعيل الذي يروي عنه الكلينى بلا واسطة ، والظاهر انه النيسابوري كما ذكر عند ترجمة محمد بن اسمعيل بن بزيع والى محمد بن الحسن الصفار صحيح ، وكذا الى محمد بن الحسن بن الوليد ، والى محمد بن الحسين بن ابي الخطاب ضعيف ، وكذا الى محمد بن عبد الجبار ، والى محمد بن علي بن بابويه صحيح والى محمد بن علي الحلبي ضعيف ، والى محمد بن علي بن الفضل صحيح ، وكذا الى محمد بن عيسى اليقطيني ، والى محمد بن مسعود العياشي ضعيف ، والى محمد بن يحيى العطار صحيح ، وكذا الى محمد بن يعقوب الكلينى صحيح ، والى مسمع بن عبد الملك ضعيف ، والى معوية بن عمار صحيح ، والى المفضل بن صالح ضعيف والى موسى بن جعفر البغدادي صحيح ، وكذا الى موسى بن القاسم بن معوية ، وكذا الى النضر بن سويد ، والى هرون بن مسلم ضعيف ، وكذا الى يعقوب بن يزيد والى يونس بن عبد الرحمن صحيح .

وطريق الشيخ ابي جعفر محمد بن علي بن بابويه في كتاب (من لا يحضره الفقيه) اناذ كر الجميع على ترتيب حروف المعجم ثم الكنى ثم عنوان الاخبار مشيرا الى قوله ايضا ليكون اعظم نفعا واسهل اخذا. فالى ابان بن تغلب فيه ابو علي صاحب الكل وهو غير معلوم الحال ضعيف ، والى ابان بن عثمان الاحمر صحيح كما في (صه) والى ابراهيم بن ابي البلاد .

وكذا الى ابراهيم بن ابي زياد الكرخي وكذا الى ابراهيم بن ابي محمودو

الى ابراهيم بن ابي يحيى المدني قوى كما في (صه) بالحسن بن علي بن فضل ، اما ابراهيم فان كان ابن محمد بن ابي يحيى المدني فهو ثقة والى ابراهيم بن سفيان ضعيف كما في (صه) بمحمد بن سنان والى ابراهيم بن عبد الحميد حسن بابراهيم بن هاشم كما في (صه) والى ابراهيم بن عمر اليماني صحيح كما في (صه) والى ابراهيم بن محمد الثقفي فيه احمد بن علوية الاصفهاني ضعيف ، وهو مذکور لكن من غير توثيق والى ابراهيم بن محمد الهمداني حسن كما في (صه) بابراهيم بن هاشم والى ابراهيم بن مهزيار صحيح كما في (صه) والى ابراهيم بن ميمون يباع الهروى صحيح على الظاهر لكنه غير معلوم الحال ولهذا ليس في (صه) والى ابراهيم بن هاشم صحيح كما في (صه) .

وكذا الى احمد بن ابي عبدالله صحيح ايضاً وان لم يذكره (صه) نعم في احمد قول ، وكذا الى احمد بن الحسن الميثمي كما ياتي بعنوان الميثمي و الى احمد بن عائذ صحيح على ما قالوا كما في (صه) والى احمد بن محمد بن ابي نصر البزنطي صحيح ، والى احمد بن محمد بن سعيد الهمداني ضعيف فيه محمد بن ابراهيم بن اسحق الطالقاني ولا اعلم حاله ، نعم روى عنه الصدوق وقال رضي الله عنه وهو قد يشعر بكونه مرضيا سيما مع ما قدم في اول كتابه . والى احمد بن محمد بن عيسى الاشعري صحيح وان لم يذكره (صه) والى احمد بن مطهر صحيح كما في (صه) و الى احمد بن هلال صحيح وان لم يذكره (صه) الا ان احمد ضعيف ولذلك لم يذكره (صه) .

والى ادريس بن زيد حسن كما في (صه) فيه محمد بن علي ما جيلويه و الى ادريس بن عبدالله بن سعد الاشعري القمي صحيح كما في (صه) والى ادريس بن هلال ضعيف بمحمد بن سنان كما في (صه) .

والى اسحاق بن عمار صحيح الا ان في اسحاق قولا كما في (صه) والى اسحاق بن يزيد ضعيف فيه علي بن الحسين السعدي وهو غير معلوم الحال .

وكذا الى اسماء بنت عميس في رد الشمس فيه جماعة غير معلومي الحال.  
وكذا الى اسمعيل بن ابي فديك ضعيف بمحمد بن سنان وفيه المفضل بن  
عمر وفيه قول ايضاً ، والى اسمعيل بن جابر صحيح كما في (صه) الا ان فيه محمد بن  
عيسى اليقطيني وفيه قول ، والى اسمعيل الجعفي وهو اسمعيل بن عبد الرحمن كذا  
في (صه) وفي (الوسيط) وان كان فيه احمد بن محمد بن محمد بن خالد عن ابيه وفيهما قول،  
ثم الظاهر ان هذا هو اسمعيل بن جابر كما قيل فيقوى الاعتماد انتهى ، والى اسمعيل  
ابن رياح صحيح كما في (صه) الا ان فيه محمد بن علي ما جيلويه ولم اجده توثيقاً  
ولامدحا الا قول الصدوق رضي الله عنه ، وعد العلامة هذا الطريق وأمثاله صحيحاً .  
والى اسمعيل بن عيسى صحيح كما في (صه) والى اسمعيل بن الفضل الهاشمي ضعيف  
فيه جعفر بن محمد بن مسرور والحسين بن محمد بن عامر وهما غير مذكورين في الرجال  
وغير معلومي الحال ، وان كان قول الصدوق رضي الله عنه يشعر بكونه مرضياً عنده  
سيما مع ما قدم في اول الكتاب . وكذا الى اسمعيل بن الفضل في ذكر الحقوق  
عن علي بن الحسين عليهما السلام فيه علي بن احمد بن موسى رضي الله عنه و محمد بن  
اسمعيل البرمكي وعبدالله بن احمد ، والاول غير مذكور في كتب الرجال و الثاني  
فيه قول و الثالث مشترك ، لكن الظاهر انه ابن نهيك الثقة ، وكذا الى اسمعيل  
بن مسلم السكوني فيه الحسين بن يزيد النوفلي و لم يصرح بتوثيقه مع ان  
قوما من القميين قالوا انه غلاف في آخر عمره وان خلت رواياته عن ذلك ، علي ان  
السكوني عامي غير موثق صريحا ، وفي (صه) الوقف في طريقه الى اسمعيل بن مسلم  
السكوني . وكذا الى اسمعيل بن مهران فيه علي بن الحسين السعدابادي وهو غير  
معلوم الحال ولم يصرح بتوثيقه وانما عد حديثه حسناً وينظر فيه ، علي ان بعد اسمعيل  
في الطريق مجهولين ايضاً فتدبر .

والى الاصبع بن نباتة ضعيف كما في (صه) بحسين بن علوان الكلبي و  
عمر بن ثابت ابي المقدم ، فان الاول عامي وان كان له ميل و محبة شديدة حتى

قيل انه كان مؤمناً ، والثاني لم يثبت مدحه ولا توثيقه مع قول بالضعف والله اعلم ،  
وعدم توثيق سعد بن طريف فتدبر .

والى امية بن عمرو عن اسمعيل بن مسلم الشعيرى وهو واقفى غير موثق ضعيف  
باحمد بن هلال ولم يذكره (صه) .

والى انس بن محمد فى وصية النبى ( صلعم ) لاميير المؤمنين عليه السلام فيه  
مجاهيل .

والى ايوب بن اعين فيه الحكم بن مسكين وهو مذكور مهملاً وكذا ايوب ،  
والى ايوب بن الحر صحيح كما فى (صه) الا ان فيه احمد بن ابي عبد الله عن ابيه ، والى  
ايوب بن نوح صحيح كما فى (صه) .

والى بحر السقا صحيح على ما صرح به فى (صه) لكن بحر مذكور مهملاً  
فتدبر .

والى بزيع المؤذن ضعيف كما فى (صه) بمحمد بن سنان ، وبزيع مهمل  
او ملعون .

وكذا الى بشار بن بشار بمحمد بن سنان وفى (ست) له اصل : ورواه فى  
الصحيح عن ابن عمير عنه ، وجميع روايات ابن ابي عمير رواها فى الصحيح وفى  
الحسن فليتدبر .

وكذا بشير النبال ايضاً ضعيف بمحمد بن سنان ، وبشير ايضاً لم يثبت له توثيق  
ولا مدح .

وكذا الى بكار بن كردم ضعيف بابن سنان ، و بكار ايضاً مهمل . والى  
بكر بن صالح الرازى حسن بابراهيم بن هاشم لكن بكر ضعيف . واعلم ان طريق  
(جش) الى كتاب بكر صحيح وفيه احمد بن محمد بن عيسى ، وقد روى الشيخ  
جميع كتب احمد ورواياته فى الصحيح وفيه محمد بن الحسن بن الوليد فيصح له  
طريق الى بكر ، لكن بكرأ ضعيف ولهذا لم يذكره (صه) والى بكر بن محمد الازدى

صحيح كما فيه (صه) والى بكير بن اعين حسن كما في (صه) بابراهيم بن هاشم.  
والى ثعلبة بن ميمون صحيح كما في (صه) والى ثوير بن ابي فاخنة حسن الا  
ان فيه الهيثم بن ابي مسروق و هو غير مصرح بالتوثيق بل غايته المدح ، و ثوير  
غير موثق ايضا بل ولا ممدوح .

والى جابر بن اسمعيل ضعيف بسلمة بن ابي الخطاب ، وفيه ايضا محمد بن  
الليث وهو مهمل اما جابر فالظاهر انه ابن اسماعيل الحضرمي ابو عباد المصري و هو  
غير مذکور عندنا ، نعم ذكره المخالفون ، وفي (قب) مقبول من الثامنة والى جابر بن  
يزيد الجعفي ضعيف كما في (صه) بعمر بن شمر ، والى جابر بن عبدالله انصاري ضعيف  
بمفضل بن عمرو ، في (صه) توقف فيه مع تضعيفه في ترجمته ، وفي الطريق اليه ،  
وقال العلامة أتوقف في طريقه الى جابر بن عبدالله الانصاري .

وكذا الى جراح المدايني فيه القاسم بن سليمان وهو مهمل ، نعم (جش)  
روى بطريق اخر ليس فيه القاسم ، وعلى هذا صحيح على قول وفيه محمد بن خالد  
البرقي ، وفيه قول ، فتدبر .

والى جعفر بن بشير صحيح كما في (صه) ، والى جعفر بن عثمان ضعيف فيه  
على بن موسى الكمندانى و ابو جعفر الشامي وهما غير مذكورين ، و جعفر ايضا  
موضع نظر اذ فيه احتمال اشتراك فان كان ابن زياد الراسي وقد وثق فهوذا ، وان  
كان ابن شريك الكلابي الوحيد فلم ارله توثيقا لكن قال (جش) له كتاب يرويه  
عنه جماعة منهم ابن ابي عمير ، وفي (ست) جعفر بن عثمان صاحب ابي بصير والظاهر  
انه ابن شريك والله اعلم . والى جعفر بن القاسم صحيح كما في (صه) الا ان فيه احمد  
بن ابي عبدالله عن ابيه ، و جعفر بن القاسم غير مذکور ، وربما كان ابن القاسم بن  
موسى الكاظم عليه السلام والى جعفر بن محمد بن يونس حسن كما في (صه) بابراهيم  
بن هاشم ، والى جعفر بن ناجية صحيح كما في (صه) فيه الحسن بن متيل الا ان ابن  
ناجية مذکور مهمل .

وكذا الى جميل بن دراج صحيح ، ومحمد بن حمران و كانه ابن عين  
اذرؤى عنه ابن ابى عمير وروايته عنه محققة دون غيره .  
والى جوهرية بن مسهر فى رد الشمس على على عليه السلام ضعيف فيه الحسين بن  
المختاروهو واقفى ، توثيقه عن ابن عقدة عن على بن الحسن ، و مجاهيل .  
والى جهيم بن ابى جهم فيه سعدان بن مسلم وهو مهمل لم يصرح بتوثيقه  
وجهم ايضا كذلك .  
والى الحارث بياع الانماط ضعيف كما فى (صه) بمحمد بن سنان و حارث  
ايضا مهمل .  
والى الحارث بن المغيرة النضري صحيح كما فى (صه) الا ان فيه احمد بن  
ابيعبدالله عن ابيه ومحمد بن على بن ماجيلويه وتوثيقه من تصحيح العلامة نحو هذه  
الطرق ، والى حبيب بن المعلى صحيح كما فى (صه) والى حذيفة بن منصور ضعيف  
كما فى (صه) بمحمد بن سنان عنه الا ان طريق (جش) ينتهي الى محمد بن ابى  
عمير وطريق (ست) الى محمد بن ابى حمزة ففى ذلك تاييدا وان لم يصح ، فتدبر  
والى حريز بن عبدالله صحيح فى غير الزكاة و فى الزكاة حسن و فى (صه)  
مطلقا فى الموضوعين وكذا فى خصوص الزكاة حسن بابراهيم بن هاشم .  
والى الحسن بن الجهيم حسن كما فى (صه) بابراهيم بن هاشم غير ان فى الطريق  
محمد بن على بن ما جيلويه ، والى الحسن بن راشد ضعيف بقاسم بن يحيى والحسن  
ضعيف ايضا ، وكذا الى الحسن بن زياد فيه على بن الحسين السعدابادى وهو غير مصرح  
بالتوثيق ، و فيه ايضا احمد بن ابيعبدالله عن ابيه ، وكذا الى الحسن الصيقل و هو  
الحسن بن زياد ايضا فالحسن بن زياد الصيقل ان كان هو العطار كما زعم بعض  
مشايخنا فهو ثقة والافهو مهمل ، والله اعلم . والى الحسن بن السرى صحيح كما فى (صه)  
فيه الحسن بن متيل والى الحسن بن على بن حمزة البطائنى ضعيف بمحمد بن على  
الصيرفى والحسن اضعف منه والى الحسن بن على بن فضال صحيح كما فى (صه) و

الى الحسن بن علي الكوفي ضعيف وهو ابن علي بن عبدالله بن المغيرة كما صرح به الصدوق ، وفي طريقه الى روح بن عبدالرحيم طريقان في احديهما ابنه علي وفي الاخرى ابن ابنه جعفر بن علي وهما غير مذكورين الا ان في ( ست ) و ( جش ) له كتاب ، ثم رواه في الصحيح عن محمد بن علي بن محبوب عنه ، ثم روى جميع كتب محمد ورواياته عنه في الصحيح فتدبر .

والى الحسن بن علي بن النعمان صحيح كما في ( صه ) وكذا الى الحسن بن علي الوشا ، والى الحسن بن قارن ضعيف فيه حمزة بن محمد العلوي وهو مذكور بغير توثيق لكن الحسن غير مذكور بوجه فالمرجع فيه الى قول المصنف ، والى الحسن بن محبوب صحيح كما في ( صه ) والى الحسن بن هرون قوى كما في ( صه ) بعبد الكريم بن عمرو ، لكن ابن هرون مهمل .

والى الحسين بن ابي العلاء ضعيف كما في ( صه ) بموسى بن سعدان وفيه ايضا عبدالله بن ابي القاسم ولا اعرفه لكن في ( ست ) الحسين بن ابي العلاء له كتاب يعد في الاصول اخبر نابه جماعة من اصحابنا عن محمد بن علي بن الحسين بن بابويه عن محمد بن الحسن بن الوليد عن الصفار عن محمد بن الحسين بن ابي الخطاب عن محمد بن ابي عمير و صفوان عن الحسين بن ابي العلاء ، وهو طريق صحيح واضح فتدبر .

والى الحسين بن حماد الكوفي قوى كما في ( صه ) بعبد الكريم بن عمرو ، والحسين ايضا واقفي ثقة ، والى الحسين بن زيد صحيح كما في ( صه ) وفيه محمد بن علي ماجيلويه لكن الحسين لم يصرح بتوثيقه والله اعلم ، والى الحسين بن سالم ضعيف فيه ابو عبدالله الخراساني وهو غير مذكور ولا معلوم باسمه ، وفيه ايضا عبدالله بن جبلة وهو واقفي وان كان ثقة ، علي ان الحسين ايضا غير مذكور ولا معلوم . والى الحسين بن سعيد صحيح كما في ( صه ) والى الحسين بن محمد القمي حسن كما في ( صه ) بابراهيم بن هاشم وفيه محمد بن علي ماجيلويه والحسين فيه نظر ايضا والى الحسين بن المختار صحيح الا انه واقفي توثيقه عن ابن عقدة عن علي بن الحسن .

والى حفص بن البخترى صحيح كما فى (صه) وكذا الى حفص بن سالم وكنيته ابو ولاد الخياط كما ياتى فى الكنى ولعل التكرار لاختلاف الطريق عند اختلاف (١) العنوان والى حفص بن غياث صحيح على قول فيه محمد بن خالد البرقى الا ان فيه احمد بن عبد الله عن ابيه وطريقان آخران فيهما مجاهيل ومن ضعف ، وحفص عامي ايضا الا ان فى (ست) و(صه) له كتاب معتمد عليه وربما جعل ذلك مقام التوثيق من اصحابنا ، فتدبر والى حكيم بن حكيم صحيح كما فى (صه) الا ان فيه احمد بن ابي عبد الله عن ابيه والى حماد بن عثمان صحيح كما فى (صه) والى حماد بن عمرو وانس بن محمد فى وصية النبي ﷺ لعلي عليه السلام فيه مجاهيل ، وايضا حماد بن عمرو ومشارك بين مهملين وانس بن محمد غير مذكور ولا معلوم، والى حماد بن عيسى صحيح كما فى (صه) و اخر حسن ، والى حماد النواضعيف كما فى (صه) بمحمد بن سنان ، وحماد ايضا مهمل .

وكذا الى حمدان بن الحسين فيه القاسم بن محمد وهو محتمل للضعيف والمهمل والموثق ، وحمدان بن الحسين غير معلوم ولا مذكور ايضا، والى حمدان الديوانى حسن كما فى (صه) بابرهيم بن هاشم ، وحمدان غير معلوم ولا مذكور . والى حمزة بن حمران بن اعين صحيح كما فى (صه) غير ان حمزة غير مصرح بالتوثيق ، والى حنان بن سدير صحيح كما فى (صه) الا ان فيه محمد بن عيسى و اخر حسن و اخر فيه عبد الصمد بن محمد وهو مهمل عن التوثيق .

والى خالد بن ابي العلاء الخفاف صحيح كما فى (صه) كذا فى النسخ ولعله غلط ، بل الصواب خالد ابي العلاء الخفاف صحيح كما فى كتب الرجال ، لان خالد بن ابي العلاء غير مذكور فى رجالنا ولا فى رجال المخالفين ، نعم المذكور عندنا وعندهم : خالد بن طهمان ابو العلاء خاليا عن التوثيق ، وفى (جش) قال مسلم بن الحجاج له نسخة احاديث

(١) حيث ذكر مرة اخرى بعنوان ابي ولاد فى طريقه اليه ابن ابي مسروق



رواه عن ابي جعفر عليه السلام كان من العامة وفي (قب) خالد بن طهمان الكوفي وهو ابو العلا الخفاف مشهور بكنيته صدوق رمى بالتشيع ثم اختلط ، من الخامسة ، وفي (هب) صدوق شيعي ضعفه ابن معين ، ولنا ايضا خالد بن بكار ابو العلا الخفاف الكوفي روى عن الباقر و الصادق عليهما السلام ، ولا يبعد ان يكون ، كلمة ابن من سهو القلم ، والله اعلم .  
والى خالد بن ماد القلانسي ضعيف فيه النضر بن شعيب وهو غير مذکور  
والى خالد بن نجيح صحيح كما في (صه) الا ان ابن نجيح غير مصرح بالتوثيق يرمى بالارتفاع .

والى داود بن ابي زيد صحيح كما في (صه) وداود هو ابن فرقد لكن فيه محمد بن عيسى ، والظاهر ان داود بن ابي زيد هذا هو ابن ابي زيد النيسابوري وهو ثقة والله اعلم  
والى داود بن اسحق ضعيف كما في (صه) بمحمد بن سنان وابن اسحق ايضا غير مذکور ، والى داود بن الحسين ضعيف فيه الحكم بن مسكين وهو مهمل ولم يوثق ، الا ان في (ست) داود بن الحسين له كتاب اخبرنا به ابن ابي جيد عن ابن الوليد عن الصفار عن ايوب بن نوح عن العباس بن عامر ، وهذا طريق صحيح لابن الوليد الا ان ابن الحسين واقفي ثقة ، والله اعلم  
وكذا الى داود الرقي وهو داود بن كثير الرقي فيه الحسين بن احمد بن ادريس ولم يوثق  
وعبدالله بن احمد الرزي ولم يذكره غير (صه) بان عنده فيد توقف وجري بن صالح وهو غير مذکور ، وايضا داود هذا فيه قول بالارتفاع والضعف ، والى داود بن سر حان صحيح كما في (صه) وكذا الى داود الصرمي على قول فيه محمد بن عيسى بن عبيد ، وايضا داود هذا غير مصرح بالتوثيق والى درست بن ابي منصور صحيح كما في (صه) الا انه واقفي غير موثق  
والى ذريح المحاربي حسن كما في (صه) بابرهيم بن هاشم نعم روى عن ابن ابي عمير عنه .

والى ربي بن عبدالله صحيح كما في (صه) وكذا الى رفاعه بن موسى ، والى روح بن عبد الرحيم ضعيف فيه جعفر بن علي بن الحسن بن علي الكوفي وهو غير مذکور ،  
والحسن بن علي بن فضال وغالب بن عثمان وهو واقفي ثقة ، وقد يتوهم ان طريقه موثق

وفيه نظر وكذا الى رومي بن زرارة فيه جعفر بن محمد بن مسرور (رضي الله عنه) وهو غير مذکور ، ومن انتهاء الطريق الى ابن ابي عمير يتوهم صحة الطريق وفيه نظر واضح ، والى الريان بن الصلت حسن كما في (صه) بابرهيم بن هاشم ، وقد روى (جش) كتابه في الصحيح عن الحميري عنه كما في (ست) .

والى زرارة بن اعين صحيح كما في (صه) وكذا الى زرعة بن محمد الحضرمي عن سماعة صحيح كما في (صه) الا انها واقفيان لكن ثقتان ، وكذا الى زكريا بن آدم ، والى زكريا بن مالك الجعفي ضعيف فيه الحسين بن احمد بن ادريس رضي الله عنه وهو مهمل غير مذکور ، وهو زكريا بن النقاض ، والطريق قريب من الصحة وان كان في محمد بن احمد بن يحيى الذي في الطريق وعلى بن اسماعيل بعض الاحتمال لكن في الاتحاد نوع تامل ، فان النقاض ربما كان ابوه عبدالله ، والله اعلم . وكذا الى الزهري وهو محمد بن مسلم بن شهاب ضعيف بقاسم بن محمد الاصفهاني . والى زياد بن سوقة صحيح كما في (صه) وكذا الى زياد بن مروان القندي الا انه واقفي ، والى زيد الشحام ضعيف بابي جميلة ، نعم (جش) روى كتابه عن صفوان عنه ، والى زيد بن علي بن الحسين عليه السلام ضعيف بحسين بن علوان وعمرو بن خالد .

وكذا الى الى سدير الصيرفي ضعيف فيه الحكم بن مسكين ولم يوثق وسدير مهمل او مخلط ، والى سعد بن طريف ضعيف بحسين بن علوان ، وسعد فيه قول بالناووسية والى سعد بن عبدالله صحيح كما في (صه) وكذا الى سعدان بن مسلم واسمه عبد الرحمن بن مسلم لكنه غير مصرح بالتوثيق والى سعيد بن عبدالله الاعرج قوي بعبد الكريم بن عمر ولكن روى (جش) كتاب سعيد في الصحيح عن صفوان عنه والشيخ في (ست) روى جميع كتبه ورواياته عن جماعة عن محمد بن علي بن الحسين في الصحيح عن صفوان فيلزم صحته ، فتدبر . والى سعيد النقاش ضعيف كما في (صه) بمحمد بن سنان وسعيد ايضا غير معلوم ولا مذکور ، والى سعيد بن يسار ضعيف بمفضل نعم (ست) روى كتاب سعيد عن صفوان عنه . والى سلمة بن تمام صاحب امير المؤمنين عليه السلام في

موضعه بياض في النسخ ، والى سلمة بن الخطاب صحيح الا ان سلمة ضعيف ، والى سليمان بن جعفر الجعفري صحيح كما في (صه) .

وكذا الى سليمان بن حفص الا ان فيه احمد بن ابي عبدالله ، اما سليمان فغير مذكور ، وربما فهم من (عيون اخبار الرضا عليه السلام) انه متكلم خراسان ، وفي (صه) انه صحيح ، والى سليمان بن خالد حسن كما في (صه) بابرهيم بن هاشم ، والى سليمان بن داود المنقري ضعيف بقاسم بن محمد الاصفهاني المعروف بكاسولا ، وسليمان ضعيف ايضا وفي (صه) ان طريقه اليه صحيح ، والى سليمان الديلمي ضعيف بمحمد بن سليمان الديلمي . وغياث بن سليمان ايضا مجهول ، وسليمان ضعيف ايضا وكذا الى سليمان بن عمرو ضعيف فيه عبدالله بن خالد وهو غير مذكور ، واحمد بن علي وهو كذلك او مشترك ، وسليمان ايضا مهمل او مجهول .

والى سماعة بن مهران قوى ، او ضعيف بعثمان بن عيسى ، وفيه ابراهيم بن هاشم ، وفي (صه) انه حسن ، والى سويد القلاصحيح كما في (صه) والى سهل بن اليسع حسن كما في (صه) بابرهيم بن هاشم ، والى سيف التمار ضعيف فيه علي بن الحسين السعد آبادي والحسن بن رباط وهما مهملان ولم يوثقا نعم قد تعدد روايته حسنا ، وقيل ينجبر الحسن برواية ابن محبوب عنه والكل منظور فيه ، فتدبر ،

وكذا الى سيف بن عميرة فيه الحسين بن سيف بن عميرة وهو مهمل لم يوثق الا ان في (ست) سيف بن عميرة ثقة له كتاب اخبرنا به عدة من اصحابنا عن محمد بن علي بن الحسين عن ابيه ومحمد بن الحسين عن سعد بن عبدالله عن احمد بن محمد عن علي بن الحكم عن سيف بن عميرة ، وهو طريق صحيح ، فتدبر .

وكذا الى شعيب بن واقد فيه حمزة بن محمد بن العلوي وهو مهمل لم يوثق ، وعبد العزيز بن محمد بن عيسى الابهري وهو غير مذكور ، وشعيب ايضا كذلك . والى شهاب بن عبدربه صحيح كما في (صه) .

وكذا الى صالح بن الحكم ، لكن صالحا ضعيف والى صالح بن عقبة ضعيف فيه

على بن الحسين السعد آبادي وهو مهمل لم يوثق ، وقد عد بعض اصحابنا المعاصرين حديثه حسنا وهو غريب ، وايضا يستفاد من (ست) ان محمد بن علي بن الحسين روى جميع كتب يونس بن عبدالرحمن ورواياته عن محمد بن الحسن بن الوليد عن سعد بن عبدالله والحمري وعلي بن ابراهيم والصفار كلهم عن ابراهيم بن هاشم عن اسمعيل بن مروان وصالح بن السندي عن يونس ، وفيه من التأييد ما لا يخفى على ان النجاشي روى كتاب صالح هذا في الصحيح عن علي بن ابراهيم عن ابن ابي الخطاب عن محمد بن اسمعيل بن بزيع عن صالح ، وقد روى محمد بن علي بن الحسين عن ابيه و محمد بن الحسن و محمد بن علي ماجيلويه عن علي بن ابراهيم جميع رواياته الاحديثا واحدا من كتاب الشرايع في تحريم لحم الحمير ، لكن صالحا قيل فيه انه غال كذاب قتدبر . والي الصباح بن سيابة صحيح كما في (صه) لكن صباحا مهمل . وكذا الي صفوان بن مهران الجمال صحيح كما في (صه) والي صفوان بن يحيى حسن كما في (صه) بابراهيم بن هاشم ، والي طلحة بن زيد صحيح لكن طلحة عامي . والي عاصم بن حميد حسن كما في (صه) بابراهيم بن هاشم وفي (ست) للمصنف طريق صحيح اليه قتدبر .

والى عامر بن جذاعة ضعيف فيه الحكم بن مسكين وهو مهمل ولم يوثق ، ولم يثبت توثيق لعامر ايضا قتدبر والى عامر بن نعيم القمي حسن بابراهيم بن هاشم وفي (صه) انه صحيح لكن عامر غير مذكور فلو قال حسن كان حسنا . والى عايد الاحمسي صحيح كما في (صه) لكن عايد مهمل . والى العباس بن عامر القصباني ضعيف فيه على بن الحسن بن علي الكوفي وهو غير مذكور لكن في (ست) اخبرنا ابو عبدالله عن محمد بن علي بن الحسين عن ابيه عن عبدالله بن جعفر الحميري عن الحسن بن علي الكوفي وايوب بن نوح عن العباس بن عامر بكتابه ، وكتابه في (جش) ايضا في الصحيح لكن عن غير المصنف ، وفيه ايضا نوع تأييد قتدبر . والى العباس بن معروف صحيح كما في (صه) والى العباس بن هلال ضعيف فيه الحسين بن ابراهيم تاتاه (رضي الله عنه) وهو غير مذكور ، والعباس ايضا مهمل فالاسترضاء ان افاد مدحا فهو حسن به و بابراهيم بن هاشم .

والى عبدالاعلى مولى آل سام صحيح كما فى (صه) لكن عبدالاعلى غير مصرح بالتوثيق والى عبد الحميد الازدى ضعيف باسما عيل بن يسار، وفيه ايضا احمد بن حبيب وهو غير مذكور، وفيه ايضا محمد بن على القرشى ويحتمل ابوسمية والحكم الحنط وهو غير مصرح بالتوثيق وكذا الى عبد الحميد بن غواض بمحمد بن احمد بن عمران بن موسى، وفى (صه) انه صحيح .

والى عبدالرحمن بن ابي عبدالله صحيح، وكذا الى عبدالرحمن بن ابى نجران وكذا الى عبدالرحمن بن الحجاج على الظاهر . والى عبدالرحمن بن كثير الهاشمى ضعيف فيه على بن حسان الواسطى عن عمه عبدالرحمن بن كثير الهاشمى، قال العلامة وهو يعطى ان الواسطى هو ابن اخى عبد الرحمن ولعله سهو من قلم الشيخ ابن بابويه او الناسخ، انتهى. فالظاهر ان السهو فى الواسطى لافى عمه فان الهاشمى هو الراوى عن عمه كما فى (ست) و (جش) وهو ضعيف كعمه .

والى عبدالرحيم القصير ضعيف فيه جعفر بن على بن الحسن بن على وهو غير مذكور، وايضا عبدالرحيم لم يصرح بتوثيقه والى عبدالصمد بن بشير صحيح او حسن ولم يذكره (صه) وذلك ان فيه الحسن بن مئيل وهو وجه من وجوه اصحابنا كثير الحديث ولا قدح فيه اصلا فتدبر . والى عبد العظيم بن عبدالله الحسنى ضعيف فيه على بن الحسين السعدآبادى، وروى كتابه بغير هذين الطريقين كما فى (ست) و (جش) والى عبدالكريم بن عتبة قوى كما فى (صه) بابن عمر. والى عبدالكريم بن عمر وصحيح كما فى (صه) لكن عبدالكريم بن عمر وواقفى .

وكذا الى عبدالله بن ابى يعفور صحيح على الظاهر كما فى (صه) وان كان فيه احمد بن محمد بن يحيى العطار، فان العلامة قد بنى على توثيقه بحيث لا يحتمل الغفلة كما لا يخفى، ومحمد بن خالد البرقى . والى عبدالله بن بكير قوى كما فى (صه) بحسن بن على بن فضال . والى عبدالله بن جبلة صحيح كما فى (صه) لكن ابن جبلة واقفى ثقة . وكذا الى عبدالله بن جعفر الحميرى . والى عبدالله بن جندب

حسن كما فى (صه) بابراهيم بن هاشم ، وفيه ايضاً محمد بن على ماجيلويه .  
والى عبدالله بن الحكم طريقان احدهما ضعيف بسهل بن زياد و ابى عمران  
الارمنى وفيه ايضاً الحسين بن احمد بن ادريس . والثانى ضعيف بمحمد بن حسان  
فانه الرازى لان الراوى عنه احمد بن ادريس و ياتى عمران ايضاً ، على ان عبدالله  
ايضاً ضعيف . والى عبدالله بن حماد الانصارى ضعيف بمحمد بن سنان .  
والى عبدالله بن سليمان صحيح كما فى ( صه ) اما ابن سليمان فمذكور  
مهمل لا نعم قيل له اصل ، فتدبر . وكذا الى عبدالله بن سنان صحيح كما فى (صه) والى  
عبدالله بن فضالة ضعيف بمحمد بن سنان و عبدالله ايضاً غير مذكور فى الرجال .  
والى عبدالله بن القاسم ضعيف بابى عبدالله الرازى ، وفيه ايضاً محمد بن حسام وهو  
غير مذكور و ابن القاسم ايضاً ضعيف .  
وكذا الى عبدالله بن لطيف فيه جعفر بن محمد بن مسرور (رضى الله عنه) وهو غير  
مذكور ، و ابن لطيف ايضاً كذلك ، وكذا الى عبدالله بن محمد وهو ابو بكر الحضرمى  
ضعيف بعبدالله بن عبد الرحمن الاصم ، وفى (صه) انه صحيح و كانه سهو ، والى عبدالله بن محمد  
الجعفى صحيح كما فى (صه) الا ان عبدالله ضعيف والى عبدالله بن مسكان صحيح كما فى  
(صه) والى عبدالله بن المغيرة حسن بابراهيم بن هاشم ، وكذا الى عبدالله بن ميمون القداح  
وهو ثقة والى عبدالله بن يحيى الكاهلى صحيح .  
والى عبد المؤمن بن القاسم ضعيف فيه الحكم بن مسكين و ابو كهس وهما مهملان  
ولم يوثقا ، وفى (ست) ان كتاب عبد المؤمن رواه حميد عن ابراهيم بن سليمان الخزاز  
عنه ، وفيه تايدما . والى عبد الملك بن اعين و كنيته ابو زريس صحيح كذا فى (صه)  
على ما تقدم من توثيق محمد بن على ماجيلويه ، وفيه احمد بن ابى عبدالله عن ابيه ، والى  
عبد الملك بن عتبة الهاشمى قوى كما فى (صه) بحسن بن على بن فضال والى عبد الملك  
بن عمر و ضعيف فيه الحكم بن مسكين وفى توثيق عبد الملك ايضاً نظر ، والى عبد الواحد  
بن محمد بن عبدوس بلا واسطة .

والى عبيد بن زرارة ضعيف فيه الحكم بن مسكين ولم يوثق لكن فى (جش) اخبرنا  
 عدة من اصحابنا عن احمد بن محمد بن يحيى عن عبدالله بن جعفر عن ابن ابى  
 الخطاب ومحمد بن عبد الجبار واحمد بن محمد بن عيسى عن محمد بن اسمعيل بن  
 بزيع عن حماد بن عثمان عن عبيد بكتابه ، وفى (ست) عبدالله بن جعفر اخبرنا بر واياته  
 ابو عبدالله عن محمد بن على بن الحسين عن ابيه ومحمد بن الحسن عنه ، وايضا اخبرنا بن  
 ابى جيد عن ابن الوليد عنه ، ولا يخفى ما فى هذا من صحة طريق المصنف الى عبيد ، فافهم  
 وكذا الى عبيد الله المرافقى فيه جعفر بن محمد بن مسرور (رضى الله عنه) وهو غير  
 مذكور ، واما ابو احمد محمد بن زياد فالظاهر انه الاشجعى المهمل لا ابن ابى عمير  
 لكن المرافقى ايضا غير مذكور. والى عبيد الله بن على الحلبي صحيح كما فى (صه) والى  
 عبيد الله بن الوليد الوصافى قوى بابن فضال ، وفيه ايضا محمد بن على ماجيلويه .

والى عثمان بن زياد ضعيف فيه عبد الواحد بن محمد بن عبدوس العطار النيسابورى  
 (رضى الله عنه) وهو غير مذكور فى كتب الرجال ، وعثمان بن عيسى وفى توثيقه نظر ،  
 مع انه من اصول الواقفة ، وفى نسخة احمد بن سليمان بدل حمدان بن سليمان واحمد مهمل  
 لكن الظاهر انهما واحد .

وكذا الى عطاء بن السائب ضعيف فيه ابان بن عثمان فعلى اجماع العصاة صحيح  
 وعلى ما نقل عن محمد بن مسعود عن على بن الحسن انه كان ناووسيا قوى لكن عطا غير  
 مذكور عندنا نعم ذكره المخالفون وفى (قب) انه ابو محمد ويقال ابو السائب الثقفى  
 الكوفى صدوق اختلط ، من الخامسة مات سنة ست وثلثين ومائة ، والله اعلم .

والى العلاء بن رزين صحيح ، وكذا الى العلاء بن سيابة ؛ على ما قالوا كما فى (صه)  
 فيه ابان بن عثمان .

وكذا الى على بن ابى حمزة صحيح على ما تقدم عن (صه) من توثيق محمد بن على  
 ماجيلويه ، الا ان ابى حمزة مشترك بين البطائنى الواقفى الضعيف والثمالى و كانه  
 الاول . وكذا الى على بن احمد بن اشيم صحيح ، الا ان فيه محمد بن على ماجيلويه

واحمد بن ابي عبدالله وابن احمد بن اشيم هذا مجهول مذکور بانه مجهول والى على بن ادریس حسن كما فى (صه) بمحمد بن على ماجيلويه و بابرهم بن هاشم وابن ادریس غير مذکور فى الرجال ولا معلوم الحال الا ما يظهر من قول المصنف عنه وعن ادریس بن زید هنا انهما صاحبنا الرضا عليه السلام وما سيجىء منه فيما بعد ، والله اعلم .

والى على بن اسباط صحيح وهو ثقة لكن فى رجوعه عن الفطحية نظر وكذا الى على بن اسمعيل الميثمى والى على بن بجيل ضعيف فيه الحكم بن مسكين وهو مهمل ولم يوثق وعلى كذلك، والى على بن بلال حسن كما فى (صه) بابرهم بن هاشم ، وفيه محمد بن على ماجيلويه وقد روى (جش) كتاب على هذا فى الصحيح عن محمد بن احمد بن يحيى وقد روى رواياته فى الصحيح كما فى (ست) عنه الا ما كان فيه من تخليط كما هو المذکور فى موضعه، فتدبر .

والى على بن جعفر صحيح كما فى (صه) وكذا الى على بن حسان الواسطى ، وكذا الى على بن الحكم ، وكذا الى على بن رئاب والى على بن الريان حسن بابرهم بن هاشم فيه محمد بن على ماجيلويه فى (جش) عن على انه روى عن ابي الحسن الثالث عليه السلام نسخة اخبرنا ابو عبدالله بن شاذان عن احمد بن محمد بن يحيى عن ابيه عن عمران بن موسى عن على بهذه النسخة ، وله كتاب منشور الاحاديث اخبرنا احمد بن على عن الحسن بن حمزة عن على بن ابرهيم عنه ، وفى (ست) على ومحمد ابنا الريان لهما كتاب مشترك بينهما رويناه عن محمد بن محمد بن النعمان عن محمد بن على بن الحسين عن ابيه عن على بن ابرهيم عنهما فكل ذلك صحيح كما ترى ، فتدبر .

والى على بن سويد كما فى (صه) ولكن الظاهر من (جش) و(ست) ان رواية سعد بن على بن الحكم بتوسط احمد بن محمد او نحوه ، فالظاهر سقوطه ، فليتدبر والى على بن عبدالعزيز ضعيف فيه حمزة بن عبدالله وهو غير مذکور او مهمل وفيه ايضا احمد بن ابي عبدالله عن ابيه واسحق بن عمار الثقة الفطحي ، وعلى بن عبدالعزيز ايضا مهمل مشترك بين مهملين . والى على بن عطية صحيح على احتمال لان فيه على بن حسان



فان كان الواسطي فالطريق صحيح وان كان الهماشي فالطريق ضعيف .  
 والى على بن غراب وهو ابن المغيرة الازدى ضعيف بمحمد بن حسان فان الظاهر  
 انه الرازي ، وفيه ايضا ادريس بن الحسن وهو غير مذكور والى على بن الفضل الواسطي  
 حسن كما فى (صه) بابرهم بن هاشم ، وعلى بن الفضل فى الرجال مهمل وهو غير معلوم  
 الحال الا ما يظهر من قوله : صاحب الرضا عليه السلام ، فتدبر . والى على بن محمد الحضيبي  
 ضعيف بمحمد بن سنان ، وعلى بن محمد الحضيبي هذا غير مذكور ايضا . والى على بن  
 محمد النوفلي صحيح الا ان فيه محمد بن علي ماجيلويه واحمد بن ابي عبدالله عن ابيه ،  
 وعلى النوفلي هذا مهمل والى على بن مطر ضعيف بمحمد بن سنان ، وابن مطر غير مذكور  
 فى كتب الرجال .

والى على بن مهزيار صحيح ، واما ما فى (صه) من ان طريقه اليه قوي فمحمول على  
 السهولان طريقه الى محمد بن الحسن بن الوليد عن محمد بن الحسن الصفار عن العباس  
 بن معروف وهم ثقات . والى على بن ميسرة صحيح على قول . والى على بن النعمان صحيح ،  
 وكذا الى على بن يقطين ، وكذا الى عمار بن مروان .

والى عمار بن موسى الساباطى قوى كما فى (صه) باحمد بن الحسن بن على بن فضال  
 وعمر بن سعيد المدائني ومصدق بن صدقة . والى عمرو بن ابي المقدم ضعيف فيه الحكم  
 بن مسكين ، وفي عمر وايشا نظر . وكذا الى عمرو بن جميع فيه الحسن بن الحسين اللؤلؤي  
 وان وثقه النجاشي الا انه استثنى من (نوادير الحكمة) وقال الشيخ : ان ابن بابويه  
 ضعفه ، وفيه ايضا معاذ بن ثابت الجوهري وهو مهمل ، على ان عمرو بن جميع  
 بترى ضعيف .

وكذا الى عمرو بن خالد فيه الحسين بن علوان الكلبي رهو عامى غير موثق  
 صريحا ، نعم قيل فيه انه كان مستورا ، وعمرو مشترك بين من وثق وغيره والى عمرو  
 بن سعيد الساباطى قوى باحمد بن الحسن بن فضال ، وفى بعض نسخ (الفقيه) عمرو بن  
 موسى الساباطى كما نقله العلامة فى (صه) ولعله محمول على السهو لان محمد بن

علي بن بابويه لم يرو عن عمرو بن موسى الساباطي اصلا ، ولم اجده في كتب الرجال مطلقا و الي عمرو بن شمر ضعيف فيه علي بن الحسين السعدابا دي ، و ابن شمر مذموم ضعيف جدا .

و الي عمر بن ابي زياد ضعيف فيه الحكم بن مسكين . و الي عمر بن ابي شعبة صحيح فيه محمد بن علي ماجيلويه . و الي عمر بن اذينة صحيح و الي عمر بن حنظلة قوي بداودين الحصين ، وفيه ايضا محمد بن عيسى ، الا ان فيه الحسين بن احمد بن ادريس . و الي عمر بن قيس الماصر مجهول فان فيه عن محمد بن سنان وغيره ، و عمر بقرى غير موثق . و الي عمر بن يزيد صحيح كما في (صه) و كذا الي عمر ان الحلبي كما في (صه) و كذا الي عيسى بن ابي منصور و كنيته ابو صالح .

و الي عيسى بن اعين ضعيف فيه محمد بن احمد بن علي بن الصلت وهو غير مذكور ، و عيسى مشترك و الظاهر انه الثقة و الي عيسى بن عبدالله الهاشمي وهو عيسى بن عبدالله بن علي بن عمر بن علي بن الحسن بن علي بن ابي طالب عليه السلام صحيح علي ما في (صه) و عندي فيه نظر من اختلاف النسخ ، وفي طريقه اليه محمد بن عبدالله وهو مشترك بين الموثقين و المهملين و المجر و حين بن . و الي عيسى بن يونس ضعيف بمحمد بن سنان ، و عيسى ايضا لم يوثق و العيص بن القاسم صحيح كما في (صه) و كذا الي غياث بن ابراهيم الا ان غياثا بقرى ثقة .

و الي فضالة بن ايوب صحيح كما في (صه) و الي الفضل بن ابي قرة السمندی ضعيف بشريف بن سابق ، و الفضل السمندی ضعيف ايضا و كذا الي الفضل بن شاذان ضعيف من العلل التي ذكرها عن الرضا عليه السلام فيه عبد الواحد بن عبدوس النيسابوري العطار (رضي الله عنه) وهو غيره مذكور ، و علي بن محمد بن قتيبة و لم يصرح بالتوثيق لكنه معتمد ، و في (ست) عن الفضل بن شاذان اخبرنا بكتبه و رواياته ابو عبدالله عن محمد بن علي بن الحسين عن محمد بن الحسن بن احمد بن ادريس عن علي بن محمد بن قتيبة عن الفضل بن شاذان ، و رواها محمد بن علي بن الحسين عن حمزة بن

محمد العلوي عن ابي نصر قنبر بن علي بن شاذان عن ابيه الفضل ، والاول صحيح والثاني مؤيد ، فتدبر . والى الفضل بن عبد الملك ابي العباس البقباق صحيح كما في (صه) وكذا الى فضيل بن عثمان الاعور على قول كما في (صه) الا ان فيه محمد بن عيسى بن عبيد اليقطيني . والى الفضيل بن يسار ضعيف فيه على بن الحسين السعد آبادي لكنه عن احمد بن ابي عبد الله عن ابيه عن ابن ابي عمير عن ابن اذينة عنه .

والى القاسم بن بريد ضعيف بمحمد بن سنان وفيه ايضا على بن الحسين السعد آبادي ، وفي (جش) كتاب قاسم اخبرنا به الحسين بن عبيد الله عن علي بن محمد القلانسي عن حمزة بن القاسم عن علي بن عبد الله بن يحيى عن احمد بن محمد بن خالد عن ابيه عن فضالة عن القاسم . والى القاسم بن سليمان صحيح كما في (صه) غير ان فيه محمد بن عيسى . والى القاسم بن عروة صحيح كما في (صه) الا ان فيه هرون بن مسلم بن سعدان وهو وان كان ثقة الا انهم قالوا كان له مذهب في الجبر والتشبيه لكنه ليس ناصيا فيما يوجب القدح ، ولكن القاسم بن عروة لم يصرح بتوثيقه ، والله اعلم والى القاسم بن يحيى صحيح لكن قاسم مشهور بالضعف .

وكذا الى الكاهلي وهو عبد الله بن يحيى كما في (صه) واما عبد الله فممدوح قريب من الصحة ؛ والى كردويه الهمداني حسن بابر هيم بن هاشم ، الا ان كردويه غير مذکور في كتب الرجال ، وحكى عن بعض المشايخ ان كردوين وكردويه اسمان لمسمع وقيد الهمداني ربما ينافي ذلك ، فتدبر .

والى كليب الاسدي صحيح كما في (صه) الا ان فيه محمد بن خالد والظاهر انه البرقي ، اما ما كان فيه عن ابي بكر الحضرمي وكليب الاسدي ففيه عبد الله بن عبد الرحمن الاصم وهو ضعيف ، وكليب في نفسه ممدوح حسن والى مالك بن اعين الجهني وهو ليس من آل سنسن ، ضعيف فيه على بن موسى بن جعفر الكمندانى وهو غير مذکور وعمر بن ابي المقدم وفيه قول ، وربما ارتفع الاول بما صح من طريق المصنف الى الحسن بن محبوب بجميع كتبه ورواياته ، وكذلك احمد بن محمد بن عيسى ومالك لم يثبت توثيقه ولا مدحه وان كان مرويا ، فتدبر .

و الى مبارك العرقوفى ضعيف كما فى (صه) بمحمد بن سنان ، و فى الطريق  
ايضا الحسن بن ابراهيم بن تاتانه وهو غير مذكور ، و الى مثنى بن عبدالسلام قوى  
كما فى (صه) بمعوية بن حكم ، و اما مثنى فممدوح ، و اما فى التوثيق فنظر. و الى  
محمد بن ابى عمير صحيح كما فى (صه) و كذا الى محمد بن احمد بن يحيى الاشعري  
و كذا الى محمد بن اسلم الجبلى لكن فيه ضعف .

و الى محمد بن اسماعيل البرمكى ضعيف ، فى ( حاشية النقد ) فيه على بن  
احمد بن موسى و محمد بن احمد عن محمد بن ابي عبدالله عن محمد بن اسمعيل  
البرمكى و اجتماعهم يؤيد الصدق ، انتهى . و فى ( كبير ) ميرزا محمد فيه على بن احمد  
بن موسى و محمد بن احمد السنائى و الحسين بن ابراهيم بن احمد بن هشام المكتب  
(رضى الله عنهم) ، و الاول و الاخير غير مذكورين و محمد بن احمد مهمل بل فى ( د )  
(لم) (غض) نسبه و حديثه مضطرب ، الا ان اجتماع هؤلاء فى مرتبة يؤيد الاعتماد  
و الى محمد بن اسمعيل بن بزيع صحيح كما فى (صه) و الى محمد بن بجيل  
صحيح ان قيل بتوثيق الهيثم بن ابى مسروق كما فى ( صه ) فى ثوير ، و الافحسن  
لكن محمد بن بجيل مذكور مهملا . و الى محمد بن جعفر الاسدى الكوفى كنيته  
ابو الحسين ضعيف ، و يقال محمد بن ابي عبدالله فيه الجماعة المذكورة فى ابن اسمعيل  
البرمكى و اجتماعهم يؤيد الصدق . و الى محمد بن حسان صحيح لكن ابن حسان  
ضعيف وهو الرازى ، و الى محمد بن الحسن الصفار صحيح كما فى ( صه ) و كذا  
الى محمد بن الحسين بن ابى الخطاب .

و كذا الى محمد بن حكيم الا ان فيه نظر امن حيث الاشتراك ، و كذا الى محمد  
الجبلى صحيح كما فى (صه) و كذا الى محمد بن حمران لكنته غير مصرح بالتوثيق  
فان الظاهر انه ابن اعين او مشترك ، و كذا الى خالد بن البرقى صحيح ، و الى محمد  
بن خالد الجبلى القسرى ضعيف فيه جعفر بن محمد بن مسرور (رضى الله عنه) و خفقة  
وليسا فى مظانهما ، و محمد بن خالد ايضا مهمل ، على انه كان و الى المدينة و يبعد

عدالته ، فتدبر .

والى محمد بن سنان حس بابراهيم بن هاشم ، واليه فيما كتبه الرضا عليه السلام في جواب مسائله في (العلل) ضعيف بقاسم بن الربيع الصحاف و على بن عباس فان الظاهر انه الرازى و قدرمى بالغلو .

والى محمد بن سهل اليسع الاشعري صحيح كما فى (صه) لكن محمد بن سهل مهمل .

وكذا الى محمد بن عبد الجبار صحيح كما فى (صه) وهو محمد بن ابى الصهبان والى محمد بن عبدالله بن مهران ضعيف فيه على بن الحسين السعدآبادى واحمد بن ابى عبدالله ، على ان محمدا هذا ضعيف جدا ، والى محمد بن عثمان العمرى (قدس الله روحه) صحيح كما فى (صه) وكذا الى محمد بن عذا فرو وكذا الى محمد بن على بن محبوب . والى محمد بن عمرو بن ابى المقدم ضعيف بمحمد بن سنان ، و ابن عمر وغير مذكور ايضا ، والى محمد بن عمران العجلى صحيح على تقدير توثيق محمد بن على ماجيلويه ومحمد بن خالد البرقى ، الا ان فيه احمد بن ابى عبدالله عن ابيه ، ومحمد بن عمران هذا مهمل ، والى محمد بن عيسى بن عبيد صحيح كما فى (صه) والى محمد بن الفيض التيمى ضعيف فيه داود بن اسحق الحذاء وهو غير مذكور والتيمى ايضا مهمل ، وكذا الى محمد بن الفيض فيه جعفر بن محمد بن مسرور (رضى الله عنه) وابن الفيض ايضا مشترك بين المهملين ويحتمل الاتحاد ، فتدبر .

والى محمد بن القاسم الاسترآبادى لا واسطة لكنه ضعيف جدا ، وكذا الى محمد بن القاسم بن الفضيل ضعيف فيه الحسين بن ابراهيم (رضى الله عنه) وهو غير مذكور ولولا هذا لكان حسنا بابراهيم بن هاشم ، على انه لا يبعد كون الحسين ممدوحا ، والى محمد بن قيس حسن بابراهيم بن هاشم ، و كانه البجلي الثقة لرواية عاصم بن حميد عنه .

وكذا الى محمد بن مرزم عن ابيه حسن ظاهرا كما ياتى فى ابيه مرزم اذ لم

اجد له طريقا اليه بخصوصه ، والله اعلم . والى محمد بن مسعود العياشي ضعيف فيه المظفر بن جعفر العلوي (رضي الله عنه) عن جعفر بن محمد بن مسعود والاول في الرجال مهمل مذكور بغير توثيق و الثاني قالوا فيه : فاضل ، علي اذ روي عنه حيدر بن محمد السمرقندي فان استفيد من الاسترضاء كون الاول مرضيا قرب عده حسنا ، وكذا الي محمد بن مسلم الثقفي فيه علي بن احمد بن عبدالله بن احمد بن ابي عبدالله عن ابيه و هما غير مذكورين لكن العلامة صحح بعض روايات محمد بن مسلم منسوبة الي الصدوق علي وجه ظاهره انه من (الفقيه) فليتدبر .

وكذا الي محمد بن منصور ضعيف بمحمد بن سنان . والى محمد بن النعمان حسن كما في (صه) بابراهيم بن هاشم وفيه محمد بن علي ما جيلويه .

والى محمد بن الوليد الكرمانى حسن كما في (صه) لكنه غير مذكور . والى محمد بن يحيى الخثعمي ضعيف بزكريا المؤمن وفيه ايضا محمد بن عيسى . وكذا الي محمد بن يعقوب الكليني فيه محمد بن محمد بن عصام الكليني وعلي بن احمد بن موسى ومحمد بن احمد السناني (رضي الله عنهم) عن محمد بن يعقوب الكليني ولم يذكر منهم الا الاخير مهمل او مذموم ، الا ان اجتماعهم يصحح الصدوق ويؤيده و لعل من صحح هذه الطرق صححه لذلك . والى مرزم بن حكيم حسن كما في (صه) بابراهيم بن هاشم ، وفيه محمد بن علي ما جيلويه وكانه كذلك .

والى مروان بن مسلم ضعيف بسهل بن زياد ، وفيه ايضا علي بن يعقوب الهاشمي وهو غير مذكور الا ان في (ست) له كتاب اخبرنا به جماعة عن احمد بن محمد بن الحسن عن ابيه عن سعد و الحميري عن محمد بن الحسين عن الحسن بن علي بن فضال عن مروان بن مسلم ، وقال في (منهج المقال) مع ان المصنف روى جميع روايات ابن الوليد عنه و روايات الحسن بن علي بن فضال في الصحيح فليتدبر ، ومروان بن مسلم ثقة ايضا علي ما وجدنا في نسخ النجاشي و نقله ايضا لكن في (صه) ابن موسى و نقله عن النجاشي و اظن الاصل في ذلك كتاب (ابن طاوس) وان

فيه سهوا ، والله اعلم .

والى مسعدة بن زياد صحيح كما فى (صه) وهو ثقة ، وكذا الى مسعدة بن صدقة  
الربعى غير ان فيه هرون بن مسلم ومسعدة بقرى ، والى مسمع بن مالك البصرى ضعيف  
بقاسم بن محمد الجوهرى ، والى مصادف صحيح كما فى (صه) والى مصعب بن يزيد الانصارى  
ضعيف فيه ابراهيم بن عمران الشيبانى وهو غير مذكور ، ويوسف بن ابراهيم ويحيى بن  
ابى اشعث الكندى وهما مهملان ، وفى مصعب نظرا ايضا والى معوية بن حكيم صحيح .  
والى معوية بن شريح قوى بعثمان بن عيسى بل ضعيف وفى (صه) انه صحيح ولعله  
لانه معوية بن ميسرة بن شريح الا ترى وهو الظاهر ، والى معوية بن عمار صحيح ، وكذا الى  
معوية بن ميسرة بن شريح القاضى ، ويحتمل ان يكون هذا ومعوية بن شريح المذكور  
قبيل هذا واحدا ؛ والى معوية بن وهب صحيح كما فى (صه) وفيه محمد بن  
على ما جيلويه .

والى معروف بن خر بوذ صحيح لانه روى عن ابيه على بن الحسين بن بابويه عن  
سعد بن عبدالله عن احمد بن محمد بن عيسى عن الحسن بن محبوب عن مالك بن عطية عن  
معروف بن خر بوذ وفى (صه) ان طريقه اليه حسن ؛ والى المعلى بن خنيس ضعيف على الظاهر  
من كون المسمى فيه هو عبدالله بن عبدالرحيم الاصم كذا فى (النقد) وفى (الرجال  
الكبير) على الظاهر من كون المسمى فيه المسمع بن عبدالملك ، انتهى وفى (صه)  
انه صحيح .

والى المعلى بن محمد البصرى صحيح والى معمر بن خلاد حسن بابراهيم بن هاشم  
والى معمر بن يحيى صحيح ، والى المفضل بن عمر ضعيف بمحمد بن سنان ، والى منذر بن جيفر  
حسن بابراهيم بن هاشم والى منصور بن حازم صحيح كما فى (صه) وفيه محمد بن على ما جيلويه  
ومحمد بن عبدالحميد بن سالم ، او موثق بسيف بن عميرة ، والى منصور الصيقل ضعيف ،  
وهو ابن الوليد كما صرح به الشيخ فى (الرجال) فيه ابو محمد الذهلى وهو غير معلوم ،  
وابراهيم بن خالد العطار وهو مهمل ، ومحمد بن منصور الصيقل ابنه وليس بمذكور

والى منصور بن يونس صحيح كما فى (صه) الا ان منصورا واقفى ثقة ، وكذا الى منهال القصاب الا ان منها لا غير معلوم بل مشترك بين مهملين او غير مذكور؛ فتدبر .  
والى موسى بن عمر بن بزيع حسن كما فى (صه) بابراهيم بن هاشم وفيه محمد بن على ماجيلويه رضى الله عنه، والى موسى بن قاسم البجلي صحيح، وكذا الى الميثمى احمد بن الحسن صحيح، والى ميمون بن مهران ضعيف بمحمد بن جمهور ، وفيه ايضا جعفر بن محمد بن مالك، وفيه قول قوى بالضعف والوضع وابو يحيى الاهوازى وهو غير معلوم والحسين بن المختار يباع الاكفان وهو اما القلانسى وهو واقفى وتوثيقه عن ابن عقدة عن على الحسن، او غيره فغير مذكور .

والى النضر بن سويد صحيح كما فى (صه) بمحمد بن عيسى بن عبيد، وفى اكثر النسخ محمد بن موسى بن عبيد ولعله سهو ويؤيده قول العلامة من طريقه اليه صحيح لان محمد بن موسى بن عبيد ليس فى كتب الرجال اصلا ، ورواية محمد بن عيسى بن عبيد عن النضر كثيرا تأييدا آخر ، وفى (الفهرست) بعد ذكر الطريق المذكور ، ورواه محمد بن على بن الحسين عن ابن الوليد عن سعد الحميرى ومحمد بن يحيى واحمد بن ادريس عن احمد بن ابي عبد الله عن محمد بن خالد البرقى والحسين بن سعيد عن النضر فليتدبر. والى النعمان الرازى ضعيف بمحمد بن سنان وكذا الى النعمان بن سعد صاحب امير المؤمنين عليه السلام ، ولم اجد فى الرجال من يحتمله الا النعمان بن صهبان الذى قال امير المؤمنين عليه السلام يوم الجمل: من دخل داره فهو آمن فى (صه) و(جنح) .

وكذا الى الوصافى وهو عبيد الله بن الوليد الوصافى الكوفى الثقة الذى روى عن ابي جعفر و ابي عبد الله عليهما السلام كما سيحىء ذكره فى عبيد الله والى الوليد بن صبيح قوى فيه الحسين بن المختار ، هذا ان كان المراد منه القلانسى وان كان يباع الاكفان وكان غير القلانسى فقير مذكور، والى وهب بن حفص الكوفى ضعيف فيه محمد بن على الهمداني، ويحتمل كونه اباسمينة ولولا ذلك لكان صحيحا، والى وهب بن وهب صحيح لكنه ضعيف .



والى هرون بن حمزة الغنوى صحيح كذا فى (صه) و(النقد) انه ضعيف بيزيد بن اسحق شعر، ولم اجده له توثيقا غير انه بدعاء الرضا عَلَيْهِ السَّلَامُ قال بالحق. والى هرون بن خارجه ضعيف فيه محمد بن على الكوفى و كانه ابوسميئة وعثمان بن عيسى وهو من اصول الواقفة وار كانه الا ان فى (جش) هرون بن خارجه كوفى ثقة له كتب اخبرنا بها ابو عبدالله بن شاذان قال حدثنا احمد بن محمد بن يحيى قال حدثنا احمد بن ادريس عن محمد بن عبد الجبار قال حدثنا محمد بن اسمعيل بن بزيع عن على بن النعمان عن هرون بن خارجه وفى (ست) عن محمد بن الحسن بن الوليد انه روى عن سعد بن عبدالله واحمد بن ادريس عن محمد بن عبد الجبار برواياته ، وقد روى جميع روايات ابن الوليد عنه فى الصحيح، وعلى هذا فثبت له طريق صحيح الى هرون كما لا يخفى، فتأمل.

والى هاشم الحنط صحيح كما فى (صه) لان فى طريقه اليه محمد بن الحسن بن الوليد عن محمد بن الحسن الصفار عن ابراهيم بن هاشم واحمد بن اسحاق بن سعد عن هاشم الحنط، والى هشام بن ابراهيم حسن بابراهيم بن هاشم وفيه محمد بن على ماجيلويه والى هشام بن الحكم صحيح كما فى (صه) وكذا الى هشام بن سالم .  
والى ياسر خادم الرضا عَلَيْهِ السَّلَامُ حسن بابراهيم بن هاشم، وفى (صه) انه صحيح، اما ياسر فالظاهر انه ممدوح والى ياسين الضير صحيح كما فى (صه) فيه محمد بن عيسى اليقطيني وياسين مهمل، والى يحيى بن ابي العلاء صحيح على الظاهر كما فى (صه) الا ان فيه ابان بن عثمان والحسين بن الحسن بن ابان ، وتوثيقه من تصحيح العلامة لطرق هو فيها فى الحديث والرجال، والى يحيى بن ابى عمران حسن بابراهيم بن هاشم ، وفيه محمد بن على ماجيلويه وابن ابى عمران غير مذكور، نعم يحيى بن عمران مذكور مهمل، والى يحيى بن حسان الازرق حسن كما فى (صه) بابراهيم بن هاشم لكن فيه ابان بن عثمان ويحيى بن حسان مذكور مهمل والله اعلم، والى يحيى بن عباد المكى ضعيف على ما فى (صه) بهسين بن يزيد فقد قال قوم من القميين انه غلافى اخر عمره ، نعم قال النجاشى ما رأيناله رواية تدل على هذا ، وابن عباد مذكور مهمل فتدبر، وكذا الى يحيى بن عبدالله

فيه احمد بن الحسين القطان وعبدالله بن جعفر الحريري وهما غير مذكورين ويحيى لم اجده توثيقا ، والله اعلم .

والى يعقوب بن شعيب صحيح كما فى (صه) وهو ثقة وكذا الى يعقوب بن عثيم ، وكذا الى يعقوب بن يزيد ، والى يوسف بن ابراهيم الطاطرى ضعيف بمحمد بن سنان ، ويوسف ايضا مهمل ، وكذا الى يوسف بن يعقوب اخى يونس ويوسف فى نفسه ضعيف ايضا والى يونس بن عبد الرحمن صحيح ، او حسن على ما ذكره الشيخ فى (ست) عن ابن الوليد وان لم يذكره الصدوق فى (مشيخة الفقيه) فتدبر والى يونس بن عمار صحيح لكن فيه احمد بن ابي عبدالله ، ويونس مذكور مهمل ، والى يونس بن يعقوب ضعيف لكن هو فى نفسه ثقة صحيح المذهب على ما نقله النجاشى فى رجوعه عن الفطحية .  
وما ارد بالكنى فهو بهذا الترتيب :

قالى ابي الاغر النخاس : حسن براهيم بن هاشم على ان الراوى عنه ابن ابي بى عمير او الى ابي ايوب الخزاز بالزاي قبل الالف وبعدها صحيح كما فى (صه) اسمه ابراهيم بن عيسى او عثمان ثقة والى ابي بصير و كانه يحيى بن القاسم ضعيف كما فى (صه) لرواية على بن ابي حمزة عنه ، وكذا الى ابي بكر بن ابي سمال اسمه ابراهيم ابي سمال ثقة واقفى واسم ابي سمال محمد بن الربيع فيه عثيم ، ولا يبعد ان يكون عثمان بن عيسى فيكون ضعيفا ، والى ابي بكر الحضرمى ضعيف اسمه عبدالله محمد الحضرمى وفيه عبدالله بن عبد الرحمن الاصم وفى (صه) انه صحيح .

والى ابي ثمامة حسن براهيم بن هاشم ، وفيه محمد بن على ماجيلويه ، وفى (التقد) ان الطريق اليه ضعيف ؛ وكذا الى ابي الجارود زياد بن المنذر ، والى ابي جرير بن ادريس حسن براهيم بن هاشم واسمه زكريا وهو ثقة ، والى ابي جميلة المفضل بن صالح صحيح وكذا الى ابي الجوزاء وهو منبه بن عبدالله صحيح .

والى ابي حبيب بن ناجية قوى كما فى (صه) بمعوية بن حكيم الا ان فيه مثنى الحنات فان كان ابن الوليد او ابن عبد السلام فلا باس بهما ، عن محمد بن مسعود عن على بن الحسن

وغايته المدح ، وان كان راشدا فمهمل ، والظاهر في الاخير خياط بالمعجمة وفي الاولين بالحاء المهملة وبالنون وفي (الرجال الكبير) اما ابو حبيب فهو ناجية بن ابي عمارة الصيداوي الاسدي وهو ممدوح ظاهرا لم نرفيه غير المدح .

والى ابي الحسن النهدي صحيح كما في (صه) الا انه غير معلوم عندي . والى ابي حمزة الثمالي ثابت بن دينار قوي على ما في (صه) فلعله بناء على اتحاد ابن الفضل الموثق وابن الفضيل المضعف برجوع التوثيق في الاول الى حديثه و التضعيف في الثاني الى مذهبه ، وربما كان اختلاف النسخ هنا لذلك ، نعم لا يبعد ان يقال : محمد بن الفضيل هنا محمد بن الفضيل بن غزوان الضبي الثقة لعلوه ، فانه من رجال الصادق عليه السلام لكن ينبغي عده حينئذ حسنا ، فتدبر . هذا كله نظرا الى هذا الطريق ، و الا فلاريب في صحة طريقه كما في (ست) ثم ان العلامة كثيرا ما يعد طريقا فيه ابن الفضيل صحيحا ، و العكس اولي وفي نسخ ابن الفضل مكبرا وعليها يكون حسنا بابرهم بن هاشم . والى ابي خديجة سالم بن مكرم ضعيف بمحمد بن علي الكوفي ، اذا الظاهر انه ابوسمينة وابوخديجة ايضا فيه قول بالضعف . والى ابي الربيع الشامي اسمه خليل بن اوفى ضعيف فيه الحكم بن مسكين وهو مهمل ، وفي (ست) عن ابن الوليد عن سعد و الحميري عن محمد بن الحسين بن الحسن بن محبوب عن خالد بن جرير عن ابي الربيع الشامي بكتابه . والى ابي زكريا الاعور صحيح كما في (صه) هو كنية ليحيى بن سعيد القطان ؛ لكن فيه محمد بن عيسى بن عبيد .

والى ابي سعيد الخدرى سعد بن مالك ضعيف من وصية النبي صلى الله عليه وآله وسلم لعلى عليه السلام اولها: يا لعلى اذا دخلت العروس بيتك الخ ، جماعة غير مذكورين و كان بعضهم من العامة .

والى ابي عبد الله الخراساني حسن بابرهم بن هاشم الا انه غير معلوم ، فلي تدبر . والى ابي عبد الله الفراء صحيح لكن فيه احمد بن ابي عبد الله عن ابيه . والى ابي كههم اسمه هيثم بن عبيد أو ابن عبيد الله : ضعيف فيه الحكم بن مسكين ولم يوثق

وعبدالله بن علي الرازي وهو غير مذكور .

والى ابي مريم الانصارى اسمه عبد الغفار بن القاسم صحيح كما فى ( صه )  
 لكن فيه ابان بن عثمان وهو فطحي لكن ( كش ) قال: ان العصابة اجمعت على تصحيح  
 ما يصح عنه كذا فى ( صه ) ولم اجد فى كتب الرجال حتى فى ( الخلاصة ) ايضا انه فطحي نعم ذكر  
 ( كش ) ان ابان بن عثمان ناووسى كما نقله العلامة عند ترجمته . والى ابي المعز احمد  
 بن المثنى قوى على ما ( صه ) بعثمان بن عيسى ، والصحيح ضعفه ، لكن فى ( ست )  
 ذكر له طريقا الى كتابه صحيحا ينتهى الى ابن ابي عمير وصفوان ( جش ) ايضاروى  
 كتابه فى الصحيح وهو مؤيد على ان فيه سعداً .

والى ابي النمير مولى الحارث بن المغيرة النضري ضعيف بمحمد بن سنان  
 وهو ايضا غير معلوم . والى ابي الورد صحيح كما فى ( صه ) لكن فيه نظر . والى ابي  
 ولاد الحناط حفص بن سالم صحيح كما فى ( صه ) الا ان فيه الهيثم بن ابي مسروق .  
 والى ابي هاشم الجعفرى ضعيف فيه على بن الحسين السعدآبادى واحمد بن ابي  
 عبدالله . والى ابي همام اسمعيل بن همام صحيح ، وابو همام ثقة له مسائل عنه احمد  
 بن محمد بن عيسى ( ست )

## طرق اخبار بعناوين تلك الاخبار

فكلما كان فيه : جاء نفر من اليهود ، فالطريق اليه ضعيف ، اذ فيه جماعة  
 غير مذكورين .

وكذا ما كان فيه : من حديث سليمان بن داود رضي الله عنه فى معنى قول الله عز وجل  
 ( فطفق مسحاً بالسوق والاعناق ) فالطريق ضعيف بحسين بن يزيد النوفلى ، وفيه  
 ايضا مجاهيل مثل على بن سالم عن ابيه وموسى بن عمران .

وكذا ما كان فيه من خبر بلال و ثواب المؤذنين ، ففى الطريق احمد بن العباس  
 والعباس بن عمر والفقيمي وثابت بن هرون واحمد بن عبد الحميد وهم غير مذكورين

لكن الاولين في مرتبة ، وايضا فيه الحسن بن ابي الحسن و عبدالله بن علي و هما غير معلومين .

وما فيه متفرقا من قضايا امير المؤمنين عليه السلام فالطريق حسن بابراهيم بن هاشم .  
وما فيه من وصية امير المؤمنين عليه السلام لابنه محمد بن الحنفية فمن مراسيل حماد بن عيسى مع حسن الطريق اليه بابراهيم بن هاشم .

ثم ان العلامة (اعلى الله مقامه) قال في (الخلاصة) لنا طرق متعددة الى الشيخ السعيد ابي جعفر الطوسي (رحمه الله) وكذا الى الشيخ الصدوق جعفر بن بابويه ، وكذا الى الشيخين ابي عمر والكشي واحمد بن العباس النجاشي ونحن نثبت ههنا منها ما يتفق ، وكلها صحيحة .

قال العلامة : فالذي الى الشيخ الطوسي (رحمه الله) فانا نروي جميع رواياته ومصنفاته واجازاته عن والدي الشيخ يوسف بن علي بن مطهر (ره) عن الشيخ يحيى بن محمد بن يحيى بن الفرج السوراي ، عن الشيخ الفقيه الحسين بن هبة الله بن رطبة ، عن المفيد ابي علي الحسن بن محمد الطوسي ، عن والده الشيخ ابي جعفر محمد بن الحسن الطوسي .

وعن والدي عن السيد احمد بن يوسف بن احمد العريضي العلوي الحسيني ، عن برهان الدين بن محمد بن محمد بن علي الهمداني القزويني نزيل الري ، عن السيد فضل الله بن علي الحسن الراوندي ، عن عماد الدين ابي الصمصام ذي الفقار بن معبد الحسيني ، عن ابي جعفر الطوسي .

وعن والدي ابي المظفر يوسف بن مطهر (ره) عن السيد فخار بن معد بن فخار العلوي الموسوي . عن الشيخ شاذان بن جبرئيل ، عن الشيخ ابي القاسم العماد الطبري ، عن المفيد ابي علي الحسن بن محمد بن الحسن الطوسي ، عن الشيخ والده ابي جعفر الطوسي .

والذي الى الشيخ ابي جعفر بن بابويه (رحمه الله) فانا نروي جميع مصنفاته

واجازاته عن والدي (ره) عن السيد احمد بن يوسف بن احمد العريضي العلوي الحسيني عن برهان الدين بن محمد بن محمد بن علي الهمداني القزويني نزول الري، عن السيد فضل الله بن علي الحسيني الراوندي؛ عن العماد ابي الصمصام بن معبد الحسنی، عن الشيخ ابي جعفر الطوسي (ره) عن الشيخ المفيد محمد بن محمد بن نعمان، عن ابي جعفر علي بن الحسين بن بابويه (ره).

وبهذا الاسناد عن ابي الصمصام عن النجاشي بكتابه.

وبالاسناد عن الشيخ ابي جعفر الطوسي، عن ابي هرون بن موسى التلعكبري، عن ابي عمر ومحمد بن عمر بن عبد العزيز الكشي بكتابه.

وقد اقتصرت من الروايات الى هؤلاء المشايخ بما ذكرت والباقي من الروايات الى هؤلاء المشايخ والى غيرهم مذکور في كتابنا الكبير، انتهى.

وفي (منهج المقال): اعلم ان رواية الشيخ الطوسي (قدس الله نفسه القدوس) عن ابي محمد التلعكبري، بواسطة المفيد والحسين بن عبيد الله الغضائري ونحوهما. وقد قال في (لم) أخبرنا عنه جماعة من اصحابنا في تاريخ ولادة الشيخ تاريخ وفات التلعكبري فلا يمكن سماعه منه ولا روايته عنه ثم قال: اعلم ايضا ان لي الى العلامة طرقا اقصرها: عن الشيخ السعيد ابراهيم بن علي بن عبد العالی الميسی، عن والده الشيخ نور الدين علي بن عبد العالی الميسی، عن الشيخ شمس الدين محمد بن داود عن الشيخ ضياء الدين علي بن الشيخ شمس الدين محمد بن مكی، عن والده عن السيد عميد الدين عبد المطلب؛ والشيخ فخر الدين بن العلامة حسن بن يوسف مطهر عن والده العلامة قدس الله ارواحهم وجزاهم عن الاسلام واهله خير الجزاء بمحمد وآله النقباء النجباء عليهم السلام.

ثم بهذا النظم قد تيسرا	حفظ الرجال بعد ما تعسرا
سميته (بزبدة المقال)	في البحث عن معرفة الرجال
ناظمه الا فقر في الكونين	هو الحسين بن رضا الحسيني
فسا محوني ايها الاخوان	واصلحوا جازيكم الرحمن

به اعتصمت و اعتصامي اولي فحسبنا الله و نعم المولى  
النظم فى اللغة جمع اللؤلؤ فى السلك ومثله التنظيم تقول : نظمت اللؤلؤ نظما و  
تنظيمامن الباب الثانى اذا الفته وجمعه فى سلك، ومنه نظمت الشعر ونظمته ، والنظم  
ايضا فى الاصل مصدر بمعنى المنظوم يقال له نظم اى منظوم وفى الاصطلاح تأليف الكلمات  
والجمل مترتبة المعانى متناسبة الدلالات على حسب ما يقتضيه العقل . وقيل : الالفاظ  
المرتبة المسوقة المعبرة دلالاتها على ما يقتضيه العقل و النظم الطبيعى هو الانتقال  
من موضوع المطلوب الى الحد الاوسط ثم منه الى محموله حتى يلزم منه النتيجة كما  
فى الشكل الاول من الاشكال الاربعة .

والتيسر التسهل يقال : تيسر الامر اذا تسهل وتيسر لفلان الخروج واستيسر له بمعنى  
اى تهيأ ، وهو من اليسر نقيض العسر .  
والحفظ : بالكسر يقال حفظت الشىء حفظا من الباب الرابع اذا حرسته و  
منعته من الضياع والتلف ، ويقال حفظ القرآن بمعنى استظهر .

والتعسر والتعاسر بمعنى يقال تعسر على الامر وتعاسر اذا اشتد والتوى ، وكذلك  
استعسر فالتعاسر ضد التياسر والمعسور ضد الميسور وهما مصدران ، وقال سيويه :  
هما صفتان ، ولا يجيىء عنده المصدر على وزن مفعول البتة ، ويتأول قولهم دعاه الى  
ميسوره والى معسوره ويقول كانه قال دعاه الى امر يوسر فيه والى امر يعسر فيه .

والبحث لغة هو التفحص عن الشىء والتفتيش عنه ، يقال : بحث عنه بحثا من  
الباب الثالث اذا فتش وتقول : بحثت عن الشىء وابتحثت عنه اى فتشت عنه ، وفى  
(كليات ابى البقاء) البحث : هو طلب الشىء تحت التراب وغيره واصطلاحا هو اثبات  
النسبة الايجابية او السلبية بين الشئيين بطريق الاستدلال .

والمعرفة والعرفان والعرفة والعرفان بمعنى واحد ، يقال عرفه معرفة وعرفانا  
وعرفة وعرفانا بكسرتين وتشديد الفاء من الباب الثانى اذا علمه ، والمعرفة يقال للادراك  
المسبوق بالعدم، ولثانى الادراكين اذا تخللها عدم ، ولادراك الجزئى ولادراك البسيط ،

ولادراك الشيء على ما هو عليه ، وبالجملة هي مسبوقة بجهل ، بخلاف العلم ، ولذلك يسمى الحق تعالى بالعالم دون العارف وايضا العلم يقال لحصول صورة الشيء عند العقل ، وللاعتقاد الجازم الثابت المطابق للواقع ، ولادراك الكلي ، ولادراك المركب وايضا المعرفة تطلق على ما يدرك آثاره وان لم تدرك ذاته ، والعلم لا يطلق الا على ما يدرك ذاته وايضا المعرفة يقال فيما لا يعرف الا كونه موجودا فقط . والعلم أصله أن يقال فيما يعرف وجوده وجنسه و كفيته وعلته والمعرفة يقال فيما يتوصل اليه بتفكير وتدبر ، والعلم قديقال في ذلك وفي غيره .

والكون واحدا لا كوان ، وهو اسم لما حدث دفعة كانه انقلاب الماء هواء فان الصورة الهوائية كانت ماءً بالقوة فخرجت منها الى الفعل دفعة ، فاذا كان على التدرج فهو الحركة ، وقيل : الكون عند الفلاسفة حصول الصورة جديدة في الهولي والمادة بعد ان لم تكن حاصلة فيها ، وعند اهل التحقيق : الكون عبارة عن وجود العالم من حيث هو عالم لا من حيث انه حق وان كان مراد فالوجود المطلق العام عند اهل النظر ؛ وهو بمعنى المكون عندهم ، والكوتان : الدنيا والاخرة والكون عند المتكلمين هو الحصول في الحيز والكون والفساد يطلق بالاشتراك على معنيين ؛ على صورة وزوال لاخرى ، وعلى وجود بعد عدم وعدم بعد وجود .

والمسامحة المساهلة وتسامحوا تساهلوا يقال تسامحه في الامر اذا ساهله ؛ واصله من السمع بمعنى الجود والعطا يقال سمح الرجل سماحاً وسماحة وسموحا وسموحة وسمجاً وسماحاً من الباب الخامس اذا جاد وكرم ، وسمح به أى جاد به ؛ وسمح بكذا اذا جاد واعطى وسمح لي اي اعطاني .

والاخ بفتح الهمزة وتخفيف الخاء والاخ بتشديدها والاخا بالقصر كقفا والاخو كالدلو والاخو بفتح الهمزة وضم الخاء كلها بمعنى واحد وهو صديق المرء ، يقال هو اخوه اي صديقه وصاحبه ، والاصل اخو بالتحريك اذ يجمع على اخوان بكسر الهمزة مثل خرب وخربان ؛ وضمها ايضا ؛ واخاء كاباء واخوة بكسر الهمزة وضمها



واخو بتشديد الواو ، فالذاهب منه واو، لانك تقول في التثنية اخوان وبعض العرب يقول اخان على النقص وقد يتسع فيه فيراد به الاثنان كقوله تعالى (وان كان له اخوة) وهذا كقولك انافعلنا ونحن صنعنا وانما اثنان ؛ واكثر ما يستعمل الاخوان في الاصدقاء كما فيما نحن فيه ، و الاخوة في الولادة وقد جمع بالواو والنون قال الشاعر :

و كان بنو فزارة شر قوم      و كنت لهم كشر بنى الاخينا  
ولا يقال اخو ولا ابو الامضافاً تقول هذا اخوك وابوك ومررت بأخيك وايبك  
و رايت اخاك و اباك ، وكذلك حموك و هنوك و فوك و ذومال ؛ فهذه ستة اسماء  
لا تكون موحدة الامضافة ؛ واعرابها بالواو والياء والالف لان الواو فيها وان كانت من  
نفس الكلمة ففيها دليل على الرفع ؛ و في الياء دليل على الخفض و في الالف دليل  
على النصب .

والاصلاح : نقيض الافساد من الصلاح ضد الفساد يقال اصلحه ضد افسده واصلح  
بمعنى أتى بالصلاح وهو الخير والصواب ؛ وصلح الشيء صلوحاً من باب قعد، وصلاحاً  
ايضاً وصلح بالضم لغة وهو خلاف فسد ، وصلح يصلح بفتحين لغة ثالثة فهو صالح  
واصلحته فصلح .

والمجازات: كمكافاة لفظاً ومعنى يقال جزاه مجازاة وجزاء أى كافاه، والجزاى  
بمعنى الكافى يقال جزائك من رجل اي ناهيك يعنى كافيك من جزى بمعنى كفى ، وجزى  
الشيء اذا كفى ، و جزاه به وعليه يجزى جزاءً اذا كافاه و يقال اجزئنى الشيء  
اي كفاني .

والاعتصام : الامساك يقال اعتصم به اذا امسكه بيده ؛ ويقال اعتصم بالله اي امتنع  
بلطفه من المعصية ؛ واعتصمت بالله اذا امتنعت بلطفه من المعصية ، والاسم العصمة ،  
واستعصم اي امتنع طالبا للعصمة ( واعتصموا بحبل الله ) اي التجمؤا الى الله بطاعته ،  
وحبل الله هو القران ، وقيل بعهد الله ، والاولى ان يراد به الائمة عليهم السلام ، اصله من عصمه الله  
من المكروه يعصمه من باب ضرب اذا حفظه ووقاه .

وحسبنا الله اى محسبنا و كافينا و مثله حسبك الله اى كافيك ، و احسبني  
الشيء بالالف، اى كفاني ، واحسبته وحسبته بمعنى ، وحسبى درهم وحسبك اى كافيك  
وهو اسم وشيء حساب اى كاف .

والمولى بمعنى الناصر قال الله تعالى ( بل الله مولاكم ) اى ناصركم ووليكم  
وقوله سبحانه ( بان الله ولي الذين آمنوا ) اى وليهم والقائم بامورهم ونعم المولى فى قول  
الناظم (ره) جملة انشائية فان نعم موضوع لانشاء المدح .

ثم اعلم انه قد طال التشاجر بين العلماء فى جواز عطف الاخبار على الانشاء وعدمه  
فمنعه اهل البيان وابن مالك فى شرح باب المفعول معه من ( كتاب التسهيل ) وابن عصفور  
فى ( شرح الايضاح ) ونقله من الاكثرين وجوزه الصفار وجماعة وعلى القول بالمنع فى  
التأويل فيما ظاهره ذلك وجوه فهو فيما نحن فيه : اما عطف على جملة حسبنا الله بتقدير  
الجملة المعطوفة الانشائية ظاهرا وخبرية بتقدير المبتداء ، الذى هو المخصوص  
بالمدح وهو لفظ الجلالة مع ما يوجبه المبتدا اى الله مقول فى حقه نعم المولى  
فتكون الجملة المعطوفة كالمعطوف عليها جملة اسمية خبرية ، او بتقدير  
الجملة المعطوف عليها اعنى حسبنا الله ، انشائية بحملها على المدح او الدعاء على بعد  
اى اللهم احسبنا او على خبر المعطوف عليها وهو لفظ الجلالة فتقع الجملة الانشائية خبرا  
لمبتداء ، مع ان المحقق التفتازانى نقل عن كثير من النحاة عدم صحته لان الخبر هو  
الذى يحتمل الصدق والكذب ، ولانه يجب ان يكون ثابتا للمبتداء والانشاء ليس بثابت  
فى نفسه فلا يكون ثابتا لغيره .

وصرح السيد الشريف ايضا بعدم الجواز والتزم التقدير والتأويل : الله مقول  
فى حقه نعم المولى ، فيكون العطف على الخبر حينئذ من عطف مفرد متعلقه جملة انشائية  
على مفرد آخر لاعطف الجملة الانشائية حتى يلزم وقوع الانشاء خبرا عن المبتداء او  
يقال : ان الجملة الانشائية حينئذ يكون لها محل من الاعراب ، والجملة التى لها محل  
من الاعراب لا حرج فى عطفها على خبر المبتداء مع كونها انشائية او يجعل الواو معترة

لا عاطفة فلا يرد حينئذ ما مر من الاشكال .

مع ان جماعة من النحاة منهم الصفا راجاز واعطف الجملة الانشائية على الخبرية  
وبالعكس واستشهدوا عليه بآيات قرآنية وشواهد شعرية كقوله تعالى «وبشر الذين  
آمنوا وبشر المؤمنين» «وانا اعطيناك الكوثر فصل لربك وانحر» وكقول امرئ القيس  
بن حجر الكندي :

وان شفائي عبرة مهراقة وهل عند رسم دارس من معول

وكقول شاعر آخر غيره :

وقائلة خولان فانكح فتاتهم واكرمة الحيين خلوا كما هيا

وكقول حسان بن ثابت الانصاري :

تناغى غزال عند باب بن عامر وكحل ما قيك الحسان بائمد

وفي بعض النسخ بدل قول الناظم : به اعتصمت الى آخر المصراع : اليه تفويض

الامور اولى .

التفويض الاحالة يقال فوض اليه الامر تفويضا اي رده اليه وجعله الحاكم فيه ،

وفي الدعاء (فوضت امرى) اليك اي وردته والامور جمع امر يقال امر فلان مستقيم اي حاله

وشأنه مستقيم واموره مستقيمة .

## الباب الاول

في الهمزة وفيه اثنان وعشرون فصلا :

### الفصل الاول

في آدم وفيه اربع رجال :

اما ابن اسحق فأدم الثقة (جش) عنه برقي كذا (ست) ثقة

آدم بن اسحق بن آدم بن عبد الله بن سعد الأشعري القمي ثقة (صه) الى هنا وزاد (جش) له كتاب يرويه عنه محمد بن عبد الجبار واحمد بن محمد بن خالد اخبرنا محمد بن علي قال حدثنا احمد بن محمد بن يحيى قال حدثنا احمد بن ادريس عن محمد بن عبد الجبار قال حدثنا ادم بن اسحق وزاد (ست) علي (صه) له كتاب اخبرنا به عدة من اصحابنا عن ابي المفضل الشيباني عن ابي جعفر محمد بن جعفر بن بطة القمي عن احمد بن ابي عبد الله البرقي عن آدم بن اسحق بن آدم وفي (د) آدم بن اسحق بن آدم بن عبد الله الأشعري (لم) (جش) قمي ثقة انتهى اقول : وهو غير بعيد لكني لم اجد تصريحه من غيره وفي (منتهى المقال) اقول : في (مشكا) : ابن اسحق الثقة، عنه احمد بن ابي عبد الله البرقي ومحمد عبد الجبار وفي (الوجيزة) آدم بن اسحق ثقة .

ثم ان الادم من الناس هو الاسمر ما خوذ من الادمة بمعنى السمرة الشديدة وجمع ذلك ادمان ، وآدم ابوالبشر كر الله قصته في سبع سورة من القرآن في ( البقرة )

و(الاعراف) و(الحجر) و(بنى اسرائيل) و(الكهف) و(طه) و(ص) لما اشتمل عليه من الفوائد ، واصله بهمزتين لانه أفعل الا انهم لينوا الثانية ، واذا احتجت الى تحريكها جعلتها و اوأقلت اوادم في الجمع لانه ليس لها اصل في الياء معروف ، فجعلت الغالب عليها الواو عن الاخفش ، وقيل لانه خلق من أديم الارض وهو لونها اووجهها و جمعها آدمون .

وفي (معاني الاخبار) معنى آدم لانه خلق من اديم الارض الرابعة .

واسحق اسم رجل فان اردت به الاسم الاعجمي لم تصرفه في المعرفة لانه غير عن جهته فوقع في كلام العرب غير معروف المذهب ، وان اردت المصدر من قولك اسحقه السفر اسحاقا اى ابعده فحينئذ صرفته لانه لم يغير على ما قيل .

وابن الحسين عنه اسمعيل جش ثقة نخاس الجليل

آدم بن الحسين النخاس كوفي ثقة ( صد ) وزاد ( جش ) له اصل يرويه عنه اسمعيل بن مهران ؛ اخبرنا محمد بن علي القناني قال حدثنا محمد بن عبد الله قال حدثنا علي بن محمد بن رباح قال حدثنا اسمعيل بن مهران قال حدثنا آدم بن الحسين النخاس بكتابه ، انتهى .

وفي (ايضاح الاشتباه) : آدم بن الحسين النخاس - بالنون والحاء المعجمة المشددة والسين المهملة - انتهى . وفي (تعليقات الشهيد الثاني على الخلاصة) انه في (جش) بخط السيد جمال الدين بن طاوس : النجاشي بالجيم بعد النون والياء بعد الشين المعجمة ، وفي (د) آدم بن الحسين نخاس (ق) (جش) (ق) كوفي ثقة روى عنه اسمعيل بن مهران ، ومن اصحابنا من اثبته في كتاب له : النجاشي ، وهو غلط ، انتهى .

ونقل ما ثبتناه من (جش) والذي فيه في (ق) آدم ابو الحسين النخاس الكوفي له اصل يرويه عنه اسمعيل بن مهران اخبرنا محمد بن علي القناني قال : حدثنا محمد بن عبد الله قال : حدثنا علي بن محمد بن رباح قال : حدثنا ابراهيم بن سليمان قال : حدثنا اسمعيل بن مهران قال : حدثنا آدم بن الحسين بن النخاس بكتابه ، ولعل هذا هو الصواب

كما في (مشكا) ابن الحسين النخاس الكوفي الثقة عنه اسمعيل بن مهران وفي (الوجيزة) ابن الحسين النخاس ثقة.

وبالجملة: النخاس - بالنون والخاء المشددة والسين بعد الالف - هو دلال الدواب والرفيق ومنه ابو الاعز النخاس من رواية الحديث لمعالجته الدواب .

يباع لؤلؤ ابو الحسين      بن متوكل بغير مين  
(جش) ثقة (ق) يظهر التباير      من (ست) والاتحاد عندى ظاهر  
وفي بعض النسخ ورد هكذا :

بن متوكل ابو الحسين      متحد عدل بغير مين

آدم بن المتوكل ابو الحسين يباع اللؤلؤ كوفي ثقة روى عن ابي عبد الله عليه السلام ذكره اصحاب الرجال، له اصل رواه عنه جماعة اخبر به احمد بن عبد الواحد قال حدثنا علي بن حبشى قال حدثنا حميد عن احمد بن زيد قال حدثنا عيسى عنه (جش) وفي (د) آدم بن المتوكل ابو الحسين يباع اللؤلؤ (جش) كوفي مهمل وليس في (صه) وهو يؤيد الاهمال .

وفي (منتهى المقال) اقول: التوثيق موجود في نسختين عندى من (جش) ونقله ايضا في (الحاوى) و(المجمع) فالاهمال لا وجه له وفي (مشكا): ابن المتوكل الثقة عنه عبيس واحمد بن زيد الخزاعي وفي (ست) آدم بن المتوكل له كتاب رويناه بالاسناد (١) الاول عن حميد بن زياد عن احمد بن زياد الخزاعي عنه. وفيه ايضا آدم يباع اللؤلؤ كوفي له كتاب اخبرنا به احمد بن عبدون عن ابي طالب الانباري عن حميد بن زياد عن القاسم بن اسماعيل القرشى عن ابي محمد يعنى عبيس عنه، انتهى .

وفي (تعق) قال المحقق البحراني: الذى اراه أن كلمة (عن) هي هنا زائدة اى التى بعد القاسم بن اسماعيل و نظره الي ان القاسم يكنى بابى محمد الا ان فى

نسختي بعد كلمة ابي محمد يعنى عبيس و الظاهر انه العباس بن عيسى الغاضرى وهو يكنى بابي محمد يروى عنه حميد بواسطة ابنه و احمد بن ميثم ، فتدبر هذا ولكنى لم ارا للكلمتين فى نسختي من (ست) ويحتمل كونه تفسيراً لابي محمد من المصنف او غيره فتوهم الناسخ فالحقها بالاصل، وعلى اى تقدير كونه عبيساً محتمل بل هذا هو الظاهر كما يشير اليه ما ذكره عن (جش) قال حدثنا حميد عن احمد بن زيد قال حدثنا عبيس عنه؛ انتهى .

وهذا يشير ايضاً الى اتحاد بياع اللؤلؤ مع ابن المتوكل وان كان ظاهر (ست) التعدد، ولعله غير مضر لكثرة وقوع امثاله عن الشيخ، وقال بعض المحققين: ان الشيخ (رحمه الله) كان متى ما يرى رجلاً بعنوان ذكره فأوهم ذلك التعدد ، قلت وقع ذلك منه فى (ست) كثير او منه ما سيجىء فى صالح القمات لكن وقوعه فى (جخ) اكثر وسنشير اليه ايضاً فى ترجمة ابراهيم بن صالح و الظاهر ان ذلك لاجل التثبت كما صدر عن (جش) ايضاً منه ما سيجىء فى الحسين بن محمد بن الفضل وليس هذا غفلة منهم كما توهم بعض وسيجىء من المصنف (ره) فى صالح بن خالد ما يشير الى ما ذكرنا وربما وقع منه التوثيق فى موضع و عدمه فى آخر كما سيجىء فى ابان بن محمد و غيره فتدبر. وما فى (د) من ان ابا الحسين ايضاً بياع اللؤلؤ فلعله سهو فتأمل انتهى .

وفى (المعراج) : آدم بياع اللؤلؤ هو ابن المتوكل الاتى الثقة ولو جعل غيره فهو مجهول الحال. وفى (الوجيزة) و ابن المتوكل ثقة .

ثم فى (الصحيح) : ان اللؤلؤ واللؤلؤ جمع اللؤلؤة وهى الدرة ، قال الفراء: سمعت العرب تقول لصاحب اللؤلؤ : لئال مثل لعال ، والقياس اللؤلؤة مثل لعاء .

قلانسي ابن محمد طعن بالرمى بالتفويض لم جخ فاستبن

آدم بن محمد القلانسي من اهل بلخ لم يروى عن الائمة عليهم السلام ، قيل انه كان يقول

بالتفويض (صه) و (جخ) و (د) روى عنه الكشى فى رجاله .

وفي (شرح المواقف) ان المفوضة قالوا ان الله خلق محمدا صلى الله عليه وسلم وفوض اليه خلق الدنيا والخالق فهو الخلاق لها وما فيها وقيل فوض ذلك الى علي عليه السلام فهو الخالق وشاركهم في ذلك بعض الشيعة وفي (الوجيزة) ابن محمد القلانسي (ض) .

والقلانسي منسوب الى قلنسو والقلنسوة والقلنسية بمعنى اذا فتحت القاف فيهما ضمنت السين وان ضمنت القاف فيهما كسرت السين و قلبت الواو ياء ، فاذا جمعت او صغرت فانت بالخيار لان فيه زيادتين الواو والنون وان شئت حذف الواو وقلت قلانس ، وفي نسبه قلانسي وان شئت حذف النون قلت قلاس وفي نسبه قلاسي وانما حذف الواو لاجتماع الساكنين ، وتقول في التصغير قلنسة وان شئت قلت قليسية و لك ان تعوض فيهما قلنيسة و قليسية بتشديد الياء الاخيرة ، وان جمعت القلنسوة بحذف الهاء قلت قلنس واصله قلنسوا لانك رفضت الواو لانه ليس في الاسماء اسم آخره حرف علة وقبلها ضمة فاذا ادى الى ذلك قياس وجب ان يفرض ويبدل من الضمة كسرة فيصير آخر الاسم ياء مكسورا وذلك يوجب كونه بمنزلة قاض وغاز في التنوين . وكذلك القول في احق وادل جمع حقو ودلو واشباه ذلك فقس عليه .

## الفصل الثاني

في ابان وفيه ست رجال .

ثم ابان وهوست بالعدد

ابن ابي عياش الضعيف

ابان بن ابي عياش بالعين غير المعجمة ، واسم ابي عياش فيروز بالفاء المفتوحة

والياء المنقطه تحتهما نقطتين الساكنة و بعدها راء وبعد الواو زاي ، تابعي ضعيف

روى عن انس بن مالك وروى عن علي بن الحسين عليهما السلام ؛ لا يلتفت اليه ، وينسب

بعض اصحابنا وضع كتاب سليم بن قيس اليه ، هكذا قاله ابن الغضائري .

وقال السيد علي بن احمد العقيقي في (كتاب الرجال) : ابان بن عياش كان سبب



معرفة هذا الامر سليم بن قيس الهلالي ، حيث طلبه الحجاج ليقتله حيث هو من اصحاب امير المؤمنين عليه السلام فهرب الى ناحية من ارض فارس ولجأ الى ابان بن ابي عياش ، فلما حضرته الوفاة قال لابن ابي عياش ؛ انك على حقاً وقد حضرني الموت يا ابن اخي انه كان من الامر بعد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كيت وكيت ، واعطاه كتاباً فلم يرو عن سليم بن قيس احد من الناس سوى ابان .

وذكر ابان في حديثه قال : كان شيخنا متعبدا له نور يعلوه ، والاقوى عندي التوقف فيما يرويه بشهادة ابن الغضائري عليه بالضعف ، وكذا قال شيخنا الطوسي (رحمه الله) في (كتاب الرجال) قال : انه ضعيف ، انتهى كلام (صه) .

وقيل : الكتاب موضوع لامرية فيه وعلى ذلك علامات :

منها : ما ذكر ان محمد بن ابي بكر وعظاياه عند الموت .

ومنها : ان الائمة ثلثة عشر .

ولكن الذي وصل الينا من نسخة هذا الكتاب المذكور فيه ان عبد الله بن عمر وعظاياه عند الموت ، وان الائمة ثلاثة عشر مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم ، وشيء من ذلك لا يقتضي الوضع على اني رأيت اصل تضعيفه من المخالفين من حيث التشيع ، فتدبر .  
وبالجملة ابان بن ابي عياش فير وزالبصري تابعي ضعيف «ين» «قر» «ق» «ج» وفي «الوجيزة» ابن ابي عياش «ض» .

طلق الى ابن تغلب ثوق قرقست مفت وموجع «لق» «جش» فائبت

ابان كسحاب مصر وفة- ابن تغلب- بالتاء المنقوطة فوقها بنقطتين المقطوحة والغين المعجمة الساكنة واللام المكسورة والباء الموحدة- غير منصرف للعلمية ووزن الفعل وفي (التصريح) و(المجمع) : والنسبة اليها تغلبي بفتح اللام استيحاشا لثوالي الكسرتين مع بقاء النسبة وربما قالوه بالكسرة لان فيه حرفين غير مكسورين وفارق النسبة الى نمر وقولهم تغلب ابنت وائل بالتانيث انما يذهبون الى القبيلة كما قالوا تيم بنت مرة ، قال الفرزدق :

لولا فوارس تغلب ابنت وائل ورد العدو عليك كل مكان

وكان بنو تغلب تسمى الغلباء، قال الشاعر :

واورثني بنى الغلباء مجدا حديثا بعدهم . . . القديم

وفى (المصباح المنير) : بنو تغلب قوم من مشركى العرب طلبهم عمر بالجزية و كان وليد بن عقبة ولى صدقات بنى تغلب فابو ائ يعطوها باسم الجزية وصالحوا على اسم الصدقة مضاعفة و يروى انه قال : فاتوها و سموها ماشئتم ، والنسبة اليه تغلبى بالكسر على الاصل قال ابن السراج : ومنهم من يفتح للتخفيف استئقالاتو الى كسرتين مع ياء النسبة انتهى .

وفى (الايضاح) : ابان بن تغلب الجريرى - بالجيم المضمومة والراء المقنونة ثم الياء المنقطة تحتها نقطتين ثم الراء - مولى جرير بن عباد بن صبيعة - بضم الصاد المهملة وبعدها باء منقطة تحتها نقطة مصغرا .

وفى (الصحيح) : تغلب على وزن تضرب ابو قبيلة ، وفى الاخير هو تغلب بن وائل بن قاسط بن هنب بن زرار بن عدنان، انتهى .

وفى (ست) : ابان بن تغلب بن رباح ابو سعيد البكرى الجريرى مولى بنى جرير بن عباد بن صبيعة بن قيس بن تغلبة بن صعيب بن على بن بكر بن وائل ، رحمه الله ، ثقة حليل القدر عظيم المنزلة فى اصحابنا ، لقي ابامحمد على بن الحسين و اباجعفر و اباعبدالله عليه السلام و روى عنهم و كانت له عندهم حظوة و قدم .

وقال له ابو جعفر الباقر عليه السلام : اجلس فى مسجد المدينة وافت الناس فانى احب ان يرى فى شيعتى مثلك .

و قال ابو عبدالله جعفر الصادق عليه السلام : لما اتاه نعيه : اما والله لقد اوجع قلبى موت ابان .

و كان قارياً فقيهاً لغوياً بندار اسمع من العرب و حكى عنهم .  
و صنف كتاب ( الغريب فى القران ) و ذكر شواهد من الشعر فجاء فيما بعد

عبدالرحمن بن محمد الازدي الكوفي فيجمع من كتاب ابان ومحمد بن السائب الكلبي  
وابي روق عطية بن الحارث فجعله كتاباً واحداً فبين ما اختلفوا فيه وما اتفقوا عليه فتارة  
يجيء كتاب ابان مفردا وتارة يجيء مشتركاً على ما عمله عبدالرحمن .

واما كتابه المفرد : فاخبرنا به احمد بن محمد بن موسى عن احمد بن محمد بن سعيد عن  
المنذر بن محمد القا بوسى قال حدثني ابي محمد بن المنذر بن سعيد بن ابي الجهم قال حدثني  
عمى الحسين بن سعيد قال حدثني ابي سعيد بن ابي الجهم عن ابان بن تغلب رحمه الله .

واما المشترك الذي لعبد الرحمن فاخبرنا به الحسين بن عبيد الله قال قرأته  
على ابي بكر احمد بن عبد الله بن جليل قال قرأته على ابي العباس احمد بن محمد بن  
سعيد قال اخبرنا به ابو احمد الحسين بن عبد الله الازدي قال حدثنا ابي قال  
حدثنا ابو بردة ميمون مولى بنى فزارة وكان فصيحا لأزم ابان بن تغلب (رحمه الله)  
واخذ عنه .

ولابان رحمه الله قراءة مفردة اخبرنا بها احمد بن محمد بن موسى قال حدثنا  
احمد بن محمد بن سعيد قال حدثنا ابو بكر محمد بن يوسف الرازي المقرئ بالقادسية  
سنة احدى وثمانين ومأتين ، قال حدثني ابو نعيم الفضل بن عبد الله بن العباس بن معمر  
الازدي الطالقاني ساكن سواد البصرة سنة خمس وخمسين وماتين بالرى ، قال  
حدثنا محمد بن موسى بن ابي مريم صاحب اللؤلؤ قال سمعت ابان بن تغلب  
(رحمه الله) وما احد اقرا منه بقراءة القرآن من اوله الى آخره و ذكر القراءة ،  
وسمعه (رحمه الله) يقول : انما الهجرة رياضة .

ولابان بن تغلب (كتاب الفضائل) اخبرنا به احمد بن محمد بن موسى عن  
احمد بن محمد بن سعيد عن المنذر القا بوسى قال حدثنا ابي قال حدثنا عمى  
عن ابيه عن ابان بن تغلب .

مات ابان بن تغلب (رضى الله) سنة احدى واربعين وماتين فى حياة ابي عبد الله  
جعفر بن محمد الصادق عليهما السلام ، ولابان بن تغلب اصل ، انتهى .

و في (الخلاصة) : أبان بن تغلب - بالتاء المنقطة فوقها نقطتين المفتوحة والغين المعجمة الساكنة - ابن رباح بن سعيد البكري الجريري - بالجيم المضمومة والراء قبل الياء المنقطة تحتها نقطتين و بعدها - مولى بني جرير بن عباد بن ضبيعة بن قيس بن ثعلبة بن عكابة (عكاشة) بن صعصع بن علي بن بكر بن وائل رحمه الله تعالى ثقة جليل القدر و عظيم المنزلة في اصحابنا لقي ابا محمد علي ابن الحسين و ابا جعفر و ابا عبدالله عليهم السلام و قدم و روى عنهم ، و قال له الباقر عليه السلام : اجلس في مسجد المدينة و افت الناس فاني احب ان يري في شيعتي مثلك .

ومات في حياة ابي عبدالله عليه السلام فقال الصادق عليه السلام لما اتاه نعيه : اما والله لقد اوجع قلبي موت ابان و مات في سنة احدى و اربعين و مائة .

و روى ان الصادق عليه السلام قال له يا ابان ناظر اهل المدينة فاني احب ان يكون مثلك من روايتي و رجالي : انتهى .

و في (جش) : ابان بن تغلب بن رباح ابو سعيد البكري الجريري - مولى بني جرير بن عباد بن ضبيعة بن قيس بن ثعلبة بن عكابة بن صعصع بن علي بن بكر بن وائل ، عظيم المنزلة في اصحابنا لقي علي بن الحسين و ابا جعفر و ابا عبدالله عليه السلام روى عنهم و كان له عندهم منزلة و قدم .

و ذكره (البلادري) قال : روى ابان عن عطية العوفي .

قال له ابو جعفر عليه السلام : اجلس في مسجد المدينة و افت الناس فاني احب ان يري في شيعتي مثلك .

وقال ابو عبدالله عليه السلام لما اتى نعيه : ام والله لقد اوجع قلبي موت ابان و كان قاريا من وجوه القراء فقيها لغويا سمع من العرب و حكى عنهم .

و قال ابو عمرو الكشي في ( كتاب الرجال ) : روى ابان عن علي بن

وذكره ابو زرعة الرازي في كتابه وذكر من روى عن جعفر بن محمد عليه السلام من التابعين ومن قاربهم فقال : ابان بن تغلب روى عن انس بن مالك ، وذكر ابو بكر محمد بن عبدالله بن ابراهيم الشافعي و ما رواه ابان عن الرجال فقال : وروى عن الاعمش و عن محمد بن المنكدر و عن سماك بن حرب و عن ابراهيم النخعي و كان ابان (رحمه الله) مقداً في كل فن من العلم في القرآن والفقه والحديث والادب واللغة والنحو .

وله كتب منها (تفسير غريب القرآن) و (كتاب الفضائل) اخبرنا محمد بن جعفر النحوي قال حدثنا احمد بن محمد بن سعيد بن ابى الجهم قال حدثني ابى عن ابان بن تغلب في قوله تعالى (مالك يوم الدين) و ذكر التفسير الى آخره وبهذا الاسناد كتابه (الفضائل) و لابان قراءة مفردة مشهورة عند القراء اخبرنا ابو الحسين التميمي قال : حدثنا احمد بن محمد بن سعيد قال حدثنا محمد بن يوسف الرازي المقرئ بالقادسية سنة احدى و ثمانين و ماتين قال حدثني ابو نعيم الفضل بن عبدالله بن العباس بن معمر الازدي الطالقاني ساكن سواد البصرة سنة خمس و خمسين و ماتين قال حدثنا محمد بن موسى بن ابى مریم صاحب اللؤلؤ قال سمعت ابان بن تغلب و ما رايت احداً اقرأ منه قط يقول انما الهجرة رياضة و ذكر قرائته الى آخرها .

وله (كتاب صفين) قال ابو الحسن احمد بن الحسين (ره) وقع عليّ بخط ابى العباس بن سعيد قال حدثنا ابو الحسين احمد بن يوسف بن يعقوب الجعفي من كتابه في شوال سنة احدى و سبعين و ماتين قال حدثنا محمد بن يزيد الجعفي قال حدثنا احمد بن محمد بن سعيد قال حدثنا محمد بن هشام قال حدثنا علي بن محمد الجريري قال حدثنا ابان بن محمد قال سمعت ابى يقول دخلت مع ابى الى ابى عبدالله عليه السلام فلما ابصر به امر بوسادة فالقيت اليه و صافحه و اعتنقه و سائله و رحب

به وقال كان ابان اذا قدم المدينة تفوضت (١) اليه الخلق و اخلت له سارية (٢) النبي ﷺ .

اخبرنا احمد بن عبد الواحد قال حدثنا علي بن الحسين بن فضال عن محمد بن عبدالله بن زرارة عن محمد بن ابي عمير عن عبد الرحمن بن الحجاج قال ، كنا في مجلس ابان بن تغلب فجاء شاب فقال يا ابا سعيد اخبرني كم شهد مع علي بن ابي طالب ﷺ من اصحاب النبي (صلعم) قال : فقال له ابان كانك تريد ان تعرف فضل علي ﷺ بمن تبعه من اصحاب النبي ﷺ قال : فقال الرجل هو ذاك قال والله ما عرفنا فضلهم الا باتباعهم اياه ﷺ .

قال . فقال ابو البلاد: عض بظرامه (٣) رجل من الشيعة في اقصى الارض وادناها يموت ابان لا تدخل مصيبتة عليه قال فقال ابان له : يا ابا البلاد تدري من الشيعة الشيعة الذين اذا اختلف الناس عن رسول الله (صلعم) اخذوا بقول علي ﷺ و اذا اختلف الناس عن علي ﷺ اخذوا بقول جعفر بن محمد ﷺ .

جمع محمد بن عبد الرحمن بن قتيبي بين كتاب التفسير لابان و بين كتاب ابي روق عطية بن الحارث و محمد بن السائب و جعلهما كتابا واحدا ، اخبرنا ابو الحسين علي بن احمد قال حدثنا محمد بن الحسن بن الحسن بن متميل عن محمد بن الحسين الزيات عن صفوان بن يحيى وغيره عن ابان بن عثمان عن ابي عبد الله ﷺ انه قال : ابان بن تغلب

(١) اي مالت وفي الصحاح يقال تفوض الرجل اذا جاء وذهب .

(٢) اي اسطوانة النبي ﷺ

(٣) البظر بفتح الظاء المعجمة الهنة وهي كناية عن العورة وهذه العبارة من قبيل قولهم عض بهن ابيه البظر هنة بين الاسكنيين لم يخفض صحاح وفي (الاقيانوس) بانك فتحى وظاى معجمه نك سكونيله عورت فرجك ايكى دوداقلا رينك اراسنده اولان لحم زايدة دينور كه ديبلاق و دلجك تعبیر اولونور جمعی بظور كلور انتهى .

روى عنى ثلثين الف حديث؛ فارووها عنه .

قال ابو على احمد بن محمد بن رباح الزهرى الطحان قال حدثنا محمد بن عبد الله بن غالب قال حدثنى محمد بن الوليد عن يونس بن يعقوب عن عبد الله بن خفقة قال قال لى ابان بن تغلب : مررت بقوم يعييون على<sup>١</sup> روايتى عن ابي جعفر<sup>٢</sup> قال : فقلت: كيف تلو مونى فى روايتى عن رجل ماسئلته عن شىء الا قال: قال رسول الله (صاعم) قال فمر بصبيان وهم بنشدون: العجب كل العجب بين جمادى ورجب فسئلته عنه فقال: لقاء الاحياء بالاموات. قال سلامة بن محمد الارزنى حدثنا احمد بن على بن ابان عن احمد بن محمد بن عيسى عن صالح بن السندي عن امية بن على عن سليم بن ابى حبة قال: كنت عند ابى عبد الله<sup>٣</sup> فلما اردت ان افارقه ودعته وقلت: احب ان تزودنى فقال: ايت ابان بن تغلب فانه قد سمع منى حديثا كثير افماروى لك فاروه عنى) ومات ابان فى حياة ابي عبد الله<sup>٤</sup> سنة احدى واربعين ومائة، انتهى كلام (جش).

وفى (منهج المقال) : وما ذكره عن (كش) فلم اجده فيه فى بابيه فان فيه: ماروى عن ابان بن تغلب .

حدثنى محمد بن قولويه قال حدثنى سعد بن عبد الله القمى عن احمد بن محمد بن عيسى عن عمر بن عبد العزيز عن اسمعيل عن ابي عبد الله<sup>٥</sup> قال ذكرنا ابان بن تغلب عند ابي عبد الله<sup>٦</sup> فقال: رحمه الله، اما والله لقد اوجع قلبى موت ابان .

حمدويه قال حدثنا يعقوب بن يزيد عن ابن ابى عمير عن ابان بن تغلب قال لى ابو عبد الله<sup>٧</sup> : جالس اهل المدينة فانى احب ان يرى فى شيعتنا مثلك ، وروى صالح بن السندي عن امية بن على عن سليم عن مسلم أن (١) ابى حبة قال: كنت عند ابي عبد الله<sup>٨</sup> فى خدمته فلما اردت ان افارقه ودعته وقلت : احب ان تزودنى . قال : ايت ابان بن تغلب فانه قد سمع منى حديثا كثير افماروى لك عنى فاروه عنى انتهى ثم ان فى الرواية الاولى عمر بن عبد العزيز وهو مخطط على قول (جش) ويروى

(١) هكذا ، وقد ورد هذا السند سابقا فى نفس هذه الصحيفة ص ٩ هكذا :

عن سليم بن ابى حبة، فراجع ، وسيأتى الاشارة اليه من المصنف (ره)

المناكير على قول ابن شاذان ، الا ان رواية احمد بن محمد بن عيسى عنه ربما تنبئ  
عن حسن حاله ، والله اعلم .

على ان في الثانية علي بن اسمعيل بن عمار ، و يروى عن (جش) انه من وجوه من  
روى الحديث .

والظاهر ان الثالثة مرسله الا ان المرسل محمد بن ابي عمير وحينئذ لا تقصر  
عن المسند .

وفي الرابعة صالح بن السندي وهو مهمل ، وامية ضعيف ، وبدل مسلم قد سبق عن  
(جش) سليم ، وعلى كل حال لا عرفه الان .

لكن لا يخفى ان ضعف هذه الروايات غير قادر في المقام فان حسن حال ابان في  
الجلالة وعظم منزلته متفق عليه اشهر من ان يحتاج الى صحة هذه .

وفي (يه) يكنى ابا سعيد ، وهو كندی كوفي ، و توفي في ايام الصادق عليه السلام  
وزكره جميل عنده فقال : رحمه الله اما والله لقد اوجع قلبي موت ابان . وقال عليه السلام لابان بن  
عثمان : ان ابان بن تغلب قدرى عنى رواية كثيرة فمارواه لك فاروه عنى . ولقد لقي  
الباقر والصادق عليهما السلام وروى عنهما .

وفي (قب) ابن تغلب - بفتح التاء المثناة من فوق وسكون الغين المعجمة وكسر  
اللام - ابو سعيد الكوفي ثقة تكلم فيه للتشيع ومات سنة اربعين ومائة .

وفي (مشكا) ويمكن استعلام انه ابن تغلب الثقة برواية محمد بن المنذر بن  
سعيد بن ابي الجهم عنه ، ورواية عبدالله خفقة ، ورواية على بن رئاب ، و ابي على  
صاحب الكلل ، ومحمد بن موسى ابي مريم صاحب اللؤلؤ ، ورواية رفاعة ، بن موسى ،  
وجميل بن دراج ؛ وعبدالله بن سنان ، وابو سعيد القمط ، وعبدالرحمن بن الحجاج ،  
ومنصور بن حازم ، واحمد بن عمر الحلبي ، وسيف بن عميرة ، وسعيد بن ابي الجهم ،  
ومحمد بن ابي عمير ، و ابن مسكان ، و حفيده ، و ابان بن محمد بن ابان بن  
تغلب عنه .



قال ابو جعفر الصدوق في اسانيد (من لا يحضره الفقيه) قال الصادق عليه السلام لابان بن عثمان ان ابان بن تغلب قد روى عنى رواية كثيرة فمارواها لك فاروه عنى ولقد لقي الباقر والصادق (ع) وروى عنهما فتدبر .

ووقع في (الكافي) رواية ابن ابى عمير عن ابان بن تغلب وهو سهو والصواب ابان بن عثمان لابان بن تغلب .

وبرايته هو عن على بن الحسين و ابي جعفر و ابي عبد الله (ع) ، وعن عطية الكوفى وعن انس بن مالك ، وعن الاعمش ، وعن محمد بن المنكدر ، وعن سماك بن حرب ، وعن ابراهيم النخعى ، وعن ابى بصير ايضا كابان بن عثمان الناوسى المجمع على تصحيح ما يصح برواية عباس بن عامر عنه ، سندی بن محمد البزاز ، وبرواية احمد بن محمد بن ابى نصر عنه ، ومحمد بن سعيد عن ابى نصر عنه ، والبرقى ، وجعفر بن بشير الوشاء ، وايوب بن الحر ، ومحسن بن احمد ، والحسن بن على الوشاء عنه وفضالة بن ايوب عنه ، والقاسم بن محمد الجوهري ، وعلى بن الحكم الكوفى الثقة ، وظريف بن ناصح ، وصفوان بن يحيى ، وعبد الله بن المغيرة ، ومحمد بن ابى عمير ، وعبيس بن هشام .

وفي احاديث الكعبين من (التهذيب) رواية احمد بن حمزة والقاسم بن محمد عن ابان بن عثمان ؛ فقال بعض العلماء هو احمد بن اليسع القمى الثقة وتوهم اشتراكه هنا فاسد ولم يثبت التعدد ، انتهى .

اقول : فيهما نظر ، وقد وقع (في كتاب الشيخ) (رواية الحسين بن سعيد عن ابان بن عثمان ، وهو سهو لان المعهود المتكرر توسط فضالة بن ايوب ، و وقع فيهما رواية موسى بن القاسم عن ابان بن عثمان ايضا فى مواضع ، وهو سهو ايضا ويظهر بالتصفح ان الوساطة المحذوفة بينهما عباس بن عامر فانه واقع بينهما كثيرا .

وفي (التهذيب) فى كتاب الحج سند هذه صورته : محمد بن القاسم عن ابان عن عبد الرحمن بن ابي عبد الله قال فى (المنتقى) ومحل التصحيح فيه قوله : محمد بن القاسم فان كونه تصحيحا لموسى بن القاسم مما لا ريب فيه وفى الطريق خلل اخر وهو ترك الوساطة

بين موسى وابان والممارسة تقضى بثبوتها وهو عباس بن عامر ، انتهى .  
 ويعرف ايضا بروايته هو عن ابي مريم عبد الغفار ، وعن ابي بصير كابان بن  
 تغلب وعن الحارث بن المغيرة وعن ابي القاسم يزيد بن معوية او معوية بن عامر ، ومحمد  
 بن الحلبي ، وزرارة ، واسماعيل بن الفضل ، وعبد الرحمن بن ابي عبد الله ، والفضيل بن  
 يسار ، وابي العباس الفضل بن عبد الملك ، وعن عبيس ، انتهى كلام (مشكا) .  
 ثم ان قول الناظم (طق) (ضف) الى ابن تغلب الخ اقول: طريق الصدوق اليه ضعيف  
 بابي علي صاحب الكلل اذ هو مجهول وان روى عنه رحمه الله .

وفي (تعق) في (الكافي) عن ابن ابي عمير عنه عن أبان ؛ قال جدى : صاحب  
 الكلل اى صانع الكلل او بايعه ، وهو البيت الرقيق اذ دفع البق ، ولم يذكره الاصحاب  
 وذاكر الشيخ في (الرجال) ابا علي صاحب الانماط وهو ما يلقي على اليهودج مثل الكلة  
 وفي (الوجيزة) وابان تغلب ثقة ثم اعلم ان في كلام الناظم (ره) اف ونشر يعنى انه ثقة  
 على ما قاله (جش) ومفت بامر الباقر عليه السلام ؛ وموجع قلب الصادق عليه السلام .

وقوله : فاثبت اى عده ثبنا اى ثقة ، يقال هو ثبت اى ثقة وهو ثوق به ومعتمد  
 عليه ، واصل ثبت اسم بمعنى ثبات فى الحرب ثم يطلق على الدليل والحجة ثم بعلاقة  
 المجاز بمرتبين استعمال فى الثقة و المعتمد عليه .

ثم ابن عبد الملك الشيخ الذى عن ق روى كتاب جنح فانذ  
 ابان بن عبد الملك الثقفى شيخ من اصحابنا روى عن ابي عبد الله الصادق عليه السلام (كتاب  
 الحج) وربما يحتمل ان يكون هذا وابان بن عبد الملك الخثعمى الكوفى الذى اسند  
 عنه واحداً (ق) (جنح) .

وفى (القاموس) الخثعم كجعفر جبل واهله خثعميون وفى (الصحيح) خثعم  
 ابو قبيلة وهو خثعم بن اثمار من اليمن ويقال هم من معد و صاروا باليمن وكان ابان  
 منسوباً الى هذا الجبل .

وقوله رحمه الله : فانذ، امر من نبذت الامر اذا اهملته ، ويقال ايضا نبذت الشئ

انبذه نبذا اذا القيته من يدك ، ونبذته شدد للتكثير ، ومراده رحمه الله من قوله فانبذ  
الاشارة الى انك اذا علمت انه راو عن الصادق عليه السلام ( كتاب الحج ) فاقبله عنه و اهمل  
في قبوله ولا تناقش ودع المداقة .

و في ( الوجيزة ) : وابن عبد الملك الثقفى حسن ، و ابن عبد الملك الخثعمى  
اسند عنه .

كش جع وليس ضعفه بمتضح	اما ابن عثمان فطوق اليه صح
و ربما يقال قـادسي	و ابن فضال قال ناووسى
عنه جماعة ومنهم احمد	وعده شيخاله محمد

ابان بن عثمان الاحمر ( لم ) ( كش ) من الستة الذين اجمعت العصابة على  
تصديقهم وهم جميل بن دراج و عبدالله بن مسكان و عبدالله بن بكير و حماد بن عيسى  
و حماد بن عثمان و جميل بن دراج أفقهم و قد ذكر اصحابنا انه كان ناو و سيا  
فهو بالضعفاء اجدر لكن ذكرته هنا لثناء ( الكشى ) عليه و حالته على الاجماع  
المذكور، انتهى ما فى ( د ) .

و فى ( ست ) ابان بن عثمان الاحمر البجلي ابو عبدالله مولا هم ( رحمه الله )  
اصله الكوفة و كان يسكنها تارة والبصرة اخرى و قد اخذ عنه اهلها ابو عبيده  
معمر بن المثنى و ابو عبدالله محمد بن سلام ، و اكثر والحكاية عنه فى اخبار الشعراء  
والنسب والايام، و روى عن ابي عبدالله الصادق و ابي الحسن موسى الكاظم عليهما  
السلام و ما عرف من مصنفاته الا كتابه الذى يجمع المبتدأ والمبعث والمغازى  
والوفاة والسقيفة والردة

اخبرناه بهذه الكتب - وهى كتاب واحد - الشيخ ابو عبدالله محمد بن محمد  
بن النعمان المفيد ( رضى الله ) والحسين بن عبيدالله جميعاً عن محمد بن عمر بن  
يحيى العلوى الحسينى قال حدثنا احمد بن محمد بن سعيد قراءة عليه ، و اخبرنا  
احمد بن محمد موسى قال اخبرنا احمد بن محمد بن سعيد قال حدثنا على بن الحسن

بن فضال قال حدثنا محمد بن عبد الله بن زرارة قال حدثنا احمد بن محمد بن ابي نصر  
 البرزطي عن ابان الاحمر (ره) قال علي بن الحسن بن فضال وحدثنا اسمعيل بن  
 مهران قال حدثنا احمد بن محمد بن ابي نصر ومحمد بن سعيد بن ابي نصر جميعاً  
 عن ابان الاحمر ، و اخبرنا احمد بن عبدون قال حدثنا علي بن محمد بن الزبير  
 قال حدثنا الحسن بن علي بن فضال ، و اخبرنا الحسين بن عبيد الله قال قرئته علي ابي  
 غالب احمد بن محمد بن سليمان الزراري الرازي قال حدثنا جـد ابي وعم ابي  
 محمد وعلي بن سليمان عن علي بن الحسن بن فضال ، و اخبرنا ابو الحسين الحسن بن  
 ابي جيد القمي والحسين بن عبيد الله جميعاً عن احمد بن محمد بن يحيى العطار  
 قال حدثنا عبد الله بن جعفر الحميري قال حدثنا احمد بن محمد بن عيسى قال حدثنا  
 احمد بن محمد بن ابي نصر عن ابان هذه رواية الكوفيين وهي رواية ابن فضال ومن  
 شاركه فيها من القميين.

وهناك نسخة اخرى انقص منها رواها القميون اخبرنا بها الحسين بن عبيد الله  
 عن احمد بن جعفر بن سفيان قال حدثنا احمد بن ادريس قال حدثنا محمد بن الحسين  
 بن ابي الخطاب عن جعفر بن بشير عن ابان و اخبرنا ابو الحسن بن ابي جيد عن  
 محمد بن الحسن بن الوليد عن المعلى بن محمد البصري عن محمد بن جمهور القمي  
 عن جعفر بن بشير عن ابان بن عثمان .

وله اصل اخبرنا به عدة من اصحابنا عن ابي المفضل محمد بن عبيد الله الشيباني  
 عن ابي جعفر محمد بن بطة عن احمد بن محمد بن عيسى عن محسن بن احمد عن ابان  
 وبهذا الاسناد عن احمد بن محمد بن عيسى عن احمد بن ابي نصر عن ابان ( كتاب  
 المغازي انتهى .

وفي (صه) ابان بن عثمان الاحمر قال (الكشي) رحمه الله قال محمد بن  
 مسعود حدثني علي بن الحسن قال كان ابان بن عثمان من النواوسية وكان مولى لهجيلة وكان  
 سكن الكوفة ثم قال ابو عمر والكشي ان العصابة اجمعت علي تصحيح ما يصح عن

ابان بن عثمان والاقرار له بالفقه ، والاقرب عندى قبول روايته وان كان فاسد المذهب للاجماع المذكور ، انتهى .

وفى ( جش ) ابان بن عثمان الاحمر البجلي ابو عبدالله مولا هم اصله الكوفه كان يسكنها تارة والبصرة اخرى ؛ وقد اخذ عنه اهلها ابو عبيدة محمد بن المنثى وابو عبدالله محمد بن مسلم واكثر والحكاية عنه فى اخبار الشعراء والنسب والايام ، روى عن ابى عبدالله وابى الحسن موسى عليهما السلام .

له كتاب حسن كبير يجمع المبتدأ والمغازى و الوفادة و الردة ، اخبرنا بها ابو الحسن التميمى قال حدثنا احمد بن محمد بن سعيد قال حدثنا على بن الحسن بن فضال قال حدثنا محمد بن عبدالله بن زرارة قال حدثنا احمد بن محمد بن ابى نصر عن ابان بها . واخبرنا بها عبد الواحد قال حدثنا على بن محمد القرشى قال حدثنا على بن الحسن بن فضال . واخبرنا ابو عبدالله بن شاذان قال حدثنا احمد بن محمد بن يحيى قال حدثنا عبدالله جعفر الحميرى قال حدثنا احمد بن محمد بن عيسى قال حدثنا احمد بن محمد بن ابى نصر عن ابان بكتبه ، انتهى .

ثم اعلم ان ( جش ) ( ره ) لم يذكر ان ابان بن عثمان كان من الناصية وسية - وهم الواقفون على الصادق عليه السلام - وقد ذكر العلامة فى ( الخلاصة ) نقلا عن الكشى وحكم به ، وظنى انه ( ره ) اعرض عن ذلك لان الكشى روى كون ابان ناوسيا عن على بن الحسن بن فضال وهو فطحى لا يثبت بروايته جرح ولا تعديل . ولو عملنا بالرواية عنه لتوثيق الاصحاب له فالعمل برواية ابان اولى بمراتب كثيرة لاجماعهم على تصحيح ما يصح عنه ، والحاصل ان حكم العامة بكونه ناوسيا محل كلام والله اعلم بحقائق الامور .

وقال فى ( منهج المقال ) وفى ( كش ) فى باب : محمد بن مسعود قال حدثنى محمد بن نصير و حمدويه قال حدثنا محمد بن عيسى عن الحسن بن على بن يقطين عن ابراهيم بن ابى بلاد قال ، كنت اقود ابى و قد كان كف بصره حتى صرنا الى

حلقة فيها ابان الاحمر فقال لي عنن تحدث ؟ قلت عن ابى عبدالله عليه السلام فقال :  
ويحه سمعت ابا عبدالله عليه السلام يقول اما ان منكم الكذابين و من غيركم  
المكذبين .

محمد بن مسعود قال حدثني علي بن الحسن قال : كان ابان من اهل البصرة  
وكان مولى بجيلة وكان يسكن الكوفة وكان من الناوسية ، ثم قال : ويسميه  
الفقهاء من اصحاب ابي عبدالله عليه السلام اجمعت العصابة على تصحيح ما يصح من هؤلاء  
و تصديقهم لما يقولون واقرروا لهم بالفقه من دون اولئك الستة الذين عددناهم  
وسميناهم ستة نفر : جميل بن دراج وعبدالله بن مسكان ، وعبدالله بن بكير ، وحماد  
بن عيسى ، وحماد بن عثمان ، وابان بن عثمان . قالوا : وزعم ابو اسحق الفقيه  
ثعلبة بن ميمون انه افقه هؤلاء جميل بن دراج وهم احداث اصحاب ابي عبدالله  
عليه السلام ، انتهى .

واقول : لا يخفى ان كونه من الناوسية لا يثبت بمجرد قول علي بن الحسن  
القطعي ، سيما وقد عارضه الاجماع المنقول بقول الكشي الثقة العين (رحمه الله)  
وعلى تقديره فاما ان يكون هذا الاجماع مع الناوسية فيتبع قطعاً مع الثبوت  
اولاً ، فيجب نفى كونه ناووسياً لثبوت الاجماع بما هو أقوى ، ولهذا قال العلامة  
في (صه) والاقرب عندي قبول روايته وان كان فاسد المذهب للاجماع المذكور  
انتهى . لا يقال : لعل الاجماع قبل الناوسية لان نقل الكشي (رحمه الله) ظاهر في  
خلاف ذلك وانه ثابت متبع و عليه عمل الاصحاب كما في عبدالله بن بكير و انما  
ذكر الناوسية على وجه مجرد النقل والنسبة الى علي بن الحسن ؛ على ان لفظه  
كان ربما اشعر بالزوال على تقديره واحتمال ان يراد به انه من قوم ناوسية ،  
وينافي ذلك ايضاً ويؤيده كونه من اصحاب الكاظم عليه السلام وكثرة روايته عنه عليه السلام ايضاً ،  
وانه لم يفرق واحد بينها وبين رواياته عن الصادق عليه السلام وما يوجد في بعض حواشي  
(صه) عن ولد المصنف (ره) سئلت والدي عنه فقال : الاقرب عندي عدم قبول روايته

لقوله تعالى (ان جائفكم فاسق نبئاً فتبينوا) و لا فسق اعظم من عدم الايمان ، فكانه  
 علي تقدير كونه ناووسياً ، مع ان المستند في عدم ايمان ابان لم يكن الا قول ابن  
 فضال و قد عرفت ما فيه ، بل وعلى تقدير عدم ثبوت الاجماع ايضاً اذ معه يتبين  
 الحق فيتبع .

وربما يقال : ان الفسق هو الخروج عن طاعة الله مع اعتقاده انه خروج كما يشهد به  
 التبادر ، وعدم صدق الفاسق على من ارتكب معصية مع اعتقاده انها طاعة ، ولا شبهة ان  
 من يجعل مثل هذه مذهبا انما يعده من اعظم الطاعات .

و ربما يجاب : بان الامر وان كان كذلك الا انه لا يجدي في قبول الرواية  
 لعموم التعليل المستفاد من ذيل الآية ، هذا .

وقد تبين لك مما مر : ان حديث ابان اما يعد ضعيفاً كما هو مقتضى ما مر عن المحقق  
 (المنتهى) وما نقل عن فخر المحققين ، او موثقاً كما يقتضيه ما مر ذكره عن (المختلف)  
 (والخلاصة) ايضاً حيث قال بعد نقل الاجماع عن (كش) فالاقرب عندي قبول روايته  
 وان كان فاسد المذهب للاجماع المذكور ، اوصحيحاً كما يقتضيه ما عن العلامة ايضاً  
 حيث صحح طريق الي الصدوق العلاء بن سيابة وفيه ابان بن عثمان ان اراد بالصحيح المعنى  
 المعروف عند المتأخرين ، وعليه فيكون للعامة فيه اقوال ثلاثة نالها : هو صحة حديث  
 ابان بان يكون ثقة امامياً ، وهو الاظهر كما اشرنا اليه فيما مر ، وهو المختار في رسالة  
 السيد السند الرشتي (اعلى الله مقامه) والمحكي عن جماعة من محققي المتأخرين  
 ايضاً ما كونه ثقة في الجملة ، فيدل عليه اجماع العصاة على تصحيح ما يصح عنه كما مر  
 وفي (التعليقة) في ترجمة السكوني ان الاصحاب لا يجتمعون على العمل برواية غير  
 الثقة ، واما رواية ابراهيم بن ابي البلاد فلا يتخلص منها ما يصلح معارضاً للاجماع بل  
 ما يصلح قدحاً فان الظاهر ان (ويجه) ليس من قول ابان بالنسبة الى ابي عبدالله عليه السلام  
 بل هو قول ابراهيم في ابان لتوهمه القدح فيه من ابان وليس ، اذ الظاهر ان المراد  
 من قوله عليه السلام : (منكم الكذابين) اي من اهل الكوفة (من غير كم المكذبين)

اي من غير اهل الكوفة .

وعن الشهيد الثاني في ( شرح الدراية ) ونجمله السيد الجليل : الحكم بانه فطحي وكذا عن العلامة حيث قال : و طريق الصدوق الى ابن ابي مريم الانصاري صحيح و ان كان فيه ابان عثمان وهو فطحي ، وعنه في موضعين من ( المنتهى ) الحكم بانه واقفي، وعن (المختلف ) في كفارة افطار شهر رمضان أنه ناووسي وانه ثقة ، والظاهر انه ثقة امامي وان ذكر فيه وجوه قاذحة؛ وعن المحقق انه في غير موضع من (المعتبر) منها في اوصاف المستحقين من الزكاة صرح بان في ابان بن عثمان ضعفاً وكذا في قصاص ( الشرايع ) و ( المختصر ) وكذا عن الشهيد في ( شرح الارشاد ) .

وفي (تعق) ترحم عليه في موضعين من (ست) وهو يعطى عدم كونه ناووسيا عنده كما هو الصواب و يؤيده روايته ان الائمة اثني عشر وكثرة روايته عن الكاظم عليه السلام وقال المقدس الاردبيلي في كتاب الكفالة من ( شرح الارشاد ) غير واضح كونه ناووسيا : وفي (المعالم) ما جرح به لم يثبت لان الاصل فيه قول علي بن الحسن بن فضال والمتقرر في كلام الاصحاب انه من الفطحية فلو قبل طعنه في ابان لم يتجه المنع من قبول رواية ابان اذا الجرح ليس بالفساد المذهب ، ولو كان هذا موجبا لعدم قبول خبره لما امكن الحكم بنا ووسية ابان اذ هو مشترك بين الجارح والمجروح ، انتهى وفي . (المعراج) قول سبط فضال لا يوجب جرح حامل الثقة الجليل انتهى . وان لم يكن موجبا لعدم قبول خبره فتقبل روايات ابان ايضا كما يقبل قول ابن فضال في حقه . وبالجملة المانع من قبول روايته مفقود و المقتضى له و هو اجماع العصاة موجود .

فان قيل: المجبر بفساد ابان لم ينحصر في ابن فضال لما سمعت من العلامة

وغيره ايضا .

قلنا : قد سمعت ايضا ان الظاهر ان مستند غير ابن فضال في قدح ابان ليس الا



قول ابن فضال ، واما ما نقل عن ابن داود من نسبته ذلك الى الاصحاب فالظاهر انه غير مطابق للواقع كما صرح به حجة الاسلام سيد الاعاظم والاعلام الحاج سيد باقر الرشتي في ( رسالته الرجالية ) ايضا ، وفيها ايضا في الجواب عما نسب اليه من المذهبين الاخرين ان الظاهر القريب من القطع كما يظهر للمتأمل في الرجال : ان المرجع في ذلك قول ابن فضال ، فاطلاق الواقفي له حينئذ اما لاجل ان هذا اللفظ يطلق نادرا على الناووسية وهذامنه ، او من باب التسامح بناء على ان الكل مشترك في فساد العقيدة فلا يهجمه التعيين ، ولم يراجع حين الكتابة فاكتمى بما في نظره حال الكتابة فعبّر تارة بالفظحي واخرى بالواقفي ، والدليل عليه هو انه لم يذكر في ( الخلاصة ) في ترجمته الاحكامية ناووسيته ، انتهى .

وفي ( منتهى المقال ) : و روى الصدوق في المجلس الثاني من ( اماليه ) في الصحيح عن ابن ابي عمير قال حدثنا جماعة من مشايخنا منهم ابان بن عثمان وهشام بن سالم ومحمد بن عمران ، فتدبروا كثيرا بن ابي عمير من الرواية عنه واعتمد على رواية الاجلة ، وصحح في ( صه ) طريق الصدوق الى العلابن سيابة وهو فيه ، وكذا الى ابي مريم الانصاري وهو فيه ، لكن قال فيه انه فظحي وهو سهو من قلمه ( ره ) ومن ( المنهتي ) انه واقفي وهو كسابقه وان صح اطلاق الواقفي على من يقف على الصادق <sup>عليه السلام</sup> لكنه لم يعهد .

وقال شيخنا البهائي ( رحمه الله ) قد يطلق المتأخرون كالعلامة على خبر ابان ونحوه اسم الصحيح ولا باس به ، انتهى .

ومنه يظهر الجواب عما اعترض على خالي العلامة ( ره ) بانه يعد حديثه صحيحاً بناء على الاجماع المذكور مع قوله فيه بانه موثق ، مع ان اختلاف راي المجتهد غير مسدود بابه وتصحيح حديثه غير معلوم كونه في زمان حكمه بالموثقة هذا .

ويروي عنه ابن ابي نصر وجعفر بن بشير ، والاول لا يروي الا عن ثقة والثاني روى عن الثقة وروا عنه ويروي عنه ايضا الوشا كثيرا وكذا فضالة وفي كل ذلك شهادة على صحة الاجماع

المدعى سيما بعد ملاحظة الاكثار من الرواية عنه ، وكون كثير من رواياته مقبولة بها وعلم صدقه من الخارج ، وفي ترجمة حسن بن علي بن زياد ما يظهر منه قوة كتابه وصحته .

اقول: ذكره الفاضل عبد النبي في قسم الثقة ثم في قسم الموثقين مع ادراجه كثير من الممدوحين بل الموثقين في قسم الضعاف .  
وقال عند ذكره اولاً : ومما يرجح الاعتماد عليه ايضا اجازته الصادق عليه السلام له الرواية عنه بواسطة ابان بن تغلب كما في عبارة (الفيقيه) حيث قال قال ابي الصادق لابان بن عثمان : (ان ابان بن تغلب قدروى عنى كثيرة فمارواه لك عنى فاروه عنى) انتهى فتامل ثم قال : وبالجملة روايته لا تقصر عن الصحيح .  
وقال عند ذكره في القسم الاخر : وذكرناهما ما قيل : انه ناووسى كما اعتمده جماعة من المتأخرين ، انتهى .

ويظهر منه ان من سوى جماعة من المتأخرين يقولون بوثاقته و عدم ناووسيته كما صرح به قبيل كلامه هذا ، حيث قال بعد نقل ما اشتهر نقله من سؤال فخر المحققين والده العلامة (اجزل الله اكرامه) عن ابان و قوله : الاقرب عدم قبول روايته لقوله تعالى (ان جائكم فاسق) الآية و لافساق اعظم من عدم الايمان ، مالفظة : الظاهر ان حكمه بعدم ايمانه لقول ابن فضال وانت خبير بحال ابن فضال هذا ، فلا يعارض قوله الاجماع المذكور الثابت بنقل (كش) على ان من قبل كلام ابن فضال يلزمه قول ابان لا اشتراكهما في عدم الايمان وتصريح الاصحاب بتوثيقهما ، انتهى .

وما سبق في (تعق) من قوله حكاية اجماع العصاة بالخ ، عجيب ، بعد ذكره آتفا في معنى هذا الاجماع عن بعض : الاجماع على توثيق الجماعة ، وهو الذى اختاره جماعة ، فيكون أبان ثقة عند كل من فسر العبارة المذكورة بالمعنى المذكور ، بل وعند من فسرها بالمعنى المشهور ايضا لما استعرفه في ترجمة السكوني من ان الاصحاب (رضوان الله عليهم) لا يجمعون على العمل برواية غير الثقة ، وان من ادعى الاجماع على العمل

بروايته ثقة عند اهل الاجماع ، فتدبر .

وفي (مشكا) ابن عثمان الناووسى المجمع على تصحيح ما يصح عنه؛ عباس بن عامر ، واحمد بن محمد بن ابي نصر ، وسندی بن محمد البزاز ، وبكر بن محمد الازدى ومحمد بن سعيد بن ابي نصر ، والحجال ، وجعفر بن بشير ، وايوب بن الحر ، ومحسن بن محمد (١) والحسن بن علي الوشاعنه ، وعن فضالة بن ايوب ، والقاسم بن محمد الجوهري الى آخر ما في ترجمة ابان بن تغلب .

وبالجملة: كونه ثقة في الجملة عند العلماء الاطياب مما لا ينبغي ان يرتاب فيه بل قول من قال فيه انه ثقة ظاهر في تعديله وتصحيح اعتقاده ، نظرا الى تفسيرهم الثقة بالعدل الضابط الامامى .

مع ان فساد مذهبه بكونه فطحيا او واقفيا قد عرفت ما فيه ؛ وبكونه ناووسيا قد عرفت ان الاصل فيه ما نقله (كش) عن ابن فضال .

وفيه اولا: ان المحكى عن المحقق الاردبيلي انه في كتاب الكفالة من (شرح الارشاد) قال : وفي (كش) الذى عندي كان قادسياً اى من اهل القادسية ، ثم قال : وكأنه تصحيف انتهى . وعن (حاشية الوسيط) من الفاضل أمير زامحمد في بعض النسخ انه كان من القادسية فلعل من قال بكونه ناووسيا راي كلمة قادسيا فظنها ناووسيا ، او كانت في نسخة محرقة وثانيا : على فرض التصحيف في تلك النسخة انه لا يثبت ناووسيته بمجرد قول ابن فضال كما صرح به المحقق الاردبيلي ايضا على ما نقل عنه في مبحث ما يصح السجود عليه من ان ابان بن عثمان ثقة ولا يضر القول بانه قيل ناووسى لعدم الثبوت ، حتى قال (صاحب المنتقى) ان ابن فضال فطحى لا يقبل طعنه فى أبان و ان قبل فقبول قول ابان اولى للاجماع المذكور ، وعد حديثه صحيحاً ؛ وعن بعضهم لفظ يشعر بالزوال ، وروايته عن الكاظم عليه السلام قرينة لذلك وعن (المعراج) ايضا ان قول ابن فضال لا يوجب

(١) لم اجد روايته عند لكن شيخنا ذكرها وهي محتمله لانها في طبقة واحدة

لرواية ايوب بن الحر .

جرحا لمثل هذا الثقة الجليل .

وعن صاحب (المدارك) انه حكم اكثر من ان يحصى بصحة الحديث المشتمل  
سنده على ابان .

وعن الصدوق انه روى في (الخصال) وفي المجلس الثاني من (الامالي) حديثا عنه  
في سنده محمد بن ابي عمير قال حدثني جماعة من مشايخنا منهم ابان بن عثمان وهشام  
بن سالم ومحمد بن حمران فتدير ، ولا يخفى ان ابن ابي عمير مع جلالة قدره يكون  
قوله من مشايخنا باضافة المشايخ الى ضمير المتكلم مع الغير ظاهراً جداً في كون  
ابان من الشيعة بل من مشايخهم ، والى هذا اشار الناظم (ره) بقوله : (وعده شيخه  
محمد) الخ وتقديمه على مثل هشام بن سالم الثقة الجليل القديرؤ كد هذا الظهور ،  
ويكون الظن الحاصل من قوله بصحة عقيدة ابان وجلالة قدره اقوى من الظن الحاصل  
بفساد عقيدته من قول ابن فضال ؛ مضافا الى ان الظن الاول معاضد بالظن الحاصل  
من اجماع (كش) وغيره مما مر بكثرة روايته عن الكاظم عليه السلام ، وبروايته ان الائمة  
اثني عشر ، وبما عن (التعليقة) من ان الشيخ ترجم عليه في موضعين من (ست) وهو يعطى  
كونه صحيح العقيدة عنده ، كما ان عدم تعرضه وعدم تعرض (جش) في كتبهما الرجالية  
ليان فساد عقيدته يعطى ذلك ايضاً .

قوله : (فطلق اليه صح) يعنى فطريق الصدوق الى ابان صحيح ، حيث قال الكشي :  
اجمعت العصابة على تصحيح ما يصح عنه ، وضعفه كما قيل غير واضح ، وله كتب روى  
عنه احمد بن محمد بن ابي نصر ، ومحمد بن سعيد بن ابي نصر ، وروى عنه كثيرا الحسن  
بن علي بن الوشا كما يظهر من (الكافي) في باب : الرجل يموت وعليه من صيام شهر  
رمضان ، من كتاب الصوم وغيره ، وروى عنه علي بن الحكم كما يظهر من باب : تطهير  
المياه من (التهديب) وروى عنه فضالة بن ايوب كما يظهر من باب حكم الجنابة ،  
ثم ان الناووسي امانسة الى قرية ناووسيا ، اوهم اتباع رجل يقال له ناووس ،  
اعتقد هذه الفرقة ان الصادق عليه السلام حي ولن يموت حتى يظهر فيظهر امره وهو القائم

المهدي وحكى ابو حامد الزوزنى انهم زعموا ان عليا عليه السلام مات وستنشق الارض عنه قبل يوم القيمة فيملاء العالم عدلا ، كذا في (الملل والنحل) .

وفي (الوجيزة) ابان بن عثمان الاحمر (ق) اجمعت العصابة له .

واسديهم ابان بن عمر جش ثقة شيخ جليل معتبر

ابان بن عمر الاسدي ختن آل ميثم التمار بن يحيى السمان ، شيخ من اصحابنا ثقة (صه) (جش) وزاد (جش) لم يرو عنه الا عيسى بن هشام الناشرى ، اخبرنا احمد بن عبد الواحد وغيره عن ابي القاسم على بن حبشى بن قونى قال حدثنا حميد بن زياد قال حدثنا القاسم بن اسمعيل عن عيسى بن هشام بكتاب ابان بن عمر الاسدى .

وذكر الشيخ في اصحاب (ق) ابان بن عمر ختن آل ميثم التمار الكوفي وفي (د) ابان بن عمر الاسدى ختن آل ميثم بن يحيى التمار (لم) (جش) شيخ من اصحابنا ثقة لم يرو عنه الا عيسى بن هشام الناشرى انتهى ، وهو سهو ، وفي (مشكا) وانه ابن عمر الاسدى برواية عيسى بن هشام عنه . وفي (الوجيزة) بن عمر الاسدى ثقة

وابن محمد ابان السندى جش ثقة وجه وفي جنح لم يدي

وعنه صفوان وهو ابو البشر وعنه صفوان و برقى نشر

ابان بن محمد البجلي وهو المعروف بالسندى البزاز : اخبرنا القاضى ابو عبد الله الجعفي قال حدثنا احمد بن سعيد قال حدثنا محمد بن احمد القلانسى عن ابان بن محمد بكتاب (النوادر عن الرجال) وهو ابن اخت صفوان بن يحيى ، قاله ابن نوح ، انتهى ما في (جش) .

ثم في باب السين: سندى بن محمد واسمه ابان يكنى ابا بشر صليب من جهينة ويقال من بجيلة وهو الاشهر ، وهو ابن اخت صفوان بن يحيى ، كان ثقة وجه في اصحابنا الكوفيين له (كتاب نوادر) رواه عنه محمد بن على بن محبوب اخبرنا محمد بن محمد عن الحسن بن حمزة عن محمد بن جعفر بن بطة عن محمد بن على بن محبوب عنه ، وروى غير جماعة عنه عن محمد .

وفي (صه) سندي بن محمد واسمه ابان يكتنى ابا بشر صليب من جهينة وقيل من بجيلة وهو الاشهر ، وهو ابن اخت صفوان بن يحيى كان ثقة وجها في اصحابنا الكوفيين ، انتهى .

وذكره الشيخ في اصحاب الهادي عليه السلام وفي (ست) اخبرنا جماعة عن ابي المفضل عن ابن بطة عن الصفار واحمد بن ابي عبدالله عنه ، وقيل هو اخو علي وصفوان عمه كما قال الناظم ( ره ) وفي ( لم ) السندي بن محمد يروى عنه الصفار .

وفي (مشكا) انه ابن محمد البجلي المعروف بالسندي الثقة - عنه احمد بن محمد القلانسي ؛ ورواية محمد بن محبوب عن ورواية الصفار عنه . ورواية احمد بن ابي عبدالله عنه وحيث يعسر التمييز كرواية علي بن الحكم عن ابان تقف الرواية على مذهب من تاخر فلا تغفل فان ابان مشترك بين تسعة عشر رجلا فيهم الثقة وغيره على تقدير ان يكون الخثعمي غير الكوفي انتهى .

وفي (تعق) قال شيخنا البهائي في حاشيته على (الخلاصة) (جش) ظنهما اثنين وذكر ابان بن محمد في باب الالف والسندي بن محمد في حرف السين ووثق الثاني دون الاول .

قلت : لاشعار في (جش) على ظنه التعدد ، بل الظاهر منه بناؤه على الاتحاد ، وعدم توثيقه اولعله لعدم ثبوته ، انتهى .

وياتي سندي بن محمد عن (دي) فلا تغفل وقال المجلسي في (الوجيزة) ابن محمد المعروف بالسندي ثقة .

## الفصل الثالث في إبراهيم

وفيه ثمان وثلاثون رجلا كما اومى اليه الناظم في قوله :

ثم ثمان و ثلاثون بدا عدة ابراهيم حيث عددا

منهم ابو رافع ابراهيم صه خير موثق سليم

وفي بعض النسخ ورد المصراع الثاني هكذا : امين ل خصيص لي سليم .

في جش وصه عتيق ل صحب الولي صاحب بيت مال مولينا علي

ابراهيم ابو رافع - بالراء غير المعجمة و الفاء والعين غير المعجمة - عتيق

وسول الله ﷺ ثقة شهد مع النبي (صلعم) مشاهده ، ولزم امير المؤمنين عليه السلام بعده ،

وكان من خيار الشيعة عمل علي رواية ( صه ) .

وفي (الايضاح) : ابو رافع اسمه أسلم - بالالف قبل السين المهملة - وله ولدان

اسم احدهما عبيد الله مصغرا وقيل اسم ابي رافع ابراهيم انتهى ،

وفي (اسد الغابة) في هذا الباب : ابراهيم ابو رافع مولى رسول الله ﷺ قال

ابن معين : اسمه ابراهيم و قيل هرمز وقال علي بن المديني ، ومصعب : اسلم

قال علي ويقال : هرمز . وقيل : ثابت ، و كان قبظياً و كان للعباس (رضى الله عنه) ،

فوجه النبي (صلعم) و كان اسلامه بمكة مع اسلام ام الفضل فكنمو اسلامهم ، وشهد

احد الخندق ، و كان علي ثقل النبي (صلعم) ولما بشر النبي (صلعم) باسلام العباس اعتقه

وزوجه مولاته سلمى وشهد فتح مصر ، وتوفي سنة اربعين ، قاله : ابن ماكولا ، وقيل

غير ذلك .

اخبرنا ابو الفرج يحيى بن محمود بن سعد الاصفهاني الثقفي اجازة باسناده عن  
ابي بكر احمد بن عمر بن ابي عاصم الضحاك بن مخلد حدثنا هديبة حدثنا حماد  
بن سلمة عن عبد الرحمن بن ابي رافع عن عمته سلمى عن ابي رافع ان رسول الله (صلم)  
طاف على نسائه جمع فاغتسل عند كل واحدة منهن غسلا فقلت : يا رسول الله لو جعلته  
غسلا واحدا قال : هذا ازكى و اطيب .

وتوفي ابورافع في خلافة عثمان ، وقيل في خلافة علي عليه السلام وهو الصواب ، وكان  
ابنه عبيد الله كاتباً لعلي عليه السلام ذكره ابو عمر في اسلم واخرجه ابن منده وابو نعيم  
هي هنا ، انتهى .

وفي الكتاب المذكور في ترجمة أسلم : أسلم ابورافع مولى رسول الله (صلم)  
غلبت عليه كنيته ، واختلف في اسمه فقال ابن المديني : اسمه اسلم ، ومثله قال ابن  
نمير ، وقيل : هرمز وقيل : ابرهيم ، وقد تقدم في ابرهيم .

وهو قبلي كان للعباس فوهبه للنبي (صلم) وقيل : كان مولى لسعيد بن العاص  
فورثه بنوه وهم ثمانية فاعتقوه كلهم الا خالدا فانه تمسك بنصيبه منه فكلمه رسول  
الله ليعتق نصيبه اويبيعه اويهبه منه فلم يفعل ثم وهبه رسول الله فاعتقه : وقيل : اعتق  
منهم ثلثة فاتي ابورافع رسول الله (صلم) يستعينه علي من لم يعتق فكلمهم فيه رسول  
الله صلى الله عليه وآله وسلم فوهبوه له فاعتقه ، وهذا اختلاف او اختلاق .

والصحيح انه كان للعباس عم النبي (صلم) فوهبه للنبي فاعتقه فكان ابورافع  
يقول : انا مولى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وبقي في عقبه اشراف المدينة .

وزرجه رسول الله (صلم) مولاته سلمى فولدت له (عبيد الله بن ابي رافع) وكانت  
سلمى قابلة ابرهيم بن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وشهدت معه خبير وكان عبيد الله خازنا لعلي  
بن ابي طالب عليه السلام و كاتبه ايام خلافته .

وشهد ابورافع احدا والخندق وما بعدهما من المشاهد ولم يشهد بدر الا انه كان  
بمكة وقصته مع ابي لهب لما ورد خبر بدر الى مكة مشهورة .



روى عنه ابنه : عبيد الله ، و الحسن ، و عطاء بن يسار .  
 وقد اختلفوا في وقت وفاته فقيل مات قبل عثمان ، وقيل مات في خلافة علي  
 اخرجه ثلاثتهم ، و يرد في الكنى انشاء الله تعالى .  
 وقال فيه : ابورافع مولى النبي (صلعم) اختلف في اسمه فقيل ؛ اسلم وقيل :  
 ابراهيم وقيل . صالح ، روى عكرمة مولى ابن عباس قال : قال ابورافع ؟ كنت مولى  
 للعباس بن عبدالمطلب و كان الاسلام قد دخل اهل البيت فاسلم و اسلمت ام الفضل  
 زوجته واسلمت انا ، و كان العباس يهاب قومه و يكره خلافهم و كان يكتنم اسلامه  
 و كان ذامال كثير متفرق في قومه .

اخبرنا غير واحد باسنادهم عن محمد بن عيسى قال حدثنا يحيى بن موسى اخبرنا  
 عبدالرزاق انبأنا ابن جريح عن عمران بن موسى عن سعيد بن ابي سعيد عن ابي رافع انه  
 مر بالحسن بن علي عليه السلام وهو يصلي وقد عقص ضميرته في قفاه فحلها ، فالتفت اليه  
 الحسن مغضبا قال : اقبل علي صلاتك اني سمعت رسول الله (صلعم) يقول : ذلك كفل  
 من الشيطان .

وتوفي ابورافع في خلافة عثمان وقيل في خلافة علي وهو الصواب ، اخرجه الثلاثة  
 وفي (جش) في ذكر الطبقة الاولى في اوله : ابورافع مولى رسول الله صلى الله عليه وسلم اسمه  
 اسلم كان للعباس بن عبدالمطلب فوجهه للنبي (صلعم) ولما بشر النبي باسلام العباس اعتقه  
 اخبرنا ابوالحسن احمد بن محمد بن الجندی قال حدثنا احمد بن معروف قال  
 حدثنا الحارث والحسين الوراق والحسن بن فهم عن محمد بن سعد كاتب الواقدي قال  
 ابورافع ، و ذكر هذا الحديث .

واخبرنا محمد بن جعفر الاديب قال اخبرنا احمد بن محمد في تاريخه انه يقال  
 ان اسم ابي رافع ابراهيم ، وقبل : ثابت اسلم ابورافع قديما بمكة وهاجر الى المدينة  
 وشهد مع النبي (صلعم) مشاهده ، ولزم امير المؤمنين عليه السلام من بعده ، و كان من خيار  
 الشيعة ، وشهد مع حروبه ، و كان صاحب بيت ماله بالكوفة ، وابناه عبيد الله عليه السلام

وعلى كاتب امير المؤمنين عليه السلام .

اخبرنا محمد بن جعفر قال حدثنا احمد بن محمد بن سعيد قال حدثنا ابو الحسين احمد بن يوسف الجعفي قال حدثنا علي بن الحسين بن علي بن ابي طالب قال حدثنا اسماعيل بن محمد بن عبد الله بن علي بن الحسين قال حدثنا اسمعيل بن الحكم الرافي عن عبد الله بن ابي رافع عن ابيه عن ابي رافع قال :

دخلت على رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو نائم او يوحى اليه واذا حية في جانب البيت فكرهت ان اقتلها فاوقظه فاضطجعت بينه وبين الحية حتى ان كان منها اذى يكون الى دونه ، فاستيقظ وهو يتلو هذه الآية (انما وليكم الله ورسوله والذين آمنوا الذين يقيمون الصلوة و يؤتون الزكوة وهم راكعون ) .

ثم قال : الحمد لله الذي اكمل لعلي عليه السلام منيته وهنيئا لعلي عليه السلام بتفضيل الله اياه ، ثم التفت فرآني الى جانبه فقال : ما اضجعتك ههنا يا ابارافع ؟ فاخبرته خبر الحية فقال : قم اليها فاقتلها .

فاخذ رسول الله صلى الله عليه وسلم بيدي ، فقال : يا ابارافع كيف انت وقوم يقاتلون عليا عليه السلام هو على الحق وهم على الباطل يكون حق في الله جهادهم فمن لم يستطع جهادهم بيده فلسانه ومن لم يستطع بلسانه فقبله فمن لم يستطع فليس وراء ذلك شيء ، فقلت : ادع لي ان ادر كتبهم ان يعينني الله ويقويني على قتالهم ، فقال : والله لا اله الا الله اللهم ان ادر كتبهم فاقوه واعنه . ثم خرج الى الناس فقال : والله لا اله الا الله ايها الناس من اراد ان ينظر الى اميني على نفسي واهلي فهذا ابورافع اميني على اهلي ونفسي .

قال عون بن عبد الله بن ابي رافع فلما بويع علي وخالفه معوية بالشام و سار طلحة والزبير الى البصرة قال ابو رافع : هذا قول رسول الله صلى الله عليه وسلم سيقاتل عليا قوم يكون حقاً في الله جهادهم ؛ فباع ارضه بخيبر و داره ثم خرج مع علي عليه السلام ، وهو شيخ كبير له خمسة وثمانون سنة ، وقال الحمد لله لقد اصبحت لاحد بمنزلتى لقد بايعت البيعتين بيعة والعقبة وبيعة الرضوان ، وصليت القبلتين وهاجرت

الهجر الثالث، قلت: وما الهجر الثالث؟ قال: هاجرت مع جعفر بن ابيطالب الى ارض الحبشة، و هاجرت مع رسول الله (صلعم) الى المدينة؛ وهذه الهجرة مع علي بن ابيطالب عليه السلام الى الكوفة، فلم يزل مع علي عليه السلام فرجع ابو رافع الى المدينة مع الحسن عليه السلام ولا دار له بها ولا ارض، فقسم له الحسن عليه السلام دار على عليه السلام نصفين واعطاه بسنح ارضاً أقطعه اياها، فباعها عبيدالله بن ابي رافع من معوية بمائة الف وسببن الفا.

وبهذا الاسنان عبيدالله بن ابي رافع في حديث ام كلثوم بنت امير المؤمنين عليها السلام انها استعارت من ابي رافع حلياً بالكوفة.

ولابي رافع كتاب السنن والاحكام والقضايا اخبرنا محمد بن جعفر النحوى فاك حدثنا احمد بن محمد بن سعيد قال حدثنا حفص بن محمد بن سعيد الاحمسي قال حدثنا حسن بن حسين الانصارى قال حدثنا علي بن القاسم الكندى عن محمد بن عبدالله بن ابي رافع عن علي بن ابي طالب عليه السلام انه كان اذا صلى قال في اول الصلاة؛ وذكر الكتاب الى آخره باباً باباً الصلاة والصيام والحج والزكوة والقضايا.

وروى هذه النسخة من الكوفيين ايضاً زيد بن محمد بن جعفر بن المبارك يعرف بابن ابي الياس عن الحسين بن الحكم الجبرى قال حدثنا حسن بن حسين باسناده وذكر شيوخنا ان بين النسختين اختلافاً قليلاً ورواية ابي العباس أتم، انتهى.

وفى (ل) اسلم وقيل ابراهيم ابو رافع مولى (رسول الله صلى الله عليه وآله) وفى (تعق) فى نسخة ابن ابي رافع، وكذا يظهر من شيخنا البهائى (رحمه الله) والظاهر انه سهو من النساخ.

وفى (مشكا) ويمكن استعلام انه ابو رافع الثقة عتيق رسول الله (صلعم) برواية محمد بن عبيدالله بن ابي رافع عن ابيه عنه.

وفى (د) ابراهيم بن ابو رافع (ل) (ى) (حج) عتيق رسول الله صلى الله عليه وآله صاحب

امير المؤمنين عليه السلام بعده ، ثقة ، انتهى .

وفي (وجيزه) المجلسي (على الله مقامه) ابراهيم ابو رافع ثقة .

ابن ابي البلاد ابراهيم ابو يحيى جده سليم

طو صح جش حج ثقة قظم رضا له كتاب وثنا من الرضا

ابراهيم بن ابي البلاد - بتخفيف الباء المنقطة تحتها نقطة والذال المهملة

اخيراً - واسم ابي البلاد يحيى بن سليم مصغراً ، وقيل ابن سليمان مصغراً كذا في (ايضاح الاشتباه) للعلامة .

و في (ست) ابراهيم بن ابي البلاد له اصل اخبرنا به ابن ابي جيد عن ابن

الوليد عن الصفار عن محمد بن ابي الصهبان واسمه عبد الجبار عن ابي القاسم

عبد الرحمن بن حماد الكوفي عن محمد بن سهل بن اليسع عن ابراهيم بن ابي البلاد ، انتهى .

وفي (صه) ابراهيم بن ابي البلاد - بالباء المنقطة تحتها نقطة المكسورة واللام

المخففة والذال غير المعجمة - واسم ابي البلاد يحيى بن سليم ، وقيل : ابن سليمان مولى بنى عبدالله بن غطفان يكنى ابا الحسن .

وقال ابن بايويه في كتاب (من لا يحضره فقيه) انه يكنى ابا اسمعيل روى

عن الصادق والكاظم والرضا عليهم السلام ، وعمر دهرأ و كان للرضا عليه السلام اليه رسالة واثني عليه ، ثقة عمل على روايته ، انتهى .

وفي (جش) ابراهيم بن ابي البلاد واسم ابي البلاد يحيى بن سليم ، وقيل

ابن سليمان مولى بنى عبدالله بن غطفان يكنى ابا يحيى كان ثقة قارياً اديباً ، وكان

ابو البلاد ضريراً وكان راوية للشعر وله يقول الفرزدق : يا لهف نفسي على عينيك

من رجل . وروى عن ابي جعفر و ابي عبدالله عليهما السلام ولابراهيم ابنان محمد ويحيى روى

الحديث ، وروى ابراهيم عن ابي عبدالله و ابي الحسن والرضا عليهم السلام وعمر دهرأ و كان

للرضا عليه السلام اليه رسالة واثني عليه .

رأى له كتاب ابن ربه عنه جماعة، أخبرنا علي بن أحمد عن محمد بن الحسين بن الوليد عن محمد بن الحسن الصفار عن محمد بن عبد الجبار قال حدثنا أبو القاسم عبد الرحمن بن حماد الكوفي عن محمد بن بلال بن المسبح عن إبراهيم بن أبي البلاد، وأتوهي، وصحة، وشيخ

واسواق (ق) إبراهيم بن أبي البلاد الكوفي (رض) كوفي، ثقة، وفي (ظم) وكان أبو البلاد يكنى أبا اسمعيل له كتاب إلى إبراهيم (ال) له نسخة واحدة ثقة لمصر وفي (تق) الغطفان بالعين للمعجمة والطاء المهملة المقفول (ال) أبو قبيلة وهو غطفان بن سعد بن قيس غيلان. ربهنا، فتابع، لمده، نسخة، ربهنا، بصره، لو يظهر من (الكافي) باب: النبيذ حرام، روايته عنه قال دخلت عن أبي جعفر بن الزبير (رض) قلت: أريد أن أصدق بطني بظنك، فقال: يا أبا اسمعيل، فكشفت عن بطني، وحضرت عن بطني، والزقت بطني ببطنة، ثم اجلسني، ودعا بطنق زبيب فاكلت. ويظهر منه مضافاً إلى نباهة شأنه در كه الجواد عليه السلام أيضاً، فكشفت بطني بطنق زبيب. نسخة، ربهنا، (تبعه) (ال) ربهنا.

وفي (الكافي) حديثي للحسين بن الحسن قال: حدثني أبو بصير، ابن عبد الله قال حدثني محمد بن محمد بن الحسين بن أبي البلاد: الخطاب عن علي بن إسباط قال قال لي أبو الحسن (رض) ابتداء، من هذا إبراهيم بن أبي البلاد، علي ما تحلون، وهذا في إجماله، ربهنا، وفي (الكافي) باب: أمان، بن محمد بن إبراهيم بن أبي البلاد، قال: حدثني أحمد بن محمد بن الحسين بن محمد بن عبد الله بن محمد بن عيسى عن الحسين بن علي بن يقطين عن إبراهيم بن أبي البلاد قال: فكلت أقول: أريد أن أصدق بطني بظنك، فقال: يا أبا اسمعيل، فكشفت عن بطني، وحضرت عن بطني، والزقت بطني ببطنة، ثم اجلسني، ودعا بطنق زبيب فاكلت. ويظهر منه مضافاً إلى نباهة شأنه در كه الجواد عليه السلام أيضاً، فكشفت بطني بطنق زبيب. نسخة، ربهنا، (تبعه) (ال) ربهنا.

الخطاب ، والحسين بن سعيد ، و موسى بن القاسم ، و هو من الباقر و الصادق  
و الكاظم عليهما السلام .

وفى (الوجيزة) ابن ابي البلاد ثقة .

وابن ابي حفص ابو اسحق كرجش وست وجه و زو وثاق

ابراهيم بن ابي اسحق الكاتب شيخ من اصحاب ابي محمد عليه السلام ،  
ثقة وجه له كتب منها ( الرد على الغالية و ابي الخطاب و اصحابه ) ( ست ) .

وفى (صه) ابراهيم بن ابي حفص ابو اسحق الكاتب شيخ من اصحاب ابي محمد  
العسكري عليه السلام ثقة و جيه عمل روايته ، انتهى

و فى ( جش ) ابراهيم بن ابي حفص ابو اسحق الكاتب شيخ من اصحاب  
العسكري عليه السلام ثقة وجه له كتاب ( الرد على الغالية و ابي الخطاب ) انتهى .

و ( د ) عدّه من اصحاب العسكري كما هو الظاهر من ابي محمد و صرح  
به فى بعض نسخ ( ست ) .

وفى (الوجيزة) وابن ابي حفص ثقة .

وابن ابي زياد طق له يصح عنه من اجمعوا لهذا قدمدح

ابراهيم بن ابي زياد اثنان : احدهما : السلمى ثقة روى عن ابي عبد الله عليه  
السلم ذكره اصحاب الرجال قاله النجاشي و العلامة ، و ثانيهما : المعروف بالسكوني

بفتح السين و ضم الكاف كذا فى (ايضاح الاشتباه) و على قول هو المعروف بالكوفي  
الذى روى عنه ابن ابي عمير فى طرق الصدوق ، و يفهم منه انه له كتابا

و يحتمل اتجاده مع ما قبله ، و حكم بعض بائه ابن زياد الكوفي ابو ايوب الخراز الثقة  
بالخاء المعجمة و الراء المهملة و الزاى بعد الالف - و به صرح الناظم (ره) فى حاشية

منظومته حيث قال فيها : و ربما يقال باتحاد ابراهيم بن ابي زياد و ابن عيسى الخراز  
الثقة و ليس ببعيد ، انتهى .

و روى الصدوق فى الفقيه فى الصحيح عن ابن ابي عمير عنه ، و فى (ق) ابراهيم الكرخي

بغدادى وزاد ( فى ) من ابناء العجم ، فتدبر ، وكذا فى ( التوحيد ) ومن هذا يعلم ان طريق الصدوق اليه صحيح كما اشار اليه الناظم ( رحمه الله ) بقوله : عنه من اجمعوا اى يروى عنه من اجمعت العصابة على تصحيح ما يصح عنه حيث يروى عنه صفوان بن يحيى كما فى ( التعليقة ) .

وابن ابى عمير ، و الحسن بن محبوب ، يظهر ذلك من باب آداب الاحداث الموجبة للظاهرة من ( التهذيب ) وفى باب : آخر وقت الظهر والعصر من ( الاستبصار ) فى اول حديث منه رواية الحسن بن محبوب عن ابراهيم الكرخى عن ابى الحسن عليه السلام كذلك يشعر بوثاقته وهو يروى عن الصادق و الكاظم عليهما السلام .  
وحكم المجلسى الثانى بحسنه لان للصدوق اليه طريقا ، وقال المجلسى الاول : هو كثير الرواية .

والدليل على كونه ابا ايوب هو ان صفوان وابن ابى عمير و الحسن بن محبوب يروون عن ابى ايوب .

وفى الامالى روى عن ابن ابى عمير عن ابراهيم بن ابى زياد الكرخى عن الصادق عليه السلام : لو ان عدو على ( ع ) جاء الى الفرات وهو يموج قد اشرف مائه على جنبه فتناول منه شربة فقال : بسم الله واذا اشربها قال : الحمد لله ، ما كان ذلك الامية اودمأ مسفوحاً اولحم خنزير .

وفى آخر ( كمال الدين و تمام النعمة ) عنه قلت للصادق عليه السلام : الم يكن على عليه السلام قويا فى دين الله ؟ قال : بلى قلت : فكيف ظهر عليه القوم ولم يدفعهم ؟ الى ان قال عليه السلام : لم يظهر ابد حتى يظهر ودايع الله عز وجل فاذا ظهرت ظهر على من ظهر فيقتلهم وفى ( مشكا ) انه ابن ابى زياد الكرخى برواية ابن ابى عمير عنه .

ثم اعلم ان الكرخ - بفتح الكاف و سكون الراء - سبع مواطن : كرخ بغداد و هى محلة منه و اليها ينسب معروف الكرخى ، و كرخ باحذاء - بضم الحاء و تشديد الدال و هى قرية فى قسبة سامرة . و كرخ جدان - بضم الجيم و تشديد الدال - و هى قرية بين

بخانقين ارضهن ذرو (ومنهلة الامام بالكركخي ، ودكر خرجوا لستان او هي بلدة ممر وفق في ايام ابي  
 يقال لها كروحة بالفتح ايضا) وكذا في الخرافة قد يقال في جنزير و ابن عمرو ، وكروحة بن قاي  
 يقض المعين والمجاء في قريظة في قضاء نهر اوان هو كروحة فيسان بالفتح للمعتمدين وهي قرية في  
 سواد العراق كذا في (الاقويانوس) .  
 (فقيلتا) رفة لما روي

ثابو ابن ابي السيمالك بول الكركي وهو قف بمصره ن جثن سبلج وعن كيش عن واقوفه وقف  
 (السجستان) الظن هو قف وطفه الم يعمد آ : ب ل و طق (صنيف) وهو عندى المعتد بما  
 في بعض النسخ بدل المصراع الاول هكذا في واين سماي السماء عندك ووقف ارف  
 ابراهيم بن ابي شلاله بالسين المهملة واللام هو ابن هيثم بن ابي بكر مطرف بن  
 الربيع السعدي ايضا ابا بكر ثقة واقفي بطلان لا عنصيرة لثا رسلما الواسع

وفي (ايضاح الاشتباه) : ابراهيم بن ابي بكر محمد بن الربيع يكتفى ابا ابي بكر بن  
 ابي الشمالك بالسين المهملة المفتوحة والكاف الحرة وقيل باللام وفي المكتتاب المزبور  
 في ترجمة احمد بن علي بن احمد بن العباس بن محمد بن عبد الله بن محمد بن عبد الله بن  
 النجاشي بن بالثون المفتوحة والجيم والشين محمد بن عيسى بن بنهم العين والفتح الثاء المنقطة  
 فوقها ثلاث نقطه واسكان الياء المنقطة تحتها نقطتين ا ابن ابي الشمالك بالسين المهملة  
 للمكسورة المشددة واللام الخيزر او قيل المكاف ا بن سمعان له بكسر السين ثا ابن هبيرة  
 الهاء المضمومة والباء المنقطة تحتها نقطة المفتوحة - بن مساحق - بالسين المهملة  
 بعد الميم المضمومة والحاء المهملة بعد الالف والفاء اخير ا ابن بجير - بالباء المنقطة  
 تحتها نقطة المضمومة او الجيم المفتوحة والياء المنقطة تحتها نقطتين والراء المهملة  
 الخيزر - ابن غمير - مطر ا ابن سامه بن نصر بن معين - بالقاف المضمومة والسين المهملة  
 المفتوحة والياء المنقطة تحتها نقطتين الساكنة والثون الخيزر ا ابن الخازن بن ثعلبة -  
 بالثاء المنقطة فوقها ثلاث نقطه بن رومان - بالذالين المهملتين المفتوحتين بينهما  
 والاولى كنة وهو صاحب (الكتاب والرجال) انتهى ا بن سمعان لوياله منه قلعه  
 ربيعة وفي (صه) ابراهيم بن ابي صالح بن الحسين المعجق واللام واقفي لا يعتمد



علي روايته ، وقال النجاشي : انه ثقة ، انتهى . وفي ( حش ) ابن ابراهيم بن ابي بكر  
 محمد بن الربيع يكنى بابي بكر محمد بن السمال سمعان بن هبيرة بن مساحق  
 بن بجير بن عمير بن اسامة بن نصر بن قعين بن الحارث بن تغلبه بن دودان بن اسد بن  
 خزيمة ، ثقة ، هو واخوه اسمعيل بن ابي سمال روي عن ابي الحسن موسى <sup>عليه السلام</sup> وكانا  
 من الواقفة

أقول : المستفاد للعلامة من هذا الكلام : توثيق اسمعيل بن ابي السمال ، وفيه بحث  
 لاحتمال تمام الكلام عند قوله ثقة ، فيكون الفرغ من اشراكه في الرواية عن الكاظم <sup>عليه السلام</sup>  
 لافي التوثيق

وفي (ست) ابراهيم بن ابي بكر بن ابي سمال ، له كتاب اخبرنا به ابن عدون عن ابن  
 الزبير عن علي بن الحسن بن فضال عن اخويه عن ابهما الحسن بن علي بن فضال عن ابراهيم

وفي نسخة منه عن ابراهيم بن ابي بكر ، انتهى .  
 وفي (كش) في ابراهيم واسمعيل ابني ابي سمال حدثني : حمدويه قال حدثني  
 الحسن بن موسى قال حدثني احمد بن محمد السراد قال : لقيني مرة ابراهيم بن ابي سمال  
 فقال لي : يا ابا حفص ما قولك ؟ قال : قلت : قول الذي تعرف ، قال : فقال : يا ابا حفص  
 انه لي تارة ما اشك في حياة ابي الحسن وتارة ياتي علي وقت ما اشك في مضيه ،  
 ولئن كان قد مضى مال هذا الامر احد الاصاحبكم ( ١ ) قال الحسن فمات علي شكه .

وبهذا الاسناد قال احمد بن محمد بن اسيد بن ابي سمال : لما كان من امر ابي  
 الحسن <sup>عليه السلام</sup> ما كان قال ابراهيم واسمعيل ابنا ابي سمال : يا قامة احمد ابنا ، فاختلنا  
 اليه زمانا ، فلما خرج ابو السرايا خرج احمد بن ابي الحسن بمعة ، فاتيها <sup>عليه السلام</sup> والسي  
 ابراهيم واسمعيل وقلنا لهما : ان هذا الرجل قد خرج مع ابي السرايا فمات قولان ؟  
 قال : فانكرا : ذلك من فعله ورجعنا عنه وقال ابو الحسن حتى ثبتت علي الوقت قال

ابو الحسن : واحسب هذا - يعني اسمعيل - مات علي شكه ، فاتيها <sup>عليه السلام</sup> والسي  
 ابراهيم واسمعيل وقلنا لهما : ان هذا الرجل قد خرج مع ابي السرايا فمات قولان ؟  
 قال : فانكرا : ذلك من فعله ورجعنا عنه وقال ابو الحسن حتى ثبتت علي الوقت قال

ابو الحسن : واحسب هذا - يعني اسمعيل - مات علي شكه ، فاتيها <sup>عليه السلام</sup> والسي  
 ابراهيم واسمعيل وقلنا لهما : ان هذا الرجل قد خرج مع ابي السرايا فمات قولان ؟  
 قال : فانكرا : ذلك من فعله ورجعنا عنه وقال ابو الحسن حتى ثبتت علي الوقت قال

حمدويه قال حدثني محمد بن عيسى ومحمد بن مسعود قال حدثنا محمد بن نصير قال حدثني محمد بن عيسى قال حدثنا صفوان عن ابي الحسن عليه السلام قال صفوان ادخلت عليه ابراهيم واسماعيل ابني ابي السمال فسلماعليه واخبراه بحالهما وحال اهل بتهما في هذا الامر، وسألا عن ابي الحسن فخبّرهما بانه توفي، قالوا فاوصى؟ قال: نعم، قالوا: اليك؟ قال نعم: قالوا: وصية مفردة قال: نعم قالوا: فان الناس قد اختلفوا علينا ونحن بدين الله بطاعة ابي الحسن ان كان حيا فانه امامنا وان كان مات فوصيه الذي اوصى اليه امامنا، فما حال من كان هكذا؟ مؤمن هو؟ قال: نعم قد جائكم انه: من مات ولم يعرف امامه مات ميتة جاهلية: قالوا: انه كافر؟ فلم يكفره، قالوا: فما حاله؟ قال: اتريدون ان اضلكم؟.

قالوا فباي شئ تستدل على اهل الارض قال: كان جعفر يأتي المدينة فيقول: الى من اوصى فلان، والسلاح عندنا بمنزلة التابوت في بني اسرائيل حيث مادار دار الامر، قالوا: فالسلاح من يعرفه؟.

ثم قالوا: جعلنا الله بعدلك فاخبرنا بشئ تستدل به؟ فقد كان الرجل ياتي ابا الحسن عليه السلام يريد ان يسئله عن الشئ فيبتديه به، وياتي ابا عبد الله عليه السلام فيبتديه به قبل ان يسئله.

قال: فهكذا كنتم تطلبون من جعفر وابي الحسن (ع).

قاله ابراهيم بن جعفر: لم ندر كه وقدمات الشيعة مجتمعون عليه وعلى ابي الحسن عليه السلام، وهم اليوم مختلفون.

قال: ما كانوا مجتمعين عليه كيف يكونون مجتمعين عليه و كان مشيختكم وكبراءكم يقولون في اسمعيل وهم يروته يشرب كذا وكذا - فيقولون: هذا أجود. قالوا: اسمعيل لم يكن ادخله في الوصية.

قال: فقد كان ادخله في كتاب الصدقة وكان اماما.

فقال له اسمعيل بن ابي السمال: وهو الله الذي لاله الا هو عالم الغيب والشهادة

كذا وكذا - واستقصى يمينه - ما سرنى انى زعمت انك لست هكذا ولى ما طلعت عليه الشمس ، او قال : الدنيا بما فيها و قد اخبرناك بحالنا .

فقال له ابراهيم ؛ قد اخبرناك بحالنا ، فما كان حال من كان هكذا امسلم هو ؟ قال : امسك فسكت ، انتهى .

وذكر الكشي عنهما في (كتاب الرجال) شكاً ووقفاً عن القول بالوقف، له كتاب نوادر اخبرنا احمد بن على قال حدثنا احمد بن محمد بن يحيى عن ابيه عن محمد بن حسان به .

وفي (جنح) ابراهيم و اسمعيل ابنا ابي سمال واقفيان على وفق ما قدمناه ، وفي بعض النسخ : ابنا سمال على وفق ما في (ست) بان يكون نسب الى جده .

وفي (د) ابراهيم بن ابي بكر بن الربيع يكنى ابا بكر بن ابي سمال باللام وتخفيف الميم ومنهم من بشدها بفتح السين والاول اصح ، ثم في باب اسمعيل ؛ اسمعيل بن ابي سمال و كيف كان فهو معروف .

وفي (تعق) في (ضح) ضبطه بالكاف ثم قال : وقيل باللام ، والذي يوجد ويشاهد باللام ، وسند كرم ما يشهد له ، نعم في فهرست على بن عبدالله بن بابويه بالكاف ، وربما يوجد في بعض نسخ الحديث ايضا ، ولا يبعد ان يكون وهما .

والظاهر ان عدم قبول (صه) روايته لعدم قبول كلام (جش) ولعله لذا حكم في (المدارك) بانه (م) وفي (المسالك) بانه ظن على ما نقل عنهما ، مع امكان توجيه كلام (شه) و احتمال الغفلة منهما .

وفي (جش) في ترجمة داود بن فرقد روى عنه هذا الكتاب جماعة من اصحابهم (رحمهم الله) كثيرة منهم ايضا: ابراهيم بن ابي بكر محمد بن عبدالله النجاشي المعروف بابن ابي سمال .

وفي (مشكا) وانه ابن ابي سمال الواقفي الموثق برواية محمد بن حسان عنه ، ورواية الحسن بن على بن فضال عنه ، وروايته هو عن ابي الحسن الكاظم عليه السلام حيث لا مشاركة انتهى

وفي (الوالمجلد) ١١٠ بن أبي بكر بن السماك (ق) : زاد في نسبه - شميم بن حقتة - انما  
ثم ان ابي بكر بن ابي سمال من الذين يروى الصدوق كتابه اول طريقه اليه وكن  
الطريق ضعيفه قاله ناله لعله ، لنالها ثلثه زيادة : فيه ، اهل القه

وابن ابي الكرام جعفري . جش . خيرة اذات عنه ارضيها : سة  
بالتح ابراهيم بن ابي الكرام ، البفتح الكافي او محمد بن ابي الكرام الجعفري (وعنه الله)  
كان خير ايرولي عن ابي الرضا عليه السلام (نصفه) : لثمة سة راجع ، بسمة الان بضا ٤٤٤  
وفي (جش) ابراهيم بن ابي الكرام الجعفري كان خيرا ، عن الرضا عليه السلام ، بلاد كز  
الترحم ووعر تجمم الحروف ، اذوا للكتاب ، الخبر ما عنه محمد بن ابي (علي) قال حدثنا  
احمد بن محمد بن يحيى عن ابيه عن محمد بن الحسن بن ابي عبد الله عن ابي عبد الله عن ابي عبد الله  
الارمني عن ابي ابراهيم ، ان ابا رجب وسيدان بن ابي رجب ، ان ، فيه ، ا (٤) رفة

المسرة الظاهر زيادة : كلكية (ابن) الماشيما في في ابراهيم ، عوالي في روايتهم محمد بن حسن  
وتكنيه بابي عمران فلاحظ .

عنه لثمة هذا لم اخذ في (كش) او (ست) اتصاله في (بفتح) الا في ابراهيم بن علي بن عبد الله  
بن جعفر بن ابي طالع الجعفري بن ، وام علي بن عبد الله في شبك جنت علي عليه السلام ، والمها  
فاطمة بنت رسول الله ، والرسالة لوياتي في مخطه اجماع الله تعالى شيو يحتمل ان يكون هو هكذا .  
رفة ولولكن في (قب) امة محمد بن علي بن عبد الله بن (جعفر) بن ابي طالب وفي (الحاوي)  
ذ كره في قسم الاحكام ، لمهند لقله راجع لنه في (ثالثا) رفة (٦) في (ثالثا) امة

وفي (د) ابراهيم بن ابي الكرام الجعفري (ضام) وقد ذكر بعض اصحابنا انه  
كان خيرا ، اتم في له . بالتسا انه عند ٤٤٤ رفة ، ٤٤٤ رفة (شج) رفة

رفة عوالي (الثقة) ولا يحتمل ان يكون هو الذي سيحییء بلمعان ابراهيم بن علي  
بن عبد الله ولعله هو .

٤٤٤ وصرح ابن خبزي (قب) في ما اورد في عبد الله بن ابي الكرام محمد بن علي ،  
وهذا كما ايضا ابن ابراهيم بن محمد بن ابراهيم ، ولم اجد في كونه كونه ابا الكرام البعث : راجع بن سمة

وهو ياتي هنا ابراهيم بن علي بن عبد الله وهو عم هذا <sup>كلامه</sup> يعني فيه ما يشبهه على  
 وجه التكنية والله اعلم ربه رجب ع شاه ردا له ع مينة ردا ريش ابلت  
 ثلثا و في (مشكاة) ابن ابي الكرام الجعفري النعماني الممدوح ، عنه ابن ابي عمير  
 ثلثا و في (مناقب الامامية) بالاضافة الى الامة : قاله : قاله ثلثا و ثلثا  
 موسى بن زنجويه الاموي ثلثا : قاله : قاله ثلثا و ثلثا  
 . وهذا في (تاريخ المجتهدات) عن ابي الله (مقامه) وابن ابي الكرام الجعفري (رح) : من هذا

منه رسول بن ابي محمود الموثق ، فقنا ع جش جش عظم صحة طوق محقق  
 ربه ابن ابراهيم بن ابي وحيد بن ابي (ظلم) له مسائل اخبرنا بها عمدة من اصحابنا عن محمد  
 بن علي بن الحسين بن بابويه عن ابيه عن ابي محمد بن ابي عيسى بن محمد بن ابي  
 عن ابراهيم بن ابي محمود ، ورواهما عن ابي عيسى بن الحسين بن محمد بن ابراهيم  
 بن ابي محمود (مسألة) ، <sup>في نسخة</sup> ع جاء له رده لانه قال : قاله

وفي (صه) ابراهيم بن ابي محمود الخزاساني مولى مروان بن الحكم بن ابي  
 اعتمد علي رويته ، انتهى عه  
 (وهذا هو) ع الحسن بن ابي

وفي (جش) الخزاساني ثقة روى عن الرضا عليه السلام له كتاب يروي به احمد  
 بن عيسى اخبرنا عن احمد بن علي القتال فقال له فلما احببت من صاحب بيت ابي  
 جدتنا ابي عبد الله بن ادريس لو انما جازنا علي بن ابي حمزة بن ابي جعفر قال حدثنا محمد بن  
 الحسن بن الوليد عن محمد بن الحسن الصفار عن احمد بن محمد بن ابي عيسى عن  
 ابراهيم بن ابي محمود بن ابي ابي له ثلثا ، فيقال بثلث ، ع ما بثلث ، ع انا بثلث ، ع انا

لا يخفى ان ابي (تعلقات الشهيد الثاني) ان المولى يطلق على غير العربي الخالص ،  
 وعلى الخليفة ، وعلى الامام ، والاكثرون في هذا الباب اشارة المعنى الاول ؛

و (في كش) قال نصر بن الصباح : ابراهيم بن ابي محمود كان مكفوفاً روى  
 عنه احمد بن محمد بن عيسى (مسائل موسى) عني قدر (خمسة وعشرون ورقة)  
 والظاهر ان هذا هو المروي له لئلا يدعى به ، نعم انما ع ما بثلثا  
 حمدويه قال حدثنا الحسن بن موسى الخشاب قال حدثنا ابراهيم بن ابي محمود

قال : دخلت الى ابي جعفر عليه السلام و معي اليه كتب من ابيه ، فجعل يقرأها و يضع كتاباً كثير اعلى عينيه ويقول : خط ابي والله ، و يبكي حتى سالت دموعه على خديه فقلت له : جعلت فداك قد كان ابوك ربما قال لي في المجلس الواحد مرات : اسكنك الله الجنة ادخلك الله الجنة قال : فقال : وانا اقول : ادخلك الله الجنة فقلت : جعلت فداك تضمن لي على ربك ان يدخلني ؟ قال : نعم ، فاخذت رجله فقبلتها ، انتهى .

و في ( مشكا ) ابن ابي محمود الثقة برواية احمد بن محمد بن عيسى عنه و رواية الحسن بن احمد المالكي و رواية ابراهيم بن هاشم ، والحسن بن موسى الخشاب وهو عن الكاظم والرضا والجواد عليهم السلام

وعن ( جنح ) انه ثقة و في ( الوجيزة ) ابن ابي محمود الخراساني ثقة . وظهر انه من رجال الكاظم والرضا والجواد عليهم السلام ، والطريق واضح ، ولذا قال الناظم ( ره ) ان طريق الصدوق اليه صحيح محقق .

ثم ابن اسحاق ( النهاوندي ) وهو ابو اسحق ( الاحمري )  
جنحست و غرض مثل طريق الشيخ ضف متهم بالارتفاع متصف

ابراهيم بن اسحق ابو اسحق الاحمري النهاوندي : كان ضعيفا في حديثه متهما في دينه ، و صنف كتبا جماعة قريبة من السداد منها : كتاب الصيام ، كتاب المتعة ، كتاب الدواجن ، كتاب جواهر الاسرار كبير ، كتاب المآكل ، كتاب الجنائز ، كتاب النوادر ، كتاب الغيبة ، كتاب مقتل الحسين بن علي عليه السلام .

اخبرنا بكتبه و رواياته ابو القاسم علي بن شبل بن اسد الوكيل قال اخبرنا بها ابو منصور ظفر بن حمدون بن شداد البادراني قال حدثنا ابراهيم بن اسحق .

واخبرنا بها ايضا عن الحسين بن عبيد الله عن ابي محمد هرون بن موسى التعلكبري قال حدثنا ابو اسحق احمد بن نصر بن سعيد الباهلي المعروف بابي ابن هراسة قال حدثنا ابراهيم الاحمري بجميع كتبه .

و اخبرنا ابو الحسن بن ابي جيد القمي عن محمد بن الحسن بن الوليد عن محمد بن الحسن الصفار عن ابراهيم بمقتل الحسين عليه السلام خاصة (ست) انتهى .

وفي (ايضاح الاشتباه) ابراهيم بن اسحاق النهاوندي - بكسر النون الاول .

وفي (اخبار الدول) : نهاوند ؛ مدينة بقرب همدان قديمة قالوا انها من بناء نوح عليه السلام بها موضع به حجر فيه ثقب فتحه اكبر من شبر يفور منه الماء كل يوم مرة فيخرج وله صوت عظيم يسقى اراضي كثيرة ثم يتراجع حتى يدخل ذلك الموضع الذي خرج منه ، ذكروا ان هذا الحجر مطلسم لا يخرج منه الماء الا وقت الحاجة ويفور حتى يستغي عنه : وهذا مشهور بين الناس .

وفي (صه) ابراهيم بن اسحاق ابو اسحاق الاحمري النهاوندي كان ضعيفا في حديثه متهما في دينه في مذهبه ارتفاع وامره مختلط لا عمل على شيء مما يرويه ، وقد ضعفه الشيخ (ره) في (الفهرست) وقال في (كتاب الرجال) في اصحاب الهادي عليه السلام ابراهيم بن اسحاق ثقة فان يكن هو هذا فلا تعويل على روايته ، وقال البرقي : ابراهيم بن اسحاق بن ازور شيخ لا بأس به ، انتهى

وفي (منهج المقال) : والظاهر ان الثقة ليس بالاحمري هذا ولا الاحمري الذي في (ق) ابراهيم بن اسحاق ابو اسحاق الاحمري النهاوندي له كتب و هو ضعيف (لم) .

وفي (جش) ابراهيم بن اسحاق ابو اسحاق الاحمري النهاوندي كان ضعيفا في حديثه متهموا له كتب منها : كتاب الصيام ، كتاب المتعة ، كتاب الدواجن ، كتاب جواهر الاسرار ، كتاب المآكل ، كتاب الجنائز ؛ كتاب النوادر ، كتاب الغيبة ، كتاب مقتل الحسين عليه السلام ، كتاب العدد ، كتاب نفى ابي ذر .

اخبرنا بها : ابو القاسم علي بن شبل بن اسد قال حدثنا ابو منصور ظفر بن حمدون البادراني بها قال حدثني ابو اسحاق ابراهيم بن اسحاق الاحمري بها .

قال ابو عبدالله بن شاذان حدثني علي بن حاتم قال : اطلق لي ابو احمد





وهي (منتهى المقال) الظاهر بظواهر العبارة كواد في (دي) فبلغ هذا ويشير اليه  
كونه (لم) وبدل عليه رواية الشيخ و (جش) كما ترى من هذا بواسطة واها علي  
بن شبلي وظهر بن حبان ونسفي لم يناف على الاتحاد روايتهما من الجواد <sup>بفتح</sup> بثلاثة  
فما يظن وهو كما ترى واستظهر (شده) ايضا بالتعالي ولاحظ ان كون المتعدا كورب في  
(دي) هلو الاثنى من (الف) متفاما فجمع ما لهذا الناء فتح لسا فجمعها يذ والصواع  
وجزم في (الر) والمخج) بالمعاصرة وتقاله ير وهي ثقة فمحمدين بن خالد البرقي  
والمضيف ابو سليمان العبروني بن ابي هريرة بن بكسر الهاء وبعد بالتعالي بين مهمة  
وهي أمه .  
و في (مشكلا) الاجمري الثقة عند محمد بن الطاهر المصنف وجمدا بن  
سعيد بن نصر الباهلي ونوف بن احمد بن القاسم بن المصنف الهادي .: القيا  
تس وافي (الوجيزة) ابن اسحاق النهاوندي (م) .: ا: ساقة ليا  
اذا علمت ذلك فاعلم ان ابن اسحق هذا هو ابن ابراهيم بن اسحاق بن مازور الذي قال  
البرقي في حقه انه شيخ لابن ابي اسحق قال العلامة اعلم الله مقامه في (المخلافه) نقلا  
عن البرقي بساقة زمه بن سماع الشده ساقة للمعانا بن سماعه بن سماعه له بسا  
وابراهيم بن بشر له مسانق ثلاث التي المرطاب <sup>تس</sup> الحين فاحتفظ بن محمد  
بن اعلى بن المصلح بن احمد بن ادويه بن الحسين بن اعلان قبل احدنا الاممدي عن  
محمد بن عبد الحميد عن ابى ابراهيم بن بشر بن ابراهيم بن بشر بن ابراهيم  
(اليميني الابن) : (جش) اي انه وميال : ان : فقا : : بصحا (الشه) رفة  
وفي (مشكا) و انه ابن بشر برواية محمد بن عبد القاسم عنه وفي (الوجيزة)  
و ابن يشولها افعال له ن : ا : : انك رة لنا و السماع ن : و سنال رفة  
س : ابان : الرجاء وهو خطأ وح : : وميال : في جش وسلك لم نسخة ابو في  
رفه لسان ابراهيم بن وجاء البطون وعمل بن يحيى الخليلي رة رجل - فقه هو اصحابنا الكبار بين  
فلهما كتب لهما : كتابهما الفضائل ، اخبرنا شبله الحمد بن جعفر عن احمد بن زياد بن

جعفر الهمداني قال حدثني علي بن ابراهيم بن هاشم عن ابيه عن ابراهيم بن رجاء (ست) .

وفي «صه» ابراهيم بن رجاء - بالراء غير المعجمة و الجيم - الجحدري - بالجيم المفتوحة و الحاء غير المعجمة الساكنة والذال غير المعجمة المفتوحة و الحاء غير المعجمة الساكنة والذال غير المعجمة المفتوحة والراء غير المعجمة من بنى قيس بن ثعلبة رجل ثقة من اصحابنا البصريين ؛ انتهى .

ثم (جخ) ابراهيم رجاء الجحدري من بنى قيس بن ثعلبة رجل ثقة من اصحاب البصريين له كتب ذكرناها في (الفهرست) «لم» انتهى .

ابراهيم بن رجاء الجحدري : روى عنه ابراهيم بن هاشم «لم» .

لا يقال : انه لم يذكر في الاول انه روى عن ابراهيم بن هاشم .

لانا نقول : قال : له كتب ذكرناها في «الفهرست» وما ذكر في «الفهرست»

ذكر في ترجمته انه روى عنه ابراهيم بن هاشم .

وفي «جش» ابراهيم رجاء الجحدري من بنى قيس بن ثعلبة له كتب منها الفضائل

اخبرنا محمد بن محمد بن النعمان قال حدثنا الحسن بن حمزة قال حدثنا علي بن ابراهيم بن هاشم عن ابيه عن ابراهيم بن رجاء ، انتهى .

وفي (د) ابراهيم بن رجاء الجحدري - بالجيم المفتوحة و الحاء والذال المهملتين

«لم» «جخ» ثقة بصرى له مجلس يصف فيه ابا محمد العسكري .

وفي (مشكا) الجحدري الثقة عن ابن ابراهيم عن ابيه عنه ؛ وفي (الوجيزة)

وابن رجاء الجحدري ثقة .

وفي بعض النسخ بدل المصراع الثاني هكذا : وابن هراسة هو العامي .

وفي ( ايضاح الاشتباه ) : ابراهيم بن رجاء المعروف بابن ابي هراسة - بكسر

وبعد الالف سين مهملة - انتهى . اقول : الظاهر : ان هذا ابراهيم بن رجاء الشيباني .

وفي (صه) ابراهيم بن رجاء الشيباني ابو اسحق المعروف بابن ابي هراسة

بالهاء بالراء والسين غير المعجمة ، و هراسة امه كان عامياً لا اعتمد على ما يرويه ، انتهى .

وفى (جش) ابراهيم بن رجاء الشيباني ابواسحق المعروف بابن ابي هراسة و هراسة امه ، عامى روى عن الحسن بن على بن الحسين وعبدالله بن محمد بن عمر بن على وجعفر محمد، وله عن جعفر نسخة، اخبرنا على بن احمد عن محمد بن الحسن بن الوليد عن محمد بن الحسن الصفار عن هرون بن مسلم عن ابراهيم ، انتهى . وكلام الشيخ فى الكتابين خال عن لفظه ابي كما فى المتن ، فى (ق) ابراهيم بن رجاء ابو اسحق المعروف بابن هراسة الشيباني الكوفى ، وفى (ست) ابراهيم بن هراسة له كتاب اخبرنا به عدة من اصحابنا عن ابي المفضل الشيباني عن ابن بطة القمى عن ابي عبدالله محمد بن القاسم عن ابراهيم بن هراسة ، انتهى وهذا القول هو انساب بقولهم ان هراسة امه .

وربما يظهر من كلام الشيخ ان ابن ابي هراسة غير هذا فانه قال فى باب من عرف بلقبه ابن ابي هراسة له كتاب الكفر والتوبة ، وفى (لم) احمد بن ابي نصر، الى ان قال : المعروف بابن هراسة ، ولعل هذا ثبت .

وفى (د) ابراهيم بن رجاء الشيباني المعروف بابن هراسة بالسين المهملة و هراسة امه (لم) (جش) عامى .

وفى (الوجيزة) وابن رجاء الشيباني المعروف بابن هراسة (ض)  
وفى (النقد) : والظاهر انهما واحد وان لفظ ابي فى كلام النجاشي وقع غلطا كما يفهم من قوله وامه هراسة .

وابن سلام جنح و كيل ضاوصه

ابراهيم بن سلام نيسابورى و كيل (ضا)

وفى (لخلاصة) ابراهيم بن سلامة و كيل من اصحاب الكاظم عليه السلام لم يقل الشيخ فيه غير ذلك والاقوى عندى قبول روايته ، انتهى .

له او قلده (شبهه) قاله (د) للذي ابراهيم بن سلامة بغيرها (ضالجت) يفتنسا يولدوا واكيليل وويلان  
اصحابنا من ذكراته ابن سلامة والحق الاول ومنهم من قال انه من اصحاب الكاظم عليه السلام  
فمنهم من اورده في رجال الجواد عليه السلام والحق بانهم من اصحاب الرضا عليه السلام ،  
فتدبره انتهى بمعه ن ؛ ثنا محمد بن يسحاق بن زياد بن يسحاق بن زياد بن محمد بن ابي اسحاق بن  
ن سحاق وفي (الحاوي) لا يخفى ان قول (به) (زه) لانه من رجال الكاظم عليه السلام وهم  
ان لم يذكره الشيوخ في رجال الكاظم ولا لحد غير من فاصحاب الاصول المعتمد الاخر كالامه (زه)  
والجوهري (تعلق) قال شيخنا البهائي (رحمه الله) لانهم عليهم السلام لا يجعلون الغياشق  
وكيلا ؛ وفيه ؛ (ا) (ت) (س) (ر) (ع) (هـ) (ز) (ح) (ط) (ي) (ك) (ل) (م) (ن) (س) (ع) (هـ) (ز) (ح) (ط) (ي) (ك) (ل) (م) (ن)  
ومقاله يقال : لم يصرح الشيخ بن الموكيل احد اهلهم عليهم السلام فلغالبه كان او كليل  
بني امية مقالا انه ربه ؛ (س) (ر) (ع) (هـ) (ز) (ح) (ط) (ي) (ك) (ل) (م) (ن) (س) (ع) (هـ) (ز) (ح) (ط) (ي) (ك) (ل) (م) (ن)  
لانا نقول : هذا اصطلاح مقررين علماء الرجال من اصحابنا اذ اتهم اذ قالوا فلان  
وكيليل بن زيدون ؛ انه لا كليل ولا حدتهم عليهم السلام وهذا مما لا يري في من مارس  
كلامهم وعرف مسألتهم ؛ (س) (ر) (ع) (هـ) (ز) (ح) (ط) (ي) (ك) (ل) (م) (ن) ؛  
اقول : ما ذكره (زه) من انهم لا يجعلون الغياشق او كليل او يفتنسا يولدوا ؛  
محمود بن صالح التهماني وبضعفه معا سليمان بن عفي (الثامنة الرابعة) في ذكر المتقدمين  
من الوكلاء هذا و ظاهر توكيلهم حسن حال الوكلاء والاعتماد عليهم هو اجلالهم  
بل ووثاقتهم ؛ الا ان ثبت خلافه او تقييد بغيره في خيانة او الخيس او مغرورون ،  
ويحتمل عفي الحسين بن عديه ان مقام الوكلاء يقتضى الثقة بل ما فوقها فتدبر وفي  
(الوجيزة) ابن سلام النيشابوري كان وكيل للرضا عليه السلام ؛ ما عني معهدف

واين بن سليمان بن ابي داود الجاهظ

ابراهيم بن سليمان بن ابي داود بالدال والحاء غير جمعتهين - المرواني بن ابي بصير  
طلحة بن عبد الله بن ابي داود وكان رجلا من رجوه واصحابه البصريين في الفقه والكلام  
والادب والشعر ، والجاهظ يحكى عنه ؛ وقال الجاهظ في ابن ابي داود عني في محمد بن ابي

جشن بن ابي داود الجاهظ

عمير ، له كتب ذكرها بعض اصحابنا في الفهرستات لم ارمها شيئاً (جس)  
 وفي (ست) ابراهيم بن سليمان بن داحة المزني مولى آل طلحة ابواسحق ، ذكر انه  
 روى عن ابي عبد الله عليه السلام وكان وجه اصحابنا بالبصرة فقهأ وكلاماً وادباً وشعراً  
 والجاحظ يحكى عنه كثيراً ، وذكر انه صنف كتاباً لم ير ومنها شيئاً (رحمة الله عليه  
 ورضوانه) انتهى .

وفي (مشكا): ابراهيم بن سليمان المشترك بين ابي داحة الممدوح ، وبين ابي  
 عبد الله بن حيان الثقة ، ويعرف انه الثاني برواية حميد بن زياد عنه ، وانه الاول بروايته  
 عن ابي عبد الله ، وحيث لا تميز فالظاهر عد الحديث من الحسان فتدبر ، انتهى .

وفي (صه) ابراهيم بن سليمان بن ابي داحة - بالدال غير المعجمة والحاء غير المعجمة  
 ايضاً - المدني وداحة امه ، وقيل كانت جارية لايه ربه فنسب اليها ، وقيل ابوه اسحق  
 بن ابي سليمان ، فوقع الاشتباه فحول لفظه ابي الى داحة مولى آل طلحة بن عبد الله  
 ابواسحق .

قال الشيخ رحمه الله ذكر وانه روى عن ابي عبد الله عليه السلام (١) وكان وجه اصحابنا  
 بالبصرة فقهأ وكلاماً وادباً وشعراً ، انتهى . اقول : الظاهر : ان الاصل المزني بالزاي وما ذكر  
 في (الخلاصة) من لفظ المدني بالدال بدل المزني فهو تحريف ، ثم لا يخفى ان ما ذكر من كون  
 داحة امه او جارية ربه فنسب اليها يؤيد قول (ست) بظاهره وان احتمل ان يكون نسب  
 ابوه اليها فقيل لابي سليمان ابي داحة كما هو عادة العرب في مثله كما يريشه ونحوه  
 ثم نسب هو الى ابيه فقيل ابن ابي داحة ، والقول الاخر فيه بعد غير واضح .

وفي (د) ابن داحة المزني بالزاي ومنهم من يقول المدني فيحرفه ، وداحة اسم  
 امه وقيل جارية ابيه ، ومنهم من يقول : ابن ابي داحة ، والحق الاول ، مولى آل طلحة (ق) (جنح)  
 وجه من اصحابنا متكلم اديب انتهى . ولم اجده في (جنح) في باب الهمزة في (ق) ولا في

(١) في كثير من النسخ المعتبرة عبد الله وهو سهو ، منه .

الكنى ولا في غير رجاله فيه ، والله أعلم بحقيقة الحال .

وفي (تعق) اقول سيجي عن (جش) في ترجمة محمد بن ابي عمير ابراهيم بدون لفظ ابي موافقا (ست) و(د) فالظاهر ان ما في المقام عن (جش) سهو والله يعلم .

وايضاً في (تعق) ربما يستفاد من وجاهته في الفقه وثاقته ، ويأتي في ابن ابي عمير عن (جش) ابن داحة كما في (ست) والظاهر ان ابي سهو ، فتامل .

اقول : قوله (ره) ربما يستفاد الى اخره ، لا يخفى ان في استفادة الوثاقة ما لا يخفى نعم الظاهر افادة الحسن ولذا قال في (الوجيزة) وابن سليمان المزني انه (ح) وفي (الحاوي) ذكره في قسم الحسان .

ثم لا يخفى ان قول «الميرزا» وان احتمل ان يكون نسب النخ، هنا احتمال آخر وهو ان يكون منسوباً الى داحة ابي امه ، ومثله اكثر كثير .

ثم اني تصفحت كتب الرجال عن اخرها فما وجدت فيها كونه حافظاً ولعل الناظم «ره» ذكر ذلك في قبال الجاحظ حفظاً لتوافق قافية المصراعين ، نعم وجدت في نسخة مقروءة على الشهيد : مولى ابي طلحة بن عبدالله ، والاصل النسخة الاولى كما وجد بخط السيد جمال الدين بن طاووس .

و ابن سليمان ابواسحق عنه حميد ، و هو ذو وثاق

بالنهمي والهلالى يتصف موثق جش ست وغض قد قال ضف

وفي نسخة اخرى ورد هكذا :

وسبط عبدالله جش ست وثقا خزاز النهمي غض ضف مانقا

ابراهيم بن سليمان - مصغراً - ابن عبيدالله - مصغراً - ابن حيان - بالحاء المهملة والياء المنقطة تحتها نقطتين المشددة والنون اخيراً - النهمي - بالنون المشددة والهاء المكسورة والميم المكسورة - بطن من همدان - بالذال المهملة - الخزاز - بالحاء المنقطة فوقها والزايين المعجمتين بينها الالف . كذا في «ايضاح الاشتباه» .

وفي «ست» ابراهيم بن سليمان بن عبدالله بن حيان النهمي - بطن من همدان -

الخزاز الكوفى ابواسحق ، ثقة فى الحديث ، سكن الكوفة فى «بنى نهم» فر بما قيل التيمى ، قالوا ثم سكن ، فى بنى هلال فر بما قيل الهلالى ونسبه فى نهم ، له من الكتاب كتاب النوادر ، كتاب الخطب ، كتاب الدعاء ، كتاب المناسك ، كتاب اخبار ذى القرنين ، كتاب ارم ذات العماد ، كتاب قبض روح المؤمن و الكافر ، كتاب الدفاين ، كتاب خلق السموات ؛ اخبار جرهم .

اخبرنا بجميع كتبه ورواياته احمد بن عبدون عن ابى الفرج محمد بن ابى عمران موسى بن على بن عبدربه القزوينى قال حدثنا ابوالحسن موسى بن جعفر الحائرى قال حدثنا حميد بن زياد قال اخبرنا ابراهيم ، واخبرنا احمد بن عبدون عن ابى طالب الانبارى عن ابن ابى جيد عنه ، انتهى .

وفى (صه) : ابراهيم بن سليمان بن عبدالله بن حيان - بالحاء غير المعجمة والياء المنقطة تحتهما نقطتين المشددة والنون بعد الالف - النهemy - بكسر النون واسكان الهاء - بطن من همدان - باسكان الميم والذال غير المعجمة - الخزاز - بالحاء المعجمة والزى المعجمة بعدها وبعد الالف ؛ الكوفى ابواسحق .

قال الشيخ ابو جعفر الطوسى « رحمه الله » انه كان ثقة فى الحديث سكن الكوفة فى بنى تيم قيل التيمى ، قالوا ثم سكن فى بنى هلال فر بما قيل الهلالى ونسبه فى نهم . وضعفه ابن الغضائرى فقال : انه يروى عن الضعفاء وفى مذهبه ضعف . والنجاشى وثقه ايضا كاشيخ ، وحينئذ يقوى عندى العمل بما يرويه ، انتهى .

ثم ان لفظ عبدالله ورد مكبرافى (ست) و(صه) و(د) وفى (الايضاح) و(جش) ورد مصغرا ، وفى (ست) كان ثقة فى الحديث ، وكذا (جش) كما ياتى الا ان فيه ابن عبيدالله كما فى (ضح) وبدل حيان خالد ، وزاد فى (ست) و(جش) اخبرنا احمد بن عبدون عن ابى طالب الانبارى عن حميد عنه ، الا ان فى (جش) بدل ابى طالب الانبارى على بن حبشى حيث قال (جش) :

ابراهيم بن سليمان بن عبيدالله بن خالد - بدل حيان - النهemy - بطن من همدان -

الخزاز، كوفي، ابواسحق، كان ثقة في الحديث، سكن في الكوفة في بني نهم وسكن في بني تيم فقيلاً تيمى وسكن في بني هلال ونسبه نهم.

له كتب منها كتاب النوادر، وكتاب الخطب، كتاب الدعاء، كتاب المناسك، كتاب اخبار ذى القرنين، كتاب ارم ذات العماد؛ كتاب قبض روح المؤمن، كتاب الدفاين، كتاب خلق السموات، كتاب مقتل امير المؤمنين، كتاب جرهم، كتاب حديث ابن الحر اخبرنا احمد بن عبد الواحد قال حدثنا علي بن حبشى قال حدثنا حميد بن زياد قال حدثنا ابراهيم، انتهى.

وفي (لم): في موضع ابن سليمان: ابن حيان يكنى اباسحق الخزاز الهلالي في بني تيم، روى عنه حميد بن زياد اصولاً كثيرة، وفي آخر: ابن سليمان النهمي له كتب ذكرناها في (الفهرست) روى عنه حميد بن زياد.

وفي (مشكا): ابن سليمان بن عبدالله الثقة، عنه حميد بن زياد.

وفي (د): ابن سليمان بن عبدالله بن حيان - بالياء المثناة تحت - النهمي - بالنون المكسورة وسكون الهاء - بطن من همدان - بسكون الميم والذال المهملة - الخزاز بالمعجمات - الكوفي (لم) «جنح» ابواسحق ثقة في الحديث، وربما قيل تيمى بسكناء في بني تيم وربما قيل هلالى بسكناء في بني هلال، وضعفه «غض» انتهى.

وفي «الوجيزة» وابن سليمان بن عبدالله النهمي: ثقة.

وفي «النقد»: انهما واحد، لان الشيخ في «الفهرست» لم يذكر ابراهيم بن سليمان النهمي الا كما نقلناه، اقول: عدم ذكره «ره» لا يستلزم عدم تعدده.

ابن شعيب وهو الكوفي جنح وظم وقال واقفي

ابراهيم بن شعيب من اصحاب الكاظم عليه السلام، واقفي لاعتمده على روايته «صه»

وفي «الوسيط» ابراهيم بن شعيب واقفي «صه» ابراهيم بن شعيب العقر قوفي «ضا»

ولعله الواقفي المتقدم وفي «الكبير» والظاهر انهما واحد.

وفي «كش» حدثني حمدويه قال حدثنا الحسن بن موسى قال حدثنا علي بن



خطاب - وكان واقفيا - قال : كنت في الموقف يوم عرفة فجاء ابو الحسن الرضا عليه السلام ومعهُ بعض بنى عمه فوقف امامي ، وكنت محموا مشديد الحمى قد اصابني عطش شديد ، قال : فقال الرضا عليه السلام لغالام له شيئا لم اعرفه ، فنزل الغلام فجاء بماء في مشربة فناوله وشرب وصب بالفضل على راسه من الحر ، ثم قال : املاء الشربة فملاء الشربة ، ثم قال اذهب فاسق ذلك الشيخ ، قال : فبجائني بالماء فقال لى : انت موعوك ؟ قلت : نعم قال اشرب ، فشربت ، قال : فذهبت والله الحمى ، فقال لى يزيد بن اسحق : ويحك يا على فما تريد بعد هذا اما تنظر ؟ قال : يا اخى دعنا .

قال له يزيد : فحدثت بحديث ابراهيم بن شعيب - وكان واقفيا مثله - قال كنت في مسجد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم والى جنبى انسان ضخم آدم ، فقلت له : فمن الرجل ؟ فقال مولى لبنى هاشم ، قلت : فمن أعلم بنى هاشم قال : الرضا عليه السلام ، قلت : فما باله لا يجيىء عنه كما يجيىء عن آباءه عليهم السلام قال : فقال لى ما درى ما تقول ، ونهض وتركنى .

فلم البث يسيراً حتى جائنى بكتاب فدفعه الى فقرئته فاذا هو خط ليس بجيد واذا فيه : يا ابراهيم انك تجل من آباءك وان لك من الولد كذا وكذا من الذكور فلان وفلان حتى عدهم باسمائهم ، ولك من البنات فلانة وفلانة حتى عد جميع البنات باسمائهن قال : فكانت بنت تلقب بالجعفرية قال فحط على اسمها ، فلما قرأت الكتاب قال لى : هاته ، فقلت : دعه ، فقال : لا ، امرت ان آخذ منك قال فدفعته اليه .

قال الحسن : وأجدهما ماتا على شكهما .

نصر بن الصباح قال حدثنى اسحق بن محمد عن محمد بن عبد الله بن مهران عن احمد بن محمد بن مطرو زكريا باللؤلؤى قال قال ابراهيم بن شعيب : كنت جالسا في مسجد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم والى جانبي رجل من اهل المدينة فحدثته مليا وسألنى : من أين أنت ؟ فاخبرته أنى رجل من أهل العراق ، قلت له : فمن انت ؟ قال : مولى لابى الحسن الرضا عليه السلام ، فقلت له : اليك حاجة ، قال : وما هى ؟ قلت : توصل اليه رقعة ؟ قال : نعم اذا شئت .

فخرجت فأخذت قرطاساً و كتبت فيه : بسم الله الرحمن الرحيم ان من كان من قبل من آبائك عليه السلام كان يخبرنا باشياء فيه دلالات وبراهين ، و قد احببت أن تخبرني باسمي واسم أبي وولدي قال : ثم ختمت الكتاب ودفعتة اليه . فلما كان من الغد أتاني بكتاب مختوم . ففضضته وقرأته فإذا أسفل الكتاب بخط ردى : بسم الله الرحمن الرحيم ، يا ابراهيم ان من آبائك شعيبا وصالحاً وان من أبنائك محمداً و علياً و فلانة و فلانة غير انه زاد اسماء لا عرفها قال : فقال بعض اهل المجلس : اعلم انه كما صدقك في غيرها فقد صدقك فيها فابحث عنها . وفي (د) ابراهيم بن شعيب (م) (جنح) واقفي (كش) وفي رجوعه خلاف انتهى . و لا ادري من اين فهم الخلاف ابراهيم بن شعيب الكوفي (ق) و لا يبعد اتحاده مع الواقفي الماضي .

و في (تعق) لا يبعد اتحاده مع ابراهيم بن شعيب المزني الكوفي (ق) و ابراهيم بن شعيب بن ميثم الاسدي الكوفي (ق) كما احتمله في (النقد) . و في (الكافي) في باب الدعاء للاخوان بظهر الغيب بسنده الى ابراهيم بن ابي البلاد و عبدالله بن جندب قال : كنت في الموقف فلما افضت لقيت ابراهيم بن شعيب ؛ فسلمت عليه ، و كان مصاباً باحدى عينيه ، و اذاعينه الصحيحة حمراء كأنها علقه دم ، فقلت له : قد اصبت باحدى عينك و أنا و الله أشفق على الاخرى فلو قصرت عن البكاء قليلاً ؟ فقال : لا والله يا أبا محمد ، الحديث ، فتأمل .

و في (الوجيزة) ابن شعيب الكوفي ضعيف ؛ و هو يعطى اتحاده عنده مع السابق ، و كيف كان فهذا الخبر مما يونس بحاله ، ولم يذكر المزني وابن ميثم لجهالتهم .

ثم ابن صالح ابو اسحق جشست وب فردوزو وناق  
ابراهيم بن صالح كوفي يعرف بالانماطي يكنى أبا اسحق ثقة ، ذكر أصحابنا أن كتبه انقرضت ، و الذي اعرف من كتبه : كتاب الغيبة ، اخبرنا الحسين بن

عبيدالله قال حدثنا احمد بن جعفر قال حدثنا حميد بن زياد قال حدثنا عبيدالله بن احمد بن نهيك عن ابراهيم بن صالح الأنماطي يكنى بابي اسحاق قال الشيخ ابو جعفر الطوسي (رحمه الله) انه ثقة ، وكذا قال النجاشي الا ان النجاشي قال : انه ثقة لابأس به ، وقال في باب ابراهيم ايضاً : ابراهيم بن صالح الأنماطي الاسدي ثقة روى عن ابي الحسن عليه السلام ووقف ، والظاهر انهما واحد - مع احتمال تعددهما - فعندى توقف فيما يرويه ، انتهى .

وقال النجاشي : ابراهيم بن صالح الأنماطي ابو اسحق كوفي ثقة لابأس به ، قال لي ابو العباس احمد بن علي بن نوح : انقرضت كتبه فليس اعرف منها الا كتاب الغيبة اخبرنا به احمد بن جعفر قال حدثنا احمد بن زياد عن عبيدالله بن نهيك عنه ثم قال : ابراهيم بن صالح الأنماطي الاسدي ثقة روى عن ابي الحسن عليه السلام ووقف له كتاب يرويه عدة من اصحابنا اخبرنا محمد وهو المفيد قال حدثنا جعفر بن محمد يعني ابن قولويه قال حدثنا عبيدالله بن احمد بن نهيك قال حدثني ابراهيم بن صالح .

وفي (ست) ايضاً ابراهيم بن صالح له كتاب رويناه عن احمد بن عبدون عن ابي طالب الانباري عن حميد بن زياد عن ابن نهيك .

وفي «قر» ابراهيم بن صالح الأنماطي ثم في «ضا» ابراهيم بن صالح الأنماطي روى عنه احمد بن نهيك ذكرناه في «الفهرست» انتهى .

ولا يخفى ان الراوى عبيدالله بن احمد بن نهيك لا احمد ، وقال الشيخ في «الرجال» : ابراهيم بن صالح الأنماطي .

«قر» وقال ابن شهر آشوب : ابراهيم بن صالح الأنماطي الكوفي ثقة له «الغيبة» ثم قال ابراهيم بن صالح له كتاب .

وقال في (النقد) ويفهم من كلامهم (رضى الله عنهم) ان ابراهيم بن صالح الأنماطي رجلان ، لان كل واحد منهم ذكروا رجلين مع صفات متغايرة ؛ سيما الشيخ فانه ذكر أحدهما من جملة رواة الباقر عليه السلام والاخر من جملة من لم

يروعن الائمة عليهم السلام ، ففي قول العلامة (قدس سره) أن الظاهر أنهما واحد مع احتمال تعددهما ، وقوله : فعندى توقف فيما يرويه ؛ و ذكره في باب الضعفاء : نظرو فيه تأمل انتهى .

اقول : وجه التأمل : ان الراوى منهما واحد وأقول : ولعل التردد لاجل تجويز التعدد والقول بالتوقف ، ولايتوجه ايراد المؤلف عليه .  
وفي (تعق) اعترض على العلامة المحقق البحراني بمنع ما ادعاه من الظهور بل الظاهر المغايرة ، مع ان الاتحاد لوجه لتوقفه ، اذ لو اعتبر الايمان في الراوى كما صرح به في الاصول و في مواضع كثيرة من كتبه الاستدلالية ( و كتاب الخلاصة ) ففيه :

اولا : انه مناف لايراده كثيراً من أهل العقائد الفاسدة في (القسم الاول) وتصريحه بالاعتماد على رواياتهم مثل الحسن بن علي بن فضال وابنه وغيرهما .  
وثانياً أن الواجب حينئذ ترك حديثه لا للتردد: وان لم يعتبر فالواجب حينئذ قبول رواياته ، فالتوقف لاوجه له على اى حال .

اقول : بملاحظة الاب والنسبة وما ذكره الشيخ في كتبه يحصل الظن بالاتحاد ونقل هو (ره) عن بعض محققى هذا الفن ان الظاهر من الشيخ في كتبه اتحاد الكل .  
وذكر الشيخ في (لم) واخرى في (قر) واخرى في (ضا) بعد ملاحظة حال الشيخ في كتب رجاله عموماً وفي (لم) خصوصاً كما سيحى ؛ فسي عدة مواضع وكذا ، بعد ملاحظة أن (جش) قال في الموضوعين ، روى عنه عبيدالله بن أحمد بن نهيك ؛ لا يحصل ظن يصادم ما ذكرناه .

والظاهر ان الشيخ (رحمه الله) متى كان يرى رجلاً بعنوان في بادي نظره ذكره لاجل التثبت كما اشير اليه في آدم بن المتوكل ، والغفلة عن مثل (جش) متحققة لكن لندرتها منه يضعف الظن ، فلهذا قال (ره) مع احتمال تعددهما اشارة الى ضعف الظهور على انه لااقل من التردد .

وقوله: اذلو اعتبر الخ، نختار أولاً: الاعتبار، كما صرح به في مواضع. قوله مناف الخ فيه: ان اعتبارهم الامور من باب الاصل والقاعدة يعني ان الاصل عدم اعتبار رواية غير المؤمن من حيث انه غير مؤمن أما لو انجبر وايد بما يجبر ويؤيد، فلا شبهة في عملهم بها واعتبارهم لها كما هو معلوم، وقد مر بعض الكلام في الفوائد ولعل اعتماده على روايات مثل الحسن بن علي وابنه لما ظهر له من الجواب والمؤيدات وهذا هو الظاهر منه (ره).

ويشير اليه التامل فيما ذكره ونقل بالنسبة اليهم في «صه» ونقل عنه «ره» انه قال في عبدالله بن بكير انه ممن اجمعت العصابة، والذى اراه عدم جواز العمل على الموثق الا ان يعتضد بقريئة ومنه الاجماع المذكور، انتهى.

قوله: فالواجب حينئذ الخ، وجوبه عليه فرع الظهور المعتقد به وهو بعد في التردد والتوقف؛ مع ان ترده عبارة من عدم وثوقه واعتباره فيرجع الى الترك، والمناقشة غير المثمرة لا تناسب الفقيه.

فان قلت: يحتمل ان يكون حصل لهم العلم في اخبار غير العدول فعملوا بها قلت: اولاً هذا الاحتمال قطعي الفساد كما لا يخفى على المتتبع. وثانياً: عدم الاعتبار.

قوله: فالواجب الخ، ممنوع، اذ لا يلزم من عدم الاعتبار اعتبار مجرد التوثيق في فساد الاعتقاد، اذ لعله يعتبر في الاعتماد والعمل وثوقاً واعتداداً به؛ ولعله لم يحصل له من مجرد التوثيق، بملاحظة ان فساد الاعتقاد ناش عن التقصير في امر الدين، ولذا يكون مستحقاً للعقاب.

فان قلت: اعترضنا عليه (ره) من جهة انه «رحمه الله» ربما يعتمد على فساد المذهب ويدخله في «القسم الاول» بمجرد التوثيق من دون اظهار الجابر والمؤيد.

قلت: ما ذكر ممنوع، فان علياً و نظائره كابنه وحמיד بن زياد و علي بن

اسباط و من مائلهم فيهم من المؤيدات و الجوابر ما لا يخفى على المطالع بأحوالهم  
ولذا تراه أخرج أحمد بن الحسن عن « القسم الاول » مع حكمه بتوثيقه ، حيث لم ،  
يجد فيه ما وجدته في أخيه علي وأضرابه .

على انا نقول : عدم اظهاره الجابر ليس دليلا على عدمه بل ديدنه في « صه »  
و الغالب : الترجيح و البناء من دون اظهار المنشأ الا انه ربما يرجح « جش » على  
الشيخ « ره » و « كش » و ربما يرجح « غض » على غيره وهكذا و لم يبرز في الاكثر  
منشأ ترجيحه و بنائه ، و الظاهر وجدانه المنشأ و ترجيحه في نفسه من الخارج فالبناء  
عليه ، فتتبع و تأمل و انصف .

وربما يظهر من عبارته المنشأ من ذلك ما في ابن بكير قال : قال الشيخ انه فطحي  
المذهب الا انه ثقة الى ان قال : فانا اعتمد على روايته و ان كان فاسدا المذهب ، نعم  
قال في مواضع اخر مما مر و مما ذكر ان دفع كثير من اعتراضات « كشه » و امثاله على ( صه )  
فان قلت : انهم ذكروا للعمل بخبر الواحد شرط و طأون كروا من جملتها العدالة  
و هذا ظاهر في اشتراطها مطلقا .

قلت الظاهر من دليلهم و كيفية استدلالهم في كتبهم الاستدلالية و الرجالية  
: ان هذا الشرط شرط لقبول الخبر و العمل به من دون حاجة الى التثبت و توقف  
على الفحص ، لا انهم بعد التثبت في خبر غير العدل و حصول الوثوق به و ظهور  
حقيقته لا يعملون به ، ايضا كيف و كتبهم مشحونة من عملهم بمثله و تصریحهم  
بقبوله الا ان حالاتهم مختلفة في الوثوق ، و ربما يعبرون عنه بالمقبول و المعبر  
و المعمول به و القوي ، فصحيحهم من جملة ما يعملون به لا هو هو بعينه ، فظني ان  
اطلاقهم الصحيح على خبر العادل من جهة عدم احتياجه الى الجابر ، نعم ربما  
يسامحون فيطلقون الصحيح على مقبولهم و ذلك بناء على مشاركتة له في الحجية .  
و الاعتماد نظرا الى انه لا مشاحة في الاطلاق بعد عدم التفاوت في الثمرة . و بهذا  
يندفع اعتراضات كثيرة و يظهر عدم صحة الاحتجاج بتصحيحهم على توثيقهم فتدبر .

فان قلت: لعل قبولهم قول غير العدل وعملهم غير الصحيح بناءً على حجية الجابر في نفسه ، فيكون العمل في الحقيقة بالجابر او يحصل لهم بواسطة الجابر القطع به ضمنونه فيخرج بسببه عن خبر الواحد الذي ذكره الشرط لاعتباره .

قلت : يظهر من ملاحظة كتبهم واقوالهم : ان جوابهم ليست بحيث تكون حجة برأسها ولا يحصل القطع منها منفردة او منضمة الى الضعف ، وليس بناؤهم على ما ذكرت بغير خفاء .

فان قلت : لعل قبوله وقبول غيره قول غير العدل وعملهم بالاحاديث الضعيفة غفلة منهم او تغير رأى .

قلت : اكثرهم ذلك وكثرة امتزاج مقبولهم مع مردودهم بانهم يقبلون ويردون وهكذا ، يابى عما ذكرت سيما مع اتفاقهم على ذلك والعمل كذلك وخصوصا مع التصريحات الواردة منهم كما اشرنا الى شىء منه في الفوائد. هذا مضافا الى شناعة ما ذكرت وعدم مناسبة نسبتهم اليه ، على ان في توجيه كلامهم واثبات خطائهم لاجل الرد عليهم ما لا يخفى ؛ مع ان تغير الراى لعله لا اعتراض فيه فتأمل .  
اقول : فى ( مشكا ) الانماطى الثقة ، عنه عبدالله بن احمد بن نهيك وهو عن الكاظم عليه السلام . و فى ( الوجيزة ) و ابن صالح الانماطى ( ق ) انتهى ما فى ( منتهى المقال ) .

ثم ابن عبدة النيسابورى      فى الرجال دى وعسكرى  
كش فى كتابين لكر و كله      وثقه استا منه دعا له

ابراهيم بن عبدة النيسابورى ( رى ) ( كر ) ( جنج ) و فى ( د ) ابراهيم بن عبدة النيسابورى ( كر ) ( جش ) و كله ابو محمد <sup>عنه</sup> و امر طاعته .

وفى ( صه ) : ابراهيم بن عبدة قال ابو عمرو الكشى ، اعنى الشيخ الجليل محمد بن عمر بن عبد العزيز : حكى عن بعض الثقات بنيسابور - و ذكر توقيعاً فى طول يتضمن العتب على اسحق بن اسمعيل و ذم سيرته و اقامة ابراهيم بن عبدة

و الدعاء له وأمر ابن عبدة أن يحمل ما يحمل اليه من حقوقه الى الرازي (١) انتهى ما في (صه) في باب ابراهيم .

وقال في باب الكنى : قال ابو عمر والكشي حكى بعض الثقات ، وهذا هو الصحيح فانه ليس لفظه « عن » في كلام الكشي هنا ، و الظاهر ان لفظه عن وقعت زايدة سهوا في خط « طس » وتبعه العلامة غفلة لحسن ظنه به .

والدليل على هذا هو ان في « كش » ماروي في « اسحق بن اسماعيل النيسابوري » و « ابراهيم بن عبدة » و « المحمودي » و « العمري » و « البالالي » و « الرازي » .

حكى بعض الثقات بنيسابور : أنه خرج لاسحق بن اسمعيل من ابي محمد <sup>عليه السلام</sup> توفيع :

يا اسحق بن اسماعيل سترنا الله و اياك بستره ، و تولاك في جميع امورك بصنعه : قد فهمت كتابك رحمك الله ، ونحن - بحمد الله و نعمته - اهل بيت نرق مواليها ، و نسر بتتابع احسان الله اليهم ، و فضله لديهم ، و نعتد بكل نعمة ينعمها الله عزوجل عليهم ، فانعم الله عليكم بالحق ، و من كان مثلك ممن قد رحمه الله و بصره يبصيرتك و نزع عن الباطل ، و لم يعم في طغيانه بعمته فان تمام النعمة دخولك الجنة و ليس من نعمة وان جل امرها و عظم خطرها الا و الحمد لله تقدست اسماؤه عليها يؤدى شكرها .

و انا اقول : الحمد لله مثل ما حمد الله به حامد الى ابد الابد ؛ بما من به عليك من نعمته ، و نجاك من الهلكة ، و سهل سبيلك على العقبة ، ف ايم الله انها لعقبة كؤود ؛ شديد أمرها ، صعب مسالكها ، عظيم بلاؤها ، طويل عذابها ، قد يم في الزبر الاولى ذكرها .

و لقد كانت منكم امور في ايام الماضي عليه السلام الى ان مضى لسبيله صلى الله على روحه ، و في ايامي هذه كنتم فيها غير محمودى الشأن و لا مسددى



التوفيق .

واعلم يقينا يا اسحق : ان من خرج من هذه الحياة الدنيا أعمى فهو في الآخرة أعمى و أضل سبيلا ، انها يا ابن اسمعيل ليس تعمى الابصار و لكن تعمى القلوب التي في الصدور ، و ذلك قول الله عز وجل في محكم كتابه للظالم : (رب لم حشرتني اعمى وقد كنت بصيراً ) قال الله عز و جل ( كذلك اتتك آياتنا فنسيتها و كذلك اليوم تنسى ) .

واى آية يا اسحق أعظم من حجة الله عز وجل على خلقه ، و امينه في بلاده ، و شاهده من بعدهما سلف من آباءه الاولين من النبيين و آباءه الاخرين من الوصيين عليهم اجمعين رحمة الله و بر كاته .

فاين يتاه بكم ، و اين تذهبون كالانعام على وجوهكم ؛ عن الحق تصدون ؛ و بالباطل تؤمنون ، و بنعمة الله تكفرون ، او تكذبون ، فمن يؤمن ببعض الكتاب و يكفر ببعض فما جزاء من يفعل ذلك منكم و من غيركم الا خزي في الحياة الدنيا الفانية ، و طول عذاب الآخرة الباقية . و ذلك والله الخزي العظيم .

ان الله بفضلته و منه لما فرض عليكم الفريضة لم يفرض ذلك لحاجة منه اليكم بل برحمة منه لاله الا هو عليكم ، ليميز الخبيث من الطيب وليبتلي ما في صدوركم وليمحص ما في قلوبكم ، ولتسابقوا الى رحمته وليتفاضل منازلكم في جنته ففرض عليكم الحج و العمرة و اقام الصلاة و ايتاء الزكاة و الصوم و الولاية ، و كفى لكم بالافتحوا ابواب الفريضة و مفتاحها الى سبيله ؛ و لولا محمد صلى الله عليه و آله و الاوصياء عليهم السلام من بعده لكنتم حيارى كالبهايم لا تعرفون فريضة من الفريضة ، و هل تدخل قرية الامن باها؟!

فلما من عليك باقامة الاولياء بعد نبيه صلى الله عليه و آله قال الله عز و جل لنبيه ( صلعم ) : ( اليوم اكلمت لكم دينكم و اتممت عليكم نعمتي و رضيت لكم الإسلام ديناً ) .

وفرض عليكم لاوليائه حقوقا امركم بادائها اليهم ، ليحل لكم ماوراء ظهوركم من ازواجكم واموالكم و ما كللكم و مشربكم ، و معرفتكم بذلك النماء والبركة والثروة و ليعلم من يطيعه منكم بالغيب ؛ قال الله عزوجل : (قل لا اسئلكم عليه اجرا الا المودة فى القربى) .

واعلموا ان من يبخل فانما يبخل على نفسه ؛ وان الله هو الغنى وانتم الفقراء لا اله الا هو .

و لقد طالت المخاطبة فيما بيننا و بينكم فيما هو لكم و عليكم ، و لو لا ما يجب من تمام النعمة من الله عليكم لما اريتكم لى خطأ و لا سمعتم منى حرفا من بعد الماضى عَلَيْكُمْ .

انتم فى غفلة عما اليه معادكم و من بعد الثانى رسولى و ما ناله منكم حتى حين اكرمه الله بمصيره اليكم و من بعد اقامتى لكم ( ابراهيم بن عبدة وفقه الله لمرضاته و أعانه على طاعة ) و خير كتابى الذى حملة ( محمد بن موسى النيسابورى ) والله المستعان على كل حال .

و انى اذاكم مفرطين فى جنب الله فتكونون من الخاسرين ؛ فبعداً و سحفاً لمن رغب عن طاعة الله و لم يقبل مواعظ اوليائه ، و قد أمركم الله عز و جل بطاعته لا اله الا هو و طاعة رسوله وَاللهُ أَكْبَرُ و بطاعة الائمة وَالْحَقُّ فرحم الله ضعفكم و قلة صبركم عما امامكم ، فما اغر الانسان بربه الكريم و استجاب الله دعائى فيكم و اصلح اموركم على يدي ، فقد قال الله عزوجل « يوم ندعوا كل اناس بامامهم » و قال جل جلاله ( و كذلك جعلناكم امة وسطا لتكونوا شهداء على الناس و يكون الرسول عليكم شهيداً ) و قال جل جلاله « كنتم خير امة اخرجت للناس تأمرون بالمعروف و تنهون عن المنكر » .

فما احب أن يدعو الله جل جلاله بى و لا بمن هو فى ايامى الا حسب رقتى عليكم ، و ما أنطوى لكم عليه من حب بلوغ الامل فى الدارين جميعا و الكينونة

معنا فى الدنيا والاخرة .

فقد يا اسحق - رحمك الله ويرحم من هو وراك - بينت لك بيانا وفسرت لك تفسيراً وفعلت بكم فعل من لم يفهم هذا الامر قط و لم يدخل فيه طرفه عين ، و لو فهمت الصم الصلاب بعض ما فى هذا الكتاب لصدت قلقتا وخوفا من خشية الله ورجوعا الى طاعة الله عز وجل ، فاعملوا من بعد ماشئتم « فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون ثم تردون الى عالم الغيب والشهادة فينبئكم بما كنتم تعملون ) والعاقبة للمتقين والحمد لله رب العالمين .

وانت رسولى يا اسحق الى ابراهيم بن عبدة ( وفقه الله تعالى ) أن يعمل بما ورد عليه فى كتابى مع ( محمد بن موسى النيسابورى ) انشاء الله تعالى و رسولى الى نفسك و الى كل من خلفه بيلدك ، ان تعملوا بما ورد عليكم فى كتابى مع ( محمد بن موسى النيسابورى ) انشاء الله تعالى ، و يقرىء ( ابراهيم بن عبدة ) كتابى هذا من خلفه بيلده حتى لا يتسائلون ، وبطاعة الله يعتممون والشيطان بالله على أنفسهم يجتنبون ولا يطيعون وعلى ( ابراهيم بن عبدة ) سلام الله ورحمته ، و عليك يا اسحق و على جميع موالى السلام كثيراً ، سد دكم الله جميعاً بتوفيقه ، و كل من قرء كتابى هذا من موالى من أهل بلدك و من هو بناحيتكم و نزع عما هو عليه من الانحراف عن الحق فليؤد حقوقنا الى « ابراهيم » و ليحمل ذلك « ابراهيم بن عبدة » الى ( الرازى ) او الى من يسمى له الرازى فان ذلك عن أمرى ورأى انشاء الله . و يا اسحق اقرأ كتابى على ( البلالى رضى الله عنه ) فانه الثقة المأمون العارف بما يجب عليه ، و اقرأه على ( المحمودى ) عافاه الله فما أحمده ناله لظاعته ، فاذا وردت بغداد فاقرأه على ( الدهقان ) و كيلنا وثقتنا والذى يقبض من موالينا و كل من امكنك من موالينا فاقرئهم هذا الكتاب ، و ينسخه من اراد منهم نسخة انشاء الله تعالى ، ولا تكتم امرنا هذا عن شاهده من موالينا الا من شيطان مخالف لكم ، فلا تنشرون الدين اذلاف الخنازير ولا كرامة لهم .

وقد وقعنا في كتابنا بالوصول والدعاء لك ولمن شئت ، وقد اجبنا شيعتنا عن مسألة والحمد لله ، فماذا بعد الحق الا الضلال ؛ فلا تخرجن من البلد حتى تلقى (العمري رضى الله عنه برضاى عنه ) و تسلم عليه وتعرفه ويعرفك ، فانه الطاهر الامين العفيف القريب منا والينا وكل ما يحمل الينا من شىء من النواحي فاليه صابر امره فيوصل ذلك الينا ، والحمد لله كثيرا سترنا الله واياكم (ياسحق) بستره ، و تولاك في جميع امورك بصنعه ، والسلام عليك وعلى جميع موالى ورحمة الله وبركاته ، وصلى الله على سيدنا محمد النبي واله وسلم كثيرا .

وما روى في عبدالله بن حمدويه البيهقي و ابراهيم بن عبدالله النيسابوري ، قال ابو عمر و : حكى بعض الثقات أن محمد صلوات الله عليه كتب الى ( ابراهيم بن عبدة ) : ( و كتابى الذى ورد على ( ابراهيم بن عبدة ) بتو كيلي اياه بقبض حقوقى موالينا هناك ، نعم هو كتابى بخطى أقمته يعنى ( ابراهيم بن عبدة ) لهم يبلدهم حقاً غير باطل ، فليتقوا الله حق تقاته وليخرجرا من حقوقى و ليدفعوها اليه ، فقد جوزت له ما يعمل فيها ، و وفقه الله ومن عليه بالسلامة من التقصير برحمته ) .

ومن كتاب له عَلَيْهِ السَّلَامُ الى ( عبدالله بن حمدويه البيهقي ) : ( وبعد فقد نصبت لكم ( ابراهيم بن عبدة ) ليدفع النواحي و اهل ناحيتك حقوقى الواجبة عليكم اليه وجعلته ثقتى و امينى عند موالينا هناك ، فليتقوا الله جل جلاله و ليراقبوا وليؤدوا الحقوق فليس لهم عذر فى ترك ذلك و لا تاخير و لا يلقيه ( و لاشقاهم الله - خ ل ) بعضيان اوليائه و رحمهم الله واياكم معهم برحمتى لهم ان الله واسع كريم ) .

ثم ان ابن داود نقل هذا الاسم وهذا الترجمة من النجاشى ولم اجده فيه . ولا يخفى ان ابن داود ذكر فى كتابه كثيرا فى موضع كل واحد من لفظة ( كش ) و ( جنخ ) و ( ست ) و ( غرض ) غيرها لاسيما ( كش ) فى موضع ( جنش ) كما يظهر لمن لاه ادنى تتبع ، و التنبيه عليه فى كل موضع موجب لتطويل الكلام فلم تعرض لهذا النوع من الخلل الاعلى سبيل الندرة .

وان في بعض نسخ المتن بدل :

ففي الرجال دي وعسكري . ورد من الناظم ره هكذا: عدلو كيل دي وعسكري  
والشهيد ( رحمه الله ) ضبط ( عبدة ) بفتح العين والباء بخطه في نسخته التي  
كتبها ( حاشية على الخلاصة ) .

وفي ( الوجيزة ) وابن عبدة النيسابوري كان وكيلا لابي محمد عليه السلام

وابن عبيدالله غض لا يعرف الا بما يسند عنه ضعف

ابراهيم بن عبيدالله بن العلاء المدني، قال ابن الغضائري : لانعرفه: الا بما ينسب  
اليه: عبدالله بن محمد البلوي وينسب الى ابيه عبيدالله ابن العلاء: عمارة بن زيد، وما  
يسند اليه الا الفاسد المتهافت، قال: واظنه اسما موضوعاً على غير واحد .

اقول: وهذا لا اعتمد على روايته لوجود طعن هذا الشيخ فيه مع اني لم اقبله  
على تعديل من غيره ( صه ) .

وانا اقول: فاعل ينسب الاول عبدالله وفاعل ينسب الثاني عمارة، فالمعنى: اني  
لا اعرفه الا انه نسب اليه عبدالله بن محمد البلوي ونسب الى ابيه عمارة، وعبدالله هذا  
من ( بلي ) على وزن فعيل وهي قبيلة من اهل مصر، وكان واعظاً فقيهاً، وقال غيره  
: بلي قبيلة من قضاة نسب اليها البلوي، ضعيف مطعون عليه؛ روى عنه محمد بن  
الحسن الصفار ( جش ) عند ترجمة محمد بن الحسن بن عبدالله وفي ( ست ) له كتب  
ذكرها ابن النديم.

وقال: ابن الغضائري : عبدالله بن محمد بن عمير بن محفوظ البلوي ابو محمد  
المصري، كذاب وضاع للحديث لا يلتفت الى حديثه ولا يعبأ به ( صه ) .

و بالجملته : قال ابن الغضائري : لانعرفه الا بما ينسب اليه : عبدالله بن محمد  
البلوي. وما يسند اليه الا الفاسد المتهافت ، واظنه اسما موضوعا على غير واحد.

.. وقال في ترجمة عبدالله بن محمد : انه كذاب وضاع للحديث.

وفي ( تعق ) قال سعد بن عبدالله : ادرك الرضا عليه السلام ولم يسمع منه فتركت

لذلك روايته ، وقال : (فش) انه صالح .

وفي (منتهى المقال) نسب (تعق) من قوله : قال سعد الى قوله : انه صالح الى (النقد) في نسخته ، وقال : ومر نظير العبارة في ابراهيم بن عبد الحميد فتأمل .  
وقال صاحبه : اقول : لم اجد ما نقله (سلمه الله تعالى) في نسختي من (النقد) بل لم اجد في ابراهيم بن عبد الحميد ايضا في المتن ، نعم هو مذكور في (حاشيته) والظاهر : ان الناسخ راي الحاشية مكتوبة بين الاسطر فزعمها على الاسم الاول مع انها للثاني ؛ لان ابن عبد الحميد فيه مذكور بعد ابراهيم هذا ، وقد وقع خبط في الترتيب ولعله من النسخ .

وعامة بن زيد ابو زيد الحيواني الهمداني لا يعرف من امره غير هذا ، ذكر الحسين بن عبيد الله انه سمع بعض اصحابنا يقول سئل عبد الله بن محمد : البلوى من عمارة بن زيد هذا الذي حدثك ؟ قال : رجل نزل من السماء فحدثني ثم عرج ، و ينسب اليه كتب (جش) واصحابنا يقولون : انه اسم ماتحته احد و كلما يرويه كذب والكذب مبين في وجه حديثه (غض) .

وذكره (د) في الباب الثاني وقال : ابراهيم بن عبيد الله العلاء المدني (غض) لا نعرفه الا بما ينسب اليه عبد الله بن محمد البلوى ، وما ينسب الى ابيه عبيد الله بن ابن العلاء : عمارة بن زيد ، وما ينسب اليه الا الفاسد المتهافت ، انتهى . وفي (الوجيزة) وابن عبيد الله المدني (ض) .

وابن عبد الحميد عدل وقف ست ثقة جنح بالوقوف متصف

وقال د اثنان ، و الاظهر عدم طق فيه ابراهيم ق و ضا و ظم

وفي بعض نسخ المتن ورد هكذا :

متحد طق فيه ابراهيم و ابن علي زاهد عليم

ابراهيم بن عبد الحميد الاسدي ثقلة اصل ، اخبرنا به ابو عبد الله محمد بن

محمد بن النعمان والحسين بن عبيد الله عن ابي جعفر محمد بن علي بن الحسين بن بابويه

عن محمد بن الحسن بن الوليد عن محمد بن الحسن الصفار عن يعقوب بن يزيد  
ومحمد بن الحسين بن ابي الخطاب و ابراهيم بن هاشم عن ابن ابي عمير و صفوان عن  
ابراهيم بن عبد الحميد .

وله كتاب النوادر، رواه حميد بن زياد عن عوانة بن الحسين البزاز عن ابراهيم  
رحمه الله (ست) .

و في ( صه ) ابراهيم بن عبد الحميد و ثقة الشيخ في ( الفهرست ) وقال في  
( كتاب الرجال ) : كانه واقفي من اصحاب الصادق عليه السلام ، قال سعد بن عبدالله : ادرك  
الرضا عليه السلام و لم يسمع منه فمركت روايته لذلك و قال الفضل بن شاذان : انه  
صالح ، انتهى .

و في ( جش ) ابن عبد الحميد الاسدي مولا هم كوفي انماطى ، وهو اخو محمد بن  
عبدالله بن زرارة لاهه ، روى عن ابي عبدالله عليه السلام و اخواه الصباح و اسمعيل ابنا  
عبد الحميد ، له كتاب نوادر يروى عنه جماعة ، اخبرنا محمد بن جعفر عن احمد بن  
محمد بن سعيد قال حدثنا جعفر بن عبدالله المحمدي قال حدثنا محمد بن ابي  
عمير عن ابراهيم به .

و في ( تعليقات الشهيد الثاني ) على ( الخلاصة ) لامنافة بين حكم الشيخ بكونه  
واقفيا و كونه ثقة ، و كذلك قول الفضل : انه صالح و ( ح ) فلا يعارض القول بكونه  
واقفياً ، كما لا يخفى .

و في ( كش ) ابراهيم بن عبد الحميد الصنعاني : ذكر الفضل بن شاذان : أنه  
صالح ، قال نصر بن الصباح : ابراهيم يروى عن ابي الحسن موسى و عن الرضا و ابي جعفر  
عليه السلام ، وهو واقف على ابي الحسن موسى عليه السلام ، وقد كان يذكر في الاحاديث التي  
يروىها عن ابي عبدالله عليه السلام في مسجد الكوفة و كان يجلس فيه و يقول : اخبرني  
ابواسحق كذا و فعل ابواسحق كذا ، يعنى بابي اسحق اباعبدالله عليه السلام كما كان غيره  
يقول : حدثني الصادق عليه السلام و سمعت الصادق و حدثني العالم و قال العالم و حدثني الشيخ و قال

الشيخ وحدثني ابو عبدالله و قال ابو عبدالله و حدثني جعفر بن محمد و قال جعفر بن محمد ، و كان في مسجد الكوفة خلق كثير من اهل الكوفة من اصحابنا فكل واحد منهم يكنى عن ابي عبدالله باسم فبعضهم يسميه ويكنيه بكنيته ، انتهى .

و قال في (منهج المقال) فظهر مما تقدم : أن مافي (د) من ان الثقة من رجال الصادق عليه السلام والواقفي من رجال الكاظم عليه السلام وليس بثقة ، موثوق به ، انتهى .

وفي (منتهى المقال) في (تعق) على قوله (شه) فلا يعارض : لا يخفى تحقق التعارض فان ذكره (ره) اياه في اربعة مواضع من رجاله وعدم توثيقه في شيء منها مضافا ، الى تصريحه بانه واقفي مكررا في غاية الظهور في عدم وثاقته عنده ، سيما بعد ملاحظة رويته وتوثيقه في (ست) من دون اشارة الى وقفه مما ظاهره يدل على عدم كونه واقفيا عنده ، و كذا الحال بالنسبة الى كلام الفضل ، ورفعه يحتاج الى نوع عناية سيما بالنسبة الى (فش) والظاهر عدم كونه واقفيا لظاهر (ست) و كلام الفضل ، و كونه من اصحاب الرضا والجواد عليهما السلام لما صرح به بعض المحققين من ان الواقفة كانوا يروون عن الرضا ومن بعده ، و يأتي في احمد بن الحسن بن اسمعيل توقف (جش) في وقفه لذلك و قال جدى : روايته عن الرضا عليه السلام ومن بعده تدل على رجوعه .

ومما يؤيد عدم وقفه تصحيح (المعتبر) حديث وضع عابشة القمقمة في الشمس مع انه في سنده ، وياتي عن (مه) في عيسى بن ابي منصور وعد حديثه حسنا ، و يظهر منه اعتماد (كش) و حمدويه و الفضل و ابن ابي عمير على روايته ، مع انه اكثر من الرواية ، ولعل نسبة الوقف اليه في (جنح) من كلام سعد و كلام نصر . مع انه غير صريح و لا ظاهر ، و كلام نصر مع عدم حججته عند مثل (شه) كيف يقاوم جميع ما ذكرنا ؟ سيما بعد ملاحظة التدافع بينه وبين كلام سعد ، وملاحظة ما اشرنا اليه من عدم رواية الواقفي عن الرضا عليه السلام ومن بعده .

وبالجملة : بعد ملاحظة مافي (ضا) و كلام نصر لا يبقئ وثوق بعد كون نسبة الوقف في (جنح) من جهتها ، وقد عرفت ما فيها ، ووجوب الجميع - ولو بالتوجيه



والتاويل البعيد على تقدير التسليم - فانما هو مع المقاومة. وبالجملة : الاقرب عندي  
كونه من الثقات . والله يعلم .

اقول : ظاهر الشيخ في (ست) وان كان عدم الوقف الا ان كلامه (ره) في (جنح)  
صريح فيه، مضافا الى (ب) حيث قال : ابراهيم بن عبد الحميد ثقة من اصحاب الكاظم الا  
انه واقفي له الاصل وكتاب النوادر . فيجب ارجاع الظاهر الى الصريح .

و كلام «فش» لا ينافي سوء العقيدة اصلا، واما كلام بعض المحققين فبعد تسليمه  
لم يثبت بعد روايته عن الرضا عليه السلام ، و كونه من اصحابه لا يستلزمها ، بل رايت تصريح  
سعد بعدم سماعه عنه ، وهو ظاهر الشيخ (ره) في «ضا» نعم ذكر نصر بن الصباح ذلك ،  
وهو لا يعارض كلام سعد ؛ مع انه كما ذكر ذلك ذكر وقفه ايضا، وقول سعد : ولم يسمع  
منه و تركت روايته لذلك، ينادى بوقفه ، اذ لو كان عدم السماع لعدم الوقف لما  
تركت روايته .

واما تصحيح المعبر حديثه فغير مسلم ثبوت ارادته من الصحيح المعنى المصطلح، بل  
الظاهر عدمه ، كيف وفي سند الرواية «د» و«ست» ولا كلام في عدم وثاقته ، وصرح هو  
( سلمه الله تعالى ) بان المحقق وغيره من المتأخرين يطلقون الصحيح على المقبول  
كما مر ، وما ياتي من عد العلامة حديثه حسنا ، ففي خلاف مطلوبه أظهر ، اذ لو كان  
ابراهيم عنده اماميا ثقة لحكم بصحة حديثه اذ ليس فيهم من يتوقف فيه سواء، والمراد  
بالحسن المعنى الاعم لامحالة ، وما ذكره ( سلمه الله تعالى ) من المؤيدات غير مناف  
للووقف ، و قصاره الوثاقة بالمعنى الاعم .

و لذا قال في (الوجيزة ) وابن عبد الحميد ثقة .

وذكره في (الحاوي) في الموثقين وان ذكره في الثقات ايضا لكنه صرح بان ذلك  
لاحتمال التعدد .

وفي (مشكا) ابن عبد الحميد الواقفي الثقة . عنه: ابن ابي عمير وصفوان ، وروى  
عوانة بن الحسين البزاز و(د) و(ست) عنه .

وقال ابن داود: وعندى ان الثقة من رجال الصادق عليه السلام والواقفي من رجال الكاظم عليه السلام، انتهى .

وهذا ليس بمستقيم على تقدير تعدده ايضا ، لان الشيخ (قدس سره) ذكر ان الواقفي من رجال الصادق عليه السلام كما نقلناه وذكره في باب رجال الكاظم عليه السلام مرتين ، وهذا ايضا لا يدل على تعدده لان مثل هذا في كلامه (قدس سره) كثير مع عدم التعدد يقينا ، كما يظهر لمن له ادنى تتبع .

وبالجملة محصل كلام الناظم (رحمه الله) ان ابن شهر آشوب قال : ان ابن عبد الحميد واقفي عدل ، وقال الشيخ في (فهرسته) انه ثقة وفي (رجال) واقفي ، وقال ابن داود بتعدده كما سمعت آتفاً والحق عدم التعدد . وفي طريق الصدوق «اعلى الله مقامه» اليه ابراهيم بن هاشم وقد صححه قوم وحسنه آخرون .

و ابن علي جنج لم ابراهيم كوف و راو زاهد عليم

ابراهيم بن علي الكوفي لم يرو عن الائمة عليهم السلام ، قال الشيخ ابو جعفر الطوسي «رحمه الله» انه راو مصنف زاهد عالم قطن بسمرقند ؛ و كان احمد بن نصر صاحب خراسان يكرمه ، ومن بعده من الملوك «صد» «لم» «جنج» .

وفي «منتهى المقال» ويخطر بالبال ان قول الشيخ انه راو ، لا دلالة فيه على روايته عن

الائمة عليهم السلام ، ويدل عليه ايضا ذكره . في «لم»

اقول : كأن الميرزا «رحمه الله» فهم ، من قول العلامة بعد قوله لم يرو قال الشيخ انه راو ، ظن العلامة قول الشيخ على روايته عنهم عليهم السلام وان مراده «ره» بيان خلاف من الشيخ «ره» وليس كذلك ، بل العلامة «ره» اخذ الاسم ومجموع الوصف من قوله لم يرو عدم روايته عنهم عليهم السلام ، ومن ايراد كلام الشيخ «ره» ذكر اسباب حسنه وقبول روايته وهي كونه راويا مصنفًا زاهداً ، فلا تنقل .

و ذكره في الحاوي في قسم الحسان .

وفي «رجال» ابن داود: ابراهيم بن علي الكوفي «لم» «جنج» راو مصنف عالم زاهد .

وفي «الوجيزة» وابن علي الكوفي ممدوح. انتهى

طلق صح لابن عمر اليماني جش ثقة غرض صف هو الصنعاني

ابراهيم بن عمر اليماني وهو الصنعاني : له أصل ، أخبرنا به عدة من اصحابنا عن احمد بن محمد بن محمد بن الحسن بن الوليد عن ابيه عن محمد بن الحسن الصفار عن احمد بن محمد بن عيسى عن الحسين بن سعيد عن حماد بن عيسى عنه ، وأخبرنا احمد بن عبدون عن ابي طالب الانباري عن حمد بن زياد عن ابن نهيك والقاسم بن اسمعيل القرشي جميعا عنه «ست» و الظاهر : رجوع الضمير الى حماد او الحسين ان يبعد الرجوع الى ابراهيم كما لا يخفى .

وفي «قر» ابراهيم بن عمر الصنعاني اليماني : له اصول ، رواه عنه حماد بن عيسى ، وفي «ق» ابراهيم بن عمر الصنعاني وفي «ظم» ابراهيم بن عمر اليماني وله كتاب روى عن ابي جعفر و ابي عبد الله عليهما السلام ايضا .

وفي (جش) : ابراهيم بن عمر اليماني الصنعاني : شيخ من اصحابنا ثقة روى عن ابي جعفر و ابي عبد الله عليهما السلام ، ذكر ذلك ابو العباس وغيره ، له كتاب يرويه حماد بن عيسى وغيره ، أخبرنا محمد بن عثمان قال حدثنا ابو القاسم جعفر بن محمد قال حدثنا ابي عبد الله بن احمد بن نهيك قال حدثنا ابن ابي عمير عن حماد بن عيسى عن ابراهيم بن عمر ، به ، انتهى .

وفي (صه) : ابراهيم بن عمر اليماني الصنعاني : قال النجاشي ( رحمه الله ) : انه شيخ من اصحابنا ثقة روى عن ابي جعفر و ابي عبد الله عليهما السلام ، ذكر ذلك ابو العباس وغيره .

وقال ابن الغضائري : انه ضعيف جدا روى عن ابي جعفر و ابي عبد الله عليهما السلام ، وله كتاب و يكنى ابا اسحق والارجح عندى قبول روايته و ان حصل بعض الشك بالطعن فيه ، انتهى .

وفي (تعليقات الشهيد الثاني رحمه الله) عليها : اقول : في ترجيح

تعديله نظر :

اما أولا : فلتعارض الجرح والتعديل، و الاول مرجح ، مع ان كلام الجارح والمعدل لم يذكر مستند التنظير في امره .  
 و اما ثانياً : فلان النجاشي نقل توثيقه وما فيه عن ابي العباس و غيره كما يظهر من كلامه ، والمراد بابي العباس هذا احمد بن عقدة و هو زیدی المذهب لا يعتمد على توثيقه ، او ابن نوح ، ومع الاشتباه لا يفيد ، وغيره مبهم لا يفيد فائدة يعتمد عليها . واما غير هذين من مصنفی الرجال كالشيخ الطوسي (رحمه الله) و غيره فلم ينصوا عليه بجرح ولا تعديل ، نعم قبول المصنف روايته اعم من تعديله كما يعلم من قاعدته ومع ذلك لادليل على ما يوجبه انتهى .

وفيه : ان كون التوثيق في كلام النجاشي مجرد النقل غير واضح ، بل الظاهر انه حكم منه بالتوثيق و اشارة الى شيوع ذلك وشهرته ان عاد ذلك الى التوثيق ، وربما يحتمل ان يكون اشارة الى روايته عنهما ، و حينئذ لا بحث على ان الجارح ليس بمقبول القول ، نعم ربما قبل قوله عند الترجيح او عدم المعارض فانه مع عدم توثيقه قداً اكثر من القرح في جماعة لا يناسب ذلك حالهم .

هذا وقد يؤيد التوثيق هنا رواية ابن ابي عمير عنه ولو بواسطة سيما و هو حماد بن عيسى ، فتدبر .

وفي (منتهى المقال) قال المحقق الشيخ محمد : ويستفاد من ( صه ) الاعتماد على قوله ففي ترجمة صباح بن قيس قال في القسم الثاني : انه ابو محمد كوفي زيدي قاله (غض) وقال: ان حديثه يعد في حديث اصحابنا ضعيفا ، وقال (جش) انه ثقة ، والظاهر من ذكره في القسم الثاني الاعتماد على (غض) انتهى .

اقول ؛ وكذلك فعل في جابر بن يزيد ، وعبدالله بن ايوب بن راشد ، وظفر بن حمدون ، وغيرهم ، وفي ادريس بن زياد ربما يظهر منه مقاومة جرحه لتعديل (جش) و كذا في الحسين بن شاذويه .

وبالجملة من تتبع (صه) بل و(جش) وجدتهما يقبلان قوله مطلقاً في خصوص صورة الترجيح او عدم المعارض كسائر المشايخ ، ومن تتبع كلام ( طس ) و جدّه كثير الاعتماد عليه عظيم الاعتقاد به، و ذكر الشيخ (ره) في اول (ست) بما سنشير اليه وسيجيء في ترجمته ما يزيد على ذلك؛ فالاولى : ان يقال: ان بناء (صه) على الترجيح والتعديل و ترجيحه قول الشيخ على آخر ليس من نفس توثيقهم و جرحهم وبمجرد ذلك دائماً، و ان كان منشأ الترجيح ومبنى اجتهاده غير معلوم من كلامه في بعض المواضع على ما اشرنا اليه في ابراهيم بن صالح و يعرفه من تتبع (صه) و تأمل فيه ، ولذا ربما يرجح ( غض ) على (جش) الذي اعتماده عليه في غاية الكمال ، بل ربما يرجح قوله عليه و على غيره من المشايخ مثل الشيخ و (كش) وغيرهما ، مع انه في الغالب يرجح (جش) بل وديده متابعته، ومع ذلك يرجح الشيخ ايضا عليه بل و على غيره ايضا، فتأمل المواضع ، فعلى هذا غير معلوم كون ترجيح قبول رواية ابراهيم من نفس توثيق (جش) وبمجردده و ترجيحه على (غض).

على ان نقول : ربما كان ترجيح الجرح عنده ليس على الاطلاق بل في صورة التساوى او رجحان غير معتد به ، و لعل ترجيحه هنا من رجحان معتد به عنده و «جش» عنده في غاية الضبط ونهاية المهارة كما هو في الواقع ايضا كذلك؛ و مع ذلك صرح بتوثيقه .

هذا مضافاً الى ما يظهر منه كون توثيق ابراهيم مشهورا ولا اقل من كونه عند ابي العباس وغيره، مع انه وصف بكونه شيخا من اصحابنا و كونه صاحب كتاب كما ان (غض) ايضا ذكر ذلك ، و كون كتابه يرويه حماد الذي ورد في شأنه ما ورد ويرويه ، غير حماد ايضا وبشير عبارته الى ان كتابه يرويه غير واحد ، و الشيخ (ره) قال: له اصول يرويها عنه حماد، مع ان ابن ابي عمير الذي حاله معلومة وسيجيء في ترجمته ما ينسب عليه في الجملة يروي عنه ، و كذا الحسين بن سعيد و غيره من الاجلة يظهر على من تتبع الاخبار بل يظهر عليه كثرة رواياته و سلامتها

وكونها مفتى بها، الى غير ذلك من المرجحات، ومنها: ان غض غير مصرح بتوثيقه ومع ذلك قل ان يسلم احد من جرحه او ينجو عن قدحه وقد جرح اعظم الثقة و اجلاء الرواة الذين لا يناسبهم ذلك، وهذا يشير الى عدم تحقيقه حال الرجال كما هو حقه او كون اكثر ما يعتقد جرحا ليس في الحقيقة جرحا؛ وقد اشرنا في صدر الرسالة في الفائدة الثانية والثالثة الى ما يقرب ذلك.

وقال الشهيد الثاني في (شرح البداية): وقد اتفق لكثير من العلماء جرح بعض فلما استفسر ذكر ما لا يصلح جارحا، قيل لبعضهم، لم تركت حديث فلان؟ فقال رايته ير كض علي برزون، وسئل آخر عن آخر، فقال: ما اصنع بحديث ذكر يوماً عند حمار فامتخط الحمار. وبالجمللة لاشك ان ملاحظة حاله توهن الوثوق بمقاله على انا قد اشرنا في (الفائدة الثانية) الى أن مرادهم من قولهم: ضعيف ليس بقدرح في نفس الرجل فتامل.

وما قال من ان ابا العباس مشترك، ففيه: ان الظاهر انه ابن نوح لانه شيخ (جش) مع ان ابن عقدة بينه وبينه وسائط، مضافا الى ان ابن نوح جليل و الاخر عليل و الاطلاق ينصرف الى الكامل، سيما عند اهل هذا الفن خصوصاً (جش) فانهم يعبرون عن الكامل به. اما الناقص فلا، بل ربما كان عند هم تديساً فيتأمل عندهم، وبالجمللة لا يبقى على المتامل تامل فيما ذكرنا وعليه جمع من المحققين.

وقوله: ومع ذلك لادليل على ما يوجب، فيه: ان ما اعتمدت عليه من اخبار غير الامامية ومن لم يثبت توثيقه اكثر من ان يحصى فضلا عن غيرك، و بالجمللة لا يوجد من لا يعمل بالخبر غير الصحيح على الاصطلاح الجديد بل الجميع يكترون من العمل به، و قد مر التحقيق في الجمللة في صدر الرسالة. هذا مضافا الى انه لا يكاد يوجد صحيح يثبت عدالة كل واحد من سلسلة السند بالنسبة الذي ذكر واعتبره وبالمضايقة التي ذكرها ومع المؤاخذة التي ارتكبها، وعلى تقدير الوجود فلا اقتصار عليه فساد ظاهر، هذا. والمحقق البحراني اعترض على (صه) بأن الترجيح مخالف للقاعدة الاصولية

من تقديم الجرح ، لجواز اطلاع الجارح على ما لم يطلع عليه المعدل .  
ثم وجه بان الجرح لعله غير مقبول لعدم بيان السبب والناس مختلفون في موجه  
ولعله مبنى على امر لا يكون سبباً في الواقع، مع ان الجارح اكثر من جرح الثقة مع عدم  
وضوح حاله وضوحاً معتدابه .

وايضاً المستفاد من (جش) اشتهاه تعديله مع تصریحهم بكونه صاحب الاصل .  
ثم اعترض بان ما ذكر في الجرح آت في التعديل ايضاً و جرح (غض)  
كثيراً من الثقات غير قادح لان مجر وحه غير ثقة عنده وتوثيق الغير غير قادح وليس هذا  
مختصاً به لان (جش) قد جرح كثيراً من الثقات بهذا المعنى فانه جرح داود الرقي  
وجعفر بن مالك مع توثيق الغير لهما .

واما عدم وضوح حاله ، فغريب وان صدر عن البالغ في الحدافة ، لان الشيخ (ره)  
ذكر في (ست) انه عمل كتابين : احدهما فيه ذكر المصنفات والاخر فيه ذكر الاصول  
واستوفاهما على مبلغ ما قدر عليه ، ثم ان (صه) و(جش) اعتمدا عليه بل رجح (صه)  
جرحه على تعديل (جش) في مواضع مثل ترجمة صباح وعبدالله وغيرهما ، ومن تتبع  
(صه) علم جلاله قدره واعتماده عليه وحسن تادبه في حقه ، وليس في (جش) ما يدل على  
اشتهاه تعديله صريحاً اذ دلالة فيه الاعلى ان ذلك ذكره ابو العباس وغيره ، وهذا  
لا يعطى الشهرة المعتبرة ، مع احتمال كون المشار اليه روايته عنهما عليهما السلام ، مع ان  
في ابن نوح كلام .

واما المصير الى الترجيح بكثرة العدد و شدة الورع والضبط وزيادة التفتيش  
عن احوال الرواة .

ففيه - مع انه مخالف لاكثر الاصوليين منا ومن العامة - انه مدافع لما قرر (مه)  
في (يه) في تقديم الجرح مطلقاً ، وعلل بجواز اطلاع الجارح على ما لم يطلع عليه  
المعدل ، و هو لا ينتفى بكثرة العدد وغيرها من المرجحات ، ولما رواه الشيخ في  
(التهديب) عن الصادق عليه السلام ان امير المؤمنين عليه السلام كان يحكم في زنديق اذا شهد

عليه رجلا ن مرضيان عدلان و شهدله الف بالبرائة أجاز شهادة الرجلين و ابطل شهادة الالف لانه دين مكتوم ، والتعليل المذكور يشهد بتقديم الجرح مطلقاً لان ما به الجرح مكتوم غالباً .

واما ترجيح (مه) التعديل على جرح (غض) في المواضع ، فيمكن ان يكون وجهه غير ذلك ولا يكون عدولا عما قرره ، انتهى ملخصاً .

اقول: لاختفاء في ان ترجيح (صه) تعديل (جش) ليس من عدم بيان (غض) فلا وجه للتعرض والدفع وما ذكره من ان جرح (غض) الخ فمن المعلوم انه لا يتخيل متخيل ان اختلاف المشايخ في الجرح والتعديل قادح ، كيف ولا يكاد يوجد موضع لا يتحقق خلاف منهم فيه ، بل الغرض ان «غض» اكثر من القدرح وقل ما يوجد منه التعديل غاية القلة ونهاية الندرة ، مع ان كثيرا ممن قدحهم جلاتهم بحيث لا يكاد يلتبس على المتامل ولو في امثال هذه الازمنة ، وهو مع قرب عهده صدر منه ما صدر ، ومر في صدر الرسالة ما يزيد التوضيح ، فتدبر .

واما «جش» - بل وغيره ايضا - فلو قدحوا في موضع وثقوا في موضع وسكتوا في موضع ولم يتحقق منهم ذلك الاكثار وبالجملة : بعد تتبع رؤية «غض» يحصل وهن بالنسبة الى تضعيفاته ، وانكاره مكابرة ؛ ولذا صرح به غير واحد من المحققين .

وقوله : واما عدم وضوح الخ ففيه : أنه لا يلزم مما ذكرت الوضوح المعتد به الذي يصير منشأ لقبول قوله في مقابل مثل (جش) .

وقوله : ليس في «جش» ما صرحا ربما لا يخلو من شيء فان الاستناد غير مقصود على التصريح .

وقوله : ان دلالة الخ فيه : ان ذلك التعدد مرجح بالبديهة ، ولو سلم عدم بلوغه الشهرة ولم يقصره أحد عليها وما انحصر الاعتبار فيها .

وقوله : مع ان في ابن نوح ، فيه انه مجرد تحقق كلام لا يضر و الا لانسد اكثر طرق الاجتهاد .



وقوله : واما المصير الى الترجيح النخفيه : انه لا يكاد يسلم موضع من المواضع التي رجح العمل بروايته من جرح ، والقول بان البناء في الجميع على التوثيق وترجيح العمل بروايته ليس من ترجيح التعديل ، بل من امر آخر لعله لا يرضى به العاقل المتتبع المتأمل ، بل ربما يذكر الجرح والتعديل ويتردد ثم يقول : والاقوى عندي قبول روايته لقول فلان بمعنى المعدل ، كما سيجيى في داود الرقي وغيره فلاحظ وتامل : على ان الجراح ان كان جامعاً لشرائط الثبوت بقوله ومقبوليته ، فاذا جرح ثبت الجرح فما معنى ثبوت الجرح وترجح العدالة مع عدم ترجيح التعديل عليه وكيف يجتمع ؟ الا ان يقال : جامع لشرائط الثبوت لامطلقاً بل عند عدم المعارض ، لكن هذا هو قول الموجه فلامعنى للاعتراض عليه والمبالغة في الوثوق (بغض) حتى انه يرجح على (جش) في مواضع ، على انه ترجيح للتعديل على الجرح في الحقيقة.

على ان هذا لا يلايم ما ذكرت من جواز اطلاع الجراح على ما لم يطلع عليه المعدل فتدبر ؛ وان لم يكن جامعاً لشرائط الثبوت ولذا يحكم بالعدالة وترجح قبول القول مع وجود جرحه فهذا بعينه قول الموجه الذي تامل في (غض) فلماذا انكرت عليه كل الانكار ، هذا .

وقال شيخنا البهائي (ره) الترجيح عند تعارض الجرح والتعديل بالاورعية والاضبطية والاكثرية مطلقاً ، وقد فعله (صه) في مواضع كما في ابراهيم بن سليمان واسماعيل بن مهران ، انتهى .

وقال في (التخليص) ترجيح التعديل احسن .

وهو في الفائدة الثانية ما ينبغي ان يلاحظ .

وما ذكرت من حكاية التعليل فمعلوم ان (غض) ما شاهد الراوي بل القدر يصل اليه من المشايخ والاخبار والاثار ، فلا يبعد استبعاد عدم اطلاع (جش) مع كثرة تتبعه وزيادة اطلاعه ومهارته ومعاشرته مع (غض) وكذا ابن نوح وغيره ، بل والشيخ ايضا ، وجواز الاطلاع على كتاب او خبر او كلام شيخ مرجح خبره الكن لا بحيث لا يصادمه

امر آخر ، قد تبر .

واما الحديث : فاولا الكلام فى السند وثانيا فى الدلالة بان يكون ما نحن فيه من افراد مدلوله ، وقد ظهر ما يشير الى خلافه ؛ فتامل .

هذا ولا يخفى ان «مه» لا يظهر منه ترجيح التعديل بل قبول الرواية كما قاله الشهيد «ره» ومر فى الفائدة الاولى ما ينبه عليه ، فيسقط عنه الاعتراض من اصله نعم : غاية ما يتوجه ؛ أنه اشترط عدالة الراوى وقد اشرنا الى الجواب فى ابراهيم بن صالح ، على انه لعله ظهرت عدالته من الخارج كما اشرنا ، الا ترى انه ربما يوثق ولا يوجد التوثيق من غيره ولا يذكره ولا يتعرض ايضا الى منشائه ، فتامل .

وفى «مشكا» ابن عمر اليماني الثقة ، عنه حماد بن عيسى وهو من ابى خالد القمط  
وفى «الوجيزة» و ابن عمر اليماني ثقة .

وقال الناظم اعلى الله مقامه ورفع فى الخلد اعلامه : ان طريق الصدوق عليه الرحمة  
اليه صحيح .

اما ابن عثمان و ابن زياد      ثم ابن عيسى فاقض باتحاد  
و هو ابو ايوب الخراز      طق صح عدلست وجش ممتاز

ابراهيم بن عثمان المكنى بابا ايوب الخراز الكوفي : ثقة له اصل اخبرنا به ابو الحسين  
بن ابي جيد عن محمد بن الحسن بن الوليد و ابو عبد الله محمد بن محمد بن النعمان عن احمد  
بن محمد بن الحسن بن الوليد عن محمد بن الحسن الصفار عن يعقوب بن يزيد عن محمد  
بن الحسين بن ابي الخطاب عن محمد بن ابي عمير و صفوان بن يحيى عنه  
( ست ) .

و فى «الايضاح» ابراهيم بن عيسى بن ايوب الخراز - بالخاء المعجمة والراء المهملة  
والزاي بعد الالف - انتهى .

وفى (صه) ابراهيم بن عيسى ابو ايوب الخراز - بالخاء المعجمة والراء بعدها  
والزاي بعد الالف ، وقيل قبلها ايضا : كوفى ثقة كبير المنزلة وقيل : ابراهيم بن عثمان

روى عن ابي عبد الله و ابي الحسن الكاظم عليهما السلام ، انتهى .

وفي «ق» ابراهيم بن زياد ابو ايوب الخراز الكوفي ، ثم في آخر الباب : ابراهيم بن عيسى كوفي خراز ويقال ابن عثمان .

وفي «جش» ابراهيم بن عيسى ابو ايوب الخراز ، وقيل : ابراهيم بن عثمان روى عن ابي عبد الله و ابي الحسن عليهما السلام ، ذكر ذلك ابو العباس في كتابه ثقة كبير المنزلة له كتاب النوادر كثيرة الرواية عنه ، اخبرنا محمد بن علي عن احمد بن محمد بن يحيى عن ابيه عن احمد بن محمد بن عيسى عن الحسن بن محبوب عنه به .

وفي «كش» ابو ايوب ابراهيم بن عيسى الخراز ، قال محمد بن مسعود عن علي بن الحسن ابو ايوب كوفي اسمه ابراهيم بن عيسى ثقة ، انتهى . وفي رواية صحيحة في قنوت الجمعة تصريح بانه ابن عيسى ، فتدبر . قال (معد) من (عل) ابو ايوب كوفي اسمه ابراهيم بن عيسى ثقة ، انتهى .

وفي رجال ابن داود : ابراهيم بن عثمان الخراز - بالراء والزاي - المكنى بابي ايوب «لم» «ست» ثقة له اصل .

وفي (مشكا) ابن عثمان أو ابن عيسى ابو ايوب الثقة الخراز : برواية محمد بن ابي عمير وصفوان عنه ؛ والفارق بينه وبين من تقدم القرينة ان وجدت ، ورواية الحسن بن محبوب عنه ، ورواية عبدالله بن المغيرة البجلي الثقة عنه ، وحسين بن عثمان عنه ، وداود بن النعمان ، ويونس بن عبد الرحمن عنه ، وعلي بن الحكم الثقة عنه و محمد بن عيسى ووقع في اسناد للشيخ رواية الحسين بن سعيد عن ابراهيم الخراز عن عبد الحميد بن عواض .

قال في (المنتقى) : الحسين بن سعيد انما يروى عنه بالواسطة كابن ابي عمير في الغالب ، وفي الاقل صفوان بن يحيى و عبدالله بن المغيرة او فضالة عن الحسين بن عثمان ، انتهى .

وفي «نق» ويظهر من عبارة المفيد «ره» ايضاً كون ابن عثمان في غاية الوثاقة

وسنشير اليها في ترجمة ابن زياد بن المنذر فلاحظ وتأمل ، فان فيها فوائد ، و قال  
جدي العلامة «ره» الخزاز هو بياع الخزأى بياع الجواهر او ما يخز زبه من الجليل او اليسير ،  
انتهى ثم ما في «ق» من قوله : ابراهيم بن زياد الخ قال المحقق البحراني : الظاهر ان  
زياداً جده وان ابراهيم بن عثمان بن زياد ربما نسب الى الجد ، وفي آخر كتاب  
الرهون من « التهذيب » التصريح بما ذكرنا انتهى . وعن الشهيد الثاني ان ابن عثمان  
وابن عيسى واحد وهو الذي يقتضيه طبقته و كلام غيره من علماء الفن ، انتهى .  
اقول : الظاهر علي ما قال الناظم ويستفاد من كلام اهل الرجال : ان ابراهيم  
بن عيسى وابن عثمان بن زياد واحد كما قال ابن داود ، ولعل الاختلاف في اسم ابيه نشأ من  
النسبة الى الجد احيانا والعجب من ابن داود ذكر في ترجمة ابراهيم بن زياد انه  
قيل هو ابن عثمان وقيل ابن عيسى ثم ذكره مرة اخرى بعنوان ابراهيم بن عثمان ،  
وذكر اولاً انه من اصحاب الصادق والكاظم عليهما السلام وذكر ثانياً فيمن لم يرو ، وهذا  
سهو ، وابن عيسى ابو ايوب الخزاز ثقة .

وابن محمد اليه طق قوى سبط ابي يحيى خصيص متقى

ابراهيم بن محمد بن ابي يحيى ابي اسحق مولى مسلم بن اقصى مدني روى  
عن ابي جعفر و ابي عبد الله عليهما السلام وكان خاصا بحدِيثنا ، و العلامة تضعفه لذلك ، ذكر  
ابن يعقوب بن سفيان ، في ( تاريخه ) في اثبات تضعفه : عن بعض الناس انه  
سمعه ينال الاولين ، و ذكر بعض ثقات العامة : ان كتب الواقدي سايرها انما هي  
كتب ابراهيم بن محمد بن ابي يحيى نقلها الواقدي وادعاها ، و لم نعرف منها شيئاً  
منسوبا الى ابراهيم .

وله كتب مبوبة في الجلال والحرام عن الصادق جعفر بن محمد عليهما السلام اخبرنا احمد بن  
محمد بن موسى المعروف بابن ابي ائصلت الالهوازي قال اخبرنا احمد بن محمد بن سعيد  
بن عقدة الحافظ قال حدثنا المنذر بن محمد القاوسي قال حدثنا الحسين بن محمد بن علي  
الازدي مولى اسلم الازدي قال حدثنا ابراهيم بن محمد بن يحيى رحمه الله (ست) وفي (صه)

ابراهيم بن محمد بن يحيى رحمه الله (ست) .

وفى (صه) ابراهيم بن محمد بن ابى يحيى ابواسحق ، مولى اسلم مدنى ، وقيل ابوالحسن ؛ روى عن ابى جعفر و ابى عبد الله عليهما السلام و كان خصيصا به خاصا بحدیثنا ، والعامه تضعفه لذلك ، انتهى .

وفى (جش) ابراهيم بن محمد بن ابى يحيى ابواسحق ، مولى اسلم ، مدنى ، روى عن ابى جعفر و ابى عبد الله عليهما السلام و كان خصيصا بهما ، والعامه لهذه العلة تضعفه .

وحكى بعض اصحابنا عن بعض المخالفين ان كتب (الواقدى) سايرها انما هي كتب ابراهيم بن محمد بن ابى يحيى نقلها الواقدى وادعاها .

وذكر بعض اصحابنا انه له كتابا مبوبا فى الحلال والحرام عن ابى عبد الله عليه السلام ، اخبرنا ابوالحسن النحوى قال حدثنا احمد بن محمد بن سعيد قال حدثنا المنذر بن محمد القابوسى قال حدثنا الحسين بن محمد الازدى قال حدثنا ابراهيم محمد بن ابى يحيى بكتابه .

وقال فى (منهج المقال) : و لم اجد فى (جنح) الا فى (ق) ابراهيم بن محمد بن يحيى المدنى اسند عنه ، ويأتى فى موضعه انشاء الله تعالى ، وهو محتمل لهذا لجواز سهو اللفظ فى ابى من الشيخ او النساخ ، والله اعلم ، انتهى .

وفى (تعق) ابراهيم بن محمد بن ابى يحيى مولى اسلم بن اقصى ، اسلم بالضم قبيلة من الازد وبالفتح قبيلة من قضاة ، واقصى بفتح الهمة والقاف والصاد المهملة كذا عن مشايخنا كذا عن المحقق البحرانى .

وعنه ايضا فيه أورده فى (صه) فى القسم الاول فيدل على قبول روايته مع انه شرط عدالة الراوى . موافقا لجمهور اصحابنا و لا يظهر مما ذكر فيه عدالته ، انتهى .

والجواب عنه من فى ابراهيم بن صالح الاتماطى .

ثم ما فيه من ان العامة تضعفه لذلك يشهد على ذلك ما نقل عن صاحب ميزان الاعتدال : هو كذاب رافضى، انتهى. اقول : الذى نقله بعض الجامعين للرجال من الكتب المذكورة هكذا : ابراهيم بن ابي يحيى واقفى ثقة.

وفى (مذهب) ابراهيم بن محمد بن ابي يحيى ممن يضع الحديث وكان من اوعية العلم ولكنه ضعيف عند الجماعة ، ثم قال : وقال ابو همام ، سمعته يشتم بعض السلف وقال ابن معين : رافضى كذاب ، انتهى .

وعن (تهذيب الاسماء) للنووى : ابراهيم بن محمد بن ابي يحيى شيخ الشافعى يقال له ابراهيم بن محمد بن ابي عطار روى عنه الشافعى ، اتفق العلماء على تضعيفه وجرحه وان كان يرى القدر ؛ انتهى .

وقال ابن حجر : ابراهيم بن محمد بن ابي يحيى الاسلمى ابواسحق المدني متروك من السابقة ، مات سنة اربع وثمانين ، وقيل : احدى وتسعين اى بعد المائة وقال الذهبى : ابراهيم بن محمد بن يحيى ، وقال ابن جريح : ابراهيم بن محمد بن ابي عطاء المدني مولى الاسلاميين عنه الشافعى ، وكان حسن الراى فيه ، قال البخارى جهمى تركه ابن المبارك والناس . وقال احمد : قد روى ، معتزلى جهمى ، وقال يحيى القطان كذاب مات سنة ١٨٤ .

ثم ان كون لفظ اقصى بفتح الهمزة والقاف فى نسختى من (ست) اسم رجل لم اعثر عليه بعد ، ونقله عنه فى (الحاوى) قصى من غير همزة وفى (الصحيح) قصى مصغرا اسم رجل وفى (الصحيح) ايضا اقصى اسم وفى (القاموس) اقصى اسم جماعة .

وفى (د) ابراهيم بن محمد بن ابي يحيى ابواسحق مولى بنى اسلم بن اصى - بالفاء والصاد المهملة - مدنى كان خاصاً بحدِيثنا (قر) (ق) (جنح) (ست) والعامة تضعفه لذلك ، انتهى .

وفى (مشكا) : ابن يحيى عن العديسين بن محمد الازدى وهو عن الباقر

والصادق عليهما السلام.

وفى (الوجيزة) وابن محمد بن ابي يحيى (ح).

ثم اعلم : أن بعض أجراء العصر حمل دلالة قولهم : كان خصيصا والعامه تضعفه لذلك ، على اماميته و ان سبب سبب بعضهم اياه روايته لنا .  
وهو عجيب منه . وانك اذا احطت بما مر مما قاله مشايخ الفريقين وعلماء الطائفتين  
لاظنك ترتاب في تشييعه .

ابراهيم محمد الباقر	فخر الانام صاحب المفاخر
تأليفه (ضوابط الاصول)	(نتائج الافكار) في الاصول
و فقهه (دلائل الاحكام)	منقح (شرايع الاسلام)

السيد الجليل الفاضل الفاخر ابراهيم بن السيد محمد باقر الموسوي القزويني  
المجاور بالحائر الطاهر، من اجلة العلماء واعزة الفضلاء، لم يرمثه في الفضل والتقريب  
وجودة التعبير، ومكارم الاخلاق ومحامد السياق ، والاحاطة بمسائل الاصول والعتانة  
فيما يكتب او يقول .

انتقل مع ابيه المبرور من محال دار السلطنة (قزوين) الى محروسة (قرميسين)  
وقرأ مبادئ العلوم على من كان فيها من المدرسين وكان بها الى ان حر كته الغيرة  
العلوية وحدة الهمة الهاشمية على العروج الى معارج العلم والدين و الخروج عن  
مدارج اوهام المتبدين والولوج في مناهج اعلام المجتهدين فودع من هنا لك اباه وشفع  
رضاء الله تعالى برضاه وهاجر ثانية الهجرة تين وسافر الى تربة مولينا الحسين عليه السلام واخذ  
في التلمذ على الافاضل والتعلم من الاماجد العديم المماثل .

فممن اكثر عليه الاشتغال بالحائر المقدس في مراتب الاصول رئيس الاصوليين  
النبلاء الفحول بل الجامع بين المنقول والمعقول مولينا شريف الدين محمد بن المولى  
حسن علي الاملى المازند راني الاصل الحائري المسكن والمدفن المتوفى بالطاعون

الواقع في حدود سنة ست واربعين وماتين بعد الالف .

و هذا الشيخ هو الذي ملاء الاصقاع آثار تاسيسه، و قرع الاسماع اصوات تدرسه، وان كان غير مسلم في ابواب ومقتصر في اصوله على بوادر اللباب ولم يخرج منه مصنف مشهور، ومؤلف هو بالرشاقة مذكور، حتى ان اعترى الرب ساحة فقاوته واجتهاده، بعد ما اطبق على تمام مهارته و استعداده .

وبالجملة قبلغ امر السيد المشار اليه من التلمذ البالغ الكثير على هذا الاستاد المعظم عليه اعلى الله مقامه .

و بعد اخذ علم الفقه من الخبرين العلمين العيلمين النورين النيرين الشيخ موسى و الشيخ على ولد الافقه الافخر الشيخ جعفر حشرهم الله مع الائمة الاثني عشر اكثر من الاول ومن الثاني مدة سبعة عشر شهرا بلغ الى حيث كان يشدالي سده العلية وواحد من كل بلد سحيق ويلوى الى عتبه اعناق الاخبار من كل فج عميق و كان يدرس في حيوته و تهوى اليه افئدة الطلاب قبل وفاته .

ولذا لازالت رياض الفضل بنظارة علمه ممرعة، وحياض الشرع من غزارة فضله مترعة، حتى حضر في مجلس درسه استادنا الافخم الاعظم السيد الممجد المعظم السيد حسين الترك . و نجل حجة الاسلام كهف الارامل و الايتام السيد اسدالله، و الشيخان المفتخمان الشيخ زين العابدين، و الشيخ مهدي الكجوري، و السيد ابوالحسن التنكابني و الحاج محمد كريم اللاهيجي، و الشيخ عبدالحسين الطهراني، و الجناح الحاج ملاعلى الكنى، و الاخوة ملاعلى محمد الترك، و الاميرزا محمد الساروني، و الاميرزا محمد محسن الاردبيلي، و الاميرزا صالح، و الاميرزا رضا الدماغاني و الشيخ محمد طاهر الجيلاني و الاخوند ميرزا محمد صادق الترك و غيرهم انار الله اجداثهم .

ثم ان له من التصنيفات الرابفة، و التاليفات الفائقة : كتاب (ضوابط الاصول) و كتاب (دلائل الاحكام) و كتاب (نتائج الافكار) في الاصول مبتنيا على (مائة وخمسين فصلا) من الفصول، كتبه في قلائل من ايام هجرته الى زيارة سيدنا العسكريين عليه السلام من ظهر



القلب وبدون المراجعة الى شيء من اساطير الفن كما حكى لنا من يوثق بنقله وهو يدل على صدق هذا المقال و ان جناب مصنفه المفضل كانه نفس ملكة الفقه والاصول، و مالك ازمة المعقول و المنقول، والفائق على غيره من البلاء الفحول، ووصف صاحب كتاب (روضات الجنات) ذلك الكتاب بهذه الايات :

هذا جمال دفاتر الاخبار	هذا ثمال دفاتر الادوار
هذا سلافة عصرهم من اسرهم	فيه الكفاية عن عنا الاسفار
عند الوفيد المستفيد كانه	عين الحيوة و نهر علم جار
ان قيل كل الفضل فيه يصدق	حيث اقتفى لفواضل الاثار
والحق والتحقيق في صفحاته	كالنجم في فلك البروج الدار
فاق (الرسائل) في المسائل واحتوى	لب الاوائل والجديد الطاري
لا يعترى ظفر الخصومة متنه	الا برد الخصم رد خسار
عم الخلائق نفعه من حينه	رغما لكل مخلط اخبارى
هذه هدى، ويزيد من لا يهتدى	بهدها رجساً صالحا للنار
خير الكلام بيانه وافي وفي	اوصاله لدقائق الاسرار
الفضل مختوم به و ختامه	مسك فذق فلنعم عقبى الدار
افكارهم فازت بكل كريمة	فاني الكتاب (نتائج الافكار)
افكيف يجزى عنه بالافكار من	مستعجم لولا جزاء الباري

وقال كتب الى بعد انقطاعي عن خدمته ووقع الي في جواب ما كنت عرضت عليه من غصة الفراق وقصة الاشتياق على اكمل بلاغة واحسن نمط مجردا جميع ما اورده فيه عما كان من حروف النقط ما صورته هكذا:

هكذا هو المسدد - وراء حمد الله الملك العلام و السلام على محمد و آله  
الاطهار الكرام - لاهم المرام و المهم العام : دوام سداد الاوداء السعداء الاعلام ،

و ادامهاد أدلاء الاسلام .

كالولدا لسعد المكرم الودود والاكرم المحمود والهؤمل لكل مسعود المعول للامور  
المسمولى كل محل المدعو لاعطاء الله له اكمل ماامل مماحل وسأل دام محر وساطول  
الدهور الى الصور ، لعمر الله كم سر ورحصل لى مارسولك وصل وكم مكر وه طائل صدعه  
ما حامل مرسولك حمل .

ولم اك امدعوك الى محلك المسعود الى الحال ، مطلقا على مدائح الاحوال ، سائلا  
لله حل المعسور ، ماثلا الى الاطلاع على الامور ، الى ورود الحامل لمرسولك الهاطل ، مودعا  
ملاك السرور على محال الصدور .

والحمد لله المسهل للاعسار كالاسعار ، عالم الاسرار وراحم الورى على اطوار ،  
والمهر المرسل ومامعه موصول محصول .

عصمك الله عما كل وامل واعطاك اكمل ما حصل لظوله الاطول علوما علمها اهلها كما  
علم آدم الاسماء كلها وهو المسئول على كل حال و المامول لى كل سؤال  
لاستل الله لماسواه . ولاؤمل ما عداه الاصول وصالك و حصول امالك والاطلاع على  
سائر مدائح احوالك وهو سامع الدعاء واسع العطاء ، والسلام .

ثم قال : وقد اصدر الى فى هذه الاخر رقيمة اخرى بهذه الصورة ايضا حبيت اير ادها  
على صورتها وهى هذه حرف فاجرف اتم سلام ودعاء وافر تحية وثناء يهدى وبتحف بها الى  
جناب العالم العامل والفاضل الكامل فخر الامائل وبدر الافضل العجر الذى يقنى  
العجر ولو كان بحر ادون استقصاء مزايه و يضيق القرطاس ولو كان براغن رسم ما  
اشعر به رسم عليه السيد السند والمؤيد المعتمد ، النور المقتبس من المشكوة التى  
لولاها المامد الظل ولو لا اشراق نوارها لما اهتدى الى ادراك حقيقة ما من الحقايق عقل عاقل  
ذى الحسب الزاهر والنسب الطاهر الاكرم الافخم جناب السيد محمد باقر الموسوى  
المحترم لازال موقفا بالتوفيقات الابدية ومؤيدا بالتأييدات السرمدية امين بحق  
من وجبت موالاتهم على العالمين غب الاستفسار عن الخاطر العاطر والمزاج الباهر

فغير خفي على ذلك الجناب الملقب باحسن الالقاب : بانى بين ما كنت ملتزما بلوازم الدعاء لدى مرقد حضرة سيد الشهداء عليه آلاف تحية و ثناء لعموم الاحباء، سيما لذلك الحبيب الموصوف بالصفاء والوفاء، فاذا قد ورد كتابكم الكريم وخطابكم الفخيم، فصارلى نعم الوارد. و اوردنى من عذاب زلال معانيه اصفى الموارد .

وحيث كان مشتملا على حقائق الفصاحة حسب المفهوم والمنطوق، و دقايق البلاغة من حيث المنشور والمنظوم ، افادنى غرر الفوائد ودرر الفرائد ، فحمدت الله على ذلك و شكرته عما هنالك، وصار حبي اليكم كانه لويجد لملاء الخلاء الموهوم، ولاظهر بطلان لانتهاى الابعاد على نحو البرهان السلمى المعلوم والمأمول عدم قطع المراسلات و ارجاع المهمات على الاستمرار والدوام ، وعليكم منى اوفر التحية والسلام فان ذلك خير ختام ، انتهى .

اقول: الى هنا كان كلام السيد محمد باقر (رحمه الله).

ثم ان الروايات الخاصة والعامة قد اختلفت في مدح (قزوين) و(الرى) وذمهما: ومما يدل على ذمهما مما روته الخاصة والعامة: هو الخبر المروى عن الصادق عليه السلام: الرى وقزوين و ساهه مملونات ومشؤومات.

ومن ابهر ما ورد فى مدح قزوين عن حمد الله المستوفى صاحب (تاريخ الكزيبه) عن الرضا عليه السلام: قال قال رسول الله ﷺ قزوين باب من ابواب الجنة، هي اليوم فى ايدى المشركين وسيفتح على يداى من بعدى، المفطر فيها كالصائم فى غيرها ، والقاعد فيها كالمصلى فى غيرها. وعنه عليه السلام قال: قال رسول الله ﷺ: لو لان الله اقسام يمينه وعهدان لا يبعث بعدى نبيا لبعث من قزوين الف نبي. وعن عبد الله بن مسعود قال: قال (ص): صلوات على اهل قزوين، فان الله ينظر اليهم فى الدنيا فيرحم بهم اهل الارض، انتهى .

و انا اقول السيد: ابراهيم بن السيد محمد باقر القزوينى اعلى الله مقامه فى الحقيقة كان طود المعارف الراسخ ، وفنائها السذي لاتحده فراسخ ، وجوادها الذى لا يؤمل له لحاق، وبدرها الذى لا يعتر بها محاق ، اليه انتهت رئاسة المذهب والملة

في اوانه، وبه قامت قواطع البراهين والادلة في زمانه .

و كان (طاب الله نراه) جليل القدر عظيم الشأن رفيع المكان حسن الخط  
نقى المكان جيد الحفظ .

بحيث نقل تلميذه محمد سليمان التنكابني صاحب (قصص العلماء) انه (طاب الله نراه) وجعل  
الجنة مثواه كلما طالع شيئاً مرة حفظه، الا انه رحمه الله ينسيه بتقريره في مدة قليلة  
وقال هو في كتابه المشتمل بالقواعد الرجالية المسمى (بمنبع الاحكام) في  
وصفه رحمه الله .

شيخ اجازتى هو الاستاد	ولى الى جنبه استناد
السيد المشهور فى الامصار	كالشمس فى رابعة النهار
الموسوى سيد الفحول	محقق الفروع والاصول
سيدنا استادنا ابراهيم	عامله بالكرم العميم
مدفنه فى ارض (كربلاء)	و هو شهيد اذنتو فى البوابة
و كان فى مدرسه سبعمة	من فضلاء و فحول طلبة
تأليفه (ضوابط الاصول)	(نتائج) (دلائل المنقول)

و بالجملة : كان وحيداً وانه و فريد زمانه ذوفهم مستقيم و فضل عظيم و طبع  
سليم ، و بحر الحقايق و كنز الدقائق ، منبع الافاضات و ينبوع الفيوضات ، معدن المنطوق  
و المفهوم و مخزن المنشور المنظوم ، مدققا فى المنقول و المعقول و محققا فى الفروع و الاصول  
من جملة مصنفاته (ضوابط الاصول) فى مجلدين كبيرين صنفها على ما نقل  
فى عام الطاعون المذكور فى مدة شهرين و (نتائج الافكار) فى الاصول ايضا و  
هو مجلدان صغيران و كتاب (دلائل الاحكام فى شرح شرايع الاسلام) فى فقه  
ائمة الانام عليهم الصلاة و السلام ، فى مجلديات عديدة . و الانصاف انه لم يعمل  
مثله و له رسالة عربية مفصلة فى الطهارة و الصلاة و رسالة فى مناسك الحج .

ورسالة في حرمة الغيبة ، ورسالة في حجية الظن ، ورسالة في صلاة الجمعة ، وبنى سور (السامراء) بحسب امره وسيعه ، طيب الله رمسه .

و الأشعري ابن محمد ثقة (ظم) (ضا) اخوه الفضل جش قد حققه

ابراهيم بن محمد الأشعري : له كتاب بينه وبين الفضل بن محمد ، اخبرنا به ابن ابي جيد عن محمد بن الحسين بن الوليد عن محمد بن الحسن الصفار عن محمد بن الحسين عن الحسن بن علي بن الفضال عنهما (ست) وفي (صه) ابراهيم بن محمد الأشعري قمى ثقة روى عن الكاظم و الرضا عليهما السلام .

وفي «جش» ابراهيم بن محمد الأشعري القمى ثقة روى عن الكاظم والرضا عليهما السلام ، و اخوه الفضل و كتابهما شركة ، رواه الحسن بن علي بن فضال عنهما اخبرنا علي بن احمد عن محمد بن الحسن بن محمد بن الحسن عن محمد بن الحسين بن ابي الخطاب قال : حدثنا الحسن بن علي بن فضال قال حدثنا الفضيل و ابراهيم به . و في (لم) ابراهيم بن محمد الأشعري اخو الفضل بن محمد روى عنهما الحسن بن علي بن فضال وفي (تعق) ابراهيم بن محمد الأشعري و ثقه ابن طاوس ايضا في كتاب (كشف الحجة) .

وفي (د) ابن محمد الأشعري (ظم) (ضا) (جش) قمى ثقة ، انتهى .

وفي (منتهى المقال) : اقول في (مشكا) ابن محمد الأشعري الثقة ، روى عنه الحسن

بن علي بن فضال ، وهو عن الكاظم والرضا عليهما السلام .

وفي الوجيزة و ابن محمد الأشعري ثقة .

سبط سعيد ثقة مستبصر

اذ كان زيديا جليل خير

ابراهيم بن محمد بن سعيد بن هلال بن عاصم سعد ابن مسعود الثقفي اصله

كوفي و سعد بن مسعود اخو ابو عبيدة بن مسعود عم المختار و لاه علي عليه السلام علي (المدائن) وهو الذي لجأ اليه الحسن عليه السلام يوم ساباط ، و انتقل ابو اسحق ابراهيم بن محمد الى (اصفهان) و اقام بها و كان زيديا و لاه ثم انتقل الى القول بالامامة ، و يقال : ان

جماعة من القميين كاحمد بن محمد بن خالد وغيره و فدوا اليه الى اصبهان فابى  
وسأله الانتقال الي

«قم» وله مصنفات كثيرة: فمنها كتاب المغازي ، كتاب السقيفة كتاب الردة ،  
كتاب مقتل عثمان ، كتاب الشورى ، كتاب بيعة امير المؤمنين عليه السلام ، كتاب الجمل ،  
كتاب الصفين ، كتاب الحكمين ، كتاب النهر ، كتاب الغارات ، كتاب مقتل امير المؤمنين  
عليه السلام ، كتاب رسائل امير المؤمنين عليه السلام واخباره وحروبه ، غير ما تقدم ، كتاب قيام  
الحسن عليه السلام ، كتاب مقتل الحسين عليه السلام ، كتاب التوايين وعين الوردية ، كتاب اخبار  
المختار ، كتاب فذك ، كتاب الحجة في فعل المكرمين ، كتاب السرائر ، كتاب المودة  
في ذوى القربى ، كتاب المعرفة ، كتاب الحوض والشفاعة ، كتاب الجامع الكبير في الفقه ،  
كتاب الجامع الصغير ، كتاب ما نزل في القرآن فى امير المؤمنين عليه السلام كتاب  
فضل الكوفة ومن نزلها من الصحابة ، كتاب فى الامامة كبير ، كتاب فى الامامة صغير كتاب  
الجنائز ، كتاب الوصية .

وزاد احمد بن عبدون فى «فهرسته»: كتاب المبدء كتاب اخبار عمر ، كتاب اخبار  
عثمان ، كتاب الدار ، كتاب الاحداث ، كتاب الحروب ، كتاب الاستنصار ، والغارات ، كتاب  
اخبار يزيد: كتاب ابن الزبير ، كتاب التفسير ، كتاب التاريخ ، كتاب الرؤيا ، كتاب  
الاشربة ، الكبير ، والصغير ، كتاب زيدواخباره ، كتاب محمد و ابراهيم ، كتاب من قتل  
من آل محمد صلوات الله عليهم اجمعين ، كتاب الخطب المعربات .

اخبرنى بجميع هذه الكتب: احمد بن عبدون عن على بن محمد الزبير القرشى  
عن عبد الرحمن ابن ابراهيم المسلمي عن ابى اسحق ابراهيم ابن محمد ابن  
سعيد الثقفي .

واخبرنا بكتاب المعرفة : ابن ابى جيد القمى عن محمد بن الحسن بن الوليد  
عن احمد بن علوية الاصفهاني المعروف بابن الاسود عن ابراهيم .

و اخبرنا به : الاجل المرتضى على بن الحسين الموسوي والشيخ ابو عبدالله محمد بن محمد بن النعمان جميعاً عن علي بن حبشي الكاتب، قال الشيخ : ابو علي بن حبش - بغير ياء - عن الحسن بن علي بن عبد الكريم الزعفراني، عن ابي اسحق ابراهيم بن محمد بن سعيد - ومات ابراهيم هذا سنة ثلاث وثمانين ومائتين (ست) الى هنا .

وفي (صه) ابراهيم بن محمد بن سعيد بن هلال بن عاصم بن سعيد بن مسعود ابو اسحق الثقفي، اصله كوفي، و انتقل الى اصفهان و اقام بها، و كان زيدياً اولاً ثم انتقل الى القول بالامامة و صنف فيها وفي غيرها. ذكرنا كتب في كتابنا الكبير، و مات سنة ثلاث و ثمانين ومائتين، انتهى .

وفي (جنح) : محمد بن سعيد بن هلال بن عاصم بن سعد بن مسعود الثقفي، اصله كوفي و سعد بن مسعود اخو ابي عبيدة بن مسعود عم المختار و لاه امير المؤمنين عليه السلام (المداين) وهو الذي لجأ اليه الحسن عليه السلام يوم ساباط .

و انتقل ابو اسحق هذا الى اصفهان و اقام بها، و كان زيدياً اولاً ثم انتقل اليها .

ويقال : ان جماعة من القميين كاحمد بن محمد بن خالد وفدوا اليه و سألوه الانتقال الى (قم) فابى، و كان سبب خروجه من الكوفة انه عمل كتاب المعرفة وفيه المناقب المشهورة و المثالب و استعظمه الكوفيون و اشاروا عليه بان يتركه و لا يخرجهم فقال : اى البلاد ابعد من الشيعة فقالوا : اصفهان، فحلف لا يروى هذا الكتاب الا بها و انتقل اليها و رواه بها ثقة منه بصحة ما رواه فيه .

وله مصنفات كثيرة انتهى اليانها : كتاب المبتداء كتاب السيرة، كتاب معرفة فضل الافضل، كتاب اخبار المختار، كتاب المغازي، كتاب السقيفة، كتاب الردة، كتاب مقتل عثمان كتاب الشورى . كتاب بيعة على عليه السلام كتاب الجمل، كتاب الصفين، كتاب الحكمين كتاب النهر كتاب الغارات، كتاب مقتل امير المؤمنين

عليه السلام كتاب رسائله و اخباره كتاب قيام الحسن عليه السلام كتاب مقتل الحسين عليه السلام كتاب التوابين كتاب فديك كتاب الحججة في فضل المكرمين . كتاب السرائر كتاب المودة في ذوى القربى كتاب المعرفة كتاب الحوض والشفاعة كتاب الجامع الكبير في الفقه . كتاب الجامع الصغير كتاب ما نزل من القرآن في امير المؤمنين عليه السلام كتاب فضل الكوفة و من نزلها من الصحابة كتاب في الامامة كبير كتاب في الامامة صغير كتاب المتقين كتاب الجنائز كتاب الوصية كتاب الدلائل .

اخبرنا محمد بن محمد قال حدثنا جعفر بن محمد قال حدثنا القاسم بن محمد بن علي بن ابراهيم قال حدثنا عباس بن السري عن ابراهيم بكتبه .

واخبرنا الحسين بن محمد بن علي بن تمام قال حدثنا علي بن محمد بن يعقوب الكسائي قال حدثنا محمد بن زيد الرطاب عن علي بن ابراهيم بكتبه .

واخبرنا احمد بن محمد بن الحسن بن محمد بن عامر عن احمد بن علوية الاصفهاني الكاتب المعروف بابي الاسود عنه بكتبه .

واخبرنا احمد بن عبد الواحد قال حدثنا علي بن محمد القرشي عن عبد الرحمن

بن ابراهيم المستملي عن ابراهيم بالابتداء و المغازي و الردة و اخبار عمر و اخبار

عثمان و كتاب الدار و كتاب الاحداث و كتاب الحرور و الغارات و السيرة و اخبار يزيد

و مقتل الحسين و التوابين و المختار و ابن الزبير و المعرفة و جامع الفقه و الا

حكام و تفسير الاحكام و فضل المكرمين و التاريخ و الرؤيا و السرائر

و كتاب العشرية صغير و كبير و اخبار زيد و اخبار محمد و ابراهيم ابنا الحسن بن

علي عليهما السلام و اخبار من قتل من آل ابي طالب عليه السلام و كتاب الخطب السائرة

و الخطب المعربات و كتاب الامامة الصغير و الكبير و كتاب فضل الكوفة و مات

ابراهيم بن محمد الثقفي سنة ثلاث وثمانين و مائتين ، انتهى .

اقول: التفاوت بين مافي (ست) و مافي (جش) الى قوله: فابي طابق النعل بالنعل والقذة



بالقذة، الا ان فيه : ثم انتقل اليها، و ليس فيه لفظ : و غيره ، بعد ابن خالد ،  
ثم فيه : و كان سبب خروجه الى آخره ، و انه قال : كتاب بيعة علي عليه السلام و لم  
يقبل و حرره غير ما تقدم ، و لم يقبل ايضا و عين الوردية و ترك هنا كتاب اخبار  
المختار.

و قال : كتاب الحججة في فضل المكرمين، و كتاب في الامامة كبير، كتاب في  
الامامة صغير .

و عن الشهيد الثاني ذكر الثاني في ( الفهرست ) منها سبعة و اربعين  
كتابا ، و لا يخفى ان ما ذكر اكثر من ذلك .

و في ( تعق ) ابراهيم بن محمد بن سعيد يظهر حسنه من امور و فدا القميين اليه  
و سؤال الانتقال الى قم و اشارة الكوفيين بعدم اخراج كتابه .  
و كونه صاحب مصنفات كثيرة، و ملاحظة اسامي كتبه و ما يظهر منها .

و ترجم الشيخ عليه و قال خالي العلامة (ره) في ( الوجيزة ) : و ابن محمد بن سعيد  
الثقفي كان زيد ياورجج ، وله مديح ، و وثقه ابن طاوس ، انتهى .

قلت : معاملة القميين معه ربما يشير الى الوثاقة ينبه على ذلك ما سيحيى  
في ابراهيم بن هاشم فتامل ، انتهى ما في ( تعق ) .

و في ( د ) ابن محمد بن سعيد بن هلال و منهم من يقول : ابن هليل بفتح الهاء و كسر اللام و الحق  
الاول ابن عاصم الثقفي كوفي يكنى ابا اسحق ( لم ) ( جنح ) كان زيدا و رجع و صنف كتابا في  
المناقب و المثالب فاستعظمه الكوفيون فقال اي البلاد ابعدهم الشيعة ؟ فقالوا : اصفهان  
فحلف ان لا يرويه الا بها ، انتهى ما في ( د ) .

سبط العباس صالح لم فاتته و فارس دى كرو كش لا باس به

ابراهيم بن محمد بن العباس الختلي - بضم الخاء المعجمة و بعدها تاء منطقة

و في «القاموس» ختل كسكر: كورة بما و راء النهر .

يروى عن سعد بن عبدالله وغيره عن القميين وعن علي بن الحسن بن فضال ولم يرو عن الاثمة عليه السلام وكان رجلاً صالحاً (صه)، انتهى.

وفي (جش) ابراهيم بن محمد بن العباس الختلى يروى عن سعد بن عبدالله وغيره من القميين . و عن علي بن الفضال و كان رجلاً صالحاً ( لم ) .

و في (تعق) ابراهيم بن محمد بن العباس و الد هشام المشرقي و يظهر من جعفر بن عيسى اتصافه بالبغدادى ايضاً .

وفي (د) : ابن محمد بن عباس الختلى . بضم الخاء وفتح التاء المثناة فوق ( لم جنج ) كان رجلاً صالحاً، انتهى .

وفي ( الوجيزة ) ؛ ابن محمد بن الختلى العباس حسن و في (الحاوي) حسن ذكره ايضاً في الحسان .

ابراهيم بن محمد بن فارس النيسابورى ولا بأس به في نفسه ولكن في بعض من يروى عنه ( صه ) و في ( كش ) بعد ذكر جماعة منهم هذا قال ابو عمر و سألت ابا النصر محمد بن مسعود عن جميع هؤلاء فقال الى قوله و اما ابراهيم بن محمد بن فارس فهو في نفسه لا بأس به ولكن بعث من يروى وهو عنه .

وفي (النقد) ابراهيم بن محمد بن الفارس ( دى ) ( كر ) ( جنج ) ففي قول ابن داود ولم «نظر حيث .

قال ابن محمد بن فارس ( لم ) ( كش ) لا بأس به في نفسه و لكن ببعض من يروى عنه . و قال الكشي سألت (النخ) و في (تعق) قال المحقق البحراني وثقه ابن طاوس .

اقول: لعل ما ذكره اخذه مما في كتاب السيد ( ره ) من قوله ابراهيم بن فارس ثقة في نفسه و لكن ببعض من يروى عنه في الطريق، ابو عمر و الكشي عن النصر انتهى .

وقال المحرز في حاشية صورة الكلام في الاختيار : واما ابراهيم بن محمد بن فارس فهو في نفسه لابس به ولكن بعض من يروى عنه ، هكذا في النسختين اللتين احدهما مقروءة على السيد ، والمعجب بعد هذا مما ذكره السيد (ره) انتهى . قلت : لعل ما ذكره من انه لابس به نفى لجميع افراد الباس ويؤكده قوله ولكن ببعض من يروى عنه وفي ذلك اشارة الى الوثيقة وقد مر في الفائده الثانية ، انتهى .

وفي (منتهي المقال) اقول : جعله في (النقد) (كر) فقط فقد ونقل من (د) انه جعل (لم) وتنظر فيه والثاني في محله دون الاول ، وهذا في نسختي من الاختيار ايضا كما ذكره المحرز ، وفي التحرير وحاشيته كما مر ، لكن في حاشية (شه) على (صه) هكذا : في (كش) (ثقة) في نفسه ، وهو يؤيد ما في التحرير ان لم يكن ما خوذ منه

وما في «تعق» من انه لا باس نفى الخ قال في «الوسيط» ايضا كذلك واستقر به وفي (الوجيزه) و ابن محمد فارس حسن و ذكره في «الحاوي» في الثقات لنقل (شه) التوثيق عن (كش) عن (عش) ثم في الحسان لعدم عثوره على التوثيق في نسخ كتاب «كش» فقد بر .

وسبط معروف هو المذارى جش ثقة شيخ من الاخبار

ابراهيم بن محمد المذارى : صاحب حديث وروايات ، له كتاب مناسك الحج ، اخبرنا به و برواياته : احمد بن عبدون عن ابراهيم بن محمد .

حكى لنا الناس ان من ينسب هذا الكتاب الى ابي محمد الدعلجى لا نسبة له به ، واعمل به (ست) .

وفي (صه) ابراهيم بن محمد بن معروف ابو اسحق المذارى - بالميم المفتوحة والذال المعجمة والراء بعد الالف - شيخ من اصحابنا ثقة .

روى عن ابي على محمد بن على بن همام ومن كان في طبقته ، انتهى .

وفي (جش) ابراهيم بن محمد بن معروف ابو اسحق المذارى شيخ من اصحابنا ثقة روى عن ابي على محمد بن على بن همام ومن كان في طبقته له كتاب المزار اخبرنا

به الحسين بن عبيد الله عنه ، انتهى .

اقول: كأن ابا علي محمد هذا هو المذكور في الاسماء بابي علي بن محمد همام البغدادي منسوباً الى جده وفي (لم) ابراهيم بن محمد المذارى ، روى عنه ابن حاشر وفي (د) ابن محمد بن معروف ابو اسحق المذارى بالذال المعجمة لم (جش) شيخ من اصحابنا ثقة ، انتهى .

و في ( الوجيزة ) و ابن محمد ابن معروف المذارى ثقة . المذار : قرية بين البصرة والواسط .

والهمداني وكيل طق حسن ضا و دي كش ثقة و مؤتمن

ابراهيم بن محمد الهمداني (ضا) (د) (دي) (جخ) وفي (صه) ابراهيم بن محمد الهمداني كان و كيلا (جخ) اربعين حجة . و روى الكشي في سند ذكرته في الكتاب الكبير عن ابي محمد الرازي قال : كنت انا و احمد بن ابي عبدالله البرقي بالعسكر فورد علينا رسول من الرجل فقال لنا العامل ثقة و ايوب بن نوح و ابراهيم ابن محمد الهمداني ابن حمزة و احمد بن اسحق ثقات جميعا ، انتهى .

و في نسخة بدل العليل : العامل . في تعليقات (شه) بخط سيد جمال الدين بن طارس : العليل صريحا و ايضا فيها طريقة محمد بن مسعود عن علي بن محمد عن محمد ابن احمد عن محمد بن عيسى عن ابي محمد الرازي الخ و في هذا الطريق من هو مطعون عليه و مجهول العدالة و مجهول الحال كما لا يخفى ، انتهى .

اقول : هكذا في اكثر نسخ الخلاصة تبعا لخط السيد (ره) و الظاهر انه سقط لفظ احمد من قلم النساخ و اصله احمد بن حمزة و في (كش) محمد بن مسعود قال حدثني علي بن محمد قال حدثني محمد بن احمد عن محمد بن عيسى عن ابي محمد الرازي قال كنت انا و احمد بن ابي عبدالله البرقي بالعسكر فورد علينا رسول من الرجل فقال لنا الغايب العليل ثقة و ايوب بن نوح و ابراهيم بن محمد و الهمداني و احمد بن حمزة و احمد بن اسحق ثقات جميعا انتهى هذا في باب احمد بن

اسحق وغيره .

ثم قال في ابراهيم بن محمد الهمداني : على بن محمد قال حدثني احمد بن محمد عن ابراهيم بن محمد الهمداني قال : كتبت الى ابي جعفر عليه السلام اصف له صنع السبع بي ، فكتب بخطه عجل الله : نصرتك ممن ظلمك ، وكفاك مؤنته و ابشر بنصر الله عاجلا - انشاء الله - وبالاجر آجلا . واكثر من حمد الله . على بن محمد قال حدثني محمد بن احمد عن عمر بن علي بن عمر بن يزيد عن ابراهيم بن محمد الهمداني قال : كتب الي قد و صل الحساب ، تقبل الله منك و رضى عنهم و جعلهم معنا في الدنيا والاخرة وقد بعثت اليك من الدنانير بكذا ومن الكسوة بكذا ، فبارك الله لك فيه وفي جميع نعم الله اليك وقد كتبت الي النضر امرته ان ينتهي عنك و عن التعرض لك ولخلافك ، وأعلمته موضعك عندي ، و كتبت الي ايوب امرته بذلك ايضاً ، و كتبت الي موالى بهمدان كتاباً امرتهم بطاعتك و المصير الي امرك ، اذلا و كيل سواك . وفيه : و الغائب العليل ، و احمد بن حمزة بدل ابن حمزة . وفيه احاديث اخر تدل على جلالته .

و في ( تعق ) يأتي في محمد بن علي ابن ابراهيم ان ابراهيم بن محمد و اولاده كانوا و كلاء الناحية و يظهر من ترجمة فارس بن حاتم : ان المراد بالعليل علي بن جعفر الهمداني ، و كأنه كان تليلاً ، و في «الاختيار» ايضاً كما في ( كش ) . ثم ان الفاضل عبد النبي ذكره في قسم الثقات و قال ما ذكره المحشي يعني ( شه ) من الكلام في السند غير واضح و ان محمد بن احمد مشترك بين الثقة و غيره مع احتمال كونه المحمودي . ثم قال في فوائده ( صه ) ما لفظه و منهم احمد بن اسحق و جماعة و قد خرج التوقيع في مدحهم و روى احمد بن ادريس عن محمد بن احمد بن عيسى عن ابي محمد الرازي قال : كنت انا و احمد بن ابي عبدالله بالعسكر فورد علينا رسول من قبل الرجل فقال احمد بن اسحق الاشعري و ابراهيم ابن محمد الهمداني و احمد بن

حمزة السع ثقات. وظاهر الحال يشهد بان هذا كلام الشيخ، وطريقه الى احمد بن ادريس الى سائر رواياته في (ست) صحيح وباقي الطريق واضح الصحة، ثم قال: وقد ذكرناه ايضا في الفصل الرابع نظرا الى ما ذكره (مه) هنا. ثم ذكره في الفصل الرابع و اعذ بهذا العذر الواهي و هو غريب بعد ما مر عنه.

وفي (د) ابن محمد الهمداني (كر) (كش) كان وكيلا له عليه السلام. وفي (الوجيزة) وابن محمد الهمداني ثقة ثقة. وفي «مشكا» ابن محمد الهمداني عنه عمر بن علي بن عمر بن يزيد واحمد بن محمد

ثم ابن مسلم جش ابراهيم صاحب اصل ثقة سليم

وابن ابي بردة ابن مهزم جش ثقة معمق وظم

ابراهيم بن مسلم بن هلال الضير: كوفي ثقة ذكره شيوخنا في اصحاب الاصول انتهى وفي (جش) ابراهيم بن مسلم بن هلال الضير كوفي ثقة ذكره شيوخنا في اصحاب الاصول اخبرنا الحسين بن عبيد الله عن احمد بن جعفر عن حميد عنه، انتهى.

وفي «مشكا» ابن مسلم الثقة عنه حميد، انتهى. وفي (د) ابن مسلم بن محمد بن هلال الضير ذكره شيوخنا واصحاب الحديث ثقة انتهى وفي (الوجيزة) و ابن مسلم بن هلال ثقة، انتهى. ابراهيم بن مهزم الاسدي له اصل اخبرنا به ابن ابي جيد عن محمد بن الحسن الوليد عن محمد بن الحسن بن الصفار عن احمد بن عيسى عن الحسن بن محبوب عن ابراهيم بن مهزم «ست» انتهى.

وفي (صه) ابراهيم بن مهزم بفتح الزاي الاسدي من بني نصر يعرف بابن ابي بردة ثقة، روى عن الصادق والكاظم عليهما السلام، وعمر عمر اطويلا، انتهى. وفي (الايضاح) ابراهيم بن مهزم - بكسر الميم وبعدها هاء - ثم زاي مقموحة - يعرف بابن ابي بردة - بضم الباء المنقطه تحتها نقطة والبدال المهلمة اخيرا - انتهى.

وفي «جش» ابن مهزم الاسدي من بني نصر ايضا يعرف بابي بردة ثقة ثقة، روى عن ابي عبد الله و ابي الحسن <sup>عليهما السلام</sup> وعمر عمر اطويلا، له كتاب رواه عنه جماعة منهم، اخبرني ابن

ابى الصلت الاهوازي قال حدثنا احمد بن محمد بن سعيد قال حدثنا محمد بن سالم عبد الرحمن  
قال حدثنا ابراهيم بن مهزم بن ابى بردة بكتابه، وروى مهزم ايضا عن ابي عبد الله عليه السلام وعن  
رجل عن ابي عبد الله عليه السلام. وفي «مشكا» ابن مهزم عنه، الحسن بن محبوب، انتهى.

وفي (د) ابن مهزم بكسر الميم وفتح الزاي الاسدى من بنى نصر يعرف بابن  
بردة (قر) (ق) (جش) ثقة ثقة. عمر طويلا، انتهى .

وفي (الوجيزة) وابن مهزم الاسدى : ثقة .

و صح طق الى ابن مهزيار باب وسفر طس من الاخبار

ابراهيم مهزيار ابو اسحاق الاهوازي : له «كتاب البشارات» اخبرنا الحسين بن  
عبيد الله قال حدثنا احمد بن جعفر قال حدثنا احمد بن ادريس قال حدثنا محمد بن  
عبد الجبار عن ابراهيم به (جش) .

وفي (كش) : احمد بن على بن كلثوم السرخسى، و كان من القوم و كان مامونا  
على الحديث، قال حدثني اسحق بن محمد البصرى قال حدثني محمد بن ابراهيم بن  
مهزيار قال: ان ابى لما حضرته الوفاة دفع الى مالا واعطاني علامة ولم يعلم بتلك العلامة  
حدا الا الله عز وجل وقال: من اناك بهذه العلامة فادفع اليه المال. قال: فخرجت الى بغداد  
ونزلت في خان .

فلما كان في اليوم الثاني اذ جاء شيخ ودق الباب فقلت للغلام انظر من هذا؟ فقال:  
شيخ في الباب، فقلت: ادخل ودخل وجلس .

فقال : انا العمري، هات المال الذي هو عندك كذا كذا معه، ومعه العلامة  
قال: فدفعت اليه المال والممرى هو حفص بن عمر و كان و كيل ابى محمد عليه السلام  
و اما ابو جعفر محمد بن حفص بن عمرو فهو ابن العمري و كان و كيل الناحية  
و كان الامر يدور عليه، انتهى .

وفي (صه) : ابراهيم بن مهزيار: روى الكشى عن محمد بن ابراهيم بن مهزيار  
ان اياه لما حضره الموت دفع اليه مالا واعطاه علامة لمن يسلم اليه المال، فدخل اليه

شيخ فقال: انا العمري فاعطاه المال. وفي الطريق ضعف، انتهى .

اقول: العلامة حكيم بصحة طريق الصدوق الى بحر السقا وفيه ابراهيم وهو يعطى التوثيق وفي (ربيع الشيعة) عد ابراهيم من السفراء للصاحب عليه السلام والابواب المعروفة الذين لا تختلف الامامية القائلين بامامة الحسن بن علي عليهما السلام فيهم، وفي «تعق» في ابراهيم بن مهزيار: في الطريق ضعف باحمد بن علي واسحق بن محمد، وفيه ما سيبيح فيهما، فلاحظ وتأمل .

وقوله: يعطى التوثيق فيه: ما أشرنا اليه في صدر الرسالة. هذا، ويروى عنه محمد بن احمد بن يحيى ولم يستثن روايته، وفيه اشعار بوثاقته ومما يدل على وثاقته كونه وكيلا (لظم) عليه السلام وقد اشرنا اليه هناك ايضا، ويظهر وكالته مضافا الى ما ذكره الميرزا عما سيبيح في ابنه محمد، وغير ذلك، انتهى .

وفي (د) ابن مهزيار ابو اسحق الاهوازي (كم) (كش) ممدوح، انتهى. وفي «مشكا» ابن مهزيار عنه محمد بن عبد الجبار .

وفي «الوجيزة» وابن مهزيار ثقة من السفراء. وفي (الحاوي) ذكر الصدوق في كتاب «كمال الدين» ما لفظه: حدثنا محمد بن موسى المتوك كل قال حدثنا عبد الله بن جعفر الحميري عن ابراهيم بن مهزيار، ثم ذكر حديثا طويلا يتضمن ثناء عظيم من القائم عليه السلام على بن ابراهيم بن مهزيار، الا انه هو الرواي، انتهى فتأمل .

وابن نصير وكذا ابن نصر  
ابراهيم بن نصير: له كتاب رويناها بالاسناد الاول عن حميد عن القاسم بن اسمعيل عن ابراهيم بن حماد (ست) والاسناد احمد بن عبدون عن ابي طالب الانباري وفي (صه) ابراهيم بن نصير - بضم النون وفتح الصاد غير المعجمة وتسكين الياء المنقطة تحتها نقطتين بعدها - الكشي ثقة مامون كثير الرواية لم يرو عن الائمة عليهم السلام انتهى (لم) غير الترجمة وفي (تعق) ابراهيم بن نصير: في رواية جعفر بن بشير عنه اشعار بوثاقته واسند عنه اشعار الى قوته، مضافا الى كونهذا كتاب والكلم مضت الاشارة اليه في صدر



الر سالة، انتهى.

وفي (د) ابن نصير- بالتصغير والصاد المهملة- الكشي (لم) (جخ) ثقة مأمون كثيرة الرواية (انتهى) و في (الوجيزة) وابن نصير الكشي: ثقة .

ابراهيم بن نصر : له كتاب اخبرنا به جماعة من اصحابنا عن ابي محمد هرون بن موسى التعلكبرى عن ابي على محمد بن همام عن حميد بن زياد عن القاسم بن اسمعيل عن جعفر بن بشر عن ابراهيم بن نصر (ست) وفي (صه) ابراهيم بن نصر بن القعقاع- بالقاف المفتوحة قبل العين غير المعجمة و بعدها والعين غير المعجمة اخيراً- الجعفي: كوفي روى عن ابي عبدالله و ابي الحسن عليهما السلام ، ثقة صحيح الحديث، انتهى .

وفي «الايضاح» ابراهيم بن نصر بن القعقاع- بالقافين بالمفتوحتين بينهما عين مهملة- انتهى.

و في (جش) ابراهيم بن نصر بن القعقاع- بالقاف المفتوحة قبل- العين غير المعجمة و بعدها والعين غير المعجمة اخيراً- الجعفي: كوفي يروى عن ابي عبد الله و ابي الحسن عليهما السلام ثقة صحيح الحديث. قال ابن: سماعة بجلى وقال ابن عقدة: فزارى ، له كتاب رواه جماعة اخبرنا احمد بن عبد الواحد قال حدثنا على بن حبشى قال حدثنا حميد بن زياد قال حدثنا القاسم بن اسمعيل قال حدثنا جعفر بن بشر عن ابراهيم بن نصر القعقاع و في (قر) ابراهيم بن نصر وزاد (ق) القعقاع الكوفي اسند عنه و في (تعق) في رواية جعفر بن بشر عنه اشعار بالوثاقه حيث اسند عنه بالقوة، مضافا الى كونه ذا كتاب، ومضى الكل في الفوائد .

اقول: لما كان التوثيق ساقطا في كلام (جش) و (صه) من نسخته من رجال الميرزا استدل بما استدل، وهو موجود في سائر النسخ فلاحظ. وفي «مشكا» ابن نصر الثقة عنه جعفر بن بشر و في (د) ابن نصر بن القعقاع الجعفي قال ابن سماعة: بجلى وقال ابن عقدة: فزارى (ق) (جش) (جخ) ثقة صحيح الحديث. وفي «الوجيزة» ابن نصر

القعقاع: ثقة .

ثم الكنانى ابو الصباح ابن نعيم - عبد فى الصباح

جنح قروق قاله الميزان و ابن الفضيل عنه والصفوان

ابراهيم بن نعيم - بضم النون وفتح العين غير المعجمة واسكان اليا المنقطة

تحتها نقطتين - العبدى الكنانى: ثقة اعمل به ، الى قوله: سماه الصادق عليه السلام الميزان

، قال: انت ميزان لاعين فيه يكنى ابا الصباح بفتح الصاد غير المعجمة وتشديدها

الباء المنقطة تحتها نقطة - كان كوفيا و منزله فى كنانة يعرف به و كان عبدا اى

منسوبا الى عبد ، قيس و ربما قالو عبسى رأى ابا جعفر الجواد عليه السلام

وروى عن ابي ابراهيم موسى عليه السلام (صه) و فى ( ست ) ابو صباح الكنانى قال ابن عقدة

اسمه ابراهيم بن نعيم ، له كتاب ، اخبرنا ابن ابي جيد عن ابن الوليد عن الصفار عن

احمد بن محمد بن محمد بن اسمعيل بن بزيع والحسن بن على بن فضال عن محمد بن الفضيل

عن ابي الصباح . ورواه صفوان بن يحيى عن ابي الصباح ، انتهى .

وفى ( ق ) ابراهيم بن نعيم العبدى ابو الصباح الكنانى ابن عبد القيس ، ونسب

الى بنى كنانة لانه نزل فيهم . وفى ( قر ) ابن نعيم العبدى يكنى ابا الصباح ، كان

يسمى الميزان من ثقته ، و قال له الصادق عليه السلام : انت ميزان لاعين فيه . له اصل .

رواه محمد بن اسماعيل بن بزيع و محمد بن الفضيل و ابو محمد بن صفوان بن يحيى

بياع السابرى الكوفى عنه . و روى عنه غير الاصول عثمان بن عيسى و على بن

الحسن بن رباط و محمد بن اسحاق الخزاز وطريف بن ناصح و غيرهم . و ممن روى

عنه ابو الصباح عن ابي عبدالله عليه السلام صابر و منصور بن حازم و ابن ابي

يعفور ، انتهى .

ولا يخفى ان الصواب: رواه محمد بن اسمعيل بن بزيع عن محمد بن الفضيل

كما مر عن ( ست ) ولم يذكره الشيخ فى اصحاب الجواد عليه السلام و هو يشبه على ان

المراد بابى جعفر فى كلام ( جش ) هو الباقر عليه السلام لا الجواد عليه السلام كما سبق ( ١ ) عن ( صه ) و فى ( جش ) ابن نعيم العبدى ابوا الصباح الكنانى نزل فيهم فنسب اليهم ، كان ابو عبدالله عليه السلام يسميه الميزان لثقتة، ذكره ابو العباس. و فى «الرجال» رأى اباجعفر وروى عن ابى ابراهيم عليهما السلام ، له كتاب يرويه عنه جماعة اخبرنا محمد بن على قال حدثنا على بن حاتم عن محمد بن احمد بن ثابت القيسى قال حدثنا محمد بن بكر والحسن بن محمد بن سماعة عن صفوان عنه به. و فى ( كش ) محمد بن مسعود قال حدثنا على بن محمد قال حدثنا احمد بن محمد عن الوشاعن بعض اصحابنا قال قال ابو عبدالله عليه السلام لا بى الصباح الكنانى: انت ميزان، فقال له: جعلت فداك ، الميزان ربما كان فيه عين قال ، انت: ميزان ليس فيه عين .

وبهذا الاسناد عن احمد عن على بن الحكم عن ابان بن عثمان عن بريد العجلي قال: كنت انا و ابو الصباح الكنانى عند ابى عبد الله عليه السلام فقال: كان اصحاب ابى -والله- خير آمنكم، كان اصحاب ابى ورقالا شوك فيه، وانتم اليوم شوك لا ورق فيه! فقال ابو الصباح الكنانى: جعلت فداك فنحن اصحاب ابيك، قال : كنتم يؤمئذ خيرا منكم اليوم .

محمد بن مسعود قال كتب الى " الشاذانى حدثنا الفضل قال حدثنى على بن الحكم وغيره عن ابى الصباح الكنانى قال :جائنى سدير فقال لى: ان زيدا تبرأ منك قال: فاخذت على " ثيابى، قال: و كان ابو الصباح رجلا ضاريا ،قال: فاتيته فدخلت عليه وسلمت عليه .

فقلت : له يا ابا الحسن بلغنى انك تقول: ان الائمة عليهم السلام اربعة ثلثة مضو والرابع هو زيد!؟ قال زيد: هكذا قلت، قال: فقلت لزيد: هل تذكر قولك لى بالمدينة

(١) لان مولد ابى جعفر عليه السلام سنة خمس و تسعين ومائة وموته بعد السبعين

فى حياة ابي جعفر عليه السلام وانت تقول: ان الله تعالى قضى فى كتابه انه «من قتل مظلوماً فقد جعلنا لوليه سلطانا» وانما الائمة ولاة الدم و اهل الباب، فهذا ابو جعفر الامام فان حدث به حدث فان فينا خلفا، وقال: و كان يسمع منى خطب امير المؤمنين عليه السلام و انا اقول: فلان تعلموهم فهم اعلم منكم، فقال لى: اما تذكر هذا القول؟ فقلت فان منكم من هو كذلك، ثم قال: ثم خرجت من عنده فتهيات و هيات راحلة و مضيت الى ابنى عبد الله عليه السلام و دخلت عليه و قصت عليه ما جرى بينى و بين زيد.

فقال: ارايت لو ان الله تعالى ابتلى زيدا فخرج مناسيفان آخران باى شىء تعرف اى السيوف سيف الحق؟! والله ما هو كما قال، ولئن خرج ليقتلن. فرجعت فانهيت الى «القادسية» فاستقبلنى الخبر بقتله رحمه الله تعالى.

على بن محمد بن قتيبة قال حدثنا ابو محمد الفضل بن شاذان قال حدثنى على بن الحكم باسناده هذا الحديث بعينه.

محمد بن مسعود قال قال على ابن الحسن: ابو الصباح الكنانى ثقة، و كان كوفيا وانما سمي الكنانى لان منزله فى كنانة فعرف بها، و كان عبديا. و فى «النقد» و يحتمل ان يكون محمد بن الفضيل هذا هو محمد بن القاسم بن الفضيل الثقة، لان الشيخ الصدوق محمد بن على بن بابويه روى كثيرا فى «الفقيه» عن محمد بن الفضيل عن ابنى الصباح الكنانى، ثم قال فى مشيخته: وما كان فيه عن محمد بن الفضيل البصرى صاحب الرضا عليه السلام فقد روته عن فلان عن فلان الى آخره، ولم يذكر فى المشيخة طريقه الى محمد بن الفضيل، كما لم يذكر طريقه الى ابنى الصباح الكنانى و غيره مع ان روايته فى «الفقيه» عنه كثيرة، والله اعلم.

و قال العلامة «قدس سره» رأى ابا جعفر الجواد عليه السلام. و لعله سهو كما يظهر من «الرجال» و غيره، انتهى.

و فى (د) ابن نعيم - بالضم - ابو الصباح العبدى، نزل كنانة فقيل الكنانى (ق)

(قر) (جنح) (كش) قال له الصادق عليه السلام: انت ميزان لا عين فيه، مات بعد السبعين والمائة وهو ابن نيف وسبعين سنة، انتهى .

ويقال - في الميزان عين - اذا لم يكن مستويا، كذا في (الصحيح) .

وفي (مشكاة) وانه ابن نعيم الثقة المكنى بابي الصباح الكناني برواية صفوان ابن يحيى عنه ورواية محمد بن الفضيل عنه، والقاسم بن محمد، وفضالة ابن ايوب، ومحمد بن اسماعيل بن بزيع وعثمان بن عيسى وعلي بن الحسن بن رباط، ومحمد بن اسحق الخزاز، وظريف بن ناصح وعبدالله بن المغيرة الثقة، وعلي بن النعمان النخعي الثقة، وعلي بن الحكم . ويعرف ايضا بروايته هو عن صابر ومنصور بن حازم وعبدالله بن ابي يعفور، انتهى . وفي (الوجيزة) وابن نعيم ابو الصباح الكناني ثقة .

اما ابن هاشم ابو اسحق فربما يعد ذا وثاق

تلميذ يونس وناشر الخبر صحح الطريقان اليه في الاثر

وفي بعض النسخ المنظومة هكذا:

طق صح لابن هاشم منه انتشر شيخ جليل ولدينا معتبر

ابراهيم بن هاشم ابو اسحق القمي اصله من الكوفة وانتقل الى قم ، واصحابنا يقولون: انه اول من نشر حديث الكوفيين بقم . وذكروا انه لقي الرضا عليه السلام والذي اعرف من كتبه ، كتاب النوادر ، وكتاب قضايا امير المؤمنين عليه السلام اخبرنا جماعة من اصحابنا منهم : الشيخ ابو عبدالله محمد بن محمد بن النعمان و احمد بن عبدون والحسين بن عبيدالله كلهم عن الحسن بن ابي حمزة بن علي بن عبدالله العلوي عن علي ابن ابراهيم بن هاشم عن ابيه (ست) وفي (صه) ابراهيم بن هاشم ابو اسحق القمي اصله من الكوفة وانتقل الى قم واصحابنا يقولون انه اول من نشر حديث الكوفيين بقم وذكروا انه لقي الرضا عليه السلام وهو تلميذ يونس بن عبد الرحمن و لم اقف لاحد من اصحابنا على قول في القدر عنه ولا على تعديله بالتنصيص، والروايات عنه كثيرة

والارجح قبول قوله، انتهى.

و انما قيد بالتنصيص لان ظاهر الاصحاب تلقيهم روايته بالقبول ، كما ينبه عليه قولهم: انه اول من نشر حديث الكوفيين بقم .

وعن الشهيد الثاني (ره) انه ذكر الشيخ في احاديث الخمس انه ادرك ابا جعفر الثاني وذكر له معه خطاباً في الخمس، وفي (جش) ابراهيم بن هاشم ابو اسحق القمي اصله كوفي انتقل الى قم قال ابو عمر والكشي تلميذ: يونس بن عبدالرحمن من اصحاب الرضا عليه السلام هذا قول الكشي .

و فيه نظر و اصحابنا يقولون: ان اول من نشر حديث الكوفيين بقم هو، وله كتب منها: النوادر، و كتاب قضايا امير المومنين عليه السلام اخبرنا محمد بن محمد قال حدثني الحسن بن حمزة الطبري قال : حدثني علي بن ابراهيم بن هاشم عن ابيه ابراهيم بها .

اقول: نقل الشيخ في باب زيادات الخمس في (التهذيب) حديثاً يدل على لقاء ابراهيم بن هاشم للجواد عليه السلام و روايته عنه، و انا لم اجد في الحديث روايته عن الرضا عليه السلام فيحتمل ان يكون هذا وجه النظر، و يمكن ان يكون وجه النظر ان القميين طعنوا في يونس بن عبدالرحمن طعناً عظيماً فكيف ينشر حديث تلميذه بينهم، انتهى .

ما في (جش) وفي (د) ابن هاشم ابو اسحق القمي اصله كوفي انتقل الى قم و (كش) تلميذه يونس بن عبدالرحمن من اصحاب الرضا عليه السلام (جش) و في قول (كش) نظر قال اصحابنا هو اول من نشر حديث الكوفيين بقم انتهى .

وفي (الوجيزة) و ابن هاشم القمي حسن كالصحيح، يعني انه ممدوح كمال المدح بحيث يمكن ان يجعله مثل الصحيح .

اقول: والمشهور ان حديثه من الحسان اذ لم يثبت من علماء الرجال في حقه ما يقتضي الاالحسن، ولكن قال بعض الافاضل في جملة من تحقيقاته: ان الثقة الجليل

على بن ابراهيم القمي ولد صاحب الترجمة، وصرح في اول كتابه انه لا يرويه الا ماسمعه عن الثقات من مشايخه، وفيه نوع تايد لاعتبار مرسلاته، كما انه صريح في كون ابيه ابراهيم من الثقات، فان اكثر ما رواه في مسنده انما هو بتموسطه وهذا هو المختار عندي، وكذا هو المستفاد من فحوى جماعة من اصحابنا من ان حديثه من الصحاح، وذلك لامور:

منها ما في (ست) و (جش) و (صه) من انه اول من نشر حديث الكوفيين بقم بناء على ان نشر الاحاديث في بلد سيما في مثل قم - التي كان اهلها معروفين بما كانوا عليه، واخرج رئيسهم احمد بن محمد بن عيسى البرقي عنها روايته عن الضعفاء واعتماده على المراسيل - لا يكون الامن عليه غاية الوثوق.

ومنها: توثيق الشهيد الثاني في ذلك في شرح عبارة الشرايع في كتاب النكاح: لا ثبت بهذا العقد ميراث حيث قال مشير آل السندي بعض الاخبار ان فيه من الثقات ابراهيم ابن هاشم، وايضا صحح في الصوم في مسألة لزوم القضاء والفدية على من اخر قضاء رمضان: خبر محمد بن مسلم وفي مسنده ابراهيم بن هاشم.

ومنها: استظهار المحقق الاردبيلي توثيقه في (آيات الاحكام) حيث انه (رحمه الله) بعد ان نقل في المسئلة المذكورة استدلال الشهيد الثاني (ره) بصحيح محمد بن مسلم قال: وما وجدت في كتب الاخبار عن محمد بن مسلم غير ما ذكرته، فالظاهر انه على ذلك، فاشتبه عليه الامر او تعمد وثبت توثيقه عنده، والظاهر انه يفهم توثيقه من بعض الضوابط، انتهى، بناء على قراءة يفهم على المفعول لا على الفاعل بان يرجع الضمير الى الشهيد الثاني رحمه الله.

ومنها: ان العلامة (ره) صحح طرق الصدوق الى جمع منهم عامر بن نعيم وكرديه وياسر الخادم و هو فيها، وايضاً صحح في صلوة العيد من (المنتهى) في مقام الاستدلال على ان وجوبها متوقف على ظهور الامام عليه السلام حديثاً هو في مسنده، ووافق هناك صاحب (المدارك) و صحح ايضا في بحث الهيبة من (لف)

(والتذكرة) في مسألة جواز الرجوع في الهبة مع بقاء العين، وعدمه مع تلفها :  
حديث الحلبي وهو في سنده ، ووافقه فيه الشهيد في (الدروس) وصحح الشهيد في  
(غاية المراد) أيضا في مسألة انه لايمين في العبد مع مالكة : حديث منصور بن  
حازم و هو في سنده .

لكن يتوجه في المقام ايرادات: احدها : انه لو كان مراد العلامة (ره)  
من تصحيح الطرق المذكورة توثيق روايتها لوثوق ابراهيم بن هاشم في ترجمته و لم يفعل  
واحتمال تجدد رأيه أخيرا مدفوع بعد ملاحظة ما سننبه عليه .

ثانيها: انه كما صحح مامر من بعض طرق الصدوق المشتملة على ابراهيم بن  
هاشم كذا حسن كثيرا من طرقه المشتملة عليه، كطريقه الى ادريس بن زيد وعلي بن  
بن بلال و علي بن ريان الى غير ذلك مما يرتقى الى احد و ثلثين، و التحسين في  
عشرين منها لاجل ابراهيم بن هاشم اذ ليس فيها من يتامل في وثاقته غيره ، و في  
البواقي و ان امكن ان يكون لوجود محمد بن علي ما جيلويه في الطريق الا ان  
الظاهر خلافه بقريئة العشرين ، مع انه صحح جملة من طرقه وفيها محمد بن علي  
ما جيلويه كطريقه الى اسمعيل الجعفي واسمعيل بن رباح وغيرهما .

وحينئذ فنقول: ان التصريح والتحسين لاجل شخص واحد اما من باب تبديل  
الراي، وهو غير صحيح هنا لمنافاتها لنظم الكلام (ره) لانه صحح اول طريقه الى كردويه  
ثم حسن جملة من الطرق الاحد و الثلثين كطريقه الى محمد بن النعمان و علي بن  
بلال وغيرهما ، ثم صحح طريقه الى عامر بن نعيم .

ثم حسن جملة اخرى من تلك الطرق كطريقه الى صفوان بن يحيى و موسى  
ابن عمر بن بزيع وغيرهما ، ثم صحح طريقه الى ياسر، ثم حسن كثير من تلك الطرق  
ولو سلم فالمعتبر هو الاخير، فلا يجدي في اثبات المرام .

او من باب التجوز باحد اللفظين عن الاخر ، و هو - مع انه - غير مناسب  
لا يجدي لعدم معلومية المتجوز فيه ، بل يمكن ان يقال : ان التجوز في لفظ



الصحيح اولى ، لكونه في مواضع قليلة و لا اعتضاده بما مر من انه لم يوثقه في ترجمته  
او من باب الذهول والغفلة ، او من سهو القلم ، وايهما كان لا يمكن التمسك  
به لاثبات المرام . مضافا الى ان احتمال الغفلة في لفظ الصحيح مع تأيده بما مر  
اولى لقلته ، اذ لم يحضرنى مما حكم بصحته من الطرق المشتملة على ابراهيم بن  
هاشم الا الطرق الثلاثة المذكورة ، و طريقه الى اسمعيل بن عيسى ولكن على بعض  
نسخ الطريق ، اذ بعضها لم يوجد فيه ابراهيم بن هاشم هكذا عن علي بن اسمعيل بن  
عيسى ، وبعضها مشتمل عليه .

وما في ( نقد الرجال ) يؤيد الاول حيث قال : و طريقه الى اسمعيل بن عيسى  
صحيح ، و لم يقل كذا في ( صه ) كما هو عادته مع وجوده كما قال في عامر  
ابن نعيم وغيره قال : و الى عامر بن نعيم حسن بابراهيم بن هاشم ، و في ( صه )  
انه صحيح .

كما ان ما ( تلخيص المقال ) مبنى على الثاني حيث قال : و الى اسمعيل بن  
عيسى صحيح كما في ( صه ) .

ومما يؤيد الغفلة او السهو ما صدر منه ( ره ) في مواضع منها : انه ( ره ) حسن  
طريق الصدوق الى هاشم الخياط مع ان الصدوق ( ره ) قال : وما كان فيه عن هاشم  
الخياط فقد روته عن محمد بن الحسن الصفار عن ابراهيم بن هاشم و احمد بن اسحاق  
بن معد عن هاشم الخياط وغير ابراهيم كلهم ثقات ؛ وقد صرح بتوثيقهم في ( صه ) و انما  
حسن الطريق لاجل ابراهيم مع انه احمد بن اسحق وقد وثقه في ( صه ) وهو يكفي في  
صحة الطريق فالتحسين اما للذهول عن معه اولطغيان القلم .

وقد ظهر بما ذكرنا أن ما عزا اليه المحقق الاسترآبادي حيث قال : و الى  
هاشم الخياط صحيح كما في ( صه ) غير مطابق لما فيه على ما شاهدناه من نسخ ( صه )  
وان كان اصل الحكم صحيحا ، كما أن قوله ؛ و الى علي بن مهزيار صحيح كما في  
( صه ) غير مطابق أيضا لانه ( ره ) في ( صه ) جعل طريق الصدوق اليه قويا وان كان

هذا أيضاً من مواضع غفلته اوسهوه ( ره ) اذ للصدوق اليه (ره) ثلاث طرق بعضها لا ينبغي التأمل في صحته .

و منها انه (ره) حسن طريقه الى عبدالله بن المغيرة و تبعه في ذلك المحقق الاستر آبادي أيضاً و ذلك لاجل ابراهيم بن هاشم ، و قد غفل عن معه و هو ايوب بن نوح .

ومنها : اختلاف كلامه في عثمان بن عيسى حيث انه (ره) ذكره :

اولا في (صه) في القسم الثاني وصرح بفساد عقيدته و انه يتوقف في قبول روايته وثانيا : حسن طريق الصدوق الى سماعة بن مهران وهو فيه .

وثالثا : انه صحح طريقه الى معوية بن شريح وهو فيه أيضاً .

و منها : انه ( ره ) حسن طريقه الى معروف بن خربوذ مع ان رجال السند كلهم ثقات وهو ممن وثقهم في (صه) الى غير ذلك مما يطلع عليه المتأمل .

والحاصل : ان تصحيح العلامة (ره) لطرق الصدوق اما في موضع واحد او في

مواضع متعددة .

و على الاول : لا يمكن التمسك به في وثاقه من لم يثبت و ثاقته ، و ذلك

كتصحيحه طريق الصدوق الى ثوير ابن ابي فاخته و الى جعفر ابن ناحية و الى بحر السقا .

فان في الاول : هيثم بن ابي مسروق الذي ذكره الشيخ ( ره ) في اصحاب

مولينا الباقر عليه السلام و كانه (ره) ظفر على روايته عن ابي جعفر عليه السلام فحمله على ان المراد

مولينا الباقر عليه السلام كما هو ظاهر الاطلاق ولكن الطبقة لاتساعده بل تشهد بان المراد

منه الجواد عليه السلام وقد ذكره الشيخ (ره) في باب من لم يروا ايضا وهو مناف للاول ولكنه

غير عزيز في رجاله .

و في الثاني : الحسن بن متيل الدقاق، و في الثالث : ابراهيم ابن مهزيار ، ولم

يصرح في كتب الرجال بتوثيق واحد منهم ، فالحكم بالتوثيق تعويلا على محض تصحيح

العلامة (ره) مشكل لكثرة ما وقع منه ما ينافي التعويل، نعم اذا انضم اليه شيء آخر فلا كلام كما في الأخيرين حيث يستفاد وناقتهما من «جش» أيضاً .

و على الثاني : يمكن التمسك به في اثبات الوثاقة اذا لم يعارضه ما هو اقوى ، كما في محمد بن علي ما جيلويه فان التصحيح في الموارد المتعددة سالم عن المعارض، بخلاف تصحيح الطرق التي في ابراهيم بن هاشم فانها اقل قليل بالنسبة الى التحسين فلا يصح التعويل عليه .

ثالثها : ان تصحيح الحديث لا يدل على توثيق رجاله كما في ( النقد ) في ترجمة احمد بن محمد بن الحسن بن الوليد حيث انه بعد ان نقل عن الشهيد الثاني انه من الثقات قال : ولا اعرف مأخذه فان كان نظره الى حكم العلامة « رحمه الله » مثلاً بصفة الرواية المشتملة عليه ومثله فهو لا يدل على توثيقه ، وذلك لان الحكم بالتوثيق من باب الشهادة بخلاف الحكم بصحة الرواية فانه من باب الاجتهاد لانه مبني على تمييز المشتركات، وربما كان حكمه بصحة الرواية مبني على ما رجحه في كتاب الرجال من التوثيق وشهادته عليه بذلك، انتهى .

و اشار الى ذلك في ترجمة احمد بن محمد بن يحيى العطار و الحسين ابن الحسن بن ابان . و تنقيح المقام يستدعي بيان مراده اولاً ثم التنبية على صحته و سقمه ثانياً :

فنقول : الظاهر ان الضمير في قوله ( و مثله ) لا يعود الى العلامة لاغناء لفظ مثلاً حينئذ عنه ، ولا احمد بن محمد بن الحسن لعدم الافتقار اليه في المقام ، مع ما فيه من العطف على الضمير المجرور من غير اعادة الجار، بل الى حكم العلامة اي : فان نظر الى حكم العلامة بصحة الرواية المشتملة عليه و مثل حكمه بها كتصحيحه طريق الشيخ الى الحسن بن محبوب و فيه احمد بن محمد بن الحسن ابن الوليد فهو لا يدل على توثيقه الخ والضمير في توثيقه عايد الى احمد فالإضافة المفعول ، أو العلامة فالى الفاعل .

وقوله : لانه مبنى الخ يعنى : ان السند قد يكون مشتملا على اسم مشترك بين الثقة والضعيف ، وتميزانه ايها كثيرا ما يكون بالامارات الظنية وحينئذ فيحكم بصحة الحديث بظن ان راويه فلان الثقة ، وهو لا يستلزم الحكم بوثاقة الراوى ، لان التوثيق والتعديل من باب الشهادة ، والشهادة يعتبر فيها القطع ، اما الصغرى : فلما يشهد به كلماتهم فى مباحث الشهادات وغيرها ، واما الكبرى : فلعموم قوله تعالى : ( ولا تقف ما ليس لك به علم ) وخصوص نصوص الواردة فى المسئلة منها ما رواه فى ( الكافى ) و ( التهذيب ) عن على بن غياث عن بن ابي عبد الله عليه السلام قال : ولا تشهدن بشهادة حتى تعرفها كما تعرف كفاك . وايضا مقتضى وضع اللغة ان العادل الذى معناه الذات المتصفة بالعدالة ، لا يطلق على شخص الا اذا علم عدالته .

هذا غاية ما يمكن ان يقال فى بيان مراده ، ولكنه منظور فيه لان الصحيح عند العلامة و من تاخر عنه هو ما كان رجاله اماميين ثقات ، وقد صرح المورد نفسه فى آخر الكتاب بان الطريق صحيح ان كان جميع رجاله ثقات اماميين ، على ان الكلام فى تصحيح العلامة ( ره ) وفى كلامه مضافا الى الاصطلاح قرينة على ان مراده المصطلح حيث انه حكم بالتصحيح الى بعض الاشخاص وبالتحسين الى بعض آخر وحينئذ فى التصحيح يستلزم التوثيق .

وما ذكره من اعتبار القطع فى التعديل غير صحيح بل يكفى الظن بالعدالة لوجوه : الاول اطباق الاصحاب عليه بل صرح جماعة منهم المحقق فى (المعتبر) والعلامة فى (المختلف) و (المنتهى) فيما لو تبين للمأموم كفر الامام بان العلم بالعدالة ممتنع وان الشرط هو ظن العدالة ، و اشتراط العلم فى بعض كلماتهم محمول على الرجحان المطلق لشهادة سائر كلماتهم بذلك .

فالظاهر ان عدم اعتبار القطع مما لا خلاف فيه ، بل نقول : انه من المسائل القطعية التى لا يكاد يتطرق اليها شبهة ، لانا وان قلنا بامكان العلم بالعدالة لكنه فى غاية الندرة واعتباره يوجب الاخلال بكثير من حقوق الله وحقوق الناس التى يتوقف على العدالة

الثاني : الصحيح المروي في الكتب الاربعة عن يونس عن بعض رجاله عن ابي عبد الله عليه السلام قال : سئلته عن البينة اذا اقيمت على الحق ، الى ان قال عليه السلام فاذا كان ظاهره ظاهراً وأما ما رواهنا جازت شهادته ولا يستل عن باطنه .

والدلالة ظاهرة ، والسند في (الكافي) (و التهذيبين ) وان اشتمل على محمد بن عيسى عن يونس لكنه غير قادح لما بيناه في محله . وفي (القيه) رواه باسناده الى يونس ، وطريقه اليه وان لم يكن مذكوراً في المشيخة لكنه غير مضرا لانه لان الظاهر انه اخذه من كتاب يونس ، كما ان الارسال غير مضرا لكون المرسل من اصحاب الاجماع وهذا الحديث كما انه مذکور في باب القضايا والاحكام من زيادات (التهذيب) كذلك مذکور قبله بقليل ايضا باسناده عن محمد بن احمد بن يحيى عن محمد بن عيسى عن يونس و ، كلامه في بادي الرأي وان أوهم أن يكون ذلك باسناده الى احمد بن محمد بن عيسى .

ثم قال في عده مواضع : و عنه ، ظاهر الضمير عوده الى ابن عيسى ، ولكنه ليس كذلك بل المرجع محمد بن احمد بن يحيى لوجوه :  
منها . ان ما رواه باسناده الى احمد بن محمد بن عيسى مذکور بالتبع لدفع المناقاة بينه وبين ما رواها باسناده الى محمد بن احمد بن يحيى ، فالضمير في عده يعود الى ما هو المذكور أصالة .

ومنها : ان الشيخ قال قبل الحديث الذي كلامنا فيه : وعنه عن سلمة ، و سلمة هنا سلمة الخطاب ، و كلامه فيما بعد صريح في ان الراوي عن سلمة هو محمد بن احمد بن يحيى حيث قال : محمد بن احمد بن يحيى عن عبد الله بن احمد ، الى ان قال : عنه عن سلمة بن الخطاب ، و ضمير ( عنه ) لا يحتمل غير محمد بن احمد و هو مرجح لعوده عليه في محل الكلام .

ومنها انه : قال قبله ايضا : عنه عن ابي جعفر . والظاهر ان المراد بابي جعفر هو أحمد بن محمد بن عيسى فلا يعود الضمير اليه بل الى محمد بن احمد فكذلك ما بعده .

ومما يرشد اليه ما في أوائل (الاستبصار) حيث روى فيه صريحاً عن محمد بن يحيى عن ابي جعفر، وكذا في أوائل مكاسب (التهديب) وفي باب صلوة العيد من الزيادات وغير ذلك مما لا يخفى على المتتبع .

فان قيل : ان ابا جعفر كنية ، لمحمد بن احمد بن يحيى ايضاً ، حينئذ نقول : ان الضمير في عنه يعود الى ابن عيسى ويكون المراد بابي جعفر في السند محمد بن احمد .

قلنا : رواية محمد بن احمد عن ابن عيسى متحقة دون عكسه كما عرفت ، مضافاً الى انه لم يعهد في الاسانيد اطلاق ابي جعفر على محمد بن احمد بخلافه على بن عيسى .

ومنها : انه قال بعده : وعنه عن السيارى ، والظاهر ان السيارى هو ابو عبدالله الذى ذكر انه استثنى من رواية محمد بن احمد بن يحيى ما رواه عن ابي عبدالله السيارى فيكون الضمير فيه عايدها الى محمد بن احمد فكذا فيما قبله ، وكذا قال بعده في باب القضايا والاحكام من الزيادات : وعنه عن السيارى ، والضمير عايد فيه الى محمد بن احمد فكذا في المقام .

ومنها : انه قال بعده ايضاً : عنه عن محمد بن موسى ، والظاهر انه الهمداني الذى استثنى من رواية محمد بن احمد فكذا فيما قبله . وقد ظهر من جميع ذلك ان ماصدر من صاحب (الوافى) في المقام ونحوه فهو في غير محله .

الثالث : الصحيح المروى في «الفقيه» عن عبدالله بن المغيرة قال : قلت للرضا عليه السلام : رجل طلق امرئة واشهد شاهدين ناصيين ؟ قال : كل من ولد على الفطرة وعرف بالصلاح في نفسه جازت شهادته .

والمراد كل من بقى على الفطرة، اذ لو كان المراد مجرد التولد على الفطرة

لناسب ان يقول عنه : كل احد جازت شهادته ، لقوله عنه : كل مولود يولد على الفطرة فابواه يهودانه وينصرانه ويمجسانه . اذالمعنى ان كل مولود على مقتضى خلقته يكون مائلا الى دين الحق لكن ابواه يكونان سببا لعدوليه الى الباطل ، والمراد بالابوين مايعمهما اى مطلق الباعث الخارجى اذ قد لا يكون له ابوان يكونان كذلك ، او يحمل على ظاهره ويكون التخصيص للغلبة .

وعلى اى حال فاعتبر عنه فى قبول الشهادة امرين .

احدهما : البقاء على مقتضى الفطرة منبها بذلك على عدم كفاية وجود الناصبى فى صحة الاطلاق .

وثانيهما : المعروفة بالصلاح ، وهذا الخبر مروى فى « التهذيب » ايضا ولكن فى سنده ضعف ، و رواه فى « قرب الاسناد » ايضا صحيحا بزيادة فى اوله الرابع : صحيح ابن ابن يعفور المروى فى ( الفقيه ) ايضا حيث سئل الصادق عليه السلام : بم تعرف عدالة الرجل ؟ فقال عنه : ان يعرفوه بالستر والعفاف ، الى ان قال عنه : والدلالة على ذلك كله ان يكون ساترا لجميع عيوبه ، الى قوله عليه السلام : فاذا سئل عنه فى قبيلته ومحلته قالوا ما رأينا منه الا خيرا ، فانه صريح فى عدم اعتبار العلم .

اذ اتحقق ذلك نقول - بعد تسليم الكبرى الناطقة بان كل شهادة يعتبر فيها القطع - ان مضمون العدالة عادل قطعا بان يكون القيد للحكم لالمحمول ، وان ابيت من ذلك واعتبرت القطع بقيام المبدأ ، تمنع كلية الكبرى اذ غاية ما مر من قوله : لا تشهد بشهادة حتى تعرفها ، انه عام لكل شهادة فيخصص بما بيناه مما دل على عدم اعتبار القطع فى خصوص العدالة .

وحينئذ نقول : ان الظن بالوثاقة كما يكفى فى تصحيح الطريق يكفى فى توثيق الراوى ايضا قطعا فلا وجه للتفرقة .

وايضامقتضى ما ذكره : ان يكون علماء الرجال - الذين منهم العلامة القائل  
بامتناع العلم بالعدالة - قاطعين بعدالة جميع من وثقوه مع بعدعهدهم عنهم بكثير  
وهومما الريب في فساد .

والتحقيق ان اعتمادنا على التوثيقات ليس من أجل انها شهادة ، اذ الشهادة يعتبر  
فيها المشافهة والتوثيقات كتابة منهم بل محكية عن كتابتهم بوسائط ، بل من أجل  
انها تفيد الظن وقد عرفت كفايته ، ولاشبهة في ان الظن بالعدالة كما يحصل من  
التصحيح ايضا كما في ماجيلويه ، بخلاف ابراهيم بن هاشم على ما نبهنا عليه  
وحينئذ فلو كان حكم الشهيد الثاني (ره) بوثاقه احمد بن الحسن بن الوليد لاجل  
تصحيح العلامة و حصول الظن له من ذلك لم يرد عليه شيء ؛ هذا ان سلم حكمه (ره)  
بوثاقته وهو غير ثابت اذ لم نجد في (الدراية) ما يدل على ذلك الا ما قاله في بيان المتفق  
والمفترق من ان : هذا الاسم يعنى ( احمد بن محمد) مشترك بين جماعة منهم :  
احمد بن محمد بن عيسى و احمد بن محمد بن خالد ، و احمد بن محمد بن  
ابى نصر ، و احمد بن محمد بن الوليد ؛ و جماعة آخرون من افاضل اصحابنا في  
تلك الاعصار ، و يتميز عند الاطلاق بقرائن الزمان ، فان المروى عنه ان كان  
من الشيخ في اول السند او ما قاربه فهو احمد بن محمد بن الوليد ، و ان كان  
في آخره مقارنا للرضا عليه السلام فهو احمد بن محمد بن ابى نصر البزنطى ، و ان كان في  
الوسط فالأغلب ان يريد به أحمد بن محمد بن عيسى ، وقد يراد غيره ؛ يحتاج في ذلك  
الى فضل قوة و تمييز و اطلاع على الرجال و مراتبهم ، ولكنه مع الجهل لا يضر ، لان  
جميعهم ثقات ، انتهى .

فان قوله (ره) : ولكنه اى الاشتراك ، و كذا قوله : ويحتاج الخ كما يحتمل ان  
يكون مرتبنا بقوله : و يتميز عند الاطلاق ، يحتمل ان يكون مرتبنا بقوله : و قد  
يراد غيره ؛ وحينئذ لا يكون قوله : لان جميعهم ثقات : شاملا لابن الوليد .



فان قيل هذا الاحتمال خلاف الظاهر اذ في طبقة ابن عيسى ليس الا ابن خالد وصيغة الجمع تاتي عن الحمل عليه وايضا المستفاد من قوله : ويحتاج الخ ان الاطلاع بالمراتب له مدخلية في التشخيص والتعيين وهو انما يكون اذا ارتبط بقوله: ويتبيز، دون الاحتمال الاخر لان طبقة ابن عيسى وابن خالد واحدة .

قلنا : الواقع في وسط سند الشيخ ليس منحصر افي الشخصين ، لاشتركا احمد بن طلحة العاصمي معهم افي ذلك وهو الذي يروي عنه الكليني بلا واسطة كثيرا ، ولكنه (ره) يروي عنه تارة مقيداله بالعاصمي كما في مواضع منها : ما في اواخر النوادر من كتاب معيشة (الكافي) حيث قال : احمد بن محمد العاصمي عن علي بن الحسن الميثمي ، وتارة مقيداله . بالكوفي كما في باب كراهية تجهيز الكفن من طهارة (الكافي) ، وغيره وقد يعبر عنه بابي عبدالله كما في باب منع الزكوة حيث قال : ابو عبدالله العاصمي عن علي بن الحسن الميثمي ؛ وقد يعبر عنه باحمد بن محمد من غير تقييد بشيء منهما كما في مواضع من ابواب ميراث (الكافي) منها ما في باب نادر منه حيث قال : احمد بن محمد عن علي بن الحسن الميثمي .

واعلم ان التيمى في بعض النسخ بالتاء المثناة الفوقانية ، وفي بعضها بالميم اولا ثم المثناة التحتانية ثم التاء المثلثة .

وقد روى الشيخ ايضا في باب ميراث اهل الملل المختلفة من (يب) عن محمد بن يعقوب عن احمد بن محمد عن علي بن الحسن التيمى ؛ واحمد هنا هو العاصمي المذكور فالاطلاع بالمراتب له مدخلية في التميز ، وصحارجا ضمير الجمع اليهم ، فالتمسك بالعبارة المذكورة في نسبة التوثيق لابن الوليد الى صاحبها ليس في محله ، هذا .

ثم ان قوله (ره) فان المروي عنه ان كان الخ غير معلوم الصحة وكذا قوله: وان كان في آخره الخ .

اما الاول: فلدلالتة على ان احمد بن الوليد يقع في اول سند الشيخ ولم تجده في اول

سند قط بل المعهود الشايح روايته عنه بواسطة ، فلاحظ كلامه في (ب) (والاستبصار) ولظهوره في ان الواقع في اول السند وماقاربه منحصر في ابن الوليد، مع ان احمد بن محمد بن يحيى العطار ايضا يقع فيما قارب اول سنده او في الطبقة الثانية فان الشيخ (ره) كثيرا ما يروى عنه بتوسط ابن الغضائري ، كما في ابواب المياه من (الاستبصار) حيث قال أخبرني الحسين بن عبيد الله عن احمد بن محمد بن يحيى .

ومن هذه الموارد ونحوها يظهر: ان احمد بن محمد اذا كان مطلقا يحمل عليه ان كان الراوى عنه الحسين بن عبيد الله ، كما انه يحمل على ابن الوليد اذا كان الراوى عنه شيخنا المفيد فان رواية الشيخ عنه بتوسط المفيد اكثر من ان تحصى .

ويظهر من مشيخة الشيخ: ان احمد بن محمد بن سعيد ايضا يقع في الطبقة الثانية حيث قال : وما ذكرته عن ابي العباس احمد بن محمد بن سعيد فقد رواه عن احمد بن محمد بن موسى عن ابي العباس احمد بن محمد بن سعيد ، فلم ينحصر الواقع فيما قارب اول سند الشيخ في ابن الوليد بل صاروا ثلاثة .

ومقتضى ما بنى عليه جماعة من ارجاع قوله : لان جميعهم ثقات الى المذكورين في الاول : حكمه بتوثيق هذين الشخصين ايضا لاندراجهما تحت قوله : وجماعة اخرين الخ مع انه لم يصرح به احد منهم .

ويمكن الذب عنه بالاضافة الى ابن سعيد ، لحكم الشيخ و (جش) وغيرهما بكونه زيديا فلا يكون من اصحابنا .

لكن بقي الكلام في احمد بن محمد بن يحيى وغيره ممن في طبقتهم .

و اعلم ان ثقة الاسلام قدير وى عن احمد بن محمد بن سعيد كما في باب : يستحب تزويج النساء عند بلوغهن ، من نكاح (الكافي) و كذا في باب الزوجة منه ، والظاهر انه الرجل المذكور ، ولا يخفى غرابة ، هذا .

واما الثماني : فلان الشيخ عدا احمد بن محمد بن عيسى من اصحاب مولينا الرضا

عَلَيْهِ السَّلَامُ ، و مقتضاه روايته عنه بلا واسطة ، وحينئذ فلا ينحصر الواقع في آخر السند مقارناً له عَلَيْهِ السَّلَامُ في البرزطي ، مع ان ظاهر كلامه الانحصار ، فالمناسب دعوى الاغلبية كما ادعاه فيمن في الوسط الا ان يدعى ان الواقع في الاخر اذا لم ير ومنه البرزطي لم يذكر مطلقاً والكلام في المطلق .

ثم انا وان خرجنا عن المقصود لبيان مطالب الاانا تعود اليه .

فنقول : مما يتمسك به في صحة حديث ابراهيم بن هاشم هو ان المصرح به في كلام جماعة منهم المولى محمد التنقي المجلسي انه من مشايخ الاجازة وهم لا يحتاجون التنصيص على التزكية ، وعن (المعراج) ان مشايخ الاجازة ينبغي ان يرتاب عدالتهم وعنه ايضاً : ان مشايخ اجارته في اعلى درجات الوثاقة والجلالة .

و في (تعق) قول العلامة : ولا تعديله بالتنصيص ، اشارة الى انه ظاهر من الاصحاب الانهم لم ينصوا عليها ، وقوله : والروايات عنه كثيرة ، يشير الى ما ذكرناه في الفوائد .

و فيه مضافا الى ما ذكرنا : (مة) صحح جملة من طرق قال هو فيها ، كطريقه الى عامر بن نعيم ، و كردويه ، وياسر الخادم ، و كثير اما بعد اخباره في الصحاح كما في (لف) بل قال جدى : جماعة من اصحابنا يعدون اخباره في الصحاح .

ونقل المحقق البحراني عن بعض معاصريه : والظاهر من طريقه انه حكى (ره) توثيقه عن جماعة وقواه ، لان اعتماد جلالة الحديث من القميين على حديثه لا ينافي مع عدم علمهم بوثاقته مع انهم كانوا يقدحون بادنى شيء ، كما انهم غمزوا في احمد بن محمد بن خالد مع ثقته وجلالته - بانه يروي عن الضعفاء ويعتمد المجاهيل ، مع تأييده بما ذكره ولده الثقة الجليل علي بن ابراهيم انه اعتمد في نقل الاخبار جلهاء عنه حيث قال في (سورة مريم) في تفسير «وجعلنا لهم لسان صدق علياً» يعني امير المؤمنين عَلَيْهِ السَّلَامُ ، حدثني بذلك ابي عن الامام الحسن العسكري عَلَيْهِ السَّلَامُ وقال في اوائل تفسيره : ونحن ذاكرون ومخبرون بما ينتهي الينا ورووا مشايخنا وثقاتنا ، فانه يدل على توثيق الرجال الذين

روى عنهم في كتابه ومنهم والده .

وانما جعلناه مؤيداً للدليلا لروايته ايضا عن لم يثبت وثاقتهم أو ثبت خلافه في موارد كثيرة منها : ما ذكره في (سورة آل عمران) في تفسير قوله تعالى «اني اخلق لكم من الطين كهيئة الطير» قال : حدثنا احمد بن محمد الهمداني قال حدثني جعفر بن عبدالله قال حدثنا كثير بن عياش عن زياد بن المنذر عن ابي الجارود ، فان احمد بن محمد الهمداني مجهول وكثير بن عياش ضعيف على ما في (صه) وزياد بن المنذر زبدي ، ولا يخفى ان الظاهر من كتب الرجال ان زياد بن المنذر هو المكنى بابي الجارود ، فقوله زياد بن المنذر عن ابي الجارود لعله زيد فيه ، كلمة عن .

وبالجملة : فاكثره عن غير الثقات ، ايضا يدل على ان مراده بقوله : ثقافتنا ليس معنى يجدي فيما نحن فيه ؛ ولكن كثرة روايته عن ابيه وشدة تعويله عليه و كذا رواية جماعة اخرى من الاجلة عنه ايضا - كسعد بن عبدالله ومحمد بن حسن الصفار ومحمد بن يحيى العطار على ما يظهر من مشيخة الصدوق - يكفي في المرام ، فلا ينبغي التامل فيه ، مع ان جماعة من الاجلاء اعتمدوا عليه ، ومن اعتمد عليه ثقة الاسلام مع قرب عهده في اكثر اخباره . قلت : وكذا سعد بن عبدالله وعبدالله بن جعفر الحميري ومحمد بن يحيى وغيرهم من الاجلاء ، وكذا كونه شيخ الاجازة ، وكذا رواية محمد بن احمد بن يحيى عنه وعدم استثنائه .

وعن والد شيخنا البهائي : اني لاستحيي ان لا اعد حديثه صحيحاً . وقال السيد الداماد : ان الصحيح الصريح عندى الطريق من جهته صريح ، فامره أجل وحاله اعظم من ان يتعدل ويتوثق بمعدل وموثق غيره ، بل غيره يتعدل مهم ويتوثق بتعديله وتوثيقه اياه ، الى آخر ما ذكرناه .

فكما يعول على ما يصدر من الشيخ والعلامة وغيرهما من التوثيقات فليعول على ما يصدر ممن تاخر عنهم ايضا لا شتر اكهم معهم فسي بعد العهد واعتقاد الوثاقفة .

ويقوى ما ذكرنا ايضا: مامر<sup>١</sup> من نشره حديث الكوفيين بقم سيما بعدما لاحظت ان النشر لا يتحقق ظاهراً الا بالقبول، وان انتشاره عندهم من حيث العمل والاعتماد لا مجرد النقل، الى غير ذلك مما لا يحصى كثرة .  
ثم ان هنا اموراً ينبغي التنبيه عليها :

احدها : ان الشيخ (ره) في رجاله عد<sup>٢</sup> ابراهيم بن هاشم من اصحاب مولينا الرضا عليه السلام ؛ وظاهره في (ست) حيث قال : ذكروا انه لقي الرضا عليه السلام : أن ذلك لم يثبت عنده . ويمكن ان يكون تصنيف (الرجال) متأخراً (١) عنه فاطلع فيه على ما لم يطلع عليه حال تصنيف (ست) ويقال : ان المراد اصحاب الرواية ولو بالمكاتبة وهو لا يستلزم اللقاء لكن الاول اولي .

وقال (جش) في ترجمته ما هذا كلامه : قال ابو عمر والكشي : تلميذ يونس بن عبد الرحمن من اصحاب الرضا عليه السلام .  
هذا قول الكشي ، وفيه نظر ، لعل وجهه : عدم دركه الرضا عليه السلام باعتقاده .

وقال المحقق الشيخ محمد : ذكرنا له وجوها في حاشية (يه) .  
والذي يخطر الان بالبال : ان وجهه : كون النظر راجعاً الى كونه من اصحاب الرضا عليه السلام ، لان (جش) ذكر في ترجمة علي بن ابراهيم الهمداني : وروى ابراهيم بن هاشم عن ابراهيم بن محمد الهمداني عن الرضا عليه السلام ؛ الى ان قال : والظاهر ان الشيخ تبع (كش) فتأمل .

واعلم ان هذا لا يخلو من نظر سيما قوله : والظاهر ان الشيخ تبع (كش) فانه بمكان مع الخفاء . و لعل وجه النظر كونه تلميذ يونس ، وربما يشير اليه تعقيبه بقوله : واصحابنا يقولون انه اول من نشر الخ لان من اهل قم يونس وهو عندهم

(١) يشهد له ما عنه في (لم) قال : محمد بن يعقوب الكليني الى ، ان قال : و ذكرنا

ضعيف غير مقبول القول كثير الطعن والذم، فاذا كانت هذه حال الشيخ عندهم فكيف يكون التلميذ مقبولاً وكلامه مسموعاً الى حد ينشر حديث الكوفيين عندهم وفي بلدهم على وجه القبول منه والتسليم له، هذا .

وبالجملة : الكلام المذكور مشتمل على مطلبين : احدهما انه تلميذ يونس وثانيهما أنه : من اصحاب الرضا عليه السلام بناء على كون المجرور من احوال ابراهيم حيث ذكر ترجمته، وايضا لو كان وصفا ليونس كان ينبغي ان يقول : من اصحاب ابي الحسن موسى والرضا عليه السلام لانه ذكر في ترجمة يونس انه رأى جعفر بن محمد عليه السلام بين الصفا والمروة ولم يرو عنه وروى عنه عن ابي الحسن موسى الرضا عليه السلام .

و حينئذ فالنظر في كلامه اما في المطلب الاول او الثاني او فيما معا .

وعلى الاول يمكن ان يقال في بيانه :

و جهان : احدهما : ان يونس مطعون عند القميين كما في ( جنح ) و هو

لا يلايم قبولهم قول تلميذ وقد مر أنه اول من نشر الاحاديث الكوفيين بقم .

وثانيهما : أن كونه تلميذه، ليونس يقتضى ان يروى عنه من غير واسطة عنه

مع انه يروى عنه مع الواسطة كثيراً كما يظهر من تتبع ( الكافي ) وغيره في

كتاب الطهارة و غيرها، و كذا من ملاحظة الطريق الى الصدوق والشيخ الى يونس بل لم

يحضرنى حال التحريير روايته عنه من غير واسطة .

و هذا الوجه اولي من سابقه، و يؤيده ان ( جس ) لم يذكرفي ترجمة يونس

طعن القميين عليه .

و على الثاني : فوجه النظر منع كون ابراهيم من اصحاب الرضا عليه السلام على

ما يظهر مما ذكره في ترجمة محمد بن علي بن ابراهيم الهمداني من أن ابراهيم

بن هاشم روى عن ابراهيم بن محمد الهمداني عن الرضا عليه السلام ؛ فان الرواية عن

امام بواسطة و ان لم تناف الرواية عنه بلا واسطة كما في حماد بن عيسى حيث

روى كثيراً بواسطة عن الصادق عليه السلام ، مع انه قد روى عنه عليه السلام من غير واسطة ايضاً

كما في حج ( الكافي ) وفي باب سنة المهور من نكاحه ايضا ، الا ان ظاهره في الترجمة المذكورة انه لا يعتقد رواية ابراهيم بن هاشم عنه عليه السلام من غير واسطة ، ويؤيده انه قد يتفق روايته عنه عليه السلام بثلاث وسائل كما في باب النوادر في المهر من نكاح ( الكافي ) حيث روى عن علي بن ابراهيم عن ابن ابي عمير عن علي بن الحكم عن علي بن بن بن ابي حمزة قال قلت لابي الحسن عليه السلام الخ .

ثانيها ؛ قال الشهيد الثاني في حاشية ( الخلاصة ) ذكر الشيخ الطوسي ( ره ) في احاديث الخمس انه - اي ابراهيم بن هاشم - ادرك ابا جعفر عليه السلام و ذكر له منه معه خطابا في الخمس ، انتهى .

وظاهره ان الشيخ قال : ان ابراهيم ادرك ابا جعفر الثاني اي الجواد عليه السلام ؛ ومقتضاه ان يكون وفاته في ايامه عليه السلام لتصريحه في رجاله بانه من اصحاب مولينا الرضا عليه السلام لكن ما عزا اليه لم اعثر به عليه في كلامه ، ولعله تسامح في التعبير و اراد ان الشيخ اورد في احاديث الخمس ما يدل على انه ادرك الجواد عليه السلام وحينئذ لا دلالة لهذا الكلام على ان مماته كان في ايامه عليه السلام .

والحديث المذكور رواه الكليني في اواخر باب القبيء والانفال من ( اصول الكافي ) عن علي بن ابراهيم عن ابيه قال ، كنت عند ابي جعفر عليه السلام ادخل عليه صالح بن محمد بن سهل و كان يتولى له الوقف بقم ، فقال : يا سيدي اجعلني عن عشرة الاف في حل فاني انفقتها ، فقال له : انت في حل . فلما خرج صالح ، قال ابو جعفر عليه السلام : احدهم يثب على اموال حق آل محمد و ايتامهم و مساكينهم و فقرائهم و ابناء سبيلهم فيأخذهم ثم يجيى فيقول : اجعلني في حل ! اترأه ظن اني اقول : لا افعل ؟ و الله ليسألنهم الله يوم القيامة عن ذلك سؤالا حثيثا . و رواه الشيخ في الخمس من ( يب ) و الظاهر ان قوله : و ذكر له معه خطاباً في الخمس ، اشارة الى قوله عليه السلام : اتسراه الخ .

ثالثها : قال الصدوق في مشيخة « الفقيه » و العلامة في اواخر « صد » و ابن داود : ان

حماد الذي بروى عنه ابراهيم بن هاشم هو حماد بن عيسى، و توهم انه ابن عثمان غلط اذ لم يلقه ابراهيم بن هاشم .

وفيما ذكره تامل ، فان وفاة حماد بن عثمان على ما في « كش » في « سنة تسعين و مائة » و وفات مولينا الكاظم عليه السلام في « سنة ثلاث وثمانين و مائة » فقد ادرك حماد بن عثمان من ايام مولينا الرضا عليه السلام « سبع سنين » وقد مر ان الشيخ ذكر ابراهيم بن هاشم في اصحابه عليه السلام فهو مع حماد في طبقة واحدة .

على ان روايته عنه موجودة في سند الاخبار، منه ما في باب تحنيط الميت من طهارة (الكافي) قال على بن ابراهيم عن ابيه عن حماد بن عثمان ، و كذا في باب من يحل له ان يأخذ من الزكاة و من لا يحل له ؛ و في باب الوصية من كتاب الحج .

ولا يخفى ان في هذه الاخبار قد روى الكليني عن حماد بواسطتين مع تصريحه بانه ابن عثمان، وقد روى بواسطتين عنه ايضا مع التصريح بانه ابن عيسى وهو كثير وقد روى عنه بواسطتين مع الاطلاق ايضا .

ولكن الظاهر انصراف الاطلاق الى ابن عيسى الحاقا للمشبهه بالاعلى .

رقد روى عنه بثلاث وسائل ايضا مصرحا بابن عثمان في كثير منها ، و بان عيسى في قليل، كما في باب من توالى عليه رمضان من صوم (الكافي) و منه ما في باب بناء مسجد النبي صلى الله عليه السلام و اله من صلوته قال على بن ابراهيم عن ابيه عن ابن ابي عمير عن حماد بن عيسى ، و مع الاطلاق ايضا كثير .

لكن الظاهر انصراف الاطلاق هنا الى ابن عثمان لما ذكر

و يلزم مما ذكره الصدوق و من واقفه الحكم بارسال الحديث فيما اذا كانت رواية الكليني عن حماد بواسطتين و تكون الوساطة الثانية ابراهيم بن هاشم مع التصريح بابن عثمان ، و لعل الداعي لهم على ذلك انهم رأوا الكليني يروى عن حماد بن عيسى بواسطتين و في الغالب هما على بن ابراهيم و ابوه ، و عن حماد بن عيسى بثلاث وسائل فتوهموا ان ابراهيم بن هاشم لم يلق حماد بن عثمان ، ولكنه جمود على ما يظهر في



غالب الاحوال وهو بمعزل عن الاعتبار .

ثم اعلم ان الشيخ في باب تعجيل الزكوة وتأخيرها من زكوة «يب» روى حديثا عن محمد بن يعقوب عن علي بن ابراهيم عن ابيه عن حماد بن عثمان ، وحديثا آخر بالسند المذكور في اواخر باب الخروج الى الصفا من حجه ، و الثالثي باب صفة الاحرام من حجه ايضا ، مع ان الكليني « ره » روى الاول في باب الزكوة تبعث من بلد ، والمذكور فيه حماد بن عيسى ، فمافى «يب» مع نقله عن « الكافي » غير مطابق لمافيه ، وكذا الثاني رواه في باب المتمتع بنسى ان يقصر هكذا : علي بن ابراهيم عن ابيه عن ابن عمير عن حماد وحماد فيه مطلق وقيدته في (يب) واسقط ابن ابي عمير ايضا و هو غريب (١) و اما الثالث فبعض نسخ (الكافي) وان كان كما حكاه الشيخ الا ان في بعضها ابن ابي عمير ايضا كالثاني . ومن هذه الاختلافات وامثالها يظهر ان التعويل على النقل لا يخلو عن اشكال .

اقول : قد كتب حجة الاسلام (عليه رحمة الملك المنان) كتب رسالة مبسوطه

في ابراهيم بن هاشم وجدت فيها امرين احببت ان اذكرهما :

احدهما : انه (ره) نقل عن بعض الافاضل ممن قارب عصره انه بالغ في رواية

ابراهيم بن هاشم عن حماد بن عثمان من غير واسطة تعويلا على عدة مواضع من (يب) منها الاسانيد الثلاثة المذكورة آنفا ، ومنها : مارواه في باب فضل المقام بالمدينة من (الكافي) حيث قال : علي بن ابراهيم عن ابيه عن حماد عن الحلبي ، ومارواه في باب ان ولد الملاعة يرث اخواله ويرثونه من (الاستبصار) عن علي بن ابراهيم عن حماد عن الحلبي : بناء على ان الراوى عن الحلبي هو ابن عثمان .

ثم اورد (اعلى الله مقامه) على الاسانيد الثلاثة بما سمعت آنفا ايضا ، وعلى الاخير بن

بانه لا دليل على عدم رواية ابن عيسى عن الحلبي ، وكثرة رواية ابن عثمان عن الحلبي تعارض بكثرة رواية ابراهيم بن هاشم عن ابن عيسى .

ثانيهما : انه قد يوجد رواية علي بن ابراهيم عن حماد بن عيسى من غير

(١) قيل في الثاني سقط الواسطة وهو ابن ابي عمير فليراجع في الكافي ، منه (ره)

واسطة كما في باب فضل الطواف حيث قال: علي بن ابراهيم عن حماد بن عيسى عن  
 اخبره، كما في نسختين، وفي اخرى: علي بن ابراهيم عن ابيه عن حماد بن عيسى، ولا  
 اشكال حينئذ. وعلى الاول فيمكن ان يحكم بارسال السند بملاحظة غالب الموارد  
 وبعده نظرا الى ان حماد بن عيسى عاش في ايامه امام مولينا الجواد عليه السلام ست سنين او  
 خمس سنين وكان وفات ابراهيم بن هاشم ايضا في ايام الجواد عليه السلام ورواية علي بن ابراهيم  
 عن والده اكثر من ان يحصى، وهو انما يكون لدركه ايام مولينا الجواد عليه السلام  
 ايضا فلم لا يجوز ان يكون روايته عن حماد بن عيسى من غير واسطة مع الاشتراك  
 في الطبقة، انتهى ملخصاً.

ورابعها: قال السيد الداماد: ان في كتابي الاخبار: محمد بن يعقوب عن علي  
 ابن ابراهيم عن ابيه قال: سألت ابا عبد الله عليه السلام عن صدقات اهل الذمة الخ واستبعد  
 ذلك بعض من عاصره واستظهر كون الحديث مرسلا لان ابراهيم بن هاشم ذكره  
 انه لقي الرضا عليه السلام وهو تلميذ يونس ويونس (ظم) و(ضا) وسيأتي انه روى ابراهيم  
 ابن هاشم قال: كنت عند ابي جعفر الثاني عليه السلام، فروايتي عن ابي عبد الله عليه السلام بغير  
 واسطة لا يخلو من بعد.

و نحن نقول: الارسال حيث يقول الراوي: سألته عن كذا ساقط عن درجته  
 الاحتمال وانما يحتمل لو كان عن ابي عبد الله عليه السلام، وما استعبده ليس في شيء اليس  
 ابو عبد الله عليه السلام قد توفي سنة ثمان واربعين ومائة وهي بعينها سنة ولادة مولينا الرضا  
عليه السلام، وقبض ابو الحسن الرضا عليه السلام بطوس سنة ثلاث وماتين ومولينا الجواد عليه السلام  
 اذناك في تسع سنين من العمر، فيمكن ان يكون لابراهيم بن هاشم اذ يروي عن  
 مولينا الصادق عليه السلام عشرون سنة من العمر وبقى الى زمن الجواد عليه السلام وروى عنه  
 من غير بعد، انتهى كلام السيد الداماد ملخصاً.

واقول: الحق مع معاصره، اذ المعهود في كتب الاحاديث رواية ابراهيم بن  
 هاشم عن مولينا الصادق عليه السلام بواسطين او بثلاث وسائط ولا يحضرني روايته عنه عليه السلام

بواسطة واحدة فضلا عن غير واسطة .

و ايضا لو كان الامر كما ذكره السيد لكان ابراهيم مدركا لاربعة من الائمة، ولو كان كذلك لنبه عليه علماء الرجال، و ذكره الشيخ في اصحاب الصادق عليه السلام ايضا و لكان راويا عن الكاظم عليه السلام ايضا بل كثير الرواية عنه .

والصواب في الجواب: ان الشيخ «ره» وان اورد في باب الانفال من «يب» سند الحديث كما ذكره لكنه اورد قبل ذلك في باب الجزية هذا الحديث بهذا السند : وعنه اى محمد بن يعقوب عن علي بن ابراهيم عن ابيه عن حماد عن حريز عن محمد بن مسلم قال: سئلت ابا عبد الله عليه السلام الخ في جميع نسخ «يب» في باب الانفال اما من سهو القلم او التعويل على ما ذكره قبل ذلك لو حدة السند والحديث، على اني لاحظت حال الكتابة اربع نسخ من «يب» وقد كان السند في نسختين منها كما في باب الجزية بذكر الاسامي الثلاثة لكن علم فوقها علامة النسخة، على ان الحديث في الموضعين مروى عن «الكافي» و قد رواه فيه في باب صدقة اهل الجزية مع الاسامي الثلاثة منه يجزم باسقاطها من الانفال .

والعجب من السيد الداماد «ره» اذ لم يراجع الكافي مع كون ما في (يب) مخالفا لما هو المعهود في سند الاخبار، و منه يظهر ان الاتكال على النقل بمعزل عن الاعتبار .

ثم ان في (الحاوي) ذكره في قسم الثقات ثم في قسم الحسان.

وفي (مشكا) ابن هاشم القمي عنه ابنه علي و محمد الحسن الصفار وسعد بن عبدالله

ومحمد بن احمد بن يحيى واحمد بن اسحق بن سبعم .

وبالجملة: قول الناظم في ترجمته اشارة الى ان توثيقه يفهم من تصحيح العلامة

طريق الصدوق وكذا طريق الشيخ ايضا .

والثقة ابن يوسف ظم فاستمع

وابن يزيد جيش ضعيف مرتفع

ابراهيم بن يزيد المكفوف ، ضعيف يقال : ان في مذهبه ارتفاعاً فلا أعمل بروايته (صه) وزاد (جش) له كتاب وفي (كر) ابن يزيد المكفوف واخوه احمد بن يزيد (جش) ولا يبعد الاتحاد، والله أعلم .

وفي (الوجيزة) وابن يزيد المكفوف (ض) .

ابراهيم بن يوسف له كتاب رويناه بالاسناد الاول عن حميد عن القاسم بن اسمعيل عن ابراهيم بن نصير عنه (ست) والاسناد احمد بن عبدون عن ابي طالب الانباري عن حميد بن زياد ، في «ست» (صه) ابراهيم بن يوسف بن الكندي الطحان روى عن الكاظم عليه السلام ثقة، انتهى . وزاد «جش» له كتاب يرويه عنه جماعة اخبرنا احمد بن عبد الواحد قال حدثنا علي بن حبشي قال حدثنا احمد بن ميثم عنه . وفي «ست» بعد لفظ عنه في بعض النسخ : ثقة. قلت: منها نسختي .

وفي (مشكا) وابن يوسف الثقة عنه احمد بن ميثم، وحيث يعسر التمييز تقف الرواية على مذهب من تاخر فلا تغفل ، انتهى: وفي (د) بن يوسف بن ابراهيم الكندي الطحان (ظم) (جش) ثقة وفي (الوجيزة) وابن يوسف الطحان ثقة .

تم الجزء الاول من كتاب ، بعون الملك الوهاب

و اول الجزء الثاني : اجلح .

احمداني

بنياد فرهنگ اسلامی حاج محمد حسین کوشان پور  
غیر قابل فرسش

## فهرس الكتاب

الصفحة	العنوان
ب	ديباجة مقدمة السيد شهاب الدين النجفى المرعشى دام ظله
ج	« « « «
د	اسم المؤلف
هـ	ميلاده ومشايخه فى الدرابة والرواية
و	تلامذته والمستفيدون من ابحاثه ودروسه والراون عنه
ز	النوابغ فى ذريته واعقابه
ح	مؤلفات نجل المؤلف
ط	« «
ى	ديباجة اجازة نجل المؤلف لمؤلف المقدمة
م	صورة اجازة المرحوم الفاضل الشريانى لنجل المؤلف
ف	صورة اجازة المرحوم المولى احمد الشبسترى لنجل المؤلف
ق	صورة اجازة المرحوم الحاج ميرزا ابوالقاسم حجة الاسلام لنجل المؤلف
ت	تقرير مجددية بعض العلماء القدماء لهذا الدين على راس كل قرن من السنين
ظ	صورة اجازة المرحوم الميرزا محمد على الرشتى لنجل المؤلف
غ	صورة وصية الشيخ الشهيد الاول نقلا عن خط الشهيد (قده).

الصفحة	العنوان
الف	صورة اجازة المؤلف لنجله
١-د	صورة اجازة المرحوم المولى احمد النراقى للشيخ الانصارى (قده)
١-ك	صورة اجازة نجل المؤلف لمؤلف المقدمة: شمس المعالى شهاب الدين النجفى الاقائى دام ظلّه
١-ن	ترجمة حفيد المؤلف المرحوم ميرزا محسن التبريزى وولده الميرزا على آقا الغروى وولده الشيخ محمد الجواد الغروى العليارى من افاضل حوزة (قم) ونزيل (طهران) حالياً
١-س	اسفاره ورحلاته . وآثاره العلمية
١-ص	شعره ونظمه . وفاته ومدفنه
١-ق	كلمة حول الكتاب ومصادر ترجمه
١-ش	خاتمة المقدمة وخاتم المقدم
١	ديباجة المؤلف للكتاب
٢	مقدمة المؤلف نقلا عن الكاتب الجلبى فى (كشف الظنون)
٤	الفصل الاول : فى بيان تعريف علم الرجال وموضوعه ووجه الحاجة اليه
٢٢	الفصل الثانى: فى وجه اعتبار اقوال أهل الرجال
٣٠	الفصل الثالث : فى كيفية وضع كتب الرجال وترتيبها
٣٦	الفصل الرابع: فى الاشارة الى احوال جمع من علماء هذا الفن
٤٣	الفصل الخامس : فى كيفية الرجوع الى كتب الرجال
٥٥	الفصل السادس: فى بيان ما يوجب تعيين المراد من الاسماء المشتركة
٦٦	الفصل السابع: فى ذكر جمع من الرجال المشبهة اسمائهم اداحوالهم
٧٥	الفصل الثامن : فى بيان جملة من الفرق الاسلامية
٨٤	كبار الفرق الاسلامية ثمانية الفرق الاولى : المعتزلة افترقوا عشرين فرقة

الصفحة	العنوان
٨٥	الاسكافية والاسوارية
٨٦	والبشرية . والبهشية . والثمامية.
٨٧	والجاحظية والجبائية.والجعفرية
٨٨	والحائطية .والحدبية. والخياطية .
٨٩	والصالحية . والعمرية ، والكعبية.والمعمرية .
٩٠	والنظامية، وقد انفرد اصحابه بثلاثة عشر مسألة
٩١	والهذيلية ، وقد انفرد اصحابه بعشر قواعد.
٩٣	والهشامية
٩٤	والواصلية . والفرقة الكبيرة الثانية: الشيعة، والزيدية منهم ثلاث فرق
٩٥	البترية . والجارودية . والسلمانية. والغلاة ثمانية عشر فرقة:
٩٦	الاسماعيلية
٩٩	والبيانية . والجناحية
١٠٠	والخطابية.والذميةوالرزامية
١٠١	والزرارية . والسبائية.والشيطانية.والغرايبية. والكاملية.
١٠٢	والمغيرية. والمفوضة . والمنصورية
١٠٣	والنصيرية.والاسحاقية.والهشامية
١٠٤	واليونسية..والفرقة الثالثة : الخوارج، وهم سبع فرق :
١٠٥	الاباطية. والازارقة
١٠٦	والاصفرية . و البهسية
	و العجاردة ، و هم عشر فرق : الميمونية . و الحمزية . والشعبية ،
١٠٧	والحازمية والخلفية
	و الاطرافية والمعلومية . و المجهولية . والصلتية. و الثعالبة ، وهم اربع
١٠٨	فرق: الاخنسية

الصفحة	العنوان
١٠٩	والمعبدية . والشيبانية. والمكرمية. و المحكمة
١١٠	والنجدات .. والفرقة الرابعة الكبرى:المرجئة، وهم خمس فرق :
١١٢	الثوبانية. و الثومنية .
١١٣	والعيدية. والغسانية : و اليونسية و الفرقة الخامسة الكبرى النجارية
	الفرقة السادسة الكبرى الجبرية، وهم فرقان : خالصة ومتوسطة. والفرقة السابعة
١١٤	الكبرى المشبهة
١١٧	بعض فرق الشيعة المهملة: الناوسية.والافطحية.والواقفية
١٢٠	الفرقة الثامنة الكبرى الفرقة الناجية : الشيعة الامامية الاثنا عشرية
١٢٥	الفصل التاسع : النواصب والصوفية
١٤١	الفصل العاشر: في بيان جملة من مصطلحات هذا الفن:مايدل على المدح
١٧٠	القسم الثاني:مايدل على المدح و القوة والوثاقة
١٨٣	القسم الثالث:فيما لادلالة فيه على مدح او قدح
١٩٧	القسم الرابع:في اسباب الذم والضعف
٢١٠	الفصل الحادى عشر:في اصحاب الاجماع
٢٢٨	الكلام في الطبقة الاولى
٢٢٩	الكلام فيمن يكنى بابى بصير
	المطلب الاول:فيما يتعلق بابى بصير ليث بن البخترى : البحث الاول : في كنيته
٢٣١	وصفته
٢٣٦	البحث الثاني:في انه مكفوف ام لا
٢٤١	البحث الثالث:فيما جعله جماعة قرينة معينة لارادة ليث من ابى بصير
	المطلب الثاني : في ابى بصير يحيى بن القاسم : البحث الاول : في كنيته و اسم
٢٥١	ايه . .



الصفحة	العنوان
٢٤٤	البحث الثاني : فى الاشارة الى ما يوهى كونه واقفياً او ناووسياً او مخلطاً او غير ذلك . .
٢٧٣	البحث الثالث: فى بيان امور ينبغى التنبيه عليها
٢٨٢	الكلام فى الطبقة الثانية من اصحاب الاجماع
٢٩٤	الكلام فى الطبقة الثالثة من اصحاب الاجماع
٢٩٩	الفصل الثانى عشر : فى احوال جماعة من الرواة الذين كثر ذكرهم فى اسانيد الاخبار :
٣٠٠	البحث الاول: فى عدة الكلينى واسطته عن احمد بن محمد بن عيسى وهم خمسة
٣٠١	البحث الثانى: فى العدة واسطته عن احمد بن محمد بن خالد البرقى وهم اربعة
٣١٤	البحث الثالث: فى بيان العدة الذين يروى بواسطتهم عن سهل بن زياد وهم اربعة. ٣١٤.
٣٢٨	خاتمة المقدمة .
٣٢٩	البحث الاول: فى الباء من البسملة .
٣٣٢	البحث الثانى: فى الاسم
٣٣٤	البحث الثالث: فى لغوية الظرف لباء الاستعانة
٣٤١	البحث الرابع: فى لفظة الجلالة
٣٤٨	البحث الخامس: فى اضافة الاسم الى الجلالة
٣٥٢	البحث السادس: فى توقيفية اسماء الله تعالى
٣٥٩	البحث السابع: فى الرحمن الرحيم
٣٦٧	البحث الثامن: فى الافتتاح بيسم الله
٣٦٩	شرح البيت الاول من المنظومة: معنى سبحان
٣٧١	فى اللهم
٣٧٢	فى الجلال

الصفحة	العنوان
	صفات الله على قسمين .
٣٧٦	في الدراية و الرجال
٣٧٧	شرح البيت الثاني في الصلاة
٣٨٣	صفات ذات وصفات افعال
٣٨١	في النبي والرسول
٣٨٣	في محمد <small>صلى الله عليه وآله وسلم</small>
٣٨٥	الفرق بين الآل والاهل
٣٨٧	في آية التطهير
٣٨٨	في وجوب الصلاة واستحبابه
٣٨٩	في كيفية الصلاة على محمد <small>صلى الله عليه وآله وسلم</small> . وشرح البيت الثالث واحوال قبل وبعد
٣٩١	في تعريف الخبر
٣٩٤	في تعريف الحديث .
٣٩٥	في الفرق بين الخبر والاثرو السنة
٣٩٦	معنى الهدى .
٣٩٨	معنى الهداية
٤٠٠	الشرع والشريعة والشرعة
٤٠١	السند والمتن
٤٠٢	وجه الحاجة الى علم الرجال
٤٠٣	تعريف علم الدراية . . ابحاث في تمييز المشتركات والمصطلحات : البحث الاول
٤٠٥	البحث الثاني: في الاشتراك الخطي والكتبي دون اللفظي
٤٠٧	البحث الثالث: في بيان المتشابه من الاسماء خطأً ونطقاً
٤٠٩	البحث الرابع: في بيان الصحابة والتابعين

٤١٢	في مراتب الاصحاب
٤١٣	في رواية الاقران والمدب
٤١٤	رواية الاكابر عن الاصابر
٤١٥	رواية الابناء عن الاباء
٤١٧	في تمييز المشتركات
٤١٨	في وجوه التميز
٤١٩	في معرفة الاخوة والاخوات
٤٢٠	في مصطلحات (الوافي)
٤٢٤	شرح مقدمة المنظومة
٤٢٨	شرح رموز المنظومة
٤٣٥	في تعريف الضعيف ومنع العمل به
٤٣٨	في تعريف الموثق والعمل به
٤٣٩	في تعريف الصحيح والعمل به
٤٤٠	في تعريف الحسن والعمل
٤٤٣	طرق الشيخ في الكتابين
٤٤٥	طرق الصدوق (قده)
٤٧٣	طرق العلامة (قده)
٤٧٤	خاتمة مقدمة الناظم وشرح الفاظه
	الباب الاول: في الهمزة . وفيه اثنان وعشرون فصلا : الفصل الاول : في آدم
٤٨٠	وهم اربع
٤٨٤	الفصل الثاني : في ابان وهم ستة.
٥٠٧	الفصل الثالث : في ابراهيم ، وفيه ثمان وثلاثون رجلا : ابراهيم ابورافع

الصفحة	العنوان
٥١٢	ابراهيم بن ابي البلاد
٥١٤	ابراهيم بن ابي حفص
٥١٥	ابراهيم بن ابي زياد الكرخي
٥١٦	ابراهيم بن ابي السمال
٥٢٠	ابراهيم بن ابي الكرام
٥٢١	ابراهيم بن ابي محمود
٥٢٢	ابراهيم بن اسحاق النهاوندي
٥٢٤	ابراهيم بن اسحق
٥٢٥	ابراهيم رجاء الجحدري
٥٢٧	ابراهيم بن سلام النيسابوري
٥٢٨	ابراهيم سليمان بن ابي داحة المزني
٥٣٠	ابراهيم بن سليمان النهمي
٥٣٢	ابراهيم بن شعيب الكوفي
٥٣٤	ابراهيم بن صالح الانماطي
٥٣٩	ابراهيم بن عبدة النيسابوري
٥٤٥	ابراهيم بن عبيدالله العلاء المدني
٥٤٤	ابراهيم بن عبد الحميد الاسدي
٥٥٠	ابراهيم بن علي الكوفي
٥٥١	ابراهيم بن عمر اليماني
٥٥٨	ابراهيم بن عثمان او عيسى الخزاز الكوفي
٥٦٠	ابراهيم بن محمد بن ابي يحيى المدني
٥٦٢	السيد ابراهيم الموسوي القزويني الحائري
٥٦٩	ابراهيم بن محمد الاشعري . و ابراهيم بن محمد الثقفي

الصفحة	العنوان
٥٧٣	ابراهيم بن محمد الختلي
٥٧٤	ابراهيم بن محمد النيسابوري
٥٧٥	ابراهيم بن محمد المذاري
٥٧٦	ابراهيم بن محمد الهمداني
٥٧٨	ابراهيم بن مسلم الضرير
٥٧٩	ابراهيم بن مهزيار الاهوازي
٥٨٠	ابراهيم بن نصير الجعفي
٥٨١	ابراهيم بن نصر بن القعقاع
٥٨٢	ابراهيم بن نعيم العبدى الكنانى
٥٨٥	ابراهيم بن هاشم القمى
٦٠٨	ابراهيم بن يزيد المكفوف

## کلمة المصحح

لا يخفى على مراجعي هذا الكتاب النفيس؛ انه انيط طبعه من قبل (بنیاد فرهنگ اسلامی): (مؤسسة المعارف الإسلامية) الى سماحة العلامة الحجة آية الله السيد شهاب الدين النجفي المرعشي دام ظلله) فوكل بطبعه جماعة توانوا عن الاهتمام بالقيام فيه بحقه .. حتى عاد الى ، فقامت به خير قيام. ولكن مرتبي الحروف كانوا تعودوا على الحالة السالفة فاستمرواعليها معي ايضا؛ اللهم الا يسيرا.

اضف الى ذلك ان هذا الكتاب كان قد كتب منذ خمسين عاما بخط عربي قرآني لطبع على (الزنگراف) ، فلما اريد طبعه طبعة حروفية جيدة ادخلت تشكيلة الطباعة الحديثة بين اسطر تلك الكتابة من دون استنساخ جديد، فاشكل هذا على مرتبي الحروف غاية الاشكال ، ولا سيما ومرتبوا الحرف هنا لا يتجاوز حظهم من العلم والمعرفة اكثر من شهادة الصف السادس الابتدائي في القراءة والكتابة الفارسية!

فالمأمول من القراء الكرام ان ينظروا الينا بنظر الصنف الجميل، ولهم منا الشكر الجزيل .. والله الموفق للصواب

محمد هادي الموسقى الغروي

ق/م/٩٥/٨/٥

قم المقدسة-ايران









